معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٤)

السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
فى ضوء المتغيرات المحلية و الإقليمية

أغسطس ٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٤)

السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

أغسطس ٢٠٠٩

السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

الباحث الرئيسى

أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب

مركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وإدارة المشروعات

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

المستخلص:

رصدت الدراسة ملامح السياسات الزراعية الراهنة لمعرفة جوانبها الايجابية والسلبية وكذلك التعرف على القيود التى تواجه القطاع الزراعى سواء الموردية أو غير الموردية، وذلك بهدف الاستفادة منها فى وضع بعض المقترحات والرؤى المستقبلية للسياسات الزراعية المختلفة، فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الحالية. وتظهر الدراسة انخفاض حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة فى السنوات الأخيرة ، لذا اقترحت زيادتها لتنمية هذا القطاع الرائد فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأوصت بضرورة إنشاء الصندوق الزراعى للتنمية لصالح صغار المزارعين لمواجهة الآثار السلبية لعملية تحرير الزراعة. كما اقترحت الدراسة تعديل التركيب المحصولى والفصل بين عمليتى الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلى (تغذية وتوفير مخزون استراتيجى – احتياجات التصنيع) والإنتاج للتصدير. وفى هذا الصدد تم اقتراح تركيبين محصوليين ، يهدف الأول لزراعة ٣ مليون فدان قمح و٠,٦ مليون فدان قطن طويل التيلة و١,٥ مليون فدان ذرة شامى، وإحلال البنجر بديلاً للقصب فى ٤٥٠ ألف فدان والأرز فى مليون فدان والمحاصيل الزيتية فى ٠,٥ مليون فدان. أما الثانى فيهدف لزراعة ٣,٥ مليون فدان قمح و٠,٦ مليون فدان قطن ونحو ١-١,٥ مليون فدان أرز و٢ مليون فدان ذرة شامى و٢٥٠ ألف فدان للبنجر و٢٠٠ ألف فدان للقصب و٥٠٠ ألف فدان محاصيل زيتية. ولأجل تطوير القطاع الزراعى تم اقتراح نموذج لكيفية إدارته تحت مسمى المجلس الزراعى.

ولتنمية الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعى تم اقتراح بعض السياسات الزراعية منها تعديل أنظمة دعم المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج لصالح الفئات الفقيرة، وضرورة تفعيل دور صناديق موازنة أسعار المنتجات الزراعية وتطوير المؤسسات والهياكل الزراعية الداعمة (إرشاد – بحوث – تعاونيات – بنك التنمية والائتمان الزراعى)، وكذا تطوير الجهاز التسويقى من خلال هيكل مقترح له ورؤية مستقبلية لجهاز معلومات تسويقية ونشر الأسعار الزراعية. هذا بالإضافة لاقتراح إقامة التجمعات الصناعية الزراعية والتعاقد المسبق بين المنتجين الزراعيين والمنشآت الصناعية لتحديد حجم الإنتاج وكيفية الاستفادة منه، مع الاهتمام بجودة وسلامة المنتجات المصنعة لتحقيق الأمن والسلامة الصحية للمواطنين وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية دوليا، وبالإضافة إلى ذلك وضعت الدراسة بعض السياسات المقترحة لكيفية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بهدف تنمية الصادرات الزراعية المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة دعم جهاز الإرشاد الزراعى للربط بين مصالح المنتجين الزراعيين والمؤسسات الزراعية، مع تهيئة البيئة المحلية لتحقيق التنمية الزراعية من خلال تفعيل دور شركاء التنمية الثلاثة (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدنى) بالطرق الموضحة بالدراسة .

Future Agricultural Policies under Domestic and Regional Changes

Abstract:

The study aims at reviewing the current agricultural policies and highlighting their major positive and negative effects in order to formulate a vision for the agricultural sector taking into account the changes in the surrounding environment on international, regional, and domestic level. The study came up with some suggestions that may help enhance the agricultural sector in Egypt they include different new policies in areas such as investment, production, consumption and marketing policies, as well as subsidized inputs .The study conclude with some recommended tools and means to accelerate the development of the agricultural growth in Egypt;

First, the government should increase its investment in the sector.

Second, an agricultural development fund must be established to help small farmers.

Third, it proposes a model of management for the sector (the agricultural council).

Fourth, restructuring the system of subsidies of both raw materials and finished products.

Fifth, the establishment of a marketing agency as well as an information agency for the sector that publish regular reports on agricultural prices.

Sixth, the establishment of an Agro-Industrial complexes.

Seventh, the enforcement of quality control standards and exerting immediate efforts to help in the development of logistics.

Finally, upgrading the domestic environment for the development of the agricultural sector through strengthening the role of the participatory development partners in the society (Government-Civil society-Private sector).

فريق البحث :

(أ) من داخل المعهـــد:

١- أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب (باحث رئيسى)

٢- أ.د. سعد طـــه علام (مستشار البحث)

٣- أ.د. ممدوح الشرقاوى

٤- أ.د. محمد سمير مصطفى

٥- أ.د. سيد حسين أحمـــد

٦- أ.د. هـــدى صالح النمر

٧- د. صادق رياض صادق

٨- د. سحر عبد الحليم البهائى

٩- د. حنان رجـــائى

١٠- د. أشرف عبد العليم شحات

١١- د. بدر أسماعيل

١٢- أ. سامح طلعت طاهـــر

١٣- أ. كريمة محمد الصغير

١٤- أ. ولاء حسين عبد الله

(ب) من خارج المعهـــد:

١٦- أ.د. وحيد مجاهـــد (زراعة عين شمس)

١٧- د. محمد عبـــاس (وزارة الزراعة)

١٨- أ.د. أشرف كمال عباس (وزارة الزراعة)

(ج) السكرتارية:

السيدة/ فردوس محمد رمضان

السيدة/ محاسن حسن أحمد فرج

السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ- د
تمهيد للدراسة	هـ- و
الباب الأول :سمات السياسات الزراعية الراهنة ومؤشرات الأداء الإقتصادى للقطاع الزراعي.	١
المقدمة	١
١- الفصل الأول : دور القطاع الزراعي في خطط التنمية القومية	٣
تمهيد	٣
١-١ أهداف ومحاور إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية في التسعينات	٣
١-١-١ أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية في التسعينات	٤
١-٢ أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية حتى عام ٢٠١٧	٥
١-٣ أهم الانجازات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢- ٢٠٠٧)	٧
٢- الفصل الثاني: سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية ودور الزراعة في الاقتصاد المصري.	٩
تمهيد	٩
٢-١ سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية	٩
٢-٢ دور الزراعة في الاقتصاد المصري	١٤
٢-٢-١ مساهمة الزراعة في الناتج المحلى الاجمالى	١٤
٢-٢-٢ الوزن النسبي للدخل الزراعي إلى اجمالى الدخل المحلى	١٥
٢-٢-٣ نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية	١٥
٢-٢-٤ الميزان التجاري الزراعي	١٦
٣- الفصل الثالث : تقييم السياسات الزراعية في التسعينات	١٧
تمهيد	١٧
٣-١ السياسات الزراعية المطبقة في التسعينات	١٧
٣-١-١ السياسات الإنتاجية الزراعية	١٧
٣-١-٢ السياسة التسويقية	١٩
٣-١-٣ السياسة الائتمانية والاقراضية	١٩
٣-١-٤ سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي	١٩
٣-١-٥ سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية	٢١
٣-١-٦ سياسات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية وتوفيرها	٢١
٣-١-٧ سياسة الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة القطاع الزراعي	٢٢
٣-١-٨ سياسة الإصلاحات التشريعية	٢٣
٣-١-٩ السياسات المشجعة للاستثمار الزراعي	٢٣
٣-١-١٠ السياسة الخاصة باستصلاح واستزراع الأراضي	٢٣
٣-١-١١السياسات المشجعة لتحسين الأوضاع التنافسية للصادرات	٢٤
3-1-12سياسات التوسع الافقى والمشروعات الكبرى	٢٤
3-1-12-1مشروع توشكي	٢٥
3-1-12-2 مشروع شرق العوينات	٣٠
3-1-12-3 مشروع شمال سيناء	٣٣
٣-٢ تقييم آثار تطبيق السياسات الزراعية في التسعينات	٣٦
٣-٢-١ الآثار الايجابية للسياسات الزراعية في التسعينات	٣٦
٣-٢-٢ الآثار السلبية للسياسات الزراعية في التسعينات	٣٨

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني : القيود والمحددات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي.	٤٠
تمهيد	٤٠
الفصل الأول: القيود والمحددات الموردية	٤١
٢-١الموارد المائية	٤١
٢-٢ الموارد الأرضية	٤٦
٢-٣ المناخ	٥٤
٢-٤الموارد البشرية	٥٥
٢-٥الموارد الرأسمالية	٥٧
الفصل الثانى: القيود والمحددات غير الموردية	٦١
٢-١الأوضاع المؤسسية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة	٦١
٢-٢السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة	٦٣
٢-٣المرافق والخدمات الزراعية الداعمة	٦٥
٢-٤النظم والأوضاع التسويقية	٦٧
٢-٥الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة	٧٠
٢-٦ المعوقات الثقافية والاجتماعية	٧١
الباب الثالث : سياسات التبادل التجاري الزراعي في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية	٧٤
١- الفصل الأول : اتجاهات اسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى	٧٤
تمهيد	٧٤
١-١ اتجاهات اسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى	٧٥
١-١-١ اتجاهات الاسعار العالمية لاهم سلع الاستيراد المصرية	٧٥
١-١-٢ اتجاهات الاسعار العالمية لاهم سلع التصدير المصرية	٧٦
١-٢ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى الاقليمى	٧٧
١-٣ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى المحلى	٧٨
٢- الفصل الثانى : الاتفاقيات التجارية المصرية	٨١
٢-١ الاتفاقيات التجارية المصرية العربية .	٨٢
٢-١-١ الاتفاقيات التجارية الثنائية	٨٢
٢-١-٢ الاتفاقيات التجارية الجماعية	٨٢
٢-١-٢-١ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	٨٢
٢-٢ الاتفاقيات التجارية المصرية الأفريقية	٨٣
٢-٣ الاتفاقيات التجارية المصرية الأوروبية	٨٤
٢-٣-١ اتفاقية المشاركة الأوروبية	٨٤
٢-٣-٢ الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الأفتـا	٨٥
٢-٣-٣ الاتفاقيات التجارية في إطار الأورومتوسطية (الاتفاقية بين مصر وتركيا)	٨٥
٢-٤ أثر الاتفاقيات التجارية على التبادل التجاري المصري	٨٦
٢-٤-١ تأثير اتفاقية مصر وسوريا على التبادل التجاري المصري	٨٨
٢-٤-٢ تأثير اتفاقية مصر ولبنان على التبادل التجاري المصري	٨٩
٢-٤-٣ تأثير اتفاقية مصر وتونس على التبادل التجاري المصري	٩٠
٢-٤-٤ تأثير اتفاقية مصر والمغرب على التبادل التجاري المصري	٩١
٢-٤-٥ تأثير اتفاقية مصر والأردن على التبادل التجاري المصري	٩٢
٢-٤-٦ تأثير اتفاقية مصر والعراق على التبادل التجاري المصري	٩٤
٢-٤-٧ تأثير اتفاقية مصر وليبيا على التبادل التجاري المصري	٩٥
٢-٤-٨ تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على التبادل التجاري المصري	٩٥
٢-٤-٩ تأثير اتفاقية الكوميسا على التبادل التجاري المصري	٩٨
٢-٤-١٠تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي على التبادل التجارى المصري	٩٩

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
٢-٤-١١ تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الافتا على التبادل التجاري المصري	١٠٠
٢-٤-١٢تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا على التبادل التجاري المصري	١٠٠
٣- الفصل الثالث : الاتفاقيات التجارية الزراعية المصرية على المستوى الدولى : كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية فى نمو الصادرات الزراعية	١٠١
تمهيد	١٠١
٣- كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية في نمو الصادرات الزراعية	١٠١
٣-١ اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية	١٠١
٣- ٢ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتـــا	١٠٥
٣-٣ السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)	١٠٦
٣-٤ اتفاقية أغادير	١٠٧
٣-٥ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	١٠٨
٣-٦ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	١١٠
٣-٧ الاتحاد الجمركي العربي	١١٢
٤- الفصل الرابع : الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعى على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى	١١٥
تمهيد	١١٥
٤-١ جولة الدوحة للتنمية : المضمون والاهداف	١١٦
٤-٢ التطورات المتعلقة بالملف الزراعى بمنظمة التجارة العالمية حتى بدء جولة الدوحة	١١٨
٤-٣ تطور المفاوضات متعددة الاطراف حول الملف الزراعى فى جولة الدوحة	١٢١
٤-٣-١ مضمون صفقة يوليو	١٢٢
٤-٣-٢ المعوقات الخاصة بالملف الزراعى فى جولة الدوحة	١٢٤
٤-٤ صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى فى ظل اتفاقية المشاركة بين الطرفين	١٢٥
٤-٤-١ الاطار التنظيمى للعلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الاوروبى	١٢٥
٤-٤-٢ المزايا التى تتمتع بها الصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية	١٢٥
٤-٤-٣ اهم المعوقات التى تواجة نفاذ الصادرات الزراعية المصرية لاسواق دول الاتحاد الاوروبى فى ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية	١٢٧
٤-٥ الآثار المحتملة لنتائج جولة الدوحة للتنمية بشان الملف الزراعى على الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الاوروبى	١٢٩
٤-٥-١ اثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على الصادرات الزراعية المصرية	١٣٠
٤-٥-٢ اثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى	١٣١
الباب الرابع : الملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة.	١٣٤
١- الفصل الأول : توجهات الاستثمارات الزراعية ومصادر تمويلها	١٣٤
تمهيد	١٣٤
١-١محددات الاستثمار في القطاع الزراعي	١٣٤
١-٢الاستثمارات الزراعية ومصادر التمويل الزراعي المختلفة	١٣٥
١-٢-١الاستثمارات الزراعية المنفذة خلال الخطط الخمسية الخمسة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/ ١٩٨٧) وحتى (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧)	١٣٥
١-٢-٢مصادر التمويل	١٣٧
١-٢-٢-١التمويل الأجنبي	١٣٧
١-٢-٢-٢التمويل المحلى	١٤٠
١-٣ رؤية مستقبلية لسياسة الاستثمار والتمويل الزراعي	١٤٩
١-٣-١فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية	١٥٠
١-٣-٢فيما يتعلق بالقروض والمنح الأجنبية	١٥٠
١-٣-٣بالنسبة للجمعيات التعاونية	١٥٠
١-٣-٤فيما يتعلق ببنك التنمية والائتمان الزراعي	١٥١
١-٣-٥بالنسبة لصغار المزارعين	١٥١

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
٢- الفصل الثاني : سياسات الإنتاج الزراعي من السلع والمنتجات الغذائية وسياسات الاستهلاك	١٥٣
تمهيد:	١٥٣
٢-١ النمط المحصولى فى مصر والاعتبارات التى تحكم تكوينة	١٥٣
٢-١-١ اعتبارات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الحبوب لمواجهة الطوارئ	١٥٣
٢-١-٢ الألياف ضرورة لصناعة الغزل والنسيج	١٥٤
٢-١-٣ الاعلاف ضرورة للحيوانات الزراعية	١٥٤
٢-١-٤ الحاصلات البستانية ضرورة للتصدير والصناعات الغذائية	١٥٦
٢-١-٥ الحاصلات الزيتية ضرورة لاستخراج وتكرير الزيوت الآدمية	١٥٨
٢-٢ سياسة إنتاج الغذاء في مصر وتحدياتها	١٥٩
٢-٢-١ محدودية الأرض والمياه ووفرة العمل	١٥٩
٢-٢-٢ الحمولة السكانية الأرضية العالية	١٥٩
٢-٢-٣التقزم الحيازي للأرض الزراعية	١٦٠
٢-٢-٤ تدنى نسب الاكتفاء الغذائي من المجموعات الغذائية المختلفة	١٦٠
٢-٣سياسة الإنتاج الزراعي المقترحة	١٦١
٢-٤سياسية استهلاك الغذاء في مصر	١٦٥
توطئة:	١٦٥
٢-٤-١ النمط الحالي لاستهلاك الغذاء في مصر(التركيب والمحددات)	١٦٥
٢-٤-٢ العوامل المؤثرة على نمط الاستهلاك الغذائي فى مصر	١٦٧
٢-٤-٢-١العوامل المؤثرة على نصيب الفرد من السعرات الحرارية	١٦٧
٢-٤-٢-١-١دخل الفرد	١٦٧
٢-٤-٢-١-٢أسعار الحبوب	١٦٧
٢-٤-٢-١-٣العادات الغذائية	١٦٨
٢-٤-٢-٢ العوامل المؤثرة على استهلاك البروتين	١٦٨
٢-٤-٢-٢-١أسعار البروتينات النباتية والحيوانية	١٦٩
٢-٤-٢-٢-٢مرونة الدخل	١٦٩
٢-٤-٢-٢-٣وفرة أو نقص مصادر البروتين الحيوانى	١٦٩
٢-٤-٢-٢-٤ فاقد الإنتاج الزراعي	١٧١
٢-٤-٣السياسات المرتبطة بالاستهلاك	١٧٢
٢-٤-٤سياسات ترشيد استهلاك السلع الغذائية	١٧٢
٢-٤-٥حـزمة من السياسات المقترحة في مجال الغذاء والتغذية	١٧٣
٢-٤-٥-١سياسات الغـذاء	١٧٣
٢-٤-٥-٢سياسات التغذيـة	١٧٤
٢-٤-٥-٣سياسة الإنتاج من أجل الصناعة	١٧٤
٢-٤-٥-٤الوفاء باحتياجات قطاع الإنتاج الحيواني والداجنى	١٧٥
٢-٥سياسة إدارة القطاع الزراعي	١٧٥
٢-٥-١ وزارة الزراعة	١٧٦
٢-٥-٢التعاونيات الزراعية	١٧٦
٢-٥-٣اتحادات المنتجين الزراعيين	١٧٦
٢-٥-٤ البنك الزراعي (بنك الفلاحين)	١٧٦
٢-٥-٥المجلس الزراعي	١٧٧
٣- الفصل الثالث: توجهات سياسة دعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي	١٧٩
مقدمة	١٧٩
٣-١ماهية الدعم	١٨٠
٣-٢دعم السلع الغذائية في مصر	١٨٠
٣-٢-١مخصصات وهيكل دعم السلع والمنتجات الغذائية	١٨١
٣-٢-٢المقررات التموينية من السلع الغذائية	١٨٣
٣-٢-٣ أوجه القصور فى منظومة الدعم السلعي	١٨٤

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
٣-٣ دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي	١٨٧
٣-٣-١ تطور دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي	١٨٧
٣-٣-٢أوجه القصور في سياسة دعم مستلزمات الإنتاج	١٨٩
٣-٤ سبل إصلاح أنظمة الدعم في مصر	١٩٠
٣-٤-١سبل إصلاح أنظمة دعم السلع الغذائية	١٩٠
٣-٤-٢ سبل إصلاح أنظمة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي	١٩٧
٤- الفصل الرابع : السياسات التسويقية والتوزيعية وتوفير البنية الأساسية للعمليات التسويقية	٢٠٠
تمهيد:	٢٠٠
٤-١ سياسة تسويق المنتجات الزراعية في مصر	٢٠٠
٤-٢ أهم العوامل المؤثرة على تسويق السلع الزراعية	٢٠١
٤-٣ خصائص الهيكل التسويقي الزراعي المصري	٢٠١
٤-٤ متطلبات نجاح النشاط التسويقي الزراعي	٢٠٢
٤-٥ مقترح لهيكل تنظيمي لجهاز التسويق الزراعي	٢٠٣
٤-٦ نموذج لمقترح لبرنامج المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية	٢٠٦
٥- الفصل الخامس: سياسات تنمية وتطوير التصنيع الزراعي	٢٠٩
مقدمة	٢٠٩
٥-١ أهداف التصنيع الزراعي	٢٠٩
٥-٢ السلع الزراعية الأكثر ملاءمة للتصنيع الزراعي	٢١٠
٥-٣ أساليب ومتطلبات التصنيع الزراعي	٢١٢
٥- ٤ إستراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في تنمية التصنيع الزراعي	٢١٤
٥-٥ سياسة التصنيع الزراعي المقترحة لتنمية الصناعات الزراعية	٢١٦
٥-٥-١ مقومات سياسة التصنيع الزراعي المقترحة	٢١٦
٥-٥-١-١ التعاقدات المسبقة مع المنتجين الزراعيين لضمان توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع الزراعي	٢١٦
٥-٥-١-٢ التمويل	٢١٧
٥-٥-١-٣التسويق	٢١٧
٥-٥-١-٤التسعير	٢١٨
٥-٥-٢ التجمعات الصناعية الزراعية	٢١٩
٥-٥-٣ مناطق ومراكز التجمعات الصناعية الزراعية المقترحة	٢٢٠
٥-٥-٣-١ في أراضي الدلتا	٢٢٠
٥-٥-٣-٢ في الأراضي الصحراوية والمستصلحة	٢٢١
٥-٥-٤منهجية تخصيص أراضي التجمعات الصناعية الزراعية	٢٢١
٥-٦ سياسة تصنيع المخلفات الزراعية	٢٢٢
٥-٧ سياسة الارتقاء بجودة وسلامة المنتجات	٢٢٣
الباب الخامس : التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة	٢٢٤
١- الفصل الأول: اتجاهات التغيرات التكنولوجية وأثرها على الإنتاج الزراعى	٢٢٤
مقدمة	٢٢٤
١-١ مفهوم التكنولوجيا الزراعية	٢٢٤
١-١-١التكنولوجيا الميكانيكية	٢٢٤
١-١-٢ التكنولوجيا البيولوجية والكيماوية	٢٢٥
١-١-٣ تكنولوجيا التشعيع	٢٢٥
١-١-٤ تكنولوجيا متطورة	٢٢٥
١-٢ مقومات التغير التكنولوجي في التنمية الزراعية	٢٢٥
١-٢-١استخدام مدخلات زراعية مستحدثة	٢٢٥
١-٢-٢ادخال أساليب زراعية مستحدثة	٢٢٥
١-٢-٣زيادة الموارد الطبيعية	٢٢٥
١-٢-٤زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى	٢٢٥
١-٢-٥ التوفير في الوقت والجهـد	٢٢٦

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
١-٢-٦ المساهمة في تنمية الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لها في ظل التغيرات المحلية	٢٢٦
١-٣ أهم التقنيات الحديثة في أساليب وممارسات الإنتاج الزراعي	٢٢٧
١-٤ أهم التقنيـــات الحديثة	٢٣٤
٢- الفصل الثانى : إمكانيـــة النهوض بالخدمات المساندة في قطـــاع الزراعة	٢٣٩
٢-١ الإرشاد الزراعي كمكون من مكونات التنمية الزراعية	٢٣٩
٢-١-١ التدريب الفعال لهيكل الجهاز الارشادى	٢٤٠
٢-١-١-١ تدريب الإخصائيين الإرشاديين	٢٤٠
٢-١-١-٢تدريب المرشدين الزراعيين بالقرى	٢٤٠
٢-١-١-٣ تدريب القادة الريفيين	٢٤١
٢-١-١-٤ تدريب الزراع بواسطة القادة الريفيين (المدارس الحقلية)	٢٤١
٢-١-٢ تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية، وبرامج نقل التكنولوجيا، وتنظيم الحملات القومية للنهوض بكافة الأنشطة الزراعية	٢٤١
٢-١-٢-١ وسائل تنفيذ البرامج الإرشادية	٢٤٣
٢-١-٢-٢ الخدمات الإرشادية المجانية المقدمة من وزارة الزراعة للزراع	٢٤٤
٢-١-٣إمكانيات تطوير العمل الارشادى ورفع كفـــاءته	٢٤٥
٢-٢ دور الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان فى المرحلة الراهنة	٢٤٧
تمهيد	٢٤٧
٢-٢-١ إستراتيجية التعاون الزراعي في ظل التغيرات الحالية والمستقبلية	٢٥٠
٢-٢-١-١ التعديلات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات	٢٥٢
٢-٢-١-٢ تجميع الاستغلال المز رعى وتنظيم الدورة الزراعية	٢٥٢
٢-٢-١-٣ أنشاء بنك التعاون للتمويل الذاتي للتعاونيات	٢٥٤
٢-٢-١-٤ مستقبل التسويق التعاوني في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي	٢٥٦
٢-٢-١-٥ الميكنة الزراعية ودور التعاونيات في تطويرها	٢٥٨
٢-٢-١-٦ دور تعاونيات الائتمان في توزيع مستلزمات الإنتاج	٢٥٩
٢-٢-١-٧ دور التعاونيات في القيام بالمشروعات الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي	٢٦١
٢-٢-١-٨ تطوير التشريعات القانونية للتعاونيات الزراعية	٢٦٢
٢-٣ بنك التنمية والائتمان الزراعي.	٢٦٥
٢-٣-١ مشاكل بنك التنمية والائتمان الزراعي ومحاولات إيجاد الحلول المناسبة لها	٢٦٦
٢-٣-١-١مشكلة تعثر العملاء في سداد مديوناتهم	٢٦٦
٢-٣-١-١-١الإجراءات التي اتخذها البنك لضبط عملية الاقتراض وتقليص مشاكل التعثر	٢٦٧
٢-٣-١-٢ مشاكل تسليم مستلزمات الإنتاج إلى المزارعين عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي.	٢٦٨
٢-٣-١-٢-١ بعض الحلول المقدمة لحل مشكلة توزيع الأسمدة	٢٧٠
٢-٣-١-٣ مشكلة المغالاة فى الضمانات المطلوبة للائتمان	٢٧١
٢-٣-٢ الوضع القانوني لبنك التنمية والائتمان الزراعي في إطار مشروع القرار المعد لإعادة هيكلة البنك أداريا، وفنيا، وماليا.	٢٧٢
٢-٤البحوث الزراعية وكيفية الاستفادة منها وتطويرها	٢٧٥
الباب السادس : توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية	٢٧٨
١- تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية والبحوث والإرشاد الزراعى والإدارة المزرعية	٢٧٨
١-١ تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية	٢٧٨
١-١-١تطوير دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات التي تساعد على تحقيق التنمية الزراعية الأفقية	٢٧٨

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
١-١-٢تطوير دور الحكومة من حيث إتاحة الإئتمان الزراعى للمنتجين	٢٧٩
١-١-٣ دور الحكومة في تفعيل صناديق موازنة أسعار المنتجات الزراعية	٢٨٠
١-١-٤ تفعيل دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات المؤسسية للقطاع الزراعى	٢٨٠
١-١-٥ تطوير دور الحكومة في توفير المتطلبات التى تعمل على تحسين البيانات والمعلومات الزراعية	٢٨١
١-٢ تطوير دور الحكومة في مجال تعزيز منظومة البحوث الزراعية	٢٨١
١-٣ تطوير دور الحكومة في مجال الإرشاد الزراعي	٢٨٢
٢- تطوير وتشجيع دور القطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير الإستثمارات ومستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية وتصديرها	٢٨٤
٣- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدنى في الريف المصرى لتحقيق التنمية الزراعية	٢٨٥
٣-١ العمل على تكوين تعاونيات زراعية حقيقية تعبر عن مصالح المزارعين	٢٨٥
٣-٢ تشجيع إنشاء روابط مستخدمي مياه الري	٢٨٥
الملخص والتوصيات	٢٨٧
الملاحق	٣١١
المراجع	٣٢٥

مقدمة

مازالت الزراعة وستظل قاعدة الاقتصاد المصري ففيها يعيش غالبية السكان (أكثر من ٦٠%)، ويعمل بها ويتعيش عليها الجانب الأكبر من المجتمع، وتعطي المواد الخام للصناعة، كما أنها تقدم نحو ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وهى التي أعانت الشعب المصري على الاستمرار. والفترات التي تدنت فيها الزراعة تدنى الاقتصاد القومي والعكس صحيح، ومن ثم فنحن في غنى عن التأكيد على أهمية ودور الزراعة وضرورة الاهتمام بها عامة.

فالزراعة – إنتاج الغذاء– هى نقطة البدء والارتكاز في عملية التنمية، ومن ثم فان الاهتمام بالزراعة يعد من أولويات أهداف الخطة، إن لم تكن هدفها الأول ترتيباً. حيث لا تنمية بدون غذاء، وغذاء منتج محلياً أي بالاعتماد علي القدرة الذاتية للقطاع، أو علي الأقل يغطي الإنتاج المحلي الجزء الاستراتيجي من الاستهلاك.

إن التخلي عن تنمية قطاع الزراعة خلال النصف قرن الأخير في غالبية إن لم يكن كل الدول النامية أدي بها إلي أن تصبح مستورده للغذاء ومن ثم رهينة للدول المصدرة للسلع الغذائية (كالقمح/ الذرة/ السكر/ الزيوت النباتية..) وقد كانت تلك خطة استعمارية خبيثة من الدول المتقدمة حيث عملت علي إقناع الدول النامية بالاهتمام بالقطاع الصناعي بمقولة انه أساس التنمية وعلامة التقدم وفرحت بذلك الدول المتخلفة وساعدتها الدول المتقدمة، وتم التخلي عن تطوير وتنمية القطاع الزراعي ومن ثم تدنت إنتاجيته وعجز عن ملاحقة زيادة الاستهلاك الغذائي في تلك الدول. وبالتالي أصبحت تابعة وخاضعة للدول المصدرة للسلع الغذائية.

وللزراعة في مصر تاريخ طويل " فهي أرض الزراعة بالدرجة الأولي، مهدها علي الأرجح، وأكثفها علي وجه اليقين"، فهي من أوائل الدول – إن لم تكن الأولي – التي عرفت الزراعة المستقرة وأساليب الري. وكان ولا يزال للزراعة دور رئيسي في ماضي وحاضر مصر. والفترات التي ازدهرت فيها الزراعة ازدهرت مصر والعكس. ذلك لأن ازدهار الزراعة يكفي الاحتياجات ويحول الفائض للقطاعات الأخرى لتنميتها، وإذا كان هناك عجز في الإنتاج الزراعي فانه سيعيق عملية التنمية بأكملها. وبالتالي فان تأخر التنمية في مصر راجعاً إلي العجز والقصور في الإنتاج الزراعي أولاً، والعوامل الأخرى المتعلقة بالتنمية ثانياً.

والزراعة في مصر هي زراعة بلا رعي – زراعة مصنوعة وليست طبيعية، زراعة حبوب وبرسيم وألياف وخضر وفاكهة بصفة أساسية. والزراعة – تاريخياً – كانت تتسيدها خمسة محاصيل من حيث المساحة وهي (البرسيم/ الذرة/ القطن/ القمح/ الأرز) وبمساحات نحو ٢، ٢، ١,٥، ١,٥، ١,٥ مليون فدان لكل منها علي الترتيب. ولكن تبدل هذا الترتيب حالياً منذ بداية التسعينات لتصبح

مساحة القمح ٢,٤ مليون فدان، ٢,٣ للبرسيم، ١,٩ للذرة، ١,٥ للأرز، ثم القطن نحو ٠,٦ مليون فدان. وهذا التبدل في الترتيب يرجع لعوامل اقتصادية في المكان الأول وعوامل فنية في المكان الثاني. ومن هذه العوامل المناخ والتربة وهي عوامل فنية فيزيقية، والسكان والمدن وهي عوامل اقتصادية بالإضافة إلي الأسعار النسبية.

تباين وضع الزراعة عبر التاريخ، فمن زراعة تحقق فائضاً كبيراً، إلي زراعة تكفي بالكاد الاحتياجات المحلية، إلي زراعة تحقق عجزاً كبيراً ولا تغطي إلا جزءاً يسيراً من الطلب المحلي وهي تلك المرحلة التي نحن بصددها. لم يكن ذلك راجعاً لتدني الإنتاجية أو تدهور خصوبة التربة أو قلة المياه، ولكنه راجعاً بصفة أساسية لزيادة السكان وعدم زيادة الموارد الزراعية في المقابل، ومن ثم فإن استمرار تلك الأوضاع سيؤدي إلي عجز وقصور في توفير الاحتياجات الزراعية – غذائية وغير غذائية – محلياً خلال الربع قرن القادم، وهذا مكمن الخطر. ومن ثم أتصف الوضع الزراعي الراهن بخصائص ومحددات لابد من التعامل معها لتحقيق التنمية الزراعية المستهدفة.

ومع أهمية القطاع الزراعي فهو عرضه لمخاطر وتقلبات تنعكس آثارها بشدة على مجمل الاقتصاد القومي وبالتالي عملية التنمية في المجتمع، فهي عرضه للتقلبات المناخية وتقلبات السوق، وحرية التجارة، والاحتكار والإغراق ومن ثم التقلبات السعرية الشديدة المؤثرة على دخول المنتجين كذلك الاقتصاد القومي.

ومع محدودية الموارد وعدم التناسب في معدل نموها بالنسبة لمعدل نمو السكان فستزداد الفجوة بين الطلب المحلي وبين العرض من الإنتاج الزراعي بما ينعكس على مستوى المعيشة ومستوى التنمية في المجتمع. وبالضرورة سيزداد الاعتماد على الخارج لتغطية باقي الاحتياجات الغذائية، وستتعثر الصادرات الزراعية وتفقد السلع التصديرية أسواقها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتدعم هدف التنمية الزراعية بالتعرض لمختلف الجوانب التي تدعم وتساند عملية التنمية وتزيد من فرص نمو الزراعة، سواء فرص داخلية أو خارجية.

تهدف الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الراهنة في ضوء اقتصاديات السوق الحر ومدى تأثير هذه السياسات على أداء الأقتصاد القومى بصفة عامة وأداء القطاع الزراعى بصفة خاصة وذلك فيما يتعلق بتنمية القطاع الريفى وتطور مستويات المعيشة وفقاً للأهداف القومية لخطط التنمية، مع تحديد القيود والمعوقات التى تواجه واضعى السياسات الزراعية فيما يتعلق بخطط تنمية القطاع الزراعى المصرى والقوانين والإجراءات المصاحبة لها، هذا إلى جانب وضع بعض المقترحات لمكونات السياسات الزراعية المستقبلية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية.

وقد تبنت الدراسة المنهجية الأستقرائية مع استخدام بعض الأساليب الأحصائية في تحليل البيانات المتاحة، وتم الاستعانة بالدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات المتاحة في مجال الدراسة.

وجاءت الدراسة في ستة أبواب؛ يتناول الباب الأول سمات السياسة الزراعية الراهنة ومؤشرات الآداء الاقتصادي للقطاع الزراعي. فى حين يستعرض الباب الثانى : التحديات التى تواجه تنمية القطاع الزراعي. بينما يتناول الباب الثالث : سياسة التبادل الزراعي فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية . ويتعرض الباب الرابع للملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة، في حين يستعرض الباب الخامس التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة، أما الباب السادس فيتناول توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية، هذا بالإضافة للملخص والتوصيات.

وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد الدراسة من السادة المستشارين والخبراء الأوائل والخبراء والباحثين والباحثين المساعدين والسكرتارية، مع تمنياتى بأن تحقق الدراسة الهدف منها.

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

(أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب)

تمهيد للدراسه

المتغيرات المحلية والإقليمية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسات الزراعية المستقبلية فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية، لذلك من الأهمية بمكان التعرف أولاً على هذه المتغيرات التى يدور فى محتواها ومضمونها هذه الدراسة :

(أ) أهم المتغيرات المحلية المؤثرة على أداء القطاع الزراعى

من أهم المتغيرات المحلية التى شهدتها مصر منذ منتصف الثمانينات وخلال التسعينات وحتى الآن ما يلى:

١- التحول من نظام الاقتصاد الألزامى على نظام الاقتصاد الحر (آليات السوق الحر).

٢- حدوث تغيرات هيكلية فى البنيان الاقتصادى القومى من خلال سياسات الاصلاح الاقتصادى وإعادة هيكلة قطا الزراعة.

٣- خصخصة المؤسسات والهيئات (التى تمثل مرافق ومقومات أساسية للعملية الإنتاجية الزراعية، أو تقدم خدمات مساندة رئيسية للقطاع العريض من صغار المنتجين وفقراء المزارعين)، ضمن برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتوجه نحو تقليص الدور المباشر للدولة فى ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإعطاء الدور الأكبر فى هذا الشأن للقطاع الخاص وتعميق دوره فى عملية التنمية الزراعية.

٤- انتهاج سياسات متكاملة لتحرير القطاع الزراعى وتحرير الأسعار الزراعية.

٥- إنشاء معاهد ومعامل مراكز البحوث الزراعية بهدف تطوير العملية البحثية ونقل التكنولوجيا.

٦- تغير السياسات الزراعية والاتجاه لسياسة تشجيع الصادرات الزراعية ودعم التنافسية للمنتجات الزراعية وتغير المفهوم من تصدير الفائض إلى تصدير الممكن تصديره .

(ب) أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة على أداء القطاع الزراعى

١- انقسام الاتحاد السوفيتى إلى العديد من الدول وتحول الكثير منها إلى إتباع سياسة الاقتصاد الحر .

٢- ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومن أهمها الوحدة الاقتصادية لدول السوق الأوربية المشتركة والتى تمخضت عن الاتحاد الأوروبى، وظهور بعض دول الشرق الأقصى بقيادة اليابان كقوة اقتصادية فى إطار ما يعرف بالآسيان، هذا إلى جانب اتفاقية

التجارة الحرة (النافتا) بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة، وغيرها من التكتلات الاقتصادية التى تعكس مولد عصر الكيانات الاقتصادية الضخمة.

٣- التوصل إلى أهم الاتفاقيات العالمية للقرن وهى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية والمعروفة باسم الجات التى وقعت نهائياً بالمغرب فى ابريل ١٩٩٤ لتدخل حيز التنفيذ فى يناير ١٩٩٥ كبداية لظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) وانتهاء فترات التيسير المسموح بها بداية من يناير ٢٠٠٥، مما ينعكس على اقتصاديات دول العالم سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث تأسست هذه المنظمة على عملية تحرير التجارة العالمية مما يعد أحد المتغيرات الاقتصادية التى تلقى بظلالها على اقتصاديات الدول المشاركة ومنها مصر .

٤- دخول مصر فى محادثات الشراكة الأوروبية (مصر والاتحاد الأوروبى) تهدف لايجاد حل بديل لاتفاق التعاون القائم منذ عام ١٩٧٧، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة من كافة مؤسسات الدولة ورجال الأعمال لبلورة الموقف التفاوضى لمصر بهدف مراعاة طبيعة المصالح القومية فى إطار الاستراتيجية العامة للدولة، مع الأخذ فى الاعتبار الميزات التنافسية والنسبية للمنتجات المصرية، وعدم المساس بأى مميزات أتيحت لمصر فى الاتفاق المصرى الأوروبى الحالى والعمل على تعظيم الاستفادة من هذه المزايا، وذلك فى ظل اتفاقية الجات .

٥- المستجدات على الساحة السياسية والأمنية والعسكرية داخل القارة الأفريقية أو حولها، بالإضافة للحروب والمجاعات فى بعض الدول الأفريقية... إلى غيرها من الأوضاع القائمة.

(جـ) أهم المتغيرات العالمية :

١- أزمة الغذاء العالمية .

٢- أزمة الطاقة العالمية والاتجاه إلى استخدام بعض المحاصيل الزراعية فى انتاج الطاقة.

٣- الأزمة المالية العالمية .

الباب الأول

سمات السياسات الزراعية الراهنة

ومؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي

١-١ أهداف ومحاور استراتيجية التنمية الزراعية المصرية فى التسعينات

١-٢ أهم أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المصرية حتى عام ٢٠١٧.

١-٣ أهم الإنجازات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧).

٢-١ سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية.

٢-٢ دور الزراعة فى الاقتصاد المصري.

٣-١ السياسات الزراعية المطبقة فى التسعينيات.

الباب الأول

سمات السياسات الزراعية الراهنة

ومؤشرات الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى

مقدمة :

ترتكز السياسات الزراعية على استراتيجية يمكن تعريفها "بأنها مجموعة التوجهات(١) الذاتية المتسقة مع بعضها البعض (السياسات والتشريعات المعبرة عنها) والمدخلات التنموية (الخطط أو المشاريع التى تتضمنها)، وبرامج التنمية الزراعية المكملة والمساندة والتى تهدف مجتمعة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة فى مراحل زمنية محددة. وتبعاً لهذا المفهوم تمثل الاستراتيجية التعبير العملى للسياسة الزراعية. لذا ستتعرض الدراسة فى البداية لأهداف الاستراتيجية الزراعية المصرية فى الفترة السابقة (التسعينات) وحتى الآن، والتى تعبر فى مضمونها عن أهداف التنمية الزراعية المصرية.

ونظراً لأن القطاع الزراعى يعد من أهم القطاعات الإنتاجية كأحد عناصر الناتج المحلى الاجمالى، وكمصدر لفرص العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، هذا إلى جانب كونه القطاع المنتج لسلع الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة، وأيضاً هو القطاع القادر على توفير السلع التصديرية التى تساعد على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبى. لذلك تحتل التنمية الزراعية أهمية خاصة فى الاستراتيجية الإنمائية للدولة، وإذا ما تبنينا هذه الفرضية فيجب أن ينعكس ذلك على زيادة المخصصات الاستثمارية الموجهة لقطاع الزراعة ومن ثم على الإنتاج الزراعى، وهو ما حدث خلال فترة التسعينات وبدأ ينحصر فى العشرينيات.

وتعتمد التنمية الزراعية على عدة مقومات تتحدد فى ما يتوافر من الموارد الطبيعية (موارد أرضية وموارد مائية ...) إلى جانب الموارد البشرية والموارد الرأسمالية، على أن تدار هذه الموارد من خلال إدارة تتمتع بكفاءة عالية فى تخصيص الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعى كله .

وتتحقق أهداف التنمية الزراعية من خلال آليات السياسات الزراعية مجتمعة (سياسة سعرية – تسويقية – تمويلية – إنتاجية ...الخ) والتى تعمل على إنجاح البرامج الزراعية كأدوات وإجراءات للسياسة الزراعية، والتى لها تأثير مباشر على الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد واختيار التوليفات الإنتاجية والأساليب التقنية المناسبة .

ونظراً لتناول وتعرض الباب الثانى (التحديات التى تواجه تنمية القطاع الزراعى) للموارد الزراعية المصرية المتاحة لقطاع الزراعة فى بعض الأجزاء، فلن يتعرض هذا الباب (الأول) للموارد الزراعية المتاحة لتجنب التكرار، ولأن أزمة الغذاء العالمية وقضية توفير الأمن الغذائى للسكان وتحقيق معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتى لأهم المحاصيل الاستراتيجية بقطاع الزراعة المصرى

(قمح – سكر ...الخ) وكذلك تنمية الصادرات الزراعية تعد من أهم القضايا والاهتمامات التى تشغل الحكومة وتعمل على مواجهتها، وبما أن السياسات الزراعية تعتبر من أهم العوامل والأسباب المؤثرة على أداء القطاع الزراعى بجميع مكوناته وفروعه (نباتى – حيوانى – سمكى – داجنى ...) والتى يجب أن تحظى بالاهتمام الكافى للتعرف على آثارها الايجابية وتنميتها، وكذلك التعرف على آثارها السلبية ومعالجتها فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية، وفى ظل أزمة الغذاء والطاقة والأزمة المالية الحديثة على المستوى العالمى والتى ستنعكس آثارها على الاقتصاد العالمى ككل، ومنها مصر . لذا سيتم التركيز على دور القطاع الزراعى فى خطط التنمية القومية والاقتصاد المصرى والسمات الكلية لهذا القطاع مع تقييم موجز لايجابيات وسلبيات السياسات الزراعية المطبقة فى الفترة السابقة ، خاصة فيما يتعلق بسياسات التوسع الزراعى وإقامة المشروعات الكبرى وذلك بهدف رصد أهم سمات السياسات الزراعية خلال التسعينات حتى الآن، ودور قطاع الزراعة فى تحقيق خطط التنمية المستهدفة من خلال سياسات تلك الفترة، والذى ينعكس بدوره على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لتقييم أثر السياسات والبرامج على القطاع الزراعى.

وسوف يعتمد العرض والتحليل فى هذا الباب على البحوث والمراجع الاقتصادية ذات الصلة بأجزائه.

١- الفصل الأول

دور القطاع الزراعى فى خطط التنمية القومية

تمهيد :

تتجه الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية إلى تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، بهدف تحقق معدلات النمو المستهدفة بهذه الخطط . ويعد الاهتمام(٢) بالزراعة من أولويات أهداف الخطط القومية، حيث أن الزراعة هى مصدر إنتاج الغذاء الذى يعتبر نقطة الارتكاز فى عملية التنمية . وللزراعة دور رئيسى فى ماضى وحاضر مصر، فالفترات التى ازدهرت فيها الزراعة، ازدهرت فيها البلاد والعكس صحيح، لأن ازدهار الزراعة يعمل على سد الطلب المحلى على المنتجات الزراعية ويحول الفائض منه إلى القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة من أجل تنميتها .

وجدير بالذكر أن هناك خمسة أهداف رئيسية للقطاع الزراعى، تتحقق هذه الأهداف من خلال استراتيجيات التنمية الزراعية والتى تستخدم السياسات الزراعية المختلفة كوسائل وأدوات وآليات لتحقيقها وهى بإيجاز(٣):

١- زيادة الإنتاج بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية خاصة القمح والسكر والزيوت ومجموعة البروتين الحيوانى .
٢- تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية عن طريق التوسع الرأسى.
٣- زيادة المساحات الأرضية الزراعية عن طريق الاستصلاح (التوسع الأفقى).
٤- العمل على تطوير وترشيد أساليب الرى وزيادة كفاءة استخدام المياه .
٥- زيادة الصادرات الزراعية والقدرة التنافسية لها بالأسواق العالمية.

ونظراً لأهمية تخطيط الاستراتيجيات بهدف التنمية الزراعية، فسوف يتناول الجزء التالى التعرف على أهداف كل من استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات ثم أهداف هذه الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٧، ثم التعرف على أهم الإنجازات المتحققة لقطاع الزراعة منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٧ من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات لتصل بذلك إلى بلورة دور القطاع الزراعى فى خطط التنمية القومية والتى تستهدف زيادة الإنتاج الزراعى بما يحقق الأمن الغذائى وتوفير احتياجات الصناعة من الخامات وتصدير ما يمكن تصديره .

١-١ أهداف ومحاور استراتيجية التنمية الزراعية المصرية فى التسعينات

بدأت مصر فى مارس ١٩٩٠ فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى(٤) لتعزيز برنامج التكيف الهيكلى ، بهدف رفع مستوى معيشة السكان وتطوير التنمية بالبلاد، وبذلك اتجهت الحكومة للانتقال من اقتصاد مركزى التخطيط يعتمد على التدخل المكثف للدولة فى أنشطة القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية إلى اقتصاد لا مركزى يعتمد على آليات السوق الحر فى توجيه هذه القطاعات . وتعتبر الزراعة والصناعة والسياحة من أهم الأعمدة الرئيسية للاقتصاد المصرى. ويوفر القطاع الزراعى وسيلة هامة لتحقيق أهداف الخطط القومية التنموية لذلك وضعت الاستراتيجية الزراعية لعقد التسعينات اعتماداً على القوة الدافعة التى نتجت عن الإصلاحات الحكومية فى هذه الفترة ، بما فى ذلك إجراءات مراجعة السياسات السابقة حول دور الحكومة فى تنظيم اتخاذ القرارات الاقتصادية دون المساس بمبدأ مسئولية الحكومة، لضمان النمو وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين. بمعنى أن استراتيجية الزراعة المصرية قامت على أساس تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحرير القطاع الزراعى من القيود ومن التدخل الحكومى، وذلك فى إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة والتى تستند على فلسفة التحرير الاقتصادى وإطلاق قوى وآليات السوق الحر لتوجيه كافة جوانب الحياة الاقتصادية فى مصر .

١-١-١ <u>أهم أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المصرية فى التسعينات:</u>

يمكن التعرف على أهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات فيما يلى:

١- يعتبر الهدف العام لاستراتيجية الزراعة فى التسعينات هو استكمال برنامج سياسة الإصلاح التى تم تطبيقها فى قطاع الزراعة، وزيادة الإنتاج والدخل الزراعى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية والعلاقات الترابطية بين القطاع الزراعى وباقى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفى هذا السياق تتضمن الأهداف:

أ) زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية الزراعية سواء الأرضية والمائية أو البشرية، أو الرأسمالية، مما ينعكس بالتالى على زيادة دخول المزارعين.

ب) تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى. مع الأخذ فى الاعتبار قضايا الحد من الفقر والمحافظة على البيئة خلال عملية التنمية الزراعية. والاهتمام بالمرأه والمعدمين من الريفيين.

ج) تحقيق الأمن الغذائى، من خلال وصول متوسط النمو المستهدف للزراعة إلى ٣% خلال التسعينات، والذى يسمح بدوره فى تحقيق نمو قومى فى إجمالى الناتج المحلى يتراوح بين ٤-٥% مع نهاية فترة التسعينات، مع نمو فى نصيب الفرد من الزراعة فى حالة ثبات معدل نمو سكانى حول ٢,٥% .

د) زيادة الصادرات وتنمية القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق الخارجية .

٢- الإصلاح المؤسسى للأجهزة والمؤسسات الزراعية، بهدف تعزيز وتدعيم عملية التغيير والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وذلك من خلال إجراءات تهدف لضمان كفاءة

وصيانة البيئة عند إدارة الموارد الطبيعية للبلاد، وتدعيم دور القطاع الخاص فى عملية التنمية الزراعية، والعمل على تحسين أوضاع المرأة الريفية من خلال البرامج الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى، ومواجهة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى من خلال دراسة وتوفير شبكات الآمان الاجتماعى لامتصاص الأعداد المستبعدة من أنشطة القطاع الزراعى. بالإضافة إلى الإجراءات التى تقضى على البيروقراطية فى المؤسسات الزراعية وتجعلها أكثر مرونة وانسيابية وأفضل استجابة لاحتياجات القطاع الزراعى.

١-٢ أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية بعد التسعينات حتى عام ٢٠١٧ :

تتحدد ملامح وأهم أهداف استراتيجية التنمية الزراعية من نهاية التسعينات حتى(٥) عام ٢٠١٧ فيما يلى:

١- الاتجاه لزيادة معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى من ٣,٤% سنوياً فى التسعينات إلى ٣,٨% فى نهاية الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧، ثم إلى ٤,٥% حتى عام ٢٠١٧، وذلك عن طريق التوسع الزراعى أفقياً ورأسياً والاستفادة من المزايا النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وبما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائى وزيادة الصادرات وتوفير وإتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين بهدف تحسين الدخل ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين.

٢- استصلاح واستزراع ٣,٤ مليون فدان جديدة، كبداية لعصر المشروعات الزراعية العملاقة فى مناطق توشكى ودرب الأربعين وشرق العوينات وترعة السلام .

٣- تطبيق عمليات التوسع الزراعى الرأسى من خلال تعميم الأصناف الجديدة مبكرة النضج عالية الإنتاجية والجودة والمقاومة للظروف البيئية المعاكسة كالحرارة والجفاف والملوحة والمقاومة للآفات، وذات الاحتياجات المائية الأقل .

٤- الاستمرار فى تنمية الثروة الحيوانية، ومن المستهدف زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من ١٨جرام/اليوم حالياً إلى ٢٤جرام/اليوم .

٥- ترشيد استخدام مياه الرى وزيادة الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص واستخدام الموارد المائية من مختلف أساليب التطوير والتنمية الحديثة. مع الاتجاه لتحويل الرى فى الحدائق والبساتين من الرى السطحى إلى الرى بالطرق الحديثة (التنقيط) بهدف توفير حوالى مليار م^{3} مياه سنوياً .

٦- الاستمرار فى تخفيض استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية واستبدالها ببرامج المكافحة المتكاملة بهدف تقليل التكاليف الإنتاجية وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية

للصادرات المصرية بالأسواق العالمية، مع الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والأعداء الطبيعية والبيئية من التلوث .

٧- زيادة قيمة الصادرات الزراعية من مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٧، من خلال النفاذ للأسواق الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة المصرية الأمريكية والكوميسا الأفريقية، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة .

٨- تشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى مشاريع التنمية الزراعية المصرية، وفى قطاع الزراعة بأكمله .

٩- دعم مؤسسات البحث العلمى الزراعى، خاصة فى مجال الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجى، والمؤسسات الداعمة كالإرشاد والائتمان والتسويق والتعاون الزراعى، ودعم دور المرأه والمنظمات الأهلية غير الحكومية فى التنمية الزراعية والريفية. مع مراجعة دور الهيئات الحكومية فى ظل المتغيرات المحلية وأهمها الإصلاح الاقتصادى والهيكلى، وقد حددت الحكومة دور وزارة الزراعة المستقبلى فى التركيز على مجالات البحوث والإرشاد والتشريع والدراسات الاقتصادية والإحصاءات الزراعية، ومع نمو القطاع الزراعى سوف تتجه الوزارة إلى ربط خدمات البحوث والإرشاد مع السوق الحر والتنمية الزراعية التى يقودها القطاع الخاص .

١٠- الاتجاهات الإنتاجية والتوسعية للمحاصيل الزراعية على المدى القصير كالتالى:

القمح : من المستهدف خلال الفترة المتبقية من الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧، زيادة الإنتاجية إلى نحو ١٩ أردب/الفدان فى مساحة تتزايد سنوياً ومرحلياً بنحو ٢٠٠ ألف فدان .

الذرة الشامى: مستهدف زيادة الإنتاجية إلى نحو ٢٦ أردب/الفدان فى مساحة ١,٥-٢ مليون فدان .

الأرز : مستهدف زيادة إنتاجيته لنحو ٤,٥ طن/ الفدان فى مساحة ١,٢ مليون فدان تقريباً .

قصب السكر: مستهدف زيادة الإنتاجية إلى ٥٠ طن/الفدان فى مساحة ٢٥٠ ألف فدان. مع الاتجاه لخفض مساحته تدريجياً والتوسع فى زراعة بنجر السكر والاستيفيا كبديلين بهدف ترشيد مياه الرى.

القطن : مستهدف زيادة إنتاجيته إلى نحو ٨,٥ – ٩ قنطار/الفدان فى مساحة ٦٥٠ ألف فدان .

الكانولا وعباد الشمس: مستهدف إدخال المحصولين فى التركيب المحصولى وزراعة

نحو ١٥٠-٢٠٠ ألف فدان مرحلياً من كلا المحصولين لانتاج حوالى ١٠٠ ألف طن زيت بهدف زيادة كميات الانتاج من محاصيل الزيوت لمواجهة الطلب المحلى عليها.

وجدير بالذكر أن هناك العديد من المحددات والعقبات التى تواجه عملية التنمية الريفية سوف يتناولها الباب الثانى من هذه الدراسة بالتفصيل .

١-٣ أهم الإنجازات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧) :

تسعى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إلى النهوض بالسياسات الزراعية بما يتفق مع خطط التنمية القومية وبما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها والربط بين أنشطة الزراعة وأنشطة استصلاح الأراضى والعمل على تطويرها تبعاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس اقتصادى أمثل، بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية والنباتية والنهوض باقتصاديات الريف بمختلف الوسائل. ويعمل القطاع الزراعى فى سبيل تحقيق ذلك فى إطار الاستراتيجية الزراعية التى تتوافق أهدافها مع كل مرحلة بما يتمشى مع أهداف ومتطلبات الخطط القومية الاقتصادية والاجتماعية التى تفرض نفسها مع واقع المناخ الاقتصادى والسياسى المحلى والاقليمى والعالمى.

ولقد تحقق العديد من الإنجازات من خلال تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية خلال الثمانينات والتسعينات فى تحقيق العديد من النتائج الملموسة فى مجالات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى فى مصر.

وقد ساهمت البحوث الزراعية وجهود الإرشاد الزراعى فى مصر واستجابة المزارعين لنتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الحوافز السعرية فى إطار برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى الذى تبنته الوزارة منذ الثمانينات فى تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية .

ويمكن إيجاز أهم الإنجازات التى تحققت فى قطاع الزراعة واستصلاح(٦) الأراضى منذ الثمانينات وحتى عام ٢٠٠٧ فيما يلى :

١- زيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٦,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٨,٤ مليون فدان عام ٢٠٠٧، كنتيجة لسياسة استصلاح الأراضى (التوسع الأفقى)، خاصة المشروعات الكبرى كمشروع توشكى وترعة السلام ودرب الأربعين وشرق العوينات.

٢- زيادة المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٥,٢ مليون فدان عام ٢٠٠٧ نتيجة زيادة الرقعة الزراعية وزيادة معامل التكثيف الزراعى والاستخدام الأمثل للموارد الأرضية الزراعية.

٣- زيادة قيمة الإنتاج الزراعى من ٦,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى حوالى ١٦٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧. كما زادت قيمة الدخل الزراعى المتولد عن الإنتاج الزراعى من نحو ٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٠٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦، كما ارتفع معدل النمو السنوى من

٢,٦% إلى ٣,٦% خلال نفس الفترة .

٤- زيادة كميات الحبوب المنتجة من ٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٢٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٧ نتيجة لزيادة إنتاج القمح من ٢ مليون طن إلى ٨,٢ مليون طن عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣١٠%، كما زادت الكميات المنتجة من الذرة الشامى من ٣,٤ مليون طن إلى ٧ مليون طن عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها نحو ١٠٩%. كما تضاعفت كميات الأرز المنتجة لتقترب من حوالى ٦,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧.

٥- زيادة حجم الإنتاج من الخضر من ٨,١٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٢٠,٨٥ مليون عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٥٦%. كما زاد حجم الإنتاج من الفاكهة من ٢,٦٢ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٩,٧٧ مليون طن عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة بلغت ٢٧٣% .

٦- زيادة إنتاج اللحوم الحمراء من ٣٤٥ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٨٧٨,٥ ألف طن عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة بلغت ١٥٤% .

٧- زيادة الإنتاج السمكى من ٢٨٠ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٧١ ألف طن عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٨٥% .

٨- زيادة إنتاجية بعض المحاصيل الاستراتيجية، حيث زادت إنتاجية الفدان من القمح من ٩ أردب/الفدان عام ١٩٨٢ إلى ١٨,٣ أردب/الفدان عام ٢٠٠٧، وبنسبة زيادة بلغت نحو ١٠٢%، وبلغت الزيادة فى إنتاجية فدان الأرز من ٢,٤طن للفدان عام ١٩٨٢ إلى ٤,١١ طن للفدان عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة بلغت ٧١,٢٥%، وزادت إنتاجية قصب السكر من ٣٤ طن للفدان عام ١٩٨٢ إلى ٥٠,٧٨ طن/الفدان عام ٢٠٠٧، بنسبة زيادة بلغت ٤٩,٣٥% .

٩- حققت مصر المركز الأول على مستوى العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان من قصب السكر والأرز والفول السودانى والسمسم، وحققت المركز الثانى للذرة الرفيعة والمركز الرابع لإنتاجية الفدان من القمح والمركز السادس بالنسبة لإنتاجية الفدان من الفول .

٢- الفصل الثانى

سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية ودور الزراعة

فى الاقتصاد المصرى خلال التسعينات

تمهيد:

اختلف وضع الزراعة المصرية عبر الزمن، فمن زراعة تحقق فائضاً كبيراً، إلى زراعة تكفى بصعوبة الاحتياجات المحلية، ثم إلى زراعة تحقق عجزاً فى بعض المحاصيل ولا تغطى إلا جزءاً ضئيلاً من الطلب المحلى (الوضع الحالى). وهذا الوضع لا يرجع إلى تدنى الإنتاجية الفدانية أو محدودية المياه فقط، لكن الزيادة السكانية تشترك أيضاً مع الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع، بالإضافة إلى محدودية الأراضى المضافة للمساحة المنزرعة وتباطىء تنفيذ مشروعات التوسع الأفقى. وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فلن يستطيع قطاع الزراعة توفير الطلب المحلى على المنتجات الزراعية فى ظل أزمة الغذاء العالمى الحالية وهذا هو مصدر الخطر. وتتصف الزراعة بعدة خصائص وسمات تؤثر على أداء قطاع الزراعة بصفة خاصة وعلى دور الزراعة فى الاقتصاد الكلى، لذلك سيتم عرض لهذه السمات والخصائص ، وبعض المؤشرات الاقتصادية لأداء قطاع الزراعة فى الاقتصاد القومى، خلال فترة التسعينات وأوائل العشرينات .

٢-١ سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية(٧)

تتسم الزراعة المصرية فى الاقتصاد الكلى بعدة سمات وخصائص، من أهمها ما يلى:

١-الاختلال بين الموارد الأرضية المستثمرة فى الزراعة وبين إعداد السكان المتزايدة بصفة مستمرة، فباستعراض العلاقة بين مساحة الموارد الأرضية وعدد السكان خلال الفترات الزمنية المختلفة، نجد أنه فى الوقت الذى بلغ فيه عدد السكان نحو ٢٠,٤ مليون نسمه عام ١٩٥٠، كانت المساحة المنزرعة تبلغ حينذاك حوالى ٥,٧٦ مليون فدان، وبازدياد عدد السكان عبر السنوات المتتالية ليصل إلى حوالى ٥٨,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٢ بزيادة نحو ٣٧,٩ مليون نسمة وبنسبة زيادة تصل إلى ١٨٥,٨% عن عام ١٩٥٠، نجد أن المساحة المنزرعة لم تتعدى نحو ٧,١٢ مليون فدان وبنسبة زيادة بلغت نحو ٢٥,٥%، مما انعكس على انخفاض نصيب الفرد من الأرض المنزرعة من ٠,٢٧٩ فدان عام ١٩٥٠ إلى نحو ٠,١٢ فدان عام ١٩٩٣ .

٢-زيادة درجة التكثيف الزراعى : أدى تحويل أراضى الحياض إلى نظام الرى الدائم بعد إنشاء السد العالى إلى زيادة درجة التكثيف المحصولى فى الأراضى الزراعية القديمة (التكثيف الزراعى للأراضى يساوى المساحة المحصولية على إجمالى المساحة المنزرعة)، وترتب على ذلك ارتفاع نسبة التكثيف المحصولى من حوالى ١٧٣,٢% عام ١٩٥٠ إلى نحو

١٧٥,١% عام ١٩٩٢ .

كما ازدادت المساحة المحصولية(٨) من نحو ٩,٨٢٤ مليون فدان عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٢,٤٩ مليون فدان عام ١٩٩٢، إلا أن هذه الزيادة لم يصاحبها زيادة فى متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال نفس السنوات، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية من نحو ٠,٤٨ فدان عام ١٩٥٠ إلى نحو ٠,٢١ فدان عام ١٩٩٢ .

٣-<u>انخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضى الزراعية</u>: يشير تصنيف الأراضى المنزرعة وفقاً لجدارتها الإنتاجية من المحاصيل الحقلية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلى النتائج التالية:

تبلغ نسبة أراضى الدرجة الأولى نحو ١٢,٥% من مساحة الأراضى المنزرعة
تقدر نسبة أراضى الدرجة الثانية نحو ٤٦,٧% من مساحة الأراضى المنزرعة
وتقدر نسبة أراضى الدرجة الثالثة نحو ٢٨,٩% من مساحة الأراضى المنزرعة
كما تقدر نسبة أراضى الدرجة الرابعة نحو ٨,٧% من مساحة الأراضى المنزرعة
وتقدر نسبة أراضى الدرجة الخامسة نحو ٣,٣% من مساحة الأراضى المنزرعة

وهذا يعنى أن أراضى الدرجة الثانية تمثل النسبة الغالبة بين الأراضى المنزرعة، يليها أراضى الدرجة الثالثة، ثم أراضى الدرجة الأولى والتى تأتى فى المرتبة الثالثة من هذا التصنيف وبالرغم من النتائج الايجابية التى حققتها برامج وخطط التنمية الزراعية خلال السنوات الماضية والتى تهدف إلى تحسين خواص التربة الزراعية، سواء برامج تحسين الصرف الزراعى والتوسع فى نظام الصرف المغطى، وبرامج تحسين نظام الصرف المكشوف، بالإضافة لمشروعات جهاز تحسين الأراضى من مشروعات اضافة الجبس الزراعى للأراضى الزراعية ومشروعات الحرث تحت التربة وتطهير الترع والمصارف إلى غيرها من المشروعات الزراعية الهادفة إلى زيادة الجدارة الإنتاجية للأراضى المنزرعة، مما يعنى ضرورة استكمال مشروعات الصرف المغطى وتحسين الصرف المكشوف حتى يمكن من خلالها تحويل جزء من مساحة أراضى الدرجات الثانية والثالثة إلى الرتب الأعلى.

وجدير بالذكر أن انخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضى الزراعية ينعكس ويؤثر على إنتاجية المساحة الأرضية بالسلب فى حالةِ بعض المحاصيل، التى تنخفض إنتاجيتها عن الحد الأقصى الممكن للإنتاجية خاصة فى حالة البقوليات والمحاصيل الزيتية والخضر والفاكهة.

وفى تصنيف اقتصادى آخر للأراضى المنزرعة وفقاً لجدارتها الإنتاجية أعدته وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى عن الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)، يشير إلى أن أراضى الدرجة الأولى قد زادت لتصل إلى نحو ١٣,٢٥% من إجمالى المساحة المنزرعة فى حين تمثل

أراضى الدرجة الثانية نحو ٣٧,٤٤% من الإجمالى، أما أراضى الدرجة الثالثة والرابعة والخامسة فتمثل نحو ١٧,٦٣%، ٤,٣٣%، ٩,٣٥% من إجمالى المساحة المنزرعة على التوالى لنفس الفترة . الأمر الذى قد يعكس النتائج الايجابية لبرامج تحسين وصيانة التربة فى أراضى الدرجة الأولى.

٤- <u>محدودية الموارد المائية</u>: تعتمد الزراعة فى مصر على مياه نهر النيل بالدرجة الأولى كمصدر أساسى للرى، نظراً لمحدودية الموارد المائية الأخرى سواء الأمطار أو المياه الجوفية ومياه الآبار ...الخ، حيث تبلغ حصة مصر من مياه نهر النيل حالياً نحو ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنوياً وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان الخاصة بتوزيع مياه النيل، بالإضافة إلى ما يقرب من ٦,٩ مليار م^{٣} من المياه الجوفية فى الدلتا ونحو ١,٣ مليار م^{٣} من مياه الأمطار والتى تعتمد عليها زراعات المناطق الساحلية والغربية والشرقية .

هذا بالإضافة إلى نحو ٤,٠٦ مليار م^{٣} تتوزع بين مياه تتوفر مما يعاد استخدامه من مياه الصرف والمياه المحلاه. أى أن إجمالى المتاح للاستخدام (العرض) من الموارد المائية يبلغ نحو ٧١,٢ مليار م^{٣} حتى عام ٢٠٠٧، تستخدم الزراعة منها نحو ٥٨ مليار م^{٣} أى ما يوازى ٨٣,٩% من إجمالى الموارد المائية المتاحة.

وإذا ما أريد تحقيق الأهداف التنموية للزراعة من خلال استمرار التوسع الأفقى للأراضى الجديدة والصحراوية، فسوف يزيد الطلب على استخدام المياه، الأمر الذى يتطلب ضرورة زيادة كفاءة إدارة واستخدام المياه وخاصة مياه الرى الزراعى بهدف تقليل الفاقد ورفع كفاءة إنتاجية الوحدة المستخدمة من مياه الرى، هذا إلى جانب أهمية الوصول إلى اتفاق مع دول حوض النيل بشأن تنمية الموارد المائية وزيادة حصة مصر منها، بالإضافة إلى السعى لاستكمال مشروعات الرى الهادفة لزيادة حصة مصر من مياه النيل مثل مشروع قناة جونجلى ، ومشروع التخزين فى بحيرة ألبرت ومشروع بحر الغزال ومناطق السدود ، ومشروع نهر السوباط ومشروع تطوير النيل الأبيض، حيث قدرت الدراسات التى أجريت عن هذه المشروعات إمكانية زيادة الإيرادات المائية بحوالى ١٨ مليار م^{٣} سنوياً توزع مناصفة بين مصر والسودان.

وإذا ما تم المقارنة بين الموارد المتاحة من مياه النيل وبين عدد السكان، أو المساحة الأرضية والمساحة المحصولية عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩٦، نلاحظ تناقص نصيب الفرد من المياه وكذلك الوضع بالنسبة للمساحة الزراعية والمحصولية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من مياه النيل نحو ١٨٠٦م^{٣} عام ١٩٦١ انخفض إلى نحو ٩٥٢م^{٣} عام ١٩٩٢.

كما انخفض نصيب الفدان من الأراضى المنزرعة من حصة المياه المتاحة لأغراض

الزراعة من نحو ٧٨٦٧م^{٣} عام ١٩٦١ إلى نحو ٦٧١٣م^{٣} عام ١٩٩٢. هذا بالإضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفدان من المساحة المحصولية من حصة المياه لإغراض الزراعة (بعد استبعاد الاستهلاك المنزلى والصناعى من المياه) من نحو ٤٤٢٣م^{٣} عام ١٩٦١ إلى نحو ٣٨٢٧م^{٣} عام ١٩٩٢ .

ونشير فى هذا الصدد أن الموارد الأرضية القابلة للاستصلاح يجب أن يقابلها توافر الموارد المائية إذا ما أريد تحقيق هدف زيادة الرقعة الزراعية، أى أن محدودية الموارد المائية يعد عائقاً فى تحقيق هذا الهدف واستمرارية تنفيذه فى حالة التوقف عن ترشيد استخدام المياه المتاحة وتنميتها وتطوير أساليب وطرق الرى بما يحقق وفره فى المياه ويقلل من حجم الفاقد المائى.

٥-<u>انخفاض حجم الاستثمار فى الزراعة</u>: يعتبر النشاط الزراعى من الأنشطة الاقتصادية الغير جاذبة للاستثمار والمستثمرين مقارنة بباقى الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها عنصر المخاطرة واللايقين الذى يتلازم مع الإنتاج الزراعى، وضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لعمليات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة والصحراوية وطول الفترة الاستثمارية للوصول إلى العائد الحدى فى حالة مشروعات الاستصلاح، هذا إلى جانب ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى خاصة فى السنوات الأخيرة كأثر سلبى لسياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادى وتحرير أسعار المدخلات الزراعية وإلغاء الدعم على المستلزمات الزراعية إلا فى حالة الأسمدة وتكلفة المقاومة لبعض المحاصيل الزراعية، والتى يزداد الاتجاه لإلغائها أيضاً. هذا بالإضافة للآثار السلبية لقانون الإيجار الزراعى الجديد والذى رفع القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية، وانعكس بدوره على ارتفاع التكلفة الإنتاجية للفدان، ورغم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج يعمل على تخفيض صافى العائد الفدانى، هذا بالإضافة إلى التضارب بين بعض القرارات الخاصة بالزراعة وبين توفير الاستقرار والظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، خاصة فيما يتعلق باستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة .

ويتطلب الاستثمار فى قطاع الزراعة توافر الموارد الرأسمالية اللازمة لمزاولة نشاط الإنتاج الزراعى وتتكون هذه الموارد من الأصول الرأسمالية الثابتة (مبانى سكنية- آلات ومعدات زراعية – وسائل نقل – حيوانات زراعية)، بالإضافة إلى التكاليف المتغيرة (تكاليف مستلزمات الإنتاج – أجور العمال والتكاليف النثرية ...الخ).

وبما أن المصدرين الأساسية لتوافر الموارد الرأسمالية لقطاع الزراعة هما الدولة والقطاع الخاص، فنجد أن دور الدولة فى توفير الاستثمارات للقطاع الزراعى إنما يتجه إلى مشروعات الاستصلاح فى أغلب الأحوال، ومع ذلك هناك اتجاه متزايد نحو تخفيض حجم

الاستثمارات المقررة لهذا القطاع فى السنوات الأخيرة، مما يساعد ويعمل على انخفاض معدلات تنفيذ مشروعات التوسع الأفقى وعدم تحقيق معظم الأهداف التنموية المحددة بالاستراتيجية الزراعية للبلاد .

أما القطاع الخاص فيقسم إلى قسمين، القسم الأول يعبر عن كبار المستثمرين وعددهم محدود. أما القسم الثانى فيعبر عن صغار المستثمرين وهم الأغلبية فى مجال الانتاج الزراعى ويتصفوا بمحدودية الموارد الرأسمالية، بل وحاجتهم إلى التمويل الخارجى من مصادر التمويل المختلفة كبنك التنمية والائتمان الزراعى على سبيل المثال لا الحصر .

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض حجم الاستثمار فى القطاع الزراعى، إنما ينعكس على عدم تحقيق أهداف التنمية الزراعية المحددة بالمعدلات المستهدفة، ويؤثر بالسلب على الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وعلى مستوى دخول ومعيشة السكان الريفيين.

٦- <u>ضعف إمكانيات الموارد البشرية</u>: يعتبر العنصر البشرى هو المتحكم فى النشاط الزراعى، حيث يقوم المنتج الزراعى فى أغلب المزارع المصرية بدور الإدارة، وإلى جانب العمل التنفيذى للنشاط الزراعى الذى يمارسه، وبالرغم من الخبرة المتراكمة لهذا العنصر فى مجال الأنشطة الزراعية المختلفة (نباتية – حيوانية – سمكية – داجنية٠٠٠الخ) إلا أن التطورات التكنولوجية الحديثة وفنون الإنتاج وأساليبها المتطور تحتاج على نوعية بشرية قادرة على التحديث والتطوير ، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وبالكفاءة القصوى لها، وهذا بدوره يتطلب تدريب الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين (خاصة ملاك الحيازات الصغيرة أو القزمية على الأساليب الحديثة فى الزراعة ونقل التكنولوجيا إليهم، بالإضافة إلى حاجتهم لتوافر عنصر رأس المال (الذى يفتقر الكثير منهم إليه) لتطبيق التقنيات الحديثة فى مزارعهم، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض الإنتاجية فى القطاع الزراعى فى العديد من المزارع .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار المتغيرات الجوهرية بالمجتمع المصرى، فسوف نواجه بحقيقة انخفاض نسبة السكان المشتغلين بالزراعة فى السنوات الأخيرة نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر أو العمل بالدول العربية أو هجرة العمل الزراعى والاتجاه للعمل فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ٠٠٠ إلى غيرها من الأسباب، وهو ما تسبب أيضاً فى انخفاض إنتاجية العامل الزراعى على وجه الخصوص والإنتاجية الزراعية على وجه العموم.

٢-٢ دور الزراعة فى الاقتصاد المصرى:

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعة من أهم القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد المصرى، وتأتى هذه الأهمية من دوره فى إنتاج الغذاء لاشباع الطلب عليه للأعداد المتزايدة من السكان، وأيضاً كمصدر للعملات الأجنبية لتلبية متطلبات التنمية، بالإضافة لمساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى وميزان المدفوعات. هذا إلى جانب دوره فى تنمية قطاعات أخرى ترتبط معه بروابط أمامية أو خلفية وتتفاعل معه كالصناعة والتجارة والخدمات .

ومما لا شك فيه فإن المتغيرات المحلية وأهمها سياسات الإصلاح الاقتصادى، قد أدت إلى تغيرات اقتصادية هامة فى اتجاه تقليص دور الحكومة وتشجيع دور القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العامة لتعمل بكفاءة أكبر وفق نظام السوق الحر.

ويتأثر القطاع الزراعى ويؤثر فى أداء الاقتصاد القومى، هذا إلى جانب تأثره بالتكتلات الإقليمية كالسوق الأوروبية واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف وكذلك الاتفاقيات الدولية كاتفاقية التجارة العالمية (الجات)، وتنعكس هذه الآثار على أسواق السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى والأسعار الزراعية والدعم على السلع الزراعية ومستلزماتها والقدرة التنافسية للصادرات الزراعية وغيرها، مما يتطلب إتباع سياسات زراعية تعمل على تنمية الاستفادة من الأوضاع السابقة وتعمق الفوائد المستهدفة منها، إلى جانب التخفيف من حدة آثارها السلبية. ونشير فى هذا الصدد إلى أهمية أخذ مخططى ومتخذى قرارات السياسات الزراعية المستقبلية فى الاعتبار الآثار السلبية لازمة الغذاء العالمى والأزمة المالية العالمية، ومحاولة وضع سياسات إنتاجية تعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية المحلية بما يحقق معدلات مرتفعة من نسبة الاكتفاء الذاتى للمنتجات الزراعية خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص والمنتجين الزراعيين والعاملين بالقطاعات ذات الصلة بالزراعة فى وضع وتنفيذ هذه السياسات. وسيتم فى هذا الجزء استعراض لأهم المؤشرات الاقتصادية العامة لأداء القطاع الزراعى فى التسعينيات والعشرنييات، من خلال تأثيره على الناتج المحلى الاجمالى والدخل الزراعى والميزان التجارى والميزان الغذائى وذلك بهدف التعرف على دور القطاع الزراعى فى التنمية القومية بإيجاز.

٢-٢-١ مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى: (٨)

استهدفت خطط وبرامج التنمية فى فترة التسعينيات وأوائل العشرينيات زيادة حجم الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال مشروعات الاستصلاح والاستزراع للأراضى الجديدة (التوسع الأفقى)، إلى جانب استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدة المستخدمة من الموارد الزراعية بما ينعكس على زيادة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، ومردود ذلك على زيادة الإنتاج الزراعى الكلى، إلا أن الاتجاه إلى خفض الاستثمارات الكلية

الموجهة لقطاع الزراعة قد صاحبه انخفاض مماثل لنسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى، حيث تشير تقديرات الانتاج الزراعى المحلى مقوماً بالأسعار الجارية إلى أن هذه النسبة قد انخفضت فى أوائل التسعينات (١٩٩٢/٩١) لتصل إلى ١٤,٥% بعد أن بلغت نحو ١٦,٣% خلال فترة الثمانينات، بالرغم من تحرير أسعار الحاصلات الزراعية فى السنوات الأخيرة من الثمانينات.

٢-٢-٢ الوزن النسبى للدخل الزراعى إلى إجمالى الدخل المحلى[٨] :

بلغت نسبة اجمالى الدخل الزراعى إلى اجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية نحو ١٦,٥% عام ١٩٩٢/٩١، فى حين بلغت هذه النسبة نحو ١٩,٣% فى فترة الثمانينات، وهو ما يعكس التناقص فى الوزن النسبى للدخل الزراعى فى اجمالى الدخل المحلى فى أوائل التسعينات. إن فى تناقص نسبة وأهمية مساهمة الناتج الزراعى والدخل الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى إنما يشير إلى نمو الإنتاج والدخل الزراعى بمعدلات أقل من مثيلتها بالقطاعات غير الزراعيه، وذلك بدوره ما يعكس محدودية التوسع فى المساحات الأرضية المنزرعة، بالإضافة إلى صغر معدلات النمو فى إنتاجية الموارد الزراعية المستخدمة، كنتيجة لتناقص حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى فى اجمالى حجم الاستثمارات الكلية .

٢-٢-٣ نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية[٨] :

اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى الارتفاع فترة التسعينات لتبلغ نحو ٤٨,٢%، ٥٠,٥% عامى ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢على التوالى، مقارنة بنسبة ٢٤,٢% عام ١٩٨٠ وبنسبة ٢٩,٦% عام ١٩٨٩/٨٨، أى ما يعكس تغطية المحصول لنصف الطلب المحلى عليه .

وبالنسبة لمحصول الأرز فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منه لتصل إلى نحو ١٠٦,١% عامى ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ على التوالى بعد أن كانت تبلغ حوالى ١٦٢,٥% عام ١٩٧٠ مما يعكس تناقص الفائض المتاح للتصدير من هذا المحصول .

وبالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية كالسمسم والفول السودانى فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الفول السودانى ٢٠٤,٧% عام ١٩٨٠ ونحو ١١٨,١% عام ١٩٩٢/٩١ ونحو ١١٥,٤% عام ١٩٩٣/٩٢ على التوالى.

أما السمسم فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منه من ٧٠% عام ١٩٨٠ إلى نحو ٦٠,٧% عام ١٩٩٢/٩١.

وبالنسبة لمحاصيل الخضر فقد غطى الإنتاج المحلى احتياجات السوق المحلى، بالإضافة إلى وجود فائض للتصدير لبعض المحاصيل كالبطاطس والبصل والثوم. أما السكر فقد زادت نسبة الاكتفاء الذاتى منه عام ١٩٩٣/٩٢ نحو ٧٠,٩% فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٥٤,٥% عام ١٩٨٩/٨٨ .

إن فى العرض السابق للمحاصيل التى انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى لها فى أوائل التسعينات مقارنة بمثيلتها أوائل الثمانينات، إنما يشير إلى زيادة الواردات منها وتشمل هذه المجموعة السكر والمحاصيل الزيتية. كما أن هناك بعض المنتجات الزراعية التى حققت زيادة فى نسبة الاكتفاء الذاتى، بالإضافة لتحقيقها فائضاً للتصدير كالبطاطس والبصل والثوم خلال الفترة المذكورة .

وفى دراسة قام بها علام[٧] قدر فيها نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح بنحو ٤٥,٩% ، ٥١,٤%، ٤١%، ٤٠,٨%، ٤٧,٩%، ٧٦,٢% خلال الفترة من عام ١٩٩٤/٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ على الترتيب.

وأظهرت نفس الدراسة انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الذرة الشامية واللحوم الحمراء والسكر عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٥,٤٣%، ٧٣,٩٥%، ٩٣,٣% على الترتيب فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٨٣,٣٦% فى الفول البلدى فى نفس العام .

٢-٢-٤ <u>الميزان التجارى الزراعى</u> :

يقع على قطاع الزراعة عبء توفير النقد الأجنبى من خلال الصادرات الزراعية ، ونظراً لضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى مقارنة بمعدلات الطلب على السلع الزراعية والغذائية خلال الثمانينات والتسعينات ، مما انعكس فى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى لعديد من المحاصيل الزراعية والغذائية وتناقص الوزن النسبى للصادرات من السلع الزراعية والغذائية فى اجمالى الصادرات السلعية المصرية، إلى جانب ارتفاع الوزن النسبى للواردات من السلع الزراعية والغذائية فى إجمالى الواردات السلعية المصرية فى أوائل التسعينات مما انعكس على ارتفاع قيمة الواردات الزراعية والغذائية عن قيمة الصادرات فيها، وبالتالى تحقيق عجز فى الميزان التجارى الزراعى خلال الثمانينات والتسعينات .

وقد أظهرت دراسة علام[٧] تحقيق عجز فى الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة (١٩٩٩حتى ٢٠٠٢) .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أهمية التوجه إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير تبعاً للمواصفات القياسية العالمية مع دراسة الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية على المستوى العالمى ومواصفات وأذواق المستهلكين بالدول الأخرى ، والأسعار العالمية وأسعار نفس السلع للدول المصدرة لها والتى تعد منافسة فى هذه الأسواق والأصناف والأنواع المطلوبة ، وطرق التفاوض والتمويل٠٠٠الخ، وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية وزيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة .

٣- الفصل الثالث:

(تقييم السياسات الزراعية في التسعينيات)

تمهيد

يستعرض هذا الجزء من الدراسة بإيجاز السياسات الزراعية المطبقة فترة التسعينيات، من حيث أهدافها ومحتواها، بهدف إجراء تقييم موجز لايجابيات وسلبيات هذه السياسات، خاصة فيما يتعلق بسياسة التوسع الافقى من خلال المشروعات الزراعية الكبرى المستهدفة.

٣-١: السياسات الزراعية المطبقة في التسعينيات:

٣-١-١ السياسات الإنتاجية الزراعية:

اتبعت مصر خلال التسعينيات سياسة تحرير القطاع الزراعى وتحرير الأسعار الزراعية (خاصة تحرير أسعار القطن والسماح بقيام بورصة الأقطان بالإسكندرية)، وإلغاء القيود على الصادرات والواردات الزراعية، واتسمت السياسة الإنتاجية بالاعتماد على المنتجين الزراعيين في اتخاذ قراراتهم الإنتاجية وفقاً لمصلحتهم الشخصية وآليات السوق الحر.

ومن أهم أهداف وملامح السياسات الإنتاجية الزراعية(٩) ما يلى:

(١) تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، تمشيا مع سياسات التحرير والأصلاح الاقتصادى، اعتماداً في ذلك على سياسة التخصص في الانتاج تبعاً للميزة التنافسية للمنتجات الزراعية.

(٢) اعداد التركيب المحصولى من قبل الدولة وفقاً لمؤشرات السوق لمختلف المناطق، بهدف استرشاد المنتجين الزراعيين بها، وذلك في مجال الأنتاج النباتى.

(٣) أما في مجال الأنتاج الحيوانى، فقد استهدفت السياسة الانتاجية زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوانية والداجنة، عن طريق تنمية موارد هذه الثروة وتخفيض الفاقد في الأنتاج منها.

(٤) تحديث تشريعات الأنتاج الزراعى وزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة.

وقد حققت الزراعة المصرية بعض الانجازات التى تمثلت في زيادة الناتج الزراعى، وزيادة الصادرات الزراعية وتخفيض الواردات الزراعية والغذائية، والسيطرة على التضخم وارتفاع الأسعار,

وفيما يلى عرض لبعض مشروعات وبرامج التنمية في اطار سياسات تنمية الموارد الإنتاجية الزراعية في مصر خلال تلك الفترة المذكورة.

(أ)- مشروعات أنتاج اللحوم الحمراء الهادفة إلى ما يلى:

- تطوير مشروع البتلو.

- التركيز على المجترات الصغيرة (أغنام، ماعز).
- إدخال العجول في برامج الإنتاج المكثف.

(ب)- مشروعات أنتاج الألبان وتهدف إلى:

- تشجيع القطاع الخاص للتوسع في اقامة المشاريع الكبرى لأنتاج اللبن بمختلف الوسائل.
- تكثيف مجهودات تحسين الصفات الوراثية للجاموس المصرى.
- تطوير صناعة الألبان وزيادة الاستفادة من المنتجات الثانوية.

(جـ)- مشروعات الإنتاج الداجنى وتهدف إلى:

- السيطرة على التكاليف الإنتاجية، بتطوير مصادر الأعلاف المحلية.
- توفير البدائل للذرة الصفراء، من الأعلاف مثل الذرة الرفيعة... وغيرها من المصادر.
- تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى مشاريع البنية الأساسية للدواجن(لقاحات-حدود - أصول ....الخ)

(د)- مشروع إنتاج المواد العلفيه ومراقبه جودتها ويهدف إلى:

- التوسع الرأسى في إنتاج الأعلاف الخضراء والذرة الشامية والرفيعة وتطوير بحوث الموارد العلفية.
- تشجيع القطاع الخاص للدخول في صناعة مضافات العلف والتأكيد على مراقبة الأسعار والجودة.

(هـ)- مشروع أنتاج الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية ويهدف:

- تشجيع القطاع الخاص للوصول إلى الاكتفاء الذاتى من اللقاحاتِ والأدوية.
- الاهتمام بإنتاج البيض الخالى من المسببات المرضية، وإدخال التقنيات الحديثة الخاصة باللقاحات الفيروسية.
- الاهتمام بدعم المعامل المركزية للرقابة على الجودة.

(و) - مشروعات للحد من الفاقد الأنتاجى وتهدف إلى:

- تطوير طرق حفظ الأعلاف الشتوية وزيادة كفاءة أنتاج المحاصيل العلفية والاستفادة من نواتجها الثانوية.
- تطوير المجازر والاستفادة من المنتجات الثانوية.
- الاستفادة من المنتجات الثانوية للألبان.
- مكافحة الأمراض الوبائية المعدية (كالحمى القلاعية) ومراقبتها.

وقد بدأ بتنفيذ بعض من هذه السياسات، ويشكل الباقى أهداف وتوجهات للحكومة لتنفيذها مستقبلاً.

٣-١-٢ السياسة التسويقيـــة:

من أهم السمات والأهداف الخاصة بالسياسة التسويقية للمدخلات والمنتجات الزراعية ما يلى:

- تقليص دور الدولة في تحديد الأسعار* والكميات الموردة ومنح المزيد لحرية قوى الســوق المحلية والعالمية.
- رفع وتحرير أسعار المحاصيل الخاضعة لنظام التوريد الاجبارى أو الاختيارى.
- تهيئة المناخ المناسب لتفاعل قوى العرض والطلب.
- التزام الدولة بالإعلان المبكر للأسعار، حتى يتمكن المنتجين الزراعيين من تحديد قــراراتهم الإنتاجية وفقاً لها.
- تشجيع القطاع الخاص على استيراد مستلزمات الإنتاج بأقل مستوى من الدعم.
- إلغاء القيود على استيراد اللحوم.
- إلغاء القيود على تصدير الموالح.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن السوق المحلى والعالمى.
- الاهتمام بتمويل مشروعات التسويق والبنية الأساسية.
- الاهتمام بزيادة كفاءة التسويق عن طريق التعليم والإرشاد والتدريب.
- تشجيع حركة الأسعار المحلية في اتجاه الأسعار العالمية، بهــدف إيجــاد حــوافز ســعرية للمنتجين لزيادة إنتاجهم وترشيد استخدام الموارد.

٣-١-٣ السياسة الائتمانية والاقراضية:

من أهم أهداف وملامح السياسة الائتمانية والاقراضية خلال التسعينيات ما يلى:

- توفير الائتمان والإقراض عن طريق البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (قطاع عام)، وذلك من خلال ٣٥ بنك قروى، ٤٢٠٠ فرع تغطى معظم القرى المصرية.
- الاتجاه لزيادة رأس مال بنك التنمية والائتمان الزراعي، مع تشجيع البنوك التجارية علــى تخصيص نسبة من استثماراتها للزراعة.
- خفض متوسط اسعار الفائدة على القروض الزراعية، بهدف خفض التكاليف وزيادة قــدرة المنتجات الزراعية التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

٣-١-٤ سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي:

(أ) الإرشاد الزراعى والبحث العلمى:

---

* تحرير اسعار الأرز والقطن، بالإضافة للمحاصيل الأخرى كالقمح والفول والسمسم والعدس والفول السودانى وفول الصويا والبصل.

تتمثل مهمة الجهاز الارشادى في تخطيط وتوجيه البحوث والإرشاد في المجالات الزراعية، وتتولى وزارة الزراعة مهام البحث العلمى والإرشاد الزراعى وتتلخص أهم الأهداف التى تتولاها فيما يلى:

- قيام أجهزة التدريب والتعليم الارشادى بتدريب المزارعين على الأنشطة الإنتاجية غير التقليدية والتى تساعد في زيادة دخل المزارع، مثل تربية نحل العسل ودودة الحرير.
- تحسين وتطوير معارف ومهارات المنتجين الزراعيين والعاملين في المجال الزراعى من خلال تنفيذ برامج لامركزية للإرشاد والتدريب المستمر، تتماشى مع طبيعة المناطق الأنتاجية والنشاط الأنتاجى السائد فيها.
- تكاتف أجهزة الإرشاد الزراعى والأعلام الريفى لتطوير الريف وبعث الشعور بالانتماء بين الأفراد، حيث أن التغيرات في اتجاهات وميول الريفيين هى الضمان الأساسي لاستمرار نجاح مشروعات وبرامج التنمية الريفية واستمرارها.
- تطوير المراكز البحثية وربطها بالمراكز الخارجية المتميزة ووضع قنوات ميسره لنقل نتائج البحوث وتطبيقها وتعميمها، مع تشجيع الجامعات على البحث العلمى الزراعى وتقديم الحوافز للباحثين المتميزين في مختلف المجالات البحثية.
- التنسيق بين أجهزة البحث العلمى والارشاد الزراعى من خلال تكوين لجنة عليا أو مجلس يضم ممثلين عن جهات البحث العلمى الزراعى كالجامعات ومراكز البحوث الزراعية واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومراكز البحوث المائية ومركز بحوث الصحراء وغيرها.

(ب)- التنظيمات الزراعيـــة:

من أهم أهداف الدولة في هذا الشأن ما يلى:

- دعم التعاونيات الزراعية وتطويرها في ظل سياسة التحرير الاقتصادى وحرية المزارع في اتخاذ القرارات الإنتاجية، والموائمة بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع في إطار المشاركة الشعبية واللامركزية في التخطيط الزراعى للأقاليم.
- تشجيع التعاونيات الزراعية في مشاركة القطاع الخاص في الاتجار في مستلزمات الإنتاج الزراعى، والتأكيد على دورها في الرقابة النوعية على المستلزمات لضمان سلامتها والجودة والفعالية.
- نتيجة للتغيرات الهيكلية الزراعية وإمكانية التوسع في استخدام الآلات الزراعية وسياسة إحلال العمالة الزراعية، يصبح من مهام التنظيمات الشعبية العمل على إعادة التأهيل المهنى أو الحرفى للعمال الزراعيين، والتركيز على التدريب التحويلى والبحث عن خلق فرص عمل لاستيعاب العمالة الزراعية المحولة من الريف المصرى.

٣-١-٥ سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية:

تتخذ الدولة سياسات وإجراءات بناءاً على الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية في ظل الاوضاع والاعتبارات المحلية والخارجية، ومن أهم أهداف هذه السياسات ما يلى:

- زيادة كفاءة استخدام أدوات التجارة الخارجية، بما يتلائم مع التطورات الدولية ومواجهة التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية والدولية.
- اتباع سياسة طويلة المدى لدخول الأسواق العالمية، تعتمد على الجودة والمصداقية وتحسين قدرات مصر التنافسية في مجال الصادرات الزراعية.
- الاتجاه لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل والمواد الغذائية التى يتم استيرادها (قمح- سكر- زيوت... الخ) عن طريق سياسة إحلال الواردات بزيادة الإنتاج والإنتاجية منها.
- زيادة معدلات الاستثمار الزراعى بهدف زيادة معدلات التصدير.
- مراقبة الأسواق وإجراء تصحيح للانحرافات فيها.

٣-١-٦ سياسات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية وتوفيرها:

(١) سياسة الاستهلاك الغذائى:

يهدف استهلاك الغذاء إلى إشباع اكبر قدر ممكن من الاحتياجات الأساسية للأفراد، بما يؤدى إلى رفع المستوى المعيشى لكل أفراد المجتمع، وفي هذا الصدد تعمل الدولة على ترشيد الاستهلاك بهدف تحقيق الأمن الغذائى وسد الفجوة الغذائية وذلك من خلال الآليات والإجراءات التالية:

- تصحيح نظام الأسعار تدريجيا ليعكس القيمة الحقيقية للسلع الغذائية.
- قصر الدعم على السلع الضرورية، ووضع بدائل لضمان وصول الدعم لأصحاب الدخول المحدودة.
- تشجيع الادخار وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة لامتصاص جزء من القوى الشرائية.
- الحد من استهلاك السلع الغذائية الكمالية.
- العمل على تغيير الانماط الاستهلاكية وتحويلها لأنماط أخرى في صالح تحقيق الأمن الغذائى (الرغيف الاقتصادى).
- زيادة الوعى بتغيير العادات والتقاليد التى تؤدى لزيادة الاستهلاك من الغذاء.
- التنسيق بين سياسة الدولة الاستهلاكية وسياسة الإعلان والدعاية على الغذاء.

(٢) سياسة توفير الغذاء (الأمن الغذائى):

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الأمن الغذائى، الذى يعتمد على توفير مخزون استراتيجى قومى، وذلك عن طريق زيادة الناتج المحلى وتنمية انتاج الحاصلات الزراعية من خلال برامج طويلة وقصيرة الأجل ومن أهمها:

- التوسع فى استنباط أصناف جديدة عالية الأنتاج,
- التوسع في انتاج التقاوى عالية الجودة.
- تحسين انتاجية المناطق الانتاجية الضعيفة.
- تحسين استخدام المعاملات الزراعية (الكفاءة) للحصول على أعلى إنتاجية ممكنة.

٣-١-٧ سياسة الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة إدارة القطاع(١٠) الزراعى:

اتخذت الدولة عدة اجراءات خاصة بالمؤسسات العامة المتصلة بالقطاع الزراعى، بهدف رفع كفاءتها وتحقيق التكامل بينها بما يحقق أهداف التنمية الزراعية في ظل قوى السوق الحر، ومن أهم الإصلاحات ما يلى:

(١)- الهيئة العامة للإصلاح الزراعى:

اتجهت الدولة إلى الاتجاه نحو تقليل ملكية الحكومة للأراضى والأصول الزراعية الأخرى، وذلك عن طريق بيع الأراضي المملوكة للهيئة إلى القطاع الخاص، حسب أسعار السوق السائدة، بالإضافة إلى بيع الاراضى المؤجرة إلى مستأجريها أو واضعي اليد عليها.

(٢)- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

تقرر تركيز دورة على تحويل الأنشطة الزراعية فقط وفقاً للمعايير الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية، التى تعد من العناصر المحددة للأنتاج الزراعى، كما أصبح دورة محدوداً فيما يتعلق بعملية استيراد ومستلزمات الانتاج الزراعى وتوزيعها.

(٣)- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية:

تم تحويلها إلى هيئة خدمية، تقوم بدورها في تشجيع المنتجين وتوفير المناخ المناسب للإنتاج في ظل اقتصاديات السوق وقوى العرض والطلب.

(٤)- الهيئات العامة التى تخضع للقانون ٩٧ لعام ١٩٨٣:

تم تحويلها إلى شركات قابضة تخضع للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتعمل وفقاً للأسس الاقتصادية. كما تقوم ببيع أصولها للقطاع الخاص لتوسيع قاعدة الخصخصة في طريق تحرير الإقتصاد القومى.

(٥)- مراكز الزراعة الآلية:

تم دمج مراكز الزراعة الآلية وعددها ٨٠ مركزاً في شركة واحدة تمارس أعمالها على أساس الربح بدون دعم حكومى.

٣-١-٨- سياسة الإصلاحات التشريعية:

من أهم الإصلاحات التشريعية في المجال الزراعى صدور القانون المحدد للعلاقة بين المالك والمستأجر الزراعى (قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢).وأهم سمات هذا القانون هو تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر خلال فترة انتقالية (٥سنوات) تنتهى بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٦/١٩٩٧، بعدها تخضع العلاقة بينهما للقانون المدنى.

وبالنسبة لعقود الإيجار بعد صدور هذا القانون فقد تم تحريرها سواء فيما يتعلق بتحديد القيمة الايجارية أو مدة العقد وإخضاعها للقانون المدنى.

وفيما يتعلق بالأراضى المؤجرة قبل صدور هذا القانون، فتم رفع قيمتها الايجارية من سبعة أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة السارية.

٣-١-٩ السياسات المشجعة للاستثمار الزراعى:

لجذب المزيد من المستثمرين لقطاع الزراعة، تم منح المزيد من الحوافز الاستثمارية لقطاع الزراعة، كما تم منح المزيد من الحوافز الاستثمارية في مجال المشروعات الزراعية منها:

(١) توحيد قوانين الاستثمار في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذى نص على إعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لمدة عشر سنوات، وحرية تسعير منتجات المشروعات الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية المستوردة لها بحيث لا تتعدى ٥%.

(٢) إصدار القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات الاستثمار، حيث لايجوز تأميم الشركات والمنشآت أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها أو الحجز على أموالها لجميع الشركات العاملة في مجالات استصلاح واستزراع الأراضى البور أو الصحراوية أو أحدهما والإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكي والنقل المبرد للبضائع وثلاجات حفظ الحاصلات الزراعية.

٣-١-١٠ السياسة الخاصة باستصلاح واستزراع الأراضى:

بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى في قطاع الزراعة، اقتصر دور الدولة في مجال استصلاح واستزراع الأراضى (التوسع الافقى) على أعمال البنية الأساسية والدراسات الاستكشافية وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة، والقيام بأعمال الاستصلاح الداخلى والإسكان للمساحات المخصصة للتوزيع على شباب الخريجين، مع تشجيع القطاع الخاص بكافة فئاته على الاستثمار في هذا المجال، مع تملك الأراضى المستصلحة، وذلك من خلال:

(١) بيع الأراضى التابعة للشركات الزراعية للمستثمرين والتمليك للعاملين وشباب الخريجين وتوفير العائد لتمويل مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة.

(٢) بيع الأراضى المستصلحة للقطاع الخاص بعد أجراء أعمال البنية الأساسية.

(٣) تأجير أو بيع أراضى جديدة قابلة للاستصلاح بأسعار اسميه، نتج عنه زيادة مساهمة القطاع الخاص في استصلاح من استزراع الأراضى.

٣-١-١١ السياسات المشجعة لتحسين الأوضاع التنافسية للصادرات:

تبنت الدولة عدة سياسات لتنمية الصادرات الزراعية وإحلال الواردات من أهمها:

(١) التحرير الكامل لمحصول القطن تصديراً وانتاجاً وتسويقاً.

(٢) إتاحة المعلومات والبيانات للمصدرين بصفة دورية.

(٣) تشجيع مصدري الحاصلات البستانية لإنشاء أنظمة ومعايير وضبط الجودة.

(٤) توجه الأنشطة البحثية والارشادية لتدعيم الصادرات الزراعية.

(٥) تحسين شروط ومواعيد الشحن مع ربطها بمعايير الجودة.

(٦) تقليل وتبسيط إجراءات التصدير.

(٧) دراسة أسواق أوروبا الشرقية وفتح أسواق جديدة بها.

(٨) سياسات داعمه مثل توجيه البحوث لإنتاج سلع تصديرية- إنتاج حاصلات زراعية بدون استخدام مواد* ملوثة كالأسمدة والمبيدات - المواصفات القياسية وضبط الجودة - تقليل الفاقد من المنتجات الغذائية (متوسط نسبة الفاقد ٢٠%- ٥٠% للخضر والفاكهة). من خلال خطة تدريبية للمنتجين والعاملين بالتسويق (٦٠ مليون دولار) هذا بالإضافة إلى التمويل التصديرى، وتنظيم تداول السلع من خلال وزارة التموين والضمان الاجتماعى.

٣-١-١٢ سياسات التوسع الأفقى والمشروعات الكبرى:

نظراً لأهمية إضافة مساحات زراعية جديدة (التوسع الافقى) لما هو منزرع بالفعل في استراتيجية التنمية الزراعية، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى لأفراد المجتمع المصرى، وذلك من خلال تنمية المناطق الصحراوية واستصلاحها عن طريق المشروعات الكبرى لاستصلاح واستزراع الأراضى، كما هو الوضع بالنسبة لمشروعات توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء، لذا سيركز هذا الجزء من الدراسة على هذه المشروعات الثلاثة، بهدف التعرف على ايجابياتها وسلبياتها خلال فترة التسعينيات.

❖ سياسة تنمية واستصلاح الاراضى وزيادة مساحة الرقعة الزراعية(١٢):

وضعت الحكومة خطة قومية لتنمية واستصلاح الأراضى الصحراوية وأطراف الدلتا كمحاولة للخروج من مشاكل الضغط السكانى على الوادى والدلتا، واستهدفت الخطة الاستراتيجية للتوسع الأفقى زيادة مساحة الرقعة الزراعية الحالية (٨ مليون فدان) إلى نحو ١١,٤ مليون فدان، وذلك

* يعرف هذا الاتجاه بإنتاج الغذاء النظيف، وقد امتد إلى الأنتاج الحيوانى والسمكى وذلك باستخدام أعلاف خالية من المواد الكيماوية والملوثة.

عن طريق استصلاح نحو ٣,٤ مليون فدان خلال عشرين عاماً (١٩٩٧-٢٠١٧) لعدة مناطق موزعة كما هو مبين بجدول (١).

جدول (١)- الخطة الاستراتيجية للتوسع الأفقى خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٧

المنطقة	المساحة بالألف فدان	الأهمية النسبية %
أطراف وادى النيل	١٣٠٠	٣٨
الساحل الشمالى	٣٠٠	٩
شواطئ بحيرة ناصر والصحراء الشرقية	١٠٠	٣
شبه جزيرة سيناء (ترعة السلام/ترعة الشيخ جابر)	٦٠٠	١٧
واحات الوادى الجديد وشرق العوينات	٦٠٠	١٧
منطقة توشكى	٥٤٠	١٦
الاجمالى	٣٤٤٠	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مكتب الاستشار الزراعى، المشروعات العملاقة (توشكى- شرق العوينات وشمال سيناء) ٢٠٠٧.

وقد تم التوسع الافقى في مساحة تبلغ نحو ١,٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٢ (٥٣,٩% من المساحة المستهدفة)، أما باقى المساحة فيتم استصلاحها حتى عام ٢٠١٧.

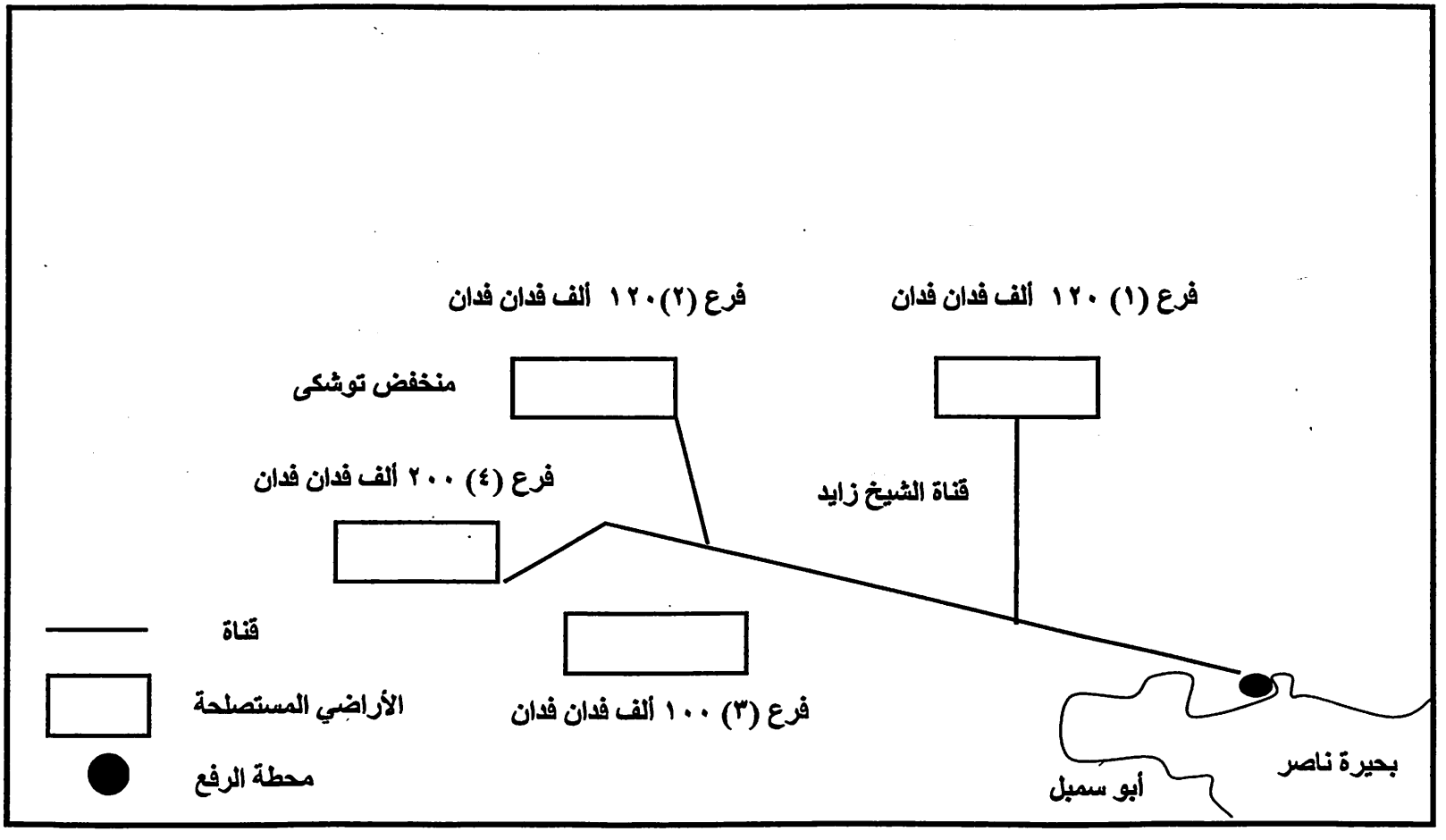
وباستعراض المشروعات الكبرى التى تم البدء فيها تحقيقاً لهذه الاستراتيجية فيمكن إيجازها فيما يلى:

٣-١-١٢-١مشروع توشكى[١٢]:

يساهم مشروع توشكى بمحافظة الوادى الجديد في استصلاح نحو ٥٤٠ ألف فدان غربى بحيرة ناصر حيث يوجد المنخفض الطبيعى والمسمى بمخنفض توشكى. ولقد تم اقامة قناة الشيخ زايد لضخ ما يوازى بليون م^{3} من المياه سنوياً. هذا بالإضافة إلى الخطة التوسعية للمشروع اتجاه الشمال لرى مساحة اضافية تعادل ٤٠٠ ألف فدان، تتم من خلال مد قناة مفتوحة إلى مدينة باريس- جنوب واحة الخارجة.

والرسم التوضيحى رقم (١)، يوضح قناة الشيخ زايد ومحطة الرفع والرقعات المساحية الأربعة القابلة لاستصلاح.

شكل رقم (١) قناة الشيخ زايد ومحطة الرفع والرقعات المساحية الأربعة القابلة للاستصلاح



المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مكتب الاستثمار الزراعي، المشروعات العملاقة (توشكى – شرق العوينات – شمال سيناء) ٢٠٠٧.

ويتضح من الرسم أن قناة زايد تتكون من ممر مائى رئيسى متصل ببحيرة ناصر شمال خور توشكى وأربعة أفرع تمتد من القناه اتجاه أربع مساحات قابلة للاستصلاح.

أهم سلبيات مشروع توشكى(١٢):

(١) بدأ حفر الأربعة أفرع لقناة الشيخ زايد في اوائل عام ١٩٩٩ وتم ضخ المياه إلى الفرعين الأول والثانى لرى مساحة تقدر بحوالى ١٠ آلاف فدان أى ما يوازى ٤,٥% من المساحة المستهدف استصلاحها للفرعين، وهو ما يشير إلى ضعف عملية الإنجاز.

(٢) نظرا لضخامة الاستثمارات المطلوبة للمشروع (٣٠٠ مليار جنيه على مدار عشرين سنه حتى عام ٢٠١٧)، فيوجد تباطئ في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الأساسية الداخلية المستهدفة، كما أن التقدير الاجمالى للإستثمارات تم في فترة سابقة ازدادت قيمتها حالياً بسبب التضخم.

(٣) وضعت سياسة استصلاح الأراضى الجديدة في توشكى على أساس الاعتماد على مياه النيل، بالإضافة إلى المياه الجوفية ومصدرها خزان الحجر الرملى النوبى بمنطقة توشكى، ويبلغ عدد الآبار المستهدف تنفيذها ٣١٦ بئرا انتاجى لزراعة نحو ٣٦ ألف فدان بمناطق متفرقة، وتم الانتهاء من حفر ١٣٧ بئر جوفى، أى تبلغ نسبة المنفذ من حفر الآبار نحو ٤٣% من اجمالى المستهدف (أقل من ٥٠% من المستهدف) وهو ما يعكس ضعف معدلات الانجاز، الأمر الذى قد يكون عائقاً في تنفيذ سياسة استصلاح الأراضى بالمنطقة، نظراً لاعتمادها على موردى الأرض والمياه بصفة أساسية.

(٤) وضعت خطة تنمية جنوب الوادى على أساس كونها تنمية شاملة ومتكاملة تضم أنشطة زراعية وصناعية وخدمية ...الخ، إلا أن الملاحظ أن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى بالمنطقة، الأمر الذى ينعكس سلباً على عملية توطين الافراد وتوفير فرص عمل لاستيعاب جزء من البطالة.

رغم التسهيلات والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين، إلا أن المشروع لم يجذب سوى عدد محدود من المستثمرين العرب والمصريين. وهو ما يشير إلى ضآلة حجم المساحة التى يجرى استصلاحها. حيث تم تخصيص مساحة ٢٢٠ ألف فدان للشركات الكبرى (المملكة للتنمية الزراعية، شركة جنوب الوادى)، والمتبقى زمام فرع ٣ باجمالى مساحة ١٠٠ ألف فدان وزمام فرع ٤ في مساحة ٢٠٠ ألف فدان بعد إلغاء تخصيص للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى لعدم تنفيذها لبرنامج الاستصلاح المقدم منها حسب الجداول الزمنية. كما تم تخصيص مساحة ١٧ ألف فدان لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة على دليل فرعى ١، ٢.

(٥) قامت شركة المملكة لصاحبها الوليد بن طلال باستصلاح وزراعة ١٠٠٠ فدان كمزرعة بحثية لمعرفة جدوى المحاصيل التى يمكن زراعتها بالمنطقة، أى ما يمثل نحو ١% من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها وهو معدل ضئيل.

أهم إيجابيات مشروع توشكى(١٢):

ساهمت الدولة بنحو ١٢ مليار جنيه كاستثمارات لمشروع توشكى تمثلت في البنية التحتيه وشق ترعة الشيخ زايد بطول ٧٠كم لنقل مياه بحيرة ناصر إلى بداية الافرع التى تخترق المساحات المستهدف استصلاحها. ويتم تدبير التمويل المطلوب للمشروع من الميزانية الاستثمارية السنوية التى تخصص لوزارة الرى منذ بدء المشروع في ١٩٩٦ بمتوسط ٦٠٠ مليون جنيه سنوياً.

ويمكن إيجاز أهم مزايا مشروع توشكى فيما يلى:

(١) موافقة مجلس الوزراء على انشاء هيئة مستقلة لادارة المشروع، تضم في عضويتها ممثلين عن جميع الجهات والوزارات التى لها علاقة بالمشروع بما فيها هيئة الاستثمار (بهدف التنسيق واصدار قرارات موحدة تجذب وتدفع عملية الاستثمار في المشروع).

(٢) قيام الدولة بتوفير العديد من حوافز جذب الاستثمار للمشروع، منها تنفيذ البنية الأساسية من تجهيز واعداد لنقل وتوصيل المياه (نحو ٩١%)، بالإضافة لتمليك الشركات والمستثمرين الأراضى المستهدف استصلاحها بسعر رمزى واعفاء جميع المعدات والمستلزمات لهذه الشركات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، بالإضافة للاعفاءات الضريبية وتنفيذ اعمال البنية الداخلية لصغار المنتفعين وتقسيطها لمدة ١٥ عام بعد فترة سماح ٥ سنوات من اطلاق المياه وانشاء مجتمعات عمرانية.

(٣) تبلغ جملة الاراضى المنزرعة بالمشروع نحو ٤١ ألف فدان، منها ٣٢ ألف فدان على فرعى ٢,١، ونحو ١١٣٥ فدان مناطق تجريبية ومحطات بحوث، ٢١٥٠ فدان لقرية السلام لشباب الخريجين، و٥٠٠٠ فدان زراعات شاطئية ونحو ١٠٠٠ فدان تزرع بمياه الآبار الجوفية. ويصدر انتاج الشركات لأراضى فرعى ١و٢ للأسواق الأوربية للعام الرابع على التوالى (عنب- كنتالوب- فراولة- خضروات).

(٤) بتقييم الإنجازات للأراضى الواقعة على الفرع ١ (مملوكة لشركة المملكة للتنمية الزراعية)، فنجد أن حجم الاستثمارات بالمنطقة بلغ نحو ٤٠ مليون دولار بهدف استصلاح الاراضى وتم الانتهاء من البنية الأساسية للشبكة الكهربائية لمساحة ٢٠٠٠ فدان وإنشاء محطة لتنقية مياه الشرب وإعداد مساكن للعاملين، تم زراعة ١٠٠٠ فدان منها، وستقوم الشركة بزراعة خمسة عشرة ألف فدان في المرحلة التالية باستثمارات تبلغ نحو ٣٥ مليار جنيه مصرى بعد بناء محطة الرفع العملاقة لخدمة هذه المساحة والتى ستطرح على المقاولين في عام ٢٠٠٧. وبالرغم من محدودية المساحة المنزرعة إلا أن اجمالى ما تم تصديره منها خلال الأعوام السابقة بلغ نحو خمسة ملايين دولار، حيث تتميز الزراعة بالمنطقة بمواعيد الحصاد المبكرة عن مثيلاتها لباقى المنافسين بالأسواق الخارجية، وبالتالى فإن لها ميزة تنافسية عالمية وقدرة على الحصول على

أفضل الأسعار العالمية.

ومن انجازات شركة المملكة للتنمية الزراعية أنها نجحت في فتح أسواق تصديرية لمنتجات المنطقة بفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا كما حصلت الشركة على شهادة اليوروجاب اللازمة لتصدير المنتجات إلى دول أوروبا الغربية.

(٥) بتقييم الانجازات للاراضى الواقعة على الفرع(٢)، والمملوكة للشركة القابضة للتجارة والتى بدأ العمل في استصلاحها اوائل ٢٠٠٤ بعد انتهاء مشروعات البنية الأساسية، فقد تم الانتهاء من اكثر من ٨٠% من البنية الداخلية لعشرين فدان من أعمال شق ترع فرعيه وتسوية للأرض، وفي انتظار تشغيل محطة كهرباء لتوريد محطات الرى الزراعية بنظام البوت،وقد قامت الشركة باستصلاح ١٧ ألف فدان، كما تم الاتفاق مع مجموعة شركات الراجحى على قيامها باستصلاح ٢٠ ألف فدان كل عامين، بحيث يصل اجمالى المساحة المستصلحة بعد خمس سنوات إلى ١٠٠ ألف فدان، بشرط استرداد الأرض منها في حالة عدم الالتزام بعملية الاستصلاح، وقد نجحت الشركة القابضة في زراعة القمح على مساحة أربعة آلاف فدان والشعير على مساحة فدانين، وتم زراعة الخضر والفاكهة على باقى المساحة.

كما أقامت الشركة مشروعات أخرى منها محطة تسمين مواشى واخرى للأغنام وانشاء مجمع للتبريد والتغليف بالموقع (ثلاجة ٥٠٠ طن لحفظ الخضر والفاكهة واللحوم، بالاضافة للسيارات) هذا إلى جانب انشاء مصنع للتعبئة والفرز.

كما اتفقت الشركة القابضة للتجارة وشركة الأهرام للمشروبات على زراعة ١٠ آلاف فدان بالشعير لمدة ١٠ سنوات بالإضافة لزراعة ٣٠ ألف فدان بالعنب.

(٦) بالنسبة لانجازات الفرع رقم ٣ والذى يتبع وزارة الرى والممول بمنحه من صندوق أبو ظبى للتنمية قيمته ١٠٠ مليون دولار، فتشير بيانات الوزارة إلى الانتهاء من ٩١% من أعمال الحفر والتبطين. ومن المفترض أن يفتح هذا الفرع عام ٢٠٠٧. وجارى العمل في البنية التحتية للفرع والمتمثلة في قناطر وكبارى (٣كبارى) ومفيض توشكى لصرف المياه الزائدة في حالة الطوارئ بتكلفة تقدر بنحو ٨,٥ مليون جنيه. وتم الانتهاء من ٣ محطات رفع بتكلفة قدرها ١٠٩ مليون جنيه منها محطة الرفع رقم (١) عند الكيلو ١٢ (مكونه من ٦ طلمبات بخلاف الاحتياطى) والمخصصة لرى زمام ٩٠ ألف فدان والتى ترفع لمسافة ٢٣م.

محطة الرفع رقم (٢) عند الكيلو ١٦,٤ (مكونه من ٤ طلمبات بخلاف الاحتياطى) وتكفى لرى مساحة ٦٠ ألف فدان.

محطة الرفع رقم (٣) عند الكيلو ٢٣,٣٥ (مكونه من ٥ وحدات صرف) وتضخ حوالى ١٧,٤م٣/ الثانية وتكفى لرى مساحة ٣٠ ألف فدان وترفع المياه لمسافة ٢٠ مترا.

كما تم عمل سحارة أسفل قناة مفيض توشكى بتكلفة ٧٠ مليون جنيه لتغذية الفرع بالمياه.

وكما تم الأنتهاء من أعمال التغذية الكهربائية من خلال محطتى اصلاح تحتوى كل منهما على محولين قدره كل واحد ٢٥ ميجافولت. هذا ويتم تغذية المزرعة من خلال محولات الطاقة لتشغيل محطات الطلمبات والأراضى التى تقع في مساحة ١٠٠٠ فدان جنوب شرق الفرع (غرب طريق أبو سمبل).

(٧) لمشروع توشكى ميزة تنافسية في الإنتاج الزراعى (النباتى) وهى إنتاج محاصيل خالية من الملوثات كالمبيدات والأسمدة الكيماوية ونظيفة بيئياً.

(٨) تسمح الظروف المناخية للمنطقة بانتاج الخضر والفاكهة بمواصفات تصديرية قياسية وعالية القدرة التنافسية (نتيجة الحصاد المبكر) في الأسواق العالمية.

(٩) إمكانية انتاج تقاوى بعض الخضر والتى تحتاج لمناطق معزولة خالية من مسببات الأمراض والآفات، بهدف احلال الواردات منها وتصدير الفائض.

(١٠) إمكانية توفير نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل بالمشروعات الجارية والمستهدفة.

٣-١-١٢-٢ <u>مشروع شرق العوينات</u>(١٢):

تقع منطقة شرق العوينات في أقصى الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية في مصر، على بعد ٣٥٠كم من بحيرة ناصر، ٤٥٠ كم من واحة الخارجة.

ويهدف مشروع شرق العوينات إلى استصلاح أراضى تبلغ مساحتها ما بين ٢٠٠-٢٢٠ ألف فدان في أقصى جنوب الصحراء الغربية- ويعتمد المشروع على مستثمرى القطاع الخاص إلى جانب وزارة الزراعة والقوات المسلحة وبعض المستثمرين الأجانب، وذلك بهدف إنشاء مشروعات للتنمية الزراعية قائمة على التصدير.

<u>أهم الجوانب السلبية للمشروع</u>

(١) نظراً للتكلفة المرتفعة في مجال استصلاح الأراضى واتباع أساليب زراعية فنية مكلفة مادياً على مساحات واسعة من الأراضى، فلا ينتظر أن يشجع ذلك على الزحف السكانى للمنطقة بدرجة كبيرة.

(٢) ينحصر الاستثمار في المنطقة على عمليات استصلاح الأراضى والأنشطة المكملة لها (تجارة المعدات الزراعية والمخصبات الحيوية وتركيب شبكات البنية الأساسية).

(٣) أثبتت الدراسات وجود ما يقرب من ١,٣ مليون فدان صالحة للزراعة، إلا أن ندرة المياه حالياً، تسببت في تحديد مساحة تبلغ ٢٠٠-٢٢٠ ألف فدان كمساحة متاحة للتنمية الزراعية.

(٤) بالرغم من قرب مستوى المياه الجوفية من سطح التربة (تكلفة الاستخراج تصل في

المتوسط من ١٠-١٥ جنيه م^{٣}) إلى أن طرق الرى بالتنقيط أو الرش هى السائدة، تجنباً لاستنزاف الصخور المائية وأيضا لتخفيض تكاليف الرى.

(٥) تم حفر ٣٠٠ بئر (يروى البئر الواحد من ١٠٠-١٢٠ فدان)، إلا أن هناك ٣٥٠ بئراً تحت الإنشاء، أى أن نسبة الإنجاز تعتبر ضئيلة.

(٦) تم استصلاح ١٧٢ ألف فدان من إجمالى ٢٢٠ ألف فدان صالحة للزراعة من قبل ما يزيد عن ١٤ شركة بالإضافة للقوات المسلحة، أى أن نسبة الاستصلاح تبلغ نحو ٧٨,١٨% من اجمالى المستهدف.

(٧) بالرغم من زيادة المساحة المخصصة للشركة الوطنية التابعة للقوات المسلحة من ٢٠ ألف فدان إلى ٣٠ ألف فدان، إلا أن المساحة التى تم زراعتها تبلغ نحو ١٥ ألف فدان أى ٥٠% من اجمالى المساحة المخصصة للاستصلاح.

<u>أهم الجوانب الايجابية للمشروع</u>[١٢]

(١) بالنسبة للبنية الأساسية، فقد تم إنشاء طريق شرق العوينات- توشكى بطول ٢٢٦ كم، كما تم إصلاح طريق شرق العوينات – الداخلة بطول ٤٥٠كم. هذا إلى جانب سفلتة طريق شرق العوينات – الخارجة بطول ٥٢٠ كم. وقد تم انشاء طريق بطول ٥٠كم من محطة الرفع الرئيسية وتوشكى، كما تم تطوير الطرق الرئيسية واصلاح الطرق القديمة للمدينة بطول (١٢٠كم، ١٠٠كم على التوالى). بالإضافة إلى ذلك تم تطوير مطار شرق العوينات لاستيعاب الخطوط الجوية العالمية، بهدف ربط مناطق الإنتاج بأسواق التصدير العالمية.

(٢) بالنسبة للاتصالات فقد تم توصيل خطوط الألياف الضوئية الخاصة بالتليفونات للمنطقة، مع وجود محطة للأرصاد الجوية. كما تم إنشاء خط هوائى مزدوج بين محطة محولات توشكى- العوينات بطول ٢٨٠كم لإمداد المنطقة بالكهرباء حتى ١٠٠٠ ميجاوات لاستصلاح ١٦٠ ألف فدان.

(٣) في مجال التسويق، تم الانتهاء من إنشاء محطة فرز وتدريج وتعبئة البطاطس وأخرى لغربلة وتجهيز وإعداد تقاوى المحاصيل المختلفة (بطاقة ٣طن/الساعة). كما تم إقامة مجمع صوب يحتوى على ٢٦ صوبه بمساحة ٥١٠ متر وتم إقامة مطحن بسعة ٢٥ طن/اليوم.

(٤) في مجال التمويل، تم إنشاء فرع لبنك التنمية والائتمان الزراعى برأس مال ٢٠ مليون جنيه، بهدف تمويل القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الآجل في مجالات الإنتاج النباتى وتحسين الأراضى وحفر الآبار والثروة الحيوانية والتصنيع الزراعى.

(٥) في مجال الأنشطة المساعدة، تم إنشاء جمعية تعاونية زراعية، بهدف توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى.

(٦) في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، يتم انشاء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة

الشمسية بالتعاون مع الجانب الالمانى بهدف بيعها للمستثمرين بسعر ٢٠-٢٥ قرشا للكيلو وات. وسيقام المحطة على مساحة ١٠ آلاف فدان بنظام الـ BOT ومن المتوقع أن توفر المحطة نحو ١٠ آلاف فرصة عمل خلال انشاؤها على مدار ٣ سنوات.

(٧) تقل تكلفة استصلاح الفدان بشرق العوينات (٥٨٥٠ جنيه/ الفدان) مقارنة بمثيلتها بالمناطق المجاورة (٨ آلاف جنيه/ الفدان).

(٨) في مجال الإنتاج النباتى، تم زراعة ٥٠٠ فدان من البطاطس والسوبر ايليت، لإنتاج التقاوى، بهدف توفير احتياجات السوق المحلى إلى جانب التصدير للدول الأوروبية بالمواصفات القياسية المطلوبة.

(٩) من ناحية الانتاجية الزراعية، فترتفع انتاجية الفدان من بعض المنتجات الزراعية كالبطيخ (٢٨ طن/الفدان)، القمح (٢٤-٢٨ أردب/الفدان) والكنتالوب (١٤طن/الفدن).

(١٠)في مجال التجارة الخارجية، تتمتع الحاصلات الزراعية المنتجه من شرق العوينات بسمعة دولية جيدة، خاصة في دول الاتحاد الأوروبى، مما يعطى إنتاج المنطقة من الحاصلات الزراعية سواء الطازجة أو المصنعة الصالحة للتصدير قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية، ومما يتوافق مع أهداف الاستراتيجية الزراعية والتنمية الزراعية بزيادة حجم الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية بالأسواق الخارجية.

(١١)في مجال الإنتاج الحيوانى تم إقامة مشروع للإنتاج الحيوانى بالتعاون مع الجانب الاسترالى، بطاقة إنتاجية تعادل ١٢ ألف رأس في السنة، وسيتم إقامة مجزر آلى ومصنع لإنتاج مصنعات اللحوم. ويوجد حالياً ٧ آلاف رأس من الأغنام.

(١٢)تم إقامة مشروع لتربية النعام (٩٠٠ نعامه) ملحق به وحدة لتصنيع ريش النعام، وجارى بحث للاستفادة من أجزاء من الطائر (الرقبة) في إنتاج علاج للروماتيزم.

(١٣)في مجال الإسكان تم إنشاء حوالى ٨٠٢ وحدة سكنية بالمزرعة التجريبية التابعة لوزارة الزراعة، بالإضافة إلى ١٥ فيلا لإقامة خبراء المشروع تابعة للقطاع الخاص.

(١٤)جارى حاليا التوسع في إنشاء المزارع التعاونية (مزارع تقوم على المشاركة بين رجال الأعمال وشباب الخريجين) والتى بدأت تنتشر بالمنطقة.

(١٥)إدخال المحاصيل ذات عائد اقتصادى جيد وجديدة على المنطقة كالبنجر والمانجو والموالح والرمان والنباتات الطبية والعطرية ذات الإنتاجية المرتفعة.

كما نجحت الشركة الوطنية التابعة للقوات المسلحة بزراعة النخيل البارحى، وبدأ تصديره إلى هولندا، بالإضافة إلى تسويقه محلياً. هذا إلى جانب محاصيل الفول السودانى والذرة الشامية والشعير الثنائى (التقاوى).

(١٦)يتم حالياً انشاء أنشطة تكميلية تشمل ٥ مزارع للأغنام (عشرة آلاف رأس) ومنحل ومزارع للحمام.

٣-١-١٢-٣ مشروع شمال سيناء[١٢]:

يستهدف مشروع تنمية شمال سيناء استصلاح واستزراع ٦٢٠ ألف فدان، منها ٢٢٠ ألف فدان بغرب القناة (كمرحلة أولى وانتهت). ونظراً لنقص المياه بالمنطقة فيتم نقل مياه النيل لمساحة ٤٠٠ ألف فدان من خلال ترعة السلام/ الشيخ جابر إلى سيناء الشمالية (٢٦٢ كيلو متر من فرع دمياط حتى وادى العريش في شمال شرق سيناء)، حيث تخلط بمياه الصرف القادمة من مصارف السرو وهادوس بنسبة ١:١ هذا بالإضافة إلى مساحة ٢٢٠ ألف فدان يتم ريها بنفس الترعة على الجانب الغربى من قناة السويس.

وقدرت الاستثمارات اللازمة لتنمية شبه جزيرة سيناء ككل بنحو ٧٥ مليار جنيه على مدى عشرين عاماً خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)، على أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٧٥% من حجم هذه الاستثمارات.

أهم سلبيات مشروع تنمية شمال سيناء[١٢]:

(١) ندرة المياه اللازمة للرى بالمنطقة، حيث أن المصدرين الطبيعيين للمياه العذبة في شمال سيناء هما إمطار السيول والمياه الجوفية التى ترتفع تكلفة استغلالها، مما يعكس عدم تلبية الطلب على مياه الرى بالمنطقة.

(٢) إرتفاع التكلفة الاستثمارية لعمليات استصلاح الاراضى للزراعة أدى إلى تباطئ عملية الانجاز، حيث أن المستهدف التنمية الزراعية لخمس مواقع هى شلاتين (٥٢ ألف فدان)، جنوب القنطرة شرق (٧٥ ألف فدان) ورابعة (٧٠ ألف فدان) وبئر العبد (٧٠ ألف فدان) والسرو والقوارير (٣٥ ألف فدان)، وتخدم ترعة الشيخ جابر منطقة شلاتين وجنوب القنطرة شرق ومنطقة رابعة وبئر العبد في حين تم تأجيل العمل في منطقة السرو والقوارير في آخر عام ٢٠٠٢.

(٣) تم توفير مياه لرى ١٠٠ ألف فدان من اجمالى ٤٠٠ ألف فدان مستهدفة بنسبة ٢٥% من اجمالى المستهدف، وتم بالفعل زراعة ٣٦ ألف فدان (٥,٨% من اجمالى المستهدف) وجارى تجهيز ٣٥ ألف اخرى (٥,٦% من اجمالى المستهدف) وهى نسبة محدودة لما هو مخطط.

(٤) هناك حاجة لمد شبكة خطوط سكك حديدية على مستوى المحافظة ككل لتسهيل عملية الانتقال بين المناطق.

(٥) صممت شبكة طرق شبه جزيرة سيناء على مسارات لا تتناسب والمقاييس العالمية من حيث درجة الآمان.

أهم ايجابيات مشروع تنمية شمال سيناء [١٢]:

(١) في مجال توفير البنية الأساسية، فقد تمت المرحلة الأولى لعمليات حفر وتبطين ترعة السلام/ الشيخ جابر عام ١٩٩٥ بطول ٧٨كم من فرع دمياط لقناة السويس لرى مساحة

٢٥٠ ألف فدان على الجانب الغربى من قناة السويس.

وبالنسبة للمرحلة الثانية (امتداد الترعة لسيناء) فقد تم تكريرها وتبطينها بطول ١٧٥كم بمحازاة الحدود الشمالية لشبه جزيرة سيناء، ليتم وصلها بترعة السلام عن طريق سحارة أسفل قناة السويس. وقدر اجمالى تكلفة بناء الترعة والمرافق بنحو ٥.٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى ١,٥ مليار جنيه لإنشاء ١٠ قرى مركزية تم إنشاء ٣ قرى نموذجية وقريتين خدميتين – بالإضافة إلى ٤٥ قرية فرعية*، وتم إنشاء ٣ منها بموقع المشروع.

وفي أكتوبر ١٩٩٧ تم تعمير السحارة المصممة لتوصيل الجانب الشرقى بالجانب الغربى لترعة السلام/ الشيخ جابر بتكلفة تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه. تتكون السحارة من ٤ أنفاق بطول ٧٥٠م، وقطر ٥,١م بهدف نقل مياه النيل المختلطة بمعدل تدفق يصل إلى ١٦٠م٣ /الثانية في المتوسط من مجرى ترعة السلام غرب القناة إلى مجرى ترعة الشيخ جابر شرق القناة، بهدف رى مساحة ٢٦٥ ألف فدان بمناطق سهل الطينية وجنوب القنطرة شرق ورابعة وبئر العبد (عن طريق محطة رى السلام- ٥ والتى تم تشغيلها وتضم ١٠ طلمبات ضخ).

(٢) توفير الحوافز للمستثمرين لجذب الاستثمار في المنطقة من خلال الإعفاءات الضريبية وامتيازات قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، بالإضافة للإعفاءات الجمركية- للسلع الرئيسية اللازمة في عملية الاستصلاح وفقا للمادة ٤ من قانون ١٨٦ لعام ١٩٩٦، مع فرض نسبة ضريبية موحدة تعادل ٥% من القيمة الإجمالية لكافة الواردات الأساسية.

(٣) في مجال التمويل، تساهم بعض الصناديق العربية في تمويل مشروع تنمية شمال سيناء.

(٤) في مجال الخدمات المساندة، قام معهد بحوث الصحراء بإقامة محطة تجريبية على مساحة ١٧ فدان في مدينة الشيخ زويد (على بعد ٣٥كم من شرق العريش) بهدف تقديم الخدمات الاستثمارية للمستثمرين بالمنطقة.

كما قامت وزارة الرى والموارد المائية بإصدار دليل عن أساليب الرى والصرف بمنطقة شلاتين بهدف تسهيل اجراءات تجهيز الأرض للمستثمرين.

(٥) في مجال استصلاح الأراضى، فقد تم استصلاح واستزراع نحو ٢٢٠ ألف فدان بغرب القناة (التوسع الأفقى)، ويجرى العمل لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس (مرحلة ثانية) بنسبة انجاز ٩٠% للمرافق الصناعية والبنية الأساسية.

(٦) في مجال الرى، تم تطبيق الأساليب الحديثة في الرى سواء بالتنقيط أو الرش لزيادة كفاءة إدارة واستخدام مياه الرى، إلا أنه على المدى القصير سيتم استخدام أساليب الرى بالراحة في منطقة شلاتين بهدف تقليل نسبة الملوحة للمستويات المناسبة للزراعة.

---

* مساحة القرية المركزية ٢٠٠ فدان ، مساحة القرية الفرعية ١٣٥ فدان.

كما توجد محطة لتنقية مياه الصرف الصحى بهدف رى ٢٠٠٠ فدان مزروعة بالاشجار الخشبية.

(٧) في مجال الإنتاج النباتى، تم زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة والشعير وحققت إنتاجية عالية (١٨ إردب لفدان القمح والشعير)، كما حققت زراعة الفاكهة (خوخ- عنب - كمثرى- موز) نتائج مبهرة. وتوجد مزرعة للموالح على مساحة ١٨٠ فدان يزرع بها أصناف جديدة لليوسفى مثل صنف بوركيد.

(٨) في مجال الإنتاج الحيوانى- توجد مزرعة لتربية الماشية (١١٠ رأس بقر وجاموس- تنتج من ٣٠-٣٥ كجم لبن يومياً) بالإضافة لمصنع منتجات الألبان.

(٩) في مجال الأنتاج السمكى- نظراً لوجود مصدرين للثروة السمكية (البحر المتوسط وبحيرة البردويل) فيتم انتاج ٢٥٠٠ طن سنويا من البحيرة يصدر جزء منه والجزء الآخر يستهلك محلياً في محافظة شمال سيناء. وهناك خطة لتنمية البحيرة ليصل انتاجها إلى ٨ آلاف طن سنوياً.

(١٠)في مجال التجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية، فقد تم تصدير البطاطس المنتجة من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبى، وهو ما يتفق مع استراتيجية تنمية الصادرات الزراعية والدخول في الأسواق العالمية.

وتوجد بالمنطقة مزرعة الطاروطى (٩٦٠ فدان) تزرع بالفول السودانى بهدف التصدير للخارج.

(١١)في مجال النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء- (الأنشطة الخدمية) فتوجد بالمنطقة طرق نقل برى وبحرى وجوى، مما يعنى توافر البنية الأساسية من المواصلات، بالإضافة إلى توافر المرافق والكهرباء والطاقة، حيث يوجد بالمنطقة حقول للغاز الطبيعى. بالإضافة إلى محطات الطاقة التى تعمل بالرياح بالقرى السياحية هذا إلى جانب التعدين، حيث يوجد منجم فحم المغارة الذى يصدر ٤٠% منه للخارج كذلك توجد شبكة خطوط كهربائية على المستوى الاقليمى تربط شمال سيناء والأردن هذا بالإضافة إلى وجود شبكة للاتصالات اللاسلكية.

(١٢)وبالنسبة لمياه الشرب فيوجد خط أنابيب مياه القنطرة شرق لنقل مياه الشرب لشمال سيناء، بالإضافة إلى ٣ محطات تحلية لمياه البحر بمدينة العريش (طاقتها الإنتاجية تعادل ١٢٠٠م٣/اليوم).

(١٣)توجد شبكة للصرف الصحى بمدينة العريش، بالإضافة لتطوير مشروع آخر بمدينة بئر العبد.

(١٤)في مجال الإنشاءات- جارى إنشاء أول مصنع للأسمنت جنوب مدينة العريش (بمنطقة جبل لبنه الغنى بالحجر الجيرى) والمتوقع أن يصل إنتاجه إلى ١,٣مليون طن/السنة بهدف

دعم أنشطة مشروعات التعمير بالمنطقة.

٣-٢ تقييم آثار تطبيق السياسات الزراعية في التسعينيات:

يعتمد هذا الجزء من الدراسة على المراجع والبحوث التى رصدت الآثار السلبية والايجابية للسياسات الزراعية فترة التسعينيات، بالإضافة إلى تقييم الدراسة الموجز لهذه الآثار، بهدف تنمية ايجابياتها ووضع تصور للتخفيف من سلبياتها.

٣-٢-١ الآثار الايجابية للسياسات الزراعية في التسعينيات[١٠]:

يمكن رصد أهم الآثار الايجابية للسياسات الزراعية فترة التسعينيات من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتقييم هذه الآثار والتى حددها منصور فيما يلى:

(١) المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية:

زادت المساحة المنزرعة للأراضى الزراعية من ٦,٠٠٤ مليون فدان عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٧,٧٩ مليون فدان عام ١٩٩٨/٩٧. وكان لقرار السماح بالتمليك في شبه جزيرة سيناء أثره في قيام القطاع الخاص باستصلاح ٢٢٠ ألف فدان في صحراء سيناء، ليصل اجمالى ما تم استصلاحه خلال الفترة المذكورة لنحو ١,٨٠ مليون فدان.

كما زادت المساحة المحصولية من حوالى ١١,١٤ مليون فدان عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٣,٨٦ مليون فدان عام ١٩٩٧ نتيجة للتكثيف الزراعى.

(٢) قيمة الإنتاج والدخل الزراعى:

زاد الإنتاج الزراعى من حوالى ١٢,٧٥ مليار جنيه عام ١٩٨٦ لنحو ٥٦,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالى ٦١,٢٧ مليار جنيه عام ١٩٩٧.

أما الدخل الزراعى فقد زاد الصافى خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧ من ٩,١٣ مليار جنيه إلى ٤٧,١ مليار جنيه.

(٣) قيمة الإنتاج الزراعى:

تزايدت قيمة الإنتاج النباتى من ٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ٤٠,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧.

بالنسبة لقيمة الإنتاج الحيوانى والسمكى، فقد زادت من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٢٠,٩٦ مليار جنيه عام ١٩٩٧.

(٤) معدل النمو السنوى في الإنتاج الزراعى:

أرتفع معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى من ٢,٦% في الثمانينات إلى ٣,٤% في التسعينيات.

(٥) حجم الاستثمارات الكلية الزراعية:

زاد حجم الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الزراعة من ٩٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ إلى نحو ٦,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧.

(٦) قيمة الصادرات الزراعية:

زادت قيمة الصادرات الزراعية من ٤٥٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦، إلى حوالى ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧.وبلغت صادرات البطاطس عام ١٩٩٦ حوالى ٤١١ ألف طن، تمثل ثلاثة أضعاف مثيلاتها عام ١٩٩٥.وبلغت صادرات البرتقال نحو ٢٠٠ ألف طن.

(٧) حجم الائتمان المتاح للقطاع الزراعى زاد حجم الائتمان المتاح للإنتاج الزراعى من١,٢ مليار جنيه ١٩٨٢ لنحو ٨,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧.

(٨) تحقيق أعلى إنتاجية :

احتلت مصر المركز الأول على العالم بالنسبة لمتوسط إنتاج الفدان من الأرز وقصب السكر (٣,٥ طن للفدان – ٤٧ طن للفدان على التوالى). وبلغ محصول القطن عام ١٩٩٣ أعلى معدل إنتاج له منذ زراعته بمصر، حيث بلغ إنتاج الفدان فى هذا العام نحو ٨ قنطار للفدان، حيث يعادل إنتاج ٨٤٠ ألف فدان نحو ٢ مليون فدان فى الخمسينات .

(٩) تحقيق الاكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الزراعية:

- حيث حققت مصر اكتفاءاً ذاتياً من الأرز والخضر والفاكهة والألبان واللحوم البيضاء والبيض والسمك .
- تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح لتبلغ ٥٥% عام ١٩٩٧ .
- من المتوقع وصول الاكتفاء الذاتى من القمح ٧٥% عام ٢٠٠٠ من خلال الاستمرار فى تعميم زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وخلط القمح بالذرة بنسبة ٢٠% وتحسين صناعة الخبز .

(١٠) الدخل الزراعى الحقيقى للمزارعين:

حدث تحسن فى الدخل الزراعى الحقيقى للمزارعين بحوالى ٢٥% فى السنوات الأخيرة. وزاد متوسط أجر العامل الزراعى من ٥١٥,٧ جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ لحوالى ١٧٤٥,٦ جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ فى السنة. وزادت إنتاجية العامل لنحو ١٥٧٣,٣ جنيه عام ١٩٩٧/٩٦بدلاً من ١٤٣٥,٦ جنيه عام ١٩٩٣/٩٢.

(١١) تحقيق توازن فى أسعار المحاصيل الزراعية :

تم تحقيق توازن فى أسعار المحاصيل الزراعية وحافظت على مستوياتها خلال التسعينات رغم إلغاء الدعم عن الإنتاج الزراعى، مما ساعد فى زيادة دخول المنتجين الزراعيين، وأصبح سعر المحصول الذى تحدده آليات السوق هو المحدد الرئيسى للرقعة المزروعة بمحصول معين، نتيجة لهذه السياسة السعرية أن زادت المساحة المزروعة قمحاً لحوالى ٢,٤ مليون فدان عام ١٩٩٧، وزادت المساحة المزروعة بالأرز لحوالى ١,٦ مليون فدان فى نفس العام .

(١٢) مساهمة القطاع الخاص والمشروعات الاستثمارية الزراعية :

زادت مساهمة القطاع الخاص فى مجال الاستثمار الزراعة من ٤١%عام ١٩٨٧/٨٦ إلى

نحو ٥٣,٥% عام ١٩٩٧/٩٦ .

كما زادت المشروعات الاستثمارية الزراعية من ٣ مشاريع عام ١٩٨٦ لنحو ٣٩٤ مشروعاً عام ١٩٩٨. كما زاد رأس المال المستثمر فيها من ١٤٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ لنحو ٣,٣٢ مليار جنيه عام ١٩٩٨ .

(١٣) الجوانب الاجتماعية (توزيع الأراضى المستصلحة على شباب الخريجين):

لتحقيق الجوانب الاجتماعية المستهدفة للتنمية الزراعية، قام مشروع مبارك القومى بتوزيع وتمليك الأراضى المستصلحة على شباب الخريجين ، والذى استفاد منه نحو ٤٥ ألف خريج لملكية بلغت نحو ٢٢٥ ألف فدان ١٢١ قرية جديدة، تشكل مجتمعاً انتاجياً رائداً، يستوعب الأهداف الإنتاجية، بالإضافة لمواجهة مشكلة البطالة بين شباب الخريجين.

(١٤) ترشيد استخدام مياه النيل المستخدمة فى الرى :

من خلال خفض المساحات المزروعة بالأرز (يستهلك ١٥% من إجمالى مياه الرى) إلى ٩٠٠ ألف فدان بدلاً من ١,٣ مليون فدان، إحلال زراعة بنجر السكر تدريجياً بدلاً من قصب السكر، إتباع سياسة مائية بهدف رفع كفاءة قنوات الرى وشبكات نقل المياه لتقليل الفاقد من المياه ، استخدام أساليب رى حديثة بالمناطق الزراعية الجديدة ، استخدام أساليب الرى الحديثة فى بعض مزارع الفاكهة بالمناطق الزراعية القديمة، إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى زراعة الأشجار الخشبية .

٣-٢-٢ <u>الآثار السلبية للسياسات الزراعية فى التسعينات</u>[١٠]:

أدى تنفيذ سياسات وبرامج خصخصة القطاع الزراعى إلى بعض الآثار السلبية على صغار الزراع والمعدمين ، وكذلك محدودى الدخل ، ومن أبرز الآثار السلبية لفترة التسعينات ما يلى:

١) فى ظل سياسة الإصلاح ، يعانى المصدرون والعاملون فى إنتاج الحاصلات البستانية من ارتفاع أسعار الفائدة والأتعاب التى يحصل عليها بنك التنمية والائتمان الزراعى ، بالإضافة إلى الضمانات الإضافية التى يطلبها البنك فى حالة القروض المتوسطة والطويلة الأجل، بالإضافة لعدم قيام البنك بتمويل الصادرات بناءاً على خطابات ائتمانية أو أى ضمانات غير تقليدية .

٢) عدم مطابقة الصادرات الزراعية للمواصفات القياسية وضبط الجودة ، مما أدى لانخفاض الصادرات للمجموعة الأوروبية ، بسبب التفاوت فى جودة الشحنات المصرية وهذا راجع إلى نقص وضعف مقاييس وقواعد مراقبة الجودة المطبقة، بالإضافة لتجنب المصدرين التقليديين للمخاطرة وعدم بذل أى اهتمام بالمواصفات القياسية ومواصفات الجودة ، وأدى ذلك إلى فشل النظم التصديرية فى فتح أسواق جديدة أو إيجاد سلع تصديرية جديدة ، بالإضافة للسمعة السيئة للمصدرين المصريين فى أسواق الاتحاد

الأوروبى والأسواق الأخرى كمصدرين غير موثوق بهم وغير ملتـزمين ولا مهتمـين بالمواصفات القياسية، هذا إلى جانب عدم وفاء الحصص التصديرية المصرية للكميـات التصديرية التفضيلية بالاتفاقيات الأوروبية، نظراً لعدم وجود سياسة إنتاجية زراعية من أجل التصدير.

هذا بالإضافة إلى المشاكل التسويقية وتدبير الحاويات اللازمة بالحجم والتوقيت المطلوب .

٣) فى ظل اتساع مفهوم الجودة ليشمل كافة مراحل ما قبل الانتاج الزراعـى ثـم مراحـل الإنتاج والتسويق والتداول والاستعمال، ومراحل ما بعد الاستخدام، حيث بـدأت تظهـر مفاهيم حديثة لحماية البيئة ، ظهرت فى اشتراطات الجودة من قبل الأسواق العالميـة ، مما أدى إلى صعوبة مطابقة بعض المنتجات الزراعية لهـذه الاشـتراطات إمـا لعـدم معرفتهم بها أو لعدم قدرتهم على تنفيذها.

٤) عدم تعديل قانون التعاون بما يسمح للفلاحين بتشكيل روابطهم وجمعيـاتهم(١١) بحريـة واستقلالية عن أجهزة الدولة .

٥) الحاجة لتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعيـة لتحديـد مـدة الإيجار بما لا يقل عن خمس سنوات ، وقيمة إيجارية عادلة تحدد حسب جودة التربـة الزراعية والعائد الفعلى منها .

٦) الحاجة لدعم مستلزمات الإنتاج والمنتجين الزراعيين فى ظل ارتفاع الأسـعار بالسـوق الحـر.

الباب الثانى
القيود والمحددات التى تواجه
تنمية القطاع الزراعي

١- القيود والمحددات الموردية.

١-١ الموارد المائية.

١-٢ الموارد الأرضية.

١-٣ المناخ.

١-٤ الموارد البشرية.

١-٥ الموارد الرأسمالية.

٢- القيود والمحددات غير الموردية.

٢-١ الأوضاع المؤسسية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

٢-٢ السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة.

٢-٣ المرافق والخدمات الزراعية الداعمه.

٢-٤ النظم والأوضاع التسويقية.

٢-٥ الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.

٢-٦ المعوقات الثقافية، والاجتماعية.

الباب الثانى

القيود والمحددات التى تواجه تنمية القطاع الزراعى

تمهيد:

الزراعة المصرية عبر مسيرتها الممتده كانت ولاتزال من الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية في مصر. وذلك بفضل ما وهبها الله من الموارد الطبيعية وعناصر التميز والتنوع البيئى، وبفضل ما تراكم لدى زراعيها ومزارعيها من المعارف والخبرات والمهارات التى مكنتهم من حسن استثمار تلك الموارد والقدرة على تعظيم عطائها وانتاجها. فالزراعة في مصر تعد من أكثر النظم الزراعية استقراراً بفضل اعتمادها شبه الكامل على الزراعة الاروائيه، وترتفع بها مستويات الانتاجية لوحدة الأرض إلى أعلى المستويات العالمية في عدد من الحاصلات، ولا تتخلف كثيراً عن تلك المستويات في معظم الحاصلات الأخرى.

وفي ربع القرن الأخير (ما بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦) تحققت في الزراعة المصرية تطورات هامة وملموسة على صعيد زيادة المساحات الزراعية والمحصولية وعلى صعيد ارتفاع معدلات الانتاجية للمنتجات النباتية والحيوانية، الأمر الذى أسفر عن زيادات كبيرة في الانتاج من مختلف تلك المنتجات حيث زاد انتاج الحبوب إلى نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه بالنسبة لمجموعة الحبوب (من حوالى ٨,٠ مليون طن إلى حوالى ٢٣,٤ مليون طن) ولمجموعة الخضر والفاكهة (من حوالى ١١,٤ مليون طن إلى حوالى ٣٠,٢ مليون طن)، وللحوم الحمراء (من حوالى ٢٦٠ ألف طن إلى حوالى ٧٩٥ ألف طن)، كما حقق الأنتاج في بعض المجموعات زيادات أكبر بلغت نحو أربعة أمثال ما كانت عليه، وذلك بالنسبة للأنتاج من لحوم الدواجن (من حوالى ١٤٤ ألف طن إلى نحو ٨٠٠ ألف طن) ومن الأسماك (من حوالى ٢١٠ ألف طن إلى حوالى مليون طن). وبرغم الزيادات السكانية المضطردة فقد تمكن الأداء التنموى الزراعى من الحفاظ على أوضاع الاكتفاء الذاتى الكامل من مجموعة من المنتجات الغذائية مثل الخضر والفاكهة والأرز والبيض واللحوم البيضاء، كما حافظ على المستويات العالية من نسب الاكتفاء الذاتى في مجموعات أخرى مثل الألبان واللحوم الحمراء والأسماك والسكر، كما تمكن هذا الأداء التنموى من تحقيق إنجازات هامه في مجال الارتقاء بمستويات الاكتفاء الذاتى من بعض المنتجات الغذائية الرئيسية كما هو الحال بالنسبة للقمح (من حوالى ٣٩% عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى حوالى ٥٨% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦).

وبرغم ما تحقق من الانجازات والتطورات خلال الحقبة الماضية، فقد أسفرت ممارسات الأداء التنموى خلال تلك الحقبة، وبشكل تراكمى، عن مجموعة من القيود والمحددات التى تهدد المسيره المستقبلية للتنمية الزراعية وتعوق انطلاقها نحو معدلات أعلى للنمو ومستويات أفضل

للعطاء وكفاءة الأداء. هذه المعدلات وتلك المستويات التى أصبح العمل على تحقيقها وبلوغها أمراً بالغ الأهمية والحيويه يدخل في إطار عناصر الأمن القومى والاستراتيجى لاسيما في ضوء التحديات الخارجية والداخلية التى تواجه التنمية الزراعية في مصر في الظروف الراهنة وفي المستقبل المتطور. يدخل في هذا الاطار تحديات العولمه، واشتداد حدة أوضاع المنافسة غير العادله في ظل النظم الاقتصادية والتجارية الدولية الجديده، وتفاقم الأزمات العالمية الغذائية والمالية والاقتصادية والاختلالات الحاده التى باتت تشهدها الأسواق العالمية للسلع الغذائية الأساسية والتى لا تبررها عوامل ومتغيرات اقتصادية محضه بقدر ما تعكس تزايد الاتجاه نحو التوظيف السياسى للمنتجات الغذائية والتأثير على أسعارها والمعروض منها وفق اعتبارات أخرى، كما يدخل في هذا الاطار أيضا التحديات الخاصة بمواجهة ما أصبح يتهدد العالم من تغيرات مناخيه يقدر لمصر أن تتحمل نصيباً من آثارها السلبية. يضاف إلى ذلك على المستوى الداخلى تحديات تقليدية يتمثل أهمها في الزيادات السكانية ذات المعدلات العالية، والموارد المالية والاستثمارية المحدودة في ظروف مصر كدولة نامية. وتحديات مستحدثة يتمثل أهمها في تفاقم معدلات الندرة المورديه وبخاصه من المياه والأراضى الصالحة للزراعة، وفي التدهور النوعى في خصائص تلك الموارد، وفي الأحوال المعيشية لغالبية السكان الريفيين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسى للرزق، هؤلاء السكان الذين يعانون – وفق مؤشرات التنمية البشرية- من المعدلات الأعلى للفقر والبطالة والأمية والحرمان البشرى ، ومن المعدلات الأدنى لمستويات الدخول ونوعية الحياه.

فيما بين الطموحات المستقبلية للتنمية الزراعية، وبين ما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية، تبرز الأهمية الحيوية لعرض ومناقشة أهم القيود والمحددات التى تعترض مسيرة تلك التنمية وتحد من إمكانيات انطلاقها نحو الآفاق المأمولة لها. حول هذه القيود والمحددات بنصب الاهتمام في هذا الجزء من الدراسة.

١- الفصل الأول: القيود والمحددات الموردية

١-١ الموارد المائية

- في الأوضاع الراهنة- كما هى في المستقبل- تمثل الموارد المائية المحدد الأكبر والأكثر أهمية التى تواجه التنمية الزراعية في مصر. ففي ضوء الاستقرار النسبى لحجم الموارد المائية المتاحة، مع الزيادات السكانية المستمره، تتزايد عاماً بعد آخر- بل يوماً بعد يوم- حدة مشكلة الندرة المائية كما تعكسها التطورات المتسارعة في تراجع متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه خلال النصف قرن الأخير.
  - في عام ١٩٤٧ كانت مصر لا تزال تتمتع بحالة من الوفره المائية حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة آنذاك نحو ٢٦٠٠ متر مكعب.

- في عام ١٩٧٠ تراجع هذا المتوسط ليصل إلى نحو ١٧٠٠ متر مكعب، غير أنه ظل في حدود الأمان والكفاية المائية.
- في أوائل التسعينات (حوالى عام ١٩٩٣) دخلت مصر على حافة حدود الفقر المائى وذلك بمتوسط نصيب الفرد من المياه يقدر بنحو ألف متر مكعب.
- مؤخراً، وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه نحو ٨٤٠ متر مكعب فقط، لتنحدر أوضاع مصر إلى مرحلة غير قليلة داخل منطقة الفقر المائى.
- يقدر أن يصل نصيب الفرد في عام ٢٠٢٥ إلى حوالى ٥٨٠ متر مكعب، وهو ما يعنى الاقتراب من مركز دائرة الفقر المائى وهشاشة الأوضاع المائية.

- يوضح الجدول (٢-١) تقديرات الموارد المائية المتاحة للاستخدام في مصر في عام ٢٠٠٧ وتوقعاتها عام ٢٠١٧. حيث تقدر الكميات المتاحة لمختلف الاستخدامات في الأوضاع الراهنة بنحو ٧١,٢ مليار متر مكعب. منها ٥٥,٥ مليار من موارد نهر النيل التى تتسم بالاستقرار وفق المعاهدات والاتفاقيات الخاصه بتوزيع المياه بين دول حوض نهر النيل. باقى الموارد مجتمعه تمثل نحو ٢٢% من جملة تلك الموارد. منها ما يتصف أيضاً بالاستقرار النسبى دون إمكانيات للزيادة المحتمله في المدى المنظور، كما هو الحال بالنسبة لمياه الأمطار التى تقدر كميتها بنحو ١,٣ مليار متر مكعب كمتوسط سنوى. كما أن المياه المحلاه تعد مورداً هامشياً وبالغ الضآلة في ضوء أرتفاع تكلفة التحلية حيث تقدر كمية هذا المورد بنحو ٦٠ مليون متر مكعب، ومهما تزايدت هذه الكمية في الأمد المنظور فلن تمثل إضافات ذات شأن للموارد المائية الاجمالية عامة، وللاستخدامات الزراعية على وجه الخصوص.

وأما الموارد الأخرى التى يمكن – في حدود معينة- تنميتها وزيادة الكميات المستخدمة منها، فتتمثل في المياه الجوفية والمياه المعاد استخدامها من مياه الصرف. تقدر كمية المياه الجوفية عام ٢٠٠٧ بنحو ٦,٩ مليار متر مكعب، يقدر أن تزداد إلى نحو ٨,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧. وأما مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى المعالجة فقدر المتاح منها في عام ٢٠٠٧ بنحو ٣,٥ مليار متر مكعب، من المتوقع أن تزداد إلى نحو ٧,٤ مليار في عام ٢٠١٧. يضاف إلى كل ذلك ما يقدر بنحو ٤ مليارات متر مكعب من المياه التى تتسرب من مياه الصرف إلى نهر النيل والمجارى المائية.

جدول (٢-١)- الموارد المائية المتاحة للاستخدام في مصر بالمليار متر مكعب في عام ٢٠٠٧، والمتوقعة في عام ٢٠١٧

المصدر	٢٠٠٧	٢٠١٧
نهر النيل	٥٥,٥	٥٥,٥
المياه الجوفية	٦,٩	٨,٤
ما يعاد استخدامه من مياه الصرف	٣,٥	٧,٤
المياه المعاده إلى النهـــر	٤,٠	٤,٠
الأمطـــار	١,٣	١,٣
المياه المحـــلاه	٠,٠٦	٠,٠٦
المجموع	٧١,٢	٧٦,٦

المصدر: الموارد الطبيعية، الأرض والمياه والبيئة – تقرير فنى غير منشور، مجموعة التقارير الفنية لاعداد الاستراتيجية الزراعية في مصر عام ٢٠١٧.

- تعتبر الزراعة هى المستخدم الأكبر للمياه وذلك بنسبة بلغت في عام ٢٠٠٧ نحو ٨٤% من جملة الموارد المائية المستخدمة. في المقابل بلغت نسبة الاستخدامات للأغراض الصـــناعية نحو ٧,٩٧%، وللأغراض المنزلية ٧,٨١%. مع تزايد السكان ومن ثم تزايد الطلب علـــى المياه للاستخدامات المختلفة، دخلت تلك الاستخدامات في حالة من التنافس وفي غير صالح الزراعة بطبيعة الحال. فمن المقدر أن تزداد في عام ٢٠١٧ نسبة ما يستخدم للأغـــراض الصناعية إلى حوالى ١٠,٧٢% وللاستخدامات المنزلية إلى حوالى ٨,٣٢% وذلـــك علـــى حساب انخفاض نسبة الاستخدامات الزراعية التى يقدر لها أن تنخفض إلى نحو ٨٠,٧١% في عام ٢٠١٧. وذلك كما يتضح من الجدول (٢-٢). الأمر الذى يمثل بعداً آخر في مشكلة ندرة المياه المتاحة للاستخدامات الزراعية ويزيد من حدتها.

جدول (٢-٢) استخدامات المياه في مصر بالمليار متر مكعب في عام ٢٠٠٧ وتوقعاتها في عام ٢٠١٧

الاستخدامات	٢٠٠٧		٢٠١٧	
	كمية	%	كمية	%
الزراعة	٥٨	٨٣,٩٤	٦٤	٨٠,٧١
الصناعة	٥,٥	٧,٩٦	٨,٥	١٠,٧٢
المنزلية (المدنية)	٥,٤	٧,٨١	٦,٦	٨,٣٢
لأغراض الملاحة	٠,٢	٠,٢٩	٠,٢	٠,٢٥
المجموع	٦٩,١	١٠٠	٧٩,٣	١٠٠

المصدر: الموارد الطبيعية، الأرض والمياه والبيئة – نفس مصدر الجدول السابق.

- يضيف البعد الخاص بتلوث المياه وتدهور نوعيتها بعداً آخر لأبعاد مشكلة الموارد المائيـــة. حيث تنتقل نسبة لا يستهان بها من هذا التلوث إلى مســـتخدمى الميـــاه وإلـــى المنتجـــات الزراعية التى تروى بها، وتقف حجر عثره في وجه تنمية الصادرات من هذه المنتجـــات، فضلاً عن رداءة جودتها وسلامتها للمستهلكين المحليين. ففي مصر تتلقى المجارى المائية، وإلى حد ما آبار المياه الجوفية وبخاصه السطحية منها، كميات هائلة من أنواع متعددة من

الملوثات من الصرف الصناعى والمنزلى وما يحمله الصرف الزراعى من المتبقيات الكيميائية من الأسمدة والمبيدات.

- يتمثل أحد الجوانب الهامة من مشكلة المياه في مصر في ضعف كفاءة إدارة تلك الموارد، وسوء استخداماتها، وارتفاع نسبة الهدر فيما يستخدم منها. ومن ثم فإن جانباً هاماً من جوانب مواجهة تلك المشكلة- في المدى القصير والمتوسط- يتمثل في رفع كفاءة إدارة الموارد المائية، وترشيد استخداماتها، وتدنية الكميات المهدرة منها، والحفاظ على جودتها ونوعيتها. ويدخل في إطار ذلك العديد من السياسات والأساليب والاجراءات، من بينها ما يلى:

  - رفع الكفاءة الفنية والإدارية للمنظومة العامة لنقل وتوزيع المياه بما يحقق تدنية كميات الفقد عبر تلك المنظومة. فوفقاً للأوضاع الراهنة تبلغ كفاءة تلك المنظومة نحو ٧٠% تقريباً، الأمر الذى يعنى وجود فواقد مائية فيما بين أسوان ونهايات الترع يقدر بنحو ١٦,٧ مليار متر مكعب. فإذا ما تحقق رفع كفاءة هذه المنظومة إلى نحو ٨٠% يمكن توفير ما يقدر بنحو ٥,٥ مليار متر مكعب من المياه، تتضاعف إذا ما أرتفعت الكفاءة للمنظومة إلى ٩٠%، وهكذا.(١)
  - يعد تطوير نظم الرى الحقلى- لاسيما في الأراضى القديمة في الوادى والدلتا- من المداخل الأساسية لترشيد استخدام مياه الرى. ففي الأوضاع الراهنة تقدر كفاءة الرى الحقلى في هذه المناطق التى تبلغ مساحاتها نحو ٥,٥ مليون فدان بحوالى ٥٠%، الأمر الذى يعنى أن نصف كمية المياه المستخدمة في الحقول تمثل مياه مهدره. ومن ثم فإنه إذا ما جرى تطور نظم الرى الحقلى في هذه المساحات للأرتقاء بمستوى كفاءة الرى الحقلى إلى نحو ٨٠%، إنما يعنى توفير ما يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ مليار متر مكعب من المياه/ فضلاً عن الآثار الايجابية الأخرى لهذا التطوير والتى يتمثل أهمها في توفير نحو ١٠% من مساحة تلك الأراضى التى تشغلها حالياً القنوات والجسور (حوالى نصف مليون فدان)، وتحسين خواص التربة، وزيادة امكانيات استخدام الميكنه، وارتفاع مستويات الانتاجية لمختلف الحاصلات.
  - التوسع في تطبيق الأساليب والتقنيات الزراعية المتطوره ونتائج البحوث الزراعية ذات العلاقة برفع كفاءة استخدام المياه في الانتاج الزراعى، يمثل محوراً هاماً من محاور ترشيد استخدام المياه ومواجهة مشكلة ندرتها. يدخل في هذا الاطار استخدام الأصناف والسلالات النباتية قصيرة العمر وعالية الانتاجية، كما هو الحال بالنسبة لأصناف الأرز الجديده. والتوسع في استخدام الأصناف والسلالات الأكثر تحملاً لظروف الجفاف أو التى يمكن نجاح زراعتها باستخدام مياه مالحه أو بها درجة عالية نسبياً من الملوحة.

يضاف إلى ذلك التوسع في أساليب ومعدلات التكثيف الزراعى من نسبته الحالية التى تقدر بنحو ١٧٧% والتى كان مستهدفاً لها أن تصل في السنوات الحالية إلى نحو ٢٠٠%. يضاف إلى ذلك ما يتعلق بخدمات الارشاد الزراعى عامة والارشاد المائى على وجه الخصوص، وزيادة الوعى المائى لدى المزارعين، وتفعيل روابط مستخدمى المياه، إلى غير ذلك من الأساليب.

- تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المطرية في مناطق الزراعات المطريه، يدخل في هذا الاطار رفع كفاءة استغلال مياه الأمطار سواء بشكل مباشر في الزراعة أو بتخزينها والتحكم في توجيه السيول الناتجة عنها بعمل السدود التعويقية، وإتباع أساليب الرى التكميلى لزيادة كفاءة الزراعات المطرية ورفع انتاجيتها، كما يدخل في هذا الاطار الاهتمام بتنمية وإدارة المراعى في المناطق المطرية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للمزارعين والمربين في المناطق المطريه بما يدعم توطنهم واستقرارهم ونشاطهم الزراعى والرعوى في تلك المناطق. إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب.
- تنظيم وترشيد استخدامات الموارد المائية الجوفية ومراقبة استخداماتها، ورفع كفاءة استثمارها على النحو الذى يعظم الاستفادة منها ويحافظ في ذات الوقت على استدامتها وعدم تدهور نوعيتها إلى أقصى حدود ممكنه. يدخل في هذا الاطار دمج ادارة الموارد المائية الجوفية ضمن منظومة قومية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتطوير نظم حديثة للرصد والمعلومات الخاصة بالموارد المائية الجوفية والمتابعة الفاعله لتطور كميات ومواصفات المخزونات المائية وكشف الجديد منها، وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة لتكون أكثر واقعية وكفاءة مع تفعيل هذه الأطر وتنفيذها الحاسم على أرض الواقع.
- تطوير وابتكار سياسات وأساليب تحفز وتشجع المزارعين على زراعة المحاصيل التى تتسق مع التراكيب المحصولية القومية التى تحقق الأهداف المجتمعية العامة وتعظم العائد من وحدة المياه وليس فقط العائد من وحدة الأرض. حيث أدى عدم الالتزام بتطبيق التركيب المحصولى في ظل التحرر الاقتصادى إلى اختلالات متعدده من بينها توجه المزارعين إلى زراعات تحقق أقصى قدر من العوائد المزرعية على حساب سوء استغلال الموارد المائية. ومن بين السياسات والأساليب الممكنة في هذا الشأن - على سبيل المثال لا الحصر- دعم الزراع ممن يطورون نظم الرى في حقولهم، وممن يستخدمون الأصناف والسلالات الحديثة، وتوفير التمويل الميسر لهم وتقديم إعفاءات أو تسهيلات معينه لمن يلتزمون بزراعة المحاصيل التى تتسق مع التوجهات المجتمعية العامة وفق الخطط التأشيرية للدولة، إلى غير ذلك من الأساليب والسياسات والوسائل.

- أما من ناحية الجودة وحماية مياه الري من التلوث فإن الأمر يتطلب مراجعة قوانين حماية البيئة وطرق تطبيقها حتى يمكن تقليل صرف المواد الصناعية والصرف الصحي في المياه إلى المستويات المسموح بها والتى تتناسب مع القوة الاستيعابية للمياه كذلك يجب الاستعانة بإدارات الإرشاد الزراعى في نشر الوعي لدى المزارعين بالمعدلات المثلى لاستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية وحثهم على استخدام الأسمدة العضوية كلما أمكن.

١-٢ الموارد الأرضية:

- لا تشكل الموارد الأرضية الطبيعية في مصر- في واقع الأمر- في الظروف الراهنة، كما هو الحال في المستقبل المنظور- محدداً أو عائقاً هاماً في وجه التنمية الزراعية. فوفقاً للمخطط العام الرئيسى للموارد الأرضية في مصر، لا تزال هناك إمكانيات لادخال مساحات أرضية غير قليلة إلى الاستخدامات الزراعية إذا ما توافرت الموارد المائية اللازمة، والموارد الرأسمالية المطلوبة.

ويوضح الجدول (٢-٣) المساحات الصالحة للاستصلاح والتوسع الزراعى الأفقى في مصر والتى تقدر في جملتها بنحو ٨,٦ مليون فدان وهى ما تعادل المساحة الزراعية الراهنه على وجه التقريب. ففي الأوضاع الراهنه تقدر مساحة الأراضى الزراعية بنحو ٨,٤ مليون فدان، منها ما يقرب من ٥,٥ مليون فدان تمثل الأراضى القديمة في الوادى والدلتا، والمساحة الأخرى تمثل المجموع التراكمى لما تم إضافته إلى الرقعة الزراعية من الأراضى الجديده عبر جهود الاستصلاح والاستزراع التى تمت خلال الحقبة الماضية. وفي واقع الأمر فإن جهود الاستصلاح والاستزراع في الأراضى الجديدة يقابلها في ذات الوقت قدر من التآكل وانخفاض المساحات الزراعية، وبخاصة في الأراضى القديمة. وبذلك فإن تقديرات الزيادة في المساحة الزراعية الأرضية تمثل في واقع الأمر محصلة ما يجرى من الاضافة والخصم لهذه المساحات. ويمكن القول أن محددات ومعوقات التنمية الزراعية في مصر من منظور الموارد الأرضية يتمثل في عدد من الجوانب التى يأتى في مقدمتها بطء معدلات التوسع الأفقى، تفتت الحيازات الزراعية، تآكل الأراضى الزراعية القديمة، تدهور نوعية وخصائص التربة.

جدول (٢-٣)- مساحة الأراضى الممكن استصلاحها
والمساحات المستهدفة منها بالاستصلاح خلال العقدين
القادمين وفقاً لهدف استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنوياً

(ألف فدان)

المناطق	المساحة القابلة للاستصلاح	المساحة المستهدفة بالاستصلاح
سيناء	٤١٣,٠	٤٧٠,٠٠
شرق الدلتا	٦٤٧,٧٣	٣٦٨,٢٠
وسط الدلتا	١٠٨,٨٢	٦٦,٠٠
غرب الدلتا	١٠٥٢,٩٠	٢٥٣,٤٠
مصر الوسطى	٩٩١,٥٠	٣٢٤,٢٠
مصر العليا	٩٨٤,٩٠	٦٣٠,٠٠
جدول بحيرة ناصر	٥٠,٠٠	–
الصحراء الغربية	٩٤٨,٥٠	٢٥٣,٠٠
حلايب وشلاتين	٦٠,٠٠	١٤,٠٠
جنوب الوادى (توشكى)	٣٤٠٠,٠٠	٦٣٠,٠٠
المجموع	٨٦٥٧,٣٥	٣٠٠٨,٨ (١)

(١) يضاف إلى هذا المجموع مساحة قدرها ٣٩١,٢ ألف فدان تعتمد على المياه الجوفية في مناطق مختلفة.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧.

- وفقاً لبيانات وثيقة الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٦/٢٠٠٧- ٢٠١١-٢٠١٢) فإن جملة ما أضيف إلى الرقعة الزراعية في مصر منذ عام ١٩٨٢/٨١ تبلغ ٢,٤ مليون فدان. ووفقاً لبيانات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية كما يوضحها الجدول (٢-٤) فإن جملة المساحات المستصلحة من الأراضى خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٦/٢٠٠٥) تقدر بنحو ٢٧٧,٣ ألف فدان. وبذلك يتضح أن ما أضيف من الأراضى الجديدة خلال الخمسة عشر عاماً ما بين ١٩٨٢/٨١-١٩٩٦/٩٥ تقدر بنحو ٢,١ مليون فدان، بينما ما تم استصلاحه في السنوات العشر الأخيره يقدر بنحو ما يقرب من ربع مليون فدان فقط. الأمر الذى يعكس تباطؤ جهود الاستصلاح والتوسع الأفقى في الحقبه الأخيره. وهو ما يمثل أحد أوجه مشكلة الموارد الأرضية الزراعية التى تتمثل في بطء معدلات الاستصلاح والاستزراع بالمقارنة بمعدلات نمو السكان والطلب على المنتجات الزراعية بوجه عام.

جدول (٢-٤) مساحات الأراضى المستصلحة خلال السنوات ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٦/٢٠٠٥

السنوات	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠١
المساحة	٥٧,٠	٢٤,٥	٢٧,٩	٤٠,٧	٢٢,٠	١٢,٧
السنوات	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	
المساحة	٢٨,٧	١٨,٠	٢٣,٥	١٤,٥	٧,٨	

المصدر: الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، بيانات غير منشورة.

وبطبيعة الحال فإن مشكلة تباطؤ معدلات التوسع الزراعى الأفقى ترتبط إلى حد بعيد بضعف الاستثمارات المخصصة في هذا المجال، إلى جانب مدى القدرة على توفير الموارد المائية اللازمة. وبقدر ما يمكن توفير الموارد المالية والمائية، يمكن مواجهة هذا الوجه من أوجه مشكلة الموارد الأرضية الزراعية في مصر، لاسيما إذا ما صممت سياسات تنطوى على قدر كبير من عوامل الجذب لكبار ومتوسطى وصغار المستثمرين إلى مجالات الاستصلاح والاستزراع الزراعى، حيث أصبحت جهود واستثمارات القطاع الخاص هى المكون الأكثر أهمية في هذا المجال وفق توجهات الاصلاح الاقتصادى وخطط التنمية الجارية. ومن الجدير بالذكر أن الخطة الخمسية الجارية (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١-٢٠١٢) تسعى ضمن أهدافها إلى كسر حالة الجمود والتباطؤ النسبى في التوسع الزراعى الأفقى الراهن، حيث تستهدف زيادة المساحة المزروعة بنحو ٩٠٠ ألف فدان لتصل جملة المساحة بنهاية سنوات الخطة إلى نحو ٩,٢٥ مليون فدان.

- تمثل مشكلة تفتت الحيازات الزراعية الداء العضال الذى يحد من فعالية التطوير والتنمية الزراعية وإمكانية إحداث نهضة زراعية في مصر. ولا تقتصر هذه المشكلة على ما يلاحظ بمرور الزمن من اتجاه متوسط مساحة الحيازة الواحده إلى الأنخفاض والقزمية، وإنما أيضاً يتمثل في تجزؤ الحيازه الواحدة إلى أكثر من قطعه منفصله، والقطعة الواحدة غالباً ما تستغل في الموسم الواحد في زراعة أكثر من محصول، الأمر الذى يسفر في محصلته عن أحجام متناهية الصغر للأنشطة الزراعية التى تؤول إلى حالة من التجزؤ المفرط الذى يتدنى كثيراً عن حدود الكفاءة الاقتصادية، ويحول دون إمكانيات التطوير التقنى والتسويق الكفء، والاندماج في النشاط التصديرى. وبصفة عامة يحول دون إحداث النهضة الزراعية والتحديث الزراعى المأمول. (٢)

في هذا الصدد تشير نتائج التعدادات الزراعية المتعاقبة إلى أن متوسط السعة الحيازية الواحدة في مصر بلغ نحو ٦,١٣ فدان في عام ١٩٥٠ (مثل قوانين الاصلاح الزراعى)، انخفض هذا المتوسط في تعداد ١٩٦٠ إلى ٣,٨ فدان، ثم إلى ٢,٧ فدان في تعداد ١٩٨٠، وفي التعداد الأخير لعام ٢٠٠٠ انخفض إلى نحو ٢,٤ فدان. ووفق التعداد الأخير أيضاً، ووفق ما يوضحه الجدول (٢-٥) فإن غالبية عدد الحيازات الزراعية (نحو ٤٣,٤٥% منها) هى حيازات قزمية (أقل من فدان واحد) وإن كانت لاتمثل من حيث المساحة سوى ٨,١%. بينما الحيازات السائدة والأكثر شيوعاً سواء في عددها أو مساحتها هى ذات السعة ما بين واحد إلى خمسة أفدنه، والتى يبلغ متوسطها نحو ٢ فدان، حيث يوجد في هذه الفئة نحو ٤٧% من عدد الحائزين، ونحو ٣٩,١% من مساحة الحيازات، وفي المقابل توجد حيازات ذات سعات كبيرة نسبياً يبلغ متوسطها نحو ٢٣,٣ فدان للحيازة الواحدة تمثل نحو ١٠,٣% من المساحة، وحيازات يبلغ متوسطها نحو ٦٢,٧ فدان للحيازة الواحده تمثل نحو ٤% من المساحة الكلية لمختلف السعات وأما الحيازات الأكبر من مائة فدان فيبلغ متوسط

المساحة لكل منها نحو ٣٤٨,٦ فدان، وهذه تمثل ما يقرب من ١٠,٥٤% من مجموع مساحة الحيازات وإن كانت أعدادها في حدود ٢٧٠٠ حيازة فقط تمثل نحو٠,٧% من جملة عدد الحيازات.

جدول رقم (٢-٥) التوزيع الحيازى للأراضى الزراعية
وفق نتائج تعداد ١٩٩٩/٢٠٠٠

(الحيازة بالألف والمساحة بالألف فدان)

الفئات الحيازية	-١	١-	٥-	١٠-	٢٠-	٥٠-	١٠٠-	المجموع
عدد الحيازات	١٦١٥,٦	١٧٤٤,٥	٢٣٤,٤	٨١,٦	٣٣,٦	٥,٧	٢,٧	٣٧١٨,٠
%	٤٣,٤٥	٤٦,٩٢	٦,٣٠	٢,١٩	٠,٩٠	٠,١٥	٠,٧٠	١٠٠
مساحة الحيازات	٧٢٢,٣	٣٤٩٣,٧	١٤٤١,٦	١٠٤٩,٦	٩٢٣,٢	٣٥٧,١	٩٤١,١	٨٩٢٨,٥
%	٨,٠٩	٣٩,١٣	١٦١٥	١١,٧٥	١٠,٣٤	٤,٠٠	١٠,٥٤	١٠٠
متوسط وحدة الحيازة (فدان)	٠,٤٥	٢,٠٠	٦,١٥	١٢,٨٦	٢٣,٣١	٦٢,٦٥	٣٤٨,٥٥	٢,٤٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للتعداد الزراعى، نتائج التعداد الزراعى للسنة الزراعية ١٩٩٩/٢٠٠٠.

- لمواجهة مشكلة التفتت الحيازى كانت هناك بعض المجالات التى لم تستمر برغم بعض ما حققته من ايجابيات، ففي الستينيات تم تطبيق مشروع تجريبى لتجميع الاستغلال الزراعى في محافظتين هما بنى سويف وكفر الشيخ، وفي تجربة مشروع المزارع الصغير الذى طبق فيما بين عامى ١٩٨٢، ١٩٨٦، ومؤخراً تجربة هيئة كير- مصر (مشروع الشمس). وبغض النظر عن تقييم كل من هذه التجارب إلا أنها ظلت على نطاق محدود ولم يكتب لها التواصل والاستمرارية والانتشار بالقدر الذى يمكن أن يساهم على نحو ايجابى وملموس في مواجهة مشكلة التفتت الحيازى على الصعيد العام في مصر. ولايزال الأمر بحاجة إلى الدراسة والاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى إلى جانب التجارب المحلية للوصول إلى حلول ناجحة ومناسبة ومقبولة من جانب مجتمع المزارعين لمواجهة تلك المشكلة الخطيرة الأثر على مسيرة التطوير والتنمية الزراعية. وقد يدخل في إطار ما يجرى تقييمه ودراسته التجربة اليابانية التى ارتكزت على عدة عناصر من بينها انشاء شركات للأنتاج الزراعى تدير مجموعة من المزارع المتجاورة تحت مظلة شركة واحده يمارس الأعضاء في هذه الشركات أدواراً مزدوجة كمزارعين وكأعضاء مجلس إدارة أو موظفين. وكذلك التجربة البلغارية القائمة على أسلوب دمج الأراضى الزراعية سواء في ذلك الدمج الاختيارى أو الطوعى، أو الدمج القائم على تدخل الدولة. كما يدخل في هذا الإطار دراسة تطوير الاطار التنظيمى والمؤسسى للتعاونيات الزراعية التى يؤسسها المزارعين وتدعمهم الدولة بكافة عناصر الدعم اللازمة لإنجاح دور هذه التعاونيات في العمل الجماعى على المستوى الانتاجى والتسويقى وفي المجالات المرتبطة والمتكاملة.[٣]

- تتعرض الموارد الأرضية الزراعية- على نحو مستمر- للتآكل والتحول إلى استخدامات أخرى غير زراعية، فيما يعرف بظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية. هذه الظاهرة التى

دفع إليها أزدياد الكثافة والضغط السكانى على الأراضى وانعدام وجود حلول ناجحة ومناسبة للتوسع العمرانى المنظم والمخطط والمرشد في المناطق الريفية، ودعمتها وزادت من حدتها الممارسات الانتهازية للعديد من الأفراد وملاك الأراضى الساعين وراء تحقيق الأرباح الفردية الكبيره على حساب المصلحة المجتمعية العامة، وفي ظل ضعف دور الدولة في القيام بالاجراءات الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة فقد انتشرت واتسعت دائرتها حتى بلغت التقديرات لما تم استقطاعه من الأراضى القديمة ذات الخصوبة العالية ما يتراوح بين ١,٣٥ إلى ١,٦٠ مليون فدان خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٢ وعام ٢٠٠٢. أى ما يتراوح متوسطه السنوى فيما بين ٢٧ إلى ٣٢ ألف فدان. وذلك على الرغم من القوانين والتشريعات التى وضعت لمواجهة هذه الظاهرة. ويوضح جدول (٢-٦) استمرار التعديات الواقعة على الأراضى الزراعية إلى يومنا هذا منذ صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرار العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ وكلاهما يعنى بمنع وإزالة التعديات الواقعة على الأرض الزراعية. حيث بلغ إجمالى حجم التحديات بالبناء على الأرض الزراعية على مستوى الجمهورية منذ العمل بالقانون ١٩٨٣/١١٦ حتى صدرو الأمر العسكرى ١٩٩٦/١، ٢٧٥٦٤ فدان. ورغم صدور الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ فقد زادت مساحة التعدى على الرقعة الزراعية لتبلغ ٦٨٩٣٢ فدان حتى ٢٠٠٤/٧/٣١ أزيل منها ٣٣٧٠٧ فدان ولم يتم إزالة التعدي عن ٣٥٢٢٥ فدان. وبلغ اجمالى التعدى على الرقعة الزراعية ٦٨٣٣ فدان في الفترة ما بين ٢٠٠٤/٨/١ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١، في حين بلغ إجمالى التعدى ١٠٢٢٨ فدان ما بين ٢٠٠٦/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١. وبفحص هذه البيانات نجد أن معدل التعدى على الرقعة الزراعية في إزدياد مع الوقت منذ صدور القانون ١٩٨٣/١١٦ فقد بلغ هذا المعدل ٣٢٨٢ فدان/سنه منذ صدور القانون وحتى ٢٠٠٤/٧/٣١ بينما بلغ معدل التعدى ٤٨٢٢ فدان/سنه في الفترة ما بين ٢٠٠٤/٨/١ وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١، ثم زاد المعدل ليبلغ ٥١١٤ فدان/ سنه ما بين ٢٠٠٦/١/١ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كما يتضح من جدول (٢-٧).

جدول (٢-٦) بيان التعديات الواقعة على الأراضي الزراعية منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

م	المحافظة	الفترة منذ صدور القانون ١٩٨٣/١١٦ حتى ٢٠٠٤/٧/٣١			الفترة من ٢٠٠٤/٢/١ حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١			الفترة من ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١		
		س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
١	القاهرة	١٦	١٤	٤٣٥٦	٢٣	١٥	٦٠	٣	١٨	٩٨
٢	الجيزة	٢	٥	٣١٨٧	٧	٧	١٨١	٢	١	٥٤٥
٣	دمياط	٤	١٩	١٩٢٥	٥	٢٠	٢٧٠	١٦	١٥	٦٩٨
٤	الإسكندرية	١٣	١٢	٦٥٩٩	١٧	٤	٨٤٥	١٣	٦	٧٠١
٥	البحيرة	١٥	١٨	٢٠٠٩	١٥	١١	١٢٦	١١	٨	١٤٩
٦	المنوفية	٤	١٨	٣٧٧	١٩	٧	١١٣	٢٢	١٥	١٦٠
٧	الغربية	١٤	١٧	٧١٦٣	١٠	٢٠	٣٧٣	٢٣	١٩	٣٥٦
٨	الدقهلية	١	٢٣	٧٧٠٦	٤	١٠	١١٥٧	٢٣	٩	٦١٤
٩	القليوبية	٧	١٨	١١٠٢٢	١٨	١١	١٠٧٥	٦	٢١	٧٦٥
١٠	الشرقية	–	–	٥٢٦٥	١	١٨	١٨٣	٢٣	٤	٦٦٠
١١	كفر الشيخ	١٣	٢١	٩٣٦	٣	١	١٣٦	١٨	١٢	٩٧
١٢	الإسماعيلية	–	٢٢	٩	١٠	٦	١١٥	٢٣	٢١	٥٢
١٣	السويس	٢٢	٢١	٦٩٧	١١	٨	٣	١٥	١١	٤
١٤	الفيوم	١	١٤	١٣٢٧	١٠	٢	٩٥	١١	١١	٢٧٠
١٥	المنيا	٨	١٧	٦٩٢٤	٢٣	٤	٣٧٩	٩	١١	٨١٨
١٦	بني سويف	١٥	١٧	٢٠٧٨	١	٤	٣٩	٨	١١	٩٣
١٧	أسيوط	٥	٥	٢٥٠٧	١٣	٦	٥٢٠	٢٢	١١	١٠٥٧
١٨	سوهاج	–	١٤	٢٢١٩	–	٩	٨٠٢	–	٢٠	١٢٧٧
١٩	قنا	٩	٣	٢١٠١	١٧	١٦	٢٨٦	١٧	١٠	١١٩١
٢٠	الأقصر	١٠	٤	٤٩٦	١٦	٢٠	٤٨	٦	١٢	٣١١
٢١	أسوان	لا يوجد			لا يوجد			٣	٣	٣٠٢
٢٢	الوادى الجديد	٢٣	١١	١	١٧	٤	–	لا يوجد		
٢٣	بورسعيد	–	٩	١٦	٩	٩	–	لا يوجد		
	الإجمالى	١٤	٢١	٦٨٩٣٢	٩	٨	٦٨٣٣	١٠	٢٠	١٠٢٢٨

المصدر: وزارة الزراعة – بيانات متفرقة.

جدول (٢-٧) إجمالي مساحات التعديات على الأراضى الزراعية
ومعدل التعدي منذ صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣

الفترة الزمنية	إجمالى التعديات (فدان)	معدل التعدي (فدان/سنه)
منذ صدور القانون ١١٦/١٩٨٣ حتى ٢٠٠٤/٧/٣١	٦٨٩٣٢	٣٢٨٢
٢٠٠٤/٨/١ حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١	٦٨٣٣	٤٨٢٢
٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١	١٠٢٢٨	٥١١٤

المصدر: وزارة الزراعة – بيانات متفرقة.

وفي واقع الأمر فإن المواجهة التشريعية والتنفيذية للأحكام الصادرة أثبتت محدودية جدواها، وترجع قلة فاعلية القوانين في حماية الرقعة الزراعية المصرية إلى عدة أسباب (بطيخ وأخرون ، ٢٠٠٥) منها القصور في تطبيق القوانين والتشريعات المعنية بحماية الرقعة الزراعية، عدم تعاون المحليات، قصور دور الأعلام والتوعية بأهمية المحافظة على الأراضى الزراعية، غياب دور المنظمات غير الحكومية في حماية الرقعة الزراعية والتباطؤ في إصدار الأحكام لمحاضر المخالفات. غير أن السبب الرئيسى لعدم فاعلية القوانين في حماية الرقعة الزراعية يتلخص في عدم وجود إطار واضح لتطبيق القانون والقرار العسكرى بحيث يمكن تطبيقه على كل الحالات المخالفة بمساواة وبسرعة معقولة لذلك فإن التغلب على هذه المعوقات يتطلب رسم إطار أو دليل واضح لتطبيق قانون حماية الأراضى الزراعية من التعدى يتم توزيعه على كل الإدارات الزراعية وتدريب المعنيين بتنفيذ القانون في هذه الأدارات على كيفية تطبيقه – كذلك يجب إستحداث شرطة زراعية تكون موجودة بالادارات الزراعية وينوط بها إتخاذ اللازم نحو إزالة التعديات على الأراضى الزراعية دون الرجوع إلى شرطة الداخلية. من ناحية أخرى يستوجب تطبيق القانونى مواجهة موضوعية وعملية تراعى إلى جانب حماية الأراضى الزراعية، توفير بدائل مناسبة للتوسعات الضرورية للمواطنين الريفيين في مساكنهم ومرافقهم وبخاصة هؤلاء الذين يسكنون في المناطق التى لا يتوافر لها ظهير صحراوى. حيث يمكن أستغلال الظهير الصحراوى – حينما توافر– لإقامة القرى الجديدة أو التوسعات للقرى القديمة المتاخمه، كما يمكن إعادة توطين بعض الأسر الريفية من القرى الكثيفة السكان والمحدودة المساحة في مناطق التوسع الزراعى الجديدة، وربما يمكن أن يساهم التخطيط العمرانى المتطور للقرية المصرية وأنماط البناء في القرى في مواجهة هذه المشكلة بدرجة أو بأخرى.

- يمثل تدهور خصوبة التربة وتعرضها للعديد من العوامل التى تسبب تراجع كفاءتها الانتاجية، من بين المشاكل الهامة التى تمثل أحد المحددات التى تعوق كفاءة استغلال الموارد الأرضية الزراعية، وتنعكس آثارها سلباً على عملية التنمية الزراعية. فقد شهدت مصر في بعض السنوات الماضية انتشار ظاهرة تجريف التربة لصالح صناعة الطوب، كما شهدت إهمالاً ملحوظاً في صيانتها وبرامج الحفاظ على خصوبتها من جانب المستأجرين عندما كانت القيمة الايجارية ثابتة والعلاقة الايجارية مستمره وقابلة للتوريث. كما ساهمت

الممارسات الزراعية غير الصحيحة والإدارة الزراعية السيئة وبخاصه في المزارع والحيازات الصغيرة والقزمية في تدهور جودة وخصوبة مساحات كبيره من الأراضى بسبب الملوحه أو القلوية أو ارتفاع منسوب الماء الأرضى. يضاف إلى ذلك تأثر التربة والأراضى بمتبقيات الكيماويات من الأسمدة والمبيدات وبخاصه في الأراضى التى تستخدم نسبة من مياه الصرف الزراعى لأغراض الرى. كما ساعدت التراكيب المحصولية والدورات الزراعية المجهدة للتربه- وبخاصه في فترة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية وإلغاء التراكيب والدورات الالزامية- إلى تراجع في مستوى خصوبة التربة.

أدت هذه العوامل جميعها، وبصورة تراكمية عاماً بعد عام إلى أن أصبحت ظاهرة تدهور خصوبة التربة الزراعية من بين المشاكل الهامة والواسعة الانتشار، حيث تشير نتائج تصنيف الموارد الأرضية مؤخراً إلى أن أراضى الدرجة الأولى قد تراجعت من حوالى ثلاثة ملايين إلى مليون فدان فيما بين الفترتين ٩٦/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٥، وازدادت في المقابل نسبة أراضى الدرجة الثانية من حوالى ٣٤% إلى حوالى ٤٢%، ومساحة أراضى الدرجتين الثالثة والرابعة من حوالى ١,٥ إلى ٢,٩ مليون فدان.

وفي عام ١٩٧١ أنشأت وزارة الزراعة " هيئة تنفيذية لمشروعات تحسين الأراضى" تختص بمواجهة المشكلات المتعلقة بتدهور خصائص التربة الزراعية، وتراجع الكفاءة الاغلالية للأراضى. إلا أنه رغم جهود هذه الهيئة وإنجازاتها- لاتزال تلك المشكلات تمثل جانباً هاماً من محددات ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة، وتتطلب المزيد من الجهود والاعتمادات والتطوير التنظيمى والمؤسسى، على النحو الذى يرتفع بمستوى كفاءة الأداء والفاعلية في هذا المجال سواء في الجانب الوقائى أو الجانب العلاجى لمختلف المشكلات الخاصة بجودة ونوعية الأراضى، حتى يتحقق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الأرضية الزراعية في مصر.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقييم التكاليف البيئية لظاهرة التعدى على الأرض الزراعية لأغراض التجريف والبناء والاستخدامات الأخرى عن طريق إستخدام طريقة التقييم السوقى Market Value للناتج الزراعي المهدر بسبب التعدي. وتتلخص هذه الطريقة في تقدير كمية الناتج الزراعى التى كان من الممكن تحقيقها لو لم يحدث التعدي على الأرض الزراعية ثم تضرب هذه الكمية في سعر السوق للمحصول الزراعي ثم تجمع هذه العوائد لكل المحاصيل لحساب القيمة الكلية للنواتج الزراعية المهدرة.

وتعتبر هذه الطريقة من أسهل طرق التقييم البيئى وذلك لاعتمادها على بيانات السوق المتوفرة عادة في حساب التكاليف أو الفوائد البيئية وعلى العكس من ذلك فإن هناك بعض الأثار البيئية الأخرى مثل الأثار الصحية والتأثير على البيئة الحيوية والتى لايمكن تقييمها بسهولة باستخدام طرق التقييم السوقى وبالتالى يجب إبتكار طرق أخرى غير سوقية لتقييمها.

١-٣ المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخى Climate Change من أهم المشاكل التى تواجه دول العالم عامة والدول النامية بصفة خاصة. وتكمن أهمية التغيرات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحرارى Global warming في تأثيرها المباشر وغير المباشر على حياة الإنسان من خلال رفع درجة الحراره في الهواء الجوى الأرضى وما لذلك من أثر على رفع منسوب مياه البحر وبالتالى رفع درجة ملوحة المياه الجوفية وتطبيل الأراضي الزراعية، وكذلك زيادة تبخر المياه العذبة من الأنهار والبحيرات مما سيؤدى إلى نقص المياه المتاحه للزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية.

وتعتبر الزراعة المصرية ذات حساسية خاصة لتغيرات المناخ حيث تتواجد في بيئة قاحلة وهشة، كما تعتمد بصفة رئيسية على مياه نهر النيل. ومن المتوقع أن تتأثر الزراعة في مصر بتغيرات المناخ من خلال:

- زيادة درجات الحرارة وتغير ترددات ومواعيد الموجات الحرارية والباردة سوف يؤدى إلى نقص الإنتاجية الزراعية في بعض المحاصيل (بعض المحاصيل أكثر تأثراً من بعضها الآخر).
- تغير متوسط درجات الحرارة سوف يؤدى إلى عدم جودة الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل في مناطق كانت تجود فيها (لذا يجب النظر في تعديل خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية).
- تأثيرات سلبية على المناطق الزراعية الهامشية وزيادة معدلات التصحر.
- زيادة درجات الحرارة سوف تؤدى إلى زيادة البخر وزيادة استهلاك المياه.
- زيادة الحرارة تزيد من معدلات تآكل التربة، وتقلل من إمكانية زراعة المناطق الهامشية.
- غرق بعض المناطق الزراعية المنخفضة في شمال الدلتا وبعض المناطق الساحلية الأخرى.
- زيادة معدلات نحر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة.
- زيادة معدلات تملح الأراضى الساحلية وارتفاع مستوى المياه الجوفية ونقص الإنتاجية الزراعية في تلك المناطق.
- تأثر الإنتاج السمكى نتيجة تغير الأنظمة الايكولوجية خاصة في المناطق الساحلية.
- تغير في الإنتاج الحيوانى وإمكانية اختفاء سلالات ذات أهمية.
- تأثيرات اجتماعية واقتصادية كهجرة العمالة في المناطق الهامشية.

وتشير نتائج عدد من النماذج الحاسوبية التى استخدمت لتقدير انعكاسات تغير المناخ على الزراعة إلى تغيرات غير قليلة في إنتاجية الفدان من عدة محاصيل بسبب زيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون، ولقد قام فريق بحثي في مصر بتحليل التأثير المتوقع للتغيرات المناخية في إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية (جدول ٣) وأثبتت النتائج أن التغير المناخي المتوقع ستكون له آثار سلبية على معظم هذه المحاصيل، حيث ستؤدى إلى تناقص إنتاجية القمح بنحو ١٨% والذرة الشامية بنحو ١٩% بينما سيصل النقص في محصول الأرز لحوالي ١١%. وأشارت عدة دراسات

في سوريا إلى العلاقة الوثيقة بين مقادير الهطول وإنتاجية العديد من المحاصيل كالقمح والشعير والعدس والحمص، وأكدت الدراسة على وجود ارتباط خطى بين إنتاجية هذه المحاصيل وكمية الهطول مما يشير إلى أن التغيرات القادمة في المناخ ستنعكس آثارها حتما على الإنتاجية المستقبلية للمحاصيل، ولقد اهتم بعض الباحثين بالعوامل المسببة للأمرض التى قد تصيب المحاصيل نتيجة التغيرات المناخية، حيث تحدث بعض التبدلات الوظيفية والحيوية في النبات العائل من ناحية، كما أن تغير ثانى أكسيد الكربون يؤثر في وظائف التغذية للآفات الحشرية من جهة أخرى ومن ثم تحدث تغيرات هامة في سلوك الحشرات نتيجة الدفء الحراري والتغيرات المناخية الأخرى مما قد يؤدى إلى قصر دورة حياة الحشرات وتزايد أعداد تجمعاتها بسرعة كبيرة.

جدول (٣) التغيرات المتوقعة في عائد المحاصيل الرئيسية في مصر عام ٢٠٥٠ بسبب التغير المناخى

المحصول	التغير في الانتاجية (%)
القمح	-١٨
الذرة	-١٩
القطن	١٧
الشعير	-١٨
الأرز	-١١
فول الصويا	-٢٨

Sauce: EEAA, National Action plan on climate chanange August 1999.

١-٤ الموارد البشرية:

- تمثل الموارد البشرية في الزراعة – كغيرها من مختلف قطاعات النشاط الأخرى- العنصر الفاعل والحاكم والقيادى في عملية التنمية. سواء بإعتباره المدير ومتخذ القرار للوحده الاقتصادية الزراعية (المزرعة)، أو باعتباره عنصر العمل التنفيذى لمختلف الممارسات والأعمال المزرعية، وأيضاً باعتباره الحلقة الأكثر أهمية في تحقيق السياسات والأهداف المجتمعية العامة من أجل التطوير والتحديث الزراعى والتنمية الزراعية المستدامة.
- من المنظور التاريخى، تميز المزارع المصرى بالخبره والكفاءه، وكان له الفضل الأكبر في تحقيق ما شهدته الزراعة المصرية عبر تاريخها الطويل من تطورات وانجازات غير أن التطورات والمستجدات الكبيره والمتسارعة عالمياً في فنون الزراعة وأساليبها، واعتمادها المتزايد على العلم والمعلومات، وعلى الارتباط والاعتماد المتبادل مع ما يسبقها ويليها من حلقات النشاط والخدمات، أصبحت تتطلب تطورات مماثله في نوعية العناصر البشرية القادرة على استيعاب ومواكبة تلك التطورات والمستجدات، وأصبحت تتطلب من البرامج والسياسات والجهود ما يدعم ويعزز قدرة تلك العناصر على هذا الاستيعاب وتلك المواكبة. وفي هذا الجانب النوعى- وليس الكمى- تكمن أهم المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية الزراعية في مصر والتى تحد من إمكانية هذه الموارد على الانطلاق نحو ما هو مأمول من معدلات الأداء وطموحات التنمية في الزراعة المصرية. لايقلل من أهمية تلك المشكلة ما

يتوافر على الساحة الزراعية المصرية من أعداد- غير قليلة في تقديراتها المطلقة وإن كانت تظل غير كبيرة في تقديراتها النسبية- من العناصر البشرية ذات المعارف الحديثة والمتطورة والخبرات والمهارات المناسبة في العديد من المجالات والأنشطة الزراعية والمجالات والأنشطة المرتبطة والمتكاملة.

- يمثل السكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (ما بين ١٥-٦٠ عاماً) الوعاء الذى يمد قطاعات النشاط بقوة العمل. وهذه الفئة تمثل ما يقرب من ٦٢% من نسبة السكان في مصر، أى ما يقدر بنحو ٤٥ مليون فرد وفق تقديرات عام ٢٠٠٧، من بين هذه الأعداد تقدر قوة العمل الكلية في مصر بحوالى ٢٠ مليون فرد منهم حوالى ٥,٤ مليون فرد يمثلون قوة العمل الزراعية (حوالى ٢٧% من قوة العمل الكلية) وهؤلاء يمثلون قوة العمل الدائمة والعامله في الأنشطة الزراعية المباشرة في الحقول ومزارع الأنتاج الحيوانى، يضاف إليهم ما لا يقل عن مثل هذا العدد من متطلبات العمالة الموسمية (لبعض الوقت)، وأيضاً ما يقرب من ضعف هذا العدد من قوة العمل في مختلف الأنشطة الخدمية والتجارية والتصنيعية التى تعتمد بشكل مباشر على الزراعة سواء في جانب المدخلات أو المنتجات.

وفي ضوء هذه الأعداد، وفي إطار التركيب العمرى للسكان، فإن الزراعة لاتعانى من مشكلة كمية في الموارد البشرية، وإنما تتركز مشكلتها في الجوانب المتعلقة بالكفاءة والمهارات ومستوى الخبرات والتأهيل والتدريب للعنصر البشرى العامل في مختلف المجالات الزراعية عامة، وفي الأنشطة والمجالات غير التقليدية على وجه الخصوص.

- هناك العديد من العوامل التى تساهم في الندره النسبية للعماله الزراعية الماهره ولتواضع المستوى النوعى لغالبية العمالة الزراعية بوجه عام.

من هذه العوامل ما يتعلق بخصائص السكان الزراعيين والريفيين، كما هو الحال بالنسبة لارتفاع نسبة الأمية (٣٨% في الريف مقارنة بنحو ٢١% في الحضر وفق تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨)، وارتفاع نسبة السكان الفقراء (٢٦,٥% في الريف مقارنة بنحو ١٠,١% في الحضر)، وارتفاع نسبة السكان الأكثر فقراً (٥,٤% في الريف مقارنة بنحو ١,٧% في الحضر). (٤)

- من هذه العوامل أيضاً ما يتعلق بخصائص القطاع الزراعى الذى يعد القطاع الطارد للعناصر البشرية الماهره والطموحه، والذى يتيح فرص العمل لمن لا يجد فرصته في القطاعات الأخرى ذات المستويات الأعلى من الأجور، ومن ثم ترتفع في القطاع الزراعى نسب البطالة المقنعة وتنخفض مستويات الكفاءة والعائد الزراعى لكل وحدة من عنصر العمل مقارنة بالقطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى.
- من المحددات المتعلقة بالموارد البشرية أيضا ما يتعلق بجوانب القصور في التعليم الزراعى بجميع مراحله ومستوياته، لاسيما من حيث مجالات التخصص والمناهج التدريسية التى

تتسم بقدر من الجمود وضعف مواكبة التطورات العالمية والأقليمية والمحلية، إضافة إلى ضعف وتدنى المكون العملى والتطبيقى في العملية التعليمية في المدارس والمعاهد والكليات الزراعية. يضاف إلى ذلك أيضاً إتساع الفجوة بين مجالات التخصص والمحتوى التعليمى وبين متطلبات أسواق العمل لاسيما في المشروعات الزراعية الحديثة.

- بينما يعتبر التدريب وتنمية المهارات للعاملين من الأمور الهامة والأساسية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتى تهتم بها الوحدات الانتاجية والمؤسسات والهيئات والتنظيمات المعنية بكل قطاع. فإن هذا المجال لايزال محدود الأهمية ومحدود النطاق في قطاع الزراعة، وتعجز الجهود الجارية في هذا المجال عن استيعاب الدوائر الواسعة لمختلف فئات العاملين في حقل الزراعة.

- في إطار الأوضاع الراهنه لخصائص الموارد البشرية الزراعية، وما يحيط بها من عوامل وأوضاع اقتصادية واجتماعية ومؤسسية غير دافعة أو محفزه على التطوير النوعى والمهارى لتلك الموارد، يظل العنصر البشرى في الزراعة من أهم المحددات والمعوقات التى تواجه طموحات النهوض بأوضاع التنمية الزراعية في الحقبة القادمة التى تتطلب إحداث نقلة نوعية في مجال المعارف والأساليب والتفاوتات الزراعية. الأمر الذى تتطلب مواجهته اهتمامات كبيره بمختلف مجالات تنمية الموارد البشرية وتطوير وتأهيل وتدريب مختلف العناصر البشرية العاملة في الزراعة, وتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية ذات العلاقة، وحفز وتشجيع الشركات الزراعية والمستثمرين الزراعيين من القطاع الخاص للمساهمة في تلك الجهود إلى جانب المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدنى.

١-٥ الموارد الرأسمالية:

- إذا كان العنصر البشرى هو قائد آلة التنمية، فالموارد الرأسمالية هى وقود هذه الآله، لا تنطلق بدونها، وإذا ما انطلقت فإنما تتوقف عند حدود ما يتوافر لها من هذا الوقود. وفي مصر نالت الزراعة والتنمية في مجالات الزراعة والرى الاهتمام الأكبر منذ بدايات القرن التاسع عشر حيث كانت تمثل القطاع الاقتصادى الأكثر أهمية. ومنذ النصف الثانى من القرن العشرين أنصب التركيز على التنمية الصناعية فأصبحت في مركز دائرة الاهتمام التنموى، بينما تزحزحت اهتمامات وجهود التنمية الزراعية إلى أطراف تلك الدائره، وبينما كانت دول العالم المتقدم في تلك الحقبة تغدق على الزراعة الكثير من مبالغ الاستثمارات والدعم، كانت الزراعة في مصر تتحمل جانباً هاماً من أعباء التنمية غير الزراعية بما يفرض عليها من الضرائب والرسوم، وبما تقدمه من منتجات تتحدد لها أثمان تنخفض كثيراً عن نظيرتها العالمية لتوفر سلعاً رخيصة للمستهلكين في مختلف القطاعات وللاستخدامات الصناعية، وللصادرات التى تدخل عوائدها إلى الخزانة العامة.

- في هذا الاطار العام كان نصيب مجالات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى يتراوح حول ٧% من جملة الانفاق الاستثمارى في مصر وفق ما تعكسه بيانات خطط التنمية خلال حقبة الثمانينات. [٥] ولم يطرأ على هذه النسبة أى زيادة أو تحسن في الفترات التالية، بل تعرضت لبعض التراجع وفق ما تشير إليه بيانات الخطة الخمسية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المنفذه في عامها الأخير ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٩,٧ مليار جنيه لمجالات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى، تمثل نحو ٦,٥% من جملة الاستثمارات المنفذة في ذلك العام. وفي العام التالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو العام الأول للخطة الخمسية (٢٠١٢/١١-٢٠٠٨/٢٠٠٧) تراجعت هذه النسبة إلى نحو ٤,٧% فقط حيث خصص للزراعة والرى واستصلاح الأراضى نحو ٨,٥ مليار جنيه، تم زيادتها إلى ٨,٨ مليار جنيه بناء على طلب مجلس الشعب، وذلك من جملة الاستثمارات البالغة نحو ١٨٠ مليار جنيه. [٦]
- في حقبة الاصلاح الاقتصادى أصبح الاعتماد يتزايد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص في تمويل التنمية عامة والتنمية الزراعية بشكل ضمنى. فبينما بلغت مساهمة القطاع الخاص في أستثمارات التنمية في مجالات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى نحو ٣٠,٧% فقط خلال الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦، فقد أرتفعت نسبة هذه المساهمة في الخطة التالية لها (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) إلى حوالى ٥٠,٣%، وفي العام الأول من الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل استثمارات خطة التنمية بنحو ٧٢,٧%، بينما بلغت نسبة المساهمة الحكومية نحو ٢٧,٣% وبرغم تزايد أهمية دور القطاع الخاص في هذا الشأن إلا أن المؤشرات تعكس قدراً من التراخى في التزام هذا القطاع بإنجاز ما يناط به. ففي العام الأول من الخطه الحالية (وهو عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧) بلغت قيمة الاستثمارات المنفذه للقطاع الخاص نحو ٥,٢٢ مليار جنيه وذلك بنسبة تبلغ نحو ٨١,٥% مما كان مخططا له (حوالى ٦,٤ مليار جنيه) بينما نفذت الحكومة استثمارات بلغت قيمتها نحو ٢,٦٦ مليار جنيه تمثل حوالى ١١٠,٨ من الاستثمارات المخططة لها والبالغة نحو ٢,٤ مليار جنيه. وبذلك تبلغ النسبة العامة للاستثمارات المنفذه (خاصة وحكومية) حوالى ٨٩,٥% من الاستثمارات المخططه في العام السابق الاشارة إليه. وبذلك يضاف إلى تدنى نسبة ما يخصص للزراعة من الاستثمارات، انخفاض معدلات الالتزام بتنفيذ ما هو مخطط ومستهدف من هذه الاستثمارات لاسيما من جانب القطاع الخاص. [٧]
- ربما تفيد بعض المقارنات النسبية في الدلالة على الاختلالات القائمة في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فبينما يخص قطاع الزراعة والرى وأستصلاح الأراضى ما تتراوح نسبته بين ٥% إلى ٧% من جملة الاستثمارات وفق ما سبق إيضاحه، فإن

الزراعة (برغم تراجع أهميتها النسبية) لاتزال تساهم بما يقرب من ١٤% من قيمة النـاتج المحلى الاجمالى، ولاتزال تستوعب ما يقرب من ٢٧% من جملة القوى العاملة في مختلف القطاعات. وقبل هذا وذاك فإنها تعول بشكل مباشر أو غير مباشر النسبة الأكبر من السكان في مصر والبالغ نسبتهم في المناطق الريفية نحو ٥٧% من جملة السكان.

وبرغم ذلك تظل هذه المؤشرات والمقارنات محدودة الأهمية في الدلالة على عمـق وحـدة مشكلة نقص الاستثمارات الزراعية في مصر، وخطورة ما ينطوى على ذلك من آثار سلبية معوقة للتنمية الزراعية وطموحاتها المستقبلية.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عمق وحدة تلك المشكلة في ضوء التحديات التى تواجـه التنمية الزراعية في مصر في الأوضاع الراهنه والمستقبلية ، والتى يأتى في مقدمتها مـا يلى:

- تحديات زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الأساسية وبخاصه في ضوء الزيادة السكانية المتواصله، وفي ضوء تدنى تلك النسب في بعض المجموعـات الغذائية الرئيسية. وأيضاً في ضوء مستجدات الأزمة الغذائية العالمية، والمخاطر الحادة المترتبة على التقلبات الحادة وعدم الاستقرار في الأسواق العالميـة للغـذاء، وزيـادة الطلب العالمى عليه، وتحول بعض السلع الغذائية لاستخدامات انتاج الوقود الحيـوى. ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن قيمة الاستثمارات الزراعية في مصر لم تصل إلى قيمة الفجوة الغذائية التى تقدر في السنوات الأخيرة بنحو ١٣ مليار جنيه، وإنمـا تكاد تمثل فقط ما يقدر بنحو ٦١% من قيمة تلك الفجوه. كما تجدر الإشارة كذلك إلـى أنه في حين تتزايد قيمة الفجوه الغذائية تميل نسبة مخصصات الاستثمار فـي مجـال التنمية الزراعية نحو بعض التراجع، الأمر الذى يتعذر معه بأى حال تحقيق مواجهـة جادة وفاعله من أجل التخفيف من حدة وتفاقم الفجوه الغذائية.
- تحديات الارتفاع بمعدل النمو السنوى للناتج الزراعى من مستواه الـذى بلـغ حـوالى ٣,٣% خـلال الخطـة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٧) إلـى ٣,٦% فـي عـام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم إلى ٣,٩% في نهاية الخطة الحالية أى فـي عـام ٢٠١١/٢٠١٢. وهذا يتطلب تعزيزاً للاستثمارات بالقدر الذى يتناسب مع بلوغ الأهـداف الموضـوعه لمعدل النمو في القطاع الزراعى.
- تحديات النهوض الشامل بمستويات المعيشـة والأحـوال المعيشـية لسـكان الريـف باعتبارهم السكان الأقل حظاً فيما يوجه إليهم من جهود واهتمامات التنمية والأقل فـي مستويات المعيشة وفق ما تؤكده مؤشرات التنمية البشرية هؤلاء السكان البالغ نسبتهم نحو ٥٧% يعتمدون في المقام الأول على الأنشطة الزراعية والعديـد مـن الأنشـطة الانتاجية والخدمية المرتبطة بها والمتكاملة معها كمصدر للرزق ومجالات للعمل. ومن

ثم فإن النهوض بأحوال هذه الغالبية من السكان ترتبط بشكل قوى ومباشر بمقدار ما يتحقق من التنمية الزراعية الشاملة التى تمثل قاعدة الانطلاق نحو التنمية الشاملة في المناطق الريفية بصفة خاصة، والتنمية الشاملة في مصر بصفة عامة، وذلك وفق ما أشار إليه التقرير السنوى الأخير للبنك الدولى (عام ٢٠٠٨) تحت عنوان الزراعة من أجل التنمية. (٨)

- تحديات مواجهة المشاكل الحادة والمزمنة التى تعوق انطلاق التنمية الزراعية نحو النهضة والحداثة، يدخل في هذا الاطار- على سبيل المثال لا الحصر- تحديات تطوير نظم الرى الحقلى لمواجهة خطورة الندرة المائية المتزايده، وتحديات التوسع الأفقى لزيادة الرقعة الزراعية، والتوسع الرأسى للارتقاء بمستويات الأنتاج والانتاجية، وتحديات إقامة وتطوير البنيات التحتية في المناطق والمشروعات الزراعية في الأراضى القديمة والجديدة على السواء، وتحديات النهوض بالخدمات الزراعية المسانده وبخاصة في مجالات الخدمات والمرافق التسويقية، وتحديات مواجهة مشكلات تدهور خصوبة التربة وخصائص الأراضى الزراعية، إلى غير ذلك من المجالات التى تتطلب مواجهات حاسمة عبر برامج طموحه ومشروعات عملاقه لايتسنى تنفيذها ما لم تتوافر الموارد الرأسمالية الكافية.
- تحديات استيعاب نسبة لايستهان بها من قوة العمل المتزايدة عاماً بعد آخر وفق ما يشير إليه نمط التركيب العمرى للسكان في مصر- فبالإضافة إلى وجود ما يقرب من ٥٠% من السكان ضمن الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (١٥ إلى ٤٥ عاماً) في الأوضاع الراهنة، فسوف ينضم إلى هذه الفئة تباعاً خلال الأعوام العشر القادمة نحو ١٥ مليوناً آخرين (وهم يمثلون الأعداد الحالية للفئة العمرية من ٥ إلى ١٥ عاماً). من بين قوة العمل من هذه الأعداد الهائلة (الحالية والمستقبلية) يناط بقطاع الزراعة أن يستوعب نسبة غير قليلة منها ويتيح لها فرصاً مناسبة للعمل. وكل فرصة جديدة للعمل تتطلب القدر المناسب من الاستثمارات لتوفيرها بطبيعة الحال.
- في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة لغالبية المزارعين، تتضاءل - أو ربما تنعدم- قدرتهم الذاتية على تمويل أو تطوير أنشطتهم. وفي هذا الاطار يمثل الائتمان جانباً هاماً من جوانب دعم القدرات التمويلية والاستثمارية في القطاع الزراعى. وبالنظر إلى واقع هذا الجانب أو المصدر يتضح أن الزراعة تعد من القطاعات الأقل حظاً فيما تحصل عليه من مبالغ الائتمان حيث تقدر نسبة ما تحصل عليه من إجمالى ما تقدمه الأجهزة المصرفية نحو ٨% إلى ١٠% مقارنة بنحو ٢٩% تقريباً للصناعة، ونحو ٣٠% للتجارة، ونحو ١٩% للخدمات. الأمر الذى يتضح معه أن ضعف منظومة الائتمان الزراعى تضيف عمقاً أكبر لمشكلة ضعف الاستثمارات الزراعية.

٢- الفصل الثانى: القيـود والمحددات غير الموردية:

٢-١ الأوضاع المؤسسية الحكومية وغير الحكومية ذات الصله:

- تتسم الأطر المؤسسية الحكومية التى تحكم وتدعم عمل القطاع الزراعى والتنمية الزراعيـة بقدر غير قليل من السمات التى تنتمى إلى حقبة الاقتصاد الشمولى والتخطيط المركزى، ولم يطرأ عليها إصلاحات أو تحولات ذات شأن لمواكبة حقبة الاصلاحات الاقتصادية الراهنـة. وعلى الرغم من أن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هى الوزارة الرئيسية ذات العلاقـة بالقطاع الزراعى، إلا أن الشأن الزراعى والتنمية الزراعية فيدرجان - بدرجة أو أخـرى- ضمن مسؤوليات واختصاصات العديد من الوزارات الأخرى، يدخل في هذا الاطـار وزارات الرى والموارد المائية، والصناعة والتجارة، والبيئة، والتضـامن الاجتمـاعى والداخليـة، والحكم المحلى، والصحة، والعدل، وغيرها من الوزارات. وعند هذا المستوى من التشابك والتداخل تظهر العديد من أشكال الازدواجية والتعارض في المسئوليات والصلاحيات وربمـا في الأهداف والتوجهات، ويضعف مستوى التنسيق الحقيقى برغم تعدد اللجـان المشـتركة على مختلف المستويات.

وعلى المستوى الخاص بوزارة الزراعة بمختلـف هيئاتهـا وادارتهـا المتعـددة والمتشعبة، يلاحظ جمود الهيكل البنائى لهذه الهيئات والادارات منذ فترات طويلة بطابعهـا القائم على قدر كبير من المركزية، وقدر غير قليل من البيروقراطية فـي العمـل والـنظم والاجراءات، والتضارب والازدواجية في الاختصاصات، فهناك مراكز أو إدارات خدمية تقوم بمهام إنتاجية، ويتبعثر الشأن الواحد بين أكثر من إدارة أو جهه مع قصـور ملحـوظ فـي التنسيق إن لم يصل الأمر إلى حد التعارض والتضارب في بعض الأحوال.

وفي ظل هذه الأوضاع، وما يرتبط بها من ضعف مستويات الكفاءة في الأداء ومـا يسفر عنها من الآثار السلبية المعرقلة والمعوقة لمستويات الانجاز والفاعلية تبرز الأهميـة البالغة لإحداث تعديلات هيليكيه أساسية في الإطار المؤسسى الحكومى القائم- بشكل مباشر أو غير مباشر على شأن القطاع الزراعى والتنمية الزراعية والريفية. وذلك بما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات التى أفرزتها الاصلاحات الاقتصادية على الصعيد المحلى والإقليمـى والدولى، وبمـا يحقـق المتطلبـات المعاصـرة مـن اللامركزيـة وتحديـد المسـئوليات والاختصاصات، وتعميق مستويات التكامل والتنسيق، وإيجاد آليات فاعله للمتابعـة وتقيـيم الأداء لمختلف الأقسام والوحدات، وإعادة توزيع الأدوار فيما بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدنى دون تضارب أو تعارض، وإدماج ما يلزم من الأقسام أو الوحدات أو المراكز التى يناط بها القيام بالمهام المستحدثة مثـل إدارة المخـاطر ورصـد

المتغيرات الاقليمية والدولية ذات العلاقة، وتحليل السياسات الزراعية ونظم المعلومات المتطورة، إلى غير ذلك من الأمور والمهام.

- على مستوى تنظيمات المزارعين، أقيمت التعاونيات الزراعية واستخدمت من جانب الحكومة كأداة أساسية في توجيه النشاط الزراعى وفق السياسات والتوجهات العامة للدولة، سواء في تقديم المستلزمات أو تسويق المنتجات أو تحديد التراكيب المحصولية. وبذلك اعتبرت هذه التعاونيات جزءاً لا يتجزأ من البناء المؤسسى الحكومى، فلم تلبث أن عصفت بها رياح التحولات في حقبة التحرر الاقتصادى، ففقدت دورها وأصبحت كيانات ضعيفة أو عديمة الأثر. فلم يشهد النظام التعاونى الزراعى التعديلات والاصلاحات التى تتناسب مع المرحلة الجديدة والتى تعيد إليه فاعليته وروحه التعاونية الأصيلة، ولم تستحدث من التنظيمات الغير حكومية للمزارعين – وبخاصه لصغار المزارعين – ما يسد الفراغ العميق الذى أحدثه غياب تنظيمات المزارعين وأنفراط عقدهم ومواجهتهم فرادى رياح الاصلاحات الاقتصادية وعوامل وقوى الأسواق المحلية والدولية والاحتكارات التقليدية للتجار والوسطاء سواء في جانب أسواق المدخلات أو المنتجات.

في هذا الاطار– وفي ظل غياب تنظيمات فاعله لصغار المزارعين فسوف يظل ما يقرب من ٣,٣ مليون مزارع، ممن يعدون من صغار المزارعين (أقل من خمسة أفدنه لحيازة كل منهم) يمثلون نحو ٩٠% من جملة أعداد المزارعين، يعملون– كل منهم على حده – في ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية تحول دون اندماجهم في مسيرة التطوير والتحديث الزراعى المستهدفة، ويواجهون– كل منهم على حده– أوضاعاً تسويقية مجحفه وغير عادلة، يتعذر وصول العديد من الخدمات التمويلية أو الارشادية أو التسويقية أو المعلوماتية والمعرفية إليهم، أو يتعذر عليهم الحصول عليها، ومن ثم تظل الزراعة المصرية– رغم جهود التطوير والتحديث– أسيرة الأنماط الانتاجية والعلاقات التسويقية التقليدية، وتظل البيئة العامة التى يعمل فيها صغار المزارعين كل منهم بمفرده– عائقاً هاماً من معوقات التنمية والنهضة الزراعية. الأمر الذى يدعو إلى ضرورة الاهتمام بدعم وتشجيع اقامة منظمات صغار المزارعين، وتقديم كافة التسهيلات، واتباع ما يناسب من السياسات من أجل هذا الأمر. والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في بعض الدول المتقدمة والنامية، وبعض النماذج المحدوده التى حققت قدراً من النجاح في الظروف المحلية، وبخاصه في بعض محافظات الوجه القبلى بدعم وتمويل من بعض الهيئات والجهات الخارجية كما هو الحال بالنسبة للجمعيات الزراعية التى أنشئت في إطار مشروع الشمس.

٢-٢ السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة:

- السياسات والتشريعات والتنظيمات التى تحكم وتوجه النشاط الزراعى والتنمية الزراعية بوجه عام يمكن لها أن تشكل عوامل داعمه ودافعه لهذا النشاط وتلك التنمية، كما يمكن لها أن تشكل عوامل مقيده ومعوقه لهما. يتوقف ذلك على مقدار ما تتسم به السياسات والتشريعات من وضوح الأهداف وسلامتها وملاءمتها للظروف والمرحلة، وعلى محصلة ما تنطوى عليه من آثار جانبية إيجابية وسلبية وعلى ما يوضع لتطبيقها من الآليات المناسبة والفعاله، وعلى مدى وضوح وتحديد الجهة، أو الجهات، المسئولة عن التطبيق ودرجة التكامل والتنسيق فيما بينها حال تعددها، وعلى ما يتخذ من المعايير والاجراءات الخاصه بمتابعة وتقييم فعالية وكفاءة الأداء لكل سياسة أو تشريع وفق الأهداف المتوخاه منها.

وفي مصر، خلال مرحلة ما قبل الاصلاح والتحرر الاقتصادى كانت أهداف التنمية الزراعية تتركز بصفة أساسية في زيادة الأنتاج والأنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، وتوفير مدخلات الصناعة من المنتجات الزراعية، وتحسين دخول المزارعين، وتنمية الصادرات الزراعية والحد من وارداتها. وانتهجت الدولة لتحقيق تلك الأهداف سياسات متعدده في إطار التخطيط الشامل والتدخل الحكومى المباشر، سواء في ذلك السياسات الانتاجية، أو التسويقية والتسعيرية للمدخلات والمنتجات، أو السياسات الخاصه بتوفير الخدمات والتمويل والاستثمارات، أو السياسات الخاصه بقطاع التجارة الخارجية الزراعية. حيث أنيط بالجهات والهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الحكومية تنفيذ تلك السياسات وفق الأهداف التى تتوخاها الدولة.

وفي حقبة الاصلاحات الاقتصادية والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص، وتفعيل قوى السوق وآلياته، لم تشهد السياسات والتشريعات الزراعية من التطوير والتعديل ما يواكب مستجدات ومتطلبات الحقبة الجديدة بمتغيراتها ومستجداتها المحلية والإقليمية والدولية، فأصبحت تنطوى على قدر غير قليل من الجوانب السلبية التى تشكل في واقع محددات ومعوقات في وجه التنمية الزراعية. ويمكن في هذا الاطار – على سبيل المثال لا الحصر– عرض بعض تلك الجوانب السلبية فيما يلى:

- جمود بعض السياسات والتشريعات التى باتت تنتمى إلى حقبة ماضية ولم تعد تتناسب بأى حال في توجهاتها ووسائلها وأدواتها مع المرحلة الجديدة فقانون الزراعة الذى يرجع إلى عقود عديدة ماضية لم يطرأ عليه أى تغيير أو تعديل والأمر ذاته بالنسبة لسياسات التعليم الزراعى، والبحث والارشاد، وتوفير بعض المستلزمات مثل التقاوى المحسنه.
- ظهور العديد من الاختلالات والتناقضات وبخاصه فيما بين دور الدولة ودور السوق الحر بآلياته وممارساته لاسيما عندما تنحرف عن الأوضاع التى تحقق الكفاءة والمنافسة العادلة والأداء الصحيح من المنظور الاقتصادى والاجتماعى العام. وأيضاً الاختلالات والتناقضات فيما بين

المصالح والمنافع الفردية وبين الصالح والنفع المجتمعى العام. في هذا الاطار لم تطور الدولة من السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ما يضمن الأداء الكفء والممارسات الصحيحة لآليات السوق، أو ما يحقق التوازن المناسب بين المصالح الخاصة والعامة وفق ما أفرزته ممارسات حقبة الاصلاح والتحرر الاقتصادى.

- ظهور العديد من المجالات الهامة التى لا يوجد لها ما يحكمها وينظمها من السياسات أو الأطر التنظيمية والتشريعية، كما هو الحال- على سبيل المثال لا الحصر - بالنسبة للمواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات الزراعية، وما يرتبط بذلك من معايير السلامة الغذائية، والسياسات والتشريعات الخاصه بالتعاقدات التسويقية الزراعية، وضوابط ونظم الاستخدام الاقتصادى والمرشد للموارد المائية، وسياسات التكافل (أو التأمين) الزراعى، إلى غير ذلك من السياسات.
- ظهور العديد من مجالات الضعف والقصور في تطبيق وتنفيذ بعض ما هو قائم من السياسات والتشريعات، كما هو الحال- على سبيل المثال لا الحصر- فيما يتعلق بحماية الموارد الأرضية من التعديات والاستخدامات غير الزراعية، وسياسات التوسع الأفقى والتوطين في الأراضى والمشروعات الزراعية الجديدة التى أصبحت تتراجع وتتعثر في السنوات الأخيرة. وسياسات التوجيه التأشيرى للتراكيب المحصولية وما يرتبط بها من تحديد أسعار مسبقة لبعض الحاصلات تطبق حيناً ولاتطبق أحياناً وأيضاً ما يرتبط بها من تحديد لمساحات بعض الحاصلات الرئيسية لايتم الالتزام بها كما هو الحال بالنسبة لمساحات محصول الأرز.
- ضعف التنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بتطبيق بعض السياسات أو التشريعات، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع وتخصيص الأراضى الزراعية الجديدة، وحماية الأراضى القديمة، واستصلاح واستزراع الأراضى، وتنظيم وتطوير نظم الرى، وهذه أمثلة قليلة من مجالات عديدة في هذا الشأن.

• في هذا الاطار يتطلب الأمر المراجعة الشاملة لمختلف السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة بالقطاع الزراعى والتنمية الزراعية، وإجراء الاصلاحات والتعديلات عليها، وإستحداث ما يلزم منها بما يتلاءم مع تحقيق طموحات التنمية الزراعية المستدامة والأهداف المرجوة منها، وأيضاً بما يتلاءم مع أوضاع التحرر الاقتصادى على المستويين المحلى والاقليمى والدولى، وأيضاً بما يواكب المستجدات العالمية في مجالات التقنيات الزراعية وتقنيات الاتصالات والمعلومات ونظم التجارة والتنافسية، وبما يتلاءم مع تطورات الندره المواردية وبخاصة في مجال المياه، وأيضاً بما يواكب ما هو متوقع من التغيرات المناخية وآثارها المحتملة وبما يراعى الاعتبارات البيئية ويحافظ على المحيط الحيوى والتنوع الحيوى، إلى غير ذلك من الأمور التى باتت تشكل إطاراً عاماً جديداً وغير مسبوق، يتطلب مواجهته والتعامل معه بما يناسبه من السياسات والقوانين والنظم والتشريعات

وأيضاً بما يحقق إنقاذ كل منها- بالكفاءة المناسبة من الآليات والوسائل، في إطار يراعى أقصى قدر من التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات والهيئات المعنية وذات العلاقة.

٢-٣ المرافق والخدمات الزراعية الداعمة:

ضمن المنظومة المتكاملة للتنمية الزراعية، تعتبر المرافق والخدمات الداعمه والمسانده جزءاً لايتجزأ من هذه المنظومة، وعنصراً محدداً لمعدلات الأداء التنموى الزراعى ولامكانيات الانطلاق بالقطاع الزراعى نحو التطوير والتحديث. تتسع دائرة هذه المرافق والخدمات لتشمل مرافق البنيات الأساسية للإنتاج الزراعى من منشآت ومرافق للرى والصرف والطرق والمواصلات والإتصالات ومصادر الطاقة، والخدمات الأساسية في مجال البنيات والمرافق التسويقية للمدخلات والمنتجات (منافذ البيع والتوزيع، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة، والمجازر ووحدات الرعاية البيطرية)، ومرافق وخدمات الحجر الزراعى والبيطرى، وخدمات البحث الزراعى، والارشاد الزراعى ونقل التكنولوجيا، والائتمان الزراعى، وخدمات الميكنة الزراعية، إلى غير ذلك من المجالات المتعددة التى يؤدى غيابها أو قصورها إلى تعثر عملية التنمية الزراعية وتدنى معدلات أدائها فضلاً عن انعدام امكانيات تطويرها وتحديثها.

وفي الواقع الراهن يمكن القول بصفة عامة أن كافة مجالات المرافق والخدمات الزراعية الداعمه والمسانده، لا تعد في واقع الأمر داعمة أو مسانده لتحقيق الطموحات المستهدفة للتنمية الزراعية المستدامة ومواجهة تحديات التطوير والتحديث الزراعى المنشود. تجميع تلك المرافق والخدمات تواجه أحد أو بعض المشكلات التى تتحول بها من دائرة الدعم والمساندة إلى دائرة المحددات والمعوقات ووفق العديد من الدراسات والتقارير وآراء الخبراء والمختصين تتوزع كلا من مجالات المرافق والخدمات الزراعية بين الغياب وعدم الكفاية، أو التخلف الفنى وضعف وتدنى الكفاءة أو تراجع دورها في السنوات الأخيره ولاسيما في ظل الاصلاحات الاقتصادية والتوجهات أو الجدل المثار- بشأن خصخصتها وتخلى الدولة عن القيام بها.

- ففى مجالات مثل المرافق والخدمات التسويقية المتطوره، كما هو الحال بالنسبة لمراكز تجميع وتبريد الألبان، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة، وخدمات المعلومات الفنية والتسويقية الزراعية، يمكن القول بأنها تكاد تندرج ضمن مجموعة المرافق والخدمات التى تعد غائبة أو شبه غائبه في المنظور الشامل للزراعة المصرية وبخاصة لدى متوسطى وصغار المزارعين.
- وتتصف كافة مجالات المرافق والخدمات الزراعية المتاحه – دونما استثناء- إما بالقصور والنقص في مدى كفايتها، أو بالضعف في كفاءتها ومستويات أدائها، أو التخلف في وسائلها وأدواتها الفنية أو في أساليبها ونظمها الادارية، أو في أكثر من جانب واحد من هذه الجوانب في ذات الوقت.

- ومع التحولات والاصلاحات الاقتصادية، والاتجاهات الحقيقية نحو الخصخصة فقد تراجعت بدرجة ملحوظة مستويات الكفاءة والأداء لبعض الخدمات التى أصبحت محلاً للمراجعة وإعادة النظر بشأن استمرار قيام الدولة بتوفيرها وتقديمها للمزارعين، أو خصخصتها كلياً أو جزئياً، يدخل في هذا الإطار خدمات الميكنة والارشاد والبحوث الزراعية، والخدمات البيطرية، والائتمان وغيرها. الأمر الذى اقترن بتراخى الاهتمام بتقديم هذه الخدمات من جانب الجهات الحكومية التقليدية، في ذات الوقت الذى لم يتم إقرار دور محدد وواضح للقطاع الخاص بشأنها، مما انعكس سلباً وبقدر ملحوظ في مدى كفاية وكفاءة ما يجرى وما يتاح من غالبية تلك الخدمات.

- تقف العديد من العوامل وراء ما تعانى منه غالبية المرافق والخدمات الزراعية الداعمة والمسانده من القصور وضعف الأداء يمكن تمييز أهم تلك العوامل فيما يلى:

- النقص الحاد في المخصصات والاعتمادات الحكومية الموجهة لمختلف المرافق والخدمات، إلى جانب غياب أو تدنى استثمارات ومساهمات القطاع الخاص في العديد من هذه المجالات، وبخاصة ما يعد منها مرافق عامه وخدمات أساسية. وغياب إطار مناسب من السياسات والتدابير التى توفر مناخاً محفزاً ومشجعاً للاستثمار الخاص في هذه المجالات. فعلى سبيل المثال لا يحظى مجال البحوث الزراعية- برغم أهميته الارتكازية والحيوية في التطور والتنمية الزراعية- سوى بنسب بالغة الضآلة من قيمة الناتج الزراعى، تكاد تكفى بالكاد لمواجهة الرواتب والأجور المتواضعة للباحثين والفنيين والعاملين بمراكز ومعاهد البحث الزراعى، ولا يتبقى منها للانفاق الجارى على العمل البحثى غير مبالغ بالغة الضآله لاتنتج بحثاً ولاتحدث تطويراً. وبرغم ذلك تتعرض الاعتمادات المالية للبحث الزراعى للتراجع والنقص شأنها في ذلك شأن الاعتمادات المالية لمختلف مجالات المرافق والخدمات الزراعية المسانده.
- في ظل محدودية وضعف الموارد المالية للمرافق والخدمات الزراعية، تتراجع إمكانيات ترقية المهارات البشرية للكوادر العاملة في تلك المرافق والخدمات، فضلاً عن ضعف امكانيات إضافة عناصر جديده من تلك الكوادر. فعلى سبيل المثال لا الحصر تتقلص أعداد المرشدين الزراعيين دونما إحلال لعناصر جديدة، حتى أنه قد لوحظ مؤخراً أرتفاع متوسط الأعمار للغالبية العظمى من الكوادر الارشادية إلى ما فوق الخمسين عاماً على الرغم من الطبيعة الخاصة بالعمل الارشادى الزراعى التى تتطلب عناصر شابه قادرة على الحركة والنشاط والعمل الميدانى. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى نقص الموارد المالية التى تحد من التعيينات الجديدة من جهه، وتضعف من امكانيات العناصر الحالية على الحركة والنشاط بسبب القصور في وسائل الانتقال وعدم توافر الأجهزة والوسائل والأدوات اللازمة للعمل الارشادى. وما يقال عن الخدمات الارشادية إنما ينسحب على نحو أو آخر على مختلف مجالات الخدمات الزراعية الأخرى.

- في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، لم تتحدد المعالم الجديدة للإطار المؤسسى الذى يناط بـه تقديم بعض الخدمات الزراعية الأساسية على نحو واضح ووفق سياسات محـدده المعـالم والأهداف والآليات فضعفت بعض الخدمات التى تبعثرت مسؤولياتها- دون حدود واضـحة وأدوار محدده- فيما بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى، يدخل في هذا الاطار، مجالات إقامة المرافق والبنيات التحتية الزراعيـة، والارشـاد الزراعـى، والتمويل الزراعى، وتوفير وتوزيع مستلزمات ومـدخلات الانتـاج الزراعـى، والرعايـة البيطرية، إلى غير ذلك من المجالات.

٢-٤ النظـم والأوضاع التسويقية:

- انصبت الاهتمامات التنموية الزراعية في مصر في مختلف المراحل السابقة على الجوانـب المتعلقة بتطوير وزيادة الانتاج والانتاجية، بينما ظلت الجوانب المتعلقة بتنمية وتطوير النظم والأوضاع التسويقية تمثل القضية الغائبة في خطط وبرامج ومشروعات التنمية الزراعيـة بوجه عام. الأمر الذى أسفر في الأوضاع الراهنة عن نظم تسويقية تقليدية أو بدائيـة فـي أساليبها وأدواتها وفي مؤسساتها وهيئاتها، وفي مرافقها ووظائفها وخدماتها.
- وفي حقبة ما قبل الاصلاحات الاقتصادية تولت الأجهزة الحكومية المهام التسويقية للسـلع والمنتجات الزراعية الرئيسية ضمن إطار شامل لتوجيه الانتاج ورسم خريطته وتحديد أسعار مدخلاته وغالبية منتجاته، وتولت فئات الوسطاء والتجار التقليديين المهام التسويقية للبقية الباقية من السلع والمنتجات التى لم تتدخل الدولة في تسويقها، وإنما تـدخلت فـي تحديـد ومراقبة أسعارها. وفي الحالتين لم تكن هنالك ثمة آليات حقيقية لأسواق تنافسـية توجـه المنتجين أو تؤثر في قراراتهم الانتاجية، وضـعفت أو غابـت العلاقـات المباشـرة بـين المزارعين وبين المتغيرات السوقية، ولم تكن ثمة دوافع حقيقية – لدى الحكومة أو التجار والوسطاء على السواء- بتطوير المرافق والخدمات والوظائف التسويقية، أو فنون التسويق وأساليبه وأدواته، أو الاهتمام بجودة ونوعية السلع والمنتجات الزراعية وطـرق تعبئتهـا ونقلها وتخزينها وأساليب عرضها.
- وفي حقبة الاصلاحات الاقتصادية وتحرير الأسواق، شهدت الـنظم والأوضـاع التسـويقية للمنتجات الزراعية قدراً يسيراً من التطوير والتحديث الذى يظل محدداً في أهميته النسبية، وفي نطاقه ومجالاته التى انصبت على النظم والأوضاع التسـويقية التصـديرية، أو التـى تتوجه بسلعها ومنتجاتها نحو الفئات المحدودة من المسـتهلكين ذوى الـدخول المرتفعـة. بينما زادت سطوة الفئات التقليدية من التجار والوسطاء وعلى أسواق السلع الزراعية، ولم تشهد النظم والأوضاع التسويقية الزراعية من التطوير والتحديث ما يتناسب مـع طبيعـة

مرحلة الاصلاحات وتحرير الأسواق والأسعار. وظلت تلك الأوضاع في صورتها العامة والغالبة تتسم بالعديد من مظاهر القصور وضعف الأداء التى يأتى في مقدمتها.

- أرتفاع نسب الفقد والتلف التى تصل في بعض المنتجات إلى ما يقرب من ٣٠%، وتصل في متوسطها العام لمختلف المنتجات إلى حوالى ١٠% في أكثر التقديرات تحفظاً.
- التقلبات الحاده وعدم الاستقرار في أسواق المنتجات الزراعية وأسعارها مما ينعكس سلباً على استقرار الأوضاع الانتاجية والاستهلاكية والتصديرية والاستيرادية من جهه، ويسفر عن مؤشرات سعرية خاطئه، ومن ثم قرارات خاطئة لمختلف المتعاملين في أسواق تلك المنتجات.
- أرتفاع الهوامش التسويقية لفئات التجار والوسطاء بما لايتناسب وما يقدمونه أو يضيفونه من خدمات تسويقية، وذلك على حساب انخفاض أنصبة المزارعين وارتفاع أسعار المستهلكين. فعلى سبيل المثال يحصل المزارعين على ما يتراوح بين ٢٠%-٤٠% من أسعار التجزئة لمعظم حاصلات الخضر والفاكهة مقابل جهودهم خلال موسم زراعى كامل، بينما يحصل التجار والوسطاء على ما يتراوح بين ٦٠%-٨٠% من هذه الأسعار في ساعات أو أيام معدودة ودون إضافة منافع ذات شأن.
- التواضع البالغ لمستويات الجوده والمواصفات للسلع الزراعية المسوقه وبخاصه الغذائية منها، وعدم الاهتمام بعمليات الفرز والتدريج، وتعرض الجودة والنوعية لمزيد من التدهور خلال الممارسات التسويقية غير الصحيحة أو المناسبة.
- تنطوى الممارسات التسويقية الخاطئة والتقليدية أو المتخلفة على العديد من المخاطر التى تلحق بسلامة الغذاء والصحة العامة للمستهلكين، ولعل في النظم التقليدية لتسويق الألبان السائلة التى لم تشهد أى قدر يذكر من التطور تعد مثالاً واضحاً على المخاطر الصحية التى تنطوى عليها هذه النظم، وعلى ما يمكن أن يقع من الكوارث في أى لحظة جراء استمرار هذه الأوضاع. كما يؤكد ذلك ما تعرضت له البلاد من المخاطر والخسائر جراء انتشار مرض انفلونزا الطيور، ذلك المرض الذى ساهم في انتشاره إلى حد كبير نظام التسويق التقليدى للطيور والدواجن الحيه وانتشار منافذ بيع وذبح هذه الطيور وسط الكتلة السكانية في كافة المناطق، الأمر الذى كان لابد معه من إدخال بعض التطوير والتحسين على النظام التسويقى للدواجن واستحداث بعض النظم والتشريعات التى تدفع في هذا الاتجاه سواء بحظر تداول الدجاج الحى أو تقديم التسهيلات لتشجيع التوسع في طاقات المجازر لتتناسب مع أعداد الطيور المسوقه.
- في غمرة التحولات نحو الاصلاح الاقتصادى والاعتماد الأساسى على آليات السوق، سادت أسواق السلع والمنتجات الزراعية، وأيضاً أسواق المستلزمات والمدخلات الانتاجية الزراعية، العديد من الممارسات الضاره بالتنافسية وباستقرار الأسعار والأسواق، وبمعايير الجوده والمواصفات في جانب المدخلات، وبجودة وسلامة المنتجات، دون اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة من جانب الجهات والهيئات الحكومية لمواجهة تلك الممارسات والحفاظ على تنافسية

الأسواق واستقرارها في ضوء ما شهدته هذه التحولات من اختلال في التوازن بين دور الدولة الاشرافى والرقابى والتنظيمى، وبين دور قوى السوق وآلياته.

- تمثل النظم والأوضاع التسويقية الزراعية في أوضاعها الراهنة واحداً من أهم المحددات والقيود التى تعوق انطلاق التنمية الزراعية والتطوير والتحديث الزراعى. ذلك أنه في إطار التحرر الاقتصادى على الصعيد المحلى وكذا على صعيد العلاقات والمبادلات الدولية، يصبح الانتاج حلقة من حلقات المنظومة التسويقية المتكاملة، ويرتبط بها تطوراً أو تخلفاً. فمن خلال المنظومة التسويقية تتحدد مختلف معالم النشاط الانتاجى من حيث المنتجات المطلوبة بكمياتها وأنواعها ومواسمها ومواصفاتها سواء للأسواق المحلية أو الخارجية. وفي إطار التحرر الاقتصادى يستمد القطاع الانتاجى الزراعى معظم عناصر قدرته التنافسية من خلال النظم التسويقية القائمة ومدى كفاءتها وتطورها وحداثتها. وفي إطار التحرر الاقتصادى تلعب النظم المعلوماتية التسويقية الدور الأساسى في قيادة الأنشطة والمشروعات الانتاجية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح الذى يحقق الكفاءة الانتاجية التسويقية الشاملة، وتوثيق الروابط فيما بين المنتجين الزراعيين وبين أسواق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج. وكل ذلك لم يتحقق بعد في ظروف الزراعة المصرية نظراً لجمود النظم والأوضاع التسويقية الزراعية وبطء ومحدودية ما يطرأ عليها من التطور، وما يترتب على ذلك من انفصام العلاقة بين المزارعين والأسواق المحلية والخارجية للمنتجات الزراعية سواء بفعل قصور نظم المعلومات أو نتيجة وجود الطبقات العازلة التقليدية من التجار والوسطاء. وأيضاً ما يترتب على ذلك من قيام علاقات مجحفه وغير عادلة بين المزارعين الأفراد من جهة، وبين التجار والوسطاء والمصدرين من جهة أخرى.
- كما سبق القول، فقد شهدت الحقبه الأخيره اتجاهات هامه، وإن كانت محدودة الأهمية والأثر، في مجال التطوير والتحديث للنظم التسويقية للمنتجات الزراعية. غير أنه- وكما سبق القول أيضاً- لايزال الأمر بحاجة إلىإحداث العديد من التطورات والاصلاحات في النظم والسياسات التسويقية، وفي الأطر المؤسسية ذات العلاقة، وأيضاً في مجال الاستثمار في المرافق والبنيات والخدمات التسويقية الزراعية حتى يتسنى دفع عجلة التطوير والتحديث في النظم والأوضاع التسويقية الزراعية في نطاقها الواسع والشامل، باعتبار ذلك التطوير والتحديث هدفاً في ذاته، وأيضاً باعتباره من العوامل الأساسية في دفع وتعزيز التنمية الزراعية بوجه عام. ومن بين المجالات والمحاور التى يلزم أخذها بعين الاعتبار في هذا الاطار ما يلى:

- تقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع إقامة شركات متخصصة في مجال التسويق للمنتجات الزراعية وفق نظم متطوره في أساليب وتكنولوجيات التسويق.
- دعم وتشجيع قيام التنظيمات التسويقية للمزارعين.

- تطوير نظم حديثة للمعلومات التسويقية الزراعية تخدم كافة المتعاملين وبخاصه فئات المنتجين.
- الاهتمام بالارشاد التسويقى ضمن برامج الارشاد الزراعى.
- الاهتمام ببرامج التدريب والارشاد لتطوير معاملات ما بعد الحصاد.
- وضع وتطبيق معايير للجوده والمواصفات للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.
- وضع السياسات والأطر التنظيمية الخاصه بالتعاقدات التسويقية للمنتجات الزراعية وفق الأسس الملزمة التى تراعى حقوق مختلف أطراف التعاقد.
- تفعيل الدور الحكومى في مجال المتابعة والاشراف والمراقبة على الأسواق الخاصه بالمدخلات والمنتجات الزراعية.
- حفز وتشجيع الاستثمار في مجال المرافق والخدمات التسويقية.
- تطوير أسواق الجملة والتجزئة للسلع والمنتجات الزراعية وفق نظم وأساليب فنيه وادارية وبيئية ومعلوماتية حديثة.

٢-٥ الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة:

- الزراعة نشاط محورى وارتكازى ترتبط به وتتكامل معه العديد من الأنشطة والمشروعات الانتاجية والخدمية، وفق علاقات الاعتماد المتبادل تزداد قوتها وأهميتها كلما تقدم وتطور الانتاج الزراعى من مرحلة الاكتفاء الذاتى إلى مراحل الانتاج التجارى المتوجه نحو الأسواق المحلية والخارجية. تتعدد وتتنوع تلك الأنشطة والمشروعات فمنها ما يقوم من أجل الزراعة ولخدمتها في جانب أنتاج وتصنيع وتجارة وتوزيع المدخلات والمستلزمات من الآلات والمعدات والأسمدة والكيماويات وغيرها، ومنها ما يقوم على منتجاتها من الصناعات وخدمات التسويق والتجارة الداخلية والخارجية.

وبقدر ما تعتمد مختلف تلك الأنشطة والمشروعات والمجالات على الزراعة ومدى ما تحرزه التنمية الزراعية من التقدم ومعدلات النمو، فإن التنمية الزراعية بدورها ترتبط بهذه الأنشطة والمشروعات، تتقدم بتقدمها وتزدهر بازدهارها. فالزراعة تزداد كفاءتها وتتسع آفاق تنميتها كلما ارتكزت على قاعدة قوية من الصناعات والأنشطة والمشروعات التى توفر لها ما يلزمها من المستلزمات والمدخلات. والمنتجات الزراعية ترتفع قيمتها المضافة بشكل متزايد وتراكمى كلما تكاملت رأسياً مع الحلقات المتتابعة من الأنشطة التسويقية والتصنيعية. وكلما قويت وتكاملت الأنشطة والمشروعات السابقة واللاحقة للنشاط الانتاجى الزراعى كلما اكتسب ذلك النشاط مزيداً من مقومات الكفاءة والاستقرار وعناصر القدرة التنافسية، وكلما أصبح أكثر قدره وقابلية للتطوير والتحديث المستمر في نظم الادارة المزرعية وفي الفنون الانتاجية والتقنية. يتضح ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– من

مقارنة مزارع انتاج البطاطس للبيع في الأسواق المحلية، بنظيرتها المخصصة للتسويق التصديرى، أو تلك المتكاملة رأسياً مع وحدات التجهيز والتصنيع.

- وفي مصر لاتزال العديد من الأنشطة ومشروعات انتاج وتصنيع المدخلات الزراعية تتسم بقدر ملحوظ من القصور وانخفاض الكفاءة كما هو الحال بالنسبة لتصنيع الآلات والمعدات، ونظم الرى المتطور، وبعض أنواع الأسمدة والمخصبات والمبيدات، وانتاج التقاوى الهجين، إلى غير ذلك من المجالات. وعلى الجانب الآخر لاتزال مجالات التصنيع للمنتجات الزراعية قاصرة على عدد محدود من المنتجات كالمنسوجات، بينما تتضاءل نسبة ما يدخل في التصنيع من العديد من المنتجات كالخضر والفواكه والنباتات الطبية والعطرية، والحاصلات البقولية، والمنتجات الحيوانية، تضاف إلى ذلك أن ما يجرى تصنيعه من هذه المنتجات يتم في وحدات تصنيعية غالبيتها العظمى تقليدية أو بدائية في أساليبها ووسائلها الفنيه، والقليل منها ينتمى إلى الصناعات التجارية الحرفية.
- وفي إطار التنمية الزراعية المستدامة بمفهومها الشامل، ينبغى الاهتمام بدعم وتشجيع إقامة مختلف أنواع الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة مع الانتاج الزراعى، وتوفير مناخ أكثر جذباً للاستثمار في هذه المجالات لما تمثله من أهمية تنموية في ذاتها، ولما يترتب عليها من آثار ايجابية على التنمية الزراعية من جهة أخرى. ويدخل في هذا الاطار العديد من التوجهات التى من بينها:

- التخطيط التنموى المتكامل للمشروعات الزراعية الجديده باعتبارها مشروعات زراعية/ صناعية متكامله.
- توفير مناخ استثمارى أكثر جذباً وتشجيعاً للاستثمار في مختلف المشروعات المتكاملة والمرتبطة بالانتاج الزراعى والتنمية الزراعية.
- تطوير الصناعات التقليدية القائمة وتوفير الائتمان والعون الفنى اللازم لذلك، سواء في ذلك صناعات المستلزمات والمعدات والمدخلات، أو الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية.

٢-٦ المعوقات الثقافية والاجتماعية

من بين مختلف التعريفات للتنمية فإن المحور الرئيسي لتعريفها والذى تتفق عليه جمهرة من المفكرين هو أنها تشتمل على جهد مقصود وواعي لتغيير المجتمع للأفضل .

وتقع الجوانب الاجتماعية والثقافية موقع القلب فى المنظومة التنموية. ولا شك أن الإنسان هو حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية إذ يناط به تحقيق التغيير المطلوب، ومن هنا تنبع أهمية توافر الوعي المجتمعي الذى يمثل الخطوة الأولى لإحداث إرادة التغيير لدي أفراد المجتمع لتحقيق التنمية المنشودة.

وإذا كان من السهولة بمكان تبنى مختلف التكنولوجيات بعد استيعاب الجوانب الفنية، فإنه من الصعوبة بمكان تغيير النظم الاجتماعية والتى تتطلب جهد متراكم بطئ الأثر ومتشعب فى مختلف الاتجاهات. من هنا فإن دراسة السياسات الزراعية المستقبلية لمصر يستلزم التعرف على المعوقات الثقافية والاجتماعية التى تواجه تنمية القطاع الزراعي المصري.

منظومة القيم :

القيمة هى موجه سلوكي يحدد لنا الاختيار بين بدائل سلوكية فى وقت معين ، وتتجمع القيم معاً فيما يعرف بالنسق القيمى والذى يمثل مجموعة من القيم المرتبطة معاً فى نشاط معين. فهناك نسق قيمى ثقافى، وآخر اجتماعى ، وآخر سياسى، وتلك الآنساق هى نتاج للوجود الاجتماعى للبشر وهى تختلف من مجتمع لآخر .

التغيرات فى منظومة القيم فى الريف المصرى

بما أن القيم تتسم دائماً بالتغيير كنتيجة لمجموعة من العوامل المتشابكة، فإنه من الأهمية بمكان التتبع التاريخى لمنظومة القيم فى المجتمع، والعمل على رصد التغيرات التى طرأت عليها .

ويمكن القول أن التغيير الذى يمر به الريف المصرى هو محصلة لعدة عوامل كما أنه نتاج لتراكمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بل ونتاج سياسات تنموية طبقت خلال فترات متتالية.

إن دراسة مسار التغيير فى المجتمع الريفى تتطلب أن تتعدى مجرد الوصف والاهتمام بشكل المسار، للتوصل إلى تحليل المسار ومضمونه، والتعرف على ما إذا كان هذا المسار يتجه نحو التنمية أم لا.

ويمكن التعرف على عمق التغيرات الاجتماعية التى طرأت على منظومة القيم فى الريف المصرى بالنظر إلى التغيرات فى الخصائص السلوكية لقيم واتجاهات جماعات الصفوة به، وتعد جماعات الصفوة بمثابة التعبير العملى أو الترجمة التنفيذية للنسق السياسى أو لتوزيع القوة فى الريف.

ولقد اشتملت الصفوة فى الريف المصرى قبل ثورة عام ١٩٥٢ على كبار ملاك الأراضى الزراعية، والعائلات الكبيرة من أغنياء الريف، أى أن الثروة كانت هى المصدر الرئيسى للقوة السياسية، وفى الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ جمعت الصفوة بين أكثر من مصدر من مصادر القوة السياسية كالثروة من خلال الملكيات المعقولة التى تبقت لهم، والتعليم، واحتلال بعض الوظائف الرسمية فضلاً عن أدائها لدور اجتماعى مؤثر، وبدءاً من فترة سبعينات القرن الماضى تشكلت الصفوة فى الريف بشكل رئيسى من جماعة الأغنياء الجدد الذين تشكلوا فى فترة الانفتاح سواء من استفادوا من الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى عرفت فى هذه الفترة أو من السفر للخارج وكونوا

ثروات يعتد بها فى نطاق قراهم واستطاعوا تشغيل هذه الثروات. ومن حيث التحولات فى الخصائص السلوكية للصفوة من حيث القيم والاتجاهات والتى أدت إلى سيادة نسق قيمى يتضمن الجانب السلبى منها إتجاهات مثبطة للتنمية والتطوير .

فيتسم جزء كبير من أعضاء الصفوة الجديدة فى الريف المصرى بأنهم يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية، ولقد أدت التغيرات فى الخصائص السلوكية للصفوة فى الريف المصرى - إلى جانب عوامل أخرى عديدة - إلى التغيرات العميقة التى حدثت فى الريف المصرى خلال الثلاثة عقود الماضية، وأهمها تزايد الاتجاهات الاستهلاكية بشكل واضح عن الاتجاهات الإنتاجية، ولم تعد القرية وحدة منتجة بشكل رئيسى كما كانت، وإذا كانت القيم هى الموجه السلوكى الذى يحدد الاختيار بين بدائل سلوكية معينة، فإن النسق القيمى الاجتماعى السائد فى الريف المصرى فى مطلع القرن الحادى والعشرين لا يركز على الجوانب الإنتاجية بقدر ما يعمق الأنماط الاستهلاكية، وتنتقل تلك الأنماط الى جموع المواطنين الريفيين بفعل الميل للتقليد والمحاكاة، والاتجاه نحو المباهاة فضلاً عن دور وسائل الإعلام فى تعميق تلك الأنماط، وأصبحت القرية المصرية غير منتجة لخبزها، وأصبح الإنتاج الداجنى يتم بشكل رئيسى فى وحدات إنتاجية كبيرة خارج القطاع الريفى، وأصبح المجتمع ككل مستوراداً للغذاء، كما انتشرت ثقافة تفضيل إكتساب الدخل الريعى بدون بذل مجهود ذهنى أو عضلى (فيزيقى) عن اكتساب الدخل كنتيجة للعمل المتميز البناء الأمر الذى ساهم بشكل رئيسى فى تعميق التعديات على الأراضى الزراعية، وتجريف التربة وغير ذلك من الممارسات التى أضرت كثيراً بالزراعة المصرية ، والتى صدر بشأنها كثير من التشريعات والأوامر العسكرية للقضاء عليها، ولكن هذه التشريعات لم تستطع فى التطبيق أن توقف التيار الجارف من السلوكيات فى اتجاه التعدى على الأراضى الزراعية، ومما لاشك فيه أن أحد المعوقات الاجتماعية التى تقف عثرة فى سبيل تحقيق التنمية بوجه عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص هو العامل المتعلق بضعف المشاركة المحلية فى جهود التنمية على مختلف المستويات بدءاً من القرية ، كما ترتبط تلك الجوانب الاجتماعية والثقافية بالمعوقات التى تواجه تطوير إنتاجية العامل الزراعى الأمر الذى يتضح فى أحد صوره فى ارتفاع نسبة الفاقد الفيزيقى فى المنتجات الزراعية خاصة فى مرحلة ما بعد الحصاد، مما يؤدى إلى هدر كبير فى الناتج فى حد ذاته يضاف إلى الهدر فى الموارد، وذلك فضلاً عن عدم سيادة ثقافة الجودة الأمر الذى يقلل من تنافسية المنتجات الزراعية فى الأسواق الخارجية.

إن مواجهة المعوقات الثقافية والاجتماعية التى تقف فى سبيل تنمية الريف المصرى يجب أن تمثل أحد المحاور الرئيسية لأى استراتيجية لتحقيق تلك التنمية وبحيث يستهدف هذا المحور إجراء إصلاح قيمى وأخلاقى يعمل على تعديل منظومة الثقافة الاجتماعية والتى تتضمن الاتجاهات والقيم والأخلاقيات ومعايير وقواعد السلوك والأعراف القائمة فى الاتجاه المشجع للتنمية.

الباب الثالث

سياسة التبادل التجارى الزراعي في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

١-١ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى العالمي.

١-٢ إتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى الإقليمي.

١-٣ إتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى المحلى.

٢- الإتفاقيات التجارية الزراعية المصرية.

٣- كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية فى نمو الصادرات الزراعية.

٤- الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعي وأثرة على نمو الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي.

الباب الثالث

سياسات التبادل التجاري الزراعي
في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

١- الفصل الأول - اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى والإقليمى والمحلى

مقدمة:

شهدت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعاً قياسياً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وواصلت الأسعار ارتفاعها بصورة أكثر حدة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨. وقد تصدرت أسعار الحبوب والزيوت والألبان قائمة السلع الغذائية التى تزايدت أسعارها خلال الفترة الأخيرة. هذا ويعزى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية إلى العديد من العوامل لعل من أهمها نقص انتاج السلع الزراعية بسبب تغيرات المناخ والأحوال الجوية فضلا عن زيادة تكاليف الوقود مما أدى لزيادة كبيرة في أسعار الأسمدة وأسعار تكلفة نقل الأغذية إلى الدول المستوردة، كما أنم استحداث استخدامات، بديله للحاصلات الزراعية (انتاج الوقود الحيوى) ساهم في زيادة أسعار السلع الغذائية، إلا أنه ومن ناحية أخرى فقد ساهمت الأزمة العالمية الراهنة والتى حدثت مباشرة في أعقاب أزمة أرتفاع أسعار السلع الغذائية في خفض هذه الأسعار على المستوى العالمى من جديد أوائل عام ٢٠٠٩، ويعد خفض أسعار السلع الغذائية ذو تأثير ايجابى بالنسبة للحاصلات الزراعية التى تستوردها مصر وخاصة القمح والذرة الشامى والزيوت النباتية، كما يعد ذو تأثير سلبى بالنسبة للحاصلات الزراعية التى تصدرها مصر بسبب نقص السيولة لدى الدول المستوردة لهذه الحاصلات.

هذا ويتناول هذا الجزء التعرف على اتجاهات الأسعار العالمية للسلع الزراعية خاصة السلع التى تستوردها وتصدرها مصر، كما يستعرض اتجاهات أسعار الصادرات الزراعية المصرية ومقارنتها بأسعارها في الدول المنافسة على المستوى الإقليمى، فضلا عن استعراض اتجاهات الأسعار المزرعية المحلية، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات هذه الأسعار والتى تعد بمثابة المؤشر الرئيسى لتخصيص الموارد الزراعية وتوجيه الأنتاج بصفه عامه والأنتاج المخصص للتصدير بصفه خاصة.

١-١ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى:

١-١-١ اتجاهات الأسعار العالمية لأهم سلع الاستيراد المصرية

يوضح جدول (٣-١) تطور الأسعار العالمية لأهم سلع الاستيراد المصرية وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ والذى يتبين منه ما يلى:

- بلغ متوسط سعر استيراد القمح العالمى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ حوالى ١٤٨,٢ دولار/طن إلا أن هذا السعر تزايد بمعدلات مرتفعة عام ٢٠٠٦ قدرت بحوالى ٢٩,٤% من متوسط سعر فترة الأساس، وعام ٢٠٠٧ بحوالى ٥٥,٩% من متوسط سعر نفس الفترة، كما تزايد سعر الذرة الشامى من حوالي ١٢٩,٣ دولار/ طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى حوالى ١٦٦,٤ دولار طن عام ٢٠٠٦، وحوالى ١٨٣,٧ دولار/طن عام ٢٠٠٧ بمعدلات قدرت بحوالى ٢٨,٧%، ٤٢,١% على الترتيب، هذا وقد ساهمت زيادة الأسعار

جدول رقم (٣-١): تطور أسعار الإستيراد العالمية
لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	متوسط الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
القمح	دولار/طن	١٤٨,٢	١٨٥,٩	١٧١,٥	١٩١,٧	٢٣١,٠
الذرة الشامى	دولار/طن	١٢٩,٣	١٧٧,١	١٥٤,٥	١٦٦,٤	١٨٣,٧
العدس	دولار/طن	٤٢٦,٤	٤٨٨,٠	٤٨٥,٢	٤٦٠,٧	٤٩٠,٢
الفول البلدى	دولار/طن	٤٩١,٢	٥١١,٥	٥٧٤,٤	٦٤٤,٤	٦٧٠,٣
السكر (خام)	دولار/طن	٣١٥,٧	٣٥٧,٨	٤١٦,٦	٤٧٨,٧	٤٩١,٧
زيت الذرة	دولار/طن	٦٧٤,٣	٨٩١,٥	٨٧٠,٠	٨٢٤,٥	٩٥٤,٠
زيت فول السودانى	دولار/طن	٨٧٥,٧	١٢٣٠,٣	١٠٩٥,١	١٠٢٥,٨	١٢١٦,٤
زيت السمسم	دولار/طن	٢٢٢١,٦	٢٣٤٩,٣	٢٣٨٩,٠	٢٤٠٣,٦	٢٤١٣,٧
زيت فول الصويا	دولار/طن	٤٧٤,١	٦٢٨,٤	٥٦٥,٩	٥٨١,١	٦٥٣,٦
زيت عباد الشمس	دولار/طن	٥٧٣,٥	٧٢٥,٨	٧٥١,٦	٧٢١,٩	٨٢٢,٩

(1) www. Fao- Faostat. org

العالمية للقمح والذرة الشامى في تزايد عجز الميزان التجارى المصرى بحوالى ٥٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بالنسبة للقمح، وحوالى ٣٨٩,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦ بالنسبة للذرة الشامى.[١]

كما تزايد أسعار استيراد العدس من حوالى ٤٢٦,٤ دولار/طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى حوالى ٤٨٨ دولار/طن عام ٢٠٠٤ ثم تناقصت لحوالى ٤٨٥,٢ دولار/طن عام ٢٠٠٥، وإلى حوالى ٤٦٠,٧ دولار/طن عام ٢٠٠٦، إلا أنها تزايد إلى أقصى قيمة لها عام ٢٠٠٧

حيث بلغت حوالى ٤٩٠,٢ دولار/طم بمعدل زيادة قدر بحوالى ٦,٤% مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبحوالى ١٤,٩% مقارنه بفترة الأساس، كما قدرت الزيادة في اسعار الفول البلدى بحوالى ٤,٠٢% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبحوالى ٣٦,٥% عام ٢٠٠٥ مقارنه بفترة الأساس.

كما تزايدت أسعار السكر الخام خلال عام ٢٠٠٧ عن مستوياتها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ حيث بلغ معدل الزيادة حوالى ٥٥,٧% خلال عام ٢٠٠٧ مقارنه بفترة الأساس، وعلى مستوى أسعار الزيوت النباتية فقد تزايدت أسعارها خلال فترة الدراسة وإن كانت أكثر حدة خلال عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦ حيث تزايد بمعدل ١٥,٧% لزيت الذرة، ١٨,٦% لزيت الفول السودانى، ٠,٤% لزيت السمسم، ١٢,٥% لزيت فول الصويا، ١٤% لزيت عباد الشمس.

١-١-٢ اتجاهات الأسعار العالمية لأهم سلع التصدير المصرية:

يوضح جدول (٣-٢) تطور الأسعار العالمية لأهم سلع التصدير المصرية وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ والذى يتبين منه ما يلى:

تزايدت أسعار تصدير الأرز من حوالى ١٥٩,٩دولار/طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى حوالى ٢٩٨,٩ دولار/طن عام ٢٠٠٧ بمعدل قدر بحوالى ٨٦,٩% من متوسط سعر فترة الأساس، بينما قدر هذا المعدل بحوالى ٢٠,٩% عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦، كما يلاحظ من نفس الجدول تزايد أسعار التصدير للسلع محل الدراسة خلال عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦ باستثناء الفاصوليا الخضراء، والبصل، والثوم، والفراولة حيث تزايدت أسعار تصدير الفول السودانى المقشر بحوالى ٣,٧% عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦، ٤,٧% للبطاطس، ٧,٧% للبرتقال، ٠,٤% للعنب، بينما انخفضت هذه الأسعار عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦ بمعدل ٥,١% للفاصوليا الخضراء، ١٢,٨% للبصل، ١٥,٧% للثوم، ٠,٤% للفراولة.

جدول رقم (٣-٢): تطور أسعار التصدير العالمية
لأهم السلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	متوسط الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأرز	دولار/طن	١٥٩,٩	٢٥٠,٠	٢١٠,٧	٢٤٧,١	٢٩٨,٩
+ فول السودانى	دولار/طن	٦٣٨,٩	٧٨٠,٣	٧١٨,٥	٧٤٤,٠	٧٧١,٦
+ البطاطس	دولار/طن	١٨٦,٦	٢٤٤,٢	٢١٠,٣	٢٧٧,٨	٢٩٠,٩
+ الفاصوليا الخضراء	دولار/طن	٩٧٧,١	١١٤٢,٥	١١٢٩,٦	١٢٦٦,٧	١٢٠٢,٧
- البصل	دولار/طن	٢٤٠,٦	٢٦٨,٧	٢٧٥,٠	٢٦٢,٦	٢٢٨,٩
- الثوم	دولار/طن	٥١١,٣	٤٨٥,٩	٦٠٩,٤	٧٨٠,٥	٦٥٧,٧
- الفراوله	دولار/طن	١٦٢٠,٢	٢٠٧١,٣	٢٠٨٩,٩	٢١٨١,٣	٢١٧١,٨
+ البرتقال	دولار/طن	٤٢١,٨	٥٥٣,٨	٥١٨,٢	٥١٩,٤	٥٥٩,٦
+ العنب	دولار/طن	٩٤٨,٧	١٠٧٤,٨	١١٧٣,٠	١١٧٦,٢	١١٨٠,٧

(1) www. Fao- Faostat. org

١-٢ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى الإقليمى:

يستهدف هذا الجزء التعرف على اتجاهات أسعار أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الخمس سنوات الأخيرة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وكذلك اتجاهاتها في أهم الدول المنافسة حيث يوضح جدول (جدول٣-٣) أسعار تصدير البطاطس المصرية والتى تعد أهم الصادرات الزراعية المصرية وأسعار أهم الدول المنافسة.

ويلاحظ من الجدول أن أسعار الصادرات المصرية من البطاطس تواجه منافسه من الصادرات التركية للبطاطس خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بينما واجهت منافسة من أسعار البطاطس الاسرائيلية خلال عام ٢٠٠٧، وخلاف ذلك لمصر ميزة نسبية في أسعار صادراتها إذا ما قورنت بالمغرب وسوريا واسرائيل خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧).

كما يشير جدول (٣-٤) إلى أن أسعار الصادرات المصرية من البرتقال تتمتع بميزة نسبية إذا ما قورنت بأسعار صادرات كل من المغرب، وتركيا، واسرائيل خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، بينما تواجه منافسه من أسعار الصادرات السوريه من البرتقال بداية من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية الفترة سالفة الذكر.

ويوضح جدول (٣-٥) إن أسعار الصادرات المصرية من البصل تتمتع بميزة نسبية إذا ما قورنت باسعار أهم الدول المنافسة على المستوى الإقليمى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ باستثناء عام ٢٠٠٧ حيث واجهت منافسة من أسعار البصل السورى حيث بلغ متوسط سعر تصدير البصل السورى حوالى ١٣٢,٦ دولار/طن مقابل ١٧٨,٣ دولار/طن للبصل المصرى.

وفيما يتعلق بصادرات مصر من العنب يوضح جدول (٣-٦) أن أسعارها تتمتع بميزة نسبية إذا ما قورنت باسعار أهم الدول المنافسة على المستوى الإقليمى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ باستثناء أسعار العنب السورى حيث تواجه مصر منافسه منه خلال فترة الدراسة باستثناء عام ٢٠٠٦.

جدول (٣-٣): أسعار تصدير البطاطس لأهم الدول المنافسة لمصر
خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	دولار/طن	١٤٨,٤	١٧٦,٢	١٩٧,٥	١٧٨,٠	٢٧٥,٨
المغرب	دولار/طن	٣٦٤,٠	٣٩١,٠	٣٦٦,٠	٣٦٨,٠	٣٩٤,٠
تركيا	دولار/طن	٩٤,٠	٩٣,٨	٨١,٩	١٨٦,٦	١٥٧,٤
اسرائيل	دولار/طن	٢١٩,٣	٢٢٩,٤	٢٩٢,٧	٢٩٢,٧	٢٦٠,١
سوريا	دولار/طن	١٨٠,٣	١٨٧,٩	٣٢٠,٣	٢٣٧,٣	٥٣١,٧

جدول (٣-٤): أسعار تصدير البرتقال لأهم الدول المنافسة لمصر
خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	دولار/طن	٢٣٤,٩	٢٩٧,٦	٣٤٩,٩	٢٣٠,٩	٣٦٢,٩
المغرب	دولار/طن	٤١٦,٨	٤٦٢,٣	٤٤٨,٩	٤٤٨,٧	٤١٣,٢
تركيا	دولار/طن	٣٣٣,٢	٣٨٤,٨	٣٩٢,٣	٤٠٢,٩	٥٢٣,٣
اسرائيل	دولار/طن	٤١٩,٥	٤٣٠,٧	٥٤٤,٣	٦٦٣,٩	٦٩٧,٩
سوريا	دولار/طن	٤١١,١	٢٣٥,٣	٢٢٤,٢	٢٣٤,٦	٣٢٧,٣

جدول (٣-٥): أسعار تصدير البصل لأهم الدول المنافسة لمصر
خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	دولار/طن	١٠٣,١	١٠٤,١	١٠٣,٠	١١٦,٨	١٧٨,٣
المغرب	دولار/طن	٢٠٥,٨	٥٠١,٢	٤٨٦,٥	٧٧٠,٧	٣٨٧,٢
تركيا	دولار/طن	١١٤,٤	١٣٩,٢	١٠٩,١	١٥١,٥	٢٠٣,٨
اسرائيل	دولار/طن	٩٩٥,١	٩٩٥,١	٢٩٨,٦	٢٩٨,٦	٥٠٣,٣
سوريا	دولار/طن	١٥٥,٥	١٥٧,٤	١١٤,٩	١٣٦,٢	١٣٢,٦

جدول (٣-٦): أسعار تصدير العنب لأهم الدول المنافسة لمصر
خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيان	الوحدة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	دولار/طن	٣٩٣,٦	٧٦٢,٦	٦٨٥,٢	٧٨٧,٢	١١٠٤,٩
المغرب	دولار/طن	١٦٥١,٧	١٦٩٨,١	١٧٠٧,٥	١٥٦٤,٢	١٧٠٦,٠
تركيا	دولار/طن	٧٩٦,٥	٨٤٣,٦	٨٦٦,٣	٩٤٤,٣	١٠٨٩,٥
اسرائيل	دولار/طن	١٨٦٠,٦	١٨٦٠,٦	١٢٩١,٣	١٢٩١,٥	٢٤٨٩,١
سوريا	دولار/طن	٣٨٤,٦	٢٤٨,٧	٢٦٧,٦	١٢٧٠,٠	٣٧١,٩

هذا كما يعد الارز من أهم الصادرات الزراعية المصرية والذى يتمتع بأهمية نسبية في إجمالى الصادرات الزراعية المصرية، إلا أن هذه الصادرات تتعرض لمنافسة كبيرة من بعض الدول التى تخصصات في تصدير الارز حيث تأتى الصين، وبورما وباكستان، وتايلاند في مقدمة قائمة الدول المنافسة الصادرات الارز المصرى.[٢]

٣-١ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى المحلى:

يوضح جدول (٣-٧) تطور الأسعار المحلية (السعر المزرعى) لأهم السلع الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) والذى يتبين منه ما يلى:

تزايد متوسط السعر المزرعة للقمح (والذى تزايدت أسعاره العالمية بداية من عام ٢٠٠٥) بمعدل قدر بحوالى ٧,٢% عام ٢٠٠٦ مقارنه باسعار ٢٠٠٥، وبحوالى ١٠,٣% مقارنة باسعار ٢٠٠٤، هذا وقد بلغ متوسط السعر المزرعى للقمح خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ حوالى ٧٠٤ جنيه/طن.

كما تزايد متوسط السعر المزرعى للذرة الشامى بمعدل قدر بحوالى ٧,١% عام ٢٠٠٦- مقارنة باسعار ٢٠٠٥، وبحوالى ١٠,٩% مقارنة بسعر عام ٢٠٠٤، وقد بلغ متوسط السعر المزرعى حوالى ٦١٦,٣ جنيه/طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

كما تزايد متوسط السعر المزرعى للأرز بمعدل قدر بحوالى ٧,١% عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ وبحوالى ١٨,٥% مقارنه بأسعار ٢٠٠٤، كما يلاحظ من نفس الجدول تزايد أسعار بقية الحاصلات الزراعية موضع الدراسة حيث تزايدت بمعدل قدر بحوالى ١١,١% للعدس، ٩,٥% للفول البلدى، ١١,٢% للبطاطس، ١٠,٩% للفاصوليا الخضراء، ٩,٤% للبصل، ١٥,٥% للثوم، ١٠,٣% للفراولة، ٩,٨% للبرتقال، ٩,٨% للعنب وذلك خلال عام ٢٠٠٦ مقارنه بعام ٢٠٠٤، وتزايدت هذه الأسعار بصفه عامه خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣.

جدول (٣-٧): تطور الأسعار المحلية (السعر المزرعى) لأهم السلع الزراعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
القمح	٧٠٤,٠	٧٦٠,٠	٨١٥,٦	٨٣٩,٧	٨٩٩,٧
الذرة الشامى	٦١٦,٣	٦٩٣,٠	٧٤٨,٧	٧٧٥,٧	٨٣١,١
الأرز	٦١٥,٣	٩٩٣,٠	١١٥٤,١	١٢٧٦,٦	١٣٦٧,٨
العدس	١٨٥٨,٧	٢١١٣,٠	٢٢٨٥,١	٢٣٦٩,٤	٢٥٣٨,٦
الفول البلدى	٢٨٨١,٠	٢٩٥٤,٠	٣١٣٦,٤	٣٢٠٤,٥	٣٤٣٣,٤
البطاطس	٦٣٠,٣	٧١٤,٠	٧٧١,٣	٨٠٠,١	٨٥٧,٣
الفاصوليا الخضراء	٤٥٥,٠	٥١٢,٠	٥٥٣,١	٥٧٣,٠	٦١٣,٩
البصل	٢٢٢,٧	٢٣٠,٠	٢٤٥,٥	٢٥٠,٨	٢٦٨,٧
الثوم	٤٧٤,٠	٤٨٨,٠	٥٥١,٩	٥٩٥,٢	٦٣٧,٧
الفراوله	٥٢٢٤,٠	٥٦٣٩,٥	٦٠٥,٢	٦٢٣١,١	٦٦٧٦,٢
البرتقال	٦٦٠,٧	٦٩١,٠	٧٣٧,٨	٧٥٦,١	٨١٠,٢
العنب	٧٧٧,٣	٨١٣,٠	٨٦٨,٠	٨٨٩,٥	٩٥٣,١

مما سبق يتضح أن أسعار السلع الزراعية تزايدت على المستوى العالمى والإقليمى والمحلى، ويتوقع أن تظل هذه الأسعار مرتفعة بالرغم من تراجعها استجابة للأزمة المالية العالمية، إلا أنها ستظل أعلى من مستوياتها عام ٢٠٠٠، خاصه وأن الدول المنتجه الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في انتاج الوقود الحيوى سوف تستثمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في انتاج الوقود الحيوى، كما يتوقع أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية سوف تزداد خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧ مقارنه بفترة التسعينات.(٣)

وبالرغم من أن أرتفاع أسعار السلع الغذائية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشترين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية، إلا أن

كثيرين من صغار المنتجين يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل سوف يستفيدون من أرتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الأنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار، كما يمكن أن ينعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخدامها في أنتاج المحاصيل مرتفعة الأسعار مثل الحبوب والبذور الزيتية، مما يساهم في الحد من استيراد هذه المحاصيل وتقليل عجز الميزان التجارى والناجم عن تزايد أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، كما يمكن أيضا تزايد انتاج الحاصلات الزراعية التصديرية والتى أرتفع إسعارها في السوق العالمى مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة أنتاج الحاصلات الاستيرادية خاصه القمح لابد وأن يأتى في مقدمة الأولويات في الزراعة المصرية لتجنب مخاطر الأسواق الدولية، هذا بجانب أن زيادة الحاصلات التصديرية وبالتالى زيادة الصادرات قد تواجه صعوبات خاصه في ظل نقص السيولة لدى الدول المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية.

٢- الفصل الثانى- الاتفاقيات التجارية المصرية

مقدمه:

تقوم التجارة الخارجية بدور رئيسى وهام فى الاقتصاد القومى المصرى، حيث تساهم حصيلة الصادرات فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى زيادة الدخل القومى الذى يؤدى إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ، كما تساهم التجارة الخارجية فى خلق الظروف الملائمة لإحداث نمو متوازن فى عملية التنمية. هذا ويتسم الهيكل التصديرى للتجارة الخارجية المصرية بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادى، حيث يلاحظ تفوق قيمة الواردات المصرية والتى بلغت حوالى ١٧,٦ مليار دولار على قيمة الصادرات المصرية والتى قدرت بحوالى ٧,٩ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ وتمثل قيمة الواردات الزراعية المصرية حوالى ١٩,٨% من قيمة الواردات المصرية الكلية، بينما تبلغ قيمة الصادرات الزراعية حوالى ٩,٥% من قيمة الصادرات الكلية خلال نفس الفترة.[١] هذا وتعتبر مجموعة الحبوب (بصفة رئيسية الأرز) ومجموعة الخضر والفاكهة من أهم الصادرات الزراعية المصرية، بينما تشكل مجموعة الحبوب (القمح والذرة الشامى) ومجموعة الزيوت النباتية ومجموعة الألبان واللحوم والسكر أهم الواردات الزراعية المصرية مما يشير إلى اعتماد السوق المصرى على الأسواق الدولية وما يحمله من مخاطر فى توفير معظم الاحتياجات الغذائية، وفى ظل عدم اليقين الذي يكتنف الأسواق الدولية والناجمة عن الأزمة المالية الراهنة وتهديد الركود الاقتصادي العالمي الماثل، ربما تحدو بالبلدان إلى إعادة تقييم التزاماتها الخارجية من ناحية، كما يزيد الأمور من سئ إلى أسوأ في حالة البلدان التى تعتمد على الأسواق الدولية فى توفير احتياجاتها الغذائية بصفة خاصة، إلا أن الأزمة المالية والتي حدثت مباشرةً في أعقاب أزمة ارتفاع أسعار الغذاء قد ترتب عليها كأحسن التقديرات انخفاض أسعار السلع الغذائية ، إلا انه ومن ناحية أخرى ومع تباطؤ نمو الاقتصاد الدولي الراهن فقد تنكمش رُقعة الأراضي المخصصة للزراعة مما سيؤدي إلى هبوط الإنتاج الزراعي لدى البلدان المصدِّرة الرئيسية، وقد يُسفر هذا السيناريو عن العودة مجدداً إلى ارتفاع قياسي في أسعار المواد الغذائية بحلول العام ٢٠١٠، ومما هو جدير بالذكر ومع الارتفاع الهائل في أسعار هذه السلع في السوق العالمي فإن تأثير ذلك سوف ينعكس من ناحية على قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع مما يترتب عليه تزايد عجز الموازين التجارية لهذه السلع، كما يترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفاع أسعار البيع للمستهلك في السوق المحلى، فقد تزايد عجز الميزان التجاري للقمح بحوالى ٥٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مقابل تزايد كمية الواردات من حوالي ٥,٨ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٥,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يستدل منه على التأثير الواضح لارتفاع أسعار الاستيراد، كما ترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للقمح تزايد سعر المستهلك المحلى[٢] بمعدل ٢٣,٥% خلال

عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، بينما بلغت هذه الزيادة حوالي ٣,٧% خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ وهو ما يشير إلى تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية بالرغم من الدعم التي تمنحه الدولة لهذه السلعة للحفاظ على سعر تداولها بالسوق المحلى . هذا ويعتمد السوق المصري على السوق العالمي بصفة رئيسية في توفير أكثر من ٤٠% من احتياجات القمح ، وحوالي ٣٥% من احتياجات الذرة حيث تعتبر مصر من الأسواق الرئيسية المستوردة لهذه السلع على المستوى العالمي[٣]، بالرغم من تزايد الإنتاج المحلى بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% اى ما يقدر بحوالى ٢١٩,٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالى ٥٣,٥% كمتوسط خلال نفس الفترة[٤].

وفى سبيل تأمين الاحتياجات الغذائية عقدت الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية بغرض تنشيط تبادلها التجاري من ناحية وتأمين احتياجاتها الغذائية من ناحية أخرى. حيث عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية سواء على المستوى العربي أو الاقليمى والدولي بغرض تنمية وزيادة التبادل التجاري بينها وبين الإطراف الأخرى للاتفاقيات. وسوف يتناول هذا الجزء بإيجاز الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مصر وأثرها على تنمية تجارتها الخارجية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨) ومدى مساهمة هذه الاتفاقيات فى توفير الاحتياجات الاستيرادية من الحبوب (القمح والذرة الشامى) والتى شهدت ارتفاع قياسى فى أسعارها العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، كما أن هذه السلع تعد أهم الواردات الزراعية الغذائية المصرية وبالتالى فإن أى اضطرابات فى الأسواق الدولية لهذه السلع سيؤثر بالتبعية على الأمن الغذائى المصرى.

٢- الاتفاقيات التجارية المصرية :

٢-١ الاتفاقيات التجارية المصرية العربية:

٢-١-١ الاتفاقيات التجارية الثنائية: عقدت مصر خلال فترة التسعينات العديد من هذه الاتفاقيات مع بعض الدول العربية بغرض تنمية مبادلاتها التجارية مع هذه الدول، ويوضح جدول (٣-١) بالملاحق موجز لأهم بنود الاتفاقيات الثنائية المصرية العربية.

٢-١-٢ الاتفاقيات التجارية الجماعية: هي اتفاقيات تتم بين كافة الدول العربية فى مجالات تحرير التجارة، او الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال ، وتتم فى اطار جامعة الدول العربية.

٢-١-٢-١ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية: اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراراً بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨، وذلك بالموافقة على البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية والقائم على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية على أن تتلائم هذه الاتفاقية مع أوضاع واحتياجات الدول العربية من ناحية وأحكام منظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى ، هذا ومن اهم بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ان يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً

لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ ١٩٩٨/١/١، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١، مع تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.ومنح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية في إطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها، والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفقا لتصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها .

٢-٢ <u>الاتفاقيات التجارية المصرية الأفريقية</u>: في إطار الجهود المبذولة لتنمية الصادرات المصرية وتوسيع القاعدة التسويقية للمنتج المصري وقعت مصر على اتفاقية السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقي بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩ وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من ١٩٩٩/٢/١٧ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة . هذا وتعتبر الاتفاقية بين مصر ودول الكوميسا اتفاقية منطقة تجارة حرة، تم توقيعها بين الدول الأعضاء ومصر، حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها بشرط أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا، حيث تقوم كل من مصر، وكينيا، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وجيبوتي، وملاوي ، ومدغشقر، ورواندا، وبوروندي فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، كما تطبق كل من أوغندا وإريتريا و جزر القمر تخفيض بنسبة ٨٠% على وارداتها من دول الكوميسا، بينما تطبق إثيوبيا تخفيضاً جمركياً بنسبة ١٠% من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا، ولا تقوم سيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية بمنح أية تخفيضات جمركية، كما لا تقوم سوازيلاند بتطبيق أية إعفاءات جمركية وهناك مهلة ممنوحة لها على أساس أن هناك دراسات تقوم بها حول آثار انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة (الكوميسا) في ضوء ارتباطها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي،هذا وقد قامت أنجولا مؤخراً بتعليق عضويتها في اتفاقية الكوميسا ، كما تقدم السودان بطلب تجميد عضويته في الاتفاقية عام ٢٠٠٥، بينما وقعت ليبيا على الانضمام إلى الكوميسا خلال أعمال القمة العاشرة لرؤساء دول الكوميسا في يونيو ٢٠٠٥، كما أعادت تنزانيا عضويتها إلى الاتفاقية يونيه ٢٠٠٥ ، ومن أهم بنود اتفاقية الكوميسا خضوع الصادرات المصرية للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل على أن تسري الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء.

٢-٣ الاتفاقيات التجارية المصرية الأوروبية :

٢-٣-١ اتفاقية المشاركة الأوروبية : بدأت مصر المباحثات مع الاتحاد الاوروبى بشأن إبرام اتفاقية مشاركة في عام ١٩٩٥ وتم التوقيع النهائي عليها عام ٢٠٠١. ويتم بموجب هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. هذا وتعد الاتفاقية سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها عن طريق إخطار الطرف الآخر بذلك، ويوقف العمل بها بعد انقضاء أثنى عشر شهراً من تاريخ الإخطار[١]. وتستهدف الاتفاقية بصفة عامة إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبى، وتوفير إطار ملائم لحوار سياسي يتيح تنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين، وتهيئة الظروف لتحرير التجارة في مجال السلع والخدمات ، وتدعيم تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون، فضلا عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مع تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي ، كما تهدف الاتفاقية إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا إلى مصر[٥]. هذا وتنص الاتفاقية على اعفاء كامل من الرسوم الجمركية للصادرات السلعية الصناعية المصرية فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، بينما تعفى الصادرات الصناعية الاوروبية من الرسوم الجمركية طبقا لقوائم محددة بالاتفاقية، وتعامل السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة وفقا لحصص تعريفية ومواسم تصديرية، حيث تم الاتفاق على حصص للسلع الزراعية لكل من مصر والاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم الجمركية، ويتم منح تخفيضات جمركية للكميات التي يتم تصديرها لبعض تلك السلع زيادة عن تلك الحصص المقررة. وفيما يتعلق بالواردات الزراعية فنصت الاتفاقية أيضاً على قيام الجانب المصري بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي مثل اللحوم ومنتجات الألبان بالإضافة إلى بعض الخضر والفاكهة، كما تنص الاتفاقية على أن يقوم الطرفان خلال العام الثالث من تطبيق الاتفاقية بتحديد الإجراءات التى تطبق من بداية العام الرابع لتحقيق تحرير اكبر لتجارة مصر من المنتجات الزراعية والسمكية[٦]، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة يتم إلغاء الرسوم الجمركية على عدد من السلع الزراعية المصنعة الأوروبية والمصدرة الى مصر بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة والمصدرة لدول الاتحاد الأوروبي والتي تستخدم في إنتاج سلع زراعية أخرى لإجراءات السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد ، وذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في الأسواق العالمية خاصة الغلال والأرز والسكر ومنتجات الألبان. هذا وتجيز الاتفاقية لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة خلال المرحلة الانتقالية إذا تعرضت بعض الصناعات لصعوبات نتيجة تحرير الواردات من الاتحاد الأوروبي من السلع المماثلة، كما تتضمن الاتفاقية تطبيق قواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الدعم والإغراق

وإجراءات الوقاية ، وكذلك منح كل من الطرفين للآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في قطاع التجارة في الخدمات.

٢-٣-٢ <u>الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الأفتا:</u> تستهدف الاتفاقية تحرير تجارة السلع بين مصر ودول ألافتا [٧] اتساقا مع مبادى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة،وتوفير بيئة ملائمة لزيادة تدفقات الاستثمار وزيادة التجارة فى مجال الخدمات، وضمان حماية ملائمة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية، ودعم التطور المتجانس للعلاقات الاقتصادية بين الاطراف من خلال المساعدات الفنية والمالية ، هذا وتطبق الاتفاقية والتي تم توقيعها عام ٢٠٠٧ على العلاقات التجارية بين مصر من جانب، ودول الإفتا كل على حده من الجانب الآخر، وتتلخص أهم بنود الاتفاقية فى ان تقوم مصر بتخفيض ضرائبها الجمركية واية رسوم ذات اثر مماثل تدريجيا على الواردات من السلع ذات منشأ أحدى دول الافتا، كما لن تفرض كل من مصر ودول الافتا ضرائب جمركية أو قيود كمية أو أية إجراءات ذات اثر مماثل على الصادرات فيما بينهم وذلك اعتبارا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، كما تقوم دول الافتا بإلغاء اية ضرائب جمركية على الواردات واية رسوم ذات أثر مماثل على المنتجات ذات منشأ مصرى بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، ويمكن لاى دولة عضو جديد فى منطقة التجارة الحرة الأوروبية الانضمام الى هذه الاتفاقية، بشرط موافقة اللجنة المشتركة على انضمامها، وفى حالة انسحاب مصر او كافة دول الافتا من الاتفاقية فإن العمل بالاتفاقية ينتهي بانتهاء فترة الإخطار، وفيما يتعلق بالترتيبات الثنائية الخاصة بتجارة السلع الزراعية بين مصر ودول الافتا فتدخل حيز النفاذ فى تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، وتظل سارية طالما ظل أطرافها أعضاء فى هذه الاتفاقية، وفى حالة انسحاب أية دولة من الترتيبات الثنائية الخاصة بالتجارة فى السلع الزراعية المبرمة بينهم والتى تمنح كافة السلع الزراعية المصرية المصدره الى دول الافتا اعفاء جمركى كامل او اعفاء جمركى فى حدود حصة كمية او إعفاء جمركى خلال فترة زمنية معينة، فأن هذه الاتفاقية تعتبر لاغية بين مصر وتلك الدولة في نفس تاريخ سريان الانسحاب من هذه الترتيبات.

٢-٣-٣ <u>الاتفاقيات التجارية في اطار الاورومتوسطية (الاتفاقية بين مصر وتركيا)</u> : تم التوقيع علي الاتفاقية[٨] بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥، وتاتى أهمية عقد هذه الاتفاقية فى إطار إعلان برشلونة الذي وافقت عليه مصر و الصادر بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي لإقامة منطقة تجارة حرة اورومتوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ . وقد حث الاتحاد الأوروبي الدول الموقعة على هذا الإعلان بضرورة الإسراع فى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة فيما بينها للوصول الى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠، وقد طالب الاتحاد الأوربي مصر بأهمية الإسراع فى إبرام اتفاق تجارة حرة مع تركيا، كما وقعت كل من المغرب، تونس ، الأردن ، سوريا ، إسرائيل، ودول الافتا. حيث أن عدم التوقيع سيترتب علية اعتبار مصر من الدول غير الملتزمة بما ورد فى اعلان برشلونة والخاص

بأهمية الوصول إلى عقد اتفاقيات تجارية بين الدول الاورومتوسطية قبل عام ٢٠١٠، كما ان عدم التوقيع في الوقت الحالي سيترتب عليه الإسراع فى التخفيض الجمركي بنسب وفترات زمنية اكبر من تلك المطبقة مع الاتحاد الأوروبي مما يؤثر بالسلب علي تكيف الصناعات المصرية مع مثيلتها من الصادرات الصناعية ذات المنشأ التركي، كما ان التوقيع يسمح لمصر بالاستفادة من التحرير التدريجي الذي تتيحه الاتفاقية والذي يمتد لفترة زمنية قدرها ١٦ عاما مما يسمح للسوق المصري باستيعاب الصادرات التركية بشكل تدريجي لا يضر بالصناعات الوطنية، بالإضافة إلي ان هذه الاتفاقية تسمح للصادرات المصرية بالنفاذ إلي الأسواق التركية معفاة من الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ. هذا وتتيح الاتفاقية فور دخولها حيز النفاذ الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة، وذلك من خلال إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الاورومتوسطية، فضلا عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في مواجهة منافسة صادرات الدول التي وقعت اتفاق تجارة حرة مع تركيا داخل السوق التركي، ومن أهم بنود الاتفاقية ..إلغاء كافة الرسوم ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية الخاصة بتجارة السلع بين الدولتين فور دخول الاتفاق حيز النفاذ، كما أنه لا يجوز أن تقوم أى من الدولتين بفرض أية رسوم ذات اثر مماثل أو قيود غير جمركية جديدة ، ويجب أن تتوافق كل من إجراءات الصحة والصحة النباتية ، والإجراءات الخاصة بالتحويلات المالية الناتجة عن الاستثمارات والتجارة بين البلدين مع أحكام كل من البلدين، والإجراءات الخاصة بحماية الملكية الفكرية، والإجراءات الخاصة بالدعم والإغراق والوقاية مع الإجراءات الخاصة باتفاقية الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بقواعد المنشأ يتضمن بروتوكول قواعد المنشأ قواعد وشروط تراكم المنشأ متعدد الأطراف حيث يمكن لمصر أو تركيا أو أية دولة متوسطية استخدام مكونات إنتاج ذات منشأ وطني لأي من هذه الأطراف في إنتاج سلع وتصديرها للطرف الأخر واعتبار تلك المكونات كأنها ذات منشأ وطني للدولة المصدرة، وذلك بشرط أن تكون الدولة المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف موقعة لاتفاقيات مشاركة أو مناطق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، على ان يكون بين الدول المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف اتفاقات مناطق تجارة حرة بين بعضها البعض، كما تستخدم تلك الدول المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف بالنسبة للسلع المصدرة للاتحاد الأوروبي قواعد منشأ مطابقة تماما لقواعد منشأ الاتحاد الأوروبي، وفيما يتعلق بالتبادل التجارى في السلع الزراعية مع تركيا، تقوم اللجنة المشتركة خلال اجتماعها السنوي ببحث زيادة تحرير تجارة السلع الزراعية، والزراعية المصنعة، والأسماك.

٢-٤ <u>اثر الاتفاقيات التجارية على التبادل التجارى المصرى</u> : تعد تحذيرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من تاثير ازمة الغذاء العالمى على تفاقم خطر المجاعة فى العالم بمثابة جرس

إنذار لضرورة تحرك المجتمع الدولى للعمل على زيادة حجم الإنتاج من المواد الغذائية، وضرورة توجه الحكومات للبحث عن سُبل لرفع الإنتاجية الزراعية واتباع استراتيجيات للتنمية الزراعية حتى لا ينتشر الجوع فى دولهم، خاصة فى ظل اتجاه بعض الدول لاستخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوى، وارتفاع نسبة فاقد الزراعة العالمية بسبب الآفات والحشرات والذى يُقدر بنحو بليون دولار سنوياً، وفى هذا الصدد بدأت مصر بتنفيذ خطه طموحة لإضافة حوالى ٣,٢ مليون فدان من الأراضى الزراعية المستصلحة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧) من خلال تنفيذ عدد من المشروعات الزراعية العملاقة فى مناطق جنوب الوادى وسيناء والصحراء الغربية. هذا ومع الإرتفاعات الهائلة التى شهدها العالم في أسعار السلع الغذائية بصفة عامة وأسعار الزيوت والحبوب بصفة خاصة، حيث تزايدت أسعار الزيوت بنسبة ٩٧%، وأسعار الحبوب بنسبة ٨٧%، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مقارنة بأسعارهم منذ نهاية التسعينات[٩]، فإن التساؤل المطروح يدور حول دور الحكومة المصرية فى إدارة هذه الأزمة فى الوقت الراهن من ناحية ، ومن ناحية أخرى يبرز تساؤل آخر حول مدى تأثير الاتفاقيات التى عقدتها مصر فى مواجهة مثل هذه الأزمات ؟ ففى سياق الجهود المبذولة لمواجهة تحديات ارتفاع أسعار الغذاء عقدت مصر مؤخراً اتفاقيات تعاون دولية مع بعض الدول التى لها مصالح مشتركة مع مصر ، فقد أطلقت وزارة التعاون الدولى مبادرة القمح مقابل الغاز الطبيعي مع أوكرانيا، بما يوفر لمصر على المدى البعيد مصدراً آمناً وثابتاً من القمح (بالرغم من العيوب التى ظهرت على شحنات القمح الأوكرانى والتى كان من المفترض أن يتم دراستها قبل عقد الاتفاقية خاصة وأنها عيوب متعلقة بالقوارض التى تصيب القمح ، والمعروف أنها منتشرة فى الأراضى الأوكرانية)، كما قامت الحكومة المصرية وفى إطار التعاون القائم مع حكومة السودان بإقامة مشروعات مشتركة لتأمين الاحتياجات الغذائية بين البلدين تتمثل فى تنفيذ مشرع مشترك لزراعة مليونى فدان على الحدود بين مصر والسودان باستثمارات مشتركة بدءاً من العام القادم منها ١,٥ مليون فدان بالسودان و٩٠٠ ألف فدان جنوب مصر، كما بدأت الحكومة المصرية فى توجيه المستثمرين المصريين إلى الاستثمار جنوب السودان زراعياً، والتوجه لاستصلاح الاراضى هناك. أيضاً قامت الحكومة بالاتفاق مع حكومة أوغندا على زراعة حوالى مليونى فدان قمح وذرة فى الاراضى الأوغندية ، كما اتفقت أيضا الحكومة المصرية على شراء نحو مليون طن من القمح من كازاخستان لتلبية احتياجات السوق المحلية، وتشير هذه الجهود إلى مدى وعى الحكومة المصرية بإبعاد أزمة ارتفاع الأسعار فى السوق العالمى وآثارها المحتملة على السوق المحلى، إلا أنها من ناحية أخرى تثيرتساؤل حول مدى تاثير الاتفاقيات التى عقدتها مصر خلال فترة التسعينات وأوائل الالفية الثالثة على التبادل التجارى المصرى بصفة عامة، وهل ساهمت هذه الاتفاقيات فى تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر فى ظل هذه الأزمة، وبالتالى فإن هذا الباب يستهدف التعرف على تأثير هذه الاتفاقيات على التبادل التجارى المصرى الكلى والزراعي من

ناحية، ودور هذه الاتفاقيات فى تأمين الاحتياجات الغذائية المصرية من القمح والذرة الشامى بصفة خاصة من ناحية أخرى .

٢-٤-١ تأثير اتفاقية مصر وسوريا على التبادل التجارى المصري: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، حيث تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية الى سوريا بمعدل قدر بحوالى ٣٤,٦ % خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مقارنة بالفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩، وتزايدت بمعدل ٢٦٠,٦ % خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى سوريا خلال الفترة١٩٩٥ -٢٠٠٧ والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية: $\hat{y} = -25.3 + 21.9x$

(4.26)

$F = 18.14 \qquad R^2 = 0.668$

وجد أن قيمة هذه الصادرات أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٠,٦% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من سوريا خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من سوريا خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية : $\hat{y} = -16.9 + 12.8x$ (5.8)

$F = 28.1 \qquad R^2 =$ 0.757

وجد أن قيمة هذه الواردات أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢١,٣% من قيمة هذه الواردات خلال نفس الفترة . كما يتضح من جدول (٣-٢)بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر وسوريا وان هذا التبادل ايجابى بالنسبة للميزان التجارى المصري خلال فترة الدراسة مما يشير إلى الأثر الايجابي للاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية، ومن ناحية أخرى تشير نسب التبادل التجاري بين مصر وسوريا خلال إلى ضآلة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين بالرغم من إيجابيتها للجانب المصري ، وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي، حيث أنها تمثل أهم الواردات الغذائية المصرية من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر أهم السلع الغذائية التي ارتفعت أسعارها خلال الآونة الأخيرة، حيث أشارت البيانات الواردة بجدول (٣-٣) بالملاحق إلى إن مجموعة الحبوب (الأرز) أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى سوريا ، تليها مجموعة الفاكهة ثم مجموعة الزيوت النباتية والخضروات وذلك خلال الفترة

٢٠٠٠-٢٠٠٧، كما تعتبر مجموعة الحبوب أيضا من أهم المجموعات الزراعية المصرية المستوردة من سوريا تليها مجموعة البقوليات (العدس) ثم مجموعة الفاكهة والخضروات والزيوت النباتية خلال نفس الفترة ، وهو ما يشير إلى مساهمة الاتفاقية في زيادة التبادل التجاري الزراعي بين مصر وسوريا على مستوى المجموعات الزراعية خلال السنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بالرغم من ضالة حجم التجارة الخارجية بين البلدين ، وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي ،فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة من القمح والذرة الشامي من سوريا، حيث إن زيادة الكميات المصرية المستوردة لهذه السلع من سوريا في حالة قيام الأخيرة بتصديرها يدل على المساهمة الايجابية للاتفاقية بينما يدل عدم تأثر الكميات المصرية المستوردة على ضعف مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر، حيث تبين من جدول (٣-٤) بالملاحق إن اجمالى كميات القمح المستورد من سوريا تشكل حوالي ٤% من اجمالى الواردات المصرية من القمح خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بينما لا توجد واردات مصرية من سوريا للذرة الشامي خلال نفس الفترة ، حيث إن سوريا من الدول المستوردة للذرة الشامي، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من القمح.

٢-٤-٢ <u>تأثير اتفاقية مصر ولبنان على التبادل التجاري المصري</u>: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٥) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ولبنان على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ ، فقد تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى لبنان بمعدل قدر بحوالى ١٣٩,٣ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وتزايدت بمعدل قدر بحوالى ٢١٦,٩ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية،وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى لبنان خلال الفترة١٩٩٥-٢٠٠٧ والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية: $\hat{y} = -32.6 + 20.6x$

$$(4.89)$$

$$F = 23.9 \qquad R^2 = 0.727$$

وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى لبنان أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ٢٢,٧% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة. كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من لبنان خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من لبنان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = 9.53 + 3.44x$$

$$(2.78)$$

$$F = 7.69 \qquad R^2 = 0.461$$

حيث وجد أن قيمة الواردات المصرية من لبنان أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١١,٤% من قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة، كما يتضح من جدول (٣-٥) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر ولبنان وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة، بينما تشير نسب التبادل التجاري بين الدولتين خلال فترة الدراسة إلى ضآلة حجم المعاملات التجارية بينهما بالرغم من إيجابيتها للجانب المصري ، وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر فقد تم التعرف على حجم التبادل الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ مع التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي ، حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٦) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي لأهم المجموعات الزراعية بين مصر ولبنان خلال نفس الفترة ، حيث تعتبر مجموعة الحبوب (الأرز) أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى لبنان تليها مجموعة الفاكهة والخضروات ، بينما تعتبر مجموعة الفاكهة من أهم المجموعات الزراعية المصرية المستوردة من لبنان خلال نفس الفترة، تليها الخضروات والحبوب . مما سبق يتضح إن الاتفاقية قد ساهمت في زيادة التبادل التجاري الزراعي بين مصر ولبنان خلال السنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بالرغم من ضالة حجم التجارة الخارجية بين البلدين . وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي ، فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة من القمح والذرة الشامي من لبنان حيث يتبين من جدول (٣-٧) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية للقمح أو الذرة الشامي من لبنان خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، حيث إن الأخيرة من الدول المستوردة للقمح والذرة الشامي ، وبالتالي فان الاتفاقية تعمل على تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين بصفة عامة ، ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من هذه السلع .

٢-٤-٣ <u>تأثير اتفاقية مصر وتونس على التبادل التجارى المصرى</u>: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٨) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر وتونس على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، فقد تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى تونس بمعدل قدر بحوالى ٥٦,٩ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، ثم تناقصت بمعدل ٧,٨ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى تونس خلال الفترة١٩٩٥ -٢٠٠٧ وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي :

$$\hat{y} = 17.5 + 2.17x$$
$$(1.92)$$
$$F = 3.7 \qquad R^2 = 0.29$$

وفيما يتعلق بالواردات المصرية من تونس، فقد تزايدت قيمتها خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى ، بينما تناقصت إلى حوالي ١٤,٣ مليون دولار خلال الفترة الثالثة ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من تونس خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي:

$$\hat{y} = 15.5 + 0.09x$$
$$(0.19)$$
$$F = .039 \qquad R^2 = 0.004$$

كما يتضح من جدول (٣-٨) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بما يشير إلى الأثر الايجابي للاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية . إلا انه ومن ناحية أخرى تشير نسب التبادل التجاري بين الدولتين إلى ضالة حجم معاملاتهما التجارية بالرغم من إيجابيتها للجانب المصري . وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، مع التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي ، حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٩) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر وتونس خلال نفس الفترة والتي أتضح منها إن مجموعة الحبوب (الأرز) أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى تونس ثم الخضروات والفاكهة، كما تعتبر مجموعة الفاكهة من أهم المجموعات الزراعية المصرية المستوردة من تونس خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، مما سبق يتضح إن الاتفاقية قد ساهمت في زيادة الصادرات الزراعية المصرية إلى تونس خلال السنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وان هذا التبادل يعد ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بالرغم من ضالة حجم التجارة الخارجية بين البلدين ، وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي، فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة القمح والذرة الشامي من تونس حيث تبين من جدول (٣-١٠) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية من القمح أو الذرة الشامي من تونس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، حيث تعد تونس من الدول المستوردة للقمح والذرة الشامي ، وبالتالي فان الاتفاقية تعمل على تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين بصفة عامة ، ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من هذه السلع .

٢-٤-٤ <u>تأثير اتفاقية مصر والمغرب على التبادل التجارى المصرى:</u> تشير البيانات الواردة بجدول (٣-١١) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ حيث تبين تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى المغرب بمعدل قدر بحوالى ١٥٢,٣ %خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وتزايدت بمعدل ١٣٤,٩ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى

المغرب خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية : $\hat{y} = -10.1 + 7.87x$

(5.79)

$F = 33.6 \qquad R^2 = 0.788$

وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى المغرب أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢١,٢% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة. كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من المغرب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من المغرب خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي :

$$\hat{y} = 1.54 + 2.61x$$

(1.35)

$F = 1.81 \qquad R^2 = 0.167$

كما يتضح من جدول (٣-١١) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر والمغرب وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري ، وهو ما يشير إلى الأثر الايجابي للاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية ، وأن كانت نسب التبادل التجاري تشير إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين ،وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي، حيث أشارت البيانات الواردة بجدول (٣-١٢) بالملاحق إلى إن مجموعة الحبوب (الأرز) من أهم ألمجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى المغرب تليها الخضروات والفاكهة، بينما تعتبر الخضروات من أهم المجموعات الزراعية المصرية المستوردة من المغرب خلال نفس الفترة ، ويشير ما سبق إلى إن الاتفاقية ساهمت في زيادة التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات التالية لدخولها حيز النفاذ وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بالرغم من ضالة نسب التجارة الخارجية بين البلدين ، وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي، فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة من القمح والذرة الشامي من المغرب ، حيث يلاحظ من جدول (٣-١٣) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية من القمح والذرة الشامي من المغرب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، حيث إن المغرب من الدول المستوردة للقمح والذرة الشامي، وبالتالي فان الاتفاقية تعمل على تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين بصفة عامة، ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من هذه السلع .

٢-٤-٥ <u>تأثير اتفاقية مصر والأردن على التبادل التجارى المصري</u>: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-١٤) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر والأردن على

التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ حيث تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى الأردن بمعدل قدر بحوالى ٢٨,٤ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وبمعدل ٤٩٩,٧ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى الأردن خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية : - $\hat{y} = 50.2 + 22.1x$

(3.87)

$F = 15.01$ $R^2 = 0.625$

وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى الأردن أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٦,٧% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من الأردن خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من الأردن خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = 2.9 + 4.43x$$

(3.14)

$F = 9.85$ $R^2 = 0.523$

وجد أن قيمة الواردات المصرية من الأردن أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ ١٥% من قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة ، كما يتضح من جدول(٣-١٤) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر والأردن وأن هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري وهو ما يشير إلى الأثر الايجابي للاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية. إلا انه ومن ناحية أخرى تشير نسب التبادل التجاري إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين بالرغم من إيجابيتها للجانب المصري.

وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي ، حيث تشير البيانات الواردة بجدول(٣-١٥) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي لأهم المجموعات الزراعية بين مصر والأردن خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٧، حيث تعتبر مجموعة الحبوب (الأرز) من أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى الأردن تليها مجموعة الفاكهة والخضروات، كما تعتبر مجموعة الفاكهة من أهم المجموعات الزراعية المصرية المستوردة من الأردن، تليها مجموعة الخضروات ويشير ما سبق إلى أن الاتفاقية ساهمت في زيادة التبادل التجاري بين مصر والأردن خلال السنوات التالية لدخولها حيز النفاذ وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بالرغم من ضالة نسب التجارة الخارجية بين البلدين،وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي، فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة من القمح والذرة الشامي من الأردن ، حيث يلاحظ من جدول

(٣-١٦) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية من القمح أو الذرة الشامي من الأردن خلال الفتـــرة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حيث إن الأردن من الدول المستوردة للقمح والذرة الشامي، وبالتالي فان الاتفاقية تعمل على تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين بصفة عامة ، ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من هذه السلع.

٢-٤-٦ <u>تأثير اتفاقية مصر والعراق على التبادل التجارى المصرى</u> :تشير البيانات الواردة بجدول (٣-١٧) بالملاحق والتحليل الإحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، حيث تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى العراق بمعدل قدر بحوالى ١٨٤,١ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى،بينما تناقصت بمعدل ٤١,٩ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية،وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى العراق خلال نفس الفترة وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي : $y = 35.5 + 4.49x$

(1.64)

$F = 2.68 \qquad R^2 = 0.229$

كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من العراق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولـــى، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من العراق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كمـــا يلي: $\hat{y} = 0.5 + 0.084x$

(1.18)

$F = 1.4 \qquad R^2 = 0.135$

كما يتضح من جدول (٣-١٧) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصـــر والعـــراق وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري ، ومن ناحية أخرى تشير نسب التبـــادل التجاري إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين بالرغم من إيجابيتها للجانب المصـــري . وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظـــل أزمـــة الغـــذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفتـــرة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي، حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-١٨) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعـــي لأهـــم المجموعات الزراعية بين مصر والعراق خلال نفس الفترة، حيث تعتبر مجموعة الحبـــوب (الأرز) أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى العراق تليها الخضروات والفاكهة .كما يلاحظ من جدول (٣-١٨) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية من العراق خلال نفس الفترة، وقد يعزى ذلك لظروف العراق الراهنة ، وبالتالي فان الاتفاقية تعمل على تنشيط التبادل التجاري بـــين الـــدولتين بصفة عامة ،ولكنها لا تساهم في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر.

٢-٤-٧ تأثير اتفاقية مصر وليبيا على التبادل التجارى المصري: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-١٩) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر وليبيا على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧،حيث تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية الى ليبيا بمعدل قدر بحوالى ٠,٥% خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، كما تزايدت بمعدل قدر بحوالى ١٥٠,٨% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية،وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى ليبيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = 18.9 + 9.9x$$
$$(2.69)$$
$$F = 7.23 \qquad R^2 = 0.445$$

حيث وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى ليبيا أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٢,٦% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، وتزايدت قيمة الواردات المصرية من ليبيا خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من ليبيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي :

$$\hat{y} = 65.4 - 0.33x$$
$$(-0.12)$$
$$F = 0.01 \qquad R^2 = 0.002$$

كما يتضح من جدول (٣-١٩) بالملاحق ان التبادل التجاري بين مصر وليبيا ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري ، ومن ناحية أخرى تشير نسب التبادل التجاري إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين بالرغم من إيجابيتها للجانب المصري ،وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل الزراعي بين الدولتين بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي،حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢٠) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي لأهم المجموعات الزراعية بين مصر وليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، حيث تعتبر مجموعة الحبوب(الأرز) من أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى ليبيا تليها الخضروات والفاكهة ، كما يلاحظ من جدول (٣-٢٠) بالملاحق عدم تواجد واردات مصرية للحبوب من ليبيا خلال نفس الفترة، وبالتالي لم تساهم الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر من هذه السلع، وتعتبر الخضروات والفاكهة من اهم الواردات المصرية من ليبيا خلال نفس الفترة .

٢-٤-٨ تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على التبادل التجارى المصرى: تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢١) بالملاحق والتحليل الإحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر

والدول العربية(الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية) على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ حيث تبين تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية بمعدل قدر بحوالى ٤٤,٤% خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وبمعدل ١٦٨,٦% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية للدول العربية (الأعضاء في منطقة التجارة الحرة) خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = -78.1 + 177.9x$$
$$(5.07)$$
$$F = 25.7 \qquad R^2 = 0.741$$

وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى هذه الدول العربية أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٧,٩% من قيمة هذه الصادرات ر خلال فترة الدراسة. كما تزايدت قيمة الواردات المصرية من تلك الدول خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة هذه الواردات خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = 183.3 + 192.4x$$
$$(4.61)$$
$$F = 21.2 \qquad R^2 = 0.702$$

وجد أن قيمة هذه الواردات أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٤,٤% من قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة، كما يتضح من جدول (٣-٢١) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية بصفة عامة وإن كان فى غير صالح الميزان التجارى المصرى والذى سجل عجزاً تجارياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ مع تلك الدول، وتشير نسب كل من الصادرات المصرية إلى الدول العربية والتي قدرت بحوالى ١٥,٧% من اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، والواردات المصرية من الدول العربية والتي قدرت بحوالى ٧,١% من اجمالى الواردات المصرية خلال نفس الفترة، إلى إمكانية تزايد حجم المعاملات التجارية بين مصر والدول العربية، وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل الزراعي بين مصر والدول العربية بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي، حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢٢) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي لأهم المجموعات الزراعية بين مصر والدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ ، حيث تعتبر مجموعة الحبوب (الأرز) من أهم مجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى الدول العربية ، تليها مجموعة الخضروات الفاكهة ثم مجموعة الزيوت النباتية، كما يلاحظ من نفس الجدول إن مجموعة الحبوب من أهم المجموعات الزراعية المستوردة من الدول العربية تليها مجموعة الفاكهة ثم

الزيوت النباتية والخضروات ، وفيما يتعلق بمدى مساهمة الاتفاقية في توفير الاحتياجات الغذائية لمصر من القمح خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ، فان الجزء التالي يهتم بالتعرف على الكميات المستوردة من القمح من هذه الدول حيث يلاحظ من جدول (٣-٢٣) بالملاحق إن اجمالى واردات مصر من القمح من الدول العربية شكلت حوالي ٥,٦% ، ٣,٤% ، ٣,٧% من اجمالى الواردات المصرية خلال أعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ على الترتيب ، وبالتالي تعد مساهمة الاتفاقية في توفير الاحتياجات الغذائية لمصر محدودة .

هذا ويهتم ذلك الجزء بالتعرف على أوضاع التجارة الخارجية والتبادل الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ بين مصر والسودان بصفة خاصة باعتباره احد الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، فضلا عن العلاقات الاقتصادية التاريخية مع مصر والتي تعود إلى اتفاقية التكامل المصري السوداني عام ١٩٧٤ والتي تبلورت في ميثاق التكامل بين مصر والسودان عام ١٩٨٢، ويتبين من بيانات جدول (٣-٢٤) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى السودان بمعدل قدر بحوالى ٥٤,٤% خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وبمعدل قدر بحوالى ٣٩١,٩% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى السودان خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية:

$$\hat{y} = -39.8 + 19.01x$$
$$(4.51)$$
$$F = 20.3 \qquad R^2 = 0.693$$

وجد أن قيمة الصادرات المصرية إلى السودان أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢٥,٦% من قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، كما تزايد متوسط قيمة الواردات المصرية من السودان خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية والأولى، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من السودان خلال نفس الفترة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = 19.2 + 4.45x$$
$$(3.6)$$
$$F = 12.9 \qquad R^2 = 0.59$$

حيث وجد أنّ قيمة الواردات المصرية من السودان أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٩,٧% من قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة، كما يتضح من جدول (٣-٢٤) بالملاحق تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر و السودان خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وان هذا التبادل ايجابي بالنسبة للميزان التجاري المصري بينما تشير نسب التبادل التجاري مع السودان إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين الدولتين بالرغم من عمق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بين مصر السودان ، وللتعرف عن مدى مساهمة السودان في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة

الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر السودان بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي ، حيث أوضحت البيانات الواردة بجدول(٣-٢٥) بالملاحق إن مجموعة الحبوب (الأرز) من أهم المجموعات الزراعية المصرية المصدرة إلى السودان تليها مجموعة الفاكهة والخضروات ، هذا ويعتبر الذرة الشامي من أهم الحبوب المستوردة من السودان، حيث لا توجد واردات مصرية للقمح من السودان وذلك باعتبار السودان من الدول المستوردة للقمح.

٢-٤-٩ <u>تأثير اتفاقية الكوميسا على التبادل التجاري المصري:</u> تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢٦) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ حيث تبين تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية الى دول الكوميسا بمعدل قدر بحوالى ١١١,٦ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى و بمعدل قدر بحوالى ١٢٥,٧% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا خلال نفس الفترة ، وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٩,٨% من متوسط قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، هذا وقد أمكن التعبير عن المعادلة في الصورة الخطية التالية

$$\hat{y} = -18.5 + 15.3x$$
$$(5.18)$$
$$F = 26.9 \qquad R^2 = 0.749$$

كما تزايد متوسط قيمة الواردات المصرية من دول الكوميسا خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى وتناقص خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الواردات المصرية من دول الكوميسا خلال نفس الفترة وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يل:

$$\hat{y} = 125.1 + 9.6x$$
$$(1.63)$$
$$F = 2.67 \qquad R^2 = 0.228$$

كما يتضح من نفس الجدول تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا بصفة عامة إلا إن نسب هذا التبادل تشير إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بين مصر دول الكوميسا، وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول الكوميسا بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، كما تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية القمح والذرة الشامي، حيث تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢٧) بالملاحق إلى حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ حيث تبين تزايد متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى دول الكوميسا بمعدل قدر بحوالى ٧٢,٦ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، بينما تناقصت قيمة الواردات الزراعية المصرية من دول الكوميسا بمعدل قدر

بحوالى ٨,٣ % خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، كما يتضح من نفس الجدول إن صافى الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول الكوميسا قد سجل عجزا خلال فترتي الدراسة،هذا وتشير نسب التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا إلى ضالة حجم المعاملات التجارية بينهما ، ونظرا لعدم تواجد واردات مصرية للحبوب من دول الكوميسا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، فان الاتفاقية لم تساهم في توفير الاحتياجات الغذائية لمصر من الحبوب خلال تلك الفترة .

٢-٤-١٠ <u>تأثير الاتفاقية بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى على التبادل التجاري المصري</u> :تشير البيانات الواردة بجدول (٣-٢٨) بالملاحق والتحليل الاحصائى لها إلى تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ حيث تبين تزايد متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الاوروبى بمعدل قدر بحوالى٦٢,٩ %خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وبمعدل قدر بحوالى ١٣٦,٥ % خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية ، وبحساب معادله الاتجاه العام لقيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد خلال نفس الفترة، وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، ويتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٦,٩% من متوسط قيمة هذه الصادرات خلال فترة الدراسة، هذا وقد أمكن التعبير عن المعادلة في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = -59.9 + 551.2x$$
$$(4.33)$$
$$F = 18.7 \qquad R^2 = 0.676$$

كما تناقصت متوسط قيمة الواردات المصرية من دول الاتحاد خلال الفترة الثانية إلى حوالي ٤,٩ مليار دولار مقارنة بحوالى ٥,٧ مليار دولار خلال الفترة الأولى ، ثم تزايدت إلى حوالي ٨,١ مليار دولار خلال الفترة الثالثة، وبحساب معادله الاتجاه العام لهذه الواردات خلال نفس الفترة وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي :

$$\hat{y} = 4289.3 + 299.3x$$
$$(1.68)$$
$$F = 2.81 \qquad R^2 = 0.238$$

كما يتضح من نفس الجدول تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد بصفة عامة وإن كان في غير صالح الميزان التجاري المصري والذي سجل عجزاً تجارياً خلال نفس الفترة، كما إن نسب التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد تشير إلى كبر حجم المعاملات التجارية بينهما حيث تمثل أسواقه الأسواق الرئيسية للصادرات والواردات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وللتعرف عن مدى مساهمة الاتفاقية في تأمين الاحتياجات الغذائية لمصر في ظل أزمة الغذاء العالمي ، فقد تم التعرف على حجم التبادل التجاري الزراعي بين مصر و أهم دول الاتحاد والتي تمثل الأسواق الرئيسية للصادرات والواردات الزراعية المصرية بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ،حيث تم التركيز بصفة رئيسية على الواردات المصرية من القمح والذرة

الشامي من أهم دول الاتحاد والتي تمثل الأسواق الرئيسية للواردات المصرية الزراعية، حيث تشير البيانات الواردة بجدول(٣-٣٠) بالملاحق إلى الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي من أهم دول الاتحاد الاوروبى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة الاتفاقية في توفير الاحتياجات الغذائية من الحبوب لمصر خلال أزمة الغذاء العالمي ، حيث يلاحظ تناقص الكميات المستوردة من القمح من أهم الأسواق الاستيرادية بدول الاتحاد الاوروبى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، وهو ما يشير إلى عدم مساهمة الاتفاقية في توفير الاحتياجات الغذائية من القمح والذرة الشامي لمصر ، وقد يعزى ذلك إلى احتكار كل من السوق الإمريكى، والاسترالي، والروسي لواردات مصر من القمح خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، حيث تمثل الواردات المصرية من القمح الامريكى حوالي ٢٤,٧% من اجمالى الواردات الكلية للقمح ، ومن القمح الاسترالي حوالي ١٣,١% ، ومن القمح الروسي حوالي ٣١,٩%[١٠] ، كما يلاحظ تناقص الكميات المستوردة من الذرة الشامي من أهم الأسواق الاستيرادية بدول الاتحاد الأوروبى خلال نفس الفترة ، وهو ما يشير أيضا إلى عدم مساهمة الاتفاقية في توفير الاحتياجات الغذائية من الذرة الشامي لمصر ، وقد يعزى ذلك إلى احتكار السوق الأمريكى بصفة رئيسية لواردات مصر من الذرة الشامي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، حيث تمثل الواردات المصرية من الذرة الأمريكية حوالي ٧٩,٩% من اجمالى الواردات الكلية للذرة[١١].

٢-٤-١١ تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الأفتا على التبادل التجاري المصري: تم توقيع الاتفاقية بين مصر ودول ألافتا عام ٢٠٠٧ بهدف تنمية وتنشيط التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية، إلا انه في الوقت الراهن لا يمكن التعرف على تأثير الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية لحداثة عهدها ، هذا ويشير الجزء التالي إلى هيكل التجارة الخارجية بين مصر ودول الأفتا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حيث أوضحت البيانات الواردة بجدول (٣-٣١) بالملاحق مدى ضالة حجم المعاملات التجارية بين مصر ودول ألافتا .

٢-٤-١٢ تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا على التبادل التجاري المصري: تم التوقيع علي اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا عام ٢٠٠٥، ونظرا لحداثة عهد الاتفاقية فانه لا يمكن التعرف على تأثيرها على التجارة الخارجية المصرية في الوقت الراهن إلا انه ومن ناحية أخرى يمكن التعرف على أوضاع التبادل التجاري بين مصر وتركيا بصفة عامة وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، حيث يوضح جدول (٣-٣٢) بالملاحق إن تناقص قيم العجز في الميزان التجاري بين مصر وتركيا يشير إلى تحسين قيم الصادرات المصرية ، ومن ناحية أخرى تشير نسب كل من الصادرات المصرية إلى تركيا والتي قدرت بحوالى ٨,١% من اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، والواردات المصرية من تركيا والتي قدرت بحوالى ٢,٩% من اجمالى الواردات المصرية خلال نفس الفترة ، إلى ضعف حجم المعاملات التجارية بين مصر وتركيا .

الفصل الثالث: الاتفاقيـــات التجارية الزراعية المصرية على المستوى الدولى

تمهيد:

تلعب الاتفاقيات التجارية بمختلف مستوياتها دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادى للدول ولمصـــر العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية سواء على المستوى الثنائى مع بعض الدول العربية والـــدول الصديقة، ومنها إتفاقيات التكتلات الإقتصادية ذات الأهمية على المستوى الإقليمى. وذلك فضلاً عن الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.

٣- كيفية الاستفادة من الإتفاقيات الدولية في نمو الصادرات الزراعية:

إن جميع الإتفاقيات التجارية على مستوى العالم لها مكاسب وخسائر لكل طرف من الأطراف المنضمة إليها في آن واحد، ويجب أن تعمل كل دولة على تعظيم مكاسبها وتدنية خسائرها مـــن أى إتفاقية تعقدها وتتوقف إستفادة إقتصاد دولة ما من أى إتفاقية على الإستفادة مـــن الفـــرص التـــى تتيحها، والعمل على تطوير جهازها الانتاجى إما بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال حفز القائمين على هذا الجهاز على تطويره، وفي نفس الوقت العمل على مواجهة التحديات التى تتضمنها الإتفاقية، وذلك إذ أن العوامل المحلية للتواؤم مع أى إتفاقية أكثر أهمية من مجرد إتاحة الأســـواق أمام المنتجات الزراعية.

٣-١ إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

يعتبر الاتحاد الأوربى شريكاً تجارياً رئيسياً لمصر، إذ يبلغ حجم تجارته معها حوالى ٤٠% تصديراً وإستيراداً، ولقد كانت العلاقات بين مصر والاتحاد الأوربى ينظمها إتفاق للتعاون تم إبرامه في يناير عام ١٩٧٧ وكان يتيح للمنتجات الزراعية لمصر بعض المزايا والاعفـــاءات، ثـــم جـــرت مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوربى خلال الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩ وأسفرت عن التوصيل لإتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتى حلت محل إتفاق التعاون السابق الإشارة إليه.

يجب إستعراض الفرص المتاحة في إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية لتنمية الصـــادرات الزراعية المصرية من خلال مقارنة الحصص والفترات الزمنية المسموح بها في تلك الاتفاقية مـــع مثيلتها في اتفاق التعاون بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة لعام ١٩٧٧ مع إستخلاص الفوائد المرجوة من زيادة الحصة أو توسيع النافذة التصديرية، أو السلبيات التى يمكن أن تكتنف ذلك كمـــا يلى:-

(١) السلع التى لها حصص ومواسم محددة

١- زهور القطف وبراعم الزهور:- ولم يكن هذا البند مدرجاً في إتفاق التعاون لعام ١٩٧٧، ولقد أتاحت إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية لهذا البند حصة قدرها ٣٠٠٠ طن خلال

نافذة تصديرية في الفترة من أول أكتوبر حتى ١٥ أبريل، وذلك مع وجود قيد خاص بـألا يزيد سعر دخول زهور القطف المصرية عن ٨٥% من مستوى سعر المنتج في الاتحاد الأوروبى وإلا فإنه لن يتم الاستفادة من الشروط التفضيلية، ويعتبر شرط سعر الدخول Entry Price هو أحد أدوات السياسة الزراعية التى يستخدمها الاتحاد الأوروبى لاعاقة صادرات الدول الأخرى، وأثره أهم من أثر الحصه أو النافذة التصديرية في اعاقة الصادرات نظراً لأن إداة سعر الدخول يخفض بالضرورة من تنافسية الصادرات ذات الأسعار المنخفضة بدرجة كبيرة.

٢- البطاطس الجديدة المبردة أو الطازجة:- كان اتفاق التعاون لعام ١٩٧٧ يسمح بتصدير حصة قدرها ١٠٩,٦٧٠ ألف طن خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية شهر مارس، وكانت الكمية الزائدة عن الحصة يطبق عليها ٦٠% من التعريفة الجمركية الكاملة، والتى تمثل تعريفة الدولة الأولى بالرعاية، في حين أن اتفاق المشاركة قد زاد من حجم الحصه المسموح بتصديرها إلى ١٣٠ ألف طن في السنة الأولى، ثم ١,٩٠ ألف طن في السنة الثانية ثم ٢٥٠ ألف طن في السنة الثالثة وما بعدها مع عدم تغيير فترة النافذة التصديرية من أول يناير حتى نهاية مارس، ولكن مع تطبيق تعريفة جمركية تبلغ ٤٠% من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية على الكميات المصدرة الزائدة عن الحصة، ويعتبر حجم الحصة كبيراً بالمقارنة بالحصة المحددة في اتفاق عام ١٩٧٧، إلا أن الاتحاد الأوربى قد لجأ إلى التشدد في تطبيق الاجراءات الصحية والصحة النباتية بتحديد مناطق محددة يتم تصدير البطاطس فيها بحيث تكون خالية من مرض العفن البنى الذى أخذت سلطات الإتحاد الأوربى في رفض الشحنات المصدرة منه بناءاً على وجود عدد محدود من الثمار المصابة.

٣- البصل الطازج أو المبرد:- إذ كان اتفاق عام ١٩٧٧ يسمح بتصدير حصة منه تبلغ ١٢١٢٠ طن خلال الفترة من أول فبراير حتى آخر مارس، وفي اتفاق المشاركة تم زيادة الحصة إلى ١٥ ألف طن خلال الفترة من أول فبراير حتى منتصف يونيو، وإذا كانت زيادة الحصة لم تتم بكمية محسوسة، إلا أن مد فترة النافذة التصديرية من آخر مارس إلى منتصف يونيو يمكن أن يكون له أثر ملموس على زيادة صادرات البصل، لأن تلك الفترة تسمح بتصدير البصل الفتيل خاصةِ الصعيدى منه ذو المواصفات التصديرية المرتفعة، شريطة الإهتمام بمقاومة مرض العفن الأبيض الاسكلروشيوم، والذى يصيب التربة بأجسامه الحجرية كنتيجة لتعدد تصاحب زراعة البصل حتى تفشى الأمراض، حيث أدى إنتشار ذلك المرض إلى تقلص صادرات البصل من محافظات مصر العليا خاصة محافظة سوهاج التى كانت تشتهر به.

٤- الثوم الطازج أو المبرد،وكان اتفاق عام ١٩٧٧ يسمح بتصدير حصه منه تبلغ ١٢٠٠ طن خلال الفترة من أول فبراير حتى آخر مارس، وفي اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية تم بزيادة الحصة إلى ٣٠٠ طن خلال الفترة من أول فبراير حتى منتصف يونيو، على الرغم من زيادة حجم الحصة إلى أكثر من الضعف إلا أن مد فترة النافذة التصديرية من آخر مارس إلى منتصف يونيو يتيح فرصة أكبر لتصدير الثوم المصرى بعد عام نضجه ثم بعد تمام جفافه خلال مرحلة التخزين المؤقت له مما يحسن من مواصفاته التصديرية.

٥- البرتقال : كان أتفاق عام ١٩٧٧ يسمح بتصدير حصة تبلغ ٧٨٤٠ طناً خلال الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس، وفي اتفاقية المشاركة تمت زيادة الحصة إلى ٥٠٠٠٠ طن للسنة الأولى، ٥٥٠٠٠ طن للسنة الثانيةن ٦٠٠٠٠ طن للسنة الثالثة وما بعدها، مع تطبيق نظام خاص لأسعار الدخول على واردات البرتقال، مع مد فترة النافذة التصديرية لتصبح من أول ديسمبر حتى آخر مايو، ورغم زيادة حجم الحصة التصديرية بحيث تصبح حوالى ثمانى أضعاف في اتفاق عام ١٩٧٧، إلا أن توسيع هذه النافذة التصديرية في حالة البرتقال يمكن أن يكون له أثر فعال، فإن جعل بداية النافذة التصديرية في أول ديسمبر بدلاً من أول يناير يتيح الفرصة للاستفادة من البرتقال البلدى البذرة الذى تتركز مساحاته في مصر العليا ويتضح مبكراً نسبياً، كما تبيح الاستفادة من برتقال منطقة شمال الدلتا والذى يصاب بظاهرة الليونة والتبحير مبكراً والتى يعتبر من الصادرات، كما أن مد نهاية النافذة التصديرية حتى نهاية مايو يتيح الفرصة لتصدير البرتقال الصيفى (الفالينشيا).

٦- الكنتالوب: وكان اتفاق عام ١٩٧٧ يسمح بتصدير حصه منه تبلغ ١٢٠ من الفترة زمنية من ١يناير حتى ٣١ مايو، وفي اتفاق المشاركة تمت زيادة الحصة إلى ١٠٠٠ طن والنافذة التصديرية من أول أكتوبر إلى ٣١ مايو، وتعتبر الحصة قد زادت بأكثر من ثمانى أضعاف، والكنتالوب من الحاصلات التصديرية الواعدة بمصر والتى تتزايد صادراتها من عام لآخر وتوجد لها ممكنات تصديرية مرتفعة.

٧- الفراولة: ولم تكن مدرجة في إتفاق التعاون عام ١٩٧٧، وفي اتفاق المشاركة تم تشخيص حصة تبلغ خمسمائة طن لها خلال الفترة الزمنية من أول أكتوبر حتى ٣١ مارس.

(٢) السلع التى لها حصص كمية وليس لها فترات زمنية:

١- الأرز :- كانت مخصصة له حصة تبلغ ٣٢ ألف طن في اتفاق عام ١٩٧٧ بدون تسديد لفترة زمنية، وهو نفس الوضع في اتفاق المشاركة.

٢- الفول السودانى: ولم يكن مدرجا في اتفاق عام ١٩٧٧ وخصصت له حصة تبلغ ٣٠٠٠ طن في اتفاق المشاركة بدون تحديد فترة زمنية له.

(٣) السلع التى لها فترات زمنية معينه وليس لها حصص:

١- الطماطم:- وكانت النافذة التصديرية لها في اتفاق عام ١٩٧٧ من أول فبراير حتى ٣١مارس وتم توسيعها لتصبح من أول نوفمبر حتى ٣١ مارس، ويتيح ذلك فرصة أفضل لصادرات مصر منها، إذ أن الطماطم تعتبر من أهم محاصيل الخضر التصديرية الواعدة بعد البطاطس.

٢- الاسبرجس : وكانت النافذة التصديرية له في اتفاق ١٩٧٧ من أول نوفمبر حتى آخر فبراير وتم توسيعها لتصبح من أول أكتوبر حتى آخر فبراير في اتفاق المشاركة، والاسبرجس من المحاصيل التصديرية غير التقليدية ولايعتبر توسيع الفترة الزمنية له كافياً.

٣- الخرشوف :- وكان يخضع لحصة كمية قدرها ١٢٠ طناً في اتفاق عام ١٩٧٧ خلال فترة زمنية محددة من أول أكتوبر حتى نهاية ديسمبر، وفي إتفاقية المشاركة تم جعل الكمية مفتوحة بدون حصة مع توسيع الفترة الزمنية لتصبح من أول نوفمبر حتى آخر فبراير، ويؤدى فتح الكمية بدون حصة مع توسيع الفترة الزمنية إلى زيادة الشحنات التصديرية لهذا المحصول غير التقليدى.

٤- البطيخ:- وكانت النافذة التصديرية له في اتفاق عام ١٩٧٧ من أول أبريل حتى ١٥ يونيو، وتم توسيعها لتصبح من أول فبراير حتى ١٥ يونيو، وتعتبر هذه النافذة التصديرية غير كافية لصادرات البطيخ المصرى .

٥- العنب:- وكانت النافذة التصديرية له في إتفاق عام ١٩٧٧ من أول فبراير حتى ٣٠يونيو، وتم تعديلا في اتفاق المشاركة المصرية الأوربية لتصبح من أول فبراير حتى منتصف يوليو، وهذه النافذة التصديرية غير كافية لصادرات العنب المصرى الذى يستمر إنتاجه صيفاً وخلال فصل الخريف.

(٤) سلع لم يتم تحديد كميات بحصص، ولم تحدد لها فترات زمنية:-

١- النباتات الطبية والعطرية:- وتعتبر من أهم الآفاق المستقبلية الواعدة للصادرات الزراعية المصرية، ويمكن لمصر أن تكون أكثر تنافسية في هذا المجال عن بقية دول البحر المتوسط ذات العلاقات التجارية التقليدي بالإتحاد الأوربى.

٢- الليمون المالح والليمون الحلو: وكانت له نافذة تصديرية محددة في اتفاق عام ١٩٧٧، ولكن في إتفاقية المشاركة تم إطلاق هذا البند بدون تحديد حصص أو فترات زمنية.

٣- اليوسفى:- وكانت له نافذة تصديرية محددة في إتفاق التعاون لعام ١٩٧٧ خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية فبراير، ثم تم إطلاق هذا البند بدون تحديد حصص أو فترات زمنية في إتفاق المشاركة.

٤- الجريب فروت:- وكانت له نافذة تصديرية محددة في اتفاق التعاون لعام ١٩٧٧ خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية أبريل، ثم تم إطلاق هذا البند بدون تحديد حصص أو

فترات زمنية في إتفاق المشاركة ويعتبر الجريب فروت من الصادرات غير التقليدية الواعدة.

٥- المانجو:- وتعتبر من المنتجات الزراعية التى لاتلقى مصر فيها منافسة كبيرة من دول البحر المتوسط الأخرى.

٦- البلح:- وتوجد لمصر ممكنات تصديرية واعدة به.

٣-٢ إتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا:

تم توقيع تلك الاتفاقية بين مصر ودول الافتا التى تضم كل من النرويج، وأيسلندا، وسويسرا، وإمارة ليخنشتاين في يناير ٢٠٠٧.

وتبرز أهمية تلك الاتفاقية في طلب انضمام[١] ثلاثة من دول الافتا وهى : إيسلندا والنرويج وإمارة ليخنشتاين مع الاتحاد الأوربى تحت مسمى المنطقة الأوربية الإقتصادية بحيث تكون الدول الثلاث جزءاً من السوق الداخلة للإتحاد الأوربى، كما قررت سويسرا بدورها عقد إتفاقية ثنائية مع الاتحاد الأوربى، وفي ظل وجود إتفاقية للمشاركة بين مصر والإتحاد الأوربى فإن إتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا يمكن أن تعتبر خطوة هامة لتفعيل عملية برشلونه تحقيقاً لهدف إنشاء المنطقة الأورومتوسطية في عام ٢٠١٠، كما تتيح الإتفاقية إستفادة مصر من قاعدة تراكم المنشأ وتنمية الصادرات إلى كل من دول الافتا والاتحاد الأوربى.

وتشتمل الاتفاقية في جانبها الزراعى على ثلاث ترتيبات ثنائية بين مصر وكل من سويسرا وإمارة ليخنشتاين، وأيسلندا، والنرويج ، وتشتمل كل اتفاقية على قائمتين إحداها تختص بالصادرات المصرية والأخرى تختص بالواردات المصرية، كما أن الإتفاقية تشتمل على ترتيبات لإجراء مراجعة سنوية لإلتزامات الأطراف المختلفة بغرض تحقيق المزيد من تحرير التجارة.

الفرص التى تتيحها إتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا للصادرات الزراعية المصرية:

أولاً: في حالة ايسلندا[٢].

١- إلغاء الرسوم الجمركية على الطماطم الطازجة والمبردة بدون تحديد حصة كمية على أن تكون فترة الإستيراد من أول نوفمبر حتى ١٥ مارس.

٢- إلغاء الرسوم الجمركية بعض الخضر الطازجة، والخضر المبردة.

٣- إلغاء الرسوم الجمركية على زهور القطف.

٤- إلغاء الرسوم الجمركية على الفول السودانى.

٥- إلغاء الرسوم الجمركية على العسل الطبيعى.

ثانياً: في حالة سويسرا[٣]

إلغاء الرسوم الجمركية على البطاطس والطماطم، والخضر الطازجة والفاكهة الطازجة، والبصل، وزهور القطف.

ثالثاً: في حالة النرويج[٤]

١- تخفيض الرسوم الجمركية على كل من البصلات والبصيلات والدرنات والبذور بنسبة ١٥%، ٢٥%، ٣٥% على التوالى.

٢- إلغاء الرسوم الجمركية على البطاطس خلال الفترة من ١٦يوليو إلى ١٤ مايو.

٣- إلغاء الرسوم الجمركية على الطماطم خلال الفترة من أول نوفمبر حتى ٩ مايو.

٤- إلغاء الرسوم الجمركية على الثوم.

٥- إلغاء الرسوم الجمركية على الخرشوف خلال الفترة من أول ديسمبر حتى ٣١ مايو.

٦- إلغاء الرسوم الجمركية على الاسبرجس خلال الفترة من ١ مايو إلى ١٤ نوفمبر.

٧- إلغاء الرسوم الجمركية على الجوافة والمانجو.

٨- إلغاء الرسوم الجمركية على البرتقال واليوسفى والليمون.

٣-٣ السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):

ولقد تم تأسيس ذلك التكتل الافريقى الهام حتى عام ١٩٩٤، وانضمت إليه مصر في يونيو عام ١٩٩٨، وتتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التى تقرها كل دولة وعلى أساس من المعاملة بالمثل ولايوجد إستثناءات إلا لدولتى السودان وكينيا، وتشتمل القائمة السلبية للإستثناء من تطبيق الإعفاء من السلع الزراعية أو السلع الزراعية المصنعة كل من السكر والدقيق والصلصة، والمربات، والعصائر، والبسكويت، والزيوت النباتية، والغزول والمنسوجات القطنية، وتقوم كينيا بحماية وارداتها من السكر بصفة رئيسية.[٥]

وتشتمل أهم المنتجات الزراعية التى تصدرها مصر إلى دول الكوميسا على:- الأرز، والبصل، والثوم، ومنتجات الخضر وأهمها البطاطس والطماطم، ومنتجات الفاكهة وأهمها: الطماطم والعنب والبلح، والبرتقال، وذلك بالإضافة إلى منتجات الصناعات الغذائية الفرص التى يمكن أن تتيحها الكوميسا للصادرات الزراعية المصرية:-

أولاً: يتيح هيكل الواردات في الدول الأعضاء بالكوميسا فرصاً عديدة للصادرات الزراعية المصرية، لأن من الهيكل يتضمن عدداً من السلع الزراعية التى تتميز مصر في إنتاجها وتصديرها مثل الأرز والمنتجات البستانية.

ثانياً: نظراً لإتسام إقتصاديات غالبية دول الكوميسا كغيرها من الدول الافريقية بالإعتماد على تصدير المواد الأولية، فإنه تكون هناك إمكانيات واعدة ومتنامية لصادرات مصر من منتجات الصناعات الغذائية من المعلبات والخضر المحفوظة والمجمدة، والمربات.

ثالثاً: في ظل الأزمة المالية العالمية التى تتحول إلى أزمة إقتصادية، وفي ظل أهمية التعاون بين الدول النامية، فإنه يمكن الإستفادة من ما نتيجة الكوميسا من تعاون في مجالات الإستثمار

المشترك طبقاً للمادة ١٥٨ من الإتفاقية خاصة في مجال الإستثمار الزراعى المشترك، وكذلك المادة ١٣٣ بشأن التعاون في مجال الصناعات الزراعية في ظل تمتع مصر بمزايا نسبية في هذا المجال.

رابعاً: أن جنوب افريقيا والتى تعتبر المنافس الرئيسى لمصر في التصدير لدول ضد السوق تنتج الحاصلات البستانية الخاصة بنصف الكرة الجنوبى، فيما تتيح مصر المنتجات البستانية لمجموعة دول حوض البحر المتوسط مما يتيح فرصة لمصر في تصدير هذه المنتجات من حيث النوافذ التصديرية المتاحة.

وكما تتيح الكوميسا فرصاً لتنمية الصادرات الزراعية المصرية، فإن تنمية تلك الصادرات إلى دول الكوميسا يواجهه مجموعة من التحديات كما يلى:

أولاً : طبيعة قواعد المنشأ في إتفاقية الكوميسا والتى تنص في بندها الثالث على تحديد القيمة المضافة لبعض منتجات الدول الأعضاء والتى لها أهمية خاصة لعملية التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء، وتدل الشواهد على أن المجلس الوزارى وهى السلطة المختصة بالموافقة على قوائم السلع التى تقدمها تلك الدول فإن المجلس يوافق على جميع القوائم المقدمة إليه خاصة في ظل ضعف خبرة أغلبية دول الكوميسا في مجال قواعد المنشأ الأمر الذى يؤدى إلى إنتقال المزايا التى تقدمها المنطقة الحرة للكوميسا إلى طرف ثالث.

ثانياً: يعتبر عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة هو تحدى رئيسي يواجه تنمية الصادرات المصرية إلى الكوميسا وإلى الدول الافريقية بوجه عام ويؤدى ذلك على الأقل إلى رفع تكاليف نقل السلع بدرجة كبيرة مما يجعلا غير منافسة.

ثالثاً: إرتفاع درجة المخاطر التجارية التى تواجه المصدرين في التعامل مع أسواق الكوميسا حيث أن معظم الدول الافريقية تركز على الإستيراد وفقاً لنظام التعاقد والذى يتضمن أهم أنواع المخاطر وهى مخاطر عدم السداد، [٦] كما أن معظم الدول الافريقية وخاصة دول الكوميسا تشترط أن تكون السلع والبضائع التى تستوردها بضاعة حاضرة الأمر الذى يتطلب توفير مناطق ومخازن لتخزين السلع المصدرة داخل دول الكوميسا ممت يترتب عليه زيادة تكاليف تصدير هذه السلع.

رابعاً: عدم توافر البيانات والمعلومات أمام المصدرين فيما يتعلق بالجوانب الإنتاجية والتسويقية لدول الكوميسا، وأوضاع المنافسين في تلك الدول، فضلاً عن أذواق المستهلكين وميولهم.

٣-٤ إتفاقية أغادير:

حيث تم توقيع هذه الإتفاقية في ٢٥ فبرايرعام ٢٠٠٤ بالرباط وذلك لإقامة منطقة تجارة حرة بين – كل من مصر والمغرب والأردن وتونس، [٦] وذلك في إطار التطور الذى شهدته العلاقات المصرية الأوربية من المشاركة إلى سياسة الجوار، وتعتبر تلك الإتفاقية أحد الآليات التى تعمل على

زيادة التجارة البينية وفيما بين الدول العربية من ناحية، وبينها وبين الاتحاد الأوربى من ناحية أخرى من خلال دعم التعاون الأورومتوسطى، وقد تم إستكمال تصديق كافة برلمانات الدول الأطراف على الاتفاقية في أواخر عام ٢٠٠٦، وتتيح إتفاقية أغادير لأى دولة عربية الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة للإتفاقية على أن تطون الدولة عضواً في الجامعة العربية، ومنطقة التجارة العربية الكبرى وأن تكون في نفس الوقت مرتبطة بإتفاقية مشاركة هو الإتحاد الأوربى، وتضم الأردن مقر السكرتارية الدائمة للإتفاقية ، وتؤدى تلك الإتفاقية إلى تعظيم إستفادة مصر من إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية وزيادة نفاذ الصادرات وزيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسوالق الأوربية من خلال تطبيق قاعدة المشأ التراكمية، كما تساعد هذه الإتفاقية مع العديد من الاتفاقيات الأخرى التى وقعتها مصر مع تركيا ودول الافتا على تحقيق هدف إعلان برشلونه بشأن إقامة المنطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر في عام ٢٠١٠.

تحرير التجارة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة في إطار إتفاقية أغادير:-

يتم تحرير السلع المصنعة في الفصول من ١: ٢٤ من النظام الجمركي المنسق وذلك طبقا للبرنامج التنفيذى بتيسير وتنمية التبادل التجارة بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وتقوم الدول الأعضاء بتطبيق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المتماثل على كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

وتسمح إتفاقية أغادير بتطبيق قوانين الحجر الزراعى والبيطرى المعمول بها في كل من الدول الأعضاء عند الإستيراد، ويحق للدول الأعضاء إتخاذ الإجراءات الصحية والصحية النباتية اللازمة لحماية صحة وحياة الأشخاص والحيوانات أو للحفاظ على النباتات.

وكان هناك تحفظ من الجانب المغربى من حيث تحرير السلع الزراعية حيث طالب بعدم سريان الإعفاءات الجمركية على منتجات القطاع الزراعى بإعتباره قطاع حساس بالنسبة للتنمية، ولكن لم توافق الدول الأعضاء على هذا الطلب وتمت مطالبة الجانب المغربى بإعداد قائمة تضم سلعاً زراعية محددة وتعتبر حساسة بالنسبة للمغرب.

٣-٥ إتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا:-

تم توقيع تلك الإتفاقية في ديسمبر عام ٢٠٠٥، ولقد دخلت حيز النفاذ في مارس من عام ٢٠٠٧، وتبرز أهمية تلك الإتفاقية في ظل تنامى العلاقات السياسية والإقتصادية بين كل من مصر وتركيا، وكذلك في ظل العلاقات الإقتصادية التى تربط كل منهما هو الإتحاد الأوروبى في الإطار الأورومتوسطى.

ويمكن لهذه الإتفاقية[٧] بمختلف محاورها الصناعية والزراعية أو من خلال محور الخدمات أو قواعدها المالية والمؤسسية أن تتيح لمصر بعضا من الفوائد المتوقعة لعل من أهمها: أن

الإتفاقية يمكن أن تساعد في نفاذ المنتجات المصرية إلى دول وسط آسيا ومنطقة القوقاز حيث تعد تركيا بوابة رئيسية لتلك المناطق، وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في مواجهة منافسة صادرات الدول التى وقعت إتفاق تجارة حرة مع تركيا داخل السوق التركية فلقد وقعت تركيا إتفاق تجارة حرة مع كل من سوريا، والأردن، والمغرب، وتونس، وإسرائيل وكلها دول متوسطية، وكذلك هو دول الإفتا، كما تتيح الإتفاقية لمصر الإستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعددة الأطراف مع إلتزام كلا من الدولتين بتطبيق قواعد المنشأ اليورومتوسطية مما يزيد من قدرة السلع المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوربى والدول المرتبطة مع تركيا بإتفاقيات للتجارة الحرة، وذلك من خلال إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الأورومتوسطية وعلى سبيل المثال في مجال الصناعة النسيجية.

ويتضمن ملف الزراعة الوارد بالإتفاقية الأحكام الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية والزراعية المصنعة فضلاً عن الأسماك والمنتجات السمكية وذلك بالفصول من ١-٢٤ بالإضافة إلى السلع المستثناه من الملف الصناعى، كما يتفق مع إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية، وتأتى إلتزامات الطرفين في إطار الملف الزراعى كما يلى: (٨)

١- تلتزم كل من مصر وتركيا بتقديم معاملة تفضيلية لبعض منتجات الطرف الآخر من خلال إلغاء التعريفة الجمركية في إطار حصص كمية لبعض المنتجات، أو تخفيض التعريفة مع فرض حصص كمية على بعض المنتجات الأخرى.

٢- يتضمن البروتوكول الثانى من الإتفاقية جدولين مستقلين يحتوى الأول على قائمة بالمعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية التركية عند دخولها إلى السوق المصرية، والجدول الثانى يتضمن قائمة بالمعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية المصرية عند دخولها تركيا.

٣- تنص الإتفاقية على أن يقوم الطرفان بإجراء تحرير لتجارتهما من السلع الزراعية، وأن تقوم اللجنة المشتركة خلال إجتماعها السنوى بالمراجعة لضمان تحقيق هذا الهدف.

٤- من أجل ضمان التحرير الفعلى للتجارة في المنتجات الزراعية جاءت الإتفاقية لتؤكد ضرورة إستبعاد الطرفين المصرى والتركى لإستخدام شروط الصحة والصحة النباتية كقيود على حركة التجارة.

٣-٥ الفرص التى تتيحها إتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا للصادرات الزراعية المصرية:-

أولاً: تتيح الاتفاقية إعفاء عدد كبير من الصادرات المصرية من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية من الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً في إطار حصة كمية وذلك كما يلى:-

أ- الصادرات التقليدية:-

١- الأرز : وهو من أهم الصادرات الزراعية من مصر إلى تركيا، حيث تم تحديد حصة قدرها ٣٠،٠٠٠ طن من الأرز المقشور الأسمر ويطبق عليها إعفاء جمركى بنسبة ١٠٠%، كما تم تحديد حصة قدرها ١٠٠٠٠ طن من الأرز المضروب ويطبق عليها تخفيض جمركى بنسبة ٥٠%.

٢- الفول السودانى: وتم تخصيص حصة قدرها ٥٠٠ طن يطبق عليها إعفاء جمركى كامل.

٣- البطاطس :- وتم تحديد حصة قدرها ٤٠٠ طن يطبق عليها إعفاء جمركى كامل.

٤- الثوم:- وتم تحديد حصة قدرها ١٠٠طن يطبق عليها إعفاء جمركى كامل.

٥- بعض الخضر الطازجة والمجففة: وتم تحديد حصة قدرها ٦٠٠ طن ويطبق عليها إعفاء جمركى كامل.

ب- الصادرات غير التقليدية:

١- الأزهار المقطوفة: وتم تحديد حصة قدرها ١٥ طن تخضع لإعفاء جمركى كامل.

٢- بعض أهم النباتات الطبية والعطرية في مصر، وتتضمن الباتسون، والشمر، والكزبرة، والكمون، والكراوية، وتم تحديد حصة قدرها ١٠٠ طن تخضع لإعفاء جمركى كامل.

٣- التمر الطازج والجاف: وتم تحديد حصة قدرها ٥٠٠٠ طن تخضع لإعفاء جمركى كامل.

٤- الجوافة والمانجو: وتم تحديد حصة قدرها ١٠٠ طن تخضع لإعفاء جمركى كامل.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الإعفاءات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر لا تخضع الحصص الخاصة بها لتوقيتات زمنية كما هو الحال في إتفاقيات المشاركة هو الإتحاد الأوربى مما يتيح مجالاً أكبر لتبادل المنافع بين الأطراف المتاجرة.

٣-٦ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:-

مما لاشك فيه أن المنطقة العربية تمر بمنعطف هام خلال هذه المرحلة الحرجة، في ظل المتغيرات الدولية العميقة والمتسارعة، وتلقى تلك المتغيرات بظلالها على شتى مجالات النشاط الإقتصادى.

وعلى الرغم من بدء جهود لتحقيق التكامل الإقتصادى العربى خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وفي نفس الوقت الذى بدأت فيه أوربا أولى خطوات مشروعها للتكامل الإقتصادى، إلا أن التكامل الإقتصادى العربى لم يحقق النجاح المنشود، ولم تستطع الدول العربية تحقيق إستراتيجية الحد الأدنى للمصالح الإقتصادية.

ومن الجهود التى بذلت في سبيل التكامل الإقتصادى العربى هو إعلان البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والذى أقره المجلس الإقتصادى والإجتماعى لجامعة الدول

العربية في فبراير عام ١٩٩٧، ويتضمن ذلك تفعيل إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية.

وتتلخص الأسس التى تقوم عليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ما يلى:

١- إلتزام الدول العربية الأطراف في إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية بإستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات إعتباراً من يناير ١٩٩٨.

٢- معاملة السلع العربية التى تدخل التبادل وفقاً للبرنامج التنفيذى معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وإشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

٣- تطبيق الأحكام والقواعد الدولية فيما يخص إجراءات الوقاية الفنية وحالات الدعم، وحالة خلل ميزان المدفوعات، وحالات الإغراق.

٤- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

٥- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية وترفع للمجلس الإقتصادى والإجتماعى في الجامعة لإقرارها.

٦- تتبع الدول الأطراف النظام الجمركى المنسق HS في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

٧- لاتخضع السلع العربية التى يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذى لأية قيود غير جمركية.

٨- تمنح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية بطلب تقدمه للمجلس الإقتصادى الإجتماعى.

<u>النتائج التى حققتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جانبها الزراعى:</u>

١- أودعت غالبية الدول العربية بعدد ١٩ دولة التعريفة الجمركية الخاصة بها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيما عدا جزر القمر وجيبوتى، كما قدمت الدول البيانات والمعلومات حول الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وأوضحت سياساتها الزراعية والتجارية والاقتصادية ذات الصلة بالقطاع الزراعى بها، كما قامت بعض الدول التى لاتتبع نظام التصنيف الجمركى الموحد بالتوجه لتطبيقه، كما خفضت رسومها الجمركية ضمن الفترة المحددة حتى الصفر فيما عدا السودان واليمن حيث تم مد فترة التخفيض لها حتى عام ٢٠١٠، وتم إعفاء فلسطين من الرسوم الجمركية دون إلزامها بإعفاء وارداتها من الدول العربية من تلك الرسوم، كما قامت معظم الدول بإبلاغ لجنة التنفيذ والمتابعة بذلك.

٢- في مجال العوائق غير الجمركية:- وتأخذ تلك العوائق أشكالاً متعددة تشتمل العوائق الكمية مثل حظر الإستيراد والتحديد الكمى للواردات، والعوائق الفنية مثل التشدد في تطبيق القواعد الصحية والمواصفات الفنية، والعوائق الحالية كفرض رسوم عالية على

الفحص الخاص بالحجر الزراعى، والإشعار الجمركية، والعوائق الإجرائية كتأخير عبور الشاحنات بالمبالغة في فحص الشاحنات والبضائع ومراجعة الوثائق.

وتشير تقارير الدول الأعضاء وتقارير المتابعة إلى أن هذه العوائق قد انخفضت إلى حد كبير.

٣- قواعد المنشأ التفصيلية:- وهو من أهم متطلبات تعزيز التجارة البيئية للدول العربية، ولقد تم إعداد تلك القواعد من قبل المنظمات العربية المتخصصة بتكليف من المجلس الإقتصادى والإجتماعى، ولقد تم إعتبار المنتجات الزراعية متحصل عليها كليا في الدولة العضو، وحددت هذه المنتجات كما يلى:-

١. المنتجات الزراعية التى تجنى وتحصد في الدولة العضو.
٢. الحيوانات التى تولد وتربى في الدولة العضو.
٣. المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات التى تربى في الدول العضو.
٤. المنتجات المتحصل عليها بالقنص أو صيد الأسماك في الدولة العضو.
٥. منتجات الصيد البحرى، والمنتجات البحرية الأخرى التى تستخرج من أعالي البحار.

٣-٧ <u>الإتحاد الجمركى العربى</u>:-

مما لاشك فيه أن جميع الجهود التى بذلت في سبيل تحقيق التكامل الإقتصادى العربى لم تلق النجاح المنشود نتيجة الإصطدام بالعديد من العقبات، وفي ظل الظروف الحرجة التى تمر بها المنطقة العربية، وفي ظل إدراك أنه ليس هناك موضع تنافسى لغير المتكتل إقتصادياً على الصعيد العالمى، فإن القمة الإقتصادية العربية التى تم عقدها في الكويت خلال الفترة من ١٩-٢٠ يناير من هذا العام قد اتخذت قراراً بالتحرك نحو إقامة الإتحاد الجمركى العربى خلال الفترة من ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وأوضحت أن ذلك يتطلب إعداد برامج للتحفيز لإقامة الاتحاد الجمركى، وبرامج أساسية لبناء الإتحاد الجمركى العربى إضافة لبرامج داعمة لإقامة الإتحاد الجمركى، وذلك على أساس أن يتم التوجه بالعمل الفورى على إزالة العقبات التى مازالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام ٢٠١٠ تمهيداً للبدء في إقامة الإتحاد الجمركى العربى.

وتشير أدبيات الأقتصاد الدولى إلى أن تبادل التفضيلات الجزئية يعتبر أول خطوة على طريق التكامل الإقتصادى، ثم يليها إنشاء منطقة التجارة الحرة، ويعتبر إنشاء الإتحاد الجمركى هو خطوة متقدمة على منطقة التجارة الحرة في طريق التكامل الإقتصادى، حيث تقوم دول التكتل في هذه الحالة بإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة بينها مع تقاضى رسوم جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى وغير المنضمه للإتحاد الجمركى.

ولإستكمال قيام الإتحاد الجمركى فإن ذلك رهناً بتوافر عدة شروط أهمها: وجود تشريعات جمركية موحدة، وإيجاد قواعد منشأ تفضيلية متوافق عليها، ووجود نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية.

ويعتبر تحقيق التكامل الإقتصادى العربى في المجال الزراعى مدخلاً رئيسياً لتحقيق التكامل العربى الشامل، وذلك في ظل تزايد درجة إعتماد العالم العربى في توفير غذائه على العالم الخارجى، في ظل ظروف سياسية إقتصادية شائكة ومتغيرة تجعل بالفعل من لا يملك قوته لا يملك حريته، ومن الأهمية بمكان فرض وتحقيق قدر أكبر من التناسق بين السياسات الزراعية العربية، والدفع بإتجاه إنشاء المشروعات الزراعية العربية المشتركة، ولكن السياسات الزراعية تعتبر من الشرط الأولى لتحقيق التكامل الزراعى هو الإدراك الكامل لأن التكامل في هذا المجال يؤدى إلى خسائر مرحلية لبعض الأطراف خلال المدى القصير، ثم يمكن بعد تحقيق التكامل خلال مدى زمنى أسفر تحقيق مكاسب مشتركة لجميع الأطراف الداخلة في التكامل.

ولقد تعاقب إهتمام القيم العربية بتنسيق السياسات الزراعية العربية من خلال القرارات المتعاقبة فلقد دعا بيان قمة تونس في عام ٢٠٠٤ إلى تنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار استراتيجية تنموية زراعية عربية، مما أصدرت قمة الجزائر قراراً يقضى بتكليف وزراء الزراعة العرب بإعداد استراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة خلال العقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ ثم أصدرت قمة الرياض في عام ٢٠٠٧ قرارها بالموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ وإعتبارها جزءاً في الإستراتيجية المشتركة للعمل الإقتصادى والإجتماعى العربى، ولقد كانت الرؤية الموضوعة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة هى: الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة إقتصادية عالية في إستخدام الموارد، وقادرة على تحقيق الأمن الغذائى في الوطن العربى، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعى، وذلك من خلال العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التى تتضمن :- إنتهاج المنهج التكاملى في إستخدامات الموارد الزراعية العربية، والوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة، وزيادى القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، وتحقيق إستدامة الموارد الزراعية العربية، وتحقيق الإستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

مدى إستفادة مصر من الجانب الزراعى في منطقة التجارة الحرة في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية:

لا توجد أية شواهد تدل على تحسن الصادرات المصرية الزراعية إلى الدول العربية كنتيجة لتطبيق إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، وعلى العكس من ذلك فلقد أشارت بعض الدراسات إلى تراجع الصادرات المصرية من الدول حيث انخفضت قيمة الصادرات الكلية

المصرية إلى الدول العربية من حوالى ٧٣٧ مليون دولار حتى عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٥١٥ مليون دولار من عام ٢٠٠١:.

وفي واقع الأمر فإن الاستفادة من الجانب الزراعى في الاتفاقية يقف في سبيل تحقيقه مجموعة من العقبات ليس أقلها شأناً تماثل القواعد الإنتاجية الزراعية في الدول العربية، فليس هناك تباين كبير بينها، ومعظمها يقع داخل حزام صحروای، والجزء الشمالى يقع في إطار مناخ البحر المتوسط، وبالتالى فإن المنتجات البستانية والتى لها ممكنات تصديرية واعدة في بعض الدول تكون متماثلة التى حد بعيد الأمر الذى يؤدى إلى زيادة درجة التنافس بينها أكثر من التكامل، فضلاً عن أن بعض الدول العربية مثل المغرب تقوم بتطبيق سياسات حمائية مرتفعة في مجال الصادرات الزراعية، كما أن قواعد المنشأ، والمواصفات الفنية، والعوائق غير الجمركية والتى من المفترض أن تكون مرحلة التكامل قد تجاوزتها تعوق إلى حد بعيد ذلك التكامل الزراعى العربى المنشود، ومازال باب الأمل مفتوحاً بعد قمة الكويت الاقتصادية العربية لأن يحقق التكامل الاقتصادى العربي في المجال الزراعى خطوات أكثر تقدماً في ظل التطلع لإنشاء الاتحاد الجمركى العربى طبقاً لقرار القمة، وكذلك طبقاً لتركيز القمة على محور تحقيق الأمن الغذائى العربى، والتوسع في إنشاء مشروعات زراعية عربية مشتركة.

٤- الفصل الرابع: الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعي على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي

تمهيد :

لا شك أن تعميق تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية على أسس عادلة من القضايا الحيوية بالنسبة للدول النامية، وخاصة التى يشكل القطاع الزراعي جانباً هاماً من اقتصاداتها وبالتحديد فى مجال الصادرات مثل مصر. وبعد أن أصبحت منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٤م بمثابة إطار تنظيمي جديد للعلاقات الدولية وتطويرها. خاصة فى مجال التجارة، بدأت تتركز مهامها فى الإشراف على الاتفاقيات الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات ومنها السلع الزراعية، وبالمجالات الجديدة الأخري مثل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الإشراف على نظام تسوية المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية.

وقد أرست منظمة التجارة العالمية طوال هذه السنوات مجموعة من المبادئ التى تحكم التجارة الدولية فى السلع الزراعية وألزمت بها الدول الأعضاء، وأهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية(١)، وعدم استخدام القيود غير الجمركية لمنع تدفقات تجارة السلع الزراعية بين دول العالم، وأعطت بعض الاستثناءات للدول النامية فى مجال تجارة السلع الزراعية.

والمعروف أن مصر لم تكن بعيدة عن هذه المستجدات، حيث تعتبر من الدولة النشيطة فى منظمة التجارة العالمية، والتى لعبت دوراً كبيراً فى توحيد المواقف والاتجاهات للدول النامية ذات المصالح المتشابهة فى مواجهة المواقف المتشددة للدول المتقدمة، ومن أهم المجالات التى ساهمت فيها مصر بفاعلية موضوع تجارة السلع الغذائية والزراعية، حيث كانت مصر أول من طالب بضرورة مراعاة ظروف الدول النامية التى تعتبر مستورداً صافياً للغذاء، والتى من الممكن أن تتضرر من ارتفاع أسعار هذه الواردات بسبب إلغاء الدعم المقدم لهذه السلع.

كما طرحت مصر رؤيتها بشأن أجندة جولة الدوحة للتنمية التى بدأت منذ عام ٢٠٠١م، حيث ركزت على المطالبة بوضع تصور لمجموعة من لآليات تعمل على تفعيل تنفيذ التزامات الدول المتقدمة فى الاتفاقات السابقة لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة التزامها بفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والصناعية، وتقديم معونات للدول المستوردة للغذاء، وضرورة مراعاة مصالح الدول النامية عند تحديد ومعالجة الموضوعات التى تتضمنها أجندة مفاوضات الدوحة، ومنح الدول النامية مرونة أكبر فى تنفيذ التزاماتها فى مجال تجارة السلع الزراعية، وزيادة فرص نفاذ منتجاتها الزراعية إلى الأسواق، ومنع استخدام الدول المتقدمة لمعايير البيئة أو غيرها من المعوقات غير الجمركية للحد من الصادرات الزراعية.

وانطلاقا من أن السياسة الزراعية لأى دولة تتأثر بسياساتها الخارجية والتى تتأثر بدورها بالتطورات الدولية والإقليمية، ولأنه لا يمكن لأي سياسة زراعية أن تعمل وتنجح بمعزل عن التغيرات التى يشهدها العالم، لذلك فقد شهد القطاع الزراعي المصري تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي والتحول من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري والاعتماد بالدرجة الأولى فى قرارات الإنتاج والتسعير على آليات وقوى السوق، وقد صاحب تطبيق مصر لهذه السياسات دخولها فى العديد من الاتفاقيات والشراكات، ومنها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، وذلك بهدف تحسين فرص نفاذ صادراتها لأسواق هذه الدول ومنها الصادرات الزراعية، وكذلك من أجل الاستفادة من الفرص الأخري التى تتيحها هذه الاتفاقيات.

ولأن منظمة التجارة العالمية وما يدور بها من مفاوضات متعددة الأطراف حول السلع الزراعية تعتبر من أهم المتغيرات التى أثرت وستؤثر على السياسة الزراعية المصرية وعلى التجارة الخارجية للسلع ومنها السلع الزراعية، فإن هناك أهمية لمعرفة أثر مفاوضات جولة الدوحة للتنمية وما يتوقع أن تتوصل إليه من نتائج على السياسات الزراعية المصرية، وعلى تدفقات السلع الزراعية من وإلى الأسواق المصرية بصفة عامة، مع التركيز على أثر ذلك على فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع الزراعية للأسواق الأوروبية فى ظل اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية. وهو ما تسعى إلى تحقيقه هذه الورقة.

١-٤ جولة الدوحة للتنمية: المضمون والأهداف.

تعتبر جولة الدوحة من أكثر الجولات أهمية وشهرة بين جولات منظمة التجارة العالمية، وأطلق عليها جولة الدوحة للتنمية نتيجة لشمولها الكثير من الموضوعات المرتبطة بعملية التنمية فى كل من الدول النامية والمتقدمة، وقد انطلقت هذه الجولة فى عام ٢٠٠١فى مدينة الدوحة بقطر نتيجة إصرار الدول المتقدمة والنامية على السواء على ضرورة بدء مفاوضات جديدة متعددة الأطراف للوصول إلى تحرير أكبر للتجارة العالمية، لذا فقد تضمن جدول أعمال هذه الجولة الدخول فى مفاوضات تجارية جديدة، ووضع برنامج عمل يتضمن أولويات للوفاء بمتطلبات ومصالح هذه الدول وذلك بعد فشل مؤتمر سياتل ١٩٩٩م، وتم التخطيط لإنهاء هذه المفاوضات فى بداية عام ٢٠٠٥م، وهو ما لم يتحقق حتى الآن حيث ما زالت المفاوضات مستمرة. وتدور المفاوضات متعددة الأطراف فى جولة الدوحة فى منظمة التجارة العالمية حول ما يعرف باسم " أجندة الدوحة للتنمية" والتى تتضمن إحدي عشرة ملفاً وموضوعاً رئيسياً، وقد بدأت المفاوضات متعددة الأطراف فى هذه الجولة حول الموضوعات السابقة عام ٢٠٠١م، وركز برنامج عملها على عدة محاور رئيسية هى:

١- إعادة بناء الثقة فى النظام التجاري الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومحاولة مواجهة الانتقادات الموجهة للمنظمة وسياسات تحرير التجارة من القوي المعادية للعولمة.

٢- السعي للتوصل لآليات للتغلب على المعوقات التى تواجه الدول النامية، والخاصة بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالاتفاقيات التى تم التوصل لها فى جولة أورجواي(٢).

٣- إقناع الدول الأعضاء وخاصة النامية بضرورة التوصل إلى اتفاق حول المفاوضات التجارية لجولة الدوحة من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي، وأن نجاح هذه الجولة هو فى مصلحة الدول النامية بالدرجة الأولى.

٤- فتح الطريق لدخول أعضاء جدد فى المنظمة، وخاصة من الدول المؤثرة فى التجارة العالمية مثل الصين، وروسيا، والسعودية(٣).

٥- العمل على إدراج موضوعات جديدة لم تكن على أجندة المفاوضات فى الجولات السابقة، بإعتبارها قضايا تخدم حرية التجارة العالمية، وتزيد معدلات التنمية الاقتصادية بالعالم.

٦- وضع آليات لتنفيذ الالتزامات التى يتم التوصل إليها فى المجالات المختلفة للمفاوضات.

وتسعى جولة الدوحة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلى:

١- زيادة قدرة الصادرات الزراعية على النفاذ إلى الأسواق، وخفض الدعم المخصص للصادرات الزراعية بكافة أشكاله والدعم المحلي تمهيداً لإلغائه.

٢- إلغاء التعريفات الجمركية على السلع غير الزراعية، وإزالة العوائق غير التعريفية بالنسبة للسلع الصناعية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

٣- تحقيق مزيد من التحرير فى تجارة الخدمات، ووضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة فى الخدمات، وخاصة فيما يتعلق بمشتريات الحكومات منها، والدعم المقدم لها.

٤- حل مشاكل الدول النامية فى هذا المجال، وخاصة ما يتعلق منها بالصحة العامة، والاستخدام الفعال للتراخيص الإجبارية للحصول على الدواء بالنسبة للدول التى ليس لديها تصنيعية كافية فى قطاع الدواء، ومراجعة قواعد حماية التراث والفلكور.

٥- بحث العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية الواردة فى الاتفاقيات البيئية الدولية، وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات البيئية، ودراسة تأثير التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق.

٦- مراجعة إجراءات تسوية المنازعات لتحسين وتوضيح هذه الإجراءات، وتسهيل الأمر على الدول النامية فى هذا المجال ومعاملتها معاملة تفضيلية.

٧- توضيح وتحسين النصوص والإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف الدول النامية والأقل نمواً.

٨- إيجاد حلول مناسبة لضمان تنفيذ الدول الأعضاء بالمنظمة لالتزاماتها السابقة.

٩- مراجعة المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها الدول النامية فى المنظمة، وذلك بغرض تفعيلها لتحقق التنمية فى البلدان الفقيرة والأكثر فقراً.

١٠- بحث الموضوعات المتعلقة بعملية التنمية بشكل مباشر والتي تهم البلدان النامية، مثل التجارة والديون والتمويل، التجارة ونقل التكنولوجيا، التجارة الإلكترونية.

١١- التفاوض حول موضوعات سنغافورة، وهي موضوعات العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، الشفافية فى المشتريات الحكومية، تسهيل التجارة.

والجدول رقم(١) يوضح الملفات والقضايا المدرجة على أجندة جولة الدوحة للتنمية.

جدول رقم (١) القضايا المدرجة على أجندة جولة الدوحة للتنمية

م	الموضوع	م	الموضوع
١	تجارة السلع الزراعية	١١	القضايا المتعلقة بجدية التنفيذ
٢	تجارة الخدمات	١٢	قواعد منظمة التجارة العالمية، وخاصة ما يتعلق بإجراءات مكافحة الدعم.
٣	تجارة السلع غير الزراعية (الرسوم على السلع الصناعية)	١٣	قواعد منظمة التجارة العالمية، وخاصة ما يتعلق بإجراءات مكافحة الإغراق.
٤	حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة	١٣	علاقة التجارة بتسهيلات نقل التكنولوجيا.
٥	الخلافات حول نظام فض المنازعات	١٤	علاقة التجارة بقضايا الديون والتمويل.
٦	العلاقة بين التجارة والبيئة	١٥	الوضع التفضيلي لبلدان الاقتصادات الصغيرة.
٧	العلاقة بين التجارة والاستثمار	١٦	قضايا التجارة الإلكترونية.
٨	العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة	١٧	المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية.
٩	الشفافية في إجراءات المشتريات الحكومية	١٨	قضايا التعاون وبناء القدرات للدول الأقل نمواً.
١٠	إجراءات تيسير التجارة	١٩	قضايا التعاون وبناء القدرات بالدول النامية

• هذه القضايا والملفات مأخوذة من نص البيان الختامي للمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة فى عام ٢٠٠١م.

وتعتبر جولة الدوحة للتنمية من أهم جولات تحرير التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية،وذلك لطبيعة الموضوعات المدرجة على أجندة هذه المفاوضات، ولخطورة النتائج التى يمكن أن تتوصل إليها هذه المفاوضات فى نهايتها. بجانب أن الظروف الدولية المصاحبة للمفاوضات أضفت عليها مزيداً من الأهمية.

٤-٢ التطورات المتعلقة بالملف الزراعي بمنظمة التجارة العالمية حتى بدء جولة الدوحة:

تعتبر اتفاقية الزراعة واحدة من أهم الاتفاقيات التي تضمنتها نتائج جولة أورجواي فى عام ١٩٩٤م، وقد استهدفت هذه الاتفاقية العمل على إنشاء نظام تجاري زراعي عادل يعتمد على قوي السوق من خلال إصلاح السياسات الزراعية فى الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز والتشوهات فى التجارة العالمية للسلع الزراعية، وتشجيع هذه الدول على انتهاج سياسات اقتصادية غير مرتبطة بالإنتاج، وقد تضمنت الاتفاقية ثلاث موضوعات رئيسية وهى (٤):

١- موضوع النفاذ للأسواق Market Access. حيث تم الاتفاق على تحويل العوائق غير التعريفية إلى تعريفات، مع ربط جميع التعريفات وتخفيضها بنسبة ٣٦% خلال ٦ سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥م، وحتى عام ٢٠٠٠م، وبحد أدنى ١٥% لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة ٢٤% خلال عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٥م وبحد أدنى ١٠% لكل منتج بالنسبة للدول النامية. ووضع التزامات الحد الأدنى للنفاذ(شرط المعاملة الخاصة) special Treatment Class بنسبة ٣% من حجم الاستهلاك المحلي

فى فترة الأساس(١٩٨٦م) ترتفع إلى ٥% فى نهاية فترة التطبيق(٢٠٠١م للدول المتقدمة، ٢٠٠٥م للدول النامية)، ويسمح شرط المعاملة الخاصة هذا لبعض الدول أن تؤخر التحول إلى نظام التعريفة على بعض السلع، بشرط أن تسمح بنفاذ حد أدنى من الواردات من تلك السلع إلى داخل حدودها.

٢- موضوع الدعم المحلى للإنتاج الزراعي Domestic Support. أما فيما يتعلق بالدعم المحلى المقدم للمزارعين فقد قسمت اتفاقية الزراعة الدعم المحلى عموماً إلى ثلاثة أنواع بحسب تأثيره على تجارة السلع الزراعية، وهي دعم مشوه للإنتاج والتجارة " الصندوق الأصفر" وتشمل مدفوعات هذا الصندوق الدعم السعري، والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما فى ذلك دعم المدخلات الزراعية، ويخضع هذا النوع من الدعم لالتزامات التخفيض التى تتم على أساس مقياس الدعم الكلى، حيث يحسب على كل منتج على حدة باستخدام الفرق بين متوسط السعر المرجعي للمنتج وسعره المطبق المفروض مضروباً فى الإنتاج، من خلال إضافة الدعم المحلى غير المخصص لحاصلات بعينها إلى إجمالي الدعم المحسوب على أساس كل منتج على حده(٥)، ويتم تخفيض هذا الدعم بنسبة ٢٠% على ٦ سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة ١٣,٣% على مدي عشر سنوات للدول النامية بدءاً من عام ١٩٩٥م. ودعم محلى غير مشوه للإنتاج والتجارة " الصندوق الأخضر"، ويشمل إعفاء جميع أنواع الدعم التي لا تسبب أثاراً تشويهية على التجارة أو الإنتاج، ولا ترتبط برامجه بالإنتاج أو الأسعار، ومن ثم لا تؤدي إلى دعم السلعر للمنتجين، من التزامات التخفيض، وتعطي الاتفاقية الحكومات الحق فى منح الدعم لتحسين الإنتاجية والكفاءة فى الإنتاج الزراعي، أو لاتخاذ تدابير مناسبة فى سبيل دعم المزارعين (٦)، ودعم محلى مشوه للإنتاج والتجارة" الصندوق الأزرق" ويتضمن المدفوعات التى تتم فى إطار برامج تحديد الإنتاج، سواء كان هذا الإنتاج نباتياً أو حيوانياً، حيث يجب أن تكون هذه المدفوعات مستندة إلى مساحة غلة ثابتة على أساس ٨٥% أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي، أو على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية، ومن ثم فلا يجرى عليه التخفيض. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات هذا الصندوق تتطلب الإنتاج حتى يمكن الحصول على الإعانات، ولكن بشرط أن لا تكون مبنية بشكل مباشر على الكمية الحالية للإنتاج(٧).

٣- موضع المنافسة التصديرية Export Competition. حيث حددت الاتفاقية الأسباب التى يتم بمقتضاها تقديم دعم للصادرات، كما نصت على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير خلافاً لما أوردته الاتفاقية، وقد التزمت الدول الأعضاء بتخفيض دعم الصادرات بنسبة ٣٦% على مدي ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة ٢٤% على مدى عشر سنوات للدول النامية، أما الدول الأقل نمواً فهي معفاة من جميع التزامات الخفض، إلا أن عليها الالتزام بربط تعريفاتها وربط الدعم المحلى.

من ناحية أخري حددت الاتفاقية عدد من البنود الخاصة بإعانات التصدير التي يجب تخفيضها من قبل الدول الأعضاء. كما تعهدت بوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم إئتمانات التصدير وضمانات ائتمان التصدير أو برامج التأمين (من حيث أسعار الفائدة، فترات السداد)، وذلك لتتفق مع الشروط التجارية السائدة في السوق العالمي، وهو ما يجرى التفاوض عليه في مفاوضات جولة الدوحة. وإعمالاً لمبدأ الشفافية نصت الاتفاقية على قيام الدول الأعضاء بإخطار المنظمة عن أوضاع كل من الدعم المحلي أو دعم التصدير أو إئتمانات التصدير سواءً من حيث التعديل فيه أو مدى إعفائه من عدمه.

وقد نصت اتفاقية الزراعة في المادة رقم ٢٠ منها على بدء المفاوضات في إطار لجنة الزراعة في الأول من يناير عام ٢٠٠٠م(أي بعد انتهاء فترة التنفيذ للدول المتقدمة والمقدرة بست سنوات)، وذلك لإصلاح اتفاقية الزراعة، والقضاء على الاختلالات التي تظهر خلال فترة التطبيق الفعلي للاتفاقية وخاصة فى بنودها الثلاثة الرئيسية الإشارة إليها.

وبالرغم من سعى جولة أورجواي لإرساء عدد من القواعد الهادفة للقضاء على الأساليب المشوهة للتجارة ومحاولة خلق نظام أكثر عدالة وشفافية تتم في إطاره تجارة المنتجات الزراعية، وتعهد الدول الأعضاء بالمنظمة بالعمل على وضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم إئتمانات الصادرات وضمانات ائتمان التصدير وغيرها، إلا أن المتابع لآليات التنفيذ وخاصة لدى الدول المتقدمة يلاحظ بوضوح مدى تصل هذه الدول من تعهداتها حفاظاً على مصالحها بالدرجة الأولى، ويتضح ذلك من خلال التعرف على الواقع الفعلي للبنود الثلاثة لاتفاقية الزراعة(النفاذ للأسواق، الدعم، المنافسة التصديرية)، وهو الذي يفسر فيما بعد الأسباب التي تحول دون استفادة الدول النامية ومنها مصر من المزايا التي قدمتها منظمة التجارة العالمية فيما يختص بتصدير السلع الزراعية ونفاذها لأسواق الدول المتقدمة.

وبخصوص موقف مصر من هذه الاتفاقية فقد بدأت الحكومة منذ الثمانينات تنفيذ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، استهدف تحرير قطاع الزراعة، وإتباع سياسة زراعية تعمل على خلق بيئة مناسبة لتفاعل قوى السوق داخل القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج لتلبية الاحتياجات الضرورية للمجتمع وتحسين الدخول المزرعية، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية والعمل على زيادة الصادرات الزراعية. كما تم التركيز على تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها أهم الدعامات الأساسية للبنيان الاقتصادي لأي دولة، وذلك من خلال انخراطها مع دول العالم ضمن التكتلات والاتفاقات، بما يضمن لها الاستفادة من المزايا التى تتيحها التعاملات التجارية سواء فى مجالات التصدير أو الاستيراد.

من ناحية أخرى أتيح لمصر من خلال الانضمام لاتفاقية الزراعة الاستفادة من المزايا والبنود والتفضيلات التي تتيحها الاتفاقية للدول النامية، كما أصبح أمامها فرصة للاستفادة من تخفيضات الدعم لدى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الغذائية الأساسية وخاصة القمح إذا ما نجحت

مفاوضات جولة الدوحة وتم التنفيذ الفعلي لقراراتها، حيث سيكون ذلك عاملاً مهماً في تنويع إنتاجها الزراعي ومن ثم صادراتها، من ناحية أخري يعد انضمامها لاتفاقية الزراعة أحد المكاسب أيضا فيما يتعلق بالفرص المتاحة لها لنفاذ الصادرات خاصة في ظل غياب العوائق غير التعريفية مثل الضرائب المتغيرة أو الحصص أو القيود التطوعية على الواردات أو تراخيص الاستيراد والتزامها بخفض التعريفات الجمركية أو ما يكافئها على المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤% على ١٠سنوات بدءاً من ١٩٩٥م ووضع حد أدنى لخفض التعريفة لكل سلعة أو منتج زراعي بنسبة ١٠% وحتى عام ٢٠٠٤م(٨). والجدير بالذكر أن عدد الالتزامات الجوهرية الخاصة بالزراعة ١٠ التزامات من إجمالى عدد ٤٥٢ التزاماً في المجال الزراعي مطلوب من مصر تنفيذها في إطار الاتفاقية(٩).

ومن ثم يمكن القول أن تنفيذ مصر لما التزمت به في ظل اتفاقية الزراعة لم يشكل أي أعباء عليها نظراً لسبقها الاتفاقية ببرامج التحرر والإصلاح الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخري فإنه نظراً لأن الصادرات الزراعية وخاصة من بعض المحاصيل التصديرية تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية مرتفعة في الأسواق العالمية، فقد تبنت الدولة العديد من السياسات لتنمية هذه الصادرات وزيادة قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية. إلا أن عملية النفاذ للأسواق من جانب الصادرات الزراعية المصرية لم تكن بالعملية السهلة فى ظل القيود التي تضعها معظم دول العالم المتقدم أمام الصادرات من الدول النامية، الأمر الذي يجب أن تعالجه مفاوضات جولة الدوحة في ظل ما ستتوصل إليه من نتائج.

٤-٣ تطور المفاوضات متعددة الأطراف حول الملف الزراعي في جولة الدوحة:

شكل الملف الزراعي فى جولة الدوحة أكثر الموضوعات والملفات جدلاً وإشكالية، وقد نصت المادة رقم ٢٠ من اتفاقية الزراعة على بدء المفاوضات الزراعية في الأول من يناير عام ٢٠٠٠م(أي بعد انتهاء فترة التنفيذ للدول المتقدمة والمقدرة بست سنوات) لإدخال تعديلات على اتفاقية الزراعة والقضاء على الاختلالات التي أحاطت بها خلال فترة التنفيذ السابقة، حيث قامت ١٢١ دولة عضو بالمنظمة فى نوفمبر ٢٠٠١م في الدوحة بتقديم مجموعة من المقترحات الهادفة إلى تحقيق تحسينات في النفاذ للأسواق وإجراء تخفيضات (على مراحل) فى دعم الصادرات تمهيداً لإلغائها، وتخفيضات جوهرية في الدعم الزراعي المحلى المشوه للتجارة الدولية في السلع الزراعية، واتفق على أن يتم التوصل إلى نماذج Modalities تحقق هذه التوجهات بنهاية شهر مارس ٢٠٠٣م، كما اتفق على أن يتم الأخذ في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الاعتبارات غير التجارية من أجل الأمن الغذائى، التنمية الريفية، المحافظة على البيئة.

وقد تم من خلال هذه الجولة تحديد موعد نهائي لاختتام المفاوضات في جميع المجالات بما فيها الملف الزراعي في موعد أقصاه أول يناير ٢٠٠٥م في إطار الصفقة المتكاملة (الحزمة الواحدة)(١٠)، ولتحقيق ذلك وضعت الاجتماعات الخاصة بلجنة الزراعة بالمنظمة برئاسة "ستيورات

هاربنسون" خطة عمل تبدأ من شهر مارس ٢٠٠٢م وحتى مارس ٢٠٠٣م لإنهاء المفاوضات والوصول إلى النماذج المطلوبة تضمنت خفض مجموع الدعم الكلي بنسبة ٦٠%على دفعات سنوية متساوية خلال خمس سنوات في الدول المتقدمة، ٤٠% خلال عشر سنوات في الدول النامية. إلا أن المفاوضات تعثرت بسبب عدم التوافق بين الدول المتقدمة والنامية وإصرار الدول المتقدمة وعلي رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على عدم تخفيض كل من الدعم المحلي ودعم الصادرات للمنتجات الزراعية، وعدم المساس بموضوع النفاذ للأسواق نظرا لارتباط هذا الموضوع بالسياسات الداخلية لها وتشكيل المزارعين لديها قوة ضغط سياسي لا يمكن الاستهانة بها في الانتخابات. وخلال المؤتمر الوزاري للمنظمة في كانكون ٢٠٠٤م أيضا كانت الموضوعات المطروحة للمفاوضات حول الزراعة والاستثمار ولم يتم التوصل أيضاً إلى أي توصيات بسبب معارضة دول مجموعة العشرين "G20" وعلى رأسها البرازيل والهند وماليزيا والصين وغيرها من الدول الأخري للنماذج المقترحة للالتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة نظرا لانحيازها لصالح الدول المتقدمة علي حساب الدول النامية والأقل نموا.

وأدى الفشل المتواصل التى منيت به المفاوضات المتتالية وعدم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات إلى إتفاق كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة كيرنز ومجموعة العشرين على تشكيل تكتل يعرف " بالأطراف الخمسة المهتمة (G5) (١١) تكون مهمته إحراز تقدم في المفاوضات الخاصة بالدوحة من خلال الاتفاق على تحديد موعد نهائي لتقديم إطار جديد لطرق التفاوض في جميع موضوعات أجندة الدوحة للتنمية بما فيها الزراعة، وفى ظل تعمد الدول المتقدمة عدم إثارة النقاش حول الملف الزراعي وتهميش الدول النامية تم التوصل إلى اتفاق حول الإطار العام لجميع موضوعات أجندة الدوحة للتنمية بما فيها الزراعة تحت أسم " صفقة يوليو" "July package" .

٤-٣-١ <u>مضمون صفقة يوليو</u>(١٢).

تم من خلال هذه الصفقة تناول القضايا الخاصة بالملف الزراعي مع إضافة قضية هي مبادرة القطن، والتي تقرر أن تكون موضوعاً رئيسياً ضمن المفاوضات حول الزراعة في المنظمة، خاصة بعد مطالبة الدول الأقل نمواً المنتجة للقطن "بنين وبوركينا فاسو، تشاد، مالي" بإزالة دعم القطن بحلول عام ٢٠٠٥م ودفع تعويضات للدول الأقل نمواً المتضررة من هذا الدعم، وتتمثل البنود التى احتوت عليها صفقة يوليو في:

١- تحديد حجم ونسب التخفيضات اللازمة للدعم مع إعادة النظر في وضع الصناديق الملونة وخاصة الصندوق الأخضر، والعمل على تخفيض حجم الدعم المشوه للتجارة(الصندوق الأصفر) إلى أقص حد ممكن، حيث لا تتجاوز نسبة هذا الدعم حوالي ٨٠% من مجموع الحجم الكلي المثبت للدعم في السنة الأولى للتنفيذ، و٢٠% الباقية يتم العمل بها خلال السنة الأولى للتنفيذ، وبالنسبة للصندوق الأزرق يجب ألا يتجاوز

حجم الدعم به ٥% من متوسط القيمة الإنتاجية للإنتاج الزراعي لأي دولة عضو في المنظمة خلال فترة زمنية يتم تحديدها بالمفاوضات، كما سمح بمرونة في تعريف دعم هذا الصندوق والذي يخضع لخيارين وهو أن تكون مدفوعاته مباشرة ومشروطة الحد من الإنتاج أو مدفوعات مباشرة غير مرتبطة بمستويات ومشروطة.

٢- إلغاء الدعم المباشر للصادرات في عام ٢٠١٣م على أن يشمل ذلك أيضا إلغاء جميع أنواع الدعم غير المباشر على الصادرات كائتمان الصادرات أو ضمانات ائتمان الصادرات أو برامج التأمين الي تتجاوز فترة سدادها ١٨٠يوم، وكذلك الممارسات المشوهة للتجارة والخاصة بالشركات الحكومية المصدرة للمنتجات الزراعية، والمعونات الغذائية المقدمة على أسس لا تراعي الضوابط الفعالة التي ستحددها المفاوضات، كما سيتحدد من خلال المفاوضات المعاملة الخاصة والتفصيلية للدول النامية من حيث تحديد الفترات الزمنية اللازمة للتنفيذ، ومراعاة الدول الأقل نمواً والمستوردة الصافية للغذاء.

٣- بالنسبة لموضوع النفاذ للصادرات تم الاتفاق على قيام كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بإجراء تخفيضات جمركية كبيرة من خلال استخدام معادلة طبقية يتم تطبيقها على التعريفات المربوطة، على أن تعفى الدول الأقل نمواً من استخدامها، كما يتم توسيع الحصص التعريفية وزيادتها على أسس عادلة من خلال المفاوضات.

٤- بالنسبة للتعريفات التصاعدية والتي ترتفع معدلاتها طبقاً لدرجة التصنيع، تم الاتفاق على معالجتها من خلال المفاوضات بالاستناد إلى صيغة أو معادلة يتم الاتفاق عليها. والجدير بالذكر أن المنظمة منحت الدول مرونة في التطبيق بالنسبة للمنتجات الحساسة التي سيقوم الأعضاء بتحديدها من خلال المفاوضات وتحديد الخطوط التعريفية الخاصة بها.

٥- إلغاء جميع أنواع دعم الصادرات الخاصة بالقطن عام ٢٠٠٦م مع منح الدول الأقل نمواً المنتجة للقطن نفاذ مجاني لأسواق الدول المتقدمة وبدون حصص توريد.

٦- إجراء مفاوضات جادة تؤدى إلى تخفيضات في الدعم المحلي للقطن في الدول المتقدمة على أنه تكون هذه التخفيضات طموحة وخلال أقصر فترة يمكن تطبيقها.

٧- ضرورة حصول الدول النامية على معاملة خاصة وتفضيلية تتمثل في فترات زمنية أطول ومعدلات تخفيض ادني للدعم، علاوة على تحسين فرص النفاذ لأسواق الدول المتقدمة على أن تكون هذه المعاملة جزء لا يتجزأ من جميع العناصر بالمفاوضات.

وتم الاتفاق على التوصل إلى النماذج المطلوبة وفق هذا الإطار وهذه الصفقة بنهاية عام ٢٠٠٥م إلا أنه لم يتم الاتفاق على هذه النماذج أيضا بحلول هذا التاريخ، وفى المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة والذي عقد بهونج كونج بالصين عام ٢٠٠٥م تم الاتفاق على تحديد موعد نهائي لتحقيق جميع الصيغ المطروحة بأجندة الدوحة للتنمية، وخاصة ما يتعلق منها بالملف الزراعي

وذلك بنهاية أبريل عام ٢٠٠٦م، وتم الاتفاق على تقديم جميع الدول الأعضاء جداول التزاماتها الجديدة وفق هذه الصيغ بنهاية شهر يوليو ٢٠٠٦م، ورغم ذلك لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات حول النماذج المطلوبة خاصة في الزراعة، مما دعا باسكال لامي مدير المنظمة إلى الإعلان عن فشل المفاوضات وتعليقها إلى أجل غير مسمى، ودعم من ذلك أيضاً تصاعد الخلافات وارتفاع وتيرة المواجهات بين الدول النامية والمتقدمة في منتدى دافوس بسويسرا في ٢٨ يناير ٢٠٠٧م، وإصرار الأخيرة على موقفها الرافض لتنفيذ ما تم الالتزام به في اتفاق الزراعة، ومن ثم الإعلان مرة أ خري عن انهيار مفاوضات جولة الدوحة في ٢٨ يونيو ٢٠٠٧م، بسبب عدم التوصل لأي حلول بشأن هذا الملف.

٤-٣-٢ المعوقات الخاصة بالملف الزراعي في جولة الدوحة:

يعتبر الملف الزراعي من اعقد الملفات في إطار جولة الدوحة، حيث لم تجد موضوعاته توافقا في الآراء بين الدول النامية والمتقدمة، وذلك للأسباب التالية:

١- تعنت الدول المتقدمة وتهربها من تنفيذ التزاماتها في إطار اتفاقية الجات، حيث بدا ذلك واضحاً من خلال عدة مواقف تمثلت في (١٣) إعلان الاتحاد الأوروبى خلال السنة الأولى للمفاوضات عن خططه لعمل مراجعة إضافية للسياسة المشتركة بانتهاء عام ٢٠٠٦م، صدور قانون خاص بالمزارع الأمريكية في عام ٢٠٠٢م، يقدم زيادة في الدعم الزراعي، الدعوات المطالبة بضرورة الإبقاء على مناقشة الصناديق الخاصة بتقسيم الدعم.

٢- عدم وجود توافق في الآراء حول الموضوعات الثلاثة الخاصة بالملف الزراعي من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة، خاصة بالنسبة للدعم المحلى.

٣- تهميش الدول المتقدمة للدول النامية والأقل نموا أثناء المناقشات الخاصة بالملف الزراعي، وهو ما حدث في صفقة يوليو التي لم تلق موافقة من الدول النامية إزاء هذا التهميش، ورفض الدول المتقدمة الانصياع لمطالب الدول النامية كما حدث بمبادرة القطن.

ورغم كل ما سبق طرحه من معوقات أمام مفاوضات الدوحة حول القضايا والملفات المختلفة وخاصة حول الملف الزراعي يتوقع الخبراء أن تشهد الفترة القادمة فرص لنجاح المفاوضات خاصة في ظل التسهيلات التى من المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد الأمريكي وتخفيض أسعار المحاصيل الغذائية في الوقت الراهن بعد بلوغ أزمة الغذاء العالمية ذروتها، وخاصة وأن جميع دول العالم تطالب المنظمة بأن يكون لها دور قوى في حل هذه الأزمة.

٤-٤ صادرات مصر الزراعية للإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية المشاركة بين الطرفين:

٤-٤-١ الإطار التنظيمي للعلاقات التجارية بين مصر والإتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر، ومن ثم فهو يعتبر من أكبر الأسواق الدولية المستوعبة للصادرات السلعية المصرية، ومنها صادرات السلع الزراعية، حيث تستوعب أسواق الاتحاد الأوروبي نصف الصادرات المصرية، ويزود مصر بحوالي ٤٠%من جملة وارداتها من العالم. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبية المباشرة لمصر، كما انه أحد المصادر الرئيسية للمعونة الفنية والمالية لكثير من القطاعات الاقتصادية في مصر ومنها القطاع الزراعي.

وتنظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مجموعة من الاتفاقيات منذ عام ١٩٧٧م، تم تتويجها باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التي جاءت بمثابة تطوير للإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤م، وتم اعتماد خطة العمل في إطار سياسة الحوار بين مصر والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧م خلال الاجتماع الثالث لمجلس المشاركة الأوروبي ببروكسل(١٤).

٤-٤-٢ المزايا التي تتمتع بها الصادرات الزراعية في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

بمقتضى اتفاقية المشاركة الأوروبية حصلت مصر على بعض المزايا التفصيلية لصادراتها من السلع الزراعية، وتتمثل هذه المزايا التفصيلية في الآتي:

١- التحرير الكامل لعدد من للسلع الزراعية المصدرة من مصر للاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه السلع الطماطم، الجوافة، التمر، العنب، البطيخ، الفول السوداني، البقول.

٢- توسيع الحصص المعفاة من التعريفة الجمركية لصادرات عدد من السلع الزراعية منها البطاطس، البصل، الثوم، البقول القرنية الطازجة والمبردة، البرتقال، الشمام، وذلك بحيث تستوعب الحصص الجديدة كل صادرات مصر من هذه المنتجات الزراعية، علاوة على إدراج ٢٥ سلعة زراعية جديدة سواء خام أو مصنعة ضمن هذه الحصص، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي تتراوح ما بين ٢٥٢% إلى ٦٥٢% من قيمة الصادرات الزراعية المصرية(١٥).

٣- زيادة الحصص المعفاة من التعريفة الجمركية بنسبة ٣% سنوياً لعدد من السلع الزراعية مثل البصل، الثوم، الكرنب، الخس، الجزر، اللفت، الخيار، الخضر المجمدة، البطاطا، الشمام، الخوخ، البرقوق ...الخ.

٤- توسيع مواسم التصدير لعدد من السلع الزراعية وتشمل البصل، العنب، الثوم، الفلفل.

٥- منح تخفيضات جمركية لعدد من الصادرات الزراعية التي تتخطى الحصص المعفاة من الجمارك مثل البطاطس، البصل، الثوم، البرتقال.

٦- منح الصادرات المصرية من البرتقال والزهور تخفيضاً فى سعر الدخول للأسواق الأوروبية(١٦)، وفرض رسوم تعويضية على السلع التي يتم تصديرها بأسعار تقل عن سعر الدخول بنسبة معينة. وذلك كما يتضح من الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤) أهم المنتجات والحصص والمواسم المتاحة للصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية وفقاً لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية*

توصيف المنتج	الحصة	الحصة	الحصة فى اتفاق المشاركة
أزهار مقطوفة من أول أكتوبر إلى ١٥ إبريل	١٢٠٧-١٨٥+سعر دخول	١٠٠%	٣٠٠٠ طن (٣)
بطاطس من أول يناير إلى ٣١ مارس	١٤,٨%	١٠٠%	٢٥٠٠٠٠طن
طماطم من أول نوفمبر إلى ٣١ مارس	٩,٩٠%	١٠٠%	مفتوحة
ثوم من أول فبراير إلى ١٥ يونيو	١٠,٨	١٠٠%	٣٠٠٠طن (٤)
خيار أو قثاء من أول يناير إلى نهاية فبراير	١٤,٤%	١٠٠%	٥٠٠طن (٤)
جزر ولفت من أول يناير إلى ٣٠ إبريل	١٥,٣%	١٠٠%	٥٠٠طن (٤)
خضر مجمدة ومحفوظة طوال العام	٥,٤- ١٦,٤%	١٠٠%	٣٠٠ طن
خضر مجففة طول العام	١,١٣-١٤,٤%	١٠٠%	١٦٠٠٠طن (٤)
تمر طازج أو مجفف طول العام	٩,٨%	١٠٠%	مفتوحة
جوافة وماتجو طول العام	٣%	١٠٠%	مفتوحة
برتقال طازج أو مجفف (طول العام)	٣,٧-١٨,٧%+ سعر الدخول	١٠٠%	٦٠٠٠٠طن (٣)
يوسفي وتنجرين وحمضيات (طول العام)	١١,٩- ١٨,٧%+ سعر دخول	١٠٠%	مفتوحة
جريب فروت طازج أو مجفف (طول العام)	٥,١-٧,٢٥%	١٠٠%	مفتوحة
عنب طازج من أول فبراير إلى ١٤ يوليو	٣,٩%	١٠٠%	مفتوحة
بطيخ طازج من أول فبراير إلى ١٥ يونيو	٩,٩%	١٠٠%	مفتوحة
شمام طازج من ١٥ أكتوبر إلى ٣١ مايو	٩,٩%	١٠٠%	١٠٠٠طن (٤)
كمثري وسفر جل طازج طول العام	٣,٨٩-١١,٧%= س.خ	١٠٠%	٥٠٠ طن (٤)
خوخ ونكتا زين من ١٥ مارس إلى ٣١ مايو	١٩,٨-٢٠,٥%+ س.خ	١٠٠%	٥٠٠ طن
برقوق وقراصيا من ١٥ إبريل إلى ٣١ مايو	٧,٥%	١٠٠%	٥٠٠ طن (٤)
فراولة طازجة من أول أكتوبر إلى ١٣ مارس	١٢,٦%	١٠٠%	١٥٠٠طن
فواكه مجمدة غير مطبوخة	٦,٣- ٤,٢٣	١٠٠%	٣٠٠٠طن
عسل أسود مولاس طول العام	٤ إيكو/ طن	١٠٠%	٣٥٠٠٠٠طن (٤)
مربي وهريس أو عجن فواكه طول العام	٢٢,٢- ٢٧%+٤٧-٢٥٩أيكو/ طن	١٠٠%	١٠٠٠كن (٤)
فول سودانى طول العام	١٢- ١٦,٤	١٠٠%	١٠٠٠طن (٤)
بصل وعسقلان من أول فبراير إلى ١ يونيو	١٠,٨%	١٠٠%	١٥٠٠٠طن(٤)
كرنب وقرنبيط من أول نوفمبر إلى ١٥ إبريل	١,٨-١٥,٣%	١٠٠%	١٥٠٠طن (٤)
خس من أول نوفمبر إلى ٣١مارس	١١,٧%	١٠٠%	٥٠٠طن (٤)

وقد اتفق الطرفان على القيام بمراجعة دورية كل ثلاث سنوات للحصص المتاحة لمصر من السلع الزراعية، وذلك بهدف زيادتها بما يتلاءم مع تغير القدرات التصديرية الفعلية للقطاع الزراعي المصري. وهي نقطة مهمة تعتبر بوابة لإعادة فتح باب التفاوض حول اتفاقية المشاركة لتحسين المزايا التي تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي، أو للتغلب على أي معوقات

* تخفيض ٦٠% لما يتعدي الحصة(٢) تخفيض ٥٠% لما يتعدي الحصة (٣) سعر دخول خاص (بالنسبة للزهور ٨٥% من السعر فى السواق الأوروبي، ٢٦٤يورو/ طن) (٤) تزداد بنسبة ٣% سنوياً . المصدر: بروتوكول اتفاق المشاركة المصري الأوروبي.

أو تحديات تفرضها مستجدات محلية أو عالمية على الصادرات الزراعية المصرية أو على القطاع الزراعي المصري بصفة عامة.

ويتضح من الكميات السابقة المسموح بها مدى الزيادة التي إتاحتها الاتفاقية لنفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك يلاحظ أنه رغم المزايا التي حصلت عليها مصر من الجانب الأوروبي في مجال صادرات السلع الزراعية، إلا أن هذه المزايا اقتصرت على بعض السلع ولم يتم تعميمها على باقي السلع الزراعية، كما أن هذه المزايا لم تؤدي فعلياً لزيادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية لأسواق الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس، حيث ما زالت هذه المزايا حبراً على ورق ولم يتم تفعيلها حتى الآن، بسبب تمسك الاتحاد الآوربى بالسياسة الحمائية الشديدة على قطاعه الزراعي، بالرغم من قيام مصر فى المقابل بإلغاء الدعم الزراعي، وتحرير القطاع الزراعي في كل من جانبي العرض والطلب وجانب التجارة الخارجية.

٤-٤-٣ أهم المعوقات التي تواجه نفاذ الصادرات الزراعية المصرية لأسواق دول الاتحاد الأوروبي في ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

تعتبر زيادة قدرة الصادرات الزراعية علي النفاذ إلى الأسواق الأوربية أحد الأهداف التي تسعى مصر لتحقيقها سواء من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، أو من خلال اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وتعلق مصر آمالاً كبيرة على زيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، خاصة في ظل مزايا كل من القرب الجغرافي التى تتسم به هذه الأسواق بالنسبة لمصر، وارتفاع العائد المحقق على الوحدة المصدرة من السلع الزراعية المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي مقارنة بنظيرتها بأسواق الدول الأخرى، إلا أن الصادرات المصرية من السلع الزراعية تواجه بالعديد من المعوقات عند نفاذها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى عدم زيادتها بشكل واضح وأهم هذا المعوقات ما يلى:

١- السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

تمثل السياسة الزراعية المشتركة أحد المعوقات التي تواجه نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية، كما تعتبر هذه السياسة أحد المعوقات أمام نجاح مفاوضات الزراعة فى جولة الدوحة بمنظمة التجارة العالمية،وذلك لأن هذه السياسة الأوروبية أصبحت تمثل ما يعرف بمنطقة ممنوع الاقتراب، لأنها تمس السياسة الداخلية لدول الاتحاد، والتي يشكل المزارعون فيها قوة ضغط سياسي على هذه الدول.

٢- ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي:

تمثل مشكلة ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي أهم معوق يحول دون انفتاح السوق الأوروبي أمام الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية، مما يضعف من فرص نفاذ هذه الصادرات الزراعية إلى هذه الأسواق.من ناحية أخري تعاني الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي من انتشار ظاهرة القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية، حيث ترتفع التعرفة المطبقة مع زيادة درجة التحويل أو التصنيع في المنتج الزراعي، حيث تبلغ أقصى تعريفة ٢٧٧%(١٧). وتؤدى هذه النسب المرتفعة إلى تقليص قدرة المنتجات الزراعية المصرية على النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول المتقدمة.

٣- <u>المعوقات المرتبطة بالحصص الكمية والموسمية للصادرات الزراعية:</u>

فقد أدي تطبيق الاتحاد الأوروبي لمواسم الاستيراد للسلع الزراعية الرئيسية، من خلال تحديده شهور محددة لدخول الفاكهة والخضروات، وتحديد ذلك كميات معينة إلى عزل أسواقه الداخلية عن منافسة الصادرات الزراعية للدول النامية ومنها مصر أثناء المواسم الزراعية، وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في إضعاف قدرة الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الاتحاد.

٤- <u>استخدام الاتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية:</u>

حيث يؤدي ذلك إلى تضاؤل هذه المعاملة بشكل كبير وانحصارها في الكميات المسموح بها فقط، والتي عادة ما تمثل نسب ضئيلة من الإنتاج الزراعي المحلي في مصر، الأمر الذي يعني أن استفادة مصر من اتفاقية المشاركة لا تزيد عن استفادتها من عضويتها بمنظمة التجارة العالمية في هذا المجال، رغم أنه من المفترض أن تحقق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مزايا وفوائد أكبر للصادرات المصرية مما هو متوفر فى اتفاقية الزراعة بمنظمة التجارة العالمية.

٥- <u>ارتفاع مستويات الدعم المقدم للقطاع الزراعي الأوربي:</u>

أدى التفاف الاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المحلي المثار من خلال اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية، وخاصة عملية النقل بين الصناديق الملونة المختلفة للدعم(من الصندوق الأصفر ذو التأثير المشوه للتجارة إلى الصندوقين الأخضر والأزرق اللذين يرتبطان إلى حد كبير بالإنتاج الزراعي) إلى زيادة نسب الدعم المقدمة للقطاع الزراعي في دول الاتحاد وليس العكس، حيث تم توجيه مبالغ ضخمة لهذين الصندوقين مما ساهم لحد كبير في خفض أسعار السلع الزراعية الأوروبية مقارنة بأسعارها على المستوى العالمي، وهو ما قلل من فرص نفاذ الصادرات الزراعية من دول العالم الأخرى ومنها مصر إلى داخل الأسواق الأوروبية، ويكفى هنا الإشارة إلى أن التزام مصر بإلغاء الدعم الزراعي لا يقابله التزام مماثل بإلغاء الاتحاد الأوروبي لهذا الدعم.

٦- <u>القضايا الخاصة بالتدابير البيئية:</u>

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي يتشدد في تطبيقه لكل من المعايير الخاصة بالجودة والسلامة البيئية، حيث يضع شروطاً خاصة بالتعبئة والتغليف، وشروط خاصة بظروف الإنتاج من حيث

مواقعه ونوعية التربة المستزرع فيها، ومراكز التعبئة والتجهيز ومواصفاتها، ومواد التعبئة، وغير ذلك من المعاملات الخاصة بما قبل الحصاد وبعده.

كما يطبق الاتحاد الأوروبي برامج بيئية واجتماعية خاصة من إعداد منظمات المزارعين والتجار والمستوردين الأوروبيين، فيما يعرف بقواعد الممارسة الجيدة "Euro gap" (١٨)، والتى تتضمن توحيد أساليب التعبئة والنقل والتخزين والبيئة المحيطة، حيث لا يستطيع المصدر تصدير أي منتج إلا من خلال الحصول على شهادة بذلك، ويتطلب ذلك المرور بخطوات متعددة من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصناف والأصول الوراثية والبذور والتقاوي وطرق الري والتسميد وخلافة، وعلاوة على ذلك المسئولية الملقاة على عاتق الدولة المصدرة في الإخطار المستمر لدول الاتحاد المستوردة عن المعلومات الخاصة بخلو المناطق الزراعية التي يتم التصدير منها من الآفات أو الأمراض، وكذلك إتاحة المجال المناسب أمام سلطات الصحة النباتية بالاتحاد الأوروبي لإجراء التفتيش والاختبارات اللازمة للتأكد من مدي سلامة البيئة الزراعية للمنتج المستورد(١٩).

وعلاوة على ذلك هناك المعايير الخاصة بالجودة والمواصفات والرقابة والسلامة الصحية والحجر الزراعي وغيرها، الأمر الذي يمثل معوقا أمام قدرة المنتج الزراعي المصري على النفاذ لهذه الأسواق نتيجة لارتفاع التكاليف المتوسطة المرتبطة بالامتثال للمواصفات القياسية والمعايير البيئية، والتكاليف الخاصة بتغطية الإجراءات الجمركية وعمليات التفتيش والرصد والتنفيذ وخلافة(٢٠)، هذا بجانب تعقد الإجراءات في كل هذه المجالات. من ناحية أخري لا تقتصر هذه المعايير التي يضعها الاتحاد الأوروبي في مجموعه فقط بل تتعداها إلى المعايير والشروط التي تضعها كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي على حدة، وذلك بما يتناسب مع متطلباتها وظروفها المحلية وأذواق مستهلكيها، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الصادرات على منافسة المنتجات المحلية التي لا تخضع لهذه المعايير والفحص المزدوج.

ومن ثم فإن النتيجة التى تبدو ظاهرة بشكل واضح هى أنه من المهم لمصر الانضواء تحت منظمة التجارة العالمية، وأن تتمتع بالعضوية فى اتفاقياتها، وكذلك من المهم توقيع اتفاقيات مشاركة واتفاقيات لتحرير التجارة فى السلع ومن بينها السلع الزراعية، ولكن الأهم من ذلك هو وجود آليات صارمة تلزم أطراف هذه الاتفاقيات على المستويين الدولى والإقليمي بتنفيذ التعهدات والالتزامات التى تقطعها على نفسها عند توقيع هذه الاتفاقيات، وبدون ذلك يصبح عدم وجود هذه الآليات هو أفراغ لهذه الاتفاقيات من مضمونها .

٤-٥ الآثار المحتملة لنتائج جولة الدوحة للتنمية بشان الملف الزراعى على الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبى:

لقد بات من الواضح أن نجاح المفاوضات حول الملف الزراعى فى جولة الدوحة متوقف على عدة عوامل، أهمها التوصل إلى اتفاق حول الملفات الأخرى المدرجة على أجندة المفاوضات

وخاصة ملف تجارة الخدمات، وهو ما يعنى ضرورة التوصل لصفقة واحدة لهذه الجولة ، وكذلك توصل الأطراف المتفاوضة لاتفاق يحقق البنود الثلاثة الواردة فى اتفاقية الزراعة بجولة أوروجواى والخاصة بزيادة القدرة على النفاذ للأسواق، وموضوع الدعم الزراعى، والمنافسة التصديرية، هذا بالإضافة إلى تحقيق مطالب صفقة يوليو، ووضع آليات تتعلق بضمان التزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها السابقة فى اتفاقية الزراعة، والتزاماتها الجديدة فى إطار نتائج جولة الدوحة.

ورغم أن الدول النامية هى الأكثر اهتماماً بنتائج المفاوضات حول الملف الزراعي فى جولة الدوحة، وتعول على نتائج المفاوضات فى حالة نجاحها لزيادة صادراتها الزراعية، إلا أنه من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة فرص أكثر لنجاح المفاوضات، خاصة فى ظل التسهيلات التى من المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد الأمريكي والعالمي للخروج من الأزمة المالية العالمية، والجهود المبذولة من جميع دول العالم من أجل تخفيض أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية بعد بلوغ أزمة الغذاء العالمية ذروتها فى الفترة الأخيرة .

ورغم التفاؤل الذي ما زال يحيط بمفاوضات جولة الدوحة للتنمية، فإنه من الصعوبة بمكان التكهن بتوقيت انتهاء هذه المفاوضات، ومع ذلك فإنه فى حالة نجاح المفاوضات فى تحقيق ما سعت إليه، وما تم بدء المفاوضات على أساسه فى أجندة الدوحة للتنمية، فإن هذه النتائج سيكون لها آثارها على التجارة الخارجية المصرية بصفة عامة، وعلى صادرات مصر من السلع الزراعية وعلى صادرات مصر من السلع الزراعية للاتحاد الأوروبى بصفة خاصة، وذلك لأن التزامات الاتحاد الأوروبى فى جولة الدوحة فى حال نجاحها ستكون مؤثرة على صادرات مصر الزراعية للعالم، وستكون مؤثرة على اتفاقية المشاركة وما تتمتع به الصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد فى إطار هذه الاتفاقية. ومع انه من الصعوبة تحديد هذه الآثار بدقةن إلا أنه يمكن إيجاز الآثار العامة فى هذا المجال فيما يلى:

٤-٥-١ <u>آثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على الصادرات الزراعية المصرية</u>:

- <u>الآثار الإيجابية</u> :

١- سيؤدى نجاح جولة الدوحة فيما يتعلق بالمنافسة التصديرية وإلغاء دعم الصادرات وإلغاء الرسوم الجمركية والعوائق التعريفية إلى الحد من التشوهات فى التجارة الدولية، مما سيتيح إطارا عادلاً للمنافسة أمام الدول النامية والمتقدمة على السواء، ومنها مصر.

٢- أن الدول النامية التى يساهم فيها القطاع الزراعى بنسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى مثل مصر، ستتحسن فرص نفاذ صادراتها الزراعية للأسواق العالمية، وخاصة صادرات القطن، حيث تتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يؤدى إزالة دعم القطن نهائياً إلى تخفيض قدره ١٠% من إنتاج القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما سيؤدى

إلى ارتفاع بنسبة ٢٦% فى الأسعار العالمية له ، مما سيعتبر فرص الدول المنتجة والمصدرة للقطن لزيادة صادراتها العالمية.

٣- أن نجاح مفاوضات جولة الدوحة فى تخفيض الدعم الزراعى سيدفع الدول النامية مثل مصر والأقل نمواً والتى ستعانى من التأثير السلبى لهذا التخفيض على وارداتها من الغذاء لزيادة التوسع فى القطاع الزراعى، وسيتيح ذلك فرصاً كبيرة للدول الزراعية لتحسين إنتاجها الزراعى، ورفع نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وكذلك البحث عن موارد مالية لمساعدتها على تنويع اقتصاداتها، وتخفيض فاتورة وارداتها من الغذاء .

٤- سيترتب على نجاح هذه الجولة زيادة قدرة الدول النامية على إنفاذ صادراتها وخاصة الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، خاصة لو تم وضع آليات كافية تلزم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها فى إطار نتائج هذه الجولة، وذلك بشرط الالتزام بالمواصفات التصديرية التى يضعها الاتحاد الأوروبى وغيره من بلدان العالم للصادرات الزراعية .

- <u>الآثار السلبية</u> :

سيترتب على إلغاء الدعم المقدم للقطاع الزراعى وتخفيضه تأثر الدول المستوردة للغذاء سلباً نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية الخاصة بالسلع الغذائية، مما سيؤدى إلى تفاقم فواتير الغذاء لديها، وهذا سيؤدى بدوره إلى ارتفاع عجز موازينها الغذائية مع العالم الخارجى ومن ثم زيادة تبعيتها لهذه الدول.

٤-٥-٢ <u>آثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبى</u>:

من المعروف أن الاتحاد الأوروبى ومصر من الأعضاء الموقعين على اتفاقية الزراعة فى إطار منظمة التجارة العالمية، وقد التزم الاتحاد الأوروبى ضمن الدول المتقدمة ببعض البنود الخاصة باتفاقية الزراعة، والتى من أهمها خفض التعريفات الجمركية بمعدل ٣٦% على مدى ست سنوات، وقد قام الاتحاد الأوروبى بتغيير وتعديل نظام الضرائب المتغيرة التى كان معمول بها فى ظل السياسة الزراعية المشتركة إلى ضرائب جمركية محددة لمعظم البنود الخاضعة للتعريفة، بما يعكس الفرق بين الأسعار الخارجية والأسعار الداخلية.

إلا أن مشكلة علاقة مصر مع الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية أنها تمثل علاقة ذات وجهين، الأول أن مصر تعتبر من أهم الدول المستوردة للغذاء وخاصة من الحبوب، ويعتبر الاتحاد الأوروبى المورد الأول لمصر، ومن ثم فإنها تستفيد من موضوع الدعم الزراعى الأوروبى للمنتجات الزراعية فى استيرادها بأسعار أقل خاصة وأن تزايد الفجوة الغذائية ونقص معدلات الاكتفاء الذاتى فى الفترة الأخيرة يدفعها لزيادة الاستيراد لسد هذه الفجوة. فمعنى إلغاء الدعم أن يشكل ذلك ضغطاً أكبر على موازينها التجارية، أما الوجه الآخر

والذى يعنى مصر أيضاً هو أن إزالة الدعم الزراعى الأوروبى، وكذلك دعم الصادرات وإزالة الرسوم الجمركية سيتيح الفرصة لزيادة الصادرات الزراعية المصرية وخاصة من القطن والخضر والفاكهة.

وتأمل مصر أن تكون هناك من المفاوضات ما يؤدى منها إلى نجاح جولة الدوحة وخاصة الجزء الخاص بصفقة يوليو، حيث إن نجاحها سيترتب عليه الكثير من المزايا لمصر فيما يتعلق بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي والتى يتمثل أهمها فى:

١- إتاحة الفرصة لزيادة الإنتاج الزراعي المصري والتوسع فى التصدير خاصة بعد إلغاء الاتحاد الأوروبي للدعم الممنوح لمزارعيه .

٢- تنويع الإنتاج الزراعي المصري وزيادة الصادرات الزراعية وزيادة الحصص المصدرة نتيجة فتح الأسواق وخفض الرسوم الجمركية .

٣- التوسع فى زراعات القطن المصري التى انخفضت المساحات المنزرعة بها بسبب نقص العائد على الزراعة أمام تكاليف الإنتاج، ونتيجة لمنافسة الأقطان الخارجية المدعومة للقطن المصري.

٤- زيادة فرص الاستفادة من التكنولوجيا والممارسات الزراعية الحديثة المطبقة بدول الاتحاد الأوروبي فى إطار الاتفاقية بين الطرفين .

٥- زيادة فرص الاستفادة من بعض الإعفاءات التى تتيحها الاتفاقية، والتى منها الاستثناء من تخفيضات الدعم الممنوح للصادرات بالنسب السابقة، والدعم الموجه للمرافق التسويقية، مثل تكاليف النقل والشحن الدولى، بالإضافة إلى الدعم المخصص للنقل الداخلى.

وفى ضوء ذلك فإنه يجب على مصر أن تتبنى بعض السياسات الهامة لزيادة نفاذ صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية والاستفادة من المميزات التى تتيحها كل من نتائج جولة الدوحة للتنمية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى هذا الخصوص ومن هذه السياسات ما يلى:

- <u>على جانب عملية إعادة التفاوض بين مصر والاتحاد الأوروبي:</u>

لقد اتفق الطرفان المصري والأوروبي فى اتفاقية المشاركة على القيام بمراجعة دورية كل ثلاث سنوات للحصص المتاحة لمصر من السلع الزراعية، فيما يعرف بعملية اختبار الموقف، وذلك بهدف تطوير الاتفاقية فى مجال السلع الزراعية بما يتوافق مع تغير القدرات التصديرية الفعلية للقطاع الزراعي المصري. وهى نقطة هامة يمكن لمصر أن تستغلها كبوابة لإعادة فتح باب التفاوض حول اتفاقية المشاركة لتحسين المزايا التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي، أو للتغلب على أى معوقات أو تحديات تفرضها نتائج جولة الدوحة على القطاع الزراعي المصري بصفة عامة، ومن خلال عملية إعادة التفاوض يمكن التركيز على ما يلى:

١- العمل على رفع مستويات التنسيق والموائمة بين المسارات المختلفة لتحرير تجارة السلع الزراعية المصرية فى اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية والمشاركة المصرية الأوروبية وغيرها من الاتفاقيات، مع استخدام البنود الخاصة بالتحرير الخاصة بالاتفاقية الأولى كقاعدة يتم عليها البناء عبر الاتفاقيات الأخرى.

٢- ضرورة أن يتم إعادة فتح باب التفاوض حول موضوع الصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بعد انتهاء جولة الدوحة للتنمية، وذلك للتأكد من أن هذه الاتفاقية تقدم للصادرات الزراعية المصرية إلى الإتحاد الأوروبي مزايا أكبر مما تحصل عليها فى إطار نتائج جولة الدوحة .

٣- أن يراعى المفاوض المصري عند إعادة فتح باب التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول الملف الزراعي أن التركيز على البنود الثلاثة الخاصة بالنفاذ للأسواق، والدعم المحلى، ودعم الصادرات هو المدخل الأساسي لزيادة فرص نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية.

٤- أن يكون المعيار الأساسي فى المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة هو موضوع تخفيضات الدعم، والعمل على تحديد المستويات التخفيضية اللازمة لكل منتج، وذلك من خلال تخفيض نسب كل من القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية على الصادرات الزراعية.

٥- الالتزام بمبدأ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى كافة موضوعاتها كحزمة واحدة، سواءً على الجانب الزراعي أو الصناعي أو التكنولوجي .

٦- ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بمنح مصر المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول التى تعتبر مستورد صافى للغذاء، وذلك للتخفيف من أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على الموازنة المصرية.

الباب الرابع

الملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة

٤-١ توجهات الاستثمارات الزراعية ومصادر تمويلها.

٤-٢ سياسات الإنتاج الزراعي من السلع والمنتجات الغذائية وسياسات الاستهلاك.

٤-٣ توجهات سياسات دعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

٤-٤ السياسات التسويقية والتوزيعية وتوفير البنية الأساسية للعمليات التسويقية.

٤-٥ سياسات تنمية وتطوير التصنيع الزراعي.

٤- الباب الرابع: الملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة

١- الفصل الأول: توجهات الاستثمارات الزراعية ومصادر تمويلها

تمهيد :

تعتمد عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعى على حجم ما يتوافر من الاستثمارات ورؤوس الأموال الممثلة فى مصادر التمويل المختلفة والموجهة لهذا القطاع. وتنقسم المصادر التمويلية والاستثمارية لقطاع الزراعة إلى مصدرين رئيسيين هما الاستثمارات المحلية والأجنبية، ثم التمويل والائتمان الزراعى. ونظراً لأن السياسة الزراعية تهدف إلى تنمية القطاع الزراعى عن طريق التغلب على مشاكله ومن أهمها مشكلة التمويل الزراعى، لذا يعد التغلب على المشاكل المالية وتغطية الاحتياجات التمويلية لخطط الأنشطة الزراعية بالبنيان الزراعى هو الهدف الأساسى للسياسة التمويلية. ويتطلب هذا توجيه نظام التمويل الزراعى نحو زيادة المدخرات الزراعية المحلية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار فى هذا القطاع عن طريق المستثمرين المحليين (القطاع الخاص) أو المستثمرين الأجانب .

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار فى الزراعة بإيجاز، إلى جانب السياسة الاستثمارية لقطاع الزراعة، مع توضيح لمصادر التمويل الزراعى المختلفة، وذلك بغية وضع رؤية مستقبلية للسياسة الاستثمارية الزراعية ومصادر تمويلها، بما يؤدى إلى استقطاب وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين على المشاركة فى تنفيذ برامج التنمية الريفية .

١-١ محددات الاستثمار فى القطاع الزراعى:

قبل التعرف على محددات الاستثمار فى القطاع الزراعى، يمكن تعريف السياسة التمويلية الزراعية على أنها "السياسة[١] الخاصة بفائض الإنتاج الزراعى والتى تستعمل فى الانتاج مرة أخرى". أو هى "السياسة الخاصة بالقوة المالية الدافعة والقادرة على السيطرة على خدمات عناصر الإنتاج الزراعى الأخرى وتوجيهها نحو إنتاج نوع او أكثر من المنتجات سواء إنتاجية أو استهلاكية.[٢]

وبالرجوع إلى محددات الاستثمار فى القطاع الزراعى فيمكن إيجازها فى النقاط التالية:

(١) طبيعة وخصائص وسمات القطاع الزراعى والتى تقلص من فرص جذب المستثمرين لهذا القطاع .

(٢) عدم ثبات السياسات الزراعية لآجال طويلة، وعدم استقرار الظروف المحيطة بالإنتاج الزراعى سواء التشريعات أو القوانين الحاكمة للأنشطة الزراعية أو الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية.

(٣) ضعف المدخرات الزراعية لشريحة عريضة من المنتجين الزراعيين (أصحاب المساحات الصغيرة والقزمية) نتيجة لانخفاض دخولهم .

(٤) الانخفاض المستمر فى حجم الاستثمارات الموجهة من الدولة إلى قطاع الزراعة.

١-٢ الاستثمارات الزراعية ومصادر التمويل الزراعي المختلفة :

١-٢-١ الاستثمارات الزراعية المنفذه خلال الخطط الخمسية الخمسة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧) وحتى (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧):

تنبع أهمية دراسة السياسة الاستثمارية الزراعية، نظراً لأن الاستثمار الزراعة يعتبر بمثابة المتغير المستقل فى تحقيق الأهداف الإنمائية المختلفة سواء رفع مستوى الدخل الزراعي أو تعديل التركيب المحصولى للبنيان الاقتصادي الزراعي أو توظيف الموارد الزراعية المتاحة بالكفاءة اللازمة. وسيتم فى هذا الجزء التعرف على السياسة الاستثمارية الزراعية من خلال استعراض الاستثمارات المحلية الموجهة لقطاع الزراعة خلال الخطط الخمسية الخمسة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧) حتى (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧).

حيث يبين جدول (٤-١) حجم الاستثمارات المنفذة لقطاع الزراعة خلال الفترة المذكورة، ويتضح منه اتجاه هذه الاستثمارات إلى التزايد للخطط المشار من الأولى وحتى الرابعة، ليصل إجمالي الاستثمارات المنفذة للقطاع نحو ٤٢٥٠٠,٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية بالخطة الخمسية الرابعة (٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢)، وبنسبة ١٣,٢% من إجمالى الاستثمارات المنفذة للقطاعات الاقتصادية البالغة نحو ٣٢٠٩١٤,٦ مليون جنيه بنفس الأسعار بعد أن كانت تبلغ نحو ٣١٢٥,٣ مليون جنيه بنفس الأسعار بالخطة الخمسية الأولى (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧). وبنسبة بلغت ٥,٦% من إجمالى الاستثمارات المنفذه للقطاعات الاقتصادية والبالغة نحو ٥٦٢١٣,٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية.

ثم اتجهت الاستثمارات المنفذه بالزراعة إلى الانخفاض خلال الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧) لتصل إلى نحو ٣٧٢١٧,٨ مليون جنيه بنفس الأسعار وبنسبة بلغت نحو ٧,٢% من إجمالى الاستثمارات المنفذه للقطاعات الاقتصادية الأخرى والبالغة نحو ٥١٥١٩٨,٣ مليون جنيه بالأسعار الجارية. ومن نفس الجدول يتبين اتجاه مساهمة القطاع الخاص للتزايد فى حجم الاستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعى، حيث بلغت هذه المساهمة نحو ٢٢٠٣٥ مليون جنيه بالأسعار الجارية، خلال الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧)، بعد أن كانت تبلغ نحو ٩٦٠ مليون جنيه بنفس الأسعار خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧)، الأمر الذى يتمشى مع استراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى التوجه للقطاع الخاص لتمويل استثمارات المشروعات الزراعية وخاصة المشروعات الكبرى.

جدول (٤-١) – الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام – خاص) لقطاع الزراعة خلال الخطط الخمسية الخمسة (٨٢/١٩٨٣-٨٦-١٩٨٧ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧).

بالأسعار الجارية والمليون جنية

الخطط الخمسية	عام	خاص	جملة
الأولى (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧)	٢١٦٥,٣	٩٦٠,٠	٣١٢٥,٣
الثانية (٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢)	٤٥٩٣,٠	٥٣٦٢,٠	٩٩٥٥,٠
الثالثة (٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧)	١٠٣٠٣,٥	٨٢٣١,٠	١٨٥٣٤,٥
الرابعة (٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢)	١٨٠٤٢,٧	٢٤٤٥٨,٠	٤٢٥٠٠,٧
الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٥١٨٢,٨	٢٢٠٣٥,-	٣٧٢١٧,٨
جملة ٢٥ سنة	٥٠٢٨٧,٣	٦١٠٤٦,٠	١١١٣٣٣,٣

المصدر: وزارة التنمية المحلية، سلسلة البيانات الأساسية (الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ٨١/١٩٨٢- ٢٠٠٦/٢٠٠٧). بيانات غير منشورة.

كما يلاحظ من نفس الجدول انخفاض حجم الاستثمارات المنفذة لقطاع الزراعة فى السنوات الأخيرة والذى يتنافى مع استراتيجية تنمية هذا القطاع، مما انعكس على انخفاض أداء ومعدل نمو قطاع الزراعة وبما ينعكس على انخفاض حجم الصادرات الزراعية ومستوى معيشة المزارعين، مما يتعارض أيضاً مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية سواء لقطاع الزراعة بصفة خاصة أو الأهداف القومية للمجتمع بصفة عامة .

الاستثمارات الزراعية فى الخطة السادسة فى العام الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨

يقدر حجم الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة والرى بالخطة السادسة[٢] بنحو ٨,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية للعام الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنسبة ٤,٧% من إجمالى الاستثمارات الكلية والبالغة نحو ١٨٠ مليار جنيه بنفس الأسعار، على أن يساهم القطاع الخاص بنحو ٥,٩ مليار جنيه فى العام الأول، توزع على مجالات التوسع الأفقى والرأسى كما هو مبين بجدول (٤-٢)، حيث يتضح منه أن عمليات استصلاح الأراضى والبنية الأساسية والاستصلاح الداخلى تستحوذ على نحو ٢٩,٢% من إجمالى هذه الاستثمارات والمستهدفة بنحو ١,٧ مليار جنيه، يليها الاستثمارات المستهدفة لقطاع الإنتاج الحيوانى والداجنى والمقدرة بنحو ١,٣ مليار جنيه وبنسبة تبلغ نحو ٢٢% من إجمالى الاستثمارات، ثم نشاط استصلاح الأراضى بنسبة ٢٠,٩% من

جدول (٤-٢) إجمالي الاستثمارات الزراعية المستهدفة للقطاع الخاص، والأهمية النسبية للأنشطة الزراعية بالخطة الخمسية السادسة للعام الأول (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

الأنشطة	الاستثمارات المستهدفة	% من الأجمالى
استصلاح الأراضي والبنية الأساسية والاستصلاح الداخلي	١٧٢٠	٢٩,٢
استزراع الأراضي	١٢٣٠	٢٠,٩
الإنتاج الحيواني والداجني	١٣٠٠	٢٢,٠٠
الثروة السمكية	٦٠	١,٠٠
الميكنة الزراعية	٣٩٠	٦,٦
خدمية وزراعية أخري	١٢٠٠	٢٠,٣
الأجمالى	٥٩٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

إجمالى الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص والبالغة لهذا النشاط نحو ١,٢ مليار جنيه، أما النشاط السمكى فيقع فى مؤخرة الاستثمارات المستهدفة، حيث تبلغ نسبته نحو ١% من إجمالى الاستثمارات والبالغة نحو ٦٠ مليون جنيه، وكما هو مبين بالجدول. وجدير بالذكر أن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنسبة لنشاط بديل لعرض الإنتاج الحيوانى والداجنى ولمواجهة العجز فى عرض اللحوم الحمراء والبيضاء.

وتتوقع الخطة أن يترتب على تنفيذ هذه الاستثمارات زيادة توفير نحو ١٠٢ ألف فرصة عمل فى العام الأول من الخطة (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وزيادة بالأجر المناظر تبلغ نحو ٤٥٨ مليون جنيه عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

من العرض السابق يتبين اتجاه السياسة الاستثمارية للدولة اتجاه القطاع الزراعى نحو تخفيض حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع والانسحاب التدريجى لدفع وإحلال القطاع الخاص للاستثمار فى الأنشطة والمشروعات الزراعية كبديل لها، وتمشياً مع سياسة الإصلاح والتحرر الاقتصادى والأخذ بآليات السوق الحر، وسياسة الخصخصة.

وتجدر الإشارة إلى تداعيات هذا الاتجاه والذى سيؤدى إلى مزيد من تقلص معدلات نمو القطاع الزراعى وبما ينعكس بالتالى على انخفاض الدخول الزراعية ومستوى معيشة المزارعين، وازدياد معدلات البطالة واتساع حجم الفجوات الغذائية مستقبلاً، فى وقت حرج يحتاج إلى التوجه بمزيد من الاستثمارات لهذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائى وتوفير احتياجات القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع الزراعة، والحاجة إلى الاعتماد على الذات بقدر المستطاع فى توفير الغذاء لأفراد المجتمع فى ظل أزمة الغذاء والطاقة على المستوى العالمى، وفى ظل الأزمة المالية والتى ستظهر آثارها ونتائجها فى السنوات القادمة. هذا بالإضافة إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة .

١-٢-٢ <u>مصادر التمويل</u> :-

١-٢-٢-١ <u>التمويل الأجنبى</u> :

(أ) <u>القروض الأجنبية</u> :

خضع المناخ الاستثمارى الأجنبى بقطاع الزراعة لقيود متعددة فى الماضى وحتى بداية السبعينات مع إصدار قوانين الاستثمار التى بدأت فى تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية، نظراً للحاجة للتمويل الأجنبى لسد العجز بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتلى ذلك صدور القانون رقم ٢٣٠ لسنة١٩٨٩(قانون الاستثمار الموحد) والذى أعفى المشروعات الزراعية من الضرائب لمدة عشر سنوات مع السماح باستيراد الآلات والمعدات الزراعية برسوم منخفضة لا تتعدى ٥%، ثم صدر قانون حوافز الاستثمار الذى قدم المزيد من التسهيلات والحوافز للمستثمرين.

وشهد العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ استمرار جهود تبسيط إجراءات الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة، وذلك من خلال تحسين وتطوير الإطار التشريعى الحاكم لمناخ الاستثمار ، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات والتيسيرات على المستثمرين.

وبالرغم من هذه التسهيلات والتيسيرات لم يستطع قطاع الزراعة جـــذب رؤوس الأمـــوال الأجنبية، إلا فى نطاق ضئيل جداً. لذلك كان هناك حاجة للاتجاه للاقتراض الأجنبـــى، وباســـتعراض تطور قيمة القروض الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ والمبين بجدول (٤-٣) يتضح أن الأهمية النسبية لهذه القروض تراوحت بين الزيـــادة والنقصـــان خـــلال الفتـــرة المذكورة، حيث بلغت أقصاها عام ١٩٨٦ بقيمة بلغت نحو ١٤٠,٨ مليون دولار ونسبة بلغت نحو ١٠,٧% من إجمالى القروض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، فى حين بلغت القـــروض الأجنبيـــة لقطاع الزراعة أدناها عام ١٩٨٨، بقيمة بلغت نحو ٣,٤ مليون دولار ونسبة بلغت نحـــو ٠,٣٣% من إجمالى القروض فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وكما هو مبين بالجدول .

جدول (٤-٣) تطور حجم القروض الأجنبية فى قطاع الزراعة والأهمية النسبية لها خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)

القيمة بالمليون دولار

السنوات/ البيان	القروض فى قطاع الزراعة	القروض فى القطاعات المختلفة	الأهمية النسبية للقروض قطاع الزراعة %
١٩٨٠	٦٢,٥	١٣٩٨,٦	٤,٥
١٩٨١	٦٥,٧	١١٢١,٣	٥,٨
١٩٨٢	٥١,٩	٧٦٢,٤	٦,٨
١٩٨٣	٥٦,٥	١٣٢٥,٤	٤,٣
١٩٨٤	١١,١	٨٠٧,٤	١,٤
١٩٨٥	-	٥٥٢,٧	-
١٩٨٦	١٤٠,٨	١٣١٩,٤	١٠,٧
١٩٨٧	-	٩٨٢,٦	-
١٩٨٨	٣,٤	١٠٣٦	٠,٣٣
١٩٨٩	١٠٦,٧	١٣٢٨	٨,٠٣
١٩٩٠	١٨,٥	١١٨٧,٤	١,٦
١٩٩١	٣٠,٠	١٦٠٥,٣	١,٩
١٩٩٢	-	١٢١٠,٢	-
١٩٩٣	١١,٤	٧٧٠,٥	١,٥
١٩٩٤	١٣,٨	٣٧٥,٢	٣,٧
١٩٩٥	-	٢٢٢,٥	-
المتوسط	٤٧,٧	١٠٠٠,٣	٤,٨

المصدر : منتدى العالم الثالث، الزراعة والغذاء فى مصر، الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ . دار الشروق، ٢٠٠١.

(ب) <u>المنح الأجنبية لقطاع الزراعة</u> :

نظراً لعدم توافر بيانات المنح الأجنبية بصورة كاملة، فسيتم فى هـــذا الجـــزء اســـتعراض المتوافر من بياناتها، والموضحة بجدول (٤-٤) والذى يبين قيمة المنح الأجنبية الموجهة لقطـــاع الزراعة والمشروعات المستهدفة لكل منحه والجهة المانحه، ويظهر من الجدول أن هيئة المعونـــة الفنلندية قد منحت القطاع الزراعى مبلغ يقدر بنحو ٢,٧ مليون جنيه مصـــرى لمشـــروع تطـــوير البحوث الزراعية فى مصر. فى حين حظى الإرشاد الزراعى بثلاثة منح، الأولى منحه من صـــندوق الأمم المتحدة للسكان لمشروع دمج الثقافة السكانية فى الإرشاد الزراعى مرحلة ثانية وتقدر المنحة

بنحو ٣٨٠,٧ ألف دولار، والمنحة الثانية من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفـاد) بقيمـة بلغت نحو ١٠٠ ألف دولار لمشروع تطوير الخدمات الزراعية والإرشادية بالأراضى الجديدة (شرق الدلتا) فى حين استهدفت المنحة الثالثة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة مشروع إنشاء شـبكة الاتصال البحثى والإرشادي بقيمة بلغت ٢٣٦ ألف دولار. كما حصلت مشاريع المكافحة المتكاملـة على منحتين الأولى من وكالة التعاون الفنى الألمانى بمقدار ٧,٨ مليون مارك ألمانى على مرحلتين لمشروع المكافحة المتكاملة للخضـر والفاكهة وتطوير إنتاج الموالح فـى مصر،

جدول (٤-٤) حجم المنح الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة والمشروعات المستهدفة والجهات المانحة

% لتنفيذ المنحة	قيمة المنحة (الجانب الأجنبي)	المشروع	الجهة المانحة
يتم الصرف بمعرفة الجانب الأجنبي	٢,٧مليون جنيه مصري	تطوير البحوث الزراعية فى مصر	هيئة المعونة الفنلندية
٩٣,٥	٣٨٠,٦٨٧ ألف دولار	دمج الثقافة السكانية فى الإرشاد الزراعة (المرحلة الثانية)	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٩٣,٩	١٠٠ألف دولار أمريكي	تطوير الخدمات الزراعية والإرشادية بالأراضي الجديدة (شرق الدلتا)	الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفاد)
١٠٠	٢٣٦ ألف دولار أمريكي	إنشاء شبكة الاتصال البحثي والإرشادي	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
١٤	٢٠٠ ألف وحدة حسابية	دعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة بالأراضي الجديدة	صندوق التنمية الإفريقي
-	مليون وحدة حسابية	الدعم الإداري الممول من بنك وصندوق التنمية الأفريقى	بنك وصندوق التنمية الأفريقي
منح عينية	٩٠٠,٢١٩ألف يورو	المشروع المصري الأسباني للتلقيح الصناعي	الحكومة الأسبانية
٧٤,٣	١٩٠ألف دولار أمريكي ٦٢,٩ ألف دولار	شمال أفريقيا (خصص منها للمشروع)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٥٥,٥	٣٧,٤٦٩ألف يورو	كفاءة استخدام المياه لإنتاج محاصيل الخضر عالية الجودة	الاتحاد الأوروبي
-	٥,١٧مليون دولار	إدارة موارد مطروح	مرفق البيئة العالمي
١٠٠ ٧٦ ٩١ -	١٤,٥مليون مارك ألماني ٣,٣ مليون مارك ٧,٧٥مليون جنيه مصري ١,٥مليون يورو	المكافحة المتكاملة للخضر والفاكهة (المراحل الأولى) (المرحلة الرابعة) تطوير إنتاج الموالح فى مصر (مرحلة أولى) (مرحلة ثانية)	وكالة التعاون الفنى الالمانى G.T.Z
منح عينية منح عينية ٨٥ ٣٠,٦	١,٥مليون جنيه مصري ٢ مليون يورو ٤٦مليون جنيه مصري ١٠ مليون جنيه مصري	اعتماد التقاوي (مرحلة رابعة) نشاط تطوير التعاون الزراعي المصري الألماني (مرحلة ثانية) تطوير قطاع القطن المشروع المصري الالمانى لترشيد مياه الري الحقلي(مرحلة أولى)	ألمانيا
٣٦,٧ - ٢٠	١٥ مليون جلدر ١٣,٨٢ مليون جلدر ٢,١١٩ مليون جلدر ١,٢٦٠مليون جلدر	الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات بمحافظة الفيوم (خصص للمشروع) دمج المرأة فى السياسات والممارسات الزراعية (خصص منها للمشروع)	هولندا
٨٦	٣,١٩مليون دولار	برنامج الأغذية لوادي الصعايدة (أسوان)	برنامج الغذاء العالمي

المصدر :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة العامة للاستثمار والتخطيط الزراعي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.

والثانية لإدارة المكافحة المتكاملة للآفات بمقدار ١٥ مليون جلدر من هولنـدا، وكمـا هـو مبـين بالجدول. هذا بالإضافة إلى منح أخرى وجهت لاعتماد التقاوى لمحصول القطن وترشيـد مياه الرى الحقلى وكفاءة استخدام المياه لانتاج خضر عالية الجودة، وكما هو مبين بجدول (٤-٤).

١-٢-٢-٢ <u>التمويل المحلى</u>

يتطلب نشاط الإنتاج الزراعى توافر الإمكانيات التمويلية اللازمة لمزاولته ، وتتضمن تلـك الإمكانيات توافر مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور ومبيدات ومعدات وآلات (إمكانيـات عينيـة)، بالإضافة إلى التمويل النقدى للعمليات الزراعية.

وتشمل مصادر التمويل المحلى فى الزراعة ما يلى:

- المصادر الخاصة سواء الزراع أنفسهم أو ما يتحصلون عليه من مصادر تمويلية أخرى .
- التعاونيات الزراعية .
- البنوك التجارية وعلى رأسها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعـى وفروعـه علـى مستوى محافظات الجمهورية .

ويعد بنك التنمية والائتمان الزراعى الوسيلة الأكثر شيوعاً فى الريـف المصـرى لتمويـل الأنشطة الزراعية، حيث أنشأ هذا البنك بهدف تمويل أنشطة القطاع الزراعى فى مصر، كمـا أنـه يملك من المقومات ما يؤهله لهذا العمل دون غيره من مصادر التمويل الأخرى، نظراً لما يتمتع به من خبرات متراكمة فى مجال تمويل وتنمية المشاريع الزراعية، وبالتالى معرفة طبيعـة الأنشـطة والبرامج الزراعية ، بالإضافة إلى انتشاره الجغرافى وفروعه من بنوك قرى ووحدات مصرفيه على مستوى محافظات الجمهورية.

ويقدم البنك خدماته المصرفية والائتمانية للهيئات والمحليات والتعاونيات والقطاع الخـاص من المنتجين والمستثمرين الزراعيين من خلال هيكل مؤسسى(*) يضم ١٨ بنكاً للتنميـة والائتمـان الزراعى فى ١٨ محافظة على مستوى الجمهورية، وللبنـك ١٧٦ فـرع بالمحافظـات المختلفـة، بالإضافة إلى ١٠١٨ بنك قرية و٤١٨ وحدة مصرفية.

ويعمل البنك على تغطية باقى القرى لنشر الوعى الاستثماري للمشروعات الصغيرة.

ونظراً لأهمية البنك فى تمويل القطاع الزراعى، فسوف يتم استعراض لدوره فى هذا الشأن من خلال التعرف على حجم القروض المقدمة للمزارعين بأنواعها المختلفة .

(أ) <u>إجمالى القروض الزراعية المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعي</u>

تصنف القروض التى تمنحها مؤسسات الإئتمان الزراعـي لتلبيـة الاحتياجـات الإئتمانيـة للمزارعين وفقا لمدة القرض أو الغرض منه أو الضمان أو المقرض، ويعتبر التصـنيف الأول هـو الأكثر شيوعاً وإستخداماً لأنه يربط بين آجل الاستحقاق للقرض وموعد نضج المحصول ووفقا لذلك يصنف بنك التنمية والائتمان الزراعي القروض الزراعية التى يمنحها البنك إلى ثلاثة أنواع قصيرة

الأجل ومدتها لا تزيد عن سنة لأغراض الإنتاج الحيوانى، والداجني وتشغيل المناحل والثروة السمكية والتصنيع الزراعي، وقروض متوسطة الأجل مدتها تزيد عن سنة وتقل عن خمس سنوات لإغراض الإنتاج الحيوانى والسمكي والداجني والميكنة وغيرها، وأخيراً قروض طويلة الأجل ومدتها تزيد عن خمسة سنوات لأغراض استصلاح واستزراع الأراضي وإنشاء البساتين وتطوير نظم الري.

وعادة ما تتبنى السياسة الائتمانية للبنك تحقيق أهداف السياسة الزراعية من خلال تنوع القروض الممنوحة وتعدد الأنشطة التى تمولها، وفى أطار تعدد السياسات خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لم تستقر بنوك التنمية على سياسة واحدة بل شابه سياستها التغيير والتبديل سواء بالنسبة لمستلزمات الإنتاج أو القروض الممنوحة حيث يوكل إلى البنك أحيانا القيام بهذه المهام أو تنتقل إلى الاتحاد التعاونى سواء بالنسبة للتمويل أو التوزيع مشاركة مع القطاع الخاص، وتتجلى هذه المشكلة بصورة واضحة عند حدوث اختناقات فى توزيع مستلزمات الإنتاج خاصة مع ارتفاع أسعارها ومحاولة تخفيض الدعم المقدم إليها، الأمر الذى أدي فى النهاية إلى وضع مشروع قانون لإعادة هيكلة البنك فنيا وماليا وإداريا لعلاج مشاكل التمويل والتوزيع بالإضافة إلى تجربة توزيع مستلزمات الإنتاج عن طريق الجمعيات التعاونية فى محافظتى الدقهلية والمنوفية إيذانا بتطبيق هذه التجربة فى محافظات الوجه البحري أما محافظات الوجه القبلى فسوف يبقى بنك التنمية المسيطر على عملية التمويل والتوزيع حتى تتم الموافقة التشريعية على مشروع قرار تنظيم البنك هيكليا وإداريا وفنيا. ويدخل القرار خير التنفيذ.

وتشير إحصاءات الجدول رقم (٤-٥) إلى أن متوسط إجمالي القروض قد بلغت نحو ٨٠١١ مليون جنية لمتوسط الفترة من (٨٨/٨٩-٢٠٠٢/٢٠٠٣) وارتفعت نسبته ٢١% لمتوسط الفترة الثانية (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨) ليسجل نحو ٩٦٩٩ مليون جنية وترجع الزيادة فى هذه الفترة لزيادة متوسط القروض طويلة الأجل من ٦,٩ إلى ١١ مليون جنية بين الفترتين الأولى والثانية، وكذلك زيادة القيمة المطلقة للقروض قصيرة الأجل، والقروض متوسط الأجل بنسبة ١٦,٢% للأولى، ٣٢,٧% للثانية حيث حققت القروض قصيرة الأجل زيادة قدرها ٩١٩ مليون جنيه، والمتوسطة الأجل نحو ٧٦٥ مليون جنيه فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

جدول رقم (٤-٥) تطور قيمة القروض المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي
بآجاله المختلفة خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

القيمة بالمليون جنيه

السنوات / البيان	جملة القروض قصيرة الأجل	%	جملة القروض متوسطة الأجل	%	جملة القروض طويلة الأجل	%	إجمالي القروض
١٩٩٩/٩٨	٤٦٥٢,٦	٦٨,٦٨	٢١١٢,٤	٣١,١٨	٩,٧	٠,١٤	٦٧٧٤,٧
٢٠٠٠/٩٩	٥٣٨٦,٦	٧١,١٦	٢١٧٥,٦	٢٨,٧٤	٧,٣	٠,١٠	٧٥٦٩,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٦٧٣,٨	٦٩,٧١	٢٤٥٩,٧	٣٠,٢٢	٥,٠	٠,٠٦	٨١٣٨,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٥٥٣,٤	٧١,٨٠	٢٥٦٧,٩	٢٨,١٤	٥,٣	٠,٠٦	٩١٢٦,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٠٧٦,٨	٧١,٩٥	٢٣٦١,٣	٢٧,٩٦	٧,٤	٠,٠٩	٨٤٤٥,٥
متوسط الفتره(١)	٥٦٦٨,٦٤	٧٠,٦٦	٢٣٣٥,٣٨	٢٩,٢٥	٦,٩٤	٠,٠٩	٨٠١٠,٩٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٠٦٦,٢	٧١,٦٥	٢٣٩٤,٨	٢٨,٢٩	٥,٥	٠,٠٦	٨٤٦٦,٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٣٩١,٨	٦٨,٦٩	٢٩٠٥,٣	٣١,٢٢	٨,٢	٠,٠٩	٩٣٠٥,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٥٥٧,٦	٦٤,٧٩	٣٥٥٧,١	٣٥,١٥	٦,٢	٠,٠٦	١٠١٢٠,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٨٧٢,٣	٧١,٤٦	٢٧٣٦,٣	٢٨,٤٥	٨,٥	٠,٠٩	٩٦١٧,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠٥١,٣	٦٤,١٩	٣٩٠٧,٦	٣٥,٥٧	٢٦,٩	٠,٢٤	١٠٩٨٥,٨
متوسط الفترة (٢)	٦٥٨٧,٨٤	٦٨,١٦	٣١٠٠,٢٢	٣١,٧٤	١١,٠٦	٠,١١	٩٦٩٩,١٢
متوسط ٢,١	٦١٢٨,٢٤	٦٩,٤١	٢٧١٧,٨٠	٣٠,٤٩	٩,٠٠	٠,١٠	٨٨٥٥,٠٤

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

وترجع زيادة القروض قصيرة الأجل لتميزها بسرعة دوران رأس المال إذا ما قورنت بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث احتلت المرتبة الأولى بين الأنواع الثلاثة من القروض بنسبة سجلت ٦٩% من إجمالى حجم القروض الممنوحة فى الفترة من (٩٩/٩٨-٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وجاءت القروض الاستثمارية متوسطة الأجل فى المرتبة الثانية بنسبة ٣١% من إجمالى القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة، فى حين احتلت القروض الاستثمارية طويلة الأجل المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة ١% من إجمالى القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

ومما سبق يتضح عدم توازن السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي وانحيازها للقروض قصيرة الأجل وذلك لتميزها بسرعة دوران رأس المال من ناحية ووجود الضمان الكافى المتمثل فى الحاصلات الزراعية من الناحية الأخرى مما يقلل من نسبة التعثر فى السداد.

ومن الناحية الأخرى لا تحظى كل من القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل بالقدر الكافى من الاهتمام وتنخفض أهميتها بالمقارنة بالقروض قصيرة الأجل، رغم أهميتها فى دفع عملية التنمية الاقتصادية الزراعية، الأمر الذى يؤدي إلى حدوث تنمية اقتصاديه غير متوازنة تكون عرضه للكثير من المشاكل والمعوقات التى قد تؤدي إلى نتائج عكسية فى الأمد الطويل.

ب- <u>تطور قيمة القروض القصيرة الأجل حسب الفرص الممنوحة لها من بنك التنمية والائتمان الزراعي</u>:-

تحتل القروض قصيرة الأجل التى تقدم للزراع بمختلف إشكالها القانونية المرتبة الأولى فى قائمة الائتمان الزراعي الموجه للقطاع الريفى، وعادة ما تقدم لغرض إنتاج الحاصلات الحقلية والبستانية بالإضافة إلى الأنشطة المختلفة التى تساهم فى تحقيق التنمية الريفية، وإذا كانت قروض

إنتاج الحاصلات تساهم فى توفير جانب من مستلزمات الإنتاج التى تحتاجها هذه الحاصلات سواء فى صورة عينية(تقاوي – أسمدة – مبيدات) أو فى صورة نقدية (خدمه جنى، حصاد، مقاومة) والتى زادت أهميتها خاصة بعد دخول القطاع الخاص منافسا للبنك والتعاونيات فى توفير مستلزمات الإنتاج فى السوق الحر.

ويتوقف مقدار القروض العينية التى تقدم للحاصلات الزراعية على المقررات التى تحددها وزارة الزراعة بالإضافة إلى ما يتاح لدى البنك من تلك المستلزمات، بينما يتوقف مقدار القروض النقدية على مقدار السيولة المتوافرة لدي البنك، بالإضافة إلى مدي ضمان البنك لاسترداد أمواله والتى تختلف طبقا لطبيعة المحصول من ناحية، وأسلوب أو طريقة تسويق الناتج النهائى من ناحية أخري، ومع انحسار دور الحكومة فى تسويق الحاصلات الزراعية باستثناء القصب وبنجر السكر وبعض الحبوب كالقمح والذرة إلا أن التوريد فى هذا الحالة يكون اختياريا وعادة لا يتم ذلك إلا مع انتهاج سياسات سعرية محفزه إما لارتفاع الأسعار العالمية، أو لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الهامة فى منظومة الغذاء كالقمح والذرة.

ولا تقتصر القروض قصيرة الأجل على قروض الحاصلات الزراعية بل تمتد لتشمل بعض المشروعات المزرعيه لمقابلة تكاليف التشغيل وذلك لمشروعات الثروة الحيوانية، والداجنة، والسمكية وغيرها من المشروعات الاستثمارية التى تحتاج إلى مصروفات تشغيل، وعادة لا تتجاوز مدة القرض أربعة عشر شهرا، ويرتبط تاريخ إستحقاقها غالبا بتاريخ نضج المحصول وتسويقه أو الحصول على الدخل من المشروع.

وتشير بيانات الجدول رقم (٤-٦) إلى أن قيمة القروض قصيرة الأجل قد سجلت نحو ٦٩,٤% من إجمالى قيمة القروض البالغة نحو ٦١٢٨ مليون جنيه فى متوسط الفترة من (٩٨-٢٠٠٧)، واتجهت قيمة القروض للتزايد من ٥٦٦٨,٦ مليون جنيه خلال الفترة الأولى (٩٨-٢٠٠٣) إلى ٦٥٨٧,٨ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بنسبة زيادة سجلت نحو ١٦,٢% عما كانت عليه فى الفترة الأولى بينما انخفضت الأهمية النسبية من ٧١% إلى ٦٨% خلال الفترتين وتشير الإحصاءات إلى أن القروض قصيرة الأجل تختلف أهميتها المطلقة والنسبية حسب الغرض من استخدامها حيث تحتل قروض الثروة الحيوانية المرتبة الأولى تليها كل من القروض المرتبطة بالأعمال المزرعية وقروض الثروة الداجنة فى المراتب التالية بنسبة ٥٨%، ٤٠%، ١,٤% لكل منهما على الترتيب بما يمثل نحو ٩٩,٤% من متوسط إجمالى القروض القصيرة الأجل، وتتوزع النسبة الباقية بأهمية نسبية منخفضة بين القروض الاستثمارية المختلفة، وقروض الشباب، والثروة السمكية بنسب تتراوح بين (٠,٦% -٠,٧%) وذلك فى متوسط الفترة من (٩٩/٩٨-٢٠٠٧-٢٠٠٨).

جدول (٤-٦) قيمة القروض القصيرة الأجل حسب الغرض
خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

السنوات / البيان	الثروة الحيوانية	%	الثروة الداجنة	%	الثروة السمكية	%	الأعمال المرتبطة بالزراعة	%	قروض الشباب	%	أنواع أخري مختلفة	%	جملة القروض القصيرة
١٩٩٩/٩٨	٢٢٥٥,٥	٤٨,٤٨	١٦,٥	٠,٣٥	٦,٩	٠,١٥	٢٣٥٧,١	٥٠,٦٦	١٥,٤	٠,٣٣	١,٢	٠,٠٣	٤٦٥٢,٦
٢٠٠٠/٩٩	٢٧٦٦,٤	٥١,٣٦	١٥١,٢	٢,٨١	٣,٣	٠,٠٦	٢٣٨٨,٨	٤٤,٣٥	١١,٠	٠,٢٠	٦٥,٩	١,٢٢	٥٣٨٦,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٦٦,٠	٥٢,٢٨	١٣٨,١	٢,٤٣	٢,٦	٠,٠٥	٢٤٩٦,٠	٤٣,٩٩	٧,٧	٠,١٤	٦٣,٤	١,١٢	٥٦٧٣,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٣٥٤,٤	٥١,١٩	١٤٣,٦	٢,١٩	٤,٩	٠,٠٧	٣٠٠٢,٢	٤٥,٨١	٣,٩	٠,٠٦	٤٤,٤	٠,٦٨	٦٥٥٣,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣١٦٩,٨	٥٢,١٦	١٢٣,٧	٢,٠٤	٤,٧	٠,٠٨	٢٧٣٤,٩	٤٥,٠١	٧,٥	٠,١٢	٣٦,٢	٠,٦٠	٦٠٧٦,٨
متوسط الفتره(١)	٢٩٠٢,٤٢	٥١,٢٠	١١٤,٦٢	٢,٠٢	٤,٤٨	٠,٠٨	٢٥٩٥,٨٠	٤٥,٧٩	٩,١٠	٠,١٦	٤٢,٢٢	٠,٧٤	٥٦٦٨,٦٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٤٠٢,١	٥٦,٠٨	١٠٢,٣	١,٦٩	٣,٧	٠,٠٦	٢٥٠١,٢	٤١,٢٣	٩,٥	٠,١٦	٤٧,٥	٠,٧٨	٦٠٦٦,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٧٠٢,٢	٥٧,٩٢	٩١,٦	١,٤٣	٢,٥	٠,٠٤	٢٤٦٢,٧	٣٨,٥٣	٥,٨	٠,٠٩	١٢٧,٠	١,٩٩	٦٣٩١,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٠٦٤,١	٦١,٩٨	٤٧,٧	٠,٧٣	٢,٨	٠,٠٤	٢٤٣٢,٦	٣٧,١٠	٦,٤	٠,١٠	٤,٠	٠,٠٦	٦٥٥٧,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٥٦٧,٣	٦٦,٤٦	١٤,٠	٠,٢٠	٣,٦	٠,٠٥	٢٢٤٤,٢	٣٢,٦٦	٦,٢	٠,٠٩	٣٧,٠	٠,٥٤	٦٨٧٢,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٠٧٧,٦	٧٢,٠١	١٧,٥	٠,٢٥	٣,٨	٠,٠٥	١٩٣٨,١	٢٧,٤٩	١١,٢	٠,١٦	٣,١	٠,٠٤	٧٠٥١,٣
متوسط الفترة (٢)	٤١٦٢,٦٦	٦٣,١٩	٥٤,٦٢	٠,٨٣	٣,٢٨	٠,٠٥	٢٣١٥,٧٦	٣٥,١٥	٧,٨٢	٠,١٢	٤٣,٧٢	٠,٦٦	٦٥٨٧,٨٦
متوسط(٢،١)	٣٥٣٢,٥٤	٥٧,٦٤	٨٤,٦٢	١,٣٩	٣,٨٨	٠,٠٦	٢٤٥٥,٧٨	٤٠,٠٧	٨,٤٦	٠,١٤	٤٢,٩٧	٠,٧٠	٦١٢٨,٢٥

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، بيانات غير منشورة

(ج) تطور قيمة القروض المتوسطة الأجل حسب الغرض الممنوحة لها من بنك التنمية والإئتمان الزراعي .

يصرف هذا النوع من القروض للزراع كأفراد أو إلى المؤسسات التعاونية أو الأهلية وذلك للمساهمة فى النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة سواء ما يتصل منها بالقطاع الزراعي بوجه خاص أو القطاع الريفى بوجه عام، وعادة ما تمنح القروض متوسطة الأجل مقابل تقديم ضمانات مقبولة لدي البنك والتى تتمثل عادة فى الأصل الممول بالقرض.

وتشمل هذه الأنواع من القروض قروض شراء المعدات والآلات الزراعية ووسائل النقل، وكذلك القروض الممولة للأنشطة الزراعية كإنشاء حظائر المواشى، وتشغيل عنابر الدواجن البياضة، وقروض تربية النحل وإنشاء المناحل، بالإضافة إلى قروض الثروة السمكية، والزراعات المحمية، كما تضم هذه القروض، والقروض المرتبطة بالأعمال المزرعيه كالإنشاءات والمخازن وثلاجات التبريد، وكذلك قروض الإنتاج النباتى الخاصة بأداء العمليات الزراعية، أو التسويق أو التخزين، وكذلك القروض الخاصة بمشروعات الشباب، وقروض الأمن الغذائى الزراعي.

ولا تقل مدة القرض متوسط الأجل عن أربعة عشر شهرا، ولا تزيد عن خمس سنوات وذلك ابتداًء من تاريخ منح أول دفعة من القرض، على ألا يتعدي تاريخ الاستحقاق العمر الافتراضي للأصل الممول، وتكون جدولة السداد متوافقة مع الوقت الذى يتوقع فيه الحصول على عوائد تمكن المزارع من السداد.

وتشير بيانات الجدول رقم (٤-٧) إلى أن القروض متوسطه الأجل تحتل المرتبة الثانية فى قائمة أنواع القروض الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بمتوسط سجل ٢٧١٧,٨ مليون جنيه خلال الفترة من ٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبأهمية نسبيه بلغت ٣٠,٥%، وخلال فترتى الدراسة زادت القيمة المطلقة من ٢٣٣٥,٤إلى ٣١٠٠,٢مليون جنيه بنسبة زيادة سجلت ٣٢,٧% وذلك بين الفترة الأولى من ٩٩/٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٢)، والثانية من (٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٨/٢٠٠٧).

وبالنسبة لأهمية القروض الممنوحة تأتى قروض الثروة الحيوانية فى المرتبه الأولى تليها قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة فى المرتبة الثانية، وتحتل قروض أنواع الزراعات، والميكنة الزراعية، والثروة الداجنة المراتب من الثالثة للخامسة على الترتيب بأهمية نسبية بلغت نحو ٤٤,٥%، ٢٧,٢%، ١٥,٢%، ٧,٦%، ٣,٣% لكل منها على الترتيب وذلك من متوسط قيمة القروض المتوسطة الأجل خلال فترة الدراسة(٩٩/٩٨-٢٠٠٧-٢٠٠٨) والتى بلغت ٢٧١٧,٦مليون جنيه موزعة بين القروض السابقة بقيمة بلغت، ١٢٠٩، ٧٣٨، ٤١٢،١،٨٩،٢٠٧ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول (٤-٧) قيمة القروض المتوسطة الأجل حسب الغرض
خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

القيمة بالمليون جنية

السنوات / البيان	الثروة الحيوانية	%	الثروة الداجنة	الثروة السمكية	%	الميكنة الزراعية	%	الإنتاج النباتى	%	زراعات محمية	%	قروض الشباب	%	الأعمال المرتبطة بالزراعة	%	أنواع الزراعات	إجمالي القروض	%
٩٩/٩٨	٩٧٥,٧	٤٦,١٩	١٢٤,٠	٢,٠	٥,٨٧	٢٩١,٤	٠,٠٩	١٢,١	١٣,٧٩	١١,٦	٠,٥٧	١٤,٦	٠,٦٩	٦٨١,٠	٣٢,٢٤	٠,٠	٢١١٢,٤	٠,٠٠
٢٠٠٠/٩٩	١١١٥,١	٥١,٢٥	١٣٣,٧	١,٤	٦,١٥	٢٠١,٢	٠,٠٦	١١,٢	٩,٢٥	١٠,٩	٠,٥١	١٩,٢	٠,٨٨	٦٨١,٤	٣١,٣٢	١,٥	٢١٧٥,٦	٠,٠٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٧٤,٦	٤٧,٧٥	١٢٠,٩	٢,٥	٤,٩٢	١٨١,٨	٠,١٠	٧,٦	٧,٣٩	٨,٤	٠,٣١	٣٣,٩	١,٣٨	٧٤٧,٥	٣٠,٣٩	١٨٢,٦	٢٤٥٩,٨	٧,٤٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٧١,٤	٤٩,٥١	١٢٦,٨	١,٣	٤,٩٤	١٦٣,٨	٠,٠٥	١٨,٩	٦,٣٨	٧,٧	٠,٧٤	١٩,٣	٠,٧٥	٧٧١,٩	٣٠,٠٦	١٨٦,٨	٢٥٦٧,٩	٧,٢٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٧٨,٦	٤٥,٦٨	١١٣,٤	٢,٥	٤,٨٠	١٥٠,٦	٠,١١	١٠,٠	٦,٣٨	٢,٥	٠,٤٢	٢٤,٧	١,٠٥	٧٠٨,٣	٣٠,٠٠	٢٧٠,٧	٢٣٦١,٣	١١,٤٦
متوسط الفتره(١)	١١٢٣,٠٨	٤٨,٠٩	١٢٣,٧٦	١,٩٤	٥,٣٠	١٩٧,٧٦	٠,٠٨	١١,٩٦	٨,٤٧	٨,٢٢	٠,٥١	٢٢,٣٤	٠,٩٦	٧١٨,٠٢	٣٠,٧٥	١٢٨,٣٢	٢٣٣٥,٤	٥,٤٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٠١,٩	٤٦,٠١	٨٩,٧	١,٣	٣,٧٥	١١٩,١	٠,٠٥	٨,٤	٤,٩٧	٢,٤	٠,٣٥	٤٤,٥	١,٨٦	٦٣٧,٩	٢٦,٦٤	٣٨٩,٦	٢٣٩٤,٨	١٦,٢٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢٥٥,٢	٤٣,٢٠	٨٩,٧	٢,٠	٣,٠٩	١٦٦,٧	٠,٠٧	١١,٤	٥,٧٤	٣,٢	٠,٣٩	٣١,٦	١,٠٩	٧٥٥,٠	٢٥,٩٩	٥٩٠,٥	٢٩٠٥,٣	٢٠,٣٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٢٩٩,٠	٣٦,٥٢	٦٠,٧	٢,١	١,٧١	٢٤٢,٦	٠,٠٦	٤٧,٨	٦,٨٢	٦,١	١,٣٤	٧٦,٤	٢,١٥	١١٧٧,٦	٣٣,١٠	٦٤٤,٩	٣٥٥٧,٢	١٨,١٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٤٠٥,٤	٥١,٣٦	١٥,٥	٣,١	٠,٥٧	٢٨٤,٥	٠,١١	١٨,٢	١٠,٤٠	١,٥	٠,٦٧	٧٠,٥	٢,٥٨	١٣١,٤	٤,٨٠	٨٠٦,٣	٢٧٣٦,٤	٢٩,٤٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤١١,٥	٣٦,١٢	١٦,٣	٣,٣	٠,٤٢	٢٦٩,٧	٠,٠٨	٩,٠	٦,٩٠	٤,٢	٠,٢٣	٥٥,٨	١,٤٣	١٠٩١,٢	٢٧,٩٣	١٠٤٦,٥	٣٩٠٧,٥	٢٦,٧٨
متوسط الفترة (٢)	١٢٩٤,٦٠	٤١,٧٦	٥٤,٣٨	٢,٣٦	١,٧٥	٢١٦,٥٢	٠,٠٨	١٨,٩٦	٦,٩٦	٣,٤٨	٠,٦١	٥٥,٧٦	١,٨	٧٥٨,٦٢	٢٤,٤٧	٦٩٥,٥٦	٣١٠٠,٢	٢٢,٤٤
متوسط(٢,١)	١٢٠٨,٨٤	٤٤,٤٨	٨٩,٠٧	٢,١٥	٣,٢٨	٢٠٧,١٤	٠,٠٨	١٥,٤٦	٧,٦٢	٥,٨٥	٠,٥٧	٣٩,٠٥	١,٤٤	٧٣٨,٣٢	٢٧,١٧	٤١١,٩٤	٢٧١٧,٨	١٥,١٦

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية بيانات غير منشورة .

وتمثل الأنواع السابقة من القروض نحو ٩٧,٨% من متوسط قيمة القروض متوسطة الأجل خلال فترة الدراسة ولا تمثل القروض الأخرى الممثلة فى قروض الشباب، والإنتاج النباتى، والزراعات المحمية، والثروة السمكية سوى ٢,٣% موزعة بنسبة ١,٤%، ٠,٦%، ٠,٢%، ٠,٠٨% بين القروض السابقة بالترتيب وقد أوضحت الإحصاءات اتجاه جميع القروض للزيادة بين الفترة الأولى والثانية باستثناء قروض الثروة الداجنه والزراعات المحمية حيث تزداد القروض أثناء مراحل الإنشاء وتقتصر بعد ذلك على مراحل التشغيل بالإضافة إلى ارتباط هذه الأنواع من القروض بالانفتاح الاقتصادي، ومشاريع الأمن الغذائى التى تمتعت بالعديد من المميزات فى هذه الفترة ممثله فى البناء فى الأراضي الزراعية، والإعفاء من الضرائب لفترات معينة ترتبط بطبيعة المشروع، بالإضافة إلى تخفيض معدل الفائدة، خاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، الأمر الذى انعكس على طبيعة القروض من حيث زيادتها خلال فترة الإنشاء وانخفاضها خلال فترة التشغيل.

كما أوضحت البيانات التى تضمنها الجدول السابق تركيز النمط التوزيعى للقروض الاستثمارية متوسطة الأجل على تنمية بعض النشاطات دون الأخرى الأمر الذى يؤدي إلى اختلال فى معدلات النمو وحدوث تنمية اقتصاديه غير متوازنة قد تفرز نتائج عكسية فى المدي الطويل ويشير توزيع القروض إلى تركزها فى قروض الثروة الحيوانية حيث بلغت نسبتها نحو ٤٤,٥% من إجمالى القروض متوسطة الأجل خلال فترة الدراسة، وارتفعت قيمتها المطلقة من ١١٢٣ إلى ١٢٩٥مليون جنيه بنسبية زيادة بلغت ١١٥,٣% خلال الفترتين الأولى والثانية، كما بلغ الحد الأدنى نحو ٩٧٦مليون جنيه عام ٩٩/٩٨، والأعلى نحو ١٤١٢مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

كما ارتفعت نسبة قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة، بالإضافة للقروض الممنوحة لأنواع الزراعات حيث حققت الأولى نسبة زيادة سجلت ٥,٧% والثانية نحو ٤٤٢,٢% ويرجع ذلك إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى انعكس على تخفيض دعم مستلزمات الإنتاج، وتخلى البنك عن توزيع القروض العينية للمحاصيل الزراعية وتركها للقطاع الخاص والتعاوني، الأمر الذى ترتب عليه عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالكميات والأسعار والوقت المناسب للمزارع مما يأتى بتأثير عكسى على التنمية فى مجال قطاع الزراعة هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد أدي ذلك إلى زيادة الطلب على القروض المرتبطة بالأعمال الزراعية لمواجهة ارتفاع التكاليف التى ارتبطت بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فى القطاع الزراعي.

كما أتضح من البيانات الإحصائية أن الأهمية النسبية لقروض الميكنة الزراعية بلغت فى المتوسط ٧,٦%، كما ارتفعت قيمة القروض من ١٩٩إلى ٢١٧ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت ٩,٥% فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى من الدراسة، ويرجع السبب فى التوسع فى قروض الميكنة الزراعية إلى سعر الفائدة المعتدل والمدعم الذى يتقاضاه البنك عن مثل هذه الأنواع من

القروض وذلك مساهمة منه فى إدخال آليات الزراعة الحديثة للمساعدة فى دفع عملية التنمية الزراعية فى مصر.

(د) تطور قيمة القروض طويلة الأجل حسب الغرض من استخدامها:

تعتبر القروض طويلة الأجل أحد أنواع القروض التى يقرضها البنك بالإضافة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل،وعادة ما تقدم هذه القروض للمزارعين أو الشركات أو الهيئات سواء كانت لأغراض الإنتاج الزراعي أو الأنشطة المرتبطة بالزراعة طالما توافرت شروط إقراضها وذلك بهدف استدامة التنمية وزيادة الإنتاج الزراعي، وتتراوح مدة هذه القروض بين خمس سنوات وخمسة عشر سنه حيث لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة، وتمنح هذه القروض للعديد من الأنشطة التى تتمثل فى استصلاح الأراضي واستزراعها بالإضافة لإقامة المبانى والمنشآت الزراعية، وإنشاء وتطوير نظم الري بما ينعكس على رفع كفاءة استخدام مياه الري وتقليل الفاقد منها، كما تمنح هذه القروض لإنشاء البساتين. ويجب ألا يتجاوز تاريخ استحقاق القرض عن ٧٥% من العمر الافتراضي للأصول الضامنة للقروض، ونظراً لطول مدة القرض يجب أن تمنح هذه القروض مقابل تقديم الضمانات الكافية وهى فى الغالب ضمانات عقارية مقابل هذه القروض، وعادة ما ترتبط هذه القروض بالاعتماد على نتائج تحليل دراسات الجدوي الاقتصادية والفنية لضمان استرداد القرض وتشير بيانات الجدول رقم(٤-٨) إلى أن متوسط جملة القروض طويلة الأجل قد بلغت نحو ٩ مليون جنيه خلال فترة الدراسة (٩٩/٩٨-٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وقد إرتفعت قيمة القروض طويلة الأجل من ٧ إلى ١١ مليون جنية بين الفترتين الأولى والثانية بنسبة زيادة سجلت نحو ٥٩% عما كانت عليه فى الفترة الأولى، وترجع الزيادة فى قيمة القروض الممنوحة إلى زيادة القيمة المطلقة لقروض إنشاء وتطوير نظام الري من ٤,٣ إلى ٧,٣مليون جنيه، وقروض استصلاح واستزراع الأراضي من ١,٥ إلى ٢,٩ مليون جنيه فى متوسط فترتى الدراسة، ومن حيث الأهمية النسبية احتلت قروض إنشاء وتطوير نظم الرى المرتبة الأولى بين القروض طويلة الأجل حيث سجلت نحو ٦١,٧%، ٧٠,٤% خلال فترتى الدراسة بنسبة زيادة بلغت ٧٠,١% خلال الفترتين حيث بلغت قيمتها فى متوسط الفترتين ٤,٣، ٧,٣ مليون جنيه لكل منهما على الترتيب، وتأتى قروض استصلاح واستزراع الأراضى فى المرتبة الثانية بأهمية نسبية سجلت فى الفترتين نحو ٢١,١%، ٢٤,٨% لكل منهما على الترتيب وبنسبة زيادة بلغت ٩٣,٣% فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى حيث بلغ متوسط قيمة القروض فى الفترة الأولى ١,٥ مليون جنيه ارتفعت إلى ٢,٩مليون جنيه فى الفترة الثانية، وفى المرتبة الثالثة والأخيرة تأتى قروض إنشاء البساتين بأهمية نسبية انخفضت من ١٧,٨% فى الفترة الأولى إلى ٤,٨% فى الفترة الثانية بسبب انخفاض القيمة المطلقة من ١,١٧إلى ٠,٨٧مليون جنيه لكل من الفترتين على الترتيب وسجلت نسبة الانخفاض ٢٥,٦%فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

جدول رقم (٤-٨) تطور قيمة القروض طويلة الأجل حسب الغرض
خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

السنوات / البيان	إنشاء بساتين	%	إنشاء وتطوير نظام الري	%	استصلاح واستزراع أراضى	%	جملة القروض طويلة الأجل
١٩٩٩/٩٨	٠,٣٣	٣,٣٩	٦,٦٠	٦٧,٨٣	٢,٨٠	٢٨,٧٨	٩,٧٣
٢٠٠٠/٩٩	٠,٧٠	٩,٥٩	٤,٩٠	٦٧,١٢	١,٧٠	٢٣,٢٩	٧,٣٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,١١	٢,٢٠	٣,٨٠	٧٥,٨٥	١,١٠	٢١,٩٦	٥,٠١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٩٠	٣٥,٨٥	٢,٣٠	٤٣,٤٠	١,١٠	٢٠,٧٥	٥,٣٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢,٨٠	٣٧,٨٤	٣,٨٠	٥١,٣٥	٠,٨٠	١٠,٨١	٧,٤٠
متوسط الفتره(١)	١,١٧	١٧,٧٧	٤,٢٨	٦١,١١	١,٥٠	٢١,١٢	٦,٩٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٠١	٠,١٨	٤,٨٠	٨٧,١١	٠,٧٠	١٢,٧٠	٥,٥١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٢٠	٢,٤٤	٦,٤٠	٧٨,٠٥	١,٦٠	١٩,٥١	٨,٢٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠,٠٣	٠,٤٨	٥,٥٠	٨٨,٢٨	٠,٧٠	١١,٢٤	٦,٢٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٠,٧٠	٨,٣٣	٣,١٠	٣٦,٩٠	٤,٦٠	٥٤,٧٦	٨,٤٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٤٠	١٢,٦٤	١٦,٦٠	٦١,٧١	٦,٩٠	٢٥,٦٥	٢٦,٩٠
متوسط الفترة (٢)	٠,٨٧	٤,٨١	٧,٢٨	٧٠,٤١	٢,٩٠	٢٤,٧٧	١١,٠٤٨
متوسط(٢,١)	١,٠٢	١١,٢٩	٥,٧٨	٦٥,٧٦	٢,٢٠	٢٢,٩٥	٨,٩٩٨

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

ويرجع سبب انخفاض القروض طويلة الأجل الممنوحة للمزارعين أو الشركات إلى المغالاة فى الضمانات المطلوبة، وطول مدة القرض الأمر الذى يجعل البنك يحجم عن منح هذه القروض وتفضل القروض قصيرة ومتوسط الأجل لسرعة دوران رأس المال وتوافر الضمانات الكافية التى تغطى القرض.

١-٣ رؤية مستقبلية لسياسة الاستثمار والتمويل الزراعى:

انعكست الأزمة المالية العالمية وألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمى، وسوف تظهر تداعياتها على الاقتصاد المصرى فى الفترة القادمة، الأمر الذى يحتاج إلى وضع بعض الرؤى والسيناريوهات للتخفيف من حدة آثارها السلبية على الاقتصاد القومى بصفة عامة وعلى القطاع الزراعى بصفة خاصة. وحيث يعد التمويل الزراعى حجر الزاوية لتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج الزراعى، فلابد من التركيز على الإجراءات والأساليب التى يمكن بها توفير مصادر تمويلية جديدة أو أشكال تمويلية حديثة، إلى جانب المصادر التمويلية الموجودة، بهدف دفع عملية التنمية الزراعية واستمرارها ، ومساعدة الشريحة الكبيرة من المزارعين ذوى الدخول المنخفضة والغير قادرين على التمويل الذاتى للنشاط الذى يمارسونه.

من هذا المنطلق يمكن تحديد بعض الرؤى المستقبلية فى هذا الصدد علىالنحوالآتى:

١-٣-١ فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية:

هناك حاجة ضرورية لزيادة حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة وهو عكس الاتجاه فى السنوات الأخيرة لسياسة الدولة وكما سبق الذكر. فمشروعات التنمية الأفقية (استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية والجديدة) تحتاج لاستثمارات ضخمة لتنفيذ أعمال البنية الأساسية إلى جانب الاستثمارات اللازمة للبنية الداخلية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسة تمويلية طويلة الأجل، تحقق استقرار المناخ والبيئة الاستثمارية، وبما ينعكس على الاستقرار النسبي للقرارات الإنتاجية للمستثمرين الزراعيين، ويشجع القطاع الخاص والأجنبي فى المشاركة فى الإنتاج الزراعي. ونشير هنا إلى إمكانية الاتجاه إلى التأجير(*) التمويلي كسياسة تمويلية لإحلال الآلات الزراعية بدلاً من الأساليب البدائية فى الزراعة .

١-٣-٢ فيما يتعلق بالقروض والمنح الأجنبية:

لا ينتظر فى الفترة القادمة زيادة المنح والقروض الأجنبية نتيجة للأزمة المالية العالمية، مما سينعكس على تقلص فرص هذا النوع من التمويل وأيضاً تناقص النقد الأجنبي. ولكن يمكن تحويل سلبيات فترة الركود والكساد الاقتصادي لدى الدول المتقدمة إلى ايجابيات يمكن الاستفادة منها، بمعنى اتجاه وتوجيه سياسة الاقتراض من الخارج إلى الاقتراض فى صورة عينية (آلات – معدات زراعية – نقل تكنولوجيا زراعية متقدمة ٠٠٠الخ)، وكذلك الوضع بالنسبة للمنح والمساعدات الأجنبية .

١-٣-٣ بالنسبة للجمعيات التعاونية:

يجب أن يقوم القطاع التعاوني بدور رئيسي فى الفترة القادمة فى توفير الاحتياجات التمويلية للمزارعين، خاصة صغارهم، ويصبح فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعي بأساليب تعاونية. ويقترح إنشاء صناديق (*) تمويل تعاونية كمرحلة تمهيدية لإنشاء البنوك التعاونية الخاصة بالجمعيات التعاونية والمشاركين فيها. حيث تستطيع عدة جمعيات على مستوى المحافظة (مستوى الجمعية التعاونية المركزية) إنشاء صندوق على النحو التالي:

- الجمعيات التعاونية المركزية بما لديها من ودائع بالاضافة لمساهمة محددة .
- التعاونيات المحلية على مستوى القرية بما لديها من ودائع لدى البنوك، بالإضافة إلى مساهمة تتناسب مع رأس مالها أو مقدرتها المالية.
- أموال التعاونيات فى البنوك .
- منح محلية وأجنبية .

على أن تقوم هذه الصناديق بتمويل الأنشطة الزراعية قصيرة الأجل مثل تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتمويل عمليات تسويق الانتاج الزراعى، وذلك من خلال كادر متخصص مدرب على مستوى فنى عالى ومنفصل عن اختصاصات مجلس الإدارة .

وجدير بالذكر أن محافظة الإسماعيلية قد أخذت بهذا النظام، ويمكن الاستعانة بتجربتها ونشرها فى باقى المحافظات .

ونشير هنا إلى أهمية دعم الدولة المالى للجمعيات التعاونية الزراعية فى صورة قروض بدون فوائد تسدد على فترات زمنية بالشروط التى يتفق عليها الطرفين، بهدف تعديل أوضاع الجمعيات التعاونية وتحسين المناخ والظروف اللازمة لتطوير أداء عملها .

كذلك يمكن زيادة رأس المال المساهم للجمعيات التعاونية ، من خلال رفع قيمة السهم التعاوني. كما يمكن زيادة رأس مال الجمعيات من خلال طرح الأسهم فى أسواق المال على سبيل المثال لا الحصر .

١-٣-٤ <u>فيما يتعلق ببنك التنمية والائتمان الزراعي:</u>

- وضع سياسة ائتمانية تتفق مع سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وتوفير حجم أكبر للقروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة .
- توفير القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وحل مشكلة جدولة ديون المتعثرين بصفة مستمرة .
- ضرورة ربط الفائدة على القروض تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالريف المصري والإنتاج الزراعي وتبعاً لاتجاهات أسعار المنتجات الزراعية بالأسواق المحلية والعالمية، وكذلك أسعار مستلزمات الانتاج .
- ميكنة الحسابات ووضوح المديونيات الخاصة بالقروض الزراعية، حتى يستعيد البنك ثقة المقترضين من المزارعين.
- إنشاء فروع للبنك فى المحافظات الزراعية الواعدة كمحافظات الوادى الجديد وشمال سيناء .

١-٣-٥ <u>بالنسبة لصغار المزارعين</u>* :

يمكن مساعدة صغار المزارعين ، الذين لا يملكون القدرة الاقتصادية والإمكانيات الإنتاجية الزراعية، من خلال إنشاء الصندوق الزراعي للتنمية، لمجابهة الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير قطاع الزراعة، حيث تكون الحيازة الزراعية هى المؤشر لتحديد صغار المزارعين والذين يحتاجون لدعم الصندوق المقترح. ويشارك فى إنشاء الصندوق كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجمعيات التعاونية، وجهات مانحة خارجية او داخلية، على أن تشمل أنشطة الصندوق ثلاثة أنواع هى التمويل بهدف إقراض صغار المزارعين، ثم التسويق لمنتجات هؤلاء المزارعين، وأخيراً توفير البذور المحسنة والسلالات الجيدة والتكنولوجيا المتطورة.

ويمكن اقتراح مصادر تمويل هذا الصندوق على النحو التالي:

- مساهمة الدولة بما يعادل ٥٠-٧٥% من مقدار الدعم المقدم للقطاع الزراعة فى السنة السابقة لبرنامج التعديلات الهيكلية لمره واحدة .
- المنح الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعى .
- مساهمة بنك التنمية والائتمان الزراعى بقرض بدون فائدة يسدد على خمس سنوات .
- مساهمة المزارعون أنفسهم لمرة واحدة بمقدار معين من المال حسب ملكيتهم، ويعتبر سهماً يحقق عائد بالصندوق، يحق بمقتضاه تعامل المزارع مع هذا الصـــندوق (صـــغار المزارعين فقط) .
- المنح والهبات المقدمة للصندوق .

٢- الفصل الثانى: سياسات الانتاج الزراعى من السلع والمنتجات الغذائية وسياسات الاستهلاك

تمهيد:

تهدف سياسات الأنتاج الزراعى لتوفير الأمن الغذائى لأفراد المجتمع، ويربط البعض[١] بين مفهوم الأمن الغذائى والتنمية الزراعية، حيث يروا أن الأمن الغذائى يمثل الجانب السياسى القومى من التنمية الزراعية وأهدافها وهو يسهم بالسعى نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية ومستلزمات انتاجها وبين ما ينتج منها فعلاً، بهدف تخفيض الاعتماد على العالم الخارجى في توفير الأحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها، ومن ثم التعرض لضغوط التبعية الخارجية. ويتحقق أنتاج المحاصيل الزراعية من خلال تنظيم زراعتها بما يعرف بالتركيب أو النمط المحصولى. والتركيب المحصولى هو نظام استغلال الأرض الزراعية والذى يرتبط به باقى الموارد الزراعية ويعكس ذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والغذائية للمجتمع.

٢-١ النمط المحصولى في مصر والاعتبارات التي تحكم تكوينه

٢-١-١ اعتبارات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الحبوب لمواجهة الطوارئ

القمح هو أحد المحاصيل الكبيرة في مصر ولعله الأكبر على الاطلاق، فقد بلغت مساحته ٣,٠٦٤ مليون فدان في عام ٢٠٠٦م أي ما يعادل ٢٢,٥% من جملة المساحة المحصولية في العام المذكور ومع الأرز الذي بلغت مساحته في العام المذكور ١,٥٩٣ مليون فدان والذرة الشامية ١,٥٦٩ مليون فدان فإن مجموعة الحبوب هي الأكبر وسط مجموعات المحاصيل الأخرى. لقد كانت مصر دولة مكتفية ذاتيا من الحبوب بل ومصدراً صافياً لها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها بدأت في التحول التدريجي إلى مستورد صافي للحبوب وبدأت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب تتراجع سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى ٥٨,٧% في عام ٢٠٠٦ من القمح الخام و٦٤,٧% من الذرة الشامية في نفس العام.

وعلى الرغم من أن مناخ مصر أمثل للقطن منه للقمح وإن صلح للأخير عموما لأن مصر تقع على التخوم الجنوبية لنطاق القمح. ولأن القمح محصول غذائي ضروري للاستهلاك المباشر فإن الحكومة ليس بوسعها التواني عن زراعته ولإن صح الاكتفاء الذاتي من القمح في الماضي، فلقد اهتز في السنوات الأخيرة وابتعدنا عنه تماما. ورغم هذا كله فإن الاحتفاظ بمخزون استراتيجي يكفي حاجة البلاد لمدة ٣ شهور على الأقل إن لم يكن أكثر من هذا هو ما تهتم به سلطات الغذاء والزراعة في مصر[٢].

٢-١-٢ الألياف ضرورة لصناعة الغزل والنسيج

لقد ظلت مصر لعقود طويلة منذ أدخل محمد على باشا الكبير زراعة القطن في مصر كما ذكرنا واحدة من اكبر الدول المنتجة للقطن طويل التيلة الممتازة extra long stable fibred مستفيدة من ظروفها المناخية بحسبان أن القطن من المحاصيل المدارية.

تعرضت مصر بسبب تقلب أسعاره في السوق العالمية (نعني القطن) إلى هزات عنيفة ودورات من الإفلاس، على الرغم من أن المحتل البريطاني ساهم في تطوير شبكة جيدة من السكك الحديدية (قطار الدلتا) مثلا وتمويل مزارعي القطن الجدد الذين بدأ ظهورهم كطبقة اجتماعية جديدة من خلال المرابين الأجانب. وكانت الحاجة الماسة لتمويل مزارعي القطن هي الدافع الأساسي لقيام بنك مصر الذي أسسه طلعت حرب عام ١٩٢٠ بمساهمة المصريين وفي طليعتهم مزارعي القطن آنذاك وأعقب ذلك أنشاء شركة غزل المحلة لاستكمال سلسلة الزراعة والتصنيع وكان لإنشاء بنك مصر وشركة غزل المحلة فضل دعم الاقتصاد القطني الذي غدت مصر بسببه قلعة الغزل والنسيج في الشرق الأوسط لعقود طويلة.

جدول رقم (١) المساحات المنزرعة بالقطن في بعض السنوات المختارة.

السنة	المساحة بالفدان
١٩٣٧	١,٩٧٨,١٥١
١٩٥٦	١,٦٥٢,٦٣٥
١٩٧٥	١,٣٤٥,٩٩
١٩٩٥	٧١٠,٠٠٠
٢٠٠٦	٥٣٦,٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٧- القاهرة: ديسمبر ٢٠٠٨.

إن تراجع مساحات القطن قد يمثل تهديدا كبيرا لصناعة الغزل والنسيج في مصر التي عبأ لها طلعت باشا حرب[٣]. لكن هذا التراجع لابد من النظر إليه على أرضيه تهديد صناعة الغزل والنسيج في مصر وبحسبان ارتفاع إنتاجية هذا المحصول في مصر وكذا حجم القوي العاملة المشتغلة بصناعة الغزل والنسيج في مصر.

٢-١-٣ الأعلاف ضرورة للحيوانات الزراعية:

تبلغ ثروة مصر من الماشية نحو ١٨ مليون رأس كان توزيعها في عام ٢٠٠٦ على النحو التالي:

جدول رقم (٢) تطور أعداد الماشية في جمهورية مصر العربية

بالألف رأس

النوع	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
أبقار	٢٩٩٦	٣٥٢	٤٦١٠
جاموس	٣٠١٨	٣٣٧٩	٣٩٤١
أغنام	٤٢٢٠	٤٤٦٩	٥٣٥٥
ماعز	٣١٣١	٣٤٢٤	٣٨٧٧
جمال	١٣١	١٤١	١٤٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٧– القاهرة: ديسمبر ٢٠٠٧ ص ١٠٤.

وبالتوازي فإن مصر يفتقر سطحها إلى أراضي المراعي بسبب وقوعها في أشد أقاليم العالم قحالة وذلك باستثناء الساحل الشمالي على سواحل البحر الأبيض وبعض بقاع الصحراء الغربية. لذلك تزرع مصر البرسيم الذي يعتبر الفرشة الأساسية العريضه التي يستقر عليها هرم الزراعة المصرية كما يقول الجغرافي المصري البارز جمال حمدان(٤). وكما هو غذاء للحيوان فهو أيضا غذاء الأرض كمخصب طبيعي ممتاز وكمصحح لقوام التربة ميكانيكيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن البرسيم شديد الارتباط باقتصاد الألبان وتربية الماشية.

وتتذبذب المساحة المنزرعة بالبرسيم دوما ومن سنة إلى سنة إلى أخري – من ٢,٣٨٦ مليون فدان في عام ١٩٩٥إلى ٢,٥٠٠ مليون فدان سنة ٢٠٠١ إلى ٢,١٢٧ في عام ٢٠٠٦ ورغم ذلك يظل البرسيم محصولا خارج المنافسة لشدة ارتباطه باقتصاديات الإنتاج الحيواني والألبان واللحوم في مصر. وبهذا الشكل تمثل مساحة الأرض المنزرعة بالأعلاف الشتوية (البرسيم الحجازي) حوالي ٢٠% من جملة المساحة المحصولية أو حوالي ٤٠% من جملة الزراعات الشتوية. لكن اللافت للنظر أن نصف الثروة الحيوانية (الأبقار والجاموس) والتي تضم إلى جانب الأبقار والجاموس، والأغنام والماعز والجمال هي سلالات متدنية inferior . فالبقر في غالبيته هو البقر الدمياطي ، والجاموس الهندي Water buffalos . وكلا السلالتين يتسم بمعدل ضعيف لإدرار اللبن بالنسبة للرأس يتراوح بين ١٥٠٠–١٧٥٠كجم سنويا، وذلك بالمقارنة بسلالات أوروبية مثل: الفريزيان – هولشتاين – سويس براون – جيرسي التي قد يصل معدل إدرارها إلى ١٠,٠٠٠كجم سنويا للرأس. ورغم التهجين المستمر بين سلالات الماشية المصرية والفريزيان مثلا، فإن النتائج المرجوة كانت أقل من لمتوقع. والآن فإن كثير من مصانع الألبان الحديثة تعتمد على مزارعها الخاصة التي تضم سلالات أوروبية من الماشية عالية الإدرار. وإلى هذا نذكر أن الولايات المتحدة نجحت منذ سنوات طويلة إلى تقليص قطيعها عن طريق تحسين التركيب الوراثي للسلالات الموجودة وزيادة إدرارها، ومن ثم قل القطيع وزاد إنتاج الحليب زيادة معنوية هائلة. كذلك فإن ضعف الكفاءة التحويلية للماشية (٩: ١كجم) لا يتناسب مع المساحة المنزرعة بالأعلاف من

أخصب الأراضي الزراعية في مصر مما يبين الحاجة الماسة لسياسة قومية لإنتاج البروتين الحيواني رخيص الثمن سواء في ماشية اللحم أو الدواجن أو الأسماك، وذلك عن طريق أعلاف متوازنة غذائياً واقتصادياً [٥].

٢-١-٤ الحاصلات البستانية ضرورة للتصدير والصناعات الغذائية[٦]

تنتج مصر طائفة عريضة من الخضروات هي: طماطم، كوسة، فاصوليا، كرنب، قرنبيط، باذنجان، فلفل، بامية، سبانخ، خرشوف، قلقاس، فجل، خس، جزر، بقدونس، جرجير، قثاء، خيار، بطيخ، شمام، كيزان عسل شهد، فراولة، بطاطا، ملوخية، بسلة ولوبيا.

والإنتاج السنوي من هذه الخضروات كبير يضع مصر ضمن أكبر الدول المنتجة للخضروات في العالم ويرفع نصيب الفرد منها إلى نحو ١٣٥ كجم سنويا بما فيها الطماطم التي يزرع منها مئات الآلاف من الأفدنة ٥٢٤ ألف فدان (٢٠٠٦) والبطاطس ١١٨ ألف فدان في نفس العام. ورغم كبر الإنتاج من الخضروات فإن ما يتم تصديره أو تصنيعه هو ضئيل للغاية بالنسبة لحجم الإنتاج وذلك بسبب ضعف الكفاءة التسويقية وتدني خدمات التسويق وإدارة التسويق، فضلا عن ضعف طاقة التصنيع الغذائي.

جدول رقم (٣) نصيب الفرد من الخضر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

بالكيلو جرام

السنة	نصيب الفرد
٢٠٠٠	١٣٤,٢
٢٠٠١	١٢٤,٤
٢٠٠٢	١٢٨,٧
٢٠٠٣	١٣٩,٤
٢٠٠٤	١٤,٥
٢٠٠٥	١٤٦,٥
٢٠٠٦	١٥٣,٦

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية -

الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م

ونفس الحال ينطبق على الفاكهة، حيث تنتج مصر طائفة عريضة من الفاكهة تأتي الموالح على رأسها وبعدها العنب والموز والبلح الطازج والموالح وينعكس هذا الإنتاج الكبير علي ارتفاع نصيب الفرد من الفاكهة سنويا، حيث بلغ نصيب الفرد من الفاكهة سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ نحو ١٠٩كجم.

جدول رقم (٤) نصيب الفرد من الفاكهة

السنة	الكمية بالكيلو جرام
٢٠٠٠	١٠٢,٢
٢٠٠١	١٠٠,٧
٢٠٠٢	٩٩,٤
٢٠٠٣	٩٩,٤
٢٠٠٤	١٠٠,٩
٢٠٠٥	١٠٦,٤
٢٠٠٦	١٠٨,٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- قطاع الشئون الاقتصادية: الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية – الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية – سنوات مختلفة.

وتركيب الفواكه ليس ثابتاً ولا جامدا ولكنه انعكاس لعدد من المتغيرات منها:

١- دخل الفرد.

٢- أذواق المستهلك وتفضيلاته.

٣- أسعار الفاكهة.

٤- العوامل المناخية ومتوسط درجات الحرارة.

٥- نوع التربة وجودة الصرف.

وتتفاوت مساحات أصناف الفواكه المختلفة تفاوتا شديدا للغاية ولكن الخمسة الكبار هي: البرتقال والعنب والموز والبطيخ(*) والبلح . وفي السنوات الأخيرة ازدادت مساحة الفواكه المتوسطية مثل التين والبرقوق والخوخ والعنب وكذلك الفواكه المدارية وهي المانجو والجوافة والموز كما زادت مساحة الفواكه المعتدلة الباردة مثل التفاح والكمثري.

وإلى هذا هناك عدة مناطق رئيسية للخضروات والفواكه تفرض نفسها هي القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى وشرق الدلتا وسبع مناطق ثانوية هي : الفيوم والغربية وكفر الشيخ ودمياط والمنيا وبني سويف وأسيوط. ولكن الميزان البستاني يميل بعامة إلى منطقة القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى تأسيسا على احتياجات مناطق حضرية كبرى من الضروري الوفاء بأذواق مستهلكيها ومستويات دخولهم وقرب كل منهما من أسواق الجملة الداخلية الكبرى (سوق العبور مثلا) والموانئ الجوية (ميناءي القاهرة والإسكندرية) والموانئ البحرية (السويس وبورسعيد الإسكندرية).

(*) يصنف البطيخ على أنه من الخضروات.

٢-١-٥ الحاصلات الزيتية ضرورة لاستخراج وتكرير الزيوت الآدمية:

لقرون طويلة كانت مصر تستخدم زيت الكتان (الزيت الحار) على زمان المصريين القدما وكذلك زيت السمسم وهو محصول تتركز زراعته أساسا في صعيد مصر (أسيوط وسوهاج وقنا) الذي تناقصت مساحته من ٤٢,٠٧١ ألف فدان في عام ١٩٥٧ إلى ٣٢,٦٥٠ ألف فدان في عام ١٩٧٥ وبعدها زادت إلى ٧٢,٠٠٠ ألف في عام ٢٠٠٢. وأما الكتان المجهد للتربة فهو بالضرورة محصول التربة السوداء الثقيلة الفنية الرطبة جنباً إلى جنب مع المناخ البارد الرطب بالدرجة الأولي. ولذا فهو محصول الدلتا وحدها عمليا. ولقد تزايدت دوما المساحة المنزرعة منه: من ٩٩٦٦ فدان في عام ١٩٥٤ إلى ١٠٨٦٢ فدان عام ١٩٥٧ إلى ٥٤٤٦٤ فدان عام١٩٧٥ تناقصت إلى ٣٧٠٠٠ فدان عام ١٩٩٥ وإلى ٢١٠٠٠ فدان في عام ٢٠٠٢.

جدول رقم (٥) المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية بالفدان

العام	الكتان	السمسم	عباد الشمس	فول الصويا
١٩٥٧	١٠٨٦٢	٤٢٠٧١	–	–
١٩٧٥	٥٤٤٤٦٤	٣٢٦٥٠	–	–
١٩٨٥	٣٩٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٧١٠١	١١٩٠٤٨
١٩٩٥	٣٧٠٠٠	٧٢٠٠٠	٧٣٦٩١	٦٢٠١٢
٢٠٠٢	٢١٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٦٨٨٩	١٤٠٨٠

المصدر: نفس المصدر السابق.

في السبعينات والثمانينات انتقل نمط زراعة المحاصيل الزيتية إلى محصول عباد الشمس الذي تشكل بذوره المصدر الأساسي لعصر واستخلاص الزيوت الآدمية في مصر edible oils الذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه ٨٦,٣% في عام ٢٠٠١ وواصلت زيادتها إلى ١٢٢,٦% في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة ببذور السمسم التي وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي منه إلى ٨٢,٤% عام ٢٠٠٦ وفول الصويا ٣,٩% وبذر الكتان ٣٥,٧% عام ٢٠٠٦ وبذر القطن ١٠٠% في نفس العام المذكور.

جدول رقم (٦) تطور نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦

السنوات / المحصول	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بذرة الكتان	٥٤,٢	٣٧,٥	٥٢,٤	٩٠,٩	٤٥,٨	٣٥,٧
بذر عباد الشمس	٨٦,٣	١٢٠,٧	١٢٢,٢	٩٣,٦	١١٦,٧	١٢٢,٦
فول الصويا	٤,١	٥,٣	١٨,٠	١٦,٧	٤,٣	٣,٩
بذر القطن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بذر السمسم	٣٤,٣	٤٣,٥	٥٠,٠	٦٠,٧	٨٤,١	٨٢,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- السكان والغذاء في مصر: مرجع رقم (١٠٧- ١٤٦٠٤-٢٠٠٨) القاهرة: إصدار فبراير ٢٠٠٨ص ٦٢

٢-٢ سياسة إنتاج الغذاء في مصر وتحدياتها

توجد عدة محددات تواجه سياسة أنتاج الغذاء في مصر يمكن إيجازها فيما يلى:

٢-٢-١ محدودية الأرض والمياه ووفرة العمل

مصر بلد يتسم بندرة الموارد الأرضية ومحدودية عرض المياه وزيادة السكان (٧٢,٥٨ مليون في عام ٢٠٠٦, ٨,٤ مليون فدان أو ٣,٥% من مساحة السطح ٦٠ مليار متر مكعب).

وضع الموارد الطبيعية في مصر
قلة في الأراضي ــ كثرة في البشر ــ عرض محدود للمياه ــ محدودية رأس المال

وعلية فإن قيود زيادة مساحة الأراضي المنزرعة في ضوء ندرة الأراضي الصالحة للزراعة ومحدودية الموارد المائية وزيادة الحمولة السكانية / الأرضية تقلل من الفائض الغذائي المحول للحضر, تشكل عقبات أساسية في وجه التنمية الزراعية, كما أن التنافس الشديد على الأرض المتاحة.

يمنع أي توازن في التركيب المحصولي يأخذ في اعتباره المحاصيل الاستراتيجية الأساسية مثل: القمح, محاصيل السكر (قصب السكر والبنجر), ومحاصيل الزيوت.

٢-٢-٢ الحمولة السكانية الأرضية العالية:

وتتسم الموارد الأرضية في مصر بالندرة, فحسب دراسة حديثة صدرت عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, يتضح أن أراضي الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة تمثل ٧١% من إجمالي الزمام المنزرع وأن ٢٩% من باقي الزمام يصنف على أنه من الدرجة الخامسة والسادسة وهي أراضي تتسم بضعف خصوبتها وقدرتها الإنتاجية.

وقد أدى الثبات السبي للمساحة المنزرعة خلال الثلاثين سنه الأخيرة, بل وتعرض الرقعة المنزرعة إلى النقصان نتيجة الزحف العمراني والحضري على الأراضي الزراعية لأغراض السكن والمرافق والمصانع وغيرها إلى تدني نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة وزيادة الحمولة السكانية الأرضية إذ تقدر الكثافة السكانية لإجمالي الجمهورية بنحو ٩١٨,٨ نسمة في الكيلو متر مربع, وتبلغ في محافظات الحدود ٥٤,٣ نسمة في الكيلو متر مربع في حين تبلغ ١٢٨٩,٩ نسمة في الكيلو متر مربع لبقية محافظات الجمهورية.

أي أن ٩٨,٢% من السكان يعيشون على مساحة ٣% من جملة التراب القومي كله بينما يعيش ١,٨ من السكان بشكل متناثر على ٩٧% من المساحة الكلية (١ نسمة في الكيلو متر مربع) وهذه الصورة توضح مدى الاختلال الصارخ, والحمولة السكانية الأرضية بأكثر مما تحتمل الموارد.

التقـــزم الحيازي للأرض الزراعية:

ت جملة المساحة المنزرعة حوالي ٨,٤ مليون فدان عام ٢٠٠٦ بينما كانت ٥,١ مليون
ـ عام ١٨٩١ بعدها بدأت في الزيادة بمعدلات متواضعة حتى وصلت إلى رقمها الحالي.

لكن هذه المساحة المحدوة من الأراضـــي المنزرعـــة لا يقتصـــر مســـاحتها عـــن الوفـــاء بالاحتياجات الغذائية للسكان فقط, لكنها أيضاً تتسم بالتفتت والتجزئـــة Fragmentation فهنـــاك نحو مليون فدان من المزارع تبلغ مساحتها أقل من فدان وهناك نحو ٣/٤ مليون فدان أخرى يبلـــغ متوسط مساحة كل منها حوالي ٢ فدان.

وهذا التفتت الحيازي يمنع المزارع الصغير من تحديث وسائل الإنتاج وتـــوفير مســـتلزمات الإنتاج عالية الجودة والصديقة للبيئة كما أن الإنتاج يعتمد بالضرورة في هذه المزارع الصغيرة على الأيدي العاملة مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويرفع من أسعار باب المزرعة Farm-gate priced .

وعلى ذلك فإن التقزم الحيازي للأراضي الزراعية في مصر يجعل منها مزارعاً للاســـتهلاك العائلي ويطبع مساحات كبيرة من الملكية الزراعيـــة بكونهـــا مزارعـــاً للكفـــاف Subsistence agriculture.

٢-٢-٤ <u>تدنى نسب الاكتفاء الغذائي من المجموعات الغذائية المختلفة:</u>

في ضوء الزيادة السكانية المتسارعة والثبات النسبي للمساحة المنزرعـــة تتـــدهور نســـب الاكتفاء الغذائي من المجموعات الغذائية ويقود هذا الموقف إلى زيادة واردات الغذاء وبخاصة مـــن المجموعات الغذائية الرئيسية الحبوب (القمح والذرة الشامية) والبقول (الفول والعدس) والزيـــوت النباتية والسكر المكرر والأسماك وعموماً تصل نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكلية إلى نحو ٨٥% (أنظر الجدول رقم (٧) .

ويوضح الجدول عدة مؤشرات أهمها:

- إن النسبة لا يستهان بها من الأغذية يتم استيرادها من الخارج, الأمر الذي يعني اعتمـــاد مصر على العالم الخارجي للوفاء بنسبة ليست قليلة من الاحتياجات الغذائية للسكان.
- ارتفاع نصيب الفرد من واردات الحبوب.
- ارتفاع نصيب الفرد من معونات الحبوب.
- يوضح مؤشر نسبة مدفوعات الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات السلعية، أن مصـــر تقع في منطقة الخطر لارتفاع تبعيتها الغذائية حيث تلتهم وارداتها الغذائية نسبة كبيرة من صادراتها المنظورة وغير المنظورة أنظر الجدول (رقم٧).

جدول رقم (٧)
مؤشرات الأمن الغذائي

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٢
الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية (٩١-٢٠٠١)	١٠٤	٩٥,٧	١٢٦,٧
نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً	٤٤٢١	٤٢٢٦	٤٢٥٨
نصيب الفرد من البروتينات يومياً - بروتين نباتي. - بروتين حيواني.	٢٨,٥	٣٠,٣	٢٩
نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية	١٢,٩	١٤,٤	١٤,١
واردات الحبوب (ألف طن متري)	١٠٧٨٧	٨١١٨,٧	١٠٣١٩,٧
قيمة المعونات الغذائية	-	-	-
نسبة الواردات الغذائية % من قيمة الصادرات السلعية	٣٣,٦	٢٧	٤٦٣٨
قيمة الناتج الزراعي % من الناتج المحلي الإجمالي	١٤,١	١٦,٧	١٦,٤٨(٢٠٠١/٢٠٠٢)
نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي	٨٦,٥	٨٢,٥	٨٤,٢

المصدر: معهد التخطيط القومي (القاهرة) ــ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ــ سنوات متفرقة.

وإلى هذا تشير نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى: النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك الغذائي على المستوى القومي التي يسدها الإنتاج المحلي. ولم تكن مصر حتى بداية الستينات تعاني من العجز الغذائي باستثناء القمح ودقيقه. ولكن مع أواخر الستينات وبداية السبعينات دخل عدد من السلع الغذائية دائرة العجز الغذائي, مما أدى إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الغذائية وهي القمح ودقيقه والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الأساسية في التحسين بفضل إنتاج الأراضي الجديدة وتحسن إنتاجية الأراضي القديمة المنزرعة بهذه المحاصيل الأساسية فأصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٥٨,٧% والأرز ١٢٩,٥% والسكر ١٠٠% وذلك لعام ٢٠٠٦م.

٢-٣ سياسة الأنتاج الزراعى المقترحة:

العوامل المؤثرة على توجهات الإنتاج الزراعى :

من أهم العوامل المؤثرة على توجهات الإنتاج الزراعى ما يلى:

(أ) تحقيق الأمن الغذائى من أهم المنتجات الزراعية .

(ب) توفير احتياجات القطاع الصناعى .

(ج) زيادة الصادرات الزراعية .

ويمكن أن يتم ذلك من خلال المقترحين التاليين للتركيب المحصولى:[٧]

المقترح الأول: كالتالى:

(١) القمح : يقترح ألا تقل المساحة المزروعة قمحاً عن ٣,٥ مليون فدان تغطى إنتاجاً يبلغ نحو ٩,٥ ملايين طن قمح (بفرض زيادة إنتاجية الفدان إلى ١٨ أردب)، وربما تكفى هذه المساحة لتغطية نحو ٨٠% من الاحتياجات المحلية وكما هو مبين بجدول (٨).

(٢) القطن : يقترح المحافظة على المساحة المزروعة قطناً عند مستوى ٦٠٠ ألف فدان، تزرع بالأصناف المطلوبة عالمياً ومحلياً (قطن طويل ومتوسط التيلة).

(٣) الأرز : هناك بديلين فى حالة الأرز، البديل الأول هو الإبقاء على مساحة الأرز فى حدود ١,٥ مليون فدان لتغطية الاستهلاك المحلى والصادرات، والبديل الثانى هو خفض مساحة الأرز إلى نحو مليون فدان يصدر الجزء الأكبر من إنتاجها ويستورد بدلاً منه الأنواع الأقل سعراً بهدف خفض الاستهلاك المائى نظراً لاحتياجات فدان الأرز إلى نحو ٥,٦ ألف متر مكعب مياه رى، بينما باقى المحاصيل بأنواعها المختلفة تحتاج لأقل من نصف هذه الكمية عدا قصب السكر الذى يحتاج الفدان منه لنحو ٨,٥ ألف متر مكعب.

(٤) الذرة الشامية: يعتبر محصول الذرة الشامية من محاصيل الغذاء للإنسان والحيوان على حد سواء، وتبلغ متوسط المساحة المزروعة سنوياً نحو ١,٧ مليون فدان صيفى ونحو ٣٠٠ ألف فدان نيلى، ومن المقترح زراعة نحو ٢ مليون فدان ذرة شامى صيفى، حيث الإنتاجية الأعلى، نظراً لوجود وفر فى مساحات القطن وقصب السكر والبرسيم المستديم، مع اقتراح زراعة ٤٠٠ ألف فدان ذرة رفيعة لتغطية الاحتياجات المحلية .

(٥) قصب السكر: نظراً لأن قصب السكر محصول مستهلك لمياه الرى، فيقترح تقليص المساحة المنزرعة منه إلى نحو ٢٠٠ ألف فدان، والتوسع فى زراعة بنجر السكر إلى نحو ٢٥٠ ألف فدان، مع توفير متطلبات توفيره (نقل وتصنيع).

جدول (٨) متوسط المساحة المزروعة
خلال الفترة ١٩٩٥/٢٠٠٥ والمساحة المقترح زراعتها

المحصول	متوسط المساحة المزروعة للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥) بالفدان	المساحة المقترحة فدان	الزيادة أو النقص فى المساحة عن متوسط الفترة
القمح	٢٥٠٦٤٥٥	٣,٥ مليون	(+) مليون فدان
القطن	٧٠٧٨١٨	٦٠٠ ألف	(-) ١٠٨ ألف فدان
الأرز	١٤٦٣٥٤٥	١,٥ مليون	-
الذرة الشامية	١٦٥٨٤٥٥ +٣٠٠ ألف نيلى	٢ مليون	-
قصب السكر	٣١٠٧٢٧	٢٠٠ ألف	(-) ١١٠ ألف فدان
البطاطس	٨٤٠٠٠ +٦١ ألف نيلى	٢٠٠ ألف	(+) ٥٠ ألف فدان
البرسيم المستديم	٢٤٠١٤٥٥	٢ مليون	(-) ١٠٠ ألف فدان
بنجر السكر	١١٥٣٦٤	٢٥٠ ألف	(+) ١٣٥ ألف فدان
السمسم فى الأراضى الصحراوية	٦٨٠٠٠	١٥٠ ألف	(+) ٩٠ ألف فدان
الفول السودانى	١٤٨ ألف	١٥٠ ألف	-
عباد الشمس		٢٠٠ ألف	٢٠٠ ألف فدان
ذرة رفيعة (صيفى+ نيلى)	٣٧٠٠٠٠	٤٠٠ ألف	(+) ٣٠ ألف نيلى

المصدر: سعد علام(د)، تحقيق الأهداف الإنتاجية للزراعة، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٠٤٣، ٢٠٠٧/٣/٣ .

(٦) محاصيل الزيوت: لسد الفجوة الزيتية يحتاج الأمر التوسع فى زراعة محاصيل الزيوت (عباد الشمس- السمسم- الفول السودانى) فى الأراضى الصحراوية والمستصلحة حديثاً والمقترح الوصول إلى زراعة نحو ٥٠٠ ألف فدان سنوياً منها من المحاصيل الثلاثة، حيث لا يؤثر ذلك فى التركيب المحصولى بالأراضى القديمة بالوادى.

(٧) الذرة الرفيعة: يعتبر محصول الذرة الرفيعة من محاصيل العلف وفى بعض الأحيان يستخدم كغذاء للإنسان، كذا يقترح الوصل إلى زراعة نحو ٤٠٠ ألف فدان وكما هو مبين بالجدول.

(٨) البرسيم المستديم : نظراً لأن البرسيم المستديم محصول العلف الرئيسى للثروة الحيوانية، وحيث وجود تنافس على الأرض الزراعية بين غذاء الإنسان والحيوان الذى هو فى النهاية غذاء للإنسان أيضاً، فمن المقترح الحفاظ على مساحة البرسيم المستديم عند ٢ مليون فدان، مع التوسع فى زراعة محاصيل الأعلاف بالأراضى الصحراوية والمستصلحة، لتحسين خصوبتها من ناحية وتوفير مساحات بالأراضى القديمة لزراعة محاصيل أكثر أهمية مثل القطن والقمح والخضر والفاكهة .

(٩) البطاطس: تعتبر البطاطس من السلع الغذائية لكافة طبقات المجتمع وهى فى الوقت نفسه محصول تصديرى هام، لذلك يقترح التوسع فى زراعته لخفض الاستهلاك من الحبوب بقدر الإمكان وزيادة الصادرات، وبحيث تصل المساحة المزروعة إلى نحو ٢٠٠ ألف فدان (١٢٠ ألف فدان صيفى + ٨٠ ألف فدان نيلى) وزيادة الإنتاج سوف تؤدى إلى خفض سعر المستهلك لهذا المحصول .

المقترح الثانى: كالتالى:

يهدف هذا المقترح الوصول لتركيب محصولى يمثل القمح فيه نحو ٣ مليون فدان والقطن ما لايقل عن ٠,٦ مليون فدان (طويل التيله للتصدير ويستورد بدلاً منه أقطان قصيرة التيله للمغازل المحلية). ومساحة الذرة في حدود ١,٥ مليون فدان، واحلال البنجر بدلاً من قصب السكر لمساحة ٤٥٠ ألف فدان توفيراً للمياه، والأرز في حدود مليون فدان مع التوسع في زراعة محاصيل الزيوت لتصل لنحو ٠,٥ مليون فدان والخضر والفاكهة بأنواعها ومواسمها لتصل لنحو ٢ مليون فدان وكما هو مبين بجدول (٩).

جدول (٩) المساحات المقترحة لتركيب محصولى أفضل

(مليون فدان)

المحصول	متوسط المساحة المزروعة حالياً	متوسط المساحة المقترحة	الزيادة أو الوفر فى مياه الرى (مليون م^3)
القمح	٢,٥	٣	٨٠٠
الذرة	٢	١,٥	(١٣٥٠)
القطن	٠,٦	٠,٦	–
قصب السكر	٠,٣	٠,٢	(٨٥٠)
بنجر السكر	٠,٣	٠,٤٥	٣٠٠
البرسيم	٢	٢	–
الأرز	١,٣	١	(١٦٨٠)
محاصيل الزيوت (سمسم، فول سودانى، عباد الشمس)	٠,٢٢	٠,٥	٧٥٠
الخضر والفاكهة بأنواعها ومواسمها	١,٦	٢	٨٠٠
إجمالي الوفر فى مياه الرى			(١٢٣٠)

المصدر: سعد علام(د)، الزراعة ، نظرة عامة ومستقبلية، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٠١٤، ٢٠٠٧/٨/١٣ .

بالنسبة لإنتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية، توصلت وحدة إصلاح وتصميم وتنفيذ السياسات للتوصيات التالية :

(١) تقسيم التعريفات الجمركية على حسب مستويات الإنتاج المحلى[٨] من الأسمدة :

- أسمدة لا تنتج محلياً وتستورد لكن يجب ألا تفرض عليها تعريفة جمركية أو تعامل بالحد الأدنى وهو ١% .
- أسمدة تنتج محلياً ولا تكفى الطلب المحلى: يجب تخفيض التعريفة الجمركية عليها .
- أسمدة تنتج محلياً وتكفى الطلب المحلى والفائض منها يصدر، يجب أن تخفض التعريفة الجمركية عليها .

(٢) إلغاء ضريبة المبيعات على الأسمدة وخدمات نقلها .

(٣) إعادة النظر فى سعر الغاز الطبيعى كمدخل لصناعة الأسمدة .

(٤) تقديم خدمة ما بعد البيع من قبل الشركات والموزعين والمصدرين.

(٥) إدخال منتجات جديدة من الأسمدة المركبة والمشتملة على العناصر المغذية الصغرى .

(٦) أهمية التمييز بين التكاليف المدفوعة (الصريحة) والتكاليف الضمنية عند تقدير ما تمثله الأسمدة من تكلفة إنتاجية. ففى الوقت الذى تمثل فيه الأسمدة ٥٠% من التكاليف المدفوعة فإنها لا تمثل سوى ١٥% من التكاليف الكلية .

٢-٤ سياسية استهلاك الغذاء في مصر

توطئة:

ليس من السهل تغيير عادات الطعام عند الناس عامة، فطعام الناس يكتسب ملامح ثابتة عبر السنين الطويلة. وعلى الرغم من أثر المحاكاة demonstration effect على نمط الغذاء واختلاط المصريين بثقافات واردة العربية، التركية، الفرنسية، الإيطالية فإن هذا النمط قد حافظ على ملامح لم يستطع الزمن ولا اختلاط الثقافات أن يغير منها كثيراً. وعلى الرغم من ذلك، فإن نمط الغذاء المصري الحالي على سبيل المثال يضم إلي جانب الأغذية التقليدية التي عرفها أجدادنا عبر العصور الماضية مثل الفول المدمس والعسل الأسود والجبن القريش، أغذية أخرى مثل الهامبورجر والنقانق ومنتجات الألبان مثل اللبن الزبادي والجبن الصفراء والأيس كريم والمشروبات الغازية. لقد ساهم عدد من العوامل المؤثرة في إحداث تغيير دراماتيكي في النمط الغذائي المصري بصورة لافتة للنظر عبر العصور الأخيرة مثل:

- التقنيات الجديدة والتقدم الحادث في وسائل التبريد والحفظ والتجميد والتجفيف وصناعة النكهات والمواد الحافظة الذي جعل من إنتاج العصائر وحفظ الفواكه والخضر مدداً متاحاً على مدار العام عند أسعار تستطيع أعداد كبيرة من المستهلكين الوفاء بها.
- تحسن الدخول لفئات كثيرة مما انعكس على نمط الاستهلاك بالتحسن لصالح الأغذية الغنية.
- البرامج الحكومية التي أتاحت السلع الغذائية الضرورية مثل الخبز والسكر والزيت عن طريق الدعم الهائل لمثل هذه الأغذية التي مكنت كافة الأسر المصرية من زيادة استهلاك الغذاء وحصولهم على مستوى غذائي لم يكن بإمكانهم الوصول إليه قبل أربعين سنة مضت.
- الثقافة الغذائية والوعي الغذائي الأمر الذي مكن الأفراد من التعرف على أهمية الغذاء المتوازن في بناء الجسم السليم واختفاء كثير من الأمراض مما انعكس على زيادة استهلاك الفرد.
- زيادة نسبة الأطفال في التركيب العمري للشعب المصري ودعم ألبان الأطفال مما أدي إلي زيادة استهلاك الغذاء وتحسنه عند الأطفال وانخفاض وفيات الأطفال والرضع بصورة معنوية والتي كان سببها سوء التغذية بين الأطفال عموماً والرضع بصورة خاصة في السابق.

٢-٤-١ النمط الحالي لاستهلاك الغذاء في مصر(التركيب والمحددات):

العوامل المؤثرة على نمط الأستهلاك الغذائى السلع الغذائية فى مصر :

من أهم هذه العوامل:

(١) العوامل الاقتصادية

(٢) العوامل الاجتماعية والتنظيمية مثل أثر مهنة الفرد وأثر الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادى وأثر حجم الأسرة على الإنفاق الفردى السنوى للمجموعات الغذائية .

(٣) انتشار ظاهرة تقليد الأنماط الاستهلاكية فى البلدان المتقدمة .

على الرغم من أن طعام المصريين قد ظل على حالة لمئات السنين، طعاماً متنوعاً وحسناً وكان أفضل من طعام شعوب أخرى كثيرة في ظل قطاع زراعي كان يطبق وسائل الري الفعالة ومصدر مستقر لموارد المياه وتربة خصبة يجددها فيضان النيل كل عام. وعلى الرغم من الثورة الخضراء التي شهدتها الزراعة المصرية باستصلاح الأراضي الزراعية في مديرية التحرير والوادي الجديد وبناء السد الذي وفر لمصر عرضاً مستمراً من الموارد المائية وحماها من غوائل الفيضان الذي كان يطيح بالحاصلات الزراعية. وعلى الرغم من أن مصر لم تتحيز للصلب ضد الخبز ولم تتحيز للصناعة ضد الزراعة، فأنفقت الكثير في البنية الأساسية لقطاع الزراعة إنفاقا هائلاً. نقول على الرغم من هذا كله فإن نمط الطعام الحالي يتصف بعدد من النواقص:

١- سيادة الحبوب والنشويات.

٢- قلة نصيب الفرد من الأسماك.

٣- ارتفاع نصيب الفرد من الفاكهة.

٤- ارتفاع نصيب الفرد من الخضر.

٥- ارتفاع نصيب الفرد من البقول.

٦- نصيب معتدل من البيض والدواجن.

لقد حافظت الأغذية التقليدية مثل الفول المدمس والطعمية والكشري والباذنجان المقلي على اتجاهاتها السابقة في ضوء عدم زيادة مستويات الأجور الحقيقية في مصر تتماشى والزيادة في مستوى أسعار المستهلك من الموارد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى. وفي واقع الأمر فإن الأجور الحقيقية وبخاصة لموظفي القطاع الحكومي قد انخفضت في السنين الأخيرة إلى ما دون مستوياتها السابقة وحيث أن الحكومة هي أكبر أرباب العمل في مصر، فإن هذا الانخفاض المعنوي في مستوى الأجر الحقيقي يترتب عليه تدني نوعية نمط الغذاء السائد وتراجع الأغذية الغنية (اللحوم والدواجن والفاكهة) لصالح الأغذية الفقيرة (النشويات والبقول).

كذلك ساعد ارتفاع نسبة من يقعون تحت خط الفقر في الريف ٢٦,٨% عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥) مقابل ١٠,١% في بالحضر في نفس العام إلى جانب ٥,٤% من السكان من الفقراء المدقعين في الريف مقابل ١,٧% في الحضر في نفس العام المذكور على تواضع نمط الاستهلاك الغذائي في مصر من ناحية النوع وليس الكم.

يشكل النمط الغذائي في مصر جملة من المحددات نجملها فيما يلي:

أولاً: محددات تتصل بمساحة الرقعة المنزرعة محدوديتها التي لا تتجاوز ٣,٥% من جملة مساحة السطح المصري، وعليها تتنافس استخدامات عديدة مثل طعام الإنسان، أعلاف الحيوان، المحاصيل التصنيعية مثل الألياف وغيرها. ولقد ترتب على زيادة الحمولة السكانية بالنسبة للوحدة الأرضية تناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة حيث تصل متوسط حمولة الفدان إلى ٨,٥ فرد بالنسبة للفدان، ما ينتج عنه:

١- ضعف الفائض الغذائي المحول للمناطق الحضرية.

٢- زيادة اعتماد مصر على الخارج للوفاء بالاحتياجات الغذائية من الدول المصدرة للغذاء.

٣- خضوع الاقتصاد المصري للتهديدات الغذائية من الدول المصدرة للغذاء.

ثانياً: وصل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٢٠٠٥/٢٠٠٧ إلى ٦٣٧٢ جنيه مصري أي ما يعادل ١٧,٥ جنيه مصري يومياً. وهناك ٢٠% من السكان الفقراء ومعنى تدني نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو تدني نوعية الطعام التي تعتمد إلى حد بعيد على متنوعات نشوية وبقول وإذن فهو طعام للبقاء وليس طعاماً صحياً.

ثالثاً: لقد نتج عن تنافس الاستخدامات على الأرض الزراعية المحدودة وتناقص عرض المياه وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية نقص إنتاج الغذاء وارتفاع أسعاره محلياً بالتوازي مع ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية . وذلك قبل وضوح معالم الأزمة المالية العالمية.

٢-٤-٢ العوامل المؤثرة على نمط الاستهلاك الغذائى فى مصر:

يتأثر نمط الاستهلاك الغذائى فى مصر على صعيدين: نصيب الفرد من السعرات الحرارية ونصيب الفرد من البروتينات.

٢-٤-٢-١ العوامل المؤثرة على نصيب الفرد من السعرات الحرارية:

يتأثر نصيب الفرد من السعرات بمجموعة من العوامل أهمها دخل الفرد وأسعار الحبوب، العادات الغذائية السائدة.

٢-٤-٢-١-١ دخل الفرد:

وهو الذى يمثل التأثير الأكبر من هذه العوامل طبقا لما ذكره أجل من أنه عندما يكون الدخل منخفضا تزيد فى الوجبات الغذائية نسبة الأغذية المولدة للطاقة وتقل نسبة الأغذية الواقية التى تحمى الإنسان من أعراض سوء التغذية.

٢-٤-٢-١-٢ أسعار الحبوب:

توضح أسعار التجزئة السائدة فى مصر أن تكلفة المائة كالورى المستخلصة من الحبوب والمواد النشوية أرخص من تلك المستخلصة من اللحم البقرى والجاموس حيث قدرت تكلفة المائة كالورى من القمح واللحم واللبن فى ٢٠٠٦ بنحو ٤,٣، ١٢٢,٤، ٦,٥ قرشا على التوالى (أنظر

جدول (١٠) وهو ما يعكس اتجاه المستهلك المصرى إلى إشباع حاجاته من السعرات الحرارية عن طريق الأغذية النشوية الرخيصة.

٢-٤-٢-١-٣ العادات الغذائية:

ترتبط العادات الغذائية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فالعادات الغذائية مثلا تكشف أثر الدين كما فى حالة المسلمين واليهود الذين يحرمون لحم الخنزير وحالة الهندوس الذين يحرمون لحم البقر كما تعكس الحالة النفسية والمزاجية للفرد بنفس القدر الذى يؤثر به عامل الدخل وهو عامل اقتصادى بحت. وفى مصر نجد أن مستوى تغذية الفرد يقاس بعدد الأرغفة التى يتناولها.

جدول رقم (١٠)

أسعار ١٠٠ كالورى مشتقة من مصادر نباتية وحيوانية عام ٢٠٠٦

الغذاء	ثمن ١٠٠ كالورى بالقرش
القمح	٤ر٢٨
الذرة الشامية	٣ر٨٩
الفول عادى	٨ر٧٩
العدس	–
لوبيا	٨ر٥٥
فاصوليا جافة	٧ر٢١
فول سودانى مقشر محمص	–
لحم جاموس بتلو	١٣٦ر٤
كندوز(بقرى وجاموسى)	١٢٢ر٣٧
دجاج	–
سمك بلطى	٦٣ر٧٣
لبن	٦ر٥٣

أسعار ديسمبر ١٩٧٩:

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – الكتاب الآحصائى السنوى – القاهرة ديسمبر ٢٠٠٧.

كميات الكالورى المشتقة من ١٠٠جم من مصادر مختلفة:

كالورى لكل ١٠٠جم من القمح	٣٥٠	كالورى لكل ١٠٠جم من الدجاج	١٤٩
كالورى لكل ١٠٠جم من الذرة الشامية	٣٦٠	كالورى لكل ١٠٠جم من اللبن الجاموسى	٥٠٠
كالورى لكل ١٠٠جم من الفول	٣٤٥	كالورى لكل ١٠٠جم من اللحم البتلو	٢٠٧
كالورى لكل ١٠٠جم من العدس	٣٤٥	كالورى لكل ١٠٠جم من اللحم البقرى	٢٤٠
كالورى لكل ١٠٠جم من البقوليات الأخرى	٦٤٥	كالورى لكل ١٠٠ جم من الفول السودانى	٥٤٦
كالورى لكل ١٠٠جم من السمك البلطى	١٤٩		

٢-٤-٢-٢ العوامل المؤثرة على استهلاك البروتين:

هناك عدد من العوامل المؤثرة على استهلاك الفرد من البروتين فى مصر هى أسعار البروتين (النباتى والحيوانى) السائدة والمرونة الدخلية وكذا مستوى وفرة أو نقص مصادر البروتين الحيوانى:

٢-٤-٢-٢-١ أسعار البروتينات النباتية والحيوانية:

توضح نشرة أسعار التجزئة للمواد الغذائية فى مصر الفرق الواضح بين أسعار ١٠٠جرام من الأغذية التى تحتوى على نسبة عالية من البروتين النباتى مثل الفول والعدس وأسعار ١٠٠جرام من الأغذية العالية البروتين الحيوانى – القليلة الكربوهيدرات مثل اللحم والسمك والبيض والمنتجات اللبنية. وإذا أخذنا فى الاعتبار القوة الشرائية المنخفضة للفرد فى مصر فإن النتيجة هى ارتفاع نصيب الفرد من البروتين النباتى – ضمن البروتين الحيوانى. ويوضح الجدول رقم (١١) ثمن ٣/١ احتياجات البروتين اليومى من مصادر مختلفة ومنه يشتق أن أسعار الأغذية الواقية (العالية البروتين الحيوانى) أقل بكثير فى الأسماك عنها فى اللحوم الحمراء مما يوضح أهمية زيادة الإنتاج السمكى لإتاحة البروتين الحيوانى الرخيص.

جدول رقم (١١)

ثمن ٣/١ احتياجات البروتين اليومى من مصادر مختلفة

الغذاء	ثمن ٢٠جراما من البروتين بالقرش
لبن حليب	٣٤ر٩٥
الدواجن(دجاج بلدى)	١٠٨ر٢٢
لحم بتلو	٢٩٧ر١
لحم بقرى	٣١٤ر١
بيض	٧ر٤
سمك بلطى	٩٩ر٩٧
سمك بورى	

أسعار ديسمبر ١٩٧٩:

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٧ – القاهرة ديسمبر ٢٠٠٧.

٢-٤-٢-٢-٢ مرونة الدخل:

من المعروف أن مرونة الدخل ما هى إلا مقياس نسبى يعبر عن ما قد يحدث من تغيرات فى الكميات المستهلكة إذا ما تغير الدخل بنسبة ١%. أى وبعبارة أخرى فهى مقياس لأى زيادة فى الدخل على الاستهلاك. وقد وجد أن مرونة الدخل بالنسبة للضروريات تتناقص بزيادة الدخل على حين أنها تزيد بالنسبة للكماليات، وعادة ما تأخذ المرونة للضروريات قيما تقترب من الصفر وقيما تزيد عن الواحد الصحيح بالنسبة للسلع النصف كمالية. ومرونة الدخل بالنسبة لسلعة مثل الدواجن والبيض وكذا اللحم تزايد عن الواحد الصحيح وهو ما يعكس أن هذه السلع الغذائية ما تزال بالنسبة للمستهلك فى مصر سلعا كمالية على حين تبلغ الأغذية النشوية قيم صغيرة للغاية نظرا لأنها تمثل ضروريات للمستهلك.

٢-٤-٢-٢-٣ وفرة أو نقص مصادر البروتين الحيوانى:

أن وفرة أو نقص المراعى والمصايد تؤثر على حجم الإنتاج من اللحوم والأسماك وهو ما يؤثر بالتالى والى حد بعيد على استهلاك البروتين، والبيانات التالية توضح مقدار البروتين المقابل لكل ١٠٠ جرام من مصادر البروتين المختلفة.

كل ١٠٠جم من اللبن الجاموسى تعادل	١٨,٧ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من الدواجن تعادل	١٩,٠ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من اللحم البتلو تعادل	١٩,٠ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من اللحم البقرى تعادل	١٨,٧ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من اللحم الضأن تعادل	١٧,٠ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من البيض تعادل	١٢,٨ جرام بروتين
كل ١٠٠جم من الأسماك الطازجة تعادل	١٩,٠ جرام بروتين

وعلى الرغم من حقيقة تباين أنماط الاستهلاك الغذائي من وجهة النظر الجغرافية مثل:

- طعام الحضريين مقابل طعام الريفيين.
- طعام سكان محافظات مصر السفلى مقابل إطعام سكان مصر العليا.
- طعام سكان المناطق الساحلية.
- طعام سكان المناطق الصحراوية.

فإن هناك ملامح مشتركة لنمط غذائي عام تتكون ملامحه من خلال المركب الغذائي التالي:

- نسبة عالية من الحبوب والنشويات.
- قليل من البقول على عكس ما يشيع من استهلاك الفرد المصري للفول والعدس وخلطة الكشري (يبلغ متوسط نصيب الفرد من البقوليات نحو ٢كجم/ سنة).
- نصيب عالي من الفاكهة.
- نصيب عالي من الخضر وبخاصة (الطماطم) بحسبان تفضيل المستهلك المصري للطعام المسبك hot foods.
- نصيب متدني من البروتين الحيواني (اللحوم الحمراء لغياب المراعي وارتفاع أسعارها) والأسماك.

ومن وجهة نظر الاحتياجات الموصي بها[٩] من المغذيات الرئيسية (السعرات الحرارية والبروتينات) نجد أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يزيد كثيراً عن الاحتياجات الموصي بها للفرد ٢٧٥٠ سعر حراري يوم للفرد المعياري وهو الفرد الذي يبلغ متوسط عمره ٢٥ سنة ومتوسط وزنه ٦٥كجم ويعمل ٨ ساعات يومياً عمل معتدل والمرأة المعيارية ٢٥٥٠ سعر حراري يومياً وهي (المرأة التي يبلغ متوسط عمرها ٢٥ سنة ومتوسط وزنها ٥٥ كجم وتعمل ٨ ساعات يومياً عمل معتدل). فقد بلغ متوسط نصيب الفرد يومياً من امدادات السعرات الحرارية (كنسبة مئوية من المتطلبات) نحو ١٣٠% ومتوسط نصيب الفرد امدادات البروتينات نحو ١٣٠% (إلا أن نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية والمنتجات السمكية (كنسبة مئوية من المتطلبات) وهي

١جم لكل واحد كجم من وزن الإنسان على أن يشتق ثلث الكمية من مصدر حيواني، أقل من الموصي به.

٢-٤-٢-٢-٤ فاقد الإنتاج الزراعي:

يمثل فاقد المحاصيل المصرية في مجموعاتها المختلفة: (الحبوب ـ المحاصيل السكرية ـ المحاصيل النشوية ـ البقوليات ـ المحاصيل الزيتية ـ البصل والثوم ـ الخضر ـ الفاكهة) نسبة محسوسة ـ فمثلاً بلغ فاقد الحبوب ٤,٦% ، والبقوليات ١٠,٨%، والمحاصيل الشتوية (البطاطس، البطاطا، القلقاس) ١٥,٣% والفاكهة ٢١,٦%، المحاصيل السكرية (قصب السكر وبنجر السكر) ٠,٨% وذلك في عام ٢٠٠٦ مقابل ٤,٤% ، ٧,٦% ، ١٠%، ٩,٣% ، ٠,٨% على التوالي عام ٢٠٠١ (أنظر الجدول رقم١٢).

وإلى هذا نجد أن فاقد الفاكهة ٢١,٦% في عام ٢٠٠٦ أعلى نسب الفقد فإذا أضيف ذلك إلي نصيب الفرد العادي من الفاكهة في نفس العام المذكور وهو ١٠كجم يتضح ارتفاع نصيب الفرد في مصر من الفاكهة وبخاصة الموالح والعنب. ونفس الحال ينطبق على فاقد الخضر الطازجة وهو ٩% في عام ٢٠٠٦ التي بلغ نصيب الفرد منها في العام المذكور ١٣٤,٢كجم منها فقط الطماطم ٧٩,٥كجم/ سنة، وعلى الرغم من أن فاقد الحبوب بلغ نحو ٤,٦% عام ٢٠٠٦ فإن فاقد الخبز على المائدة مرتفع جداً وذلك بسبب:

١- رخص ثمن الخبز الذي تحرص الحكومة على دعمه للفئات محدودة الدخل والفقيرة وهو الذي يساهم بنسبة تبلغ ٣٠% في المتوسط من جملة استهلاك الفرد من السعرات الحرارية يومياً. وبهذا الشكل يكون الخبز الرخيص هو أهم بنود الشبع للمواطن محدود الدخل بحسبان أنه المادة المالئة مع بقوليات أخرى مثل الفول والعدس وخلطة البقول والنشويات المصرية المعروفة بالكشري وهو ما تحرص سلطات الأمن الغذائي على توفيره لملايين المواطنين.

٢- سوء تجهيز الرغيف في مراحل إعداده المختلفة.

وينتج عن هذا كله ضائعات كبيرة في القمح المتاح ودقيقة مما يمثل عبئاً كبيراً على موازنة الدعم دفعت الحكومة إلي رفع دعوة تحرير تجارة القمح ودقيقه مؤخرا.

جدول رقم (١٢)

نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٦

(الكمية بالألف طن)

البيان	الإنتاج		الفاقد		نسبة الفاقد من الإنتاج	
	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
الحبوب	١٧٦٨٠	٢٠٨٦٧	٧٨٤	٩٥١	٤,٤	٤,٦
البقوليات	٥٢٦	٣٥٣	٤٠	٣٨	٧,٦	١٠,٨
المحاصيل النشوية	٢٢٩٣	٢٧٩٠	٢٣٠	٤٢٨	١٠,٠	١٥,٣
الخضراوات الطازجة	١١٧٥٤	١٥٩٤٦	١٠٦٦	١٤٣٥	٩,١	٩,٠
الفاكهة*	٩٢٢٦	١٢٠٨٠	٨٥٦	٢٦٠٧	٩,٣	٢١,٦
المحاصيل السكرية	١٨٦٣٢	٢٠٥٦١	١٥٦	١٦٧	٠,٨	٠,٨

* تشمل (الفاكهة الطازجة – الشمام – البطيخ – الموالح – النقل).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥، إصدار إبريل ٢٠٠٧.

٢-٤-٣ السياسات المرتبطة بالاستهلاك :

(١) سياسة وبرامج توفير السلع الغذائية :

- سياسة الإنتاج .
- سياسة الاستهلاك .
- سياسة المخزون السلعى .
- سياسة الإصلاح المؤسسة والتشريعى .
- سياسة التجارة الخارجية .
- سياسة التسويق والأسعار .
- سياسة تقليل الفاقد فى إنتاج الغذاء .

(٢) سياسة الإرشاد والاستهلاك والتوعية الغذائية .

(٣) سياسة الرقابة على الجودة والمواصفات وحماية المستهلك .

(٤) سياسة المخزون الاستراتيجى .

(٥) سياسة ترشيد وتحسين استهلاك السلع الغذائية الرئيسية .

٢-٤-٤ سياسات ترشيد استهلاك السلع الغذائية : (١٠)

من أهمها :

- إلغاء الدعم على السلع الغذائية .
- تخفيض الفاقد من إنتاج الغذاء فى مراحل التسويق والتداول المختلفة.

- الحد من الاستخدامات غير الأولية لسلع الغذاء الرئيسية، وإيجاد مصادر بديلة لعلف الحيوان .

٢-٤-٥ حـزمة من السياسات المقترحة في مجال الغذاء والتغذية

لا يؤدى الانحياز ضد الزراعة على أساس مستمر إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصـادية داخل الزراعة فقط بل ويسحبها خارجها كذلك. ومن ثم فإن ضعف كفاءة الأداء الزراعى بالقياس مع التقدم الحادث في قطاع الصناعة والتقنيات المستخدمة فيه هو أهم التناقضات التـى وقعـت فيهـا السياسة الزراعية في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث أدى الخلل القطاعى الحادث إلـى زيـادة مستويات العجز الغذائى. ومن ثم فلابد من صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية والأمـن الغـذائى المتكيفة مع زيادة وصول فئات الدخل المختلفة إلى الغذاء الكافى في جميع الأوقات والأماكن اتساقا مع قدراتهم الشرائية.

٢-٤-٥-١ سياسات الغـذاء

أولا: الأهـداف

١- تحقيق الأمن الغذائى الأسرى في اطار استراتيجيات التنمية الوطنية.

٢- الارتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء ومن ثم تقليل العجز الغذائى والاعتماد على العالم الخارجى.

ثانياً: الآليـات

٣- إعادة النظر في سياسة الأجور والاعتماد على أجر الساعة بدلا من منهج الحـد الأدنـى للأجر الذى يضمن الحد الأدنى للمعيشة.

٤- زيادة تغطية شبكات الأمن الغذائى ومنها مظلة دعم الغذاء المصوب على الأسر محـدودة الدخل.

٥- تحسين معدلات التبادل التجارى بين الريف والحضر

Rural- urban terms of trade

وذلك أن انخفاض الدخول المزرعية الحقيقية لكثير من صغار المزارعين بسـبب ارتفاع أسعار مستلزمات الأنتاج وانخفاض أسعار باب المزرعة يؤدى إلى تدهور أوضاع الأمن الغذائى الأسرى في الريف.

ثالثاً: الاجـراءات

١- التوسع في المشروعات الريفية والحضرية المولدة للدخل.

٢- تعديل نظم دعم الغذاء لمحدودى الدخل باستخدام آليات التصويب التمييزى التى تهدف إلى القضاء على ارتشاح منافع البرنامج لفئات لا تستحقها من خلال اعداد خريطـة لتوزيـع

الدخل وتوقيع محدودى الدخل عليها من أجل سهولة الوصول إليهم (التصويب الجغرافى = التصويب على النوع- التصويب السلعى).*

٣- زيادة الاستثمار الزراعى وبخاصة في مجال الأنتاج البستانى الخضر والفاكهة والأنتاج الداجنى.

٤- توفير مستلزمات الأنتاج الزراعى عند كلفة تتناسب مع صغار المزارعين (الأسمدة- البذور- التمويل - الآلات).

٥- توفير الأغذية المدعومة في المناطق الفقيرة والتجمعات العشوائية على نقيض توفرها في الأحياء الغنيه.

٢-٤-٥-٢ سياسات التغذية

أولا: الأهداف

١- تحسين نمط الاستهلاك الغذائى.

٢- تحسين اوضاع التغذية للفئات الحساسة (الأطفال دون السن المدرسى- الناشئة- الشيوخ).

٣- حماية المستهلكين من الأغذية التركيبية Synthetic foods.

ثانيا: الآليات

١- نشر التثقيف التغذوى nutrition education وبخاصة وسط الأمهات.

٢- انشاء آليات حماية المستهلك والرقابة على الأغذية.

٣- زيادة تغطية شبكات المياه النقية والصرف الصحى لمنع امراض الغائط والأمراض المحمولة بالمياه **

ثالثا: الأجراءات

١- بث الرسائل التثقيفية عبر الراديو والتلفزيون والصحف والوسائط الاعلامية الأخرى.

٢- تدعيم الأغذية بالفيتامينات والمعادن.

٣- تصميم برامج التغذية للأمهات الحوامل والرضع.

٢-٤-٥-٣ سياسة الأنتاج من أجل الصناعة:

أولا: الأهداف

توفير الامداد بالمواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة.

---

* Geographic Targetings.
- gender Targeting.
- commodity , Targetings.

** Water born diseases

ثانيا: الآليـــات

١- تصميم التركيب المحصولى الذى يراعى احتياجات قطاع الغزل والنسيج وقطاع اســتخراج وتكرير الزيوت الآدمية edible oils وقطاع الصناعات الغذائية (الخضر والفاكهة) فــي ضوء قيود الأرض والمياه والقوى العاملة المؤهلة لكل قطاع.

٢- تخصيص الأراضى المستصلحة في المشروعات الكبرى مثل توشــكى وســيناء بزراعــة الخضر والفاكهة.

ثالثا: الأجــراءات

١- انشاء المجموعات الصناعية الزراعية Large Agro- complexes

٢- انشاء التعاونيات المتخصصة بهدف توفير مستلزمات الأنتاج واعدا المنتج مــن مرحلــة الزراعة وحتى باب المصنع.

٢-٤-٥-٤ <u>الوفاء بإحتياجات قطاع الأنتاج الحيوانى والداجنى</u>

<u>الهدف : زيادة العرض من اللحوم والدواجن.</u>

الآليـــات:

١- تنفيذ تقنيات الهندسة الوراثية لتحسين صفات القطعان الحيوانية مع تقليل أعدادها.

٢- ابتكار أنواع جديدة من الأعلاف.

٣- إنشاء مزارع التربية الكبيرة التى يسهل فيها توفير التغذية والرعاية البيطرية على وجه أحسن Large scale animal Production Projects.

الأجراءات:

١- نقل مساحات الأعلاف الشتوية إلى الأراضى الجديدة.

٢- تكثيف الاستثمار المحلى والأجنبى في مجال شركات الأنتاج الحيوانى وخاصــه في الأراضى الجديدة.

٣- تخصيص شركات الأنتاج الحيوانى في نوع مفــرد (انتــاج ألبــان أو لحــوم) والداجنى (دواجن اللحم ، ودواجن البيض) وهو الأمر الــذى يســهل عمليــات الأدارة والتسويق ويزيد من القدرة التنافسية.

٢-٥ <u>سياسة إدارة القطاع الزراعى</u>:[١١]

أن تنمية القطاع الزراعي يتطلب سياسة زراعية تأخذ النواحي الاقتصادية والاجتماعية فــى الاعتبار وتوقف تحويل فائض القطاع الزراعي إلى خارجه كما أن ضــعف الإمكانيــات الزراعيــة (التمويل)، يفرض على الدولة عبء القيام باستثمارات معينة (البنيــة الأساســية) لــدفع الإنتــاج الزراعي وتنمية، مع ضرورة قيام الدولة بدورها الرقابي والإشرافي على الأسواق لحماية المستهلك

والمنتج الزراعي مع الدور البحثى والإرشادي للقطاع. ويمكن تحديد الوظائف المطلوب تأديتها فى القطاع الزراعي فى ثلاث نقاط هى إيقاف سحب الفائض الزراعي لخارج القطاع الزراعي وتوجيه القطاع الزراعي وأخيراً إدارة وتنفيذ خطط القطاع.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح نموذج لإدارة القطاع[١٢] الزراعي وعلى النحو التالى:

٢-٥-١ وزارة الزراعة:

نظرا لانتشار أدارتها وأنها أهم المؤسسات الزراعية فيمكن تركز دورها فى أنشطة البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية الرأسية والأفقية والإرشاد الزراعي لنقل وتوصيل تلك البحوث للمنتجين الزراعيين، مع القيام بدورها فى أكثار البذور والمحافظة على السلالات الجديدة الأكثر كفاءة هذا بالإضافة للدور الرقابى على المدخلات والإنتاج الزراعي.

٢-٥-٢ التعاونيات الزراعية:

فهى بإنتشارها فى أعماق الريف المصري وأعداد أعضائها وقدرتها الذاتية إذا تم تطويرها بما يتناسب مع المستجدات (تغيير قانون التعاون - حرية القطاع التعاونى إعادة هيكلة الحركة التعاونية)، يمكن أن تمارس التعاونيات الزراعية دورها فى إدارة قطاع الزراعة بالتأثير على الإنتاج وتوجيه وترشيد إستخدام الموارد الطبيعية والرأسمالية بما يحقق أهداف المنتجين الزراعيين والمجتمع.

٢-٥-٣ اتحادات المنتجين الزراعيين:

يجب مشاركة المنتجين الزراعيين فى إدارة القطاع الزراعي مع وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية، حيث أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية. لذلك يمكن أن يتضمن القطاع الزراعي عدد من الاتحادات لإدارة شئون أعضائها من المنتجيين الزراعيين، ولابد من مساعدة الدولة فى أنشاء هذه الاتحادات وتشجيعها. ويمكن تكوين اتحادات لمنتجى الخضر والفاكهة واتحادات لمنتجي الحاصلات الحقلية واتحادات أخري لمنتجى المحاصيل الزيتية واتحادات لمنتجى اللحوم والألبان وأخرى لمنتجي الدواجن والبيض. ويشارك المنتجين الزراعيين بأكبر عدد فى هذه الاتحادات على مستوي القرية، ثم اتحاد مركزي من ٢٠عضوا على مستوي المحافظة، ثم مستوى يأتى المستوي التالى وهو رئاسة الاتحاد من تسع أعضاء على المستوي القومي وذلك عن طريق الانتخاب الحر المباشر. ثم الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين، على أن تمثل فيه كل الاتحادات ويتكون من نحو ١١ عضواً.

وتتركز مهام هذه الاتحادات فى رعاية مصالح أعضائها سواء ما يتعلق بالنواحى الإنتاجية أو النواحى التسويقية.

٢-٥-٤ البنك الزراعي (بنك الفلاحين).

يقوم هذا البنك بتمويل العمليات الإنتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعيين، ويتم انشاؤه بمساهمة كل الاتحادات الزراعية والتعاونيات الزراعية، ومن المساعدة الحكومية والمنح والهبات الخارجية.

٢-٥-٥ المجلس الزراعي:

يطلق على التشكيل السابق [وزارة الزراعة، التعاونيات الزراعية، الاتحادات الزراعية، البنك الزراعي (بنك الفلاحين) وما قد يقترح أضافته إليهم كنقابة الزراعيين مثلا] المجلس الزراعي الأعلى وكما هو مبين بالشكل(١)، على أن يقوم بالمهام التالية:

١- وضع خطة القطاع الزراعي بما يتمشى وأهداف المنتجين الزراعيين والأهداف القومية.

٢- توجيه الإنتاج داخليا وخارجيا بما يعظم العائد من استغلال وتخصيص الموارد.

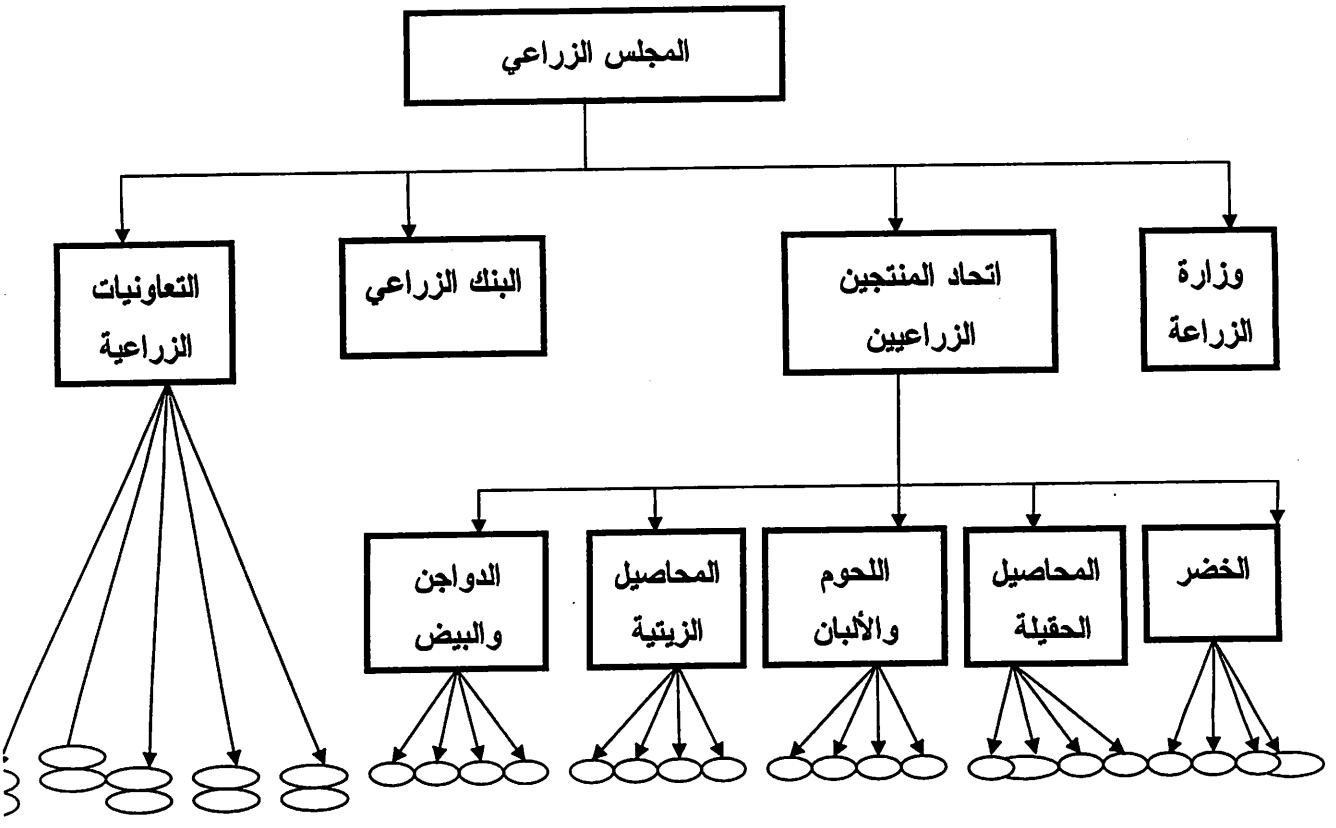
٣- تحديد مستلزمات الإنتاج وتوفيرها عن طريق البنك والتعاونيات والقطاع الخاص.

٤- تطوير حجم التمويل اللازم للقطاع.

٥- الرقابة الزراعية على الإنتاج ومدخلاته ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية والحفاظ على البيئة والحد من التلوث.

ونشير فى هذا الصدد إلى أهمية إدارة القطاع الزراعي بواسطة أصحاب المصلحة الحقيقية فى القطاع والحد من القرارات الإلزامية والتخلص مع البيروقراطية.

شكل (١) إدارة القطاع الزراعي المقترح



المصدر : سعد علام (د)، تحقيق الأهداف الإنتاجية للزراعة، مرجع سابق.

٣- الفصل الثالث : توجهات سياسة دعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعى

مقدمة:

تحظى مشكلة الفقر باهتمام كبير من قبل واضعى السياسات ومتخذى القرارات سواء على المستوى المحلى أو العالمى. وقد جاء هدف القضاء على الفقر والجوع على قمة أولويات الأهداف الإنمائية للألفية والتى تعهدت مصر بالعمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وتعد أنظمة الدعم إحدى الآليات التى تستخدمها الدولة لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل للحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وللحد من الإختلالات فى مستوى المعيشة بين المواطنين. وقد ظلت قضية الدعم – لأكثر من نصف قرن – هاجساً مشتركاً بين المواطن والحكومة، بعد أن تحول هذا الدعم إلى عبء ثقيل على كاهل الحكومة وحق مكتسب وضرورى للمواطن. وفى السنوات الأخيرة ومع تفاقم أزمة الغذاء العالمية تحول هذا الهاجس إلى مأزق شديد التعقيد نتيجة لعدم قدرة الحكومة على استمرار تحمل هذا العبء والذى تضخم نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً فى الآونة الأخيرة. وقد أدى الارتفاع فى أسعار السلع الغذائية وخاصة المستوردة إلى زيادة تكاليف برامج الدعم الحكومى المباشر، حيث استحوذ برنامج الغذاء بشقيه (دعم الخبز، ودعم السلع التموينية المتضمنة بالبطاقات – الخضراء والحمراء) على ما يقرب من ٩,٤مليار جنيه تمثل حوالى ١٧,٤% من إجمالى تكلفة برامج الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسية خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والبالغة حوالى ٥٣,٩٦ مليار جنيه.

ومن جهة أخرى فإن المواطن نفسه أصبح غير راضى على الطريقة التى يقدم بها الدعم والتى تحول دون إيصاله لمستحقيه، فضلاً عما تحدثه من تشوهات سعرية فى الأسواق الأمر الذى يشير إلى أن الأسلوب الذى يدار به الدعم حالياً لا يتسم بالعدالة أو الكفاءة .

ولذا يدور فى الآونة الأخيرة على المستوى المحلى حواراً مجتمعياً أفضل الصيغ والبدائل التى تحقق فاعلية وكفاءة أنظمة الدعم فى مصر وبصفة خاصة حول الغذاء، حيث يرى البعض أن الآليات الحالية التى يقدم الدعم السلعة، من خلالها تكشف عن خلل فى كفاءة وعدالة سياسة تقديم الدعم العينى للخبز وللسلع التموينية، حيث لا يغطى كافة المستحقين، كما يتسرب قدر كبير من هذا الدعم لغير مستحقيه، وينحاز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، كما يستفيد منه سكان الحضر أكثر من المقيمين فى الريف، ولذا فهم ينادون بضرورة البحث عن آليات جديدة أكثر عدالة وفاعلية لتقديم الدعم، منها تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى .

ومن ناحية أخرى يرى البعض الآخر أن سياسة الدعم الحالية تحقق فوائد عديدة من أهمها تخفيف حدة الفقر (يحصل ٧٠% من الفقراء على دعم سلعى من خلال البطاقات التموينية) وتوفير حد أدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين بما يقلل من نسبة الذين يعانون من الجوع ، وانتقدوا

فكرة التحول للدعم النقدى بحجة أنه سيؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وعدم قدرة محدودى الدخل على مواجهة ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات .

ومن جهة أخرى فإن دعم المنتج الزراعى رغم تقليصه الشديد خلال السنوات الأخيرة إلا أن النظام المتبع حالياً يشوبه أيضاً العديد من أوجه القصور والتى ترتب عليها ظهور العديد من الأزمات، فضلاً عن عدم التمييز بين المنتجين فى الأنشطة الزراعية مما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر فى هذا النظام .

ولذا فإن الورقة الحالية تلقى الضوء على ملامح السياسة الحالية لدعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، مع بيان أوجه القصور فى هذه السياسة ، وفى ضوء ذلك ستعرض الورقة مقترحاً ببرامج وسياسات إص أنظمة دعم السلع الغذائية والزراعية فى مصر.

٣-١ ماهية الدعم

يقصد با عم فى مصطلح الاقتصاديين المبالغ المالية التى تدفعها الخزانة العامة إما مباشرة أو بطريقة غير شرة، أى أنه يمثل ميزة اقتصادية تقدمها الحكومة للقطاع العائلى (الأفراد والأسر)، أو لقطاع الأعمال، أو للهيئات العامة لتحقيق غرض عام أو مصلحة عامة. وهو ما يعنى أن الدعم يتضم بالضرورة مدفوعات فعلية من الخزانة العامة وليس مبالغ محتسبة كمقابل لفرص ضائعة (أو ما يسمى أحياناً الدعم الضمنى) وهو الفرق ما بين بيع السلعة بالأسواق المحلية وسعر بيعها فى السوق العالمى.[١]

وفى الحالة المصرية: هناك صورتان من الدعم هما الدعم المباشر والدعم غير المباشر، والدعم المباشر يشمل المدفوعات التى تقدمها الخزانة العامة مباشرة إلى جهات معينة لتمويل حصول المواطنين على حقه من السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مناسبة (الخبز والسلع التموينية)، كما يشمل دعم الأدوية، وألبان الأطفال، ونقل الركاب، ودعم القروض الميسرة للإسكان الشعبى، ودعم التصدير. أما الدعم غير المباشر فهو الفرق بين سعر بيع السلعة بالأسواق المحلية وتكلفة إنتاجها مثل دعم مستلزمات الإنتاج الزراعية (الأسمدة)، ودعم المنتجات البترولية (السولار والمازوت والبنزين والكيروسين)، ودعم الشرائح الأولى من الكهرباء .

٣-٢ دعم السلع الغذائية فى مصر

بدأت فكرة دعم السلع الغذائية عقب نشوب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ حيث تقرر توزيع كوبونات على المواطنين لضمان حصولهم على الحد الأدنى من السلع الضرورية بأسعار منخفضة ومنها السكر والزيت والشاى والكيروسين، وقد بلغ حجم اعتمادات الدعم فى هذا العام حوالى اثنين مليون جنيه، ولم يكن الفقراء تهدفين حينذاك من هذا الدعم. وخلال عقدى الخمسينات والستينات استمرت الحكومة فى تقديم الدعم بهدف مساندة الطبقات الفقيرة وتحقيق العدالة الاجتماعية وإن ظلت تكلفته محدودة، حيث بلغت نحو ١٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ انخفضت إلى نحو ٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ .

أما خلال عقدى السبعينات والثمانينات فقد أخذ نظام الدعم الغذائى فى الاتساع سواء من حيث عدد ونوعية السلع الغذائية التى يشملها، أو من حيث عدد المواطنين الذين يملكون بطاقات تموينية وإن كانت الحكومة قد توقفت منذ عام ١٩٨٨ حتى بداية عام ٢٠٠٨ عن تسجيل المواليد الجدد فى نظام البطاقات التموينية أو استخراج بطاقات جديدة.

وقد ظل موضوع الدعم موضع الاهتمام والمناقشات والتعديل والتطوير خلال العقود التالية غير أن ذلك لم يترتب عليه خفض فى مخصصات الدعم للسلع الغذائية أو تحسين كفاءة أو فعالية نظام الدعم سواء بالنسبة للخبز أو السلع التموينية .

٣-٢-١ مخصصات وهيكل دعم السلع والمنتجات الغذائية

أخذت مخصصات دعم الغذاء فى الارتفاع المتواصل سنوياً منذ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلا أنه خلال العامين الآخرين ومع تفاقم أزمة الغذاء عالمياً وما ترتب عليها من ارتفاع كبير فى أسعار الغذاء والطاقة وحيث أن مصر تعتمد بصورة كبيرة على سد احتياجاتها من المواد الغذائية على الخارج فقد شهدت مخصصات الدعم قفزات كبيرة كما يتضح من الجدول رقم (١)، حيث ارتفعت قيمة دعم الخبز والسلع التموينية من ٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ منها ٥,٨ مليار جنيه دعم خبز و٢,٤ مليار جنيه دعم سلع تموينية وقد تزايدت قيمة الدعم خلال العام التالى له إلى ١١,٢ مليار جنيه، إلا أنها بدأت فى التراجع خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لتخفيض قيمة المبالغ المخصصة للسع التموينية، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت قيمة الدعم إلى ٩,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ منها ٨ مليار جنيه دعم خبز و١,٤ مليار جنيه دعم سلع تموينية. وخلال عام ٢٠٠٧م٢٠٠٨ ارتفعت قيمة هذا الدعم بصورة واضحة حيث وصلت إلى ١٥,٣ مليار جنيه تمثل ١٨,٣% من إجمالى مخصصات الدعم البالغة ٨٣,٧ مليار جنيه وفقاً للبيانات المتوقعة للحساب الختامى لموازنة الدولة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.[٢]

ويشمل دعم السلع الغذائية دعم الخبز وهو متاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد للكميات الممكن شرائها، ودعم السلع التموينية وهو متاح فقط لحائزى البطاقات التموينية وبكميات محددة للفرد شهرياً.

وبتتبع التوزيع النسبى لمكونات إجمالى دعم السلع الغذائية يتبين أن دعم الخبز يستحوذ على النسبة الأكبر من هذا الدعم، حيث شكل نحو ٧٠,٧% من إجمالى دعم السلع الغذائية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بينما ساهم دعم السلع التموينية بحوالى ٢٩,٣% منه، ثم ارتفعت نسبة مساهمة دعم الخبز خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨٥,١% من إجمالى دعم السلع الغذائية، بينما ساهم دعم السلع التموينية بحوالى ١٤,٩% فقط ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير الذى حدث فى الأسعار العالمية للقمح والذى وصل خلال عام ٢٠٠٧ لأكثر من ٥٠٠ دولار/طن. وجدير بالاشارة أن النسبة

الأكبر من الدقيق المدعم يتم استيرادها من الخارج، حيث أن كل ستة أرغفة يتم استهلاكها فى مصر يساهم الإنتاج المحلى فيها

جدول رقم (١)

تطور قيمة الدعم من الخبز والسلع التموينية خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٦/٢٠٠٧)

البيان	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
قيمة دعم الخبز (مليار جنيه)	٥,٨	٦,٥	٦,٢	٨
(%)	٥٦,٣	٤٧,١	١١,٤	١٤,٨
السلع التموينية (مليار جنيه)	٢,٤	٤,٧	٣,٢	١,٤
(%)	٢٣,٣	٣٤,١	٥,٩	٢,٦
إجمالى السلع الغذائية(مليار جنيه)	٨,٢	١١,٢	٩,٤	٩,٤
(%)	٧٩,٦	٨١,٢	١٧,٣	١٧,٤
أخرى	٢,١	٢,٦	٤٤,٨	٤٤,٥٦
(%)	٢٠,٤	١٨,٨	٨٢,٧	٨٢,٦
اجمالى قيمة الدعم (مليار جنيه)	*١٠,٣	*١٣,٨	**٥٤,٢	**٥٣,٩٦

المصدر: وزارة المالية

* لا يشمل دعم المواد البترولية والكهرباء .

** يتضمن دعم المواد البترولية ولا يتضمن دعم الكهرباء .

برغيفين، بينما يتم استيراد الأربعة أرغفة الباقية من الخارج [٣]، كما أن رغيف الخبز البلدى الذى يدفع فيه المواطن خمسة قروش تتحمل الدولة دعماً له قدره ٢٠ قرشاً ومن المعلوم أن سعر رغيف الخبز ثابت عند خمسة قروش منذ ما يقرب من عشرين عام . إلا فيما يتعلق بالخبز الفاخر الذى يتراوح سعره بين (٥٠ – ٧٥ قرشاً للرغيف) هذا إلى جانب تراجع نسب الدعم للمواد التموينية فى الفترة ذاتها.

وقد اختلف توزيع مخصصات الدعم على البنود المختلفة من فترة لأخرى حيث استحوذ دعم الخبز، والسلع التموينية على ٥٦,٣% ، ٢٣,٣% من إجمالى مخصصات الدعم عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ على التوالى، بينما اختلف هذا التوزيع عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لترتفع مخصصات السلع التموينية إلى ٣٤,١% والخبز إلى ٤٧,١% من إجمالى مخصصات الدعم. وبعد تطبيق التصنيف الجديد للموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وإدراج دعم المواد البترولية ضمن مخصصات الدعم، تراجع دعم الخبز إلى ١٤,٨% من إجمالى مخصصات الدعم والسلع التموينية إلى ١,٤% منه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، حيث استحوذت المواد البترولية على النصيب الأكبر من مخصصات الدعم خلال العام المذكور (٧٤,٣%) كما يتضح من الجدول المشار إليه، يتم من خلال البطاقات التموينية توزيع حصص محددة من السلع الغذائية بأسعار أقل من الأسعار السائدة فى السوق وبجودة تساوى أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها فى السوق.

٣-٢-٢ المقررات التموينية من السلع الغذائية

شهدت المقررات التموينية للسلع الغذائية المدعمة تعديلات كثيرة خلال الثلاث عقود الماضية فخلال عقد السبعينات اتسع نظام الدعم ليشمل بجانب السلع الأساسية (السكر-الزيت-الشاى) مجموعة أخرى من السلع الإضافية شملت السمك المجمد واللحم والفراخ المجمدة والفول، وخلال الثمانينات شمل برنامج الدعم حوالى ٢٠ سلعة غذائية. ومع بداية عقد التسعينات وانتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادى تم تقليل عدد السلع التموينية المدعمه إلى ثلاثة سلع فقط هى الدقيق والسكر وزيت الطعام، ثم خفضت إلى سلعتين فقط هما السكر وزيت الطعام، مع خفض قيمة الدعم المخصصة لهما، كما قامت الحكومة بتقليل عدد المستفيدين من الدعم بالتمييز بين الفئات المختلفة، حيث تم تخصيص بطاقات خضراء للدعم الكلى وأخرى حمراء للدعم الجزئى، وبجانب ذلك تم مراجعة البطاقات التموينية لأكثر من مرة كان آخرها عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٦ وذلك لاستبعاد المسافرين وحالات الوفاة. وقد أسفرت تلك المراجعات عن خفض عدد أفراد البطاقات الخضراء (٨٠% من عدد البطاقات) والبطاقات الحمراء (٢٠% من عدد البطاقات) بحوالى ٣ مليون فرد ليصبح إجمالى عدد أفراد البطاقات التموينية فى عام ٢٠٠٧ حوالى ٣٧,٥ مليون فرد موزعين على حوالى ١١,٦ مليون بطاقة أى بمتوسط ٣,٤ فرد/البطاقة. وبداية من عام ١٩٨٨ توقفت الحكومة (حتى بداية عام ٢٠٠٨) عن تسجيل مواليد جدد فى نظام البطاقات أو استخراج بطاقات جديدة .[٤]

وفى إعقاب قرار تعويم سعر الصرف عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ونتيجة لارتفاع الأسعار الذى أعقبه قررت الحكومة مرة أخرى إضافة ستة سلع إضافية لنظام البطاقات العمول به وهى الأرز، المكرونة، الفول، المسلى النباتى، الشاى، العدس، مع إضافة حصص إضافية للسلع الأساسية بدعم أقل ، إلا أنها عادت مرة أخرى خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وألغت الدعم على المسلى النباتى، والفول، والعدس، والمكرونة وأبقت على باقى السلع وخلال عام ٢٠٠٨ ومع الإضافة الجديدة للمواليد (منذ عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٥) والبالغ عددهم ١٧ مليون فرد تم تخصيص حصة إضافية ثانية من السلع التموينية على النحو المبين بالجدول رقم (٢)، حيث أصبح إجمالى نصيب الفرد من هذه السلع شهرياً هو ١,٥كجم سكر، و١,٥كجم زيت و٢كجم أرز، و٥٠جم شاى بإجمالى قيمة قدرها عشرة جنيهات و٧٥ قرشاً للفرد الواحد .

جدول رقم (٢)
مقررات الفرد الشهرية من السلع التموينية خلال عام ٢٠٠٨
الكمية بالكيلو جرام والقيمة بالجنيه

السلعة	حصة أساسية		حصة إضافية أولى		حصة إضافية ثابتة		إجمالى	
	كمية	سعر	كمية	سعر	كمية	سعر	كمية	سعر
سكر	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٧٥	٠,٥	١	١,٥	٢,٣٥
زيت	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٧٥	٠,٥	٢,٥	١,٥	٤,٧٥
أرز	–	–	١	١	١	٢	٢	٣
شاى	–	–	٥٠ جرام	٠,٦٥	–	–	٥٠ جرام	٠,٦٥
إجمالى		١,١		٤,١٥		٥,٥		١٠,٧٥

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى- الإدارة المركزية للتوزيع – بيانات غير منشورة .

٣-٢-٣ أوجه القصور فى منظومة الدعم السلعى

على الرغم مما تنفقه الحكومة سنوياً من مبالغ نقدية كبيرة لدعم السلع الغذائية الأساسية من أجل حماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودى الدخل إلا أن أنظمة الدعم المطبقة ما زالت منخفضة الكفاءة وفاعليتها محدودة فى الحد من الفقر وذلك نتيجة لوجود العديد من أوجه القصور والتى يمكن عرضها على النحو التالى:

- غياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الدعم وغياب الاستهداف الجيد للطبقات محدودة الدخل والفقيرة المستحقة للدعم، حيث أن الآليات المطبقة حالياً هى أنظمة مفتوحة وعامة لجميع فئات المجتمع إذ تهدف إلى دعم السلع الغذائية وليس الفرد المستحق لتقديم هذا الدعم، وهو الأمر الذى لا يكفل ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه فقط ولكل يحصل عليه المستحق وغير المستحق مما يحمل الموازنة العامة للدولة أعباء مالية إضافية ثلثهم نسبة كبيرة من الإيرادات، وقد تسبب ضعف مستويات الاستهداف ببرنامج دعم الخيز الحالى فى زيادة مستويات استهلاك الفئات الغنية للخبز المدعم، حيث تشير البيانات إلى أن اتفاق ١٠% من الأسر على الخبز البلدى فى الوجه البحرى الحضرى يبلغ حوالى ٣٥ جنيها شهرياً، بينما يبلغ متوسط إنفاق أغنى ١٠% من الأسر فى تلك المناطق نحو ٤٧ جنيها شهرياً، بينما تعتبر الفجوة أكثر وضوحاً فى الوجه البحرى الريفى، حيث يبلغ متوسط الإنفاق نحو ١٧,٥ جنيهاً شهرياً لأفقر ١٠% من الأسر مقارنة بنحو ٤٣ جنيها شهرياً لأغنى ١٠%، وهو ما يشير إلى ارتفاع استهلاك الفئات الأغنى للخبز مقارنة بالفئات الأفقر نتيجة عدم اختلاف أسعار الخبز المدعم فى المناطق المختلفة على مستوى الجمهورية [٥] وفيما يتعلق بالقصور فى الاستهداف بالنسبة للسلع التموينية فقد كشفت دراسة للبنك الدولى عام ٢٠٠٥[٦] أن أغنى ٢٠% من أفراد المجتمع تحصل على ٢٤% من الدعم السلعى بينما يحصل أفقر ٢٠% من أفراد المجتمع على ١٧% فقط ، هناك أيضاً حوالى ٣٤% من الفقراء ليست لديهم بطاقات تموينية ومن ثم لا يحصلون على دعم للسلع التموينية فى حين أن ٧١% من المواطنين مرتفعى الدخل نسبياً لديهم بطاقات تموينية مدعومة بالكامل[٧]. ومن جهة أخرى أوضح استطلاع الرأى قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (ابريل ٢٠٠٦) أن ٥٢% من أصحاب البطاقات التموينية يحصلون على كافة السلع المدرجة على البطاقة، فى حين أن ٤٨% من المبحوثين بالعينة يحصلون على بعض السلع الموجودة فى البطاقة التموينية .
- انخفاض الكفاءة الاقتصادية، حيث تؤدى سياسة الدعم الحالى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لما تحدثه من تشوهات سعرية فى الأسواق، ووجود السوق الموازية والذى ترتب عليه المغالاة والإسراف فى الاستهلاك من جهة ، وتربح البعض

من ازدواجية الأسعار للسلعة الواحدة ومن مظاهر ذلك ظهور ما يعرف بأغنياء الدعم وهم مجموعة من السماسرة والتجار والوسطاء ويمثلون حلقات تسويقية وإنتاجية مختلفة بداية من الشركات القائمة بتوريد سلع الدعم مروراً بالمطاحن والمخابز. حيث يتاجر بعض أصحاب المطاحن فى الدقيق المخصص لهم نتيجة للخلل فى سياسة تسعير القمح والذى تقل أسعاره عن التكلفة الحقيقية ، بالإضافة لعدم ملائمتها لأسعار السوق، حيث تتسلم المطاحن القمح بحوالى ٤٥٥ جنيه للطن، بينما تكلفته تصل إلى نحو ٢٦٠٠ جنيه للطن. كما أن جزء كبير من الدقيق المدعوم يتم التربح من بيعه بالسوق الموازية لأصحاب المخابز الخاصة نتيجة لازدواجية أسعاره فى السوق بفارق سعر كبير بين السعر المدعم وسعر السوق الحر والذى يصل إلى نحو ١٥,٢٥ % من ثمنه الأساسى (أى ما يقرب من ١٥ ضعف) .

ومن مظاهر غياب الكفاءة الاقتصادية أيضاً بالنسبة للسلع التموينية قيام بعض الأسر ببيع جزء من حصتها التموينية فى السوق الموازية لتحقيق ربح نتيجة لفروق الأسعار، وفى ظل وجود نحو ١٥% من حاملى البطاقات التموينية غير المستخدمة (مسح مركز معلومات مجلس الوزراء سبتمبر ٢٠٠٧) و٤٨% منهم يحصلون على بعض السلع التموينية فقط (مركز معلومات مجلس الوزراء – ابريل ٢٠٠٦). فينتج عن ذلك تربح للتجار الموزعين للسلع التموينية نتيجة لبيع هذه السلع بأسعار السوق الحر . ارتفاع نسبة الفاقد والهدر من القمح والدقيق المستورد والمورد محلياً والذى يستوعب النصيب الأكبر من دعم السلع الغذائية وذلك خلال مراحل النقل والتخزين والطحن والاعداد والتجهيز فى صورة خبز حتى وصوله إلى مائدة المستهلك، وتقدر الدراسات[٨] نسبة الفاقد فى إجمالى قيمة دعم الخبز إلى نحو ٣٠%، وذلك فضلاً عن تسرب نسبة كبيرة من الخبز لاستخدامها فى غذاء للحيوانات والدواجن والأسماك إما فى صورة قمح مجروش أو دقيق أو حتى فى صورة خبز . وهذا الفاقد يمثل بلا شك نسبة كبيرة اذا ما أخذ فى الاعتبار أن الاستهلاك من القمح المدعم قد جاوز ٩,٥ مليون طن سنوياً يورد محلياً منها نحو ٢,٥ مليون طن ويتم استيراد الباقى من الخارج، ساعد كذلك الخلل فى توزيع مطاحن القمح على محافظات الجمهورية فى زيادة فاقد القمح خلال مرحلة النقل حيث يوجد أكبر عدد من المطاحن فى مدينة القاهرة وهى ليست من المحافظات المنتجة للقمح، بينما تقل عدد المطاحن فى محافظة الشرقية التى تعد من أكبر محافظات الجمهورية إنتاجاً للقمح، كما يقل عدد المطاحن فى محافظة الإسكندرية على الرغم من انها ميناء رئيسى لاستيراد نسبة عالية من القمح. كما يعزى الارتفاع فى نسبة الفاقد إلى انخفاض جودة الدقيق المنتج من المطاحن ويرجع إلى اعتماد منظومة إنتاج الدقيق على نظام الإسناد وبعيداً عن أى آليات لضمان المنافسة والجودة التى تعطى ميزة أفضل

للاختيار فهناك مطاحن لا تصلح للتعامل معها يتم إسناد حصص كبيرة من القمح لها وغيرها من المطاحن جيدة ليس لها أى حصص من القمح أو يسند إليها حصص قليلة. ساهم أيضاً فى ارتفاع فاقد الاستهلاك من الخبز انخفاض مستوى جودة الخبز المصنع فى بعض المخابز بسبب غياب الرقابة .

- الاختلالات الجغرافية فى توزيع الدعم، حيث يستحوذ سكان المناطق الحضرية على النصيب الأكبر من الدعم على حساب المقيمين فى الريف وعلى سبيل المثال يتم توزيع نحو ٦٠% من الخبز المدعوم فى الوجه البحرى و٤٠% منه فقط فى الوجه القبلى، كما أن سكان الحضر يستحوذون على ٧٠% من إجمالى دعم الغذاء على الرغم من أنه يعيش فى الريف المصرى نحو ٥٦% من السكان (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٥)، كما تستحوذ أسر الوجه البحرى على حوالى ٦٤,٢% من إجمالى عدد البطاقات التموينية بينما يبلغ نصيب أسر الوجه القبلى منها نحو ٣٥,٥% فقط من إجمالى عدد البطاقات التموينية[٩] رغم أن الفقر يتركز فى الوجه القبلى ويقع ٩٥% من الألف قرية الأشد فقراً فى صعيد مصر [١٠].
- ارتفاع التكلفة المالية للدعم، فرغم انخفاض أسعار السلع الغذائية عالمياً نتيجة للأزمة المالية التى شهدها العالم خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٨ فإن دعم الغذاء ما يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة والتى شهدت زيادة فى قيمة الدعم الموجه إلى السلع التموينية خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٨ نتيجة لزيادة عدد المستفيدين من البطاقات التموينية من جهة وزيادة حصة السلع التموينية الإضافية من جهة أخرى. فخلال هذا العام تم إضافة كافة المواليد منذ عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٥ ليرتفع عدد المستفيدين من البطاقات التموينية بحوالى ١٧ مليون فرد حيث زاد عددهم من من ٣٧,٥ مليون مستفيد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى حوالى ٥٥ مليون مستفيد عام ٢٠٠٨ بما يمثل نحو ٧٠% من سكان مصر. كما أنه بداية من يونية ٢٠٠٨ تم إضافة حصص إضافية من السكر والزيت والأرز والشاى إلى البطاقة التموينية وبحد أقصى أربعة أفراد على البطاقة الواحدة وبقيمة دعم إضافى قدره ١٥ جنيها تقريباً للفرد الواحد بالمقارنة بسعر السوق ، أى بدعم اضافى قدره حوالى ٧٢٠ جنيها فى السنة للأسرة المكون من أربعة أفراد [١١]. ومن جهة أخرى فإنه من المتوقع تزايد مخصص دعم السلع الغذائية فى ظل استيراد ما يقرب من ٥٠% من احتياجاتنا من القمح واحتمال رفع الأسعار العالمية مستقبلاً فى ظل استخدام مجموعة متنوعة من الحاصلات الزراعية (قمح/ذره/سكر) فى إنتاج الوقود الحيوى .
- وجود خلل فى إدارة نظام دعم السلع الغذائية يتمثل فى ارتفاع تكاليف الرقابة على المخابز ويصل عددها نحو ١٧,٦ ألف مخبز ، هذا إلى جانب محلات التموين والتى يزيد

عددها عن ٢٥ ألف محل تموينى – ومن مظاهر هذا الخلل قلة المتاح من الخبز لدى المخابز (وخاصة تلك التى لم يشملها برنامج فصل الإنتاج عن التوزيع) مما يترتب عليه انتظار المواطنين فى طوابير طويلة للحصول على احتياجاتهم من الخبز ولساعات عديدة طويلة . وفى استطلاع للرأى أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (سبتمبر ٢٠٠٧) أفاد ٩٢% من الأسر مستهلكى الخبز المدعم أنهم يواجهون زحاماً أثناء شرائه من المخابز ومنافذ البيع وأن هناك حوالى ٢٣% من هذه الفئة من المبحوثين ينتظرون أكثر من ساعتين للحصول على الخبز بينما ينتظر ٧٨% منهم لأكثر من نصف ساعة. ويرجع جانب كبير من هذه المشكلة إلى سوء توزيع شبكة المخابز على مستوى المحافظات والمناطق داخل المحافظة الواحدة، حيث تتركز فى البعض منها، بينما يعانى البعض الآخر من نقصها .

٣-٣ دعم مستلزمات الانتاج الزراعى

تعددت صور دعم الزراعة كأداه من أدوات السياسة الزراعية خلال السنوات الماضية ومن هذه الصور دعم سعر المنتج لسلعة أو مجموعة من السلع الزراعية بتحديده عند مستويات أعلى من سعر السوق، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعى بتحديد سعر مدخل معين (أو مجموعة من المدخلات الزراعية) عند مستوى أقل من سعر السوق، وذلك بالاضافة إلى صورة أخرى من الدعم منها دعم الائتمان الزراعى ، ودعم مؤسسات البحث العلمى فى الزراعة، وفيما يلى نستعرض تفصيلاً دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٣-٣-١ تطور دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى

يعد دعم المدخلات الزراعية من أبرز صور الدعم فى الزراعة المصرية ، وقد ارتبط تنفيذ سياسة دعم المدخلات الزراعية بإحتكار الدولة لتوزيع وتسعير المدخلات الزراعية من أسمدة كيماوية ومبيدات زراعية وتقاوى محسنه، إلى جانب احتكار الدولة لاستيراد هذه المدخلات من الخارج أو تسلمها من الصناعات المحلية.

"لقد وصل حجم دعم الدولة الموجه للزراعة بغرض دعم المدخلات الزراعية إلى نحو ١٨١، ٢٢٧، ٤٨٥، ٣٠٢ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٨٠/١٩٨١، ١٩٨٥/١٩٨٦، ١٩٩٠/١٩٩١، ١٩٩١/١٩٩٢، حيث إزداد هذا المخصص مع زيادة أسعار السوق للمدخلات الزراعية بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى أسعار توزيعها على المنتجين الزراعيين[١٢] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دعم مستلزمات الإنتاج لم يكن من المستهدف منه محصول زراعى محدد بل شمل جميع الزراعات .

ومع التوجه نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة واكتمال تحرير أسعار وتسويق المحاصيل الزراعية من الاحتكار الحكومى وخروج الدولة من الالتزام بتسعير المدخلات الزراعية تم إلغاء دعم مدخلات الإنتاج الزراعى منذ عام ١٩٩٢/١٩٩٣، وقد اقترن بذلك أيضاً رفع الدعم عن أسعار

الفائدة على القروض الزراعية ، باستثناء القروض التى تمنح لأغراض استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة، وإن ارتفعت أسعار الفائدة عليها عنه فى فترة عقد الثمانينات، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت تعديلاً آخر على السياسة الإئتمانية بالنسبة للقروض قصيرة الأجل التى تمنح للمزارعين لأغراض الإنتاج النباتى لتقدم بسعر فائدة مدعم يبلغ حالياً نحو ٨% سنويا. (١٣)

ومع الارتفاع الكبير فى الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية خلال الآونة الأخيرة قامت الدولة مرة أخرى بدعم الأسمدة، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأسمدة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٩٠٠ مليون جنيه، ويرجع ارتفاع قيمة هذا الدعم إلى الفرق الكبير عن السعر العالمى للسماد والذى وصل إلى ٩٠٠ دولار للطن، بينما كان السماد الذى تتيحه البنوك للمزارع فى مصر حوالى ٢٦٨ دولار/طن. وإلى عهد قريب كان إنتاج الأسمدة مقتصر على مصانع القطاع العام، إلا أنه مع خصخصة العديد من شركات القطاع العام بدأ القطاع الخاص فى المشاركة فى إنتاج الأسمدة. واتجه جانب كبير منه إلى التصدير فى ظل الارتفاع العالمى لأسعار الأسمدة، ورغم أن توزيع الأسمدة فى الماضى كان يقتصر على التعاونيات، إلا أنه قد أدخل معها بنك التنمية والائتمان الزراعى للمشاركة فى توزيعها وأخيراً سمح للقطاع الخاص بالمشاركة، وقد خرجت هذه المشاركات بالكثير من الأزمات كان آخرها العام الماضى حيث عجزت التعاونيات وبنك الائتمان عن توفير احتياجات السوق المحلى من الأسمدة المدعمه مما أحدث ارتباك كبير فى فرص حصول المزارعين على حصصهم المخصصة لكل فدان من المحاصيل المختلفة، ولذا فقد نشأ عن ذلك الوضع وجود سوق موازية من هذه السلع لجأ إليها المزارعون لاستكمال احتياجات زراعتهم من الأسمدة مما أثر على دخولهم .

وابتداء من سبتمبر ٢٠٠٨ أخذت الأسعار العالمية فى الانخفاض نتيجة لانخفاض الطلب على أسمدة النترات فى الموسم الشتوى من جهه، ونتيجة للأزمة المالية العالمية من جهة أخرى، حيث انخفضت الأسعار من ٩٠٠ دولار للطن إلى نحو ٧٢٠ دولار مع بداية ظهور الأزمة ثم استمرت فى الانخفاض حتى وصلت حالياً إلى حوالى ٢٨٠ دولار/طن تسليم الموانى المصرية، وقد ترتب على ذلك عدم تحمل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة لأى دعم لهذه الأسمدة بينما مازالت تتحمل الدولة دعماً قدره ٤٠ جنيه بشيكارة (٥٠ كجم) سماد اليوريا التى يتم توزيعها على المزارعين .

ومع التوقع زيادة الطلب العالمى على الأسمدة ابتداء من يناير ٢٠٠٩ ومن ثم ارتفاع أسعارها مرة أخرى وتجنباً للخلل الذى حدث والمتمثل فى إزدواجية الأسعار بين سعر السوق الحر وسعر البنك صرح وزير الزراعة بأنه قد تم الاتفاق على تحرير سعر السماد وفقاً للأسعار العالمية وذلك خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما أنه تم الاتفاق على أن يكون بنك التنمية والائتمان الزراعى هو الجهة الوحيدة التى ستكون المسئولة عن عملية توزيع السماد (١٤) . ونتيجة للأزمة المالية العالمية صرح الوزير بأن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستقوم بتخفيض أسعار الأسمدة فى الفترة القادمة وأن التعاونيات الزراعية هى الجهة الوحيدة التى ستقوم بتوزيع الأسمدة .

وجدير بالإشارة أن دعم المدخلات الزراعية لا يتوقف فى الوقت الراهن عند دعم الأسمدة لكن يشمل أيضاً دعم الوقود المستخدم فى تصنيع المستلزمات الزراعية وفى تشغيل الآلات الزراعية، وبالرغم من عدم توفر بيانات دقيقة حول استهلاك قطاع الزراعة من المواد البترولية التى تستخدم فى تصنيع الأسمدة الزراعية أوتلك المستخدمة فى تشغيل الآلات الزراعية ووسائل النقل التى تستخدم فى نقل الحاصلات الزراعية، إلا أنه يمكن القول أن هذا القطاع يستهلك نسبة لا بأس بها من تلك المواد، ومن ثم من الدعم المخصص للمواد البترولية والتى تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالى مخصصات الدعم، حيث وصلت مساهمتها عام٢٠٠٦/٢٠٠٧إلى نحو٧٤,٣%من إجمالى قيمة الدعم بإجمالى قيمة بلغت٤٠,١ مليار جنيه ، يستحوذ السولار وحده على نحو ٤٣,٤% من إجمالى هذا الدعم .

٣-٣-٢ <u>أوجه القصور فى سياسة دعم مستلزمات الإنتاج</u>

على الرغم أن سياسة دعم المنتج الزراعى من خلال دعم مستلزمات الإنتاج قد ساعدت على تمكين المزارعين من الحصول على احتياجاتهم إلى حد كبير من مستلزمات الإنتاج دون مواجهة ظروف حرجة فى معظم الأوقات مما ساعد على زيادة انتاجيتهم، ومن ثم زيادة دخولهم المزرعية، إلا أنه لهذه السياسة بعض السلبيات يمكن ذكرها فيما يلى:-

- عدم كفاية المستلزمات الزراعية المدعمة وخاصة الأسمدة لاحتياجات الزراعات المختلفة وخاصة فى مواسم الذروة .
- عدم التمييز فى دعم مستلزمات الإنتاج ما بين الزراعات الاستراتيجية كالقمح والذرة وغيرها من الزراعات كالخضر والفاكهة .
- عدم التمييز بين الفئات الفقيرة من المزارعين والتى فى حاجة لمثل هذا الدعم والفئات الأخرى القادرة على تحميل تكاليف الإنتاج وبما يعكس تحيز هذه السياسة للأغنياء من المزارعين أو بمعنى آخر إهدار لجانب من موارد الدعم الموجه للزراعة. (١٥)
- انحصار غالبية الدعم الزراعى فى الوقت الراهن فى جانب مستلزمات الإنتاج (مصروفات الإنتاج) وقلة أو انعدام الدعم الموجه إلى الاستثمارات الزراعية أو البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية مما قد يقلل من فاعلية دعم مستلزمات الإنتاج لحاجتها إلى الدعم لأنها ما زالت تمثل عقبة أمام النهوض بالإنتاج الزراعى فى مصر .

والسؤال الذى يطرح نفسه إزاء أوجه القصور والسلبيات التى تعانى منها أنظمة دعم الغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعى هو كيفية تحقيق الكفاءة والفعالية لأنظمة الدعم الحالية؟ بما يضمن الاستفادة القصوى منها لصالح الفقراء ومحدودى الدخل من المستهلكين والمزارعين وبما يشجع الزراعات الاستراتيجية وخاصة ما يعتمد على الاستيراد من الخارج فى توفيرها .

٣-٤ سبل إصلاح أنظمة الدعم فى مصر

٣-٤-١ سبل إصلاح أنظمة دعم السلع الغذائية

إن الارتفاع الكبير فى مخصصات دعم الخبز والسلع التموينية وخاصة خلال الآونة الأخيرة، وما يكتنف سياسات وأنظمة هذا الدعم من سليبات على النحو السابق بيانه يتطلب ضرورة جهود كافة الشركاء (المسئولية بالأجهزة الحكومية الاقتصادية، والخبراء، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى، والمواطنين) من أجل تطوير وإصلاح النظم الحالية لدعم الخبز والسلع التموينية بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لهذه النظم وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية من جهة، وتخفيض التكلفة المالية للدعم من جهة أخري وفى هذا السياق تود الإشارة أن الحكومة قد بدأت بالفعل فى أتخاذ العديد من الإجراءات التى من شأنها الحد من أوجه القصور التى ظهرت خلال الأونة الأخير فى أنظمة دعم السلع الغذائية، إلا أن بعض هذه الإجراءات لم تكن كافية والبعض الأخر منها لم يحقق الفعالية المطلوبة.

وقبل التطرق لمقترحات الدراسة حول سبل إصلاح نظم الدعم نود الإشارة إلى ركائز الحوار الدائر حاليا على كافة المستويات وبين كافة الأطراف بالأوساط الرسمية وغير الرسمية حول التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، والذى تنقسم فيه الآراء بين مؤيده ومعارضة . فالمؤيدين للدعم النقدي ومعظمهم من أنصار الاقتصاد الحر لديهم حجتهم وأسانيدهم القوية حيث يرون أنه الأفضل اعتماداً على أن تقييم وبيع السلع بقيمتها الحقيقية، (التكلفة +هامش الربح) يزيد من الكفاءة الاقتصادية بالأسواق حيث يمنع التشوهات السعرية ويحد من وجود الأسواق الموازية ومن ثم فهو يضمن وصول الدعم المستحق وترشيد الاستهلاك، كما أنه يحد من تسريب السلع لاستخدامات أخري بديلة كما يمنح الدعم النقدي المستهلكين حرية شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات بدون قيود وهو ما قد يقلل حجم الفاقد (الموجود فى السلع التى تخضع لنظام الدعم العينى) نتيجة لتوجه المستهلك لشراء السلع ذات الأفضلية والجودة المرتفعة،كما يرى أصحاب هذا الرأى أن الدعم النقدي سيخفض من التكاليف الإدارية والتسويقية والرقابة التى تتسم بها أنظمة الدعم العينى للخبز والسلع التموينية ويشجع مؤيدي الدعم النقدي على وجهة نظرهم وما تحقق من نتائج إيجابية فى بعض الدول التى حولت نظام الدعم من العينى إلى النقدي(وإن كان ذلك لا ينفى عدم نجاح التحول فى بعض الدول الأخري) مثل الفلبين، وفيزويلا والجزائر حيث ساهم ذلك فى وصول الدعم إلى مستحقيه نتيجة وجود آليات كافية وحيدة لتحديد الفئات المستهدفة، كما أدي ذلك إلى إنخفاض تكلفة دعم الغذاء بنسب تراوحت بين ٢% و٣% من الناتج المحلي الإجمالى فى كل من سيربلانكا والأردن والجزائر، حيث صاحب ذلك إنخفاض فى تكلفة توزيع الدعم [١٦].

وفى هذا السياق يقترح بعض الاقتصاديين [١٧] أن يغطى الدعم النقدي موظفى الحكومة وأصحاب المعاشات فقط، على أن تتسع رقعة تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل بقية الفقراء من الشرائح الأخري ويقترح بعض المؤيدين لهذا التوجه تحديد الفئات المستحقة للدعم من خلال قيمة

الإنفاق على الكهرباء كمؤشر لمستوي انفاق الأسرة ولكن هذا المؤشر عيوبة كثيرة منها أن الأسر الأكثر فقراً قد لا ترتبط بشبكة الكهرباء العامة، كما هو الحال فى العشوائيات، كما أن هذا المؤشر لا يعكس الاستهلاك الحقيقى للأسر التى لديها أكثر من سكن، ناهيك عن أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار أثر حجم الأسرة على قيمة الإنفاق على الكهرباء [١٨].

وعلى المستوي الرسمي والسياسى هناك توجه واضح فى مصر بالتحول التدريجي من الدعم السلعى إلى الدعم النقدي، حيث تهدف الحكومة خلال الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ إلى مضاعفة أعداد المستفيدين من الدعم النقدي، مع الاتجاه إلى النشر فى شروط الاستحقاق لتشمل شروطاً إضافية تحقق عدداً من الأهداف الاجتماعية مثل إلحاق أبناء المستحقين بالمدارس والتزامهم بالاشتراطات الصحية الوقائية وهو ما سمى بالدعم النقدي المشروط[١٩] ومن جهة أخري فإن المعارضين لفكرة تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدي لديهم أيضاً حججهم وأسانيدهم القوية منها صعوبة تحقيق هذا الإجراء عمليا من حيث أن ذلك يستلزم حصر المستحقين للدعم النقدي والتعرف عليهم وعلى أوضاعهم المعيشية فرداً فرداً ومعرفة أماكن إقامتهم لتوصيل الدعم النقدي إليهم، وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً كما يتفق تكرار حصر المستحقين كل سنة على الأقل، حيث أن بعض الناس قد يتحررون من الفقر، بينما يسقط أخرون فى دائرته، فضلاً عن ذلك فإن تحديد المبلغ المستحق كبديل مكافئ للدعم النقدي ليس أمراً هينا كما أنه سوف يتعين مراجعته بين الحين والأخر إذا كان هناك حرص علٰى عدم تآكل القوة الشرائية للدعم النقدي بفضل التضخم [٢٠].

كما يرى المعارض للتحول إلى الدعم النقدي أن تكاليف التحول إلى نظام الدعم النقدي فى ظل الأوضاع الراهنة لمصر (الارتفاع الكبير فى الأسعار – عدم توافر أنظمة كاملة للاستهداف – عدم توافر أطر إدارية ومؤسسية مواتية – عدم الفاعلية فى السيطرة على الأسواق وضبط الممارسات الاحتكارية) من المحتمل أن تفوق نظيرتها لأنظمة الدعم العينى[٢١] هناك تخوف أيضا لدي البعض منهم من أن التحول للدعم قد يترتب عليه ارتفاع فى أسعار السلع المدعمة وفى أسعار العديد من السلع الأخرى غير المدعمة لوجود تشابك بين السلع وبعضها فبعض أسعار السلع المدعمة يمثل مدخلا لإنتاج سلع أخري، وبالتالى فإن رفع قيمة المدخلات سيؤثر بالضرورة على أسعار المنتج النهائى مما قد ينشأ أيضا التضخم نتيجة لذهاب نسبة كبيرة من هذه الأموال إلى أفراد يرتفع لديهم الميل للاستهلاك مما قد يؤدي إلى المزيد من الارتفاع فى الأسعار والذى قد يتطلب زيادة مخصصات الدعم النقدي وليس العكس، ومن جهة أخري فإن التوجه نحو استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي لا يحظى بالتأييد الشعبى الكافى، حيث أشار استطلاع للرأى أجراه مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدي (فبراير ٢٠٠٦) إلى أن ٧٧% من إجمالى المبحوثين لا يوافقون على التحول من الدعم العينى للسلع التموينية إلى الدعم النقدي، وأنه حوالى ٧٦% من أسر المبحوثين من مستهلكي الخبز

المدعم لا يؤيدون فكرة التحول إلى الدعم النقدي كبديل للخبز المدعم، أى أن ثلاثة أرباع المواطنين تقريباً غير موافقين على هذا التوجه وقد أتضح الإستطلاع أيضاً أن ٥٤% من المبحوثين الذين وافقوا على فكرة الدعم النقدي كبديل للدعم العينى للسلع المدرجة على البطاقة التموينية يفضلون أن يكون هذا الدعم فى شكل زيادة فى المرتب توازي قيمة السلع المدرجة على البطاقات التموينية انطلاقا مما سبق فإن أفضل السبل لإصلاح أنظمة الدعم فى مصر يتطلب التحرك على محورين إحداهما قصير الأجل ويتعلق ببرامج إصلاح أنظمة الدعم العينى القائمة، والأخر طويل الأجل ويتعلق ببرنامج تنموي لمكافحة الفقر وفيما يلى نعرض هذين المحورين :

المحور الأول : إصلاح أنظمة الدعم وترشيده

لابد فى الأجل القصير والمتوسط من الاستمرار فى سياسة الدعم العينى للسلع الغذائية، حيث لا يزال الدعم يشكل ضرورة ملحة على الأقل بالنسبة لمستويات الدخول المتوسطة والمنخفضة فى مصر، ولذا يستهدف هذا المحور الإبقاء على إستمرار أنظمة الدعم العينى الحالية للخبز والسلع التموينية مع العمل على إصلاحها وترشيدها مما يعمل على زيادة كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال البرنامجين التاليين:-

أ- برنامج إصلاح نظام دعم الخبز

يشكل دعم الخبز الجانب الأعظم من مخصصات دعم السلع الغذائية كما سبق الإشارة ونظراً لأن النمط الاستهلاكي السائد فى حضر وريف مصر يعتمد بشكل أساسي على رغيف الخبز (تنتج المخابز يوميا ما يربو عن ٢١٠ مليون رغيف) وهو ما يشير إلى استفادة العديد من الفئات غير القادرة والقادرة أيضا من دعم الخبز، الأمر الذى يشير إلى التعامل مع هذا الدعم كقضية أمن قومى يجب معالجتها ليس فقط من المنظور الاقتصادي ولكن من المنظور الاجتماعي والسياسي أيضاً نظراً لتعدد انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع، ويرتكز برنامج الإصلاح المقترح لنظام دعم الخبز على علاج أهم سلبيات هذا النظام والتى يمكن حصرها فى المشاكل الأربعة التالية، قصور نظام الاستهداف للمستحقين لهذا الدعم، وتسرب الدقيق، وارتفاع نسبة الفاقد والهدر من الدقيق والخبز، وذلك بجانب ارتفاع مخصصات دعم الخبز.

ويمكن فى هذا السياق إقتراح الآليات التالية :

- الاستهداف الجغرافى للفقر : يعد هذا الاستهداف ضرورية لزيادة كفاءة وفعالية الدعم والحد من تسرب إلى المقتدرين وغير المحتاجين لهذا الدعم، ويمكن تحقيق هذا الاستهداف للفئات المستحقة سواء جغرافيا باستهداف المناطق الفقيرة حتى لو كان يقطنها بعض الأغنياء أو نوعياً بوضع خصائص نوعية لمستحقى الدعم من خلال مجموعة من المؤشرات مثل عبئ الإعالة، الأسر التى تعيلها امرأة كبار السن، المعاقين، نوعية السكن، مستوي التعليم، الخصائص الديموجرافية ويمكن الاعتماد فى ذلك على أحدث تقرير عن خريطة الفقر فى مصر /٢٢٩ والذى أشار إلى أن الفقر يتركز فى المناطق الريفية، ففى حين تعيش ٥٦%

من السكان فى هذه المناطق فإنه يعيش بها أكثر من ٧٨% من الفقراء و٨٠% من الأشد فقراً، كما يتركز الفقر بشكل كبير فى صعيد مصر، فبينما يمثل هذا الإقليم ٢٥% فقط من السكان فإن نصيبه من السكان الأشد فقراً هى تقريباً ٦٦%، بالإضافة إلى أن ٩٥% من القري الأشد فقراً تقع فى صعيد مصر، وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً فى محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط، كما أوضحت الخريطة أن القري الألف ألشد فقراً على مستوي الجمهور، يعيش فيها ٥ مليون شخص فقط تحت خط الفقر بما يمثل حوالى ٣٧% من العدد الإجمالي للفقراء فى مصر، وهو ما يشير إلى أن ٦٣% تقريباً من الفقراء المصريين يعيشون خارج هذه القري، الأمر الذى يؤكد على أن الاستهداف الجغرافى للمناطق والأسر المستحق للدعم (من خلال مطابقة خريطة الفقر مع خريطة توزيع الدعم) غير كافى وحدة لتوصيل الدعم إلى مستحقيه ولكن يجب الاعتماد أيضا على وسائل أخري للاستهداف للأسر الفقيرة داخل وخارج المناطق الجغرافية معتمد على مجموعة المؤشرات عبء الإعالة منها وحجم الأسرة، ونوعية السكن ومستوي التعليم، عدد المشتغلين بالأسرة وطبيعتها أن يتضمن نظام الاستهداف الجغرافى للمناطق والأسر الفقيرة إعادة توزيع الكميات المخصصة من دقيق القمح على المحافظات بما يتناسب مع نصيب كل محافظة من عدد المستحقين لدعم الخبز داخلها، ولضمان وصول الدعم لمستحقيه يمكن أن يشارك فى عملية توزيع الخبز للمجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية.

- <u>تعميم نظام فصل إنتاج الخبز المدعم عن التوزيع</u>: ويعتمد هذا النظام على أنه بعد تسلم المخابز بكميات الدقيق المدعمة المخصصة لهم يتولى قطاع التموين بوزارة التضامن الاجتماعي إستلام الكميات المنتجة من الخبز المطابقة لحصص الدقيق المسلم لهم، حيث يقوم ببيعها لمستحقى الدعم من خلال منافذ التوزيع، هذا وقد تم تعميم هذا النظام فى أكثر من نصف عدد محافظات الجمهورية وجاري تنفيذه فى باقى المحافظات حتى يتم القضاء على أهم سلبيات النظام الحالى والمتمثلة فى تسرب الدقيق والخبز لغير مستحقيه، وطوابير انتظار الخبز لمدد طويلة أمام المخابز وجدير بالإشارة أنه فى ضوء التوجه نحو تطبيق اللامركزية على المستوي المحلى أسند الإشراف على تنفيذ هذه الآليه فى الآونة الأخيرة إلى المحليات، وتشير النتائج تطبيق هذا النظام إلى نجاحه فى الحد من أزمة الخبز الأخيرة من خلال قيام المحليات بتسجيل البيانات المتعلقة بالمستفيدين، وضبط حصة الدقيق وفقا للكثافة العددية لكل منطقة.
- <u>قصر دعم الخبز على المنتج النهائى والتخلي عن دعم المدخلات</u>: وذلك من خلال تسليم الدقيق للمطاحن والمخابز على أساس أسعار السوق (تكلفة الاستيراد بالنسبة للأقماح المستوردة وسعر التوريد بالنسبة للأقماح المنتجة محليا) على أن تتولى الأجهزة الحكومية تسلم الخبز المنتج وفقا للكميات وللمواصفات المحددة وزنا وجودة من المخابز لتتولى بيعه

للمواطنين من خلال منافذ التوزيع التى يتم تعميمها حالياً فى المحافظات المختلفة وذلك فى إطار نشر نظام فصل إنتاج الخبز المدعم عن التوزيع، وهذه السياسة يمكن من خلالها القضاء على التشوهات السعريه الحالية وتسرب الدقيق وتقليل الفاقد بالمكافحة، والمخابز والمدن فى الاستهلاك من الخبز ويفضل فى هذا الإطار أن يستخدم نظام المناقصات فى بيع القمح للمطاحن لزيادة المنافسة بينها، ومنع الاحتكار وبما يؤدي إلى ضمان توفر مواصفات جيدة للدقيق المضمون وبالتالى إنتاج رغيف خبز جيد.

- تحديد دعم رغيف الخبز كنسبة من تكلفة إنتاجه: وهو ما قد يعنى عدم تثبيت سعر رغيف الخبز لمدد زمنية طويلة (لم يتغير سعر الحالة منذ أكثر من ٢٠ سنة) وإنما تثبت نسبة الدعم فقط، وهو ما يتطلب تحديد هذه النسبة بتوافق مجتمعي ديمقراطى على أن تراجع بصفة دورية[٢٣].

- إنشاء كيانات مؤسسية كبيرة لإنتاج الخبز: إن ضخامة عدد المنشآت المنوط بها بإنتاج الخبز(٢١٠ مليون رغيف يوميا)، وصغر الطاقة الإنتاجية لمعظم هذه المنشآت، وبدائية نظم الإنتاج فى العديد منها، فضلاً عن تولى مهمة هذه الصناعة بعض المغامرين والباحثين عن الثراء السريع، تفرض جميعها ضرورة إنشاء مجتمعات كبيرة لتصنيع الخبز (لا يقل طاقتها الإنتاجية عن مليون رغيف/منشأة يوميا)، وفى هذا الصدد تسعى الدولة حاليا إلى إسناد إدارة هذه المجتمعات إلى جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة والشرطة وإلى شركات قطاع الأعمال العام، بحيث يصبح نصيب هذه المجمعات حوالى ٢٠% على الأقل من إجمالى كمية الخبز التى يتم تصنيعها يوميا على مستوي الجمهورية، وذلك حتى يمكن توفير الكميات المطلوبة للمستهلك بالجودة والمواصفات الجيدة، وجدير بالإشارة أن استثمارات المجمع الواحد من هذه المجمعات قد لا تقل عن ٥٠ مليون جنية [٢٤].

- التوسع فى عمليات خلط الدقيق بالحبوب الأخري: كالذرة الشامية أو غيرها من المحاصيل النشويه بما يساعد على التقليل من الاعتماد على دقيق القمح وبما لا يخل بجودة ومواصفات الرغيف التى تتوافق مع الأنماط الغذائية فى كل من ريف وحضر الجمهورية، كما يمكن كذلك التقليل من استهلاك القمح ومن ثم من قيمة الدعم المخصصة لذلك يرفع نسبة استخلاص الدقيق المدعم من ٨٢% إلى ٨٥% أو ٨٧,٥% وهو ما يزيد فى نفس الوقت من القيمة الغذائية لرغيف الخبز (لاحتوائه على نسب أعلى من الفيتامينات والمعادن والألياف) وفى حجم الدعم.

- التوعية الإعلامية: من خلال كافة أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدنى لترشيد الاستهلاك من القمح وتقليل الفاقد والهدر من رغيف الخبز: لتغيير النمط الغذائى بإحلال المحاصيل الأخري (كالبطاطس) محل رغيف الخبز، فضلاً عن تشجيع الأسر ليس فقط بالريف ولكن بالحضر أيضا على تصنيع الخبز بأنواعه داخل المنازل، ويمكن أن يزامن مع ذلك تشجيع

القطاع الخاص على توفير وحدات صغيرة لتصنيع الخبز بالمنازل، مع السعي إلى إضافة الدقيق المدعم على بطاقات التموين فى حالة ما إذا أبدت الأسر رغبتها فى تصنيع الخبز ذاتيا.

- تطوير المخازن والمطاحن وتحديث وسائل تعبئة القمح والدقيق: لخفض الفاقد خلال مراحل الطحن والنقل.

ونود فى هذا السياق التأكيد على أن الآليات السابق طرحها لعلاج نظام دعم الخبز الحالي بعضها تمثل حلول مؤقتة وقصيرة الأجل والبعض الأخر حلول دائمة ومتوسطة الأجل، كما أن بعض هذه الآليات يحتاج تنفيذه إلى حوار مجتمعي ديمقراطى، فى حين بين الآليات ما يقتصر تنفيذه على الأجهزة الحكومية، فى حين يتطلب البعض الأخر تعاون كافة أطراف المجتمع مع الحكومة وبصفة خاصة المواطنين والقطاع الخاص ومتطلبات المجتمع المدنى وأهمها الجمعيات الأهلية، وهناك أيضا بعض الآليات المطروحة التى إذا ما تم تنفيذها تعنى فى نفس الوقت عدم تنفيذ آليات أخري مطروحة، كما قد يتطلب الأمر تنفيذ بعض الآليات بشكل متتالى، فى حين قد يكون من الضروري تنفيذ البعض الأخر منها بشكل متوازي لتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبة

ب- برنامج إصلاح نظام دعم السلع التموينية

يعانى النظام الحالى لدعم السلع التموينية المدرجة على البطاقات من العديد من أوجه القصور أهمها الاختلالات الجغرافية فى توزيع تلك السلع، وعدم العدالة فى توزيع البطاقات على المواطنين وانخفاض جودة بعض السلع التموينية، وعدم ملائمة البعض الأخر منها لتفضيلات المواطنين، ولتحقيق فاعلية وكفاءة النظام الحالى لدعم السلع التموينية يقترح العمل على ما يلى:

- تعميم بطاقات التموين الذكية: وتستهدف هذه الآلية منع تسرب السلع التموينية لغير مستحقيها حيث يتم بناء على حصر منافذ توزيع السلع التموينية على مستوي المحافظة، وحصر عدد المواطنين المستحقين لبطاقات التموين، والتعرف على تفضيلاتهم من السلع التموينية، ثم بناء قاعدة بيانات عن نتائج هذا الحصر مع تدعيمها ببعض البيانات والمؤشرات الأخري كتلك الدالة على الدخل واستهلاك الأسرة من الكهرباء للتأكد من استحقاقهم لدعم السلع التموينية. وقد بدأ تطبيق هذه الآلية فى محافظة السويس، وانتهي فى عدة محافظات حالياً من تعميم ميكنة البطاقات التموينية، ومن المخطط أن يتم الانتهاء من ميكنة باقى البطاقات التموينية فى كافة محافظات الجمهورية بحلول منتصف عام ٢٠٠٩.
- تغيير تركيبة السلع التموينية المدعومة: بما يتفق وتفضيلات المواطنين ليس فقط من حيث النوعية والجودة ولكن من حيث حجم ونوعية العبوة أيضا، حيث أكدت استطلاعات رأى المواطنين فى الدعم من خلال البطاقات التموينية والتى أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (يونية ٢٠٠٨) عن رغبتهم فى زيادة الكمية المدعومة من بعض

السلع كزيت الطعام والسكر والأرز على التوالى مقابل إلغاء الدعم عن سلع أخري مثل الفول والمسلى وسيساعد تلبية رغبات المواطنين على ترشيد الدعم المخصص لهذه السلع، ومنع تحايل بقالى التموين ببيع السلع التموينية (التى لا يصرفها أصحاب البطاقات إما لعدم ملاءمتها لتفضيلاتهم أو لانخفاض جودتها) بسعر السوق الحر فى السوق الموازية وفى استطلاع آخر للرأى قامت به نفس الجهة(أغسطس ٢٠٠٧) رأى ٢٠% من المبحوثين ضرورة دعم الحكومة لسلع أخري إضافة تأتى فى مقدمتها اللحوم والدواجن والأسماك، الأمر الذى قد يتطلب تنويع قائمة السلع المدعمة التى تصرف من خلال البطاقات التموينية وفقا لتفضيلات المستهلكين بالمناطق الجغرافية المختلفة بمعنى عدم الإلتزام بتوحيد هذه القائمة بكافة المناطق الجغرافية على مستوي الجمهورية.

- <u>تشديد الرقابة على بقالى التموين</u>: منعاً لتسرب السلع التموينية إلى السوق السوداء، أو تلاعبهم فى الكميات أو الأسعار المحددة للفرد، وعلى المواطنين أنفسهم أن يكون لهم دور فى الحد من ذلك بإبلاغ الأجهزة المعينة بحماية المستهلك والتى يجب العمل على زيادة فعاليتها.

<u>المحور الثانى : مكافحة الفقر</u>

يهدف هذا المحور إلى مكافحة الفقر، وهو ما يحتاج إلى حزمة متكاملة من السياسات والمناهج لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المسببة للفقر، تتجه للفقراء اقتصاديا تحتاج إلى إكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لحصولهم على الكسب الجيد وزيادته بصورة متواصلة مما يرفع قدراتهم الإنتاجية ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم والخروج من دائرة الفقر، مع توفير القروض الصغيرة ومتناهية الصغر بشروط ميسرة لهم، وزيادة دعم الأنشطة الزراعية (التى يعمل بها نسبة كبيرة من الفقراء) لزيادة إنتاجهم ودخلهم الزراعي، أما تنميتهم اجتماعيا فتتطلب تنمية المناطق الفقيرة وتزويدها بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وذلك فى ضوء ما أكدت عليه تقارير التنمية البشرية الوطنية من أن التعليم والخدمات الاجتماعية يؤثر على الفقر، ففى المائة قرية الأشد فقراً وجد أن ٤١%من السكان لا يعرفون القراءة والكتابة كما ينقص معظم هذه القري الخدمات الأساسية مثل مراكز الرعاية الصحية، ووحدات تنظيم الأسرة، والمستشفيات الحكومية، ومراكز الإسعاف وأقسام الشرطة والمطافى، ومكاتب البريد، ونوادي الشباب، وبنوك القري[٢٥] تتضمن أيضا المعالجة الاجتماعية لرفع وطأة الفقر عن المواطنين حزمة من التدابير الخاصة بالحماية الاجتماعية تتضمن استمرار الدعم على السلع الاستهلاكية ونفقات التعليم التى تستهدف الأسر الأكثر حاجة، وتوسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل كافة الفقراء والفئات غير المؤقته، والعمل كذلك على توسيع شيكات الأمان الاجتماعي وزيادة المساعدات المالية للفقراء.

وجدير بالإشارة أن تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ قد وضع ضمن مقترحاته لمكافحة الفقر برنامجا للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة، ويقوم هذا البرنامج على صياغة

عقدين للدولة وللأفراد باستخدام منظمات المجتمع المدنى كأداة وسيطة، وبموجب ذلك البرنامج تقوم الدولة بتدعيم الأسر مالياً، وفى مقابل ذلك تلتزم كل أسرة باستخدام موارد الدولة والموارد الأخري لتحقيق أهداف التنمية مثل قيد الأطفال فى المدارس والمواظبة على الحضور، وحضور ندوات الرعاية الصحية، لما قبل وبعد الولادة، والتأكد من تطعيم وتحصن الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة، وكذلك مراقبة نموهم، وإجراء الفحص الطبي الدوري عليهم، وتتطلب بعض البرامج لذلك حضور النساء بشكل منتظم فى ورش العمل الخاصة بالتدريب على النواحى الصحية والتغذاوية[٢٦]

ويعنى ذلك أن الدعم النقدي المشروط ليس مجرد تحويلات نقدية إلى الفقراء وإنما هو برنامج للتنمية البشرية بما يمكن أفراد الأسرة من الخروج من إطار الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية والتعليمية والصحية والحد من عمالة الأطفال.

وجدير بالإشارة أن وزارة التضامن الاجتماعي قد بدأت بالفعل منذ عام ٢٠٠٦ فى تطبيق برنامج الدعم النقدي المشروط بشكل تجريبى من خلال استهداف الأسر الأشد احتياجا فى أفقر المدن والقري بمحافظتى الشرقية وأسيوط، وذلك بإعداد قاعدة بيانات متكاملة تسمح بالتعرف على الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والسكنية لكل أسرة من هذه الأسر، تشمل هذه القاعدة أيضاً مجموعة من المعلومات حول مدي استفادة هذه الأسر من الخدمات والمساعدات الاجتماعية التى تقدمها الدولة لها مثل التأمين الاجتماعي، ومعاش التضامن الاجتماعي وبطاقة التموين.

٣-٤-٢ سبل إصلاح أنظمة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي

أكدت أزمة الغذاء والطاقة العلمية التى عانت منها مصر خلال الآونة الأخيرة إلى أهمية العمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، ويعد دعم المنتج والمستثمر الزراعي أحد ركائز هذا التطوير خاصة فى ظل صغر حجم المزارع وانتشار الفقر بين الأسر الريفية وخاصة تلك التى تعمل فى مجال الزراعة، ويجب ألا يقتصر الهدف من هذا الدعم على رفع مستوي دخول هذه الفئة فقط، بل أيضا لتمكينها من الحصول على واستخدام التكنولوجيات والتطورات الحديثة فى الزراعة بغرض خفض تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية الزراعية ومن ثم زيادة الإنتاج من الغذاء وتقليل الفاقد منه لتحسين جودته نتيجة لتطور الأساليب الزراعية والتسويق، ويمكن تحقيق هذا التمكين بصورة مباشرة من خلال توفير القروض لسعر فائدة مدعم لشراء لآلات والمعدات الزراعية الحديثة، أو توفيرها للمزارع بأسعار وتسهيلات ميسرة، ويمكن تحقيقه أيضا بصورة غير مباشرة من خلال دعم برامج البحث العلمي والتطوير فى الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى، وفى التدريب والإرشاد على الدولة كذلك زيادة مخصصات الدعم لمجالات الخدمة العامة لقطاع الزراعة التى تقدمها الدولة (صيانة شبكات الري والصرف الزراعي العمومية) يعد أيضا دعم الائتمان فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة مطلباً ضرورياً فى ظل الواقع الحالى للزراعة المصرية.

أما دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات والبذور المنتقاه فرغم أهمية استمرار تواجده إلا أن القصور الذى لازم تطبيق نظام دعم الأسمدة خلال الشهور الماضية يتطلب

ضرورة العمل على إصلاح هذا النظام (للحد من التشوهات السعرية وبيع الأسمدة المدعمة من قبل التجار والوسطاء فى السوق السوداء) وخاصة إذا ما عاودت أسعار الأسمدة لإرتفاع مع زيادة الطلب الموسمى عليها ويمكن أن ترتكز عملية الإصلاح على ما يلى:-

- التمييز فى دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين المحاصيل الغذائية الإستراتيجية كالقمح والذرة وتلك التى لا يقبل المزارع على زراعتها لانخفاض ربحيتها كالعدس والفول والمحاصيل الزيتية، وبين الزراعات الأخري غير الإستراتيجية والمربحة للمزارع كالخضروات والفاكهة.
- التمييز فى دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين الفئات الفقيرة من المزارعين وخاصة أصحاب المزارع الصغيرة والقزميه المحتاجين لمثل هذا الدعم والفئات الأخري القادرة على تحمل تكاليف الإنتاج وخاصة أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة.
- توفير الكميات الكافية من مستلزمات الإنتاج المدعم وخاصة الأسمدة والتقاوي المنتقاة لتلبية احتياجات الزراعات والفئات المشار إليها على أن يتم توزيعها من خلال فروع بنك التنمية والائتمان الزراعية بالقري المختلفة.

وإذا كان التوجه العام للسياسة الزراعية فى مصر هو الإلغاء التدريجى خلال ثلاث سنوات لدعم الأسمدة وتحرير أسعارها وفقا للأسعار العالمية، فإنه ممكن الاستعاضة عن ذلك الدعم بإنشاء صندوق لدعم المحاصيل الزراعية – على غرار صندوق دعم الصادرات – وحاجة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والذرة وتلك التى تمثل الواردات منها نسبة كبيرة كالعدس والفول والمحاصيل الزيتية، ويشترط فى هذا الدعم أن يوجه بشكل أساسي لدعم الزراعات نفسها وليس لدعم الأسعار حتى تجنب سلبيات نظام الدعم الحالى لمستلزمات الإنتاج ويقصد بهذا الدعم قيام الدولة من خلال أموال هذا الصندوق بدعم كل فدان يزرع بالمحاصيل السابق الإشارة إليها بمبلغ مالى محدد إذا ما قام المزارع بتوريد كامل محصوله إلى الأجهزة المعنية بالدوله طبقا لمتوسط الإنتاجية المعلن لكل محصول، وفقاً لبطاقة حيازة المزارع التى يحدد فيها المحصول المزروع ومساحته فى كل موسم، على أن يقل المبلغ المحدد للفدان بنسبة توريد المزارع للمحصول.

ومن المتوقع أن يوفر هذا الصندوق عدداً من المميزات [٢٧] للدولة والمزارع تتمثل فيما يلى:-

- منع التجار من توريد الأقماح المستوردة على أنها أقماح محلية.
- دفع المزارع على تجويد وزيادة المحصول ما دام الدعم يصرف كنسبة من المتوسط العام للإنتاجية على مستوي المحافظة أو على المستوي القومي.
- توريد المزارع لكامل إنتاجه من المحصول إلى الأجهزة المعنية بالدولة.
- اتجاه المزارع لزراعة الحاصلات الاستراتيجية بدلاً من التوسع فى الزراعات المستهلكة للمياه والمربحة له كالأرز، ومن ثم تحسين نسبة الاكتفاء الذاتى منها.

- وصول الدعم إلى مستحقيه من المزارعين.
- توحيد سعر شراء المحاصيل الاستراتيجية وفقا للبورصات العالمية دون استغلال التجار لدعم الدولة مستلزمات الإنتاج الزراعي هذا ومن الطبيعى أن تتغير سنويا قيمة المبلغ المالى الذي سيتم تحديده وصرفة للمساحة المنزرعة من المحاصيل المقترحة وفقا للتركيبة المحصولية التى تقترحها الدولة سنوياً فى ضوء الظروف المحلية والعالمية المتاحة من الاستهلاك والإنتاج من هذه المحاصيل، ووفقاً أيضا للتغير النسبى فى كل من تكلفة إنتاج هذه المحاصيل وأسعارها فى السوق العلمي.
- إن الظروف المحلية والعالمية الراهنة لسوق السلع الزراعية والغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة ونمط الحيازة والملكية السائد فى الزراعة المصرية من جهة أخري قد يتطلب إحياء وتنشيط التعاونيات الزراعية والعمل على مساعدة المزارعين وأصحاب المزارع وخاصة الصغيرة والقزمية منها لإنشاء جمعيات تعاونية زراعية لعمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة والمبيدات والتقاوي المنتقاة.

٤- الفصل الرابع : السياسات التسويقية والتوزيعية وتوفير البنية الأساسية للعمليات التسويقية

تمهيد

يعمل التسويق على توفير السلعه للمستهلك بالشكل المناسب وفي المكان والزمان المناسبين.

ويمكن لعملية التسويق أن تزيد من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الخام عن طريق إضافة بعض الخدمات التسويقية كالفرز والتدريج والتعبئة والنقل والتخزين وأخيراً التصنيع. كما يساعد التسويق على تدفق الأنتاج والتسويق في غير المواسم الإنتاجية، وبالتالى يعمل على الاستقرار النسبى لأسعار المنتجات الزراعية، كما تلعب النظم التسويقية دوراً هاماً في تحديد أسعار السلع ومن ثم التركيب المحصولى، حيث يكون السعر وصافى العائد هو الموجه الأساسى للأنتاج الزراعى [١]، ومن ثم يعد التسويق – السياسة التسويقية الداخلية والخارجية- جزء من السياسة الزراعية على مستوى القطاع الزراعى وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى.

وتهدف السياسات التسويقية والتوزيعية إلى زيادة كفاءة خدمات التسويق والتوزيع[١] والمتمثلة في تخفيض الفاقد الزراعى والهوامش التسويقية لصالح المنتج والمستهلك على حد سواء. لذلك منحت الدولة القطاع الخاص مهام التسويق والتوزيع للسلع الزراعية ومستلزمات الأنتاج في ظل آليات السوق الحر، وتبع ذلك بعض الإصلاحات مثل إلغاء امتيازات الدولة في مجال الاستيراد والتصدير للسلع الزراعية والمستلزمات وخصخصة مؤسسات الدولة المتعاملة في السوق، وإلغاء نظام التصاريح المسبقة للاستيراد والتصدير والغاء الحصص وغيرها من المعوقات التى تحد من كفاءة نظم التسويق والتوزيع.

٤-١ سياسة تسويق المنتجات الزراعية في مصر:

بحسبان أن السياسة التسويقية هى حلقة الربط بين قطاعات الأنتاج الزراعى والاستهلاك، فإن غاية التسويق الزراعى في مصر هى المساهمة في النمو الاقتصادى الكفء، وعدالة توزيع الدخول الزراعية، وكذلك تحسين مستويات التغذية بين مجموعات السكان، وتحقيق الأمن الغذائى.

وقد شهدت الفترة الماضية حتى أواخر التسعينيات تدخل للدولة في سوق المنتجات الزراعية في صورة التسليم الاجبارى، ثم أخذت الدولة بعملية الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والاتجاه لاتباع آليات السوق الحر سواء في تسويق المنتجات الزراعية أو مستلزمات الأنتاج الزراعى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لأداء دورة في عملية التنمية الزراعية وتحقيق أهدافها، والتخصيص الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والقضاء على التشوهات السعرية الموجودة، وتحرير الأسعار الزراعية

للمنتجات والمستلزمات على حد سواء. وبالرغم من هذا فيلاحظ وجود تخلف في الأجهزة التسويقية من الناحية الفنية والمؤسسية، مما انعكس عنه ارتفاع الفاقد التسويقى في المحاصيل سريعة التلف مثل الخضروات الطازجة ٩% والفاكهة ٢١,٦% في عام ٢٠٠٦، ونتيجة لارتفاع الفاقد التسويقى لعدم الكفاءة التسويقية ينخفض نصيب الزراع في أسعار التجزئة والذى لايتجاوز ٤٠% في الخضر ، ٦٠% في الفاكهة كذلك يؤدى تخلف صناعة الخبز في مصر في مختلف مراحل تصنيعه إلى ارتفاع فاقد الاستهلاك على المائدة، إضافة إلى رخص ثمنه.

وتعد كفاءة وسائل التسويق الزراعى هى إحدى عناصر تنمية وتطوير الاقتصاد الغذائى مع ارساء صناعة قومية لمستلزمات الأنتاج الزراعى (التقاوى- الأسمدة) والتصنيع الزراعى الغذائى. ويمكن بزيادة كفاءة الأجهزة التسويقية زيادة شروط التبادل الريفى الحضرى للمنتجات الزراعية وعدم تدهورها لصالح الاقتصاد الحضرى كما يلاحظ الآن.

٤-٢ أهم العوامل المؤثرة على تسويق السلع الزراعية :

يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلى:

١- حجم وكمية الأنتاج من السلع الزراعية (العرض السلعى).
٢- الطلب الفعلى على المنتجات الزراعية.
٣- دخول الأفراد وقدرتهم الشرائية.
٤- أسعار السلع والمنتجات الزراعية.
٥- تفضيلات المستهلكين وأذواقهم، ومواصفات السلع التى يحتاجون إليها.
٦- المرونة الدخلية والانفاقية على السلع.
٧- وجود الوسائل التسويقية الحديثة.
٨- كفاءة الأجهزة التسويقية ومدى توافرها.

وتقوم هذه العوامل السابقة بالتاثير على العملية التسويقية وكفاءتها.

٤-٣ خصائص الهيكل التسويقى الزراعى المصرى:

بعد تطبيق آليات السوق الحر ظهرت بعض السلبيات التى تعكس خصائص الهيكل التسويقى الزراعى المصرى ويمكن ذكر أهمها فيما يلى:

- ضعف استثمارات القطاع الخاص في توفير متطلبات أنظمة التسويق وخاصة في مجال التخزين والتبريد والنقل وذلك نتيجة لضعف رأس مال الأفراد والمؤسسات المتعاملة في السوق وقلة الأمكانيات التمويلية.

- زيادة الهوامش التسويقية نتيجة لأرتفاع الأسعار وزيادة الفاقد، مما أثر بالسلب على المنتج والمستهلك على حد سواء ويرجع ذلك للتشوهات الموروثة التى لم تجد حلول جذرية لها حتى الآن.
- جزء كبير من الأنتاج الزراعى يباع بواسطة الزراع في القرى بأسعار منخفضة ولا ينقل للأسواق نتيجة عجز وسائل التمويل والاقراض الحكومى والوسطاء والأقراض الفردى وغياب المؤسسات التسويقية.
- عدم نجاح أعمال نظام السوق في زيادة الكفاءة التسويقية بسبب بعض المعوقات ومن أهمها عدم توافر قاعدة بيانات ومعلومات عن قوى العرض والطلب لمختلف الأسواق وغياب الآليات المناسبة لتوفيرها.

يعتبر وجود البنية الأساسية ضرورة لنجاح النشاط التسويقى، وذلك لأنها تساعد وتسهل عملية توصيل المنتجات الزراعية من مناطق انتاجها إلى الأسواق التى تباع فيها، حيث تركزها حول مناطق الاستهلاك بالشكل والزمان المناسبين للمستهلك النهائى. وتتضمن هذه العمليات التجميع والتدريج والنقل والتعبئة والتوزيع والتمويل والمعلومات السوقية والأسعار والبيع والتصدير. كما أن نظام التسويق الكفء يساعد على ضمان تدفق السلع الزراعية طوال العام لتلبية طلب المستهلكين عليها، ولايمكن تحقيق ذلك إلا بوجود البنية الأساسية التسويقية. هذا بالإضافة إلى فرضية تقليص حجم الفاقد من المحاصيل الزراعية وزيادة الفائض التسويقى.

٤-٤ متطلبات نجاح النشاط التسويقى الزراعى:

أنصب الأهتمام سابقاً على توفير السلع الغذائية وتوزيعها، أى كان الاهتمام بالكم والحجم، لأن الطلب كان يفوق العرض، ثم ظهر بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف للسلع الزراعية والغذائية وأخيراً بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد الاهتمام بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من قلق على المستوى المحلى والعالمى.

لذلك يجب توافر عدة متطلبات لنجاح النشاط التسويقى الزراعى في أداء وظائفه وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى:

١- توافر البنية الأساسية والمنافذ التسويقية وتطويرها بما يتناسب احتياجات الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية، وإنشاء شبكات الطرق واتاحة وسائل النقل بهدف ربط

الزراعة بالأسواق وتحولها من زراعة للأستهلاك العائلى أو المكانى إلى الأنتاج للتسويق والأسواق.

٢- تنظيم وتنمية الأسواق ورفع كفاءة الخدمات التسويقية.

٣- توافر قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية.

٤- دراسة الطلب على المنتجات الزراعية وتفضيلات المستهلكين وأذواقهم وتحديد حجم الأنتاج تبعاً لهذه الدراسة بالكم والنوعية المطلوبة، في الأوقات والأماكن المناسبة، مع دراسة التغيرات المستقبلية على المنتجات الزراعية.

٥- توفير كميات العرض من المنتجات الزراعية بالمواصفات التفضيلية للمستهلكين وبالجودة والأبعاد الصحية الخاصة بأمان الغذاء، مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين معاً.

٦- توافر الموارد الرأسمالية، وتوفير امكانيات التسويق.

٧- توفير الوسائل التسويقية من تمويل ووسائل نقل وتخزين...ألخ

٨- توافر الموارد البشرية المدربة.

٩- مراقبة الأسعار بالأسواق ومنع احتكار التجار للسلع الزراعية.

١٠- وجود حوافز بالأسواق لكل من المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية.

١١- تحويل المنتجات الزراعية للصورة التى يرغبها المستهلك سواء في صورة خام أو نصف مصنعه أو تامة الصنع.

١٢- ضرورة توافر وسائل التخزين والمساحات التخزينية اللازمة بهدف توفير كم من المخزون الاستراتيجى على المدى البعيد.

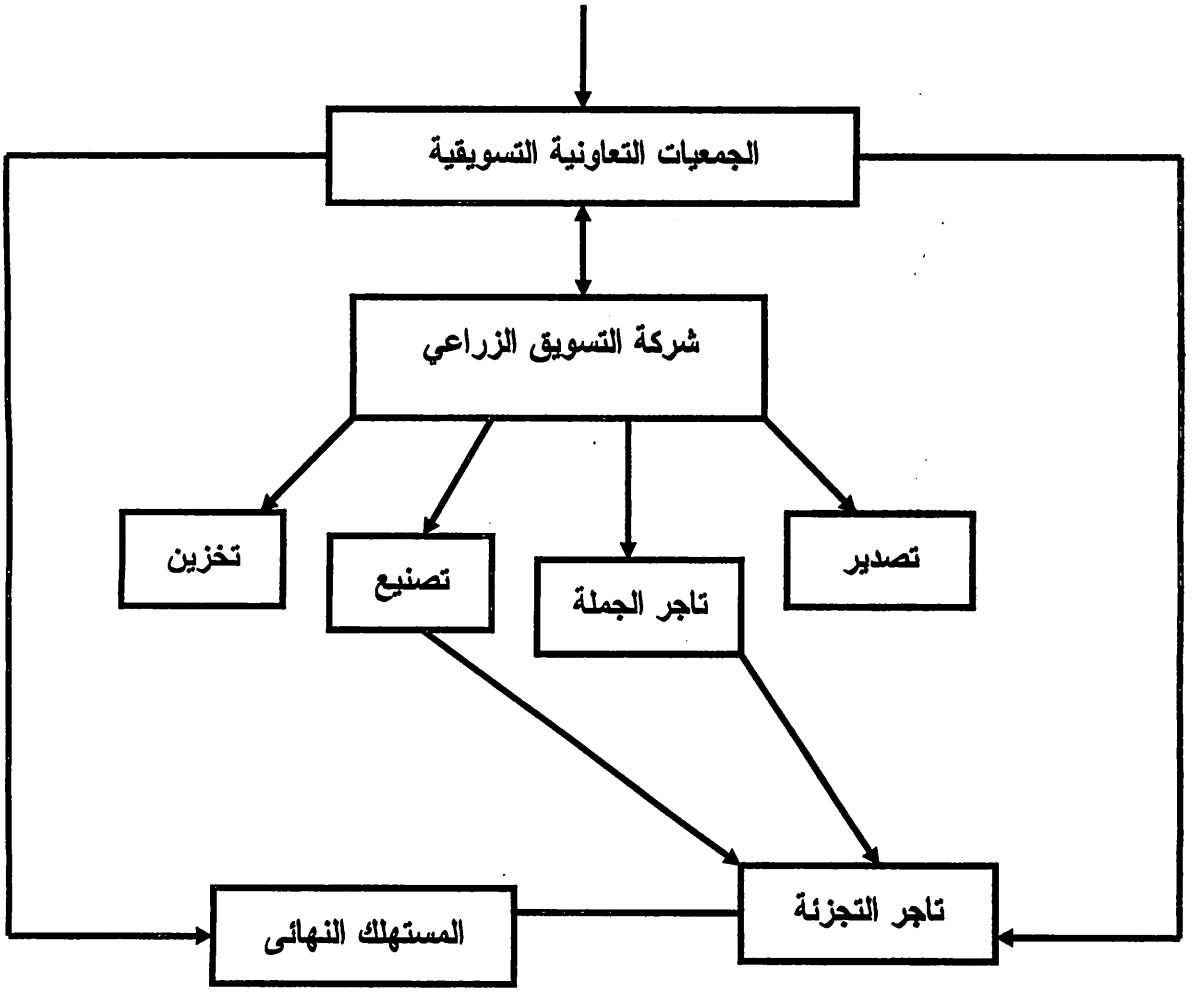
١٣- الأهتمام بالدعاية والاعلان ودورهما في تسويق المنتجات الزراعية والاعلان عنها.

٤-٥ مقترح لهيكل تنظيمى لجهاز التسويق الزراعى:[٢]

نظراً لمفهوم التسويق الحديث والذى يعبر عن عدة تساؤلات يطرحها المزارع الزراعى وهى ماذا أزرع؟ ومن هو المستهلك؟ ومتى يتم التسويق؟ وهل هناك منافسين للمنتج الذى أنتجه؟ ومكان الطلب وحجمه؟ وتحتاج الإجابة على هذه التساؤلات إلى توافر المعلومات والبيانات التسويقية، وهذا يعنى ضرورة توافر نظم معلومات تسويقية ودراسة عن الأسواق والمنافذ التسويقية، هذا بالإضافة إلى دراسة المستهلك وتفضيلاته والبيئة المحيطة به وقدرته الشرائية، وكذلك ظروف المنافسة وأشكالها في السوق والموارد المالية والبشرية والإدارية المتاحة والوسطاء الموجودين إلى غيرها من المعلومات والبيانات. ومن خلال تحليل هذه المعلومات يمكن تحديد حجم الطلب ومواصفاته والمنافذ التسويقية للمنتجات الزراعية المطلوبة، وبذلك يمكن لمتخذى القرار تحديد العرض من هذه المنتجات لمقابلة الطلب عليها، ويمكن من خلال تفعيل دور الجمعيات

التعاونية تسويق وبيع هذه المنتجات الزراعية عبر هيكل تنظيمى للجهاز التسويقى الزراعى المقترح كما يوضحه الشكل (١)، والذى يوضح كيفية عمل هذا النموذج بداية من الجمعيات التعاونية التسويقية التى تقوم بتسويق منتجات أعضائها إلى شركة تسويق زراعى متخصصة أو إلى تاجر التجزئة أو المستهلك النهائى مباشرة بعد أداء بعض الخدمات التسويقية على المحاصيل والمنتجات الزراعية كالتجميع والفرز والتدريج والتجزئة والتعبئة، ثم تقوم شركة التسويق إما بتصدير هذه المحاصيل للخارج بعد اضافة بعض الخدمات التسويقية عليها أو بيعها لتجار الجملة أو تقوم بتصنيع القابل للتصنيع منها واضافة شكل جديد للمحاصيل الخام، أو قد تقوم هذه الشركة بوظيفة التخزين بهدف ضمان انسياب المحاصيل للأسواق خلال العام. وفي حالة تصنيع الشركة للمنتجات الزراعية يمكنها بيع انتاجها المُصنع إلى تجار التجزئة وكما هو مبين بالشكل.

٤-٦ شكل (١) نموذج لهيكل تنظيمى مقترح لجهاز التسويق الزراعي المزارعون (المنتجون الزراعيون)



المصدر :
WWW. Moa. Gov .sa/ web cont / training / tasweq / 7.pp.s

ونظراً لأهمية المعلومات التسويقية في ظل تعاملات السوق الحر، فسيتم في الجزء التالى عرض لبرنامج تسويقى مقترح يتخصص في إتاحة المعلومات التسويقية والأسعار لكافة المتعاملين في أسواق السلع الزراعية. حيث يمكن تطوير الجهاز التسويقى بوجود الهيكل التنظيمى للجهاز التسويقى المقترح (التعاونى) وكذلك مركز جمع ونشر المعلومات السوقية (محلى وخارجى)، على أن يلحق بهما بنك لتمويل الأنشطة التسويقية. ونشير هنا إلى ضرورة قيام الدولة بدورها الأساسى في الأشراف والرقابة على الأسواق لحماية المنتجين والمستهلكين، مع تولى الجهات المعنية تحديد المعايير والمواصفات للسلع الزراعية سواء للأستهلاك المحلى أو للتصدير ومراقبة الألتزام بتلك المواصفات.

نموذج لمقترح لبرنامج المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية:[٣]

أ- يتكون هيكل نموذج برنامج المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية من تنظيم هرمى محدود العدد كبير الفاعلية بعيداً عن التعقيدات الإدارية، يبدأ من القمة بإدارة الجهاز التى تكون على اتصال بالمؤسسات الزراعية بالدولة مثل الاتحادات والتعاونيات الزراعية لامدادها بنفس المعلومات، ويتبع هذه الادارة مستوى ثانى يمثل أسواق المدن الكبرى والمحافظات، وكما هو مبين بشكل (٢) – ثم يلى هذا المستوى مستوى المراكز أو المناطق حيث يوجد سوق لكل مركز في المتوسط.

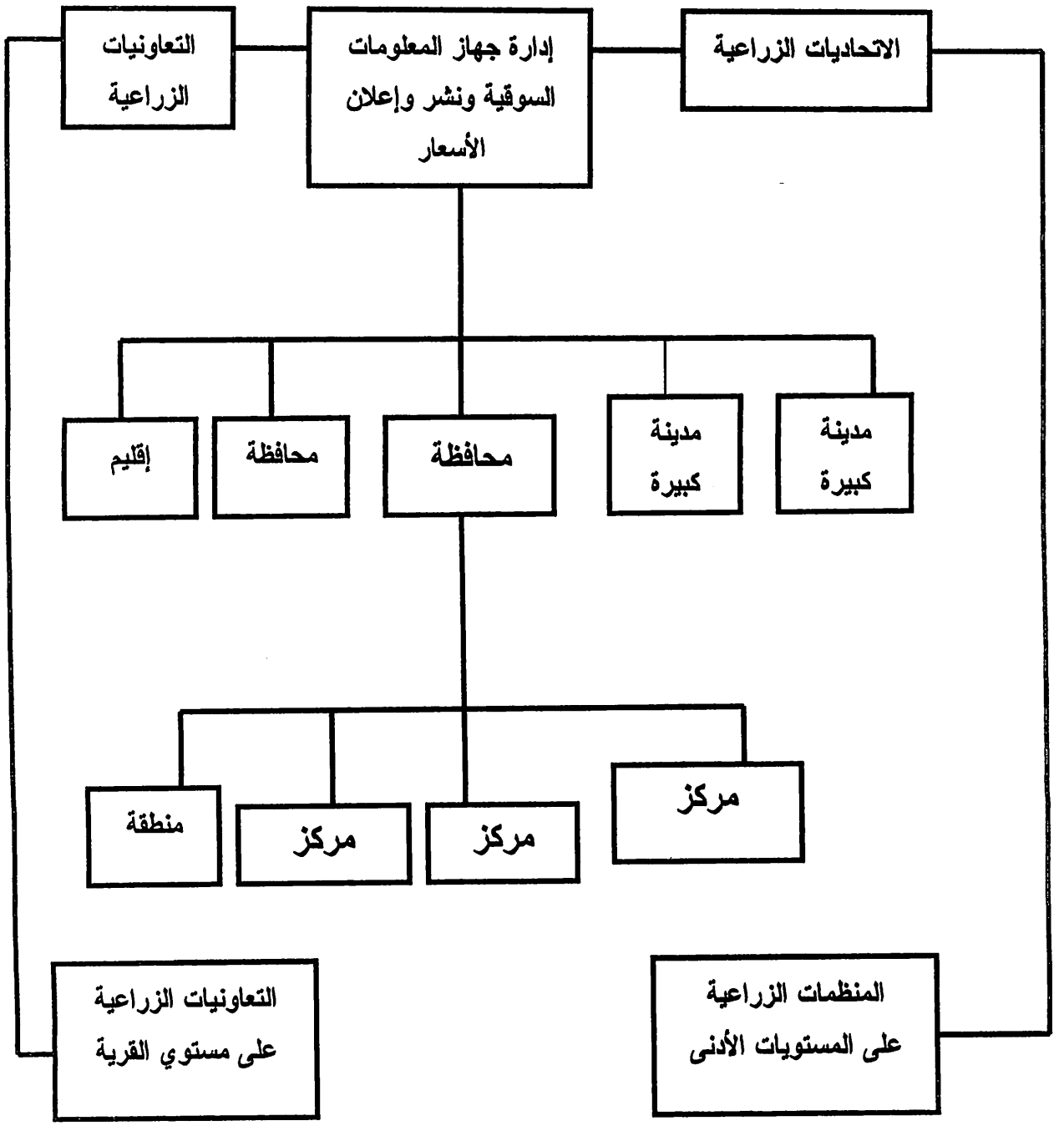
ب- الجهاز الوظيفى: يقترح أن يتكون الجهاز الوظيفى مما يلى:

- ادارة الجهاز: محاسب، اقتصادى زراعى ، مهندس زراعى (خضر وفاكهة)، مهندس زراعى (محاصيل) دبلوم مدرسة تجارية.
- سوق المدينة أو المحافظة: محاسب، مهندس زراعى (خضر وفاكهة)، مهندس زراعى محاصيل، دبلوم فنى أجهزة.
- سوق المركز: مهندس زراعى (اقتصاد زراعى)، دبلوم مدرسة تجارية أو زراعية.

ج- التجهيز بالمعدات:

يلزم لهذا البرنامج المقترح شبكة من أجهزة الفاكس تغطى الهيكل الهرمى للجهاز بهدف نشر وتداول المعلومه بسرعة والاستفادة منها في وقتها، كذلك يلزم شاشات عرض تليفزيونية بالأسواق الرئيسية بالمدن الكبرى والمحافظات، هذا بالإضافة إلى اذاعة داخلية في كل سوق، مع توفير الاتصال التليفونى الشامل للجهاز.

شكل (٢) هيكل جهاز المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية



المصدر:

سعد علام (د)، بعض البرامج المساعدة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية في الزراعة، دراسة غير منشورة.

د- اعداد وتدريب الكادر الوظيفى:

لكى يقوم الجهاز المقترح بتأدية وظائفه على وجه سليم يلزم اعداد وتدريب الكادر الوظيفى على طبيعة العمل والدور المطلوب منه القيام به، وذلك من خلال اعداد برامج تدريبية فنية زراعية وتسويقية واقتصادية.

هـ- أسلوب عمل الجهاز:

يقوم كل مستوى في الجهاز المقترح بنشر المعلومات في ارجاء السوق من خلال الشاشات والاذاعات الداخلية وتبادلها مع الأسواق الأخرى من خلال الفاكس والتليفون. ويقوم المستوى الأعلى بتوفير المعلومات للاتحادات والتعاونيات الزراعية التى تتولى بدورها إبلاغها للزراع حتى المستوى القاعدى (المنتجين في القرى).

و- المصادر التمويلية لجهاز المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية المقترح :

يمكن توفير مصادر تمويل الجهاز المقترح من مصدرين هما:

١- مصادر داخلية: وتتضمن مساهمة المنظمات ذات العلاقة المباشرة وهى التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين (١٠%-٢٠% من التكلفة).

- فرض رسم مقداره من ٠,٥-١% على السلع الزراعية المتداولة بالأسواق.
- هبات حكومية للبرنامج (١٠%-٢٠% من التكلفة)

٢- مصادر خارجية: تشمل مؤسسات مالية عربية ومؤسسات ومنظمات دولية... إلى غيرها من المصادر الخارجية.

ز- تبعية الجهاز المقترح والاشراف عليه:

الجهاز المقترح غير حكومى يعمل لصالح المنتجين وبتمويل غير حكومى ومن ثم يدار بواسطة المزارعين عن طريق التعاونيات والاتحادات الزراعية.

ومن المقترح أن تكون للجهاز رئاسة ثلاثية بها عضو من الاتحاد التعاونى الزراعى وعضو من الاتحادات الزراعية أو المنتجين الزراعيين، ورئيس سوق الجملة المركزية، على أن تتولى اللجنة الثلاثية التخطيط والاشراف على اعمال الجهاز وموظفيه وله الصلاحيات المتعارف عليها في مثل هذا الشأن.

٥- الفصل الخامس: سياسات تنمية وتطوير التصنيع الزراعى

مقدمة :

يعتبر قطاع الصناعات الزراعية من القطاعات الهامة فى الاقتصاد القومى، حيث يقدر انتاجه بنحو ثلث الانتاج الصناعى[1]، إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الغذائى أو الاستغلال الأمثل للإمكانيات التى يوفرها القطاع الزراعى وبما يساعد على تقليص حجم الفاقد من المنتجات الزراعية. لذلك تحتاج تنمية هذا القطاع جهود كبيرة فى ظل الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية السائدة، حيث قدرت وزارة الزراعة إجمالى قيمة الطاقة العاطلة لنشاط صناعة المنتجات الغذائية والعصائر بنحو ٢٣٤٦,١ مليون جنيه، وبلغت أعلى نسبة فى قيمة الطاقة العاطلة فى نشاط طحن الحبوب (٢١,٩%)، تليها صناعة الأعلاف وأغذية الحيوان بنسبة (١٩,٣%) ثم الزيوت النباتية (١٧%) ثم حفظ الأغذية (١١,٣%)، ثم تكرير السكر (٧,٩%)، وصناعة الألبان ومنتجاتها (٧,٦%) وتراوحت نسب باقى الأنشطة بين ٤,٨% لنشاط المسلى الصناعى وبين ٠,١% للسجائر ومنتجات التبغ .

وفى ضوء التطور السريع للتكنولوجيا الزراعية وفى ظل المتغيرات السائدة، فإن استراتيجية التصنيع الزراعى المستقبلية لوزارة الزراعة سوف تتبنى العمل على تحقيق أقصى عائد لتوفير الاحتياجات الغذائية وزيادة القدرة التنافسية التصديرية للصناعات الزراعية، مع تشجيع الاستثمارات المحلية والممثلة فى القطاع الخاص فى الاتجاه للتصنيع الزراعى وبما يعمل على المساهمة فى حل مشكلة البطالة .

وتهدف الاستراتيجية المستقبلية لتنمية التصنيع الزراعى إلى إزالة المعوقات التنظيمية الموجودة أمام الاستثمار الخاص فى مشاريع ما بعد الحصاد ، وذلك بالتعاون مع الوزارات المختلفة.

٥-١ أهداف التصنيع الزراعى :

يهدف التصنيع الزراعى إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية منها :

١- تعظيم القيمة المضافة للخامات الزراعية ومن ثم الناتج المحلى الإجمالى .
٢- إيجاد فرص عمل بما يساهم فى حل مشكلة البطالة .
٣- توفير العديد من المنتجات الزراعية المصنعة تبعاً للطلب المحلى والعالمى عليها، وتحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى من المنتجات المصنعة .
٤- زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية، مما يساهم فى حل مشكلة العجز فى الميزان التجارى .
٥- الاستفادة من الفاقد فى المنتجات الزراعية وتقليص حجم هذا الفاقد .

٦- الاستفادة من الخامات البيئية والزراعية الموجودة بالمناطق الريفية فى الصناعات الريفية الصغيرة والمتوسطة ٠٠٠الخ .

٧- تصنيع المخلفات الزراعية والاستفادة منها .

٥-٢ السلع الزراعية الأكثر ملاءمة للتصنيع الزراعى :

تشمل السلع والمنتجات الزراعية القابلة للتصنيع العديد من الأنواع، فمنها ما يتصل بالإنتاج النباتى والممثل فى المحاصيل الزراعية (حبوب - خضر - فاكهة)، ومنها ما يتصل بالثروة السمكية ومنتجاتها. هذا على جانب الإنتاج الحيوانى والداجنى. كما يمكن الاستفادة من المنتجات الثانوية للمحاصيل وكذلك المخلفات الزراعية فى التصنيع الزراعى لإنتاج الأعلاف والأسمدة .

وجدير بالذكر انه يجب التركيز على تصنيع الحبوب والخضروات والفاكهة والمخلفات الزراعية لما يلى:

- يتصف الإنتاج السمكى بالمحدودية النسبية، كما أن نوعية الأسماك المنتجة لا تلبى احتياجات التصنيع .
- بالنسبة للإنتاج الداجنى، فإن وجود مرض أنفلونزا الطيور سوف يشكل عائقاً أمام التوسع الكبير فى إقامة المزارع الداجنية لفترة زمنية مقبلة .
- يتصف الإنتاج الحيوانى بالندرة النسبية، وأن إمكانية التوسع الفعال فى الإنتاج بما يمكن من عمليات التصنيع يكتنفها العديد من الصعاب ومن أهمها عدم المقدرة على توفير الاعلاف .

ونشير فى هذا الصدد إلى بعض أصناف من الخضر والفاكهة الصالحة للتصنيع الزراعى والموضحة بجدول (١)- ويتضح منه أن هناك بعض الأصناف التى تصلح للتصنيع الزراعى والتصدير فى نفس الوقت مثل أصناف البسلة السكرية توليدو وجيانت

جدول (١)- بعض أصناف الخضر والفاكهة الصالحة للتصنيع الزراعى

النوع	الأصناف	ملاحظات
الطماطم	هجين بريجيد – هاينز – المروة – ماستر ١٠٠ بيتو ٧٨ هجين	
الفاصوليا الخضراء	بوليستا – اكزيرا – نارينا – برونكو	
الفاصوليا الجافة	جيزة ٦ – نبراسكا	
اللوبيا	كريم ٧ – دقى ٣٣١ – كفر الشيخ (١)- قها (١)	
البسلة السكرية	توليدو – جيانت – سنووند – شوجرجيم- شوجر لورد – شوجر بيرل	تزرع بهدف التصدير
الفلفل الأخضر الحلو	بولووندرا (أ) – هجين ياقوت	يصلح للتصدير
الفلفل الأخضر الحريف	سيرانوشيلى – هجين مراد	للتصدير
	جالينو	للتخليل
	لونج سليم	للصلصة الحريفة
الزيتون	عجيزى شامى – منزانيلو – الحامض – البيكوال – الكلاماتا	أصناف للمائدة
	الكرونـاكى – الكوراتينـا – المراقـى- الاربيكوين	لصناعة الزيت
	البيكوال – المنزانيلو – الوطقين	مزدوجة الغرض
التفاح	الأنا – الدورست جولن	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، النشرات الإرشادية، إعداد مختلفة لسنوات متعددة .

وشوجر لورد وشوجر بيرل وغيرها. كذلك الوضع بالنسبة لبعض أصناف الفلفل الأخضر الحلو (هجين ياقوت وبولووندرا أ) وبعض أصناف الفلفل الحريف (هجين مراد وسيرا نوشيلى).

أما الزيتون فهناك بعض الأصناف التى تصلح لصناعة الزيت مثل أصناف الكرونـاكى والكوراتينا والمراقى والاربيكوين، وهناك بعض أصناف أخرى تصلح كمأكولات المائدة مثل الكلاماتا والبيكوال وعجيزى شامى وغيرها كما هو مبين بالجدول هذا إلى جانب بعض الأصناف مزدوجة الغرض مثل الوطقين والبيكوال والمنزانيلو .

ويوضح جدول (٢) مشروعات التصنيع الغذائى وعددها، حيث يتبين منه وجود طاقة عاطلة تمثل الفرق بين الطاقة الكلية فى صورتها الكمية والإنتاج الفعلى لأهم المنتجات الزراعية المصنعة الأمر الذى يعكس الفقد الإقتصادى لاستغلال طاقة المشروعات المتاحة، بالإضافة لعدم وجود الخامات الزراعية اللازمة للتصنيع بالكميات اللازمة للتصنيع، وقد يعزى ذلك لارتفاع نسبة الفاقد فى مرحلة ما بعد الحصاد لبعض الأنواع كما فى حالة الطماطم، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ٢٥% من الانتاج ، أو لعدم صلاحية بعض الأنواع للتصنيع كما فى حالة الأسماك، أو لنقص الكميات المنتجة كما فى حالة الألبان. أو قد يعزى الأمر إلى تقادم المصانع والمشروعات والآلات والمعدات بها، أى أنها بحاجة إلى التحديث والتطوير أو أنها بحاجة إلى عناصر ادارية تتمتع بالكفاءة فى استخدام وإدارة الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق أقصى عائد إنتاجى ممكن .

إن فى عرض إعداد المشروعات الموجودة للتصنيع الزراعى إنما يعكس إمكانيات التصنيع المتاحة وتوافر البنية الأساسية لعملية التصنيع الأمر الذى يحتاج إلى كفاءة إدارة هذه المشروعات بهدف الوصول إلى أقصى استغلال ممكن لطاقاتها المستهدفة والمتاحة .

٥-٣ أساليب ومتطلبات التصنيع الزراعى :

يجب توافر عدة متطلبات لإتمام عملية التصنيع وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من استخدام مستلزمات الإنتاج المتوافرة ومن هذه المتطلبات ضرورة توافر ما يلى:

- خطة تصنيعية محددة الأهداف والسياسات فى خلال فترة زمنية معروفة .
- توافر الخامات والمدخلات اللازمة لعملية التصنيع الزراعى بالكميات المطلوبة وفى الأوقات المناسبة لاحتياجات المصانع والمشروعات وضرورة توفير العبوات اللازمة للتعبئة والتغليف للمنتجات المصنعة .
- التمويل اللازم لعملية التصنيع الزراعى .
- دراسة السوق والطلب المحلى والأجنبى على المنتجات الزراعية المصنعة وخلق طلب على المنتجات الجديدة والحديثة من خلال وسائل الإعلام والإعلان المختلفة، وفتح أسواق جديدة بالداخل والخارج .
- إتباع أساليب وطرق تصنيعية تتناسب مع المواصفات القياسية المطلوبة فى المنتجات المصنعة .

جدول (٢)- التصنيع الغذائى لأهم المنتجات الزراعية وعدد المشروعات والطاقة الكلية والفعلية على مستوى الجمهورية لعام ٢٠٠٧

نوع الإنتاج	عدد المشروعات على مستوى الجمهورية	الطاقة الكلية (طن)	الانتاج الفعلى (طن)
جبنة بيضاء	١١٤٦	١٠٧٧٠٧,٧	٦٧٥٧٣,١
الزيوت النباتية	٥٧٧	١٢٥٣٨٨٥,٢	٥٤٨٩٨٦,٩٩
العسل الأسود	٢٣٢	٢٩٣١٩٢	٤١١٦٥
المكرونة	١٥٣	٤٧٦٠٥٢	٢٦٢٥٨٢,٢
الحلاوة الطحينية	١٣٣	٣٤١٨١,٢	١٦٨٧٩,٠٨
العصائر	٣٧	٧٧٢٧١,٥	٤٨٧٧٣,٨٩
المربات	٣٥	٢٠٦٥٠,٦	٩١٢٦,٩٣
الشربات	١١	٣٨٩٥,٥	٢٧٩٤
الأسماك المدخنة	٤٠	١٣٩٣٨,٦	٤٤٩٣,٧٤
الأسماك المملحة	٧٥	١٣١٦٧	٧٤٣٠,٥
الأسماك المعلبة	٦	٢١٢٣٥	٥٢٥,١١
تجفيف الخضر	١٣	٢٥١٩٥	١٤٨٤٤,٣
تجفيف الفاكهة	٢٩	٩٢٠٠٠	١١٤٧١
المخللات	٧٢	١٠١٣٤,٣	٥٩٧١,٥
المسلى	١٨	٧٢٤٤٦٣	١٧٩٠٠٣,٢١
صلصة الطماطم	١٤	٥٤٧٤٨	١٦٧٠١,٨٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، دراسة عن أهم المؤشرات الإحصائية لمشروعات الأمن الغذائى ٢٠٠٧، سبتمبر ٢٠٠٨ .

- توافر البنية الأساسية للتسويق سواء الداخلى أو الخارجى مثل وسائل النقل والحاويات مع ضرورة توافر إمكانيات لحفظ المنتجات الزراعية كالثلاجات للتبريد أو التجميد أو وسائل النقل المبردة. ويوضح جدول(٣)عدد مشروعات التبريد والتجميد والفرز والتعبئة علىمستوى الجمهورية ويتضح منه وجود طاقة عاطلة فى استخدام هذه المشروعات، وبما يعكس الحاجة إلى ادارتها بكفاءة وتعظيم العائد منها.

هذا بالإضافة على بعض الشروط لنجاح عملية التصنيع منها :

أ - خلق المناخ المناسب لعمل المصانع أو المشروعات الزراعية، ادارياً وتشريعياً وتكنولوجياً ... إلى غيرها من الظروف .

ب - التشابك والترابط بين المشروعات المختلفة من حيث الحجم أو نوعية المنتج بحيث يخطط للنشاط التصنيعى على هيئة عناقيد أو مجمعات تحتوى على مشروعات كبيرة الحجم تدور فى فلكها مشروعات صغيرة ومتوسطة وترتبط ببعضها البعض بروابط أمامية أو خلفية .

ج - ضرورة توافر الظروف المؤسسية المواتية كتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية ومؤسسات التمويل والدعم الادارى والقانونى والتكنولوجى التى تيسر عملية التصنيع .

د - تكامل السياسات وهو ما يعنى تناسق السياسات الجزئية الخاصة بتنمية التصنيع الزراعى مع سياسات التنمية الكلية بما يحقق أهدافها .

جدول (٣)- الخدمات المكملة للتصنيع الغذائى - أنشطة التبريد والتجميد والفرز والتعبئة
عدد المشروعات والطاقة الكلية والفعلية على مستوى الجمهورية

نوع النشاط	عدد المشروعات	حجم الثلاجات بالمتر المكعب	المخزون الفعلى (طن)	الطاقة الكلية (طن)	الكميات الفعلية (طن)
التبريد	٩٠٢	١٥٥٨٨١٠,٩	١٢٤٧٥٩٤,١٩	-	-
التجميد	٤٢٦	١٠٤٨٣٩٣	٨٠٥٠١٠,٧١	-	-
الفرز والتعبئة	١٢٦	-	-	١١٧٠٤٤٢	٨٤٩٣٨١,٩

المصدر:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، دراسة عن أهم المؤشرات الإحصائية لمشروعات الأمن الغذائى (٢٠٠٧)، سبتمبر ٢٠٠٨ .

هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر قاعدة بيانات تشمل كل الجوانب المتعلقة بالتصنيع الزراعى والظروف المحيطة والمؤثرة على قرارات المنتج الصناعى .

٥-٤ استراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تنمية التصنيع الزراعى :

تتلخص هذه الاستراتيجية فى النقاط التالية:

(١) حل مشاكل السلع الاستراتيجية التى تحقق الاكتفاء الذاتى باتباع الإجراءات التالية:

أ - الاستفادة من المنتجات الزراعية التى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى لها ١٠٠% مثل الفاكهة والخضر، وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية التسويقية وزيادة العائد الاقتصادى منها. فعلى سبيل المثال يوجد فاقد يتراوح بين ٢٠%-٣٠% فى الخضر والفاكهة، حيث بلغ اجمالى انتاجهما ٢٣ مليون طن، تم تداول أكثر من ٩٠% منه فى صورة طازجة وحوالى ٢% للتصنيع، الأمر الذى يظهر الحاجة لإعداد محطات معاملة المنتجات الزراعية بعد الحصاد (غسيل- تدريج - تعبئة - تخزين فى المبردات) - وتقترح الاستراتيجية أن يقوم بإنشائها اتحادات تعاونية نوعية يمتلكها المنتجون الزراعيون ويديرها شباب الخريجين بعد تأهيلهم لهذه الوظيفة من خلال التدريب الكافى. وتشير الاستراتيجية أن وجود مثل هذه المحطات سوف يؤدى إلى

توفير ٩٠% من الفاقد الزراعى للخضر والفاكهة، كما يمكن أن يرقى بجودتهما، بالإضافة إلى ما توفره من فرص عمل على مستوى الجمهورية . وأشارت الاستراتيجية أن يتحدد دور وزارة الزراعة فى تقديم دراسات الجدوى لهذه المشروعات للمستثمرين، وبينت أيضاً أن الهدف من وجود هذه المحطات هو إمداد عملية التصنيع الزراعى بكميات أكبر من الخضر والفاكهة لتوفير منتجات زراعية مصنعة للسوق المحلى أو للسوق الخارجى (المجمدات – العصائر – العجائن المجمدة – المجمدات للخضر الورقية والبقوليات الخضراء ... الخ).

ب – بالنسبة للحوم والأسماك فقد أشارت الاستراتيجية إلى تداولها بطريقة لا تتناسب مع الصحة العامة والمستهلك المصرى، ووجود حاجة للارتقاء بجودتهما وتعديل أسلوب تداولهما عن طريق استخدام العربات المغلقة والمبردة أو المجمدة . هذا إلى جانب استكمال الصناعات القائمة على اللحوم والأسماك.

حـ– أما الألبان فأظهرت الاستراتيجية أن ما يتم تصنيعه منها بطريقة صحية لا يزيد عن ١٠% من إجمالى ٤ مليون طن تقريباً، الأمر الذى يحتاج لإنشاء سلسلة مخازن مبردة وإيجاد وسائل آمنه لاستلام الألبان من المزارع الصغيرة وسرعة نقلها بعد تبريدها، مع تطبيق أسلوب البسترة لجميع المصانع المتوسطة والصغيرة الحجم ، وذلك من خلال تدريب العاملين على إتباع الطرق المثلى فى عمليات التصنيع .

د – فيما يتعلق بالتمور فتشير الاستراتيجية إلى ضرورة تصدير الفائض منها وخاصة الأصناف النصف جافة وأهمها صنف السيوى .

(٢) ادخال تكنولوجيات تساهم فى حل بعض مشاكل السلع الاستراتيجية وتشمل :

أ – ايجاد بدائل لمشكلة العجز فى كميات القمح المنتجة والتى لا تفى باحتياجات الطلب المحلى عن طريق خلطة بالشعير أو الذرة الرفيعة لانتاج الخبز دون المساس بجودته، مع تحسين قيمته الغذائية وترشيد الاستهلاك من القمح.

ب – تحسين صفات زيت الزيتون وتطوير صناعته خاصة الزيت الموجه للتصدير.

حـ– خفض الفجوة الغذائية للسكر(٦٠٠ ألف طن) عن طريق ادخال زراعة نبات الاستيفيا الذى تجود زراعته بالأراضى الصحراوية واحتياجاته المائية تماثل البنجر ، ودرجة حلاوته مرتفعة (٣٠٠ مرة مثل السكر) ويعطى النبات ٣-٤ حشات فى السنة، ويمكن تصنيعه واستخدامه كبديل للسكر .

(٣) ادخال تكنولوجيات تساهم فى الوصول لبيئة نظيفة من خلال تدوير مخلفات التصنيع الغذائى ومخلفات المجازر وغيرها (يستفاد بأكثر من ٥٠% منها الآن) وزيادة الاستفادة منها عن طريق :

أ - استخدام قش الأرز وحطب الذرة فى تصنيع الأعلاف غير التقليدية .

ب - استخدام قش الأرز وحطب الذرة كمهد لإنتاج عيش الغراب .

ج - استخلاص السليكون وبعض العناصر الهامة من قش الأرز وإدخال قش الأرز وحطب الذرة فى صناعة لب الورق لإحلال الواردات منه. كذلك استخدام قش الأرز بعد معاملته كمادة عضوية فى الأراضى الرملية .

د - إنشاء وحدات معالجة صغيرة لاعداد قش الأرز وحطب الذرة على مستوى المحافظات ثم استكمال التصنيع بمصنع رئيسى ينشأ لهذا الغرض .

هذا إلى جانب التخلص الآمن للبيئة من المخلفات الزراعية .

(٤) إدخال تكنولوجيا مناسبة للارتقاء بجودة المنتج ودعم قدرته التنافسية بالأسواق العالمية من خلال :

تطبيق نظم الجودة الشاملة والسلامة الغذائية بداية من التداول بالحقل وحتى وصول المنتج النهائى للمستهلك. هذا إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات تسويقية تفيد المنتجين الزراعيين، مع نقل التكنولوجيا المتطورة للجهات المستفيدة، والتنسيق بين جهات التصنيع والجهات البحثية وتوسيع قاعدة التدريب .

وتجدر الإشارة إلى أهمية تعريف المنتجات المصنعه من خلال البطاقات الخاصة وذلك لتوعية المستهلك النهائى لها .

كما أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة إجراء المسوح لأنواع الملوثات المختلفة للأغذية ودراسة تأثيرها وطرق التغلب عليها، وكذلك الوضع بالنسبة للسموم الفطرية .

٥-٥ سياسة التصنيع الزراعى المقترحة لتنمية الصناعات الزراعية:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى وضع بعض المقترحات لسياسة التصنيع الزراعى والتى تؤدى إلى تنمية الصناعات الزراعية اعتماداً على الإنتاج النباتى، وذلك من خلال تناول مقومات وأركان السياسة المقترحة .

٥-٥-١ مقومات سياسة التصنيع الزراعى المقترحة :

ترتكز سياسة التصنيع الزراعى المقترحة على عدة مقومات كما يلى:

٥-٥-١-١ التعاقدات المسبقة مع المنتجين الزراعيين لضمان توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع الزراعى:

أ - مفهوم التعاقد المسبق :

تشكل الخضروات والفاكهة المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع الزراعى، أى أن الإنتاج من الخضر والفاكهة تشكل جزءاً من مراحل التصنيع الزراعى لهذه المنتجات. ومن ثم فإن مفهوم التعاقد المسبق هو نوع من التعاقد بين المنشأة الصناعية والمزارعين

بشروط متفق عليها بين الطرفين يتم بمقتضاه قيام المزارعين بتزويد المنشأة الصناعية بكمية متعاقد عليها بين الطرفين، تمكن من إنتاج منتج صناعى قادر على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية من حيث النوعية طبقاً للمواصفات المطلوبة وبالأسعار التنافسية.

ب - <u>المزايا التى يحققها التعاقد المسبق لطرفى التعاقد</u> :

إن توافر الخضروات والفاكهة لا يعنى بالضرورة صلاحياتها لعمليات التصنيع، حيث تحتاج عملية التصنيع الزراعى إلى مواصفات وخصائص معينة للخامات الزراعية المستخدمة تجعلها قابلة للتصنيع .

فعلى سبيل المثال يحتاج انتاج معجون الطماطم إلى نوعية ذات مواصفات معينة فى الطماطم مثل نسبة تصافى الثمرة عند التصنيع، كما ان تحويل البطاطس إلى منتج نصف مصنع أو كامل التصنيع يقتضى توافر نوعية معينة من البطاطس وأصناف تختلف عن مثيلتها المستخدمة فى الطهى المنزلى، علاوة على ذلك فإن تحويل البرتقال إلى عصير يتطلب توافر ثمرات البرتقال بمواصفات معينة (إرتفاع نسبة العصير بالثمرة) تختلف عن مثيلاتها التى تستخدم للاستهلاك المباشر ٠٠٠وهكذا .

ومما لا شك فيه أن المنشأة الصناعية هى الأقدر على المعرفة الكاملة بالمواصفات اللازم توافرها فى المنتج الزراعى المستخدم كخامات للصناعة حتى يكون المنتج الصناعى متفقاً مع المواصفات المطلوبة. وحتى يتحقق ذلك تقوم المنشأة الصناعية بتزويد المنتجين الزراعيين بالمواصفات المطلوبة من الحاصلات الزراعية المنتجة وطرق وأساليب المعاملة الزراعية (عدم استخدام مبيدات وأسمدة كيماوية ٠٠٠) .

٥-٥-١-٢ <u>التمويل</u> :

قد يواجه المزارعون مشكلة عدم توافر التمويل اللازم لمتطلبات عملية الانتاج الزراعى فى كثير من الأحيان، ويعد التمويل أحد العقبات التى تواجه المنتج والمستثمر الفرد خاصة فى حالة استصلاح الأراضى الصحراوية الجديدة ، والتعاقد المسبق يتضمن تقديم المنشأة الصناعية لقروض ميسرة إلى المزارعين يتم سدادها عن طريق الخصم من مستحقاتهم عند توريد انتاجهم الزراعى للمنشأة الصناعية وبذلك يساعد التعاقد المسبق على القضاء على مشكلة تمويل عمليات النشاط الزراعى .

٥-٥-١-٣ <u>التسويق</u> :

يشكل التسويق أحد المشاكل الرئيسية إن لم يكن أعقدها والتى يواجهها المزارعون لما يلى:

- عدم المعرفة باحتياجات السوق الفعلية من الخضروات والفاكهة (عدم توافر البيانات التسويقية)، مما يدفعه إلى زراعة مساحات محدودة وتسويق الإنتاج اعتماداً على قدرته

الذاتية المحدودة. وفى هذه الحالة يفقد المزارع غالباً جزءاً من انتاجه لعدم قدرته على تسويق الانتاج بالكامل، مما يعنى فقدانه لجزء من دخله.

- اعتماد المزارع على الوسطاء فى تسويق منتجه مما يجعله تحت سيطرة هؤلاء الوسطاء، وبالتالى فقدانه لجزء كبير من دخله .
- تعد مشاكل التعبئة والنقل والتخزين من العقبات التى تواجه المنتج الزراعى فترة الحصاد، مما يعمل على استعجاله لبيع وتسويق المحصول، حيث تزداد الكميات المسوقه من نفس المحصول بالأسواق وما يصاحب ذلك من انخفاض الأسعار، وهذا الأمر يفقده جزء من الدخل الممكن الحصول عليه إذا ما تم التسويق على فترات متتابعة .

من العرض السابق يتبين أن التعاقد المسبق يؤدى إلى تقليص حجم الفاقد من المنتج الزراعى، هذا بالإضافة إلى تفادى الاعتماد على الوسطاء فى تسويق المحاصيل الزراعية، مما ينعكس على زيادة عائد المزارعين، كما يضمن هذا التعاقد للمنشاة الصناعية الحصول على الكميات اللازمة للتصنيع وبالمواصفات المناسبة، فى الأوقات المعينة .

٥-٥-١-٤ <u>التسعير</u> :

يشكل موضوع أسعار المنتجات الزراعية التى تشكل مدخلاً لعملية التصنيع جانباً على قدر كبير من الأهمية لنجاح عملية سياسة التعاقد المسبق، والتى تشكل بدورها ركيزه أساسية لنجاح التصنيع الزراعى. وبصفة عامة يسعى المزارعون إلى الحصول على أعلى سعر ممكن لمنتجاتهم حتى يتمكنوا من تعظيم أرباحهم ومن ثم دخولهم. وعلى الجانب الآخر فإن المنشأة الصناعية تسعى للحصول على المنتج الزراعى بأقل سعر ممكن حتى تتمكن من خفض تكاليف الانتاج إلى أدنى مستوى ممكن يأهلها لرفع قدرتها التنافسية الفعالة فى السوق المحلى أو الخارجى وتعظيم أرباحها. والحقيقة التى لابد من التأكيد عليها هى أن يتم تحديد أسعار المنتجات الزراعية على أساس التكلفة الحقيقية للمنتجات الزراعية مضافاً إليها هامش ربح معتدل يرضى به المزارعين ويمكن المنشاة الصناعية من المنافسة فى الأسواق وتحقيق معدل ربح مقبول، على أن تتم عملية التسعير بصورة سنوية آخذه فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على تكاليف الإنتاج لكل من المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية على السواء وقدرة المنشأة الصناعية على المنافسة الفعالة فى السوق المحلى والخارجى. علاوة على ذلك فإنه على طرفى التعاقد الأخذ فى الاعتبار أنه فى حالة الكساد فإن على المزارعين المنتجين القبول بهامش ربح منخفض نسبياً حتى تتمكن المنشأة الصناعية من خفض سعر بيع المنتج الصناعى، وفى المقابل فإنه فى حالة الرواج الاقتصادى على المنشأة الصناعية أن تقدم أسعار أعلى للمنتجات الزراعية تمكن من تعويض المزارعين عما تحملوه خلال فترة الكساد .

مما سبق يمكن القول أن نظام التعاقد المسبق الذى يشكل مطلباً جوهرياً لنجاح سياسة التصنيع الزراعى هو فى حقيقة الأمر نظام يهدف إلى تحديث الاقتصاد القومى من خلال :

- تزويد المزارعين بالمعدات والمستلزمات الإنتاجية اللازمة للاستزراع، بما يمكن من الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية .
- خفض الفاقد من المنتجات الزراعية والتى يقدرها البعض بنسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠% للخضروات والفاكهة.
- تزويد القطاع الصناعى بخامات زراعية مطابقة للمواصفات القياسية المطلوبة، بما يمكن من الحصول على منتجات مصنعة قادرة على المنافسة فى السوق المحلى والخارجى من حيث السعر والجودة .
- تعميق روح التعاون الفعال بين قطاعى الزراعة الممثلة فى المنتجين الزراعيين والصناعة الممثلة فى المنشآت الصناعية، والعمل بروح الفريق المتكامل، وهو ما يشكل حاجة ماسة للمجتمع المصرى لمواجهة متطلبات عصر العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية .

٥-٥-٢ التجمعات الصناعية الزراعية :

تشكل التجمعات الصناعية الزراعية الركن الأساسى الثانى لنجاح سياسة التصنيع الزراعى.

وتتمثل فكرة التجمعات الصناعية الزراعية فى قيام المنشآت الصناعية وسط أو على مقربة من الأراضى الزراعية المستصلحة والمستزرعة والتى سيتم تصنيع منتجاتها الزراعية، وهذا يمكن من تحقيق ما يلى:

١- خفض نسبة الفاقد فى المنتجات الزراعية التى سيتم تصنيعها ، نظراً لعدم تواجد مشكلة نقل هذه المنتجات .

٢- إقامة مبنى مناسب لتدريب المزارعين على استخدام المعدات وتقديم المعلومات والإرشادات الزراعية، وعقد الاجتماعات بين المزارعين والمتخصصين لمتابعة سير عمليات الاستزراع ومعالجة المشاكل المستجدة .

٣- إقامة معمل لإجراء الاختبارات المتعلقة بالمواصفات القياسية والجودة.

٤- إقامة مبنى لإتمام الإجراءات الجمركية للمنتجات المصنعة التى سيتم تصديرها للخارج.

٥- إقامة مبنى لتقديم الخدمات البنكية والبريدية .

٦- إنشاء مبنى لصيانة الآلات والمعدات وتقديم خدمات الإصلاح والصيانة .

٧- إقامة مجتمعات عمرانية جديدة .

ويمكن توطين التجمعات الصناعية الزراعية المقترحة فى الأراضى القديمة بالدلتا وأيضاً بالمناطق الصحراوية المستصلحة ومناطق التوسع الأفقى على النحو التالى ذكره .

٥-٥-٣ مناطق ومراكز التجمعات الصناعية الزراعية المقترحة :

٥-٥-٣-١ فى أراضى الدلتا

يتركز إنشاء هذه التجمعات فى إقامة المنشآت الصناعية بالقرب من الأراضى القابلة للاستزراع والأراضى المستصلحة والمزروعة بالخضروات والفاكهة والتى سيتم تصنيعها. وقد اقترحت دراسة بمعهد التخطيط القومى[٤] توطين الصناعات الغذائية المتصلة بالخضروات والفاكهة فى بعض المناطق والمراكز الرئيسية الآتى ذكرها، نظراً لكبر المساحة المنزرعة بها بالفاكهة والخضروات، ووزنها النسبى لاجمالى الزمام المنزرع بالاقليم، وموقعها الجغرافى تبعاً لاتصالها وقربها من بعضها البعض وهى :

أ - مركز غرب الدلتا والساحل الشمالى: ويضم محافظات مطروح والأسكندرية والبحيرة والغربية .

ب - مركز شرق الدلتا وسيناء: ويضم محافظات شمال سيناء والاسماعيلية والشرقية.

ج - مركز جنوب الدلتا: ويشمل القليوبية والمنوفية والجيزة .

أما المراكز والأقاليم المقترح توطين صناعة الزيوت النباتية بها ويمكن إقامة تجمعات صناعية زراعية عليها فهى :

أ - مركز غرب الدلتا: ويضم محافظتى البحيرة والغربية .

ب - مركز جنوب الدلتا: ويشمل محافظتى المنوفية والقليوبية .

ج - مركز مصر الوسطى: ويضم محافظات الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج .

وتعتمد هذه المراكز على محصولى فول الصويا وعباد الشمس فى إنتاج الزيوت . لذلك يمكن أن يضم إليها محافظات الإسماعيلية والشرقية وقتا اعتماداً على إنتاج الزيوت من بذور السمسم والفول السودانى، أو تحويل إنتاج المزارعين بها إلى إنتاج فول الصويا وعباد الشمس .

وتقترح نفس الدراسة التوسع فى زراعة البنجر وتوطين صناعة السكر اعتماداً عليه بالمناطق والأقاليم التالية :

أ - مركز شرق الدلتا: ويضم محافظات الإسماعيلية والمراكز الشرقية الجنوبية من محافظة الشرقية، حيث الأراضى الجديدة الجارى والمستهدف استصلاحها فى المناطق المجاورة .

ب - مركز غرب الدلتا: ويضم المراكز الجنوبية من محافظتى البحيرة والغربية والأسكندرية بما فيها من الأراضى الجديدة الجارى استزراعها والمستهدف استصلاحها داخل المركز وامتداده جنوباً.

ج - مركز جنوب الدلتا: ويشمل محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة ويمكن توطين صناعة السكر بها اعتماداً على زراعة بنجر السكر .

ونظراً لعدم التخطيط المسبق لإقامة التجمعات الصناعية الزراعية فى أراضى الدلتا، فإن التجمع غالباً ما يقتصر على إقامة المنشآت الصناعية بالقرب من الأراضى الزراعية .

وتجدر الإشارة إلى إمكانية نشر نظام التعاقد المسبق فى هذه التجمعات، إلا أن الخدمات التى يمكن تقديمها سوف تكون محدودة للغاية نظراً لقرب هذه التجمعات من الكتل السكنية التى يمكنها تقديم مثل هذه الخدمات .

ثانياً: <u>فى الأراضى الصحراوية والمستصلحة</u>

إن إقامة التجمعات الصناعية الزراعية فى المناطق الصحراوية والمستصلحة يجب أن يتم من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق التصنيع الزراعى على نطاق واسع وفعال، ومحاولة جذب سكان الوادى إلى هذه التجمعات لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة .

ومما لاشك فيه أن إقامة هذه التجمعات فى المناطق الصحراوية وفى مقدمتها سيناء والمناطق الصحراوية المتاخمة لقرى الظهير الصحراوى بالمحافظات يتطلب توافر استثمارات ضخمة وجهة مسئولة تتولى عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وربما يكون إنشاء شركة قابضة برأس مال مشترك بين الدولة ورجال الأعمال والبنوك أفضل الحلول للتمكين من إقامة التجمعات الصناعية الزراعية، حيث يمكن لهذه الشركة أن تقوم بتقسيم الأراضى القابلة للاستزراع إلى مجمعات زراعية من حيث مدى ملاءمتها لاستزراع الخضروات والفاكهة، ومن ثم تصنيعها، وذلك على ضوء الاستخدام الأمثل للمياه المتاحة.

٥-٥-٤ <u>منهجية تخصيص أراضى التجمعات الصناعية الزراعية :</u>

١- <u>التخصيص لعدد محدود من كبار المستثمرين</u>

تتمثل هذه المنهجية بتخصيص الأراضى القابلة للاستزراع على عدد محدود من كبار المستثمرين، حيث يقومون بعملية الاستزراع للأراضى الصحراوية والجديدة وإقامة المنشآت الصناعية لتصنيع المنتجات الزراعية الناتجة عن هذه الأراضى.

وعلى الرغم من سهولة هذه المنهجية، إلا أنها ستكون ضعيفة الأثر نحو المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتوزيع عائد التنمية على قطاع كبير من أفراد المجتمع أو خلق مجتمعات عمرانية جديدة، وهو ما يمثل أحد أهداف استراتيجية التصنيع الزراعى كما أوضحنا سابقاً.

٢- <u>التخصيص على نطاق واسع لصغار المستثمرين</u>

تسعى هذه المنهجية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة من قبل وتعتمد عملية التخصيص على نوعية الإنتاج الزراعى. إن إقامة مجتمعات صناعية زراعية لتصنيع الخضروات قد لا يشكل صعوبة نظراً لإمكانية دخول الأراضى القابلة للاستزراع مرحلة الإنتاج الحدى والفعلى خلال فترة زمنية قصيرة. غير أنه على الجانب الآخر فإن استزراع الأراضى بأشجار الفاكهة التى سيتم تصنيعها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً قد تصل إلى نحو خمس سنوات حتى تدخل مرحلة الإنتاج الفعلى.

وبناء على ذلك فإن سياسة التخصيص المقترحة للأراضى لإقامة التجمعات الصناعية الزراعية تتمثل فيما يلى:

بالنسبة للأراضى المخصصة للخضروات:

- تقوم الشركة القابضة بتقسيم الأراضى إلى مساحات صغيرة فى حدود خمسة أفدنة ويتم توزيعها على صغار المستثمرين .
- تتم عملية التخصيص على أساس حق الانتفاع لفترة زمنية معينة .
- يقوم المستثمر الصغير بسداد ٥٠% من إجمالى تكلفة الأرض شاملة المرافق والبنية الأساسية، ويسدد الجزء المتبقى (٥٠%) من الانتاج الزراعى الذى سيتم تصنيعه خلال فترة زمنية مقبولة .
- يتم دعوة المستثمرين الصناعيين لإقامة المنشآت الصناعية التى تقوم بتصنيع الخضروات ، وعلى أن يتم تخصيص الأرض بنظام حق الانتفاع .
- تتم عملية تصنيع الخضراوات طبقاً لنظام التعاقد المسبق كما سبق ذكره .

وبالنسبة للأراضى المخصصة للفاكهة :

- تخصيص الأراضى فى بادىء الأمر إلى مستثمر واحد بحق الانتفاع لفترة زمنية مقبولة تأخذ فى اعتبارها طول الفترة الزمنية اللازمة لعملية الاستزراع والاستثمارات التى سيتطلبها إقامة المصنع أو المنشأة لتصنيع الفاكهة.
- بعد انتهاء الفترة الزمنية لحق الانتفاع الممنوحة للمستثمر تقسم الأراضى المنزرعة بالفاكهة إلى مساحات صغيرة وتوزع على صغار المستثمرين بنفس الأسلوب المذكور بعاليه.
- تتم عملية تصنيع الفاكهة طبقاً لنظام التعاقد المسبق، كما سبق الذكر .

٥-٦ سياسة تصنيع المخلفات الزراعية :

إن تصنيع المخلفات الزراعية والثانوية، يؤدى إلى الحصول على منتجات تمثل إضافة جديدة فى الناتج المحلى الاجمالى، وإيجاد فرص عمل جديدة منها ما هو على شكل مشروعات صغيرة أو كبيرة تسهم فى حل مشكلة البطالة، والقضاء على ظاهرة التلوث البيئى.

وفى هذا المجال فإن قش الأرز يمثل المخلف الزراعى الرئيسى الذى ظهر على السطح نتيجة للتوسع الكبير فى زراعة الأرز، وبصفة خاصة فى محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية، حيث كان من المخطط أن يتم زراعة مليون فدان أرز هذا العام، ولكن تم زراعة٢ مليون فدان ، نتج عنهم ٤ ملايين طن قش أرز ، ونظراً لعدم تواجد وسيلة فعالة للاستفادة من قش الأرز، لجأ المزارعون إلى حرقه مما ترتب عليه تلوث كبير للبيئة وإهدار لمدخل زراعى.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى إمكانية تحويل هذا القش إلى العديد من المنتجات تشمل ما يلى :

- تحويل قش الأرز إلى سماد عضوى منذ اللحظة الأولى للحصاد، مما يسهم فى زيادة إنتاجية المحاصيل .
- إنتاج الوقود الحيوى الذى يعد مصدراً غير تقليدى للطاقة ويمكن تصديره إلى الدول الأوروبية .
- تحويل قش الأرز إلى بديل للاسمنت فى الخرسانة، وذلك بحرق القش وتحويله إلى درجة نعومة مماثلة للاسمنت .
- إنتاج فطر عيش الغراب باستخدام قش الأرز كمهد لنموه. وهذا الفطر يعتبر بديل للبروتين الحيوانى وهو قابل لعملية التصنيع والتصدير للخارج .
- زراعة بعض أنواع من الخضراوات التى يمكن تصنيعها مثل الفراولة والطماطم على قش الأرز بعد استخدامه كتربة نظيفة سهلة الاستخدام فى المناطق الضيقة.

إن نجاح سياسة تصنيع المخلفات الزراعية بالتركيز على قش الأرز يتطلب ما يلى:

- أن تقدم الحكومة دعماً مالياً فاعلاً إلى مراكز البحوث والجامعات لاجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتحويل قش الأرز إلى المنتجات السابق الإشارة إليها والوصول إلى مرحلة القابلية للتطبيق العملى لهذه البحوث .
- دعوة رجال الأعمال للاستثمار فى مثل هذه المشروعات الصناعية .

٧-٥ سياسة الارتقاء بجودة وسلامة المنتجات :

إن نجاح سياسة التصنيع الزراعى المتمثلة فى تصنيع الخضراوات والفاكهة لا تقتصر على تطبيق نظام التعاقد المسبق وإقامة التجمعات الصناعية الزراعية فحسب ، بل يتطلب الأمر بالضرورة أن تكون المنتجات المصنعة فى المنشآت الصناعية ذات جودة عالية تتصف بالسلامة والآمان حتى تحقق الأمن الصحى للمستهلكين وتتمكن من النفاذ والتوسع فى السوق المحلى وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية، من خلال التزامها بالمواصفات العالمية. وهذا يقتضى من المنشآت الصناعية الإلتزام بتطبيق نظام السلامة والآمان العالمى "الهاسب" وهو نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة خلال عملية التصنيع، وهو ما يتطلب الأخذ بمواصفات الأيزو ٢٢٠٠ التى تحتوى فى داخلها على متطلبات نظم إدارة الجودة ٩٠٠١ ونظم السلامة "الهاسب" بما يضمن جودة وسلامة المنتجات الغذائية.

الباب الخامس

التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة

١- إتجاهات التغيرات التكنولوجيه وإثرها على الإنتاج الزراعي.

٢- إمكانية النهوض بالخدمات المساندة فى قطاع الزراعة.

- الإرشاد الزراعي
- التعاونيات الزراعية.
- بنك التنمية والائتمان الزراعي.
- البحوث الزراعية.

الباب الخامس: التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة

١- الفصل الأول: اتجاهات التغيرات التكنولوجية وأثرها على الإنتاج الزراعى

مقدمة:

تهدف الاستراتيجية الزراعية إلى زيادة الأنتاج والأنتاجية للحاصلات الزراعية، لتحقيق الأمن الغذائى لأفراد المجتمع وتوفير احتياجات التنمية لباقى القطاعات الاقتصادية الغير زراعية، ودعم التنافسية للصادرات الزراعية، من أجل تحسين الأحوال المعيشية للسكان الريفيين، ويتم ذلك من خلال عملية التنمية الزراعية وهى تعنى التحول من طرق الأنتاج الزراعى التقليدى إلى الطرق الحديثة اعتماداً على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال الأنتاج الزراعى، مما ينعكس أثره على زيادة الأنتاج والأنتاجية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من استخدام الموارد الزراعية المتاحة.

وتعتمد التنمية الزراعية على شقين هامين هما : التوسع الأفقى ويتم من خلال زيادة المساحات الأرضية المنزرعة، والتوسع الرأسى ويتم من خلال الوصول لأعلى أنتاجية من وحدة الموارد الزراعية المستخدمة، الأمر الذى لايتم إلا من خلال استخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة في الأنتاج الزراعى.

لذلك سيركز هذا الجزء من الدراسة على أهم التغيرات التكنولوجية في مجال الزراعة وإنعكاسها على الأنتاج الزراعى، والتى يجب الأخذ بما يناسب منها لزيادة الإنتاجية الزراعية.

١-١ مفهوم التكنولوجيا الزراعية: (١)

تعنى التكنولوجيا الزراعية الجهد المنظم الراعى لاستخدام نتائج البحث العلمى في المجالات المختلفة (ميكانيكية – بيولوجية- كيماوية...الخ). من خلال عملية الأنتاج الزراعى، وذلك بهدف تطوير وتحديث الزراعة وزيادة الأنتاج والأنتاجية من أجل تحقيق عملية التنمية الزراعية. ونظراً لانخفاض نصيب الفرد المصرى من المساحة الأرضية الزراعية نتيجة الزيادة السكانية، بالإضافة للممارسات الآدمية الخاطئة كعمليات التجريف للتربة الزراعية وعمليات استقطاع المساحة الزراعية من أجل الزحف العمرانى والبناء عليها. فإن الوسيلة الأساسية لزيادة الأنتاج الزراعى وتحسين دخول المنتجين الزراعيين هى زيادة انتاجية عناصر الأنتاج الزراعى المستخدمة (التوسع الرأسى)، ويتم ذلك من خلال استخدام طرق وأساليب الأنتاج الحديثة والتى تعتمد على التطبيقات التكنولوجية في المجال الزراعى. ويمكن تقسيم أنواع التكنولوجيا الزراعية إلى الأنواع التالية:

١-١-١ التكنولوجيا الميكانيكية: والتى تستحدث الآلات الزراعية كبديل للعمل الآدمى وتوفيراً للوقت والجهد وحسن الأداء، مثل آلات الحرث والنثر والتسطير والحصاد ومواتير الرش...الخ.

١-١-٢ التكنولوجيا البيولوجية والكيماوية: فالتكنولوجيا البيولوجية تستحدث أصناف جديدة عالية الأنتاج الزراعى ومقاومة للظروف غير المناسبة عن طريق التهجين أو استخدام الهندسة الوراثية. والتكنولوجيا الكيماوية إما تستحدث المبيدات الكيماوية لمقاومة الحشرات والأمراض النباتية، وإما تستحدث منظمات النمو (مركبات عضوية صناعية) تعمل على التأثير في نمو النبات أو تثبيطه، أو تستحدث مخصبات وأسمدة زراعية تساعد على عملية تكثيف الأنتاج الزراعى وتوفير العناصر الغذائية اللازمة لنمو المحاصيل الزراعية.

١-١-٣ تكنولوجيا التشعيع : والتى تستخدم في الغالب لتقليل الفاقد من الحاصلات الزراعية عن طريق إزالة التلوث الميكروبى والطفيلى للمنتجات الزراعية والغذائية، باستخدام الاشعاع الذرى في الحدود الآمنة لصحة الإنسان بهدف حفظ الغذاء.

١-١-٤ تكنولوجيا متطورة : وتضم التكنولزجيا الخاصة بالأقمار الصناعية (الاستشعار عن بُعد) والنظم الخبيرة والحاسبات الآلية والشبكات العصبية والتى تساعد في اتخاذ أفضل القدرات الأنتاجية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية.

١-٢ مقومات التغير التكنولوجى في التنمية الزراعية:

يعنى التغير التكنولوجى في مجال التنمية الزراعية الاستعانة أو استخدام العناصر التالية لاحداث أهداف عملية التنمية:

١-٢-١ استخدام مدخلات زراعية مستحدثة : مثل أنواع وأصناف النباتات الجديدة المقاومة للأمراض وملوحة التربة أو الأصناف سريعة النضج وذات الأنتاجية المرتفعة، أو استخدام مخصبات مركبة للتربة والنباتات إلى غيرها من المستحدثات.

١-٢-٢ ادخال أساليب زراعية مستحدثة: مثل استخدام أساليب الرى الحديثة كالرى بالتنقيط أو الرى بالرش بهدف تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الموارد المائية. وكذلك استخدام الآلات الزراعية في الممارسات الزراعية كالحرث والتخطيط للتربة الزراعية ونثر البذور أو حصاد المحاصيل.... الخ، مما يعمل على زيادة معدلات الأنتاج والأنتاجية، مع توفير الوقت والجهد الآدمى.

١-٢-٣ زيادة الموارد الطبيعية: حيث يساهم التغير والتقدم التكنولوجى في زيادة الموارد الطبيعية عن طريق اكتشاف موارد جديدة أو استخدامات جديدة للموارد المتاحة.

١-٢-٤ زيادة انتاجية عناصر الأنتاج الأخرى: يؤدى استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة إلى زيادة انتاجية عناصر الأنتاج مما ينعكس على زيادة الأنتاج والأنتاجية، ويعمل على تخفيض التكاليف الأنتاجية فمساهمة التكنولوجيا على سبيل المثال في زيادة انتاجية عنصر

الأرض عن طريق تطوير وسائل استصلاح التربة وزراعتها وتحسين وسائل الرى أو استخدام أساليب المقاومة المتكاملة لإمراض وآفات المحاصيل، قد انعكس وساهم في تحديث الآلات الزراعية وإدارة الموارد المائية ووقاية النبات وغيرها من الأساليب التى تؤدى إلى التغلب على قانون تناقص الغلة، الذى تعانى من آثاره الزراعة المصرية.

١-٢-٥ التوفير في الوقت والجهد : حيث يؤدى التقدم التكنولوجى إلى ادخال تحسينات في الأداء لعناصر الأنتاج المستخدمة واختصار للوقت. فعلى سبيل المثال اعداد الأرض الزراعية للزراعة باستخدام الطرق الأنتاجية التقليدية يحتاج إلى وقت أطول وجهد أكثر من استخدام الآلات الزراعية الحديثة للقيام بنفس العمليات.

١-٢-٦ المساهمة في تنمية الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لها في ظل التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية: حيث تبلور الهدف الأساسى للتنمية الزراعية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية على أسس ومبادئ اقتصادية تهدف إلى الوصول لأقصى انتاج من الوحدة المتاحة من موردى الأرض والمياه اللذان يعدان من أهم محددات عملية التنمية الزراعية، مما يساعد على تقليل الفجوة الغذائية بين ما هو متاح من الأنتاج الزراعى وبين الطلب على هذا الأنتاج، ونظراً للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة، فلم يعد يكفى في سياسة التصدير الاعتماد على الفائض من الأنتاج والاستهلاك من السلع ذات الميزة النسبية، بل أصبحت الميزة التنافسية والالتزام بالمواصفات القياسية والجودة العالمية هى أساس المفاضلة في الأسواق العالمية. كما أن أهداف برامج الاصلاح الهيكلى لقطاع الزراعة المصرية قد ركزت على جانب العرض الكلى عن طريق تبنى سياسات طويلة الآجل لزيادة الأنتاج الزراعى وتقوية دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار والأنتاج الزراعى وفي تنمية الصادرات الزراعية.

بالإضافة للمتغيرات الإقليمية التى تمثلت في التكتلات الاقتصادية والكيانات الكبرى التى تهدف إلى فتح الأسواق بالدول النامية لإنسياب السلع والخدمات وانتقال الأفراد ورؤوس الأموال من دول التكتل بحرية تامة، مع وضع القيود والعراقيل امام صادرات الدول النامية ومنها مصر، الأمر الذى عمل على وضع قضية تنمية الصادرات الزراعية في المقدمة، بهدف تعزيز وتدعيم القدرة التنافسية لهذه الصادرات. كما أن التغيرات العالمية والمتمثلة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومصر أحد أعضائها، قد ألتزمت الدولة بالقواعد والأسس التابعة لها والمتضمنة فتح الأسواق أمام الدول الأعضاء بشروط المنظمة (تحرير التجارة الخارجية)، مما يعنى ضرورة الالتزام بالمواصفات القياسية وشروط المحافظة على صحة الانسان والحيوان وعدم تلوث البيئة كبنود وشروط أساسية لدخول الصادرات الزراعية المصرية لأسواق دول المنظمة. وهذا الأمر يؤدى إلى تعاظم دور التكنولوجيا

واستخداماتها في قطاع الزراعة المصرى، بهدف الحصول على منتج زراعى بالمواصفات المطلوبة للتصدير، وتسهيل اختراق اسواق الدول الخارجية.

١-٣ أهم التقنيات الحديثة في أساليب وممارسات الأنتاج الزراعى:

(١) استخدام الأصص الورقية في ترقيع الجور الغائبة لمحصول بنجر السكر.

(٢) يقوم معهد بحوث المحاصيل السكرية بأنتاج الصنف (س-٩) من خلال زراعة الانسجة (البيوتكنولوجى) الخالية من الأمراض، مما يعمل على تجديد حيوية هذا الصنف لفترات طويلة.

(٣) جارى تقييم عشرة سلالات من قصب السكر ناتجة من الصنف التجارى الأم (س٩)، واختيار، أفضل تلك السلالات واكثارها باستخدام تكنيك زراعة الأنسجة في كل من محطة بحوث المطاعنه ومعمل بحوث امراض المحاصيل السكرية بالجيزة.

(٤) جارى عزل وتنقية العينات المرضيه للمجموع الخضرى لبنجر السكر المصابة بمرض السركسبورا وصدأ الأوراق وذلك لتحديد طرز وسلالات هذه الفطريات والتفريق بينها وعمل بصمة وراثية لكل منها باستخدام التفريد الكهربى للانزيمات المشابهة وعلى مستوى الحامض النووى، وذلك بمعمل بحوث الأمراض والباثولوجيا الجزئية بالجيزة.
وجارى تقييم بعض المركبات الطبيعية في مقاومة أهم أمراض المجموع الخضرى بمحطة بحوث سخا.

(٥) تم ادخال نبات اليقطين كصنف من أصناف الخضر في مصر على نطاق ضيق، ويستخدم المجموع الخضرى للنبات كعلف للماشية، وتؤكل بذوره في مصر وتعرف باسم (لب الخشب). وتحتوى جذوره على النشا الذى يمكن تحويله إلى دكسترين وسكر المالتوز والجلوكوز. وتصل نسبة الزيت بالبذور من ٢٠-٢٧ درجة وهى نسبة عالية جداً. ويستخدم بقايا عصر البذور كعلف للماشية لارتفاع نسبة البروتين به والزيت. كما يستخدم اليقطين في استخراج الكحول الايثلى، كما أنه مصدر للوقود السائل حيث اثبتت التجارب الأولية أن بذوره تعطى انتاجاً جيداً من الزيت سنويا تصلح للوقود السائل للديزل. هذا بالإضافة لاستخراج مواد طبية من أوراق النبات تساعد على التئام الجروح.

(٦) يتم تحميل الثوم البلدى على الذرة الشامية بهدف الاستفادة من الأنتاج الوفير للمحصولين، ويفضل الزراعة المبكرة للثوم خلال النصف الثانى من شهر أغسطس.
كما تم زراعة أصناف الثوم الصينى بالأراضى المصرية، حيث تعد سلالة (سدس٤٠) من الثوم الصينى أفضل السلالات التصديرية لمصر.

(٧) تتم المكافحة المتكاملة لآفات الزيتون الحشرية في مصر، بأستخدام بدائل للمبيدات مثل الزيوت المكافحة للحشرات القشرية وغيرها وهى اقل سميه على النبات والحيوان

والبيئة. كما يعتمد على الطعوم الجاذبة السامة أو المصايد الفورمونيه في مكافحة ذباب ثمار الزيتون. هذا بالإضافة إلى المبيدات الحيوية (التى تعتمد على مسببات الأمراض الحشرية والبكتيرية والفيروسية والفطرية) في مكافحة ديدان الأوراق والبراعم.

(٨) في مجال تدوير المخلفات الزراعية. تم حصر كمية المخلفات[٢] الزراعية على مستوى الجمهورية حسب احصاء ١٩٩٩-٢٠٠٠ في حدود ١٧,٢ مليون طن منها حطب الذرة الشامية ٣,٥ مليون طن بنسبة ٢٠,٣%، حطب الذرة الرفيعة ٩٤٣,٦ ألف طن بنسبة ٥,٥%، مخلفات الأرز ٤,٣ مليون طن بنسبة ١٩,٨% وحطب القطن ١,٦ مليون طن بنسبة ٩,٣%، وتبن القمح والشعير ٧,٢ مليون طن بنسبة ٤٤,٩%، ومخلفات البقوليات ٥٨٩,٧ ألف طن بنسبة ٤,٣%. ونظرا للمشاكل الناتجة عن حرق قش الأرز فقد بدأت حملة قومية منذ عام ٢٠٠٢ للاستفادة من قش الأرز في تحويله إلى سماد عضوى أو كعلف حيوانى أو كبس القش وتحويله إلى بالات تستخدم في أغراض أخرى. وفي تقرير حديث لكمية المخلفات النباتية أن متوسط اجمالى المخلفات النباتية تقدر بنحو ٣١,١٦ مليون طن سنويا بقيمة نحو ١,١٣ مليار جنيه، تتغذى الحيوانات على حوالى ١٤,١٣ مليون طن .

(٩) تم عزل وتعريف سلالة فسيولوجية مقاومة للصدأ الأصفر لمحصول القمح.

(١٠) تم اكتشاف مرض الجد (السونيروزيس) في الأغنام والابقار والذى قد يصيب الانسان، ويؤدى المرض إلى أعراض عصبيه للحيوانات غالباً ما تنتهى بالنفوق. ووجدت بعض حالات الاصابه به في مصر أعوام ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٧٢ في محافظات البحيرة والفيوم ومديرية التحرير. كما سجلت ٦٠ حالة في قطيع الأغنام بمحافظة كفر الشيخ نفقت منهم ١٤ حالة في عام ١٩٩٩.

(١١) في مجال استخدام الاسلوب العلمى لرعاية المزارع السمكية والتخلص من النفايات والبقايا الملوثة لها، وذلك باستخدام أحد المنافذ المتحركة لمواتير سحب المياه بدلا من المنافذ الثابتة التى تؤدى لوجود أعطال. كما يستخدم الكمبيوتر في بعض المزارع المتسعه المكثفة بهدف حساب الأعمال الجارية والمخزون الغذائى والتحول الغذائى للبروتين والاعمار المتواجدة للأسماك وعدد الأمهات، وبذلك يعد بنكا للمعلومات كبديل للمشاكل التى تتعرض لها المزارع السمكية. هذا إلى جانب استخدام الفلتر البيولوجى الذى يحول الامونيا السامة إلى نيترات غير سامة.

(١٢) استخدام طريقة الترشيح الفائق (عملية تجزئة وفصل ميكانيكى باستخدام مرشحات خاصة) في صناعة الجبن الجاف (الرأس)، بهدف أنتاج جبن مرتفع القيمة الغذائية في عبوات لأحجام مختلفة حسب الطلب.

(١٣) استخدام النماذج الرياضية، والنظم الزراعية الخبيرة في تحديد أنسب المحاصيل التى يمكن زراعتها بالمناطق الانتاجية الزراعية المختلفة.

(١٤) استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة باستخدام الهجن عالية الأنتاج واستخدام نظم الرى الحديثة وكذلك استخدام الاقبيه البلاستيك (الانفاق البلاستيكية) لأنتاج الكنتالوب في عروات مبكره بهدف التصدير، لأصناف وهجن الاناناس وهجن الجاليا. وذلك بأتباع نظم الرى الحديثة (التنقيط).

(١٥) زراعة القطن بنظام الرى بالتنقيط في الأراضى الجديدة.

(١٦) زادت انتاجية البرسيم نحو ٢٠% نتيجة نشر التقاوى المنتقاه من أصناف البرسيم المستنبطة عالية الأنتاجية.

(١٧) نتيجة للبحث العلمى لاكتشاف أو تصنيع اعلاف بديلة في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف التقليدية، تم انتاج ما يسمى بالاعلاف البيولوجية، ذات القيمة الغذائية العالية والتكلفة المنخفضة، بالإضافة لكونها آمنه.

(١٨) بدأت مصر منذ السبعينيات في تطبيق الزراعة العضوية (الحيوية) وهى نظام متكامل له أهداف اقتصادية واجتماعية (استيعاب جزء من البطالة) وتقنية وتطبق به جميع القواعد التى تضمن وصول منتج آمن وكاف لسلامة وصحة المستهلك.

(١٩) تم حصر أهم الأمراض الفيروسية وتعريف لاجناس النيماتودا المتطفله على البطاطس والطماطم وأهم الآفات الحشرية، واستخدمت بعض المستخلصات كالايثايل وحمض الساليسليك وحمض الجاسمونيك ومحلول لبن جوز الهند ومحلول السنكوسين واثبتت فاعليتها في المقاومة . كما استخدمت بعض المستخلصات النباتية ومستخلص الطحلب البنى وبعض الزيوت النباتية، إلا أنه قد ثبت ضرورة عدم استخدام أغلبها كعوامل مقاومة للأمراض نظراً لتأثيرها على فطر الاجنسار Lilab.

(٢٠) تم تطبيق تقنيه شكل القصب وبنجر السكر، وزادت الأنتاجية من وحدة المياه والمساحة المستخدمة، بالإضافة إلى توفير نحو مليار م٣ مياه، إلى جانب سهولة تطبيق وسائل المكافحة الحديثة.

(٢١) قامت شعبة وقاية النبات باكاديمية البحث العلمى بتنفيذ سته مشروعات بالتعاون مع كليات الزراعة والمركز القومى للبحوث ومركز البحوث الزراعية أسفر عن انشاء قاعدة بيانات للتنبؤ بالحشرات الناقله للأمراض الفيروسية في البقوليات الشتوية والصيفية، وإنشاء برامج للتنبؤ بحجم وزمن نشاط الناقلات للأمراض الفيروسية وعمل نماذج رياضية تمكن من استخدام مقاييس النمو وفترة الحضانه في التنبؤ بمواعيد ظهور ونشاط حشرة من اللوبيا خلال العام لتفادى أضرارها المباشرة وغير المباشرة. كما تم التوصل لنموذج رياضى لحساب حجم الضرر المتوقع في الفول البلدى واللوبيا وحسابه

في أى وقت وعمل التحذيرات وطرق تفاديها وطرق المقاومة البديله، والتوصل لخدمة حديثه من التوصيات تستخدم في الادارة المتكاملة لمكافحة الناقلات الحشرية للأمراض الفيروسية في البقوليات مما مكن من ترشيد استخدام المبيدات بعد تحديد حجم وحالة الآفات وتحديد نقطة الانطلاق وربط الزمن بالمكان لهذه الناقلات.

(٢٢) استخدام الليزر في تسوية التربة الزراعية وتجهيزها للزراعة، لزيادة كفاءة الرى وغسيل الاملاح بالتربة الزراعية.

وأوضحت النتائج التى أجريت[٣] بمزارع أبو قرقاص بالمنيا موسم ١٩٨٧/٨٦ أن نسبة الوفر في مياه الرى عند التسوية باستخدام أشعة الليزر على محصول قصب السكر (بميل ٣سم/١٠٠م) تبلغ ٢٨% وأن نسبة الوفر عند التسوية بالليزر بدون ميل بلغت ٢١%، في حين بلغت النسبة ٨% عند التسوية العادية. كما أدت التسوية بالليزر بميول ٠,٠٣% لزيادة كفاءة استخدام مياه الرى بحوالى ١٧% عند مقارنتها بعدم اجراء التسوية، وأن نسبة الزيادة في محصول القصب بلغت ٤٢,٥% للتسوية بميل ٠,٠٣% و٤٢,٥% للتسوية بدون ميل.

ووجد الجندى وآخرين ١٩٩٦ أن التسوية بالليزر بميل ٠,٠٣% ونظام الحراثة: محراث حفار (حرثتين متعامدتين) – مشط قرصى حققت أفضل نتائج، حيث وفرت كميات مياه وزيادة كفاءة استخدام المياه بحوالى ٢٠% للقمح وحوالى ٢٢% للذرة الشامية، وزيادة كفاءة استخدام المياه بحوالى ٢٨% للقمح وحوالى ٢٧% للذرة الشامية، وزيادة انتاجية القمح بحوالى ٣٠% وأنتاجية الذرة الشامية بحوالى ٤٤% كما زادت كفاءة وحدة المياه بحوالى ٤٤% للقمح، ٥٩% للذرة الشامية، بالإضافة إلى خفض زمن الرى للفدان بحوالى ٣٥% للقمح وحوالى ٣٣% للذرة الشامية مقارنه بالمعاملة التقليدية (التسوية بالقصابية الهيدروليكية).

أما محصول البصل[٤] فذكر عثمان عام ١٩٨٧، أن التسوية بالليزر بمحطة سدس ببنى سويف خلال الموسم ١٩٨٦/٨٥ لصنف جيزة ٩ محسن، أنه أدى لتوفير مياه الرى المستخدمة بنسبة ٤٢%، كما زاد المحصول بنسبة تصل إلى٦٠% (٥,٩طن/فدان) وارتفعت كفاءة استخدام مياه الري بنسبة ١٧٧% (٤,٥-١٢,٤كجم/م٣).

وبالنسبة لبنجر السكر فإن التسوية بالليزر قد أعطت جذور أقصر وقطر أكبر من تلك الناتجة من أرض مسواه بالطرق التقليدية. كما زاد المحصول بالتسوية بالليزر بمقدار ١٨,٢%، ٣٢,٢٠% عن الطرق التقليدية. هذا بالإضافة إلى أثر استخدام أشعة الليزر على أداء الآلات الزراعية، حيث أدت إلى زيادة كفاءة ادائها من خلال سرعة الآلات الزراعية. ويمكن تعظيم العائد عندما تكون التسوية بالليزر ضمن حزمة تكنولوجية لتشغيل الآلات الزراعية المناسبة.

(٢٣) استخدام الآلات الزراعية في اجراء عملية التسميد أو عمليتى[٥] التسطير والتسميد معاً. أيضا استخدام المحاريث الآلية كالمحراث المطرحى في حرث التربة الزراعية.

(٢٤) تم في عام ٢٠٠١ برنامج لزيادة الأنتاج من اسماك نهر النيل عن طريق اطلاق اكثر من ١٥ مليون ذريعه بلطى في محافظتى سوهاج وقنا، وفي عام ٢٠٠٢ تم اطلاق ١٧ مليون ذريعه بلطى عند اسوان والأقصر واسيوط والمنيا، بهدف اعادة إعمار النيل بأسماكه الأصلية. ودلت الدراسات على زيادة أنتاج اسماك البلطى بنحو ٣٠% بمختلف احجامها.

(٢٥) في عام ١٩٩٩ تعاونت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مع وزارة الموارد المائية والرى لحل مشكلات توصيل مياه الرى والتوفيق بين الامداد بالمياه والطلب عليها، وذلك بهدف تحسين وصول الرى للمزارعين من خلال تحسين تدفق المعلومات بين الوزارتين. كما تم تنظيم جمعيات مستخدمى مياه الرى لهذا الغرض.

(٢٦) في دراسة لبعض الاثار الاقتصادية للتغير التكنولوجى[٦] الحيوى على انتاج محصول القمح في ج.م.ع، استهدفت الدراسة محاولة زيادة انتاج القمح من خلال تحقيق التوزيع الأمثل للأصناف عالية الأنتاجية بين مناطق الأنتاج الرئيسية ذات الجدارة العالية في انتاجه وخفض وارداته. وأظهرت الدراسة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ عدم زراعة أصناف القمح حسب الجدارة الأنتاجية، مما أدى إلى خفض الأنتاج، وأنه يمكن اعادة توزيع الأصناف عالية الأنتاجية الفدانية وزراعتها بالمناطق ذات الجدارة الأنتاجية المرتفعة، مما يؤدى لزيادة الأنتاج من نفس المساحة المزروعة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- يمكن تخصيص محافظات الجيزة والشرقية وسوهاج وبنى سويف لأنتاج الصنف سدس (١).

٢- يمكن تخصيص محافظتى كفر الشيخ والغربية لأنتاج الصنف سخا ٦١.

٣- تخصص محافظات الدقهلية والقليوبية والبحيرة والمنوفية لزراعة الصنف سخا ٦٩.

٤- يمكن تخصيص زراعة الصنف جيزة ١٦٤ في محافظات المنيا وأسيوط ومناطق الاستصلاح بالوجه القبلى نظراً لتحمله درجات الحرارة المرتفعة. كما توصى الدراسة بعدم زراعة الصنف جيزة ١٥٥ نظراً لانخفاض انتاجيته في جميع مناطق الجمهورية.

(٢٧) بالإضافة إلى استنباط الأصناف الجديدة والتقاوى المنتقاة والتى أثرت على زيادة الأنتاج الزراعى في بعض المحاصيل ، فقد تم تنفيذ عدة حملات قومية لنشر هذه الأصناف والتقاوى المنتقاة وذلك لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية والقطن والموز، بهدف

تطوير والنهوض بهذه المحاصيل واتباع التقنيات الحديثة لهذا الغرض مما أدى إلى زيادة انتاجيتها على مستوى المحافظات المطبق بها هذه الحملات.

وجدير بالذكر أنه رغم ما شهدته الزراعة المصرية من تطورات في المجال التكنولوجى، إلا أن هناك فجوة كبيرة مازالت موجودة في انتاجية معظم الحاصلات الزراعية، وذلك بين ما تحققه نتائج الحقول الارشادية والتجريبية وما يتم تحقيقه من خلال الأنتاج الفعلى على المستوى القومى. ويعنى هذا وجود امكانيات واسعة للارتقاء بانتاجية العديد من المحاصيل الحقلية والبستانية والتى لاتتوقف فقط على استنباط أصناف عالية الانتاجية، ولكن يحتاج الأمر إلى ضمان تطبيق أوسع للحزم من التكنولوجية الزراعية المتكاملة، مع أهمية تنمية قدرات المزارعين من خلال التدريب بهدف استيعاب التكنولوجيا والتقنيات المتطورة والحديثة.

كما نشير إلى وجود فجوة كبيرة بين انتاجية العديد من المحاصيل الزراعية المصرية ونظيرتها بدول العالم المنتجة لها، باستثناء بعض المحاصيل، نتيجة لعدم نقل التكنولوجيا في الأنتاج الزراعى خاصة في المزارع القزمية، الأمر الذى يشير إلى وجود امكانية للارتقاء بانتاجية هذه المحاصيل في ضوء ما تسمح به ظروف الأنتاج الزراعى المحلى.

(٢٨) من أهم المؤشرات التى تظهر حجم التغير التكنولوجى في الزراعة المصرية هو الترشيد في استخدام المخصبات الكيماوية في الزراعة، حيث انخفض نصيب الفدان من الأسمدة الكيماوية[٧] خلال عشر سنوات بنسبة تقترب من ٢٦% للأسمدة الأزوتية، ٢٠% للأسمدة الفوسفاتية، ١١% للأسمدة البوتاسية، نتيجة للتوسع في الزراعة العضوية واستخدام المخصبات العضوية وبالنسبة للمبيدات الكيماوية فقد انخفض الاستخدام منها خلال عشر سنوات ليصل نصيب الفدان خلال عام ١٩٩٦/١٩٩٧ لحوالى ١٠% فقط من مثيله في عام ١٩٨٦.

(٢٩) يأتى في مقدمة التطورات التكنولوجية في مجال الأنتاج الحيوانى، ما نتج عن البرنامج القومى لتغذية الحيوان من انجازات في مجال تنمية الموارد العلفية المتاحة ومنها: تكنولوجيا تصنيع الاعلاف المتكاملة من المخلفات الزراعية وتكنولوجيا زيادة انتاجية المحاصيل العلفية الخضراء في الأراضى الزراعية وخاصة بأراضى الاستصلاح الجديدة. هذا بالإضافة إلى التطور في مجال انتاج اللقاحات لبعض الأمراض التى تصيب الماشية والأغنام، وكذلك اكتشاف ومعالجة الأمراض والطفيليات. هذا بالإضافة إلى نظام تغذية العجول الرضيعة باستخدام نظام الفطام المبكر الذى يساعد على خفض تكاليف تنشئة العجول بمقدار ٢٦-٣٢% تقريباً.

وبالنسبة لمجال الأنتاج السمكى، فقد شهد الاستزراع السمكى في مزارع الأرز تطـوراً كبيراً ترتب عليه زيادة الأنتاج السمكى بمقدار ٦٥كم سمك/الفدان.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنتاج الحيوانى والسمكى مازالا في حاجة إلـى الاهتمـام بتطويرهما، خاصة في مجال تحسين سلالات الماشية لزيـادة انتاجيتهـا مـن اللحـوم والألبان.

(٣٠) في مجال الميكنة الزراعية بهدف تحسين أداء العمليات الزراعيـة وزيـادة الأنتاجيـة الزراعية، ومن ثم تخفيض التكاليف الأنتاجية وتحرير الماشية والحيوانات الزراعية من العمل، فقد ازدادت اعداد الآلات الزراعية المستخدمة بالحقول المصرية خلال السـنوات الأخيرة وخاصة في الأراضى المستصلحة. ويقدر اجمـالى[٨] عـدد الآلات والمعـدات الزراعية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٧ بنحو ١٠٢٢١٩ جرار و٦٨٧٤٩٨ ماكينه رى ثابته ونقالى وحوالى ٥٠٨٨٦ ماكينـة دارس، بالإضـافة إلـى ١٧٤١١٨ معدات وآلات زراعية أخرى. وتجدر الإشارة إلى وجود فجوة كبيرة فـي التكنولوجيـا الآلية بين مصر والدول المتقدمة سواء من حيث الاستخدام أو النوعية أو قـوة الآلات، وقد يرجع السبب الرئيسى في ذلك إلى انتشار أساليب الزراعة التقليدية وإلـى زيـادة المساحات القزمية بالزراعة المصرية.

(٣١) يتم تطهير الترع والمصارف باستخدام الحفارات الهيدروليكية، بهدف إزالة الحشـائش المائية وتوسيع القنوات المائية بهدف تسهيل حركة الميـاه وزيـادة سـرعتها داخـل المجارى المائية، وبالتالى زيادة كفاءة الرى والصرف وضمان وصول المياه إلى نهايات الترع.

(٣٢) إجراء عمليات لتحسين التربة مثل الحرث الميكانيكى تحت سطح التربة فـي الأراضـى المندمجة والثقيلة القوام، حيث تكون منطقة تحت التربة عالية الكثافة وتقل فيها معدلات النفاذية ودرجة التوصيل الهيدروليكى وبالتالى تقل معدلات سـريان الميـاه واختـراق الجذور، مما ينعكس على انخفاض انتاجية المحاصيل.

هذا بالإضافة إلى اضافة الجبس الزراعة (كبريتـات الكالسـيوم المائيـة)، للأراضـى الزراعية لمعالجة أسباب تدهورها (القلوية) وتحسين صفاتها مما ينعكس أثـره علـى زيادة انتاجية الفدان ومن ثم العائد الاقتصادى للاستثمار الزراعـى. واشـارت بيانـات الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى إلـى أن عمليـات تحسـين التربة قد ساعدت في تنفيذ سياسة التوسع الرأسى للمحاصـيل، حيـث زادت أنتاجيـة محصول القطن بنحو ٢٨% عن نظيره بالأراضى الغير محسنه، أما انتاجية الأرز فقـد زادت بنحو ٣٥% والذرة بنحو ٢٤%، أما انتاجية قصب السكر فقد زادت بنحو ٢٥% عن مثيلتها بالاراضى الغير محسنه.

٤-١ <u>أهم التقنيات الحديثة</u>: في مجال أنتاج أصناف جديدة من بعض المحاصيل الزراعية:

تم التوصل إلى أنتاج عدد من الأصناف والأنواع الجديدة من بعض المحاصيل الزراعية، والتى تعمل على زيادة الأنتاجية من هذه المحاصيل، ويمكن التعرف على عدد منها فيما يلى:

<u>في مجال المحاصيل السكرية</u>:

(١) تم انتاج ثلاثة أصناف جديدة من قصب السكر[٩] تتفوق على الأصناف التجارية الموجودة من حيث المحصول وصفات الجودة والأصناف الجديدة هى جيزة ٩٥-١٩، جيزة ٩٥-٢١، BH 8013. والصنف الأخير تم استيراده كعقل من الفلبين. كما انتجت ابحاث شركة السكر صنفان آخران هما:

٧٢/١١٩/٩٤ و ٠١/١٨١/٩٤

وتم زراعة الأصناف الخمسة في المحطات البحثية التابعة لمعهد بحوث المحاصيل السكرية في مساحة تبلغ ٣٣ فدان وكذلك تم زراعتهم بالمساحات التابعة لشركة السكر والصناعات التكاملية والبالغة نحو ٩٠ فدانا، خلال الموسم الزراعى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للصنف العصير.

(٢) قام معهد بحوث المحاصيل السكرية باجراء الانتخاب المستمر والدورى لأصناف بنجر السكر المستوردة سنوياً لانتخاب أفضلها بهدف الأنتاج التجارى بالاشتراك مع شركات السكر وتم اختيار ٢٣ صنف منها ١٨ صنف عديدة الأجنه وخمس أصناف وحيدة الأجنة. وتم زراعتها في المحطات البحثية التابعة للمعهد للموسم الزراعى ٢٠٠١-٢٠٠٢.

كما قام المعهد بتعليم الزراع بمناطق الزراعة المختلفة في محافظات كفر الشيخ والدقهلية والفيوم بنظام استخدام الاصص الورقية لعمل الترقيع اللازمة للجور الغائبة بغرض زيادة عدد النباتات في الفدان.

(٣) قام معهد بحوث المحاصيل السكرية بمتابعة استمرار اختبار أصناف الذرة السكرية الواردة من الهند والمجر والولايات المتحده الامريكية لتحسين الصفات المحصولية والجودة، بهدف الدفع بمحصول الذرة السكرية للدورة الزراعية المصرية لأنتاج الشراب السكرى والعسل الأسمر كبديل للقصب.

(٤) أدخل المعهد نبات الاستيفيا كمحصول جديد يتميز بأن حلاوته تعادل ٢٠٠-٣٠٠ مثل السكروز. وجارى اجراء التجارب عليه لمعرفة أنسب الظروف المناخية والانتاجية على انتاجه وجودته.

(٥) تم تسجيل الصنف الجديد للذرة الشامية (هجين فردى أصفر ١٤٢ G ٢٩٧) بالقرار الوزارى رقم ٢٠١٧ لسنة ٢٠٠٣ تحت الأسم التجارى عجيب. هذا بالإضافة للهجن

الفردية البيضاء مثل جيـزة ٩-١٠-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩- وطنيه ٤، بشاير ١٣-٢٠١٠-٢٠٣٠- ٣٠ك٨. أما الصـفراء فمنهـا جيـزة ١٥٥-١٦٢ وهاى تك ٣٠٤٠ وبيونير ٣٠٨٤-٣٠٨٠-٣٠٦٢) أما الهجين الثلاثيـة فمنها البيضاء مثل جيزة ٣١٠-٣١١-٣١٤-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٧-٣٢٩- ووطنيه (١) ونفرتيتى. أما الذرة الصفراء فمنها جيزة ٣٥١، ٣٥٢.

(٦) تم انتاج أصناف جديدة من الارز تتميز بقلة احتياجها من مياه الرى وقصر سيقانها مما يؤدى إلى خفض كمية القش كمنتج ثانوى، مما سيؤدى مستقبلاً إلى زيادة الطلب عليه وارتفاع قيمته الاقتصادية بما يتنافى مع حرفه.

(٧) تم انتاج أصناف من القمح عالية الأنتاجية ومقاومة لملوحة التربة ومقاومـة لمـرض الصدأ والرقاد الأصفر والفرط ومبكرة النضج منها ما يصلح لصناعة الخبز مكثل جيـزة ١٥٧، سخا ٩٢، سخا ٨، سخا ٦١ وسخا ٦٩ وسدسى ١، ، جيزة ١٦٠، جيزة ١٦٣، وجيزة ١٦٥ وجيزة ١٦٧ وجميزة ٣ وجميزة ١، ومنها ما يصلح لصناعة المكرونـة مثل سوهاج ١ وسوهاج٢ وسوهاج ٣ وبنى سويف ١ وبنى سويف ٢ ، وبنى سـويف ٣ (أقماح الديورم) ويوضح جدول تطور أصناف القمح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤).

(٨) تم انتاج هجن من الطماطم عالية الأنتاجية مثل أصناف وهجن العروة الصيفية المبكـرة (سوبر سترين بى- بيتو٨٦- يوسى٩٧- جواهر- بيتوبراير- مادير- برق- صـخر- هبـه- ماستر١٠٠).

وأصناف وهجن العروة الصيفية العادية مثل كاسل روك- فلـورادير- سـارة سـتار- ياسمين - فاكولتا ٣٨، ٥٧- أطلس برايد- أليسا.

أما هجن العروة الصيفية المتأخرة (الخريف المبكـر) فهـى ادور١- سـوبر جاكـال- هجن٣٠٥٩، هجن٣٠١٩ وهجن ١٢ G.S.

وهجن العروة الخريفية هى: المروة - سوبر رد- اليجرو- ساريا - القدس- ٣٠٥٩- زمردة- ياسمين.

أما هجن العروة السلكية (تزرع في الحقل المكشوف باستخدام الدعامات والخيوط) وهى هجن: ٩٢٥-٩١٦- كرنك- فرانكو- ريم ١٩٥- R.

ومن هجن العروة الشتوية أصناف سوبر مارمار ميندو 150 وCL وبرلينا وهبه.

أما هجن العروة الأقبية (العروة المحيرة) فمنها هجن أوريـت محسـن وسوبرسـييرا (سبيدى) و12. S. G وبريجيد وهاينز والمروة وماستر ١٠٠ والصنف بيتو ٨٦ هجين للتصنيع.

جدول رقم (٢) تطور أصناف القمح خلال السنوات ١٩٩٠/١٩٩٥ والفتـرة من ٢٠٠٠/٢٠٠٤

السنوات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	تاريخ دخول الأصناف الجديدة	
البيان / الصنف	% من المساحة	% من المساحة	% من المساحة	% من المساحة	% من المساحة	% من المساحة	% من المساحة		
جيـزة ١٥٥	٣١	٦						جيزة ١٦٤	١٩٩٥
جيـزة ١٥٧	٨							بنى سويف١	١٩٩٥
جيـزة ١٦٣		٢٥						جميز ٩٥	٢٠٠٠
جيـزة ١٦٤		٢٤	١٣	١٨	١٩	١٧	١٥	سخا ٩٣	٢٠٠١
جيـزة ١٦٨					٩	١٧	٢٤	سدس	٢٠٠٠
سخا ٨	١٣	٧	٧	٦	٤			جيزة ١٦٨	٢٠٠١
سخا٦١					١٠	١٠	٨	بلـدى	٢٠٠٠
سخا٦٩	٣٩				٢٥	١٨	١٠		
سخا ٩٣					١٢	١٤	١٩		
بنى سويف					٦	٧	٨		
جميز ٩٥						٥	٥		
أصناف أخري	جيزة ١٦٣- سخا ٦١- ستورك	جيزة ١٥٧، ١٦٠- سخا ٦١ - بلدي - بنى سويف	جيـزة ١٥٥، ١٦٣، ١٦٧ - بنى سـويف - جميـزة ٧ - سدس١	جيـزة ١٥٥، ١٦٨- سـخا ٩٣- بلدى ٢- جميـز ٧، ٩- سدس١	جيـزة ١٥٥جميـزة ٨ - سدس١، ٦- بلدى	جيـزة١٥٥- سـخا٨- جميـز٧- بلدى	جيزة ١٥٥- سخا٨ بلـدى - جميزة ٧- سدس		
إجمالى	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المصدر: وتقارير التنمية البشرية للمحافظات- وزارة التنمية المحلية- ٢٠٠٧سعد علام (د)، نقص القمح .... مشكلة لها أكثرمن حل، الأهرام الاقتصادى- العدد ١٨٩٢- ٢٠٠٥/٤/١١.

(٩) تم أنتاج أصناف الفلفل الحلو مثل بولووندرا ويصلح للتصدير وهجين جديون ويصلح للصوب وهجين باتنا للصوب، هذا بالإضافة للأصناف التجارية وهى هجين ياقوت ويصلح للتصدير وهجين سنو للتصدير، بالإضافة لأصناف الفلفل الحريف مثل سيرانو شيلى للتصدير وهجين مراد للتصدير.

(١٠) كما تم انتاج بعض الهجن للباذنجان الأسود مثل هجين أونبثا (مستورد) وهجين MSX 797 للأراضى الجديدة.

التوصيات:

(١) توفير قاعدة بيانات ومعلومات يتم تبادلها بين الجهات والأفراد المتصلين بقطاع الزراعة وكذلك بين مصر والدول الأخرى.

(٢) في مجال استخدام طرق الرى الحديثة يجب حصر المشاكل التى تواجهها خاصة في الاراضى الجديدة (الرى بالرش أو التنقيط)، مع ضرورة استخدام الطرق المناسبة حسب طبيعة التربة وخصائصها وصفاتها، ووضع الحلول المناسبة للمشاكل الموجودة.

(٣) اتاحة التمويل اللازم لنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للزراعة المصرية.

(٤) الاهتمام بدعم البحوث الزراعية ونشر نتائجها الايجابية.

(٥) اختيار الآلات الزراعية المناسبة للظروف المحلية سواء للأراضى الزراعية أو للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين الزراعيين.

(٦) توفير القوى المحركة بالكميات والأسعار المناسبة لتشغيل الآلات والمعدات بأقل تكلفة خاصة بمناطق الاستصلاح الزراعى (التوسع الأفقى).

(٧) عمليات التدريب المستمر لاحدث التكنولوجيات الزراعية سواء للمنتجين الزراعيين أو المرشدين الزراعيين أو الجهاز الفنى أو المعاونة في تشغيل الآلات والمعدات الزراعية.

(٨) تشجيع التصنيع المحلى للآلات والمعدات الزراعية وقطع الغيار بما يناسب الأراضى الزراعية المصرية.

(٩) استخدام الوسائل الجماهيرية المرئية والمسموعة لزيادة درجة تبنى المزارعين للتقنيات الحديثة.

(١٠) الاهتمام بدور المرأة والشباب في نشر التكنولوجيا والتدريب عليها، وكذلك القادة المحليين بالقرية.

(١١) ايجاد طرق جديدة لربط البحوث الزراعية بالتنمية الزراعية وتحقيق زيادة في انتاجية المحاصيل وتوفير الأمن الغذائى.

(١٢) قيام الدولة بدورها في الرقابة على الغذاء سواء من ناحية الأنتاج أو التصدير أو الاستيراد في المجال النباتى والحيوانى والداجنى والسمكى....الخ.

(١٣) حصر الأمراض التى تصيب الثروة الحيوانية وتوفير طرق علاجها من أمصال ولقاحات ... الخ.

(١٤) الاهتمام بقطاعى الثروة الحيوانية والسمكية وتنميتهما.

(١٥) الاهتمام بتخصيص مناطق للزراعة من أجل التصدير باستخدام طرق الأنتاج الزراعى الحديثة.

٢- الفصل الثانى : إمكانيـــة النهوض بالخدمات المسانده في قطـــاع الزراعة

٢-١ الإرشاد الزراعى كمكون من مكونات التنمية الزراعية

تستمد التنمية الإقتصادية مقوماتها من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحه، إلا أنه جرى فـــى العرف الإقتصادى إعتبار بعض الموارد نادره، والأخرى موارد حره وأى منتج إقتصادى هو نتـــاج توليفه من الموارد الاقتصادية سواء أكانت طبيعية أو بشرية أو رأسمالية، لذلك كثيرا ما يتأثر هـــذا المنتج بصوره مباشره أو غير مباشره بمدى توفر مثل هذه الموارد.

وبالنسبة للانتاج الزراعى لم تكن الموارد المتاحه في الماضى تعانى من نقص بسبب مشكلة الانتاج، إلا أن الأمر قد إختلف في الوقت الحاضر حيث أصبح العجز في كثير من الموارد سمه مـــن سمات الانتاج الزراعى سواء إنصرف ذلك إلى الموارد الأرضية أو المائية أو البشرية، وذلك نظـــراً لمحدودية الرقعة الزراعية والموارد المائية، وارتفاع التكاليف الاستثمارية لزيادتاها بما يتناسب مع الزيادة السكانية.

وهذا أمر من شأنه إعاقة العملية الزراعية ما لم يكن هناك بدائل مطروحه أو أساليب بديله لرفع كفاءة استخدام هذه الموارد أو زيادتها، وقد حدثت في السنوات الأخيرة، طفره في الزراعة مع استخدام الوسائل التكنولوجية، وادخال نتائج التقنيات الحديثة في الزراعة، ونظراً لمحدودية التوسع الأفقى وعدم مسايرته للإحتياجات المتزايده للسكان، إهتمت الدولة بادخال التقنيـــات الحديثـــة فـــي الزراعة خاصة في البرامج والمشروعات الزراعية الحديثة التى تلعب دورا هاما في التوسع الرأسى لكافة المحاصيل.

إلا أن تطوير وتحديث الأسلوب المستخدم في الزراعة وتحويلها من زراعـــة تقليديـــة إلـــى زراعة آليه من خلال مواكبة التطور والتحديث في كافة المجالات الزراعية يتطلب جهـــاز ارشـــادى يعمل على نقل نتائج البحوث الزراعية والحلول التى تم التوصل إليها بكافـــة الطـــرق والأســـاليب وتطبيقها على أرض الواقع من خلال الحقول الارشـــادية فـــي القـــرى عـــن طريـــق الاخصـــائيين والمرشدين الزراعيين والقاده الريفيين، بما ينعكس في النهاية على زيادة الانتاجية والانتاج.

ولكون الإرشاد مكون من مكونات التنمية وأحد عناصرها فلا يجب أن ينظر إليـــه أو إلـــى فعاليته بمعزل عن الظروف المحيطه بالتنمية ومكوناتها والتى تؤدى وظيفتها بكفاءه حيث يتواجـــد بناء مناسب للحوافز، وبجانب مشاركة الارشاد في عملية التنمية فإنه يجب أن يكون على إتصـــال دائم ومستمر بمراكز البحوث للحصول على التقنية الحديثة المناسبة كما يجب أن تكون له القـــدره على التدريب المستمر إثناء الخدمه، ويتحقق ذلك كالآتى:-

٢-١-١ التدريب الفعال لهيكل الجهاز الارشادى:

ينحصر عمل الجهاز الارشادى في إقناع وتوصيل المعلومات والمعارف بأيسر وأوضح الطرق للزراع للأستفادة من التطورات الحديثة في قطاع الزراعة بشقيه النباتى والحيوانى، سواء أرتبط ذلك بنقل التكنولوجيا أو الأساليب أو الطرق الحديثة بالنسبة للتربة أو التقاوى أو مستلزمات الإنتاج أو مقاومة الآفات والحشرات والأمراض، واستخدام الميكنة لأداء العمليات الزراعية والحصاد. ولن يتأتى ذلك دون هيكل أرشادى واسع الإنشار حتى مستوى القرية للتعامل مع الزراع عن قرب للتعرف على أهم المشكلات الإنتاجية التى تواجه الزراع، والعمل على حلها من خلال التنسيق والتعاون التام مع الأجهزة البحثية والجهات التنفيذية بوزارة الزراعة.

وحتى تتم الاستفادة الكاملة يتم نقل المعارف والتقنيات والأساليب الزراعية الحديثه، ونتائج البحوث الزراعية في توليفه متكامله إلى الزراع بما يمكنهم من حل مشاكلهم بمساعدة الجهاز الإرشادى في مستوياته المختلفة.

ولا يقتصر عمل الجهاز الارشادى على ذلك بل يمتد إلى العمل دائما لمسايرة التطورات الحادثة في الأساليب والطرق الانتاجية والتسويقية والتصنيعية، والتقنيات الحديثة للميكنة، ومكافحة الحشرات، وطرق الحصاد، والتخزين، وتقليل الفاقد، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة المعارف وتصحيح الممارسات، وتغيير المفاهيم وتوجيه سلوكياتهم نحو الأفضل دائما، بما يؤدى إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وزيادة الأنتاج. وعادة ما يتم نقل التكنولوجيا ونتائج البحوث وتطور الأساليب الإنتاجية من المراكز البحثية إلى الزراع من خلال أربعة مسارات يشكلها الجهاز الارشادى.

٢-١-١-١ تدريب الإخصائيين الارشاديين:

يتم تدريب الاخصائيين الارشاديين بمراكز التدريب التابعة لوزارة الزراعة ومديريات الزراعة بالمحافظات، والمراكز الارشادية التى تضم ١٩٨ مركزا، بالإضافة إلى مراكز الدعم الأعلامى التى تضم أربعة مراكز تابعة للوزارة.[١]

ويقوم بالتدريب أساتذة المعاهد البحثية المختصة من مركز البحوث الزراعية. ويتم تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية بعقد دورات تدريبية تنشيطية وأخرى تخصصية في جميع المجالات الزراعية في الأراضى القديمة والجديده، وكذلك مجالات الانتاج الحيوانى، وتدوير المخلفات الزراعية وذلك في بداية كل موسم.

٢-١-١-٢ تدريب المرشدين الزراعين بالقرى:

يتم وضع وتنفيذ البرامج الإرشادية (التدريبية) للمرشدين الزراعيين بالقرى، وينفذها الاخصائيين الارشاديين لنقل الخبرات المتحصل عليها للمرشدين، وعادة ما تعقد هذه الدورات التدريبية بالقرب من المنتفعين بهذه المهارات والخبرات بمقار الجمعيات التعاونية الزراعية، والمراكز الارشادية والحقول الإرشادية من خلال المرور بكافة أنواع الزراعات خلال مراحل نموها

على الواقع بأراضى المزارعين لتنمية معارف مرشدى القرية بأحدث التوصيات الفنية في جميع مجالات التنمية الريفية.

٢-١-١-٣ تدريب القادة الريفيين:

يتم إختيار القادة الريفيين من إبناء القرى أنفسهم بمعرفة المرشدين الزراعيين ومعهد بحوث الارشاد الزراعى، وعادة ما تتوافر لديهم سمات خاصة من حيث المعارف والمهارات وعلاقاتهم بالآخرين ومقدرتهم على الأقناع مما يسهل نشر التقنية الحديثة التى تواجه صعوبات في بداية انتشارها بسبب التراكمات السلبية التى اتسمت بها العلاقة بين المزارعين والمؤسسات الحكومية. ويتم تدريب القادة الريفيين بواسطة الباحثين بالتنسيق مع المعاهد البحثية المتخصصة لرفع كفاءتهم ليساهموا في العملية الارشادية بنقل المعارف والمهارات المكتسبة لاخوانهم المزارعين بمواقع الحقول الارشادية بحقول المزارعين.

الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى زيادة كفاءة الجهاز الارشادى واستكمال الهيكل التنظيمى من القمه للقاعده بما يؤدى إلى التواصل بين المراكز البحثية والزراع المتلقين للخدمة الارشادية حيث يكون القاده الريفيين أقدر على تحديد الإحتياجات الحقيقية للزراع والأسر الريفية بإعتبارهم المحور الرئيسى لوضع وتنفيذ البرامج الأرشادية.

٢-١-١-٤ تدريب الزراع بواسطة القادة الريفيين (المدارس الحقلية)

تهدف العملية الارشادية إلى توصيل الخبرات والمهارات ونتائج البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا إلى الزراع بأعتبار الارشاد مكون من مكونات التنمية يتطلب دائما أن يكون على إتصال دائم ومستمر بمراكز البحوث للحصول على التقنية الحديثة المناسبة كما يجب أن تكون له القدره على التدريب المستمر أثناء الخدمة والوصول إلى الزراع في حقولهم[٢]، ومن ثم يتطلب إستكمال البناء الهرمى للجهاز الارشادى تنفيذ البرامج التدريبية لجميع المحاصيل الحقلية والبستانية بواسطة القادة الريفيين بنظام نقل المعلومات الزراعية من مزارع إلى مزارع، وتحت الاشراف الكامل لأجهزة الارشاد والبحوث، حيث يقوم القادة الريفيين بتدريب المزارعين في المواقع الارشادية بحقول المزارعين تبعا لمراحل النمو المختلفة للنبات طوال العام.

٢-١-٢ تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية، وبرامج نقل التكنولوجيا، وتنظيم الحملات القومية للنهوض بكافة الأنشطة الزراعية.

يلعب الارشاد الزراعى دوراً هاما في عملية التنمية الريفية باعتباره مكون أساسى من مكونات التنمية التى تهدف إلى تحسين الحياه الريفية، ويزيد من فعاليته تقدم البحوث الزراعية التى تقدم التقنية، وكذلك السياسات الحكومية الداعمة للتقنية، والتعاون القائم بين الارشاد من ناحية والمؤسسات والهيئات والمنظمات المشاركة في عملية التنمية من الناحية الأخرى.

ومن ثم تعتبر برامج نقل التكنولوجيا، والبرامج الارشادية، والحملات القومية هى البوتقة التى تنصهر فيها نتائج البحوث الزراعية، والحلول المقترحة لمشاكل الانتاج والتسويق والتصنيع الزراعى للخروج بالأسلوب الأمثل عند التطبيق على أرض الواقع في الحقول الارشادية وبين أفراد المجتمع الريفى وذلك لاحداث المردود المطلوب بزيادة وتنمية وتطوير الانتاج الزراعى بالمواصفات القياسية وصفات الجودة المطلوبة سواء للمستهلك المحلى أو المستهلك الأجنبى لتنمية الصادرات وزيادة دخل القطاع الزراعة وبالتالى زيادة الدخل القومى.

ويساعد على رفع كفاءة الجهاز الارشادى التدريب المستمر من خلال البرامج الارشادية الخاصه بخطة العمل التى تستهدف كل محصول على حده بدءا من تجهيز التربة للزراعة مرورا بأداء العمليات الزراعية وإنتهاءًا بحصاد المحصول وعمليات ما بعد الحصاد والتى يستخدم خلالها كافة الطرق الارشادية لتحقيق أهداف البرامج، وتعد البرامج الارشادية بمثابة الأساس الذى ترتب عليه كافة الأنشطة الإرشادية، والمهام التعليمية التى تقدم للزراع والتى تتضمن المشكلات التى تقابل حاجاتهم ورغباتهم، والعمل على تحقيقها من خلال التخطيط الارشادى الناجح المبنى على الأسس السليمة التى تعتمد على الأهداف المراد تحقيقها، وفي ضوء المشكلات والحاجات التى يتم تحديدها. ويتوقف نجاح عملية التخطيط الارشادى الناجح على عدة عوامل أهمها المرشد الزراعى الذى يقع على عاتقه مهمة القيام بتنفيذ البرامج والأنشطة الارشادية، وإحداث وتنظيم المواقف التعليمية، إنطلاقاً من مبدأ تنسيق وتكامل الجهود التى تعتبر من الجوانب الرئيسية المهمة لفاعلية تنفيذ خطط العمل الارشادى، ومن أهم الطرق الإرشادية لتحقيق أهداف البرامج، الطرق التالية:-

- إختيار الحقول والتجمعات الارشادية لزراعة وتطبيق وتقييم الممارسات الجديده والصحيحة التى تصل المرشدين من البحوث الزراعية كحل للمشكلات التى تواجه الزراع، وتهدف في النهاية إقناع الزراع بالوسائل والطرق الحديثة التى تم التوصل لها أو مستلزمات الانتاج المحسنه، أو المقننات الملائمة والتى يتم تجريبها على أرض الواقع بمشاركة المرشدين والقادة الريفيين والزراع بما يكسبهم الثقة في إستخدام نواتج التكنولوجيا، ويزيد من خبراتهم ومعارفهم ويغير من سلوكهم واتجاهاتهم بما ينعكس في النهاية على تحقيق أهداف البرامج الارشادية.
- عقد الاجتماعات الارشادية، وتقديم المشورة والنصح للزراع، ونشر المعلومات الزراعية، والقيام بالزيارات الحقلية والمنزلية، وذلك في كل مرحلة من مراحل نمو النبات، للتعرف على اهم المشاكل التى ترتبط بكل مرحلة من المراحل والعمل على حلها من خلال التوصيات الفنية للاخصائيين والمرشدين الزراعيين.
- عقد أيام الحقل وذلك لتدريب الزراع على الممارسات الحاكمة لانتاج المحصول أو الممارسات المستحدثة المراد تطبيقها وأفضل الوسائل والطرق المتبعة لذلك مع شرح أهمية هذه الممارسات والنتائج التى يمكن التوصل إليها بتطبيقها في حقول المزارعين.

- بعد إتمام نضج المحصول تبدأ اقامة ايام الحصاد بتطبيق حزمة التوصيات الخاصة بكل محصول في الحقول الارشادية والتى تتضمن أنسب الأوقات للحصاد وأفضل سبل النقل والتخزين التى تؤدى إلى تقليل الفاقد والمحافظة على صفات الجودة للمحصول، وعندما يتم ذلك يمكن مقارنة النتائج التى تم التوصل إليها بالحقول المجاورة التى لم يتم تطبيق التوصيات فيها لبيان أثر الممارسات الجديدة.
- التقييم المستمر للبرامج الأرشادية عند تطبيق الممارسات المستحدثة وذلك خلال الزيارات الميدانية للجهاز الارشادى والجهاز البحثى للوقوف على اوجه القصور أو الجوانب الإيجابية لنقل التكنولوجيا وتطبيق الأساليب والطرق الحديثة لممارسة العمليات الزراعية.
- إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل الزراع خلال فترات نمو المحصول في الاجتماعات الدورية وأيام الحقل، وتدريب المزارعين بمواقع الحقول الارشادية، وحقول الزراع.[٣]

٢-١-٢-١ <u>وسائل تنفيذ البرامج الارشادية:-</u>

يهدف الجهاز الارشادى كجهاز مساند لتخطيط وتنفيذ التنمية الزراعية بشكل خاص والتنمية الريفية بشكل عام إلى اعادة تشكيل البنيان المعرفى والمهارى بما يؤدى إلى تغيير سلوكهم وتوجهاتهم واعتناقتهم للأفكار والأساليب الزراعية العصرية بما ينعكس في النهاية على زيادة الأنتاج الزراعى. وترجع كفاءة البرنامج الإرشادي إلى محتواه التقنى ومدى ملائمته لظروف الزراع ومعارفهم ومقدرتهم وخبراتهم المكتسبة، وعادة ما يقوم المرشد الزراعى بجمع حقائق الموقف وتحليله وتحديد المشكلات والاحتياجات الارشادية والإسهام في تنفيذ العمل الارشادى باستخدام الطرق والمعينات الارشادية ووضع خطة العمل واجراء التنفيذ وتوفير مصادر المعلومات، ولما كانت المعارف والمفاهيم الموروثة يصعب المساس بها إلا بالاقناع تارة وبالمشاهده تارة أخرى فقد تعددت الأساليب والوسائل والمعنيات الارشادية ومنها:-

- النشرات الارشادية المجانية التى تضم محتويات البرنامج الارشادى الخاص لكل نشاط على حده والتى تحرر مع المعاهد البحثية المختصه.
- إنتاج الافلام الارشادية القصيره، والشرائح والملصقات لاستخدامها في الندوات والاجتماعات الارشادية خاصه في المجتمعات التى تعانى من ارتفاع مستوى الأمية، مما يساهم على توصيل المعلومات واكسابهم الخبرات والمعارف الحديثة.
- استخدام السيارات الارشادية المجهزه بكل الوسائل السمعية والبصرية في عقد الندوات والاجتماعات الارشادية لتبصير الزراع وتوعيتهم بأهم التوصيات الفنية خلال المراحل المختلفة للحاصلات التى يضمها البرنامج الارشادى.
- طبع وتوزيع مجلة الارشاد الزراعى التى تضم أهم العمليات الزراعية المستحدثة، والتوصيات الفنية بالنسبة لأحدث البحوث الزراعية خلال شهور الإصدار سواء في الأراضى الجديده أو الأراضى القديمة.

٢-١-٢-٢ الخدمات الارشادية المجانية المقدمه من وزارة الزراعة للزراع:-

يتطلب تنفيذ البرامج الإرشادية توفير مجموعة من الخدمات الأرشادية قد لا يستطيع المزارع العادى تحمل تكلفتها، والتى عادة ما ترتبط بأداء العمليات الزراعية بالطرق الحديثة أو إستخدام تقاوى محسنه عالية الإنتاجية، أو استخدام أنواع معينة من الأسمده أو المبيدات الأمر الذى يتطلب تقديم بعض الخدمات العينية والمادية عند تنفيذ بعض البرامج الارشادية بجانب الخدمات الفنية لنشر الممارسات الجديده والأساليب الحديثة التى قد تواجه المعارف والمفاهيم الموروثة التى يصعب المساس بها إلا بالاقناع تارة والمشاهدة تارة أخرى، بالاضافة إلى شعور المزارع ببعض المخاطر عند تطبيق ممارسات أو توصيات جديده تحتاج إلى تحفيز وإثاره لتطبيقها، ومن ثم فالنتائج التى سوف يتحصل عليها المزارع ستكون هى الحافز الأكبر له لتبنى هذه التوصيات، وللمساعده في ذلك تقوم أجهزة وزارة الزراعة بتقديم بعض الخدمات المجانية عند تنفيذ بعض البرامج الارشادية، ومن صور هذه الخدمات:-

- حرث التربة سطحيا أو بعمق لتهويه التربه والحد من إنتشار الحشائش.
- تسوية التربة بالقصابية والليزر لتوفير مياه الرى وزيادة درجة الإنبات.
- تطهير الترع والمصارف والمراوى لتسهيل وصول المياه، وتخفيض مستوى الماء الأرضى.
- الزراعة باستخدام السطارات لتوفير كمية التقاوى، وزيادة عدد النباتات في وحدة المساحة خاصة في محاصيل الحبوب مما يؤدى إلى توزيع إمثل للنباتات وزيادة الإنتاج.
- إمداد الزراع بالتقاوى عالة الإنتاجية أو المقاومة للأمراض والحشرات، وتمتاز بصفات جودة عالية تلبى احتياجات المستهلك المحلى والخارجى، وذلك بهدف نشرها وتعميمها.
- المساعده في إنتاج أساليب المكافحة الحيوية للتقليل من الآثار الضاره للمبيدات الحشرية عالية السميه والتى تم الغائها في معظم دول العالم، وامداد الزراع بمبيدات الحشائش ومقاومة الآفات والحشرات ذات الاستخدام الآمن.
- تقديم الأسمدة المناسبة للتربه ودرجة الخصوبة بحيث تستخدم الأسمدة الآزوتيه والفوسفاتية بالأراضى الجديده، والأسمده البوتاسية في الأراضى القديمة والجديده.
- دعم وتطوير أنشطة تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى أسمده عضوية واعلاف غير تقليدية الأمر الذى يؤدى إلى الحد من تلوث البيئة والاستفادة من المخلفات.
- إمداد الزراع باللقاح البكتيرى للمحاصيل البقولية في الأراضى الجديده.

٢-١-٣ إمكانيات تطوير العمل الارشادى ورفع كفاءته:-

يبدأ تطوير العمل الارشادى بتطوير البرامج الارشادية عن طريق وضع الأسس والمرتكزات للسياسة الارشادية الزراعية بحيث تسعى أجهزة الارشاد لتحقيقها بما يتفق والسياسة الزراعية، والامكانات المتاحة، وطموحات المنتجين سعيا لاستمرارية التنمية الزراعية والريفية، على أن يوكل

إلى الإدارة المركزية للارشاد وضع السياسة الارشادية ومتابعة تنفيذها مع ترك وضع وتنفيذ البرامج المنبثقة عنها للمحليات لتحقيق مبدأ اللامركزية في العمل الارشادى.(٤)

ولضمان سلامة وفاعلية العمل الارشادى يتم اعتبار السياسة الارشادية اساسا لتحديد هيكل التنظيم الارشادى وما يتوقع أن يطرأ عليه من تعديلات ضمانا لإستمرارية النظام وفاعليــة أداءه، بالاضافة إلى تعزيز العلاقات بين الارشاد الزراعى ومراكز البحوث الزراعية، ومراكز التدريب إثناء الخدمة وكذلك المؤسسات التعليمية الزراعية على مختلف مستوياتها، وكذلك توسيع قاعدة المشاركة لسكان الريف عامة والمنتجين الزراعيين بشكل خاص، مع توسيع دائرة مجالات أنشطة العمل الارشادى الزراعى لتشمل إلى جانب الأنتاج الزراعى والتسويق، وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالاتها مع ضرورة توسيع نطاق البرامج الارشادية الزراعية كى تشمل كافة فئات المزارعين والعمال الزراعيين، والمرأة المعيله، وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلكين والمسوقين والنساء الريفيات والشباب.

وفي ظل نظام التحرر الاقتصادى وحرية المزارع في إتخاذ القرارات المتعلقة بنوع المحصول الذى ينتجة وكيفية التصرف فيه، يصبح من الضرورى تدعيم التعاونيات الزراعية، وغيرها من المنظمات الزراعية بهدف دعم العمليات الانتاجية بين ما تتطلبه من مدخلات ومستلزمات انتاج وتحقيق التوازن في السياسات السعرية والتسويقية بما ينعكس في النهاية على زيادة الأنتاج وتحسين مستوى المعيشة.

- ونظراً للأهمية التى يوليها الجهاز الارشادى للبحوث الزراعية، فإن الارشاد وبدون بحوث تطبيقية مستمره ومتجدده لايمكن أن يستمر في اداء رسالته، وبالمثل فإن البحوث الزراعية بدون وجود جهاز ارشادى فعال يقوم بتوصيل نتائجها إلى الزراع يصبح عقيما لانفع له.

ومن ثم يجب أن يبدأ البحث العلمى من حيث ينتهى جهاز الارشاد الزراعى من تحديد المشاكل التى يعانى منها الزراع خلال مراحل نمو حاصلاتهم حتى حصادها.

وعلى الارشاد الزراعى أن يستبقى ذلك ويحدده ثم يرسل هذه المشاكل إلى الباحثين الزراعيين ليبدأوا فى إبحاثهم للوصول إلى حلول لها، سواء بالقضاء على هذه المشاكل أو إبتكارا أصناف جديده لمقاومة أمراض معينه، كما يمتد مجال البحوث ليشمل ما يتعلق بالتربه والرى والتسميد والأمراض والبيئة وكذلك الانتاج الحيوانى، واستنباط سلالات ذات صفات وراثية عالية الانتاجية وذات صفات مرغوبه سواء بالنسبة للماشية أو الدواجن أو الاسماك للمساهمة الفعاله في سد نقص البروتين الحيوانى.

وعلى المراكز البحثية أن تقوم بالإبحاث والدراسات لحل المشاكل التى أرسلها جهاز الأرشاد الزراعى للوصول إلى النتائج المرغوبه ثم تطبيق هذه النتائج والتأكد منها قبل وصولها إلى المزارعين، وحتى تتم الاستفادة الكاملة من نتائج الأبحاث يقوم الارشاد الزراعى بنشر النتائج والتعريف بها، وكيفية تطبيقها وتنفيذها وتدريب المزارعين والاشراف عليهم حتى تتأكد النتائج على

المستوى التطبيقى على أن تتم عملية المتابعة والتقييم خلال مراحل التطبيق وتوثيق النتائج بين كل من الباحث ورجل الارشاد حتى تتحقق المصلحة العامة بالعمل المتكامل بين البحث والارشاد والزراع وتستمر بينهم آخذاً وعطاءًا.

ولايقتصر دور الجهاز الارشادى على إتمام العملية التكاملية بين مراكز البحوث والزراع بل تمتد هذه العلاقة بين الزراع والمنظمات الزراعية الأخرى التى تشارك في عملية التنمية الريفية بوجه عام والتنمية الزراعية بوجه خاص، والتى تضم منظمات الائتمان الزراعى، ومراكز البحث العلمى، والتعاونيات الزراعية، والكليات والمعاهد والمدارس الزراعية، ومن ثم تصبح النظره المتكاملة والمترابطة للأجهزه العامله في خدمة قطاع الزراعة فيما يتعلق بعلاقتها المتبادلة، ووظائفها المترابطة توفر الكفاءه لنظام الزراعة ككل باعتبارها مكونات فرعية في نظام كلى شامل هو النظام الزراعى.

وفي هذا الإطار تصبح منظمات البحث العلمى الزراعى منوطه بصفه أساسية بتطوير المعرفة الزراعية بكل من صورتها النظرية والتطبيقية بهدف تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

ولاشك أن عملية إنتاج المعرفة المبتكره وإدخالها في النظام الزراعى تعتبر من العوامل الرئيسية في التنمية الزراعية، خاصة أن نتائج البحوث توضح إمكانية زيادة انتاجية مختلف المحاصيل ما بين ٣٠% في بعض المحاصيل مثل الفول وإلى أكثر من ٢٠٠% في محاصيل الخضر وبعض محاصيل الفاكهة،(٥) ولكن لايكفى مجرد انتاج المعرفة الزراعية لكى تحدث تلك التنمية بل من الضرورى أن تصل إلى المستفيدين وهم الزراع، وذلك من خلال جهاز لديه القدره على التواصل والإقناع وهو جهاز الإرشاد الزراعى.

إلا أن عدم توافر الامكانات المادية قد تقف حجر عثره أمام الاستفادة من المعرفة المبتكرة خاصة امام صغار الزراع الذين يشكلون القاعده العريضة من الزراع، وإذا إضفنا لذلك قزمية الحيازات الزراعية، والطول النسبى لدورة رأس المال في الأنتاج الزراعى، ومحاولة نشر الميكنة الزراعية، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، وتشجيع إستصلاح الأراضى الصحراوية، يتضح لنا أهمية التمويل الزراعى، ومدى التكامل والترابط بين أجهزة الأرشاد الزراعى والمنظمات الأخرى في تطوير وتنمية الأنتاج الزراعى.

٢-٢ دور الجمعيات التعاونية الزراعية للإئتمان فى المرحلة الراهنة

تمهيد ...

بدأت مسيرة التعاون فى مصر مرتكزة على الأسس والقواعد التعاونية ، إلا أن هذه المسيرة لم يكتب لها الإستقامه وإنحرفت عن الدور المنوطه للقيام به ، ولم يكن ذلك قصوراً نابعاً من داخل الهيكل التعاونى وبنيانه ، بل يرجع فى المقام الأول إلى تدخل الدولة فى مسار النشاط التعاونى الأمر الذى أفقده الكثير من المهام الموكل إليها القيام به سواء فى مجال الإنتاج أو التمويل أو التسويق أو النهوض بالقطاع الزراعى على وجه الخصوص والقطاع الريفى بوجه عام ، ومن ثم فقد أصبح الإلتزام بالأسس التعاونية بعيداً عن أهداف ا لتعاون ، ولم يكن ذلك لهدف مقصود ولكن يمكن القاء جزء من سبب هذه الإنحرافات إلى إختلاف النظم الأيدولوجيه التى التصق بها التعاون خلال تطبيقها بإعتباره تنظيم شعبى ديمقراطى يوكل إليه تنفيذ خطط التنميه الريفيه من خلال الخطة العامة للدولة، حيث تواترت الأيدولوجيات من النظام الرأسمالى إلى النظام الإشتراكى والعوده مره أخرى إلى النظام الرأسمالى بعد عبور مرحلة النظام الإقتصادى المختلط . ووضع هذا أمره كان لابد أن ينعكس على أداء الجمعيات التعاونية الزراعية ، سواء فى الأداء أو التشريعات أو المؤسسات أو تنفيذ المهام الموكل إليها القيام بها ، ولم يكن تبديل النظم الإقتصادية يمكن أن يتحمل بمفرده إنحراف التعاونيات عن مسارها بل يشترك معه أمراً آخر يتمثل فى إنتقال مهام التعاونيات فى منتصف السبعينات إلى بنك التنمية والإئتمان الزراعى بصدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، ولولا العود الحميد لمهام البنك التى سلبها من التعاونيات بصدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ لفقدت التعاونيات كل صلة لها بالأسس التعاونية .

ومع هبوب رياح التغيير التى حملتها سياسات وبرامج الإنفتاح الإقتصادى فى فترة الثمانينيات ، وبرامج الإصلاح الإقتصادى فى بداية التسعينات ، وإنعكاساتها على القطاع الزراعى سواء فيما يختص بالتخلى عن دعم مستلزمات الإنتاج ووضع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى ، وتسعير المحاصيل الزراعية والتسليم الإجبارى لكميات محدده من بعض المحاصيل الزراعية ، وإلغاء العديد من القوانين والتشريعات التى كبلت علاقات الإنتاج ، والتجارة الداخلية والخارجية للحاصلات الزراعية ، كان لابد من تطوير مهام وأهداف التعاونيات .

وإذا كانت أهداف التعاونيات تتركز فى تطوير أساليب الزراعة ، ورفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية والمادية والبشرية المتاحة ، وتمتد إلى توفير مستلزمات الإنتاج فى الوقت المناسب وبالكميات والنوعيات المطلوبة ، وكذلك إستخدام الميكنة الزراعية لأداء العمليات الزراعية بالإضافة إلى تسويق زراعات المنتجين التعاونيين لتقليص الهامش التسويقى للوسطاء والسماسرة ، وزيادة صافى العائد للمنتجين ، وكذلك تتضمن أهداف التعاونيات القيام بالمشروعات الإنتاجية من

نباتيه وحيوانية وتصنيع للمنتجات الزراعية ، فإن الأمر يتطلب للقيام بهذه الأهداف إبان التغيرات المتسارعه محلياً وإقليمياً وعالمياً ومع الوتيره المتسارعه لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة ، إدارة علمية للتعاونيات تهدف إلى نشر الوعى التعاونى والتعليم والتدريب لأعضاء التعاونيات من خلال إستراتيجية تتضمن المساهمة بدور فعال فى أحداث التنمية الريفية المتكاملة ، وتعالج القصور فى عدم قيام التعاونيات بمهامها ، إضافة إلى ما يمكن أن يضاف من مهام تتوائم مع التغيرات الراهنة التى تتطلب المساهمة الفعالة لقطاع التعاونيات ، فى النهوض بالقطاع الزراعى، وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة بما ينعكس على تحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للتعاونيات ، خاصة وأن دور التعاونيات قد تقلص مع زيادة وتيرة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة ولم يبقى من وظائف التعاونيات سوى القيام بتمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية فى القرى بعد نجاح التجربة فى محافظتى الدقهلية والمنوفية ، وتخلى بنك التنمية عن التوزيع درءاً لمشاكل الإزدحام والتعثر والضمانات المتعلقة بمنح القروض العينية والنقدية التى أفرزها قيام البنك بمهام التمويل والتوزيع إبان دخول البنك لسوق مستلزمات الإنتاج لإحداث التوازن المطلوب ، بين القطاع الخاص ، والتعاونيات .

ورغم أن التعاونيات تضطلع بتوزيع مستلزمات الإنتاج إلا أن ذلك يتضح بصورة جليه فى توزيع الأسمدة فقط أما التقاوى فتتنافس التعاونيات مع تجار القطاع الخاص ، والمنافذ الخاصة بمحطات الغربلة وكذلك وحدات الإرشاد الزراعى بالإدارات الزراعية ، حيث يتم بيع التقاوى بنظام الأمانة وتحصل المنافذ السابقة على التقاوى أما من محطات الغربلة وهى تقاوى الإكثار حيث يتم غربلتها ومعاملتها بالمطهرات والمواد المانعة للتسوس قبل تعبئتها فى عبوات خاصة بمحطات الغربلة، أما المصدر الثانى للتقاوى فيتمثل فى محطات البحوث (سخا – الجيزة- الجميزة) إلا أن الكميات الناتجة لا تكفى إحتياجات المنتجين الذين يلجأون إلى محطات الغربلة لإستكامل إحتياجاتهم، وتتمثل مشكلة المنتجين فى الحصول على التقاوى فى إرتفاع الأسعار مقارنة بأسعار نفس المحصول عند المنتجين أنفسهم ، بالإضافة إلى عدم ثقة المنتجين فى تجار القطاع الخاص والتعاونيات خاصة بالنسبة لتقاوى الأكثار حيث يمكن التلاعب فى محتوياتها وتعبئتها فى نفس عبوات محطات الأكثار مرة أخرى .

أما دور التعاونيات فى توفير المبيدات فلم يتعدى توفير مبيدات الحشائش التى تقتصر على مبيد (السترين) الخاص بحشائش الأرز ، بالإضافة إلى المبيدات الخاصة بمكافحة الآفات والأمراض والحشرات التى تصيب زراعات القطن ، ويشترك القطاع الخاص مع التعاونيات فى

توفير المبيدات المطلوبة الأمر الذى يؤدى إلى نوع من التكامل والتنافس الذى ينعكس على الجودة والأسعار لصالح المنتجين .

ومن ناحية الإستثمار فى الآلات الزراعية ، ومشاريع الأمن الغذائى فقد إنخفضت الإستثمارات الموجهة لهذه المجالات حيث إنتهى العمر الإفتراضى لمعظم الآلات لدى التعاونيات والتى لم تتعدى مواتير الرش والجرارات الزراعية ، أما الآلات الحديثة فلم تنتشر فى التعاونيات لإرتفاع أسعارها ، وصعوبة وجود الكوادر المدربة ، وصعوبة الصيانة بالإضافة إلى وجود محطات الميكنة التى توفر إحتياجات المنتجين لإداء كافة العمليات الزراعية ، وكذلك الآلات التى تنتشر فى القطاع الخاص .

أما مشاريع الأمن الغذائى فلم يبقى منها سوى مزارع الدواجن ، ومناحل العسل بعد تصفية العديد من المشروعات التعاونية لضعف الإستثمارات ، وعدم الأحلال والتجديد ، وتوقف التسويق التعاونى عند التسويق الإختيارى لمحصولى القمح والذرة ، ولم يبقى سوى محصول قصب السكر يحمل ذكرى التسويق التعاونى بصورته السابقة ، وسوف تتناول الأجزاء التالية أسباب قصور التعاونيات فى تأدية المهما المنوطة للقيام بها ، وكيفية التغلب على ذلك من خلال وضع إستراتيجية تعكس التغيرات الراهنة وتتضمن كيفية تحقيق أهداف التعاون القائمة على الأسس التعاونية إنتاجاً وتسويقاً وتصديراً وتشريعاً بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائى وتنمية القطاع الريفى بوجه عام .

<u>أسباب قصور البنيان التعاونى فى تأدية المهام المنوط القيام بها:-</u>

- رغم تعدد الأسباب التى أدت إلى عدم قيام التعاون بالمهام المنوط القيام بها يبقى التدخل الحكومي فى مسيرة التعاون من أهم هذه الأسباب، ولم يقف التدخل عند مخالفة الأسس التعاونية التى يقوم عليها العمل التعاونى خاصة فيما يتعلق بالإعتماد على الذات وديمقراطية الإدارة، بل أمتد التدخل إلى إسناد المهام التى أضطلع بها التعاون خلال العقد السابع وبداية العقد الثامن إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي عقب صدور القانون رقم ١١٧ لعام ١٩٧٦ولم تمارس التعاونيات وظائفها الأساسية إلا بصدور القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٨٠، وأن ظل تمويل مستلزمات الإنتاج وتوزيعها فى موقع التبادل بين الاتحاد التعاونى تارة وبنك التنمية تارة أخري ، خاصة إذا كان الهدف هو أحداث نوع من التوازن بين العرض والطلب فى سوق مستلزمات الإنتاج الأمر الذى أتضح بصورة ملحة إبان تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة.
- انحراف التعاونيات عن الأسس التعاونية التى قامت عليها، ويرجع جزء من سبب هذه الانحرافات إلى إختلاف النظم الاقتصادية التى ألتصق بها التعاون خلال تطبيقها بإعتبارة تنظيم شعبي ديمقراطي يوكل إليه تنفيذ خطط التنمية الريفية من خلال الخطة العامة للدولة، حيث

تواترت الأيدولوجيات من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي والعودة مرة أخري ، للنظام الرأسمالي، الأمر الذى إنعكس على مهام التعاونيات سواء فى الأداء، أو التشريعات، أو المؤسسات.

- تعدد صور وأشكال السيطرة الحكومية على التعاونيات تارة بدعوى الرقابة، وتارة أخري بدعوى الرعاية وأخري بدعوى ضمان قيامها بتنفيذ خطة الدولة، وغير ذلك من المبررات التى فتحت الطريق للتدخل السافر للدولة فى أعمال وشئون التعاونيات، وبزيادة هذا الاحتضان الإجباري ذابت الفواصل المحددة للكيان التعاوني عن الأجهزة الحكومية.
- وبدأت الأجهزة الحكومية تلصق صفة التعاون ببعض نظمها الإدارية، مثل التسويق التعاونى وهى فى الواقع لا تمت للتعاون بصلة بل هى نظم إجبارية الأمر الذى أدي إلى رفض الزراع لهذا النظام حيث تحدد الكميات والأسعار ومواعيد التسليم ولا يسترد المزارع من إيراده سوى النذر اليسير بعد استقطاع مديونية للبنك أو التعاون، وأمر هذا شأنة جعل التعاونيات فى نظر الزراع مكاتب حكومية تعمل ضدهم ففقدوا الثقة فيها بناءا على ممارسات عديده من قبل الأجهزة الحكومية والتى كانت تتم من خلال هذا النظام.
- تعدد القوانين والتشريعات التى كبلت حركه التعاون وأخرجتة عن مساره الذى نظمتة الأسس التعاونية،حيث عمل التشريع التعاونى متعمدا تفتيت الحركه التعاونية إلى قطاعات متعدده دون أن يوجد بينها ربط أو تنسيق إلا من خلال جهاز القمة الممثل فى الاتحاد التعاونى الزراعي المركزي، وفى إطار التفتيت يضم البنيان التعاونى الزراعي أربعة مجموعات تعاونية قطاعية لكل منها جهه إدارية مختصة حددتها قوانين التعاون وهى الإدارة المركزية للتعاون الزراعي (الائتمان) والهيئة العامة لمشروعات التعمير (إستصلاح – إستزراع – مزارع خريجين)، الهيئة العامة للثروة السمكية (الثروة المائية)، ورغم أن هذه الجهات الإدارية تتبع وزير الزراعة فإن لكل منها لائحة ونظم وأجهزه تختلف أختلافا جوهريا فيما بينها، كما تتعاون فى إمكانياتها وقدراتها الفنية والادارية.

٢-٢-١ إستراتيجية التعاون الزراعي فى ظل التغيرات الحالية والمستقبلية.

نظرا للعلاقة العضوية التى تربط التعاونيات بالقطاع الزراعي فقد تأثرت التعاونيات بتحرير القطاع الزراعي نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامجى التثبيت والإصلاح الهيكلى والذى إنعكس على القطاع الزراعي فى صورة تحرير العلاقات الإنتاجية من القيود التشريعيه والتنظيمية التى كبلت القطاع الزراعي خلال فترة التخطيط المركزي.

ونظراً لإن تحرير القطاع الزراعي كان أسرع وتيره من تحرير باقى قطاعات الاقتصاد القومي، فقد قطع شوطاً كبيراً فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإتخذت العديد من الإجراءات والقوانين، التى أنعكست سلبا على القطاع التعاونى حيث تم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر

وأصبحت خاضعة للعقود المدنية التى يتم صياغتها بالتراضى بين المالك والمستأجر الأمر الذى أدي لخروج أكثر من ٤٥٠ ألف مزارع[٦] من عضوية الجمعيات الزراعية بعد إلغاء بطاقات حيازاتهم الزراعية كمستأجرين وتحولوا إلى عمال زراعيين مما أثر على أوضاع غالبية الجمعيات الزراعية وغاب دورها فى التنمية والإرشاد والتسويق ، وتوفير مستلزمات الإنتاج خاصة بعد تحويل أموالها إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي الذى أنشئ بموجب القانون رقم ١١٧ لسنه ١٩٧٦، ورغم صدور القانون الموحد للتعاونيات رقم ١٢٢لسنه ١٩٨٠فلم يضطلع التعاون بالمهام التى وكل بها من حيث تحقيق التنمية الريفية وتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى وتطوير القرية من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة، ورفع المستوي المعيشى للمزارعين، وتعميق قيم المشاركة والتنمية والعمل الجماعي والممارسة الديمقراطية الشعبية.

وخلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تخلت الحكومة عن تنظيم الدورة الزراعية وإختيار التركيب المحصولى الملائم، وتوقف دور الحكومة عن التخطيط التأشيرى للتركيب المحصولى فى حدود إحتياجات السكان، ومتطلبات التصدير.

وفى إطار تخفيض النفقات الحكومية، وترشيد المصروفات تخلت الحكومة عن دعم مستلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمده ومبيدات.

كما أقتصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعة بالقري على القيام بمهام البنوك التجارية، أما علاقته بالنشاط الزراعي فقد توقفت عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند إختلال العلاقة بين عوامل العرض والطلب، وظهور الاحتكارات وما يتبعها من التحكم فى العرض والأسعار.

كما ألغت الحكومة العديد من القوانين التى كانت تجرم المزارعين لمخالفة الدورة الزراعية وعدم الإلتزام بالتراكيب المحصولية المقرره، وكذلك عدم توريد المحاصيل بالأسعار والكميات التى تحددها الحكومة، بالإضافة إلى تخلى الدولة عن دورها فى التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية والتحديد الإجباري للكميات الموردة بالأسعار التى تحددها الحكومة ومع استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي تقلص دور الحكومة إلى الحد الأدنى خاصة فيما يتعلق بالدعم والتسويق التعاونى، والصادرات الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار ملائمة، ونظراً للتلاحم العضوى بين التعاونيات والقطاع الزراعي تطلب الأمر وضع إستراتيجية للتعاونيات للتخفيف من الآثار السلبية التى أفرزها تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي سواء فيما تعلق بالإنتاج أو التسويق أو التصدير، إلا أن ذلك لن يتحقق دون الارتكاز على المهام الأساسية التى أضطلع التعاون للقيام بها جنبا إلى جنب مع الأخذ بأساليب التطور التكنولوجي، والتشريعى، والتنظيمى لملاحقة هذه التطورات

المتسارعة بما ينعكس على جوانب الأنشطة الاقتصادية التى يضمها القطاع الزراعي، وبما يحقق أهداف التنمية المتكاملة فى القطاع الريفى.

ومن ثم يجب أن تتضمن الإستراتيجية المحاور التى تؤدي إلى النهوض بالقطاع التعاونى بحيث يؤدى المهام الموكل إليه القيام بها مع تطويرها بما يتوائم مع التغيرات الحالية والمستقبلية ويشمل ذلك البنيان التعاونى ومشكلاته التى ما زالت قائمة، والتشريعات التعاونية، ونواحى القصور التى تكتنفها، ومثالب الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة وكذلك إيجابياته مما ينعكس فى النهاية على هيكل البنيان التعاونى ومهامه وتنظيماته وأهدافه وفيما يلى توضيح لأهم محاور إستراتيجية التعاونيات الزراعية:-

٢-٢-١-١ <u>التعديلات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات</u>:-

في ظل السياسة الزراعية وإستراتيجيتها التى تعمل فى إطارها من قبل الدولة، يجب تحديد دور التعاونيات الزراعية ومقدرتها على تنفيذ هذه السياسات فى المرحلة المقبلة، مع تذليل العقبات والصعوبات التى تقف دون أداء التعاونيات الزراعية لدورها، مع مراعاة تحقيق العدالة فى توزيع مستلزمات الإنتاج بين القطاعات العامة، والخاصة، والتعاونية، بنسب تتفق وحجم كل قطاع ومجاله وأنشطته وذلك حماية للمنتج الزراعي التعاونى أمام تكتلات الوسطاء والتجار[٧]، وإعادة مشروع تنمية الثروة الحيوانية تعاونيا لتحقيق نوع من التوازن بين إنتاج وإستهلاك المنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى تشجيع عمليات التسويق التعاونى للمنتجات الزراعية بما يحقق عائد مجزي للمنتج الزراعي عن طريق وضع سياسة سعرية محفزة تتسم بالثبات بدلا من سياسات المواسم التى يفرزها ارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة الفجوه بين الإنتاج والاستهلاك وكذلك إعادة النظر فى أساليب وسياسات برامج التعليم التعاونى والمهام المطلوبة منه فى أطار المبادئ التعاونية التى ترتكز عليها التعاونيات بكافة إشكالها.

بالإضافة إلى إيجاد آلية للتنسيق والتعاون المشترك بين البنيان التعاونى والمؤسسات التعاونية الأخري من خلال التشريعات أو أنشاء مكتب بهذا الخصوص، وكذلك إتاحة الفرصة لعرض المنتجات التعاونية فى المعارض المحلية والإقليمية والدولية لزيادة العائد وتقليص الهوامش التسويقية الأمر الذى يحفز على زيادة الإنتاج وتحسين مواصفاته.

٢-٢-١-٢ <u>تجميع الاستغلال المزرعى وتنظيم الدورة الزراعية</u>

يتسم الإنتاج الزراعي بكونه إنتاجا خاصا بالدرجة الأولى، حيث يتوافر على تحقيقه نحو ١,٦ مليون حيازة مزرعية منها ٦٢٢ ألف حيازة مملوكة ونحو ٥٢٤ ألف حيازة مؤجرة والباقي حيازات مشتركة[٨] وتختلف هذه الحيازات فى سعاتها ونشاطها ومنوالها واستغلالها وكذلك وسائل

ريها وصرفها وأداء عملياتها الزراعية بالإضافة إلى طرق الحصاد، والتسويق، وأن كانت تجمعها صفة التشتت وصغر الحجم.

وأمر هذا شأنه يجعل تنفيذ القرارات المركزية ممثلة فى الخطة الزراعية أمر من الصعوبة بمكان، حيث تعتمد الخطة فى تنفيذها على التوجيه غير المباشر للموارد التى ما تنحرف كثيرا عن نمط الكفاءة الإنتاجية نتيجة لإجراء التخطيط المزرعى على أساس فردى دون مراعات للأربحية النسبية للمنتجات على المستوي القومي ويصبح هامش الربحية هو المحرك الأساسي لإختيار القرار الإنتاجي وفقا لعوامل العرض والطلب في السوق الحره.

ومهما كان وعى المجتمع الزراعي فإن هذه القرارات المحلية تنقصها متابعة التغيرات الفنية والعملية المستمرة وكذلك حجم الطلب الداخلى والخارجى على السلع الزراعية وتغيير عادات الإستهلاك وحجم السوق الخارجى ، الأمر الذى يجعل من الضرورى موائمة الخطة بين رغبات الزراع وآرائهم من ناحية والأهداف القومية من الناحية الأخرى ، كما يتسم الإنتاج الزراعى بالموسمية التى يترتب عليها موسمية العمالة والدخل غير المنتظم وكذلك وجود فتره بين العملية الإنتاجية والعملية الإنتاجية والحصول على الإنتاج، الأمر الذى يتطلب أن يكون التخطيط ومتابعة الأهداف للإنتاج والدخل والعمالة فى القطاع الزراعي يتسم بالطابع الموسمي.

وفى هذا الإطار الذى يتسم به الإنتاج الزراعي، ومع انحسار دور الدولة فى كثير من جوانب العملية الزراعية يبرز دور التعاونيات للتخفيف من هذه المثالب عن طريق تفعيل دور مجلس إدارة الجمعيات المحلية الذى كفلة قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ فى إعداد الدورة الزراعية الملائمة سواء كانت دورة ثلاثية أو ثنائية لتحقق كفاءة إستخدام الموارد المتاحة أمثل إستخدام، والمحافظة على خصوبة التربة، وكذلك تلبية إحتياجات السكان من مأكل وملبس، وتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك وتحقيق فائض للصادرات الزراعية، ويتم ذلك بالاتفاق مع أجهزة وزارة الزراعة المختصة لعرضها على الجمعية العمومية العادية وإقرارها.

ويهدف إختيار التركيب المحصولى المناسب مع الدورة الملائمة زراعة المحاصيل المناسبة لطبيعة التربة ودرجة خصوبتها وخواصها الكيمائية والفيزيقية فى زمام الجمعية التعاونية الامر الذى يؤدي إلى تحقيق دخلا يفوق الدخل من المحاصيل البديلة.

ويمكن أن ينهض القطاع الزراعي بصورة أفضل إذا إرتبط التركيب المحصولى وإختيار الدورة المناسبه بتجميع الحيازات المفتتة فى مساحات كبيرة تحقق الاستفاده من الوفورات الداخلية

والخارجية التى تميز الإنتاج الكبير، وفى هذه الحالة تستطيع التعاونيات إختيار توقيت محدد للعمليات الزراعية لكل الحائزين داخل الدورة المجمعه، مع توحيد ميعاد الزراعه، وأحكام العمليات الزراعية من رى وخدمة ومقاومة للآفات والحشرات والقوارض، وإختيار الوقت المناسب لجنى المحصول أو حصادة، كما يتيح ذلك إستخدام الألات والمعدات الزراعية بكفاءة أفضل، وميكنة معظم العمليات الزراعية وأدائها فى الاوقات المناسبة، الأمر الذى سينعكس بالضرورة على زيادة الإنتاج الزراعي بمواصفات جودة عالية، وخفض التكاليف، وتقليل الفاقد فضلا عن التغلب على مشكلة الأيدى العاملة فى الزراعة، وتوفير الجهد الانسانى للاستفادة منه فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويتطلب ذلك تعميق مفهوم التعاون عند الزراعين وجميع المشاركين فى العملية الزراعية وذلك بمساعدة الجهاز الإرشادي، ومراكز البحوث، ومحطات الميكنة الزراعية...الخ.

٢-٢-١-٣ <u>أنشاء بنك التعاون للتمويل الذاتى للتعاونيات.</u>

يظل التمويل الزراعي بلا منازع عصب العملية الزراعية، وينفرد بقمة الخدمات المساندة لكافة الأنشطة التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية، ورغم تعدد مصادر الإئتمان من البنوك التجارية، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، والصندوق الاجتماعي وبنك التنمية الريفية، وغيرها من المصادر، إلا أن أهداف هذه البنوك لا تخرج عن أهداف البنوك التجارية فى تحقيق عائد مجزي على القروض الممنوحة، لا يضع فى أعتبارة مصلحة العميل الأمر الذى يؤدى فى كثير من الإحيان إلى التعثر وعدم المقدرة على السداد وفى إطار التغيرات التى لحقت بالقطاع المصرفى ممثلة فى اندماج الكيانات الصغيرة للاستفادة من مميزات الكيانات الكبيرة سواء فى الجوانب الفنية أو الإدارية، وكذلك إنحسار عدد البنوك المتخصصة وإتجاهها للاندثار، لم تخرج بنوك الائتمان الموجه إلى القطاع الزراعي عن هذا النمط، وتدثرت بعباءة البنوك التجارية، مما أفقدها الأهلية وأقصاها بعيدا عن تقديم الخدمات المدعمة للقطاع الزراعي سواء العينية أو النقدية بإستثناء بعض القروض الزراعية قصيرة الأجل المدعمة بسعر الفائدة الذى لم يتجاوز ٥,٥% فى مشروع القانون الجديد لإعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي[٩].

وأمر هذا شأنه قد حدي بالمهتمين بالتعاون محاولة بعث فكرة إنشاء بنك التعاون أعمالا للماده ١٧ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والتى تنص " على أن للجمعيات التعاونية الحق فى أنشاء بنك تعاونى تسهم فيه الجمعيات التعاونية بصفتها الاعتبارية وبإعضاؤها لتقديم القروض وإنشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ونوعياتها.

وبالتالى نستطيع التعاونيات القيام بدورها بعيدا عن تحكم سياسة الائتمان فى التعاونيات وتحديد سعر الفائدة المرتفع، خاصة وأن التعاونيات بأشكالها المختلفة وكافة أنواعها تستطيع بأموالها الموجودة فى المصارف والبنوك المختلفة إنشاء بنك للتعاون يمول جميع أنشطة التعاونيات سواء

زراعية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى سواء فى مجال الإنتاج الحيوانى أو الداجني، أو الصناعات الغذائية، أو الصناعات الريفية للنهوض بالمجتمع الريفى وتحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي .

ومن ثم تستطيع الجمعيات والإتحادات التعاونية أن تكون فيما بينها مصرفا قومياً له فروع فى المحافظات على أن يدار هذا البنك بواسطة مجلس إدارة تكون أعضاءه من التعاونيين أنفسهم لكونهم على علم تام بالأعمال الخاصة بالجمعيات والإتحادات التعاونية المؤسسة له، ويقوم البنك بتجميع رؤوس الأموال التى يحتاج إليها بجذب ودائع الجمعيات والأعضاء كما يقوم بموازنة الطلب على الأموال مع عرضها حيث يتسلمها البنك من الجمعيات التى لا تكون فى حاجة إليها ويقدمها للجمعيات التى تحتاجها، كما يستطيع توجيه مدخرات الجمعيات وأعضائها توجيها مفيدا للحركة التعاونية فى مجموعها حيث يساعد على إنشاء جمعيات جديدة والقيام ببعض المشروعات التى تهم المنتجين، وبذلك يكون بمثابة غرفة مقاصة تسوى فيها العمليات التى تتم بين مختلف الجمعيات مما يترتب عليه توفير للوقت والجهد والنفقات.

ويمكن للإتحادات التعاونية زيادة إيراداتها عن طريق:-

- المساهمة الذاتية للأعضاء، ومضاعفة رسوم العضوية أسوه بتعاونيات الأصلاح، أو طرح سندات تعاونية بالأسواق لإجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار فى مجال الزراعة.بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل عن طريق إنشاء صناديق للتأمين على الماشية، والآلات الزراعية، وبعض الحاصلات، والادخار التعاونى، والاستثمار فى المشاريع الزراعية .
- استحداث حساب التكافل بين الجمعيات التعاونية كأحد التجارب الرائدة فى توفير التمويل التعاونى الذاتى لتغطية المخاطر على خزائن الجمعيات التعاونية، ومحتويات مخازنها ومنشآتها وموجوداتها، وأيضا أصحاب العهد من العاملين ضد مخاطر العمل بما فى ذلك العجز والهلاك والسرقة والحريق وخيانة الأمانة وبذلك تحل محل شركات التأمين ، ويساعد على ذلك عودة توزيع مستلزمات الإنتاج إلى الجمعيات التعاونية فى إطار أعادت هيكلة بنك التنمية والائتمان إداريا وفنيا وماليا من خلال مشروع القانون المعروض حاليا.على أن يرتبط ذلك بدعم الحكومة لهذا البنك، وتوفير الظروف المناسبة لنجاحة، مع أستخدام أحدث الأساليب المصرفية، وتوفير الكوادر المدربة التى تتمتع بالثقة والسمعة الطيبة لدى التعاون للقيام بالعمليات الحسابية وتبسيطها للأعضاء بحيث يسهل على كل عضو معرفة وضعه المالى لدي الجمعية التعاونية الزراعية.

- التمويل عن طريق الاحتياطى سواء احتياطى رأس المال الثابت أو إحتياطى مقابلة الديون، او أحتياطى رأس المال لتمويل العمليات الجارية والتوسع الإنتاجي او الاستهلاكى.
- التمويل الدائرى وهو ما يعنى خصم نسبة من العائد المستحق للعضو نظير معاملاته، على أن تعطى الجمعية التعاونية الزراعية للعضو إيصالاً يدل على مديوناتها له بالمبلغ المستقطع وميعاد السداد، كما قد يتضمن ذلك إلتزام الجمعية بدفع فائدة معنية لهذا المبلغ.
- التمويل عن طريق الودائع خاصة الودائع لأجل وإستثناء الودائع تحت الطلب، والودائع المستحقة بعد إخطار سابق، حيث يتيح هذا النوع من الودائع للجمعية مجالا أوسع للتصرف وخاصة إذا كانت لآجال طويلة معروفة مسبقا، بحيث يمكن للجمعية التعاونية الزراعية أن تحدد كيفية استثمار مثل هذه الودائع فى غضون فترة الاستحقاق.
- الاستفادة من الأرباح المحققة من تشغيل الآلات الزراعية بكافة أنواعها بعد تحديثها حيث إنتهى العمر الافتراضى لاكثرها وتعددت أعطالها ويمكن أن تستعين التعاونيات فى ذلك بمحطات الميكنة، أو تنشأ محطات خاصة بها لكل عدد من التعاونيات عن طريق الجمعيات المشتركه والمركزية. وترتبط الاستفادة من مصادر التمويل السابقة برفع العقوبات الحكومية وغيرها أمام تأسيس بنك التعاون، أو السماح بتأسيس صندوق مركزي للإقراض التعاونى، أو تحويل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى بنك للتنمية التعاونية عن طريق تعديل مواد القانون رقم ١١٧السنة ١٩٧٦وأن تكون نسبة ٥١% على الأقل من أسهم البنك ملكية تعاونية(١٠).

٢-٢-١-٤ مستقبل التسويق التعاونى فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي.

يلعب التسويق دوراها في حصول المنتج على عائد مجزي يتناسب مع تكاليف الإنتاج، وتحديد أسعار للمنتجات الزراعية تناسب كل من المنتج والمستهلك، ويتطلب ذلك رفع الكفاءة التسويقية خلال المسالك والوظائف التسويقية والتى تبدأ عادة مع نهاية الإنتاج وبداية العمليات التسويقية من فرز وتدريج ومماثلة وتعبئة وتغليف ونقل حتى تصل إلى المستهلك النهائى فى الوقت المناسب بصورة جيده وبسعر ملائم يتناسب مع تكاليف النقل المكانى والزمانى للسلعة ويتأتى ذلك عن طريق تقليص دور الوسطاء والسماسرة، بحيث يحصل المنتج على الجزء الأكبر من السعر الذى يدفعة المستهلك، ومن ثم فإن الوصول إلى تحقيق الأهداف التسويقية لا يأتى ألا من خلال التسويق التعاونى لأعضاء التعاونيات ليتمكنوا من تخفيض التكاليف وتقليص نسبة الفاقد خاصة فى محاصيل الخضر والفاكهة والتى بلغت ١٨,٩% لثمار الفاكهة، ٢٨,٨% لثمار الخضر بالإضافة لوصول السلعة للمستهلك النهائى بصفات الجودة المطلوبة من حيث الشكل واللون والحجم والمحتوي العنصري بالسعر المناسب فى المكان الملائم والوقت المطلوب.

وقد افرزت تجربة التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي العديد من المثالب التى مازالت ماثلة أمام المنتجين سواء بالنسبة للتسليم الإجباري للحاصلات الزراعية، أو الأسعار التحكمية التى تحددها الحكومة، والتى لا تترك للمنتج سوي القدر اليسير الذى لا يتلائم مع ما بذلة من جهد وتكاليف خلال العملية الإنتاجية.

ومن ثم فقد أثر التحرير الاقتصادي سلبا على تسويق الحاصلات الزراعية الذى تم إلغاءة مع بداية عام ٩٥/٩٤، ولم يعد سوي محصول قصب السكر الذى يحمل ذكري التسويق التعاونى الذى أستمر قبل التحرير أمدا طويلا بكل صفاته التى ميزته بصفة الإجبار تسويقا وتسعيرا بيد أن التسويق التعاونى فى صورته السليمة التى تستمد أسسها ومبادئها من المبادئ التعاونية وتهدف إلى تعظيم العائد لأعضائها، تعتبر من أهم الأنشطة التى يمكن أن تضطلع بها التعاونيات الزراعية.

ومن ثم يجب أن يتم تغيير مفهوم التسويق التعاونى فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي بحيث يعتمد على مبدأ حرية الاختيار فى توريد الحاصلات الزراعية، وتطبيق أسعار السوق الحر على المنتجات والحاصلات الزراعية فى ظل تطبيق سياسة ثابتة بدلا من سياسة المفاجآت التى ترتبط بالأسعار العالميه أو زيادة الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك.

كما يجب توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة فى المواسم الزراعية، وذلك لضمان حصول الأعضاء على عائد مجزي من إنتاجهم.

ويجب أن يمتد مفهوم التسويق التعاونى ليشمل مراحل الإنتاج المختلفة بدءا من إختيار التربة الملائمة ومستلزمات الإنتاج المناسبة كما والمتطورة كيفا بتحسين السلالات وادخال الهجن الحديثة التى تلبى احتياجات المستهلك من حيث صفات الجودة المطلوبة.

وكذلك مكافحة الآفات والإمراض النباتية والاستعانة بالمكافحة الحيوية، وعدم إستخدام المبيدات غير الآمنة، بالإضافة إلى إستخدام أنسب الطرق للزراعة الحديثة بالاستعانة بالميكنة الزراعية، ومراعات المقننات المائية والسمادية المناسبة، وتقليل الفاقد من المحاصيل بعد الحصاد وإثناء عمليات النقل والتخزين والتسويق النهائى للمحصول.

ونظراً للمنافسة القوية التى تواجهه التعاونيات إبان الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي فمن الضروري للتعاونيات القيام بدور أكثر فاعلية فى مجال تسويق المنتجات الزراعية فى المرحلة القادمة سواء عن طريق الاستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج، أو من خلال تصدير الإنتاج الزراعي سواء فى الصورة الخام أو النصف مصنعة أو المصنعة لزيادة القيمة المضافة وتحقيق عائد مجزي للمنتجين الزراعيين، وكذلك العمل على فتح أسواق جديدة لتصريف منتجات الأعضاء على أن تقوم التعاونيات بتوفير كافة البيانات والمعلومات والأسعار عن تسويق الحاصلات الزراعية فى الأسواق المحلية والعالمية، من خلال وسائل الاتصال الحديثة والسريعة ومن خلال بنوك المعلومات الزراعية، والأجهزة الحكومية، والتنسيق بين جمعيات التسويق المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية وضرورة إمتلاك الجمعيات التعاونية لمحطات الفرز والتدريج والثلاجات ووسائل النقل والمخازن والصوامع والحاويات وذلك بهدف تنظيم عرض المنتجات الزراعية وإنسيابها فى الأسواق تبعا للتوقعات السعرية المستقبلية للاستفادة من الفروق السعرية ما بين أوقات الحصاد والفترات التالية التى تتسم فيها المنتجات الزراعية بإرتفاع أسعارها، وتوجيه هذه الفروق السعرية إلى تدعيم وتطوير الخدمات التسويقية للتعاونيات الزراعية.

بالإضافة إلى ضرورة تحديث وتطوير المسالك التسويقية، وإنشاء جهاز تسويقى حديث ومتطور بما يتلائم مع متطلبات السوق المحلى والعالمي وتوفير شروط الجودة القياسية المطلوبة من حيث الشكل والحجم واللون والمحتوي العصيري، بالإضافة إلى توفير أحدث وسائل النقل، والاتصال السريع الذى يوفر كافة البيانات والمعلومات التسويقية على المستويين المحلى والعالمي، مع توفير الكوادر الفنية المدربة والقادرة على استخدام التقنيات الحديثة، بما يعود بالعائد المجزي من العملية التسويقية على كافة المتعاملين فى هذه المنظومة، ويزيد حصيلة العملات الصعبة، ويساعد على فتح أسواق جديدة وعدم فقد الأسواق التقليدية، وترسيخ قيمة التعاون عند المنتجين والمسوقين.

٢-٢-١-٥ المكنة الزراعية ودور التعاونيات فى تطويرها:-

تلعب التطورات التكنولوجية دورا رئيسا فى النهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية بالإضافة إلى العديد من العوامل، ويمتد التطور التكنولوجي ليس فقط إلى الآلات والمعدات والأجهزة الزراعية، بل يشمل الأساليب الفنية لتأدية العمليات الإنتاجية من أعداد التربة للزراعة وطرق الزراعة والرى والتسميد وكذلك مقاومة الآفات والحشرات، والحصاد والجني، وكذلك النقل والتخزين، والتسويق وأداء كافة الوظائف التسويقية من فرز وتدريج وتعبئة وتغليف وأمر هذا شأنه سوف ينعكس على خفض التكاليف وزيادة العائد الصافى للمزارع، وتوفر الوقت والجهد وأداء العمليات الزراعية فى أفاتها المناسبة الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

ومن الثابت علمياً أن انتشار الآلات الزراعية فى الريف يتناسب طرديا مع الفائدة التى تعود من الثروه الحيوانية فإستخدام الجرار وماكينة الدراس، وماكينة الرى وآلات التسطير، والتسويه والكومباين...الخ، سوف يؤدي إلى توفير الجهد الحيوانى بما ينعكس على زيادة الإنتاج من اللحوم والألبان ومنتجاتها، ومن ثم يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتى أو تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن توفير الجهد الانسانى سوف يتيح استغلاله فى أنشطة أخري، تنعكس على المزارعين فى رفع دخولهم وتحسين مستوي معيشتهم.

ومن ثم فقد إضطلعت الجمعيات التعاونية بمهمة توفير الألات الزراعية الحديثة، بعد أن كانت قاصرة على الجرار الزراعي، ومواتير الرش التى اتسمت بكثرة أعطالها وانتهاء عمرها الافتراضى وصعوبة صيانتها وتشغيلها مما أدي لانخفاض كفائتها وزيادة خسائرها.

ومن ثم فقد أصبح توفيرها فى الجمعية وتأجيرها للمزارعين من الأدوار الهامة التى تقع على عاتقها بالاضافه إلى توفيرها للمزارعين عن طريق منحهم القروض لشراء هذه الآلات وتيسير سداد قروضها. وسواء توفرت الآلات تأجيراً وشراءا بأنواعها المختلفة فسوف تمكن المزارعين من أداء كافة العمليات الزراعية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى تقليل الفاقد وتخفيض التالف من الحاصلات الزراعية خاصة مع ميكنة جميع العمليات الزراعية بداية بالزراعة ونهاية بالحصاد أوالجني، حيث يزيد استخدام السطاره محصول القمح بنحو ٢٠% ويقلل الكومباين الفاقد إثناء الدراس وفصل الحبوب والتعبئة(١١).

ولما كان تجميع الاستغلال المزرعي وتنظيم الدورة الزراعية من المهام الرئيسية للجمعية التعاونية فإن إستخدام الآلات فى هذه الحالة سوف يقلل من الخسائر الناتجة عن تفتيت الحيازة، وسوف يرفع كفاءة الأداء، ويقلل من التكاليف، ويتمتع الحائز الصغير بمزايا الإنتاج الكبير بما ينعكس فى النهاية على رفع مستوي معيشة الغالبية العظمى من الأعضاء.

إلا أن كفاءة إستخدام الآلات الزراعية ترتبط بمدي ملائمتها لظروف الزراعة المصرية التى تتسم بقزمية الحيازة وتفتتها بالإضافة إلى طبيعة الطرق الزراعية والترع والمصارف التى تتطلب نوعيات ملائمة لهذه الظروف، وكذلك الاهتمام بالصيانة، وإصلاح الاعطال، وتوافر الكوادر الفنية للتشغيل.

وقد شهدت الاستثمارات فى مشروعات الميكنة تطوراً ملحوظا سواء قبل أوبعد التحرر الاقتصادي حيث أدي دخول التعاونيات الزراعية فى مشروعات الميكنة والتطور التكنولوجي السريع إلى تنوع الآلات الزراعية وزيادتها سنويا، حيث يوجد بالجمعيات التعاونية بالقري نحو ٥٣٨٣ من الآلات الزراعية المختلفة تضم فيما بينها مجموعة من الآلات الحديثة غير التقليدية مثل الكراكه والكومباين وألة التسطير، وغيرها من الآلات والمعدات والأجهزة.

وفى إطار التغيرات الاقتصادية التى أفرزها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة، وترك اسعار الخدمات تحدد فى إطار السوق الحر طبقا لتفاعل عوامل العرض والطلب ضمت سوق تأجير الآلات الزراعية كل من القطاع الخاص، ومحطات الميكنة الزراعية. متنافسة ومتكاملة مع القطاع التعاوني، ألا أن ذلك لم يؤثر على إستثمارات التعاونيات فى مجال الآلات الزراعية بل أخذت إتجاها متزايدا خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إحجام القطاع الخاص عن اقتنائها خاصة الأصناف المتطورة منها وذلك لارتفاع تكلفتها وكذلك صيانتها وتشغيلها مثل أجهزة التسوية بالليزر، ومن ثم فقد انعكست أثار التحرر إيجابا على الاستثمارات فى مجال الميكنة الزراعية، بالإضافة إلى أن التنافس بين مصادر تأجير الآلات أدي إلى نوع من التكامل لتوفير احتياجات المنتجين، وعدم المغالاة فى رفع الأسعار وسهولة أداء العمليات الزراعية فى أوقاتها الملائمة بكفاءة عالية.

٢-٢-١-٦ دور تعاونيات الائتمان فى توزيع مستلزمات الإنتاج.

تعتبر مستلزمات الإنتاج من أهم محددات الإنتاج الزراعي سواء فيما يتعلق بالتقاوي أو الأسمدة أو المبيدات، حيث تؤدي التقاوي المحسنة ذات الصفات الوراثية المرغوبة أثناء عملية الإنتاج إلى التأثير على فترات نمو المحصول، ومقاومتة للأمراض والحشرات وزيادة الإنتاجية، واستهلاك الأسمدة والمياه، بالإضافة إلى تلبية رغبات المستهلكين من حيث الشكل والحجم واللون والمحتوى العصيرى الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسهولة التسويق والتصدير بما ينعكس على رفع دخول المزارعين وتحسين المستوي المعيشى.

كما يؤدي توفير الأسمدة بالنوعيات المطلوبة والكميات المناسبة، فى الأوقات المحددة لمختلف أنواع المحاصيل إلى رفع الغلة الفدانية والمحافظة على خصوبه التربة التى إتسمت بالتدهور لفقد العناصر الصغيرة وارتفاع مستوى المياه الجوفية ، خاصة بعد انحسار طمى النيل وتقلص التسميد بالمخلفات الزراعية والحيوانية.

كما أن توفير المبيدات المأمونة وإتباع طرق المقاومة الحيويه فى مقاومة الحشرات والآفات والقوارض سوف يقلل من نسبة الفاقد إثناء فترة الإنتاج، وتقليل التالف إثناء الحصاد والتخزين، بالإضافة إلى تحسين صفات الجودة للحبوب والثمار مما يجعلها صالحة للاستهلاك المحلي والتصدير، وقد أتسم توزيع مستلزمات الإنتاج بعدم الاستقرار سواء من ناحية التمويل أو التوزيع نتيجة لإختلاف الأيدولوجيات التى مر بها الاقتصاد المصري وانعكست على التعاونيات إيجابا وسلبا بالإضافة إلى تعدد التشريعات والتنظيمات والاجراءات التى إرتبطت بالتعاونيات من ناحية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي من الناحية الأخري حيث أنه كان أسرع وتيره فى قطاع الزراعة عنه فى بقية قطاعات الاقتصاد القومي.

وإعتبارا من عام ١٩٧٦إقتصر تمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج على بنك التنمية والائتمان الزراعي ولم يبدأ دورا التعاونيات إلا بصدور القانون ١٢٢لسنة ١٩٨٠ حيث إضطلعت التعاونيات بمهام توزيع مستلزمات الإنتاج أعتبارا من عام ١٩٨٣/١٩٨٤م، ولم يشمل التوزيع كافة التعاونيات بل أقتصر فى بداية الأمر على جمعية واحدة فى محافظة الإسماعيلية، وأدي نجاح التجربة إلى جذب تعاونيات الائتمان فى نحو ٢١ محافظة لتطبيق وتعميم التجربة فى نحو ٣٣٤٩ تعاونية عام ١٩٩٦م.

بيد أنه خلال مرحلة التحرير الاقتصادي، وانحسار دور الدولة فى توفير مستلزمات الإنتاج والقروض وإلغاء الدعم، ودخول القطاع الخاص وبنك التنمية منافسا للتعاونيات، إعتمدت التعاونيات على تمويل أنشطتها التعاونية ذاتيا من خلال إنشاء صناديق تمويل تعاونية ، وفى هذا الصدد أنشئ العديد من صناديق تمويل مستلزمات الإنتاج بالمحافظات، إلا أن الاستثمارات فى هذا المجال لم تتسم بالثبات بل تأرجحت بين الانخفاض والارتفاع مرتبطة بمراحل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية وبين حجم التعامل وعدد الجمعيات التى جذبها نجاح التعامل فى مستلزمات الإنتاج من الناحية

الأخري، حيث بلغ حجم الاستثمار فى صناديق مستلزمات الإنتاج نحو ٦,٥مليون جنيه عام ١٩٩١م أرتفع إلى ٢٩,٨جنية عام ١٩٩٦بنسبة زيادة ٣٥٨%.

وعلى الجانب الأخر زاد حجم التعامل من ٩٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠النحو ٧١٠ جمعية تعاونية إلى نحو ١٨٧,٣ مليون جنيه لنحو ٣٣٤٩جمعية عام ١٩٩٦/٩٥ بنسبة زيادة سجلت ٨٨,٩% لما كان عليه حجم التعامل عام ٩١/٩٠، ورغم زيادة عدد التعاونيات فقد انخفض نصيب كل جمعية من حجم التعامل من ١٣٩ إلى ٥٦ ألف جنيه.

ومن ثم فقد أدي تقلص دور الدولة، وإنحسار الدعم، وزيادة وتيرة الإصلاح الاقتصادي فى القطاع الزراعي والتعاونى إلى انخفاض حجم المعاملات فى تعاونيات الائتمان ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر إلى زيادة نصيب القطاع الخاص فى بمجمل مبيعات مستلزمات الإنتاج على حساب نصيب التعاونيات.

كما يشير ذلك إلى عدم، استقرار سوق مستلزمات الإنتاج بين القطاع الخاص من ناحية وجمعيات الائتمان وبنك التنمية والائتمان الزراعي من الناحية الأخرى، بيد أن التنافس بين هذه المصادر فى إمداد المنتج باحتياجاته سوف يؤدي إلى نوع من التكامل فى توفير إحتياجات المنتجين، وعدم المغالاة فى رفع الأسعار، وتحسين الجودة للمستلزمات المعروضة بما يعود بالفائدة على المنتجين.

٢-٢-١-٧ <u>دور التعاونيات فى القيام بالمشروعات الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائى.</u>

لا شك أن استكمال التعاونيات الزراعية لدورها المأمول يتطلب القيام بالمشروعات الإنتاجية والتى تتضمنها القانون ١٢٢ لعام ١٩٨٠ فى العديد من بنوده، بهدف المساهمة فى النهوض بالقطاع الريفى بوجة خاص، وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان بوجه عام، حيث أفرزت الزيادة السكانية فى ضوء ثبات المساحة العديد من المثالب التى تمثلت فى زيادة الفجوة الغذائية للعديد من المحاصيل الزراعية، كما أن التغيرات التى أدت إلى زيادة الدخول لبعض شرائح المجتمع قد أدت إلى زيادة القوة الشرائية من ناحية وتغيير النمط الاستهلاكى من الناحية الآخرين الأمر الذى يتطلب زيادة الواردات من المواد الغذائية والسلع الزراعية وبالتالى إختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والتأثير على الأمن الاستراتيجي القومي وكذلك حجم الاستثمارات اللازم توافرها لرفع معدل النمو.

ووضع هذا شأنه يفرض على التعاونيات القيام بدورها المأمول فى المرحلة المقبلة لتحقيق الأمن الغذائى عن طريق زيادة الإنتاج بتوفير المستلزمات والقروض والآلات الزراعية بما يكفل تلبية إحتياجات السكان من ناحية وإيجاد فائض للتصدير من الناحية الأخري.

كما تتضمن مهام وحدات البنيات التعاونى الزراعي سواء بالنسبة للتعاونيات المحلية والمشتركة والمركزيه تخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع الزراعي والإنتاج الحيوانى، وتربية الدواجن والنحل، وكذلك الصناعات الريفية، وإستصلاح الاراضى، ومشروعات الثروة المائية، على أن يرتبط ذلك بتوفير مستلزمات الإنتاج، والتمويل اللازم من مختلف المصادر بشروط ميسرة تتناسب مع أهداف التعاون، بالإضافة إلى التوسع فى استخدام الميكنة بتوفير الألات الحديثة لمختلف العمليات الزراعية، وتدريب العاملين عليها وصيانتها بأسلوب إقتصادي سليم وتوفير المخازن اللازمة والثلاجات ومحطات الفرز والتعبئة لتهيئة الإنتاج للسوق المحلى والخارجى من ناحية وتقليل الفاقد من الناحية الأخري.

ورغم أن هذه المشاريع إرتبطت فى بدايتها مع فترة الانفتاح الاقتصادي إلا أن استثماراتها قد حققت زيادة مضطرده سجلت فى خلال متوسط الفترة من (١٩٨١إلى ١٩٨٦) نحو ٩,٣ مليون جنيه إرتفعت إلى نحو ٢١,٣ مليون جنيه فى متوسط الفترة(١٩٩٢-١٩٩٦) بنسبة زيادة سجلت ١٢٩% عما كانت عليه وإحتلت مشروعات تسمين الدواجن المرتبة الاولى يليها مشروعات إنتاج البيض ثم تربية النحل فى المراتب التالية كما جاءت محافظات الدقهلية والشرقية والوادي الجديد فى المراتب الثلاثة الأولى فى مجال استثمارات الأمن الغذائى عام ١٩٩٦.

٢-٢-١-٨ <u>تطوير التشريعات القانونية للتعاونيات الزراعية</u>.

أدي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فى القطاع الزراعي بوتيره متسارعه خاصة فيما تعلق بشق التعديلات الهيكلية إلى العديد من المثالب والايجابيات التى ترتب عليها الحد من تدخل الدوله فى القطاع الزراعي تخطيطا، وإدارة ، وتمويلا، وتسويقا، وتسعيرا، وإطلاق قوي السوق فى قطاع الزراعة، الأمر الذى أدي إلى غياب الدور المنظم للدولة فى قطاع الزراعة، وأدى إلى هزات أنعكست على الإنتاج تركيبا وكميه وأسعارا، مما أثر على معدل النمو فى القطاع الزراعي، وتذبذب الدخول الزراعية، وانخفاض مستوي الرفاه الإقتصادي وأمر هذا شأنه يتطلب أن يقوم بتأدية تلك الوظائف تنظيما معينا أو مؤسسات ترتبط بمصالح أصحاب القطاع وهم الزراع.

ورغم تعدد التنظيمات يبقى التعاون أكثر المنظمات تأهيلا للقيام بهذا الدور، لانتشار وحداته فى القطاع الريفى بما يغطى كامل القطاع الزراعي، ولطبيعة تكوينة كتنظيم زراعي شعبى غير حكومي، إلا أن ذلك يتطلب تطوير وتدعيم التعاونيات بما يمكنها من تأدية وظائفها التى اضطلعت للقيام بها منذ نشأة الحركة التعاونية، والتى تتمثل فى تنظيم قطاع الإنتاج الزراعي، وإمداده بالمستلزمات نقدية وعينية، وتسويق منتجاته، وتوفير الآلات الحديثة اللازمة لأداء عملياته الزراعية، وإقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية للنهوض بالقطاع الريفى، ألا أن الحركة التعاونية فى مصر قد اتسمت بتعدد مساراتها وقوانينها، ولم تحقق الأهداف المنوطة للقيام بها فى إطار الأسس التعاونية التى ارتكزت عليها عند مولدها، وكان للتدخل الحكومي فى شئون التعاونيات بالتشريعات تارة، والرقابة تارة أخري، وتبادل مهامها مع بنك التنمية والائتمان الزراعي، واختلاف

الايدولوجيات التى مر بها الاقتصاد المصري كبير الأثر فى تبديل الأهداف لتتوائم مع الأيـدولجيات السائدة، وتنفيذ الخطة القومية للدولة.

ومن ثم فقد تطلب أمر النهوض بالتعاونيات وتطويرها للقيام بمهامها، إعادة النظر فى بعض مواد القوانين التعاونية بحيث تتلائم مع التغيرات الاقتصادية الراهنة، خاصـة وأن معظـم قـوانين التعاون قد تم أعدادها وأدخل عليها العديد من التعديلات فى فترات زمنية متباينة خلال تحكم الدولة فى التعاونيات بإعتبارها منظمات شبة حكومية، فى غياب الأسس التعاونية التى إرتكزت عليها عند قيامها.

وأمر هذا شأنه يحتم على المشرع أن ينتهج سياسة تشريعية تستهدف تنمية ودعم الحركة التعاونية سواء من خلال النص الدستوري أو من خلال نص القانون، وفى مقدمة مواد القانون التى يجب تعديلها.

- قانون التعاون الموحد والذى يشير إلى أنه يجب أن يكون هنـاك تشـريع موحـد للحركـة التعاونية بحيث يكون شاملا كافة أنواع الجمعيات التعاونية التى تحكمها مبـادئ أساسـية واحدة ومن ثم فإن صدور التشريع على بهذا النحو يؤكد بوضوح وحده الحركة التعاونية.
- العضوية الاختيارية للعضوا التعاونى، يجب أن تكون نابعة من رغبة حقيقية لـدى الـزراع التعاونيين فيما بينهم للتغلب على ما يعترضهم من مشاكل وعقبات ذات إرتبـاط بمسـتوى نعيمهم كمنتجين أو مستهلكين مما يعطى دفعة قوية للحركة التعاونية.
- إعادة النظر فى توزيع الفائض على رأس المال ليقارب الشركات المساهمة، الأمـر الـذى ينعكس على زيادة المساهمين ونمو رأس المال لتعويض قصور البنوك التجارية فى القيـام بدور الممول للتعاونيات الزراعية.
- اعتماد الحركة التعاونية على نفسها فى تكوين جهازها الفنـي والإداري وتـدبير مـوارده المالية بما يمكنها من اختيار النوعية الأكفء، والحد من أعداد العـاملين،ومن ثـم تتركـز التبعية للتعاونيات ويتوقف دور الدولة فى الإشراف على الجهاز الفنى والادارى.
- تنقية قانون التعاون من المواد التى تكبلة بما يعطى مساهمة أكبر للإختيارات الديمقراطيـة لهيكل الحركة التعاونية، وإلزام الأعضاء بالمشاركة والمسئولية وكيفية المساءلة للـتخلص من الإفرازات السلبية التى خلفها التعاون خلال مسيرته السابقة. ويتطلـب تعـديل قـانون التعاون تهيئة الرأى العام للتعاونيين الزراعيين بوجوب تعديل القانون سـواء مـن داخـل الحركة أو من خارجها بما يؤدي لاستقلال الحركة بشؤونها وتحديد أهم الأهداف المنوطـه بالحركة وكيفية تطويرها.

ويقوم عادة بإعداد وصياغة القانون مجموعة متخصصة ومؤهلة لأعداد وصياغة مقترح القانون، مع الأخذ فى الإعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة، والاسترشاد بقوانين التعاون فى دول العالم المختلفة واختيار منها ما يتوافق مع الظروف المحلية، وتخليص القانون من كل ما يعيق حركة الجمعية.

ثم يلى ذلك طرح مقترح القانون على كافة المستويات للمناقشة، والخروج بتصور نهائى للقانون يتم على أساسه الصياغة النهائية، والعرض على البرلمان لتتم مناقشته واعتمادة وإصدارة للتنفيذ وبدأ العمل به، ومن ثم يصبح لدى التعاونيات قانون جديد يمكنها من إعادة بناء هياكلها، وممارسة أنشطتها، وتحقيق أهدافها بصورة أكثر فعالية وحرية.

الخدمات المساندة فى قطاع الزراعة وكيفية النهوض بوسائل استخدامها.

١- إمكانيات النهوض بالخدمات المساندة فى قطاع الزراعة.

تمهيد : يضطلع قطاع الزراعة بمهام تميزه عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، حيث تتبلور مهامه فى توفير الغذاء والكساء وفرص العمل للسكان بوجه عام وسكان القطاع الريفى بوجه خاص، إضافة إلى مساهمته فى الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٧%، وإمداده الصناعة بالخامات اللازمة خاصة فى مجال الغزل والمنسوجات، والزيوت، والإنتاج الحيواني، ومساهمته فى اجمالى الصادرات بنسبة ٢٠%، ونحو ٣٤% من إجمالى القوي العاملة.

ورغم الأهمية التى يكتسبها قطاع الزراعة إلا أن موارده تندرج تحت صفة المحدودية سواء أرتبط ذلك بالموارد الأرضيه، أو الموارد المائية، الأمر الذى حدي بواضعي الإستراتيجيات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميتة، إلى الاتجاه صوب التوسع الرأسي والتوسع الأفقي، إلا أن محدودية الموارد، وتقلص الاستثمارات فى قطاع الزراعه بإعتبارها إستثمارات طويلة الأجل خاصة فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي جعل النتائج فى مجال التنمية الأفقية محدودة خاصة مع استقطاع مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة أو المستزرعه سواء كان ذلك نتيجة للزحف العمرانى أو المشاريع الصناعية. إلا أن التنمية الأفقية رغم محدودية نتائجها يبقى الأمل معقودا عليها لزيادة الرقعة الزراعية للتخفيف من الكثافة السكانية، وإيجاد موارد جديدة للغذاء الذى تفاقمت مشاكل الحصول عليه سواء على المستوي القومي أو العالمي مع التغيرات المتسارعه والمتلاحقه لإنتاج الوقود الحيوي، تخفيفا من الاعتماد على النفط وتذبذب أسعاره بين الانخفاض والارتفاع، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وما يصاحبها من ثورات الطبيعة سواء بالفيضان أو الرياح أو الأعاصير، وما تخلفة من دمار ينعكس فى أوضح صورة على إنخفاض الحاصلات الزراعية، فإذا أضفنا لذلك إرتفاع مستوي المعيشة لكثير من سكان العالم خاصة فى قارة أسيا وأمريكا اللاتينية،

وتغير النمط الاستهلاكي، تتضح جوانب المشكلة الزراعية بوجه عام، وتوفير الغذاء بوجه خاص ويبقى الإتجاه مبررا إلى التنمية الرأسية والتى يتبلور هدفها الأسمي فى زيادة الإنتاجية التى تتأثر بالعديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بخصوبة التربة وخواصها الطبيعيه، أو الأساليب المتبعة فى أداء العمليات الزراعية ومدي حداثتها وتطورها من الناحية التكنولوجية، وكذلك الإمكانات المتاحة لاستخدام الآلات الزراعية فى التسوية بالليزر، والزراعة بالتسطير، والحصاد الميكانيكي، وكذلك الإلتزام باستخدام المقننات المائية والسماديه بأقصى كفاءة ممكنة، وأتباع التعليمات الإرشادية خلال الزراعة والحصاد والتسويق، ومكافحة الحشرات والإمراض النباتية سواء باستخدام طرق المكافحة الحيوية أو استخدام المبيدات الآمنه المصرح بها، وكذلك استخدام التقاوي والبذور المنتخبه والمهجنه والتى تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق رغبات المنتجين والمستهلكين. ولما كانت السياسة الزراعة تتجسد فى منظومة متكاملة من الإجراءات، والتشريعات التى تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محدده تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمى إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائى الأمر الذى يؤدي إلى تحقيق أقص درجة من الاكتفاء الذاتى، وزيادة العائد من الصادرات، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وغالبا ما تتطلب هذه الأهداف من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة العقبات، كما تتطلب أيضا من الدول الموازنة بين مجموعة الأهداف المختلفة(١٢).

ولما كانت العناصر المساندة للعملية الزراعية لا تتجسد فى عنصر واحد بل تمتد لتشمل العديد من العناصر التى يمتد تأثيرها إلى تنمية الموارد الأرضية والمائية المحددان للتنمية الزراعية وما ينبثق منهما من هيئات ومؤسسات حكومية وأهلية ينعكس تأثيرها على كافة عناصر التنمية الزراعية وتضم المؤسسات التمويلية، والتعاونيات الزراعية، ومراكز البحوث الزراعية، والإرشاد الزراعي، ومراكز الميكنة الزراعية ...وغيرها من الهيئات والمؤسسات التى يصب نشاطها فى المحصله النهائية للتنمية الزراعية.

ويتوقف نمو القطاع الزراعي على سلسله من المتغيرات التى تتشابك فيما بينها لتشكل البنية الزراعية المواتية أو غير المواتية لنمو وتطور ذلك القطاع.

وتتمثل هذه المتغيرات فى مدى قدرة هذا القطاع على استيعاب التطورات التكنولوجية والفنية واستخدام الفنون الإنتاجية وقوى الإنتاج التى يمكنها إحداث النمو المطلوب فى ظل قيود التفتت والتشتت الحيازي، كما تلعب السياسات الإنتاجية والسعرية وكذلك التسويقية والتمويلية دور مهم فى تحديد نمط استخدام الموارد المتاحة، وإلى أى مدي يبتعد ذلك النمط عن نمط الاستخدام الأمثل، وبغرض ثبات تلك المتغيرات أو تحركها فى الاتجاه الصحيح فلا شك أن توفير القروض

اللازمة لتغطية الأنشطة الزراعية الهامة، وتوفير مستلزمات الإنتاج بالمقننات اللازمة، وتقديم الخدمات المصرفية للقطاع الريفى، من شأنه أن يزيد من معدلات النمو فى ذلك القطاع.

ومن ثم فسوف يتناول الجزء التالى أهم مصدر من مصادر تمويل القطاع الزراعي، وأهم الخدمات المقدمة، والمشاكل التى تواجه بنك التنمية والائتمان الزراعي، والاستراتيجية المستقبلية التى وضعها البنك لتلبية احتياجات عملائه والتغلب على مشاكلهم:-

٢-٣ بنك التنمية والائتمان الزراعي.

يعتبر التمويل فى القطاع الزراعي عصب عمليه التنمية سواء أرتبط ذلك بالتنمية الرأسية أو الأفقية حيث يمتد تأثيره إلى استصلاح واستزراع الأراضي، وأداء العمليات الزراعية، وتوفير المدخلات الأساسية للإنتاج من تقاوي وأسمده ومبيدات، وكذلك توفير الأعلاف اللازمة لقطاعات الإنتاج الحيواني والدا جنى والسمكي، وتوفير القروض اللازمة لتربية وتسمين الماشية، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة فى تطوير وتحديث قطاع الميكنة الزراعية، وتطوير التكنولوجيات المستخدمة فى قطاع الزراعة، ومن ثم فقد تنوعت وتباينت القروض الممنوحة من بنك التنمية والائتمان إلى المنتجين فى القطاع الريفى لتغطية كافة الأنشطة التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية بين قروض طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل تختلف فيما بينها من حيث مدة الاستفادة من القروض، وفى إطار تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي شهد القطاع الزراعي تطبيق العديد من السياسات فى مجال الإصلاح الاقتصادي الزراعي التمويلى أو الاقراضى بالإضافة إلى الإصلاح الهيكلي، كما شهد القطاع الزراعي تقلص دور الدولة فى العديد من أوجهه النشاط الزراعي سواء فى مجال الإنتاج أو التسويق أو التصدير.

ولم يعد الهدف الرئيسى لبنك التنمية والائتمان الزراعي قاصرا على توفير احتياجات القطاع الزراعي بالشروط الميسرة التى أنشئ البنك من أجلها، بل امتدت خدماته إلى القطاع الريفى بكل فئاته وضمت كافة الخدمات المصرفية من قبول الودائع، ونشر الوعي الادخاري، وإصدار خطابات الضمان بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستنديه للاستيراد، وكذلك تأجير مخازن البنك الغير مستغلة(١٣).

ومن الناحية الهيكلية وطبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنه ١٩٦٤تم تحويل المؤسسه المصرية للائتمان الزراعي والتعاونى إلى هيئة قابضة مستقلة شخصيا وإعتباريا سميت البنك الريفى للتنمية والائتمان الزراعي ويتبع وزير الزراعة والبنك المركزي، ويتبعه بنوك التنمية بالمحافظات، ويتبعها بنوك القري التى تقوم بمهام البنك الرئيسى من عمليات التمويل والإقراض.

إلا أن مشاكل التعثر فى سداد قروض البنك التى أفرزتها الظروف الاجتماعية للقطاع الريفى خاصة ما يتعلق بانخفاض الدخول وتزايد نسبة الفقر أدي إلى استخدام القروض فى غير إغراضها، كما أن ارتفاع نسبة الفائدة قد ساهمت فى زيادة عدد المتعثرين وألقف بظلالها على دور البنك فى

العملية التمويلية، الأمر الذى تطلب وضع السياسات والبرامج التى تهدف إلى تفعيل دور البنك فى مجال الإنتاج الزراعي بما يخفف من نسبة الفائدة، ويطيل فترة السماح لمختلف القروض بما يتناسب مع الدخول الزراعية، ويقلل من عدد المتعثرين بجدولة ديونهم أو إسقاطها عن غير القادرين، حتى يحقق البنك المهام التى وكلت إليه لتنمية القطاع الزراعي والنهوض بأنشطته المختلفة وهو الهدف الأسمى الذى أنشئ البنك من أجلة. وفى خضم مشاكل التعثر وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة الأسمدة والبذور بالإضافة إلى مشاكل التوزيع، وعدم الوفاء بالمقننات السماديه فى مواعدها المحددة وعدم إستقرار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي فى مجالات التوزيع والتسويق والدعم بين بنك التنمية والائتمان الزراعي، والاتحاد التعاونى صدر مشروع قرار للإصلاح الهيكلى المالى، والفنى والإداري لبنك التنمية والائتمان الزراعي لحل المشاكل التى يواجهها ويحقق الهدف من إنشائه.

٢-٣-١ مشاكل بنك التنمية والائتمان الزراعي ومحاولات إيجاد الحلول المناسبة لها:

٢-٣-١-١ مشكلة تعثر العملاء فى سداد مديونياتهم:-

تضافرت العديد من العوامل فى إفراز مشكلة تعثر العملاء فى سداد مديونياتهم ورغم تعدد هذه العوامل إلا أن ارتفاع سعر الإقراض يبقى أهم هذه العوامل، بالإضافة إلى استخدام القروض فى غير أغراضها الحقيقية التى تهدف إلى تنمية القطاع الريفى، ومساعدة المزارعين على رفع دخولهم، وإتمام عملياتهم الزراعية، والنهوض بالقطاع الزراعي فى جوانبة المختلفة ومن ثم فإن تخفيض سعر الفائدة خاصة بالنسبة للقروض الاستثمارية سوف يؤدي إلى التخفيف من مشكلة التعثر، وزيادة العائد من المحاصيل الزراعية، ومشروعات التنمية الريفية فى مجال التصنيع الغذائي والإنتاج الحيواني، والداجني، والسمكي الأمر الذى يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك خاصة بالنسبة للبروتين الحيواني والحاصلات الزراعية الاستراتيجية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الميكنة الزراعية، والتنقية الحديثة لتطوير أساليب وطرق أداء العمليات الزراعية، ومكافحة الحشرات والأمراض والقوارض، واستخدام التقاوي المحسنة. لتحقيق المواصفات القياسية التى تلبى احتياجات المستهلك المحلى والخارجي من أجل التقدير وتأتى المحافظة على أموال المساهمين والمودعين فى أولويات المهام الموكلة للبنك للقيام بها ومن ثم فقد بادرت الحكومة لحل مشكلة المتعثرين طبقا لمبادرات جدولة ديونه المعثرين والتي بلغت نحو ١,١ مليار جنيه لنحو ١٤٠ألف متغير، بإعطاء تيسيرات وتسهيلات تمثلت فى مبادرتين شملت الأولى كل المتعثرين وانتهت فى عام ٢٠٠٦ وبدأت الثانية فى أكتوبر ٢٠٠٨ ممتدة إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ للمتعثرين الذين لم يستفيدوا من المهلة الأولى على أن يتخذ البنك الإجراءات

القانونية بعد انتهاء المهلة الثانية، وقد تضمنت التسهيلات والتيسيرات الممنوحة للمتعثرين ما يلى:-

- بالنسبة للفئة الأولى والتى تضم المتعثرين فى مبلغ أقل من ١٠ آلاف جنيه، يمنح المتعثرين خصم يتراوح بين ١٠-٢٥% عند السداد الفوري حسب حجم حيازة العميل الزراعية، أما فى حالة الجدولة فيدفع العميل ١٠% من المديونية فورا، ويسدد الباقى على عشر سنوات بفائدة ٥%.
- وبالنسبة للمتعثرين فى المناطق التى تعرضت لظروف مناخية صعبة أثرت على الزراعات فى تلك المناطق التى شملت الوادي الجديد، والواحات، وشمال سيناء ويقدر عدد المتعثرين بها بنحو ٦آلاف متعثر، فسوف تتم جدولة ديونهم على عشر سنوات بدون فوائد.
- وبالنسبة للحالات التى يتوفى فيها المدين للبنك فسوف يتنازل البنك عن فوائد الدين ويكتفى بتحصيل أصل الدين من ورثة المدين[١٤].

٢-٣-١-١-١ الإجراءات التى اتخذها البنك لضبط عملية الافتراض وتقليص مشاكل التعثر:

تقوم إستراتيجية البنك منذ إنشائه على أنه البنك الزراعي المسئول عن المجال الزراعي بصفة خاصة والمجال الريفى بصفة عامة، ومن ثم فإن توجهه الرئيسي إلى تدعيم المزارع المصري، وتنشيط التنمية الاقتصادية، وإمداده بالمدخلات الزراعية، ومستلزمات الإنتاج، والقروض بكافة أنواعها والقيام بالعديد من الخدمات المصرفية فى القطاع الريفى.

ونظراً لطبيعة القروض التى يقرضها البنك للمزارعين سواء كانت إستثمارية أو زراعية فإن البنك لا يلتزم بسعر فائدة موحد على كل القروض بل تنقسم أسعار الفائدة إلى نوعين، الأول يرتبط بالقروض الزراعية وهى قروض مدعمة من الدولة، أما النوع الثانى فيرتبط بالقروض التجارية والإستثمارية وهى ترتبط بسعر الفائدة السائد فى السوق.

وعلية فقد إستمر البنك منذ يناير ٢٠٠٩ فى منح القروض الزراعية بفائدة ٥,٥% بضمان المحاصيل الزراعية وهى القروض المدعومة من الدولة، ونظراً لأزمة المتعثرين فقد زادت القروض عن الودائع عام ٢٠٠٨بنسبة ٢٨%[١٥] إلا أنها فى إطار التسهيلات الممنوحة من الدولة تساوت القروض مع الودائع وتم ضبط هيكل الأصول مع الخصوم وأعتمد البنك على موارده الذاتية، وقد تحوط البنك فى منحة القروض سواء الزراعية أو الاستثمارية بتشكيل لجنة مشتركة من البنك، ومركز البحوث الزراعية، ومعهد الإقتصاد الزراعي، ومعهد بحوث المياه لدراسة المقررات التمويلية لكل محصول والتى تختلف من محصول لآخر بل نفس المحصول من محافظة لأخري واقتصر منح

القروض الزراعية على بنوك القري، أما الفروع فتختص بمنح القروض الاستثمارية خلافا لما كان يتم فى الماضى وتسبب فى المشكلة الحالية.

ومن ثم فإن هذا المنحى الذى اتخذه البنك لمنح القروض هو تصحيح لاعوجاج أسلوب المقررات للوحدة الأرضية ونظيرتها للوحدة الحيوانية والذى يعتمد على توجيه العرض أو عرض ما هو متاح لدي البنك وليس على الاستجابة للطلب الفعلى والذى يعتمد على تحديد حدود الإقراض[١٦] للعملاء على أساس من الاحتياجات الفعلية والتحليل الائتماني لكل عميل دون اللجوء لأسلوب المقررات وفى إطار حل مشاكل التعثر والتخفيف من تكلفة التمويل إتاح البنك الإقراض لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي القائمة فى المجتمع الريفى، وعدم الاقتصار على الأنشطة والعمليات الزراعية دون غيرها على أن يرتبط ذلك بوضع الخطط الائتمانية على أساس من الاحتياجات الفعلية للمجتمع الذى يخدمة البنك دون اللجوء للأنماط الموحدة لجميع القري ومختلف المجالات.

كما يستلزم الأمر أن يكون هناك تكامل بين الأنشطة المختلفة التى يتم تمويلها، والتوسع فى تمويل عمليات ما قبل وبعد الإنتاج، بالإضافة إلى خفض تكلفة التمويل من خلال تنويع مصادر التمويل منخفضة التكاليف ممثلة فى أوعيه الحسابات الجاريه، وحسابات الادخار تحت الطلب، والودائع لآجال قصيرة.

٢-٣-١-٢ مشاكل تسليم مستلزمات الإنتاج إلى المزارعين عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي.

مر بنك التنمية والائتمان الزراعي بعدة مراحل قبل أن يصل هيكله المؤسسى إلى ماهو عليه الآن حيث شهدت المرحلة الأخير تحويل المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاونى إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي، إلا أن المهام التى أضطلع بها لم تتغير خلال المراحل المختلفة للتطور والتى تمثلت فى تقديم الائتمان الزراعي، والتمويل التعاونى، والقيام بالأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي، بالإضافة إلى تداول مستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية،وفى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي بدأ البنك فى التخلى عن هذا الدور فى إطار إستراتيجية مدتها خمس سنوات إعتباراً من عام ٩٠/٨٩، وإعتباراً من عام ٩٣/٩٢أصبح التعامل فى كافة مستلزمات الإنتاج الزراعي وإلحاصلات الزراعية مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على السواء، ومن ثم فقد أفرزت هذه السياسة العديد من مشاكل الاحتكار لمستلزمات الإنتاج وتخزين الحاصلات الزراعية والمضاربة بها.

إلا أن هذا الوضع لم يتسم بالاستقرار خاصة بعد أن قطع برنامج الإصلاح الاقتصادي خطوات ملموسة سواء بالنسبة للاقتصاد القومي بوجه عام، أو القطاع الزراعي بوجه خاص، وأصبحت المنافسة هى السمة السائدة بين القطاع الخاص والتعاونيات وبنك التنمية فى تجارة مستلزمات الإنتاج خاصة الأسمدة والمبيدات.

وقد انعكست درجة التحرر التى اتسم بها القطاع الزراعي مع زيادة الإجراءات التى أفرزها برنامج الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة على السياسات المطبقة والإجراءات والقوانين التى حكمت القطاع الزراعي لفترة طويلة خاصة فيما يتعلق بالتركيب المحصولى، والدورة الزراعية وتحرير أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية، والنظام التسويقى لمعظم المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية، وقد انعكس ذلك بدوره على سياسات الائتمان والتمويل والاتجار فى مستلزمات الإنتاج بين البنك والتعاونيات ولم تستقر الأوضاع على نهج واحد أو سياسة بعينها.

ومع إرتباط اسعار المدخلات والمخرجات بالسعار العالمية من خلال البورصات العالمية ارتفاعا وانخفاضا شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار الأسمدة خاصة الاسمده الآزوتية (اليوريا) الأمر الذى تطلب تدخل الحكومه لدعم أسعار الأسمده التى سجلت اسعارها إرتفاعاً ملحوظا فى البورصات العالميةن حيث دعمت الحكومة شيكارة اليوريا بنحو ٤٠جنيها مصريا وبلغ إجمالى الدعم عام ٢٠٠٧نحو ٩٠٠ مليون جنيه فيما يخص دعم الأسمدة فقط [١٧]

وإن كان تمويل شراء الأسمدة وتوزيعها قد إرتبط فى الآونة الأخيرة بإختصاصات البنك إلا أن المشاكل التى أفرزتها طريقة التوزيع التى إقتصرت على البنك فقط، قد ادت إلى تأخر صرف المستلزمات فى المواعيد المرتبطة بالمواسم الزراعية، الأمر الذى حدى بالمزارعية إلى إستكمال مقتناتهم السمادية من القطاع الخاص بأسعار تزيد من اسعار البنك بنحو ٣٠%، كما أن تفتت الحيازة كسمة تميز القطاع الزراعي المصري قد أدت إلى زيادة المنتفعين فى قري ومراكز المحافظات، الأمر الذى أدي إلى تكدس المزارعين، وحدوث المشاكل الناجمة عن الازدحام، والمغالاة فى أسعار الأسمدة فى القطاع الخاص.

ومن ثم فقد بدأ التفكير فى إعادة توزيع مستلزمات الإنتاج عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، وبدأت التجربه عام ٢٠٠٨ فى كلا من محافظتى الدقهلية والمنوفية تمهيدا لتعميمها بداية بمحافظات الوجه البحري، على أن يبقى تمويل المستلزمات مرتبطا بالبنك الذى تمثل إيداعات التعاونيات جزءا مهما من مكونات رأسماله، على أن يبقى تمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج من إختصاصات بنك التنمية والائتمان الزراعي فى الوجه القبلى لحين تعميم التجربة فى الوجه القبلى فى مرحلة لاحقه.

٢-٣-١-٢-١ بعض الحلول المقدمة لحل مشكلة توزيع الأسمدة

توزع الأسمدة خلال موسمين الموسم الصيفي ويبدأ فى شهر مايو وينتهي فى شهر سبتمبر والموسم الشتوى ويبدأ التوزيع فى شهر أكتوبر وينتهي فى شهر إبريل.

وتوزع خمسة أنواع من الأسمدة فى كافة محافظات الجمهورية طبقا لأنواع الزراعات وطبيعة التربة، ودرجة الخصوبة، وتتمثل أنواع الأسمدة فى سماد اليوريا،ونترات النشادر، وسلفات النشادر،وسماد السوبر فوسفات بالإضافة إلى العناصر الصغيرة.

ويشير الجدول رقم (٥) إلى أن سماد اليوريا يحتل المرتبة الأولى بين أنواع الأسمدة المستخدمة حيث يرتبط إستخدامة بالنباتات الورقية، ومراحل النمو الخضري لمعظم المحاصيل الزراعية، وقد بلغت الكميات المستخدمة منه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٤٩٥ ألف طن تمثل نحو ٥٠% من إجمالى الأسمدة المستخدمة فى هذا العام فى ١٨ محافظة بها مقر لبنوك التنمية والائتمان الزراعي، ولم تتغير الأهمية النسبية فى العام التالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، حيث إحتل إيضا المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٦% وبلغت الكميات المستخدمة منه نحو ٤٤٩ألف طن، ويأتي سماد نترات النشادر فى المرتبة الثانية بين أنواع الأسمدة من الكمية المستخدمة والأهمية النسبية حيث بلغت ٣٤٦، ١٣١ألف طن بنسبة ٣٥%، ١٨,٢%من إجمالى الكميات المستخدمة عامى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٢٠٠٤على الترتيب.

وفى المرتبة الثالثة يأتى سماد السوبر فوسفات بنسبة تمثل ١١%، ١٩% من إجمالى كميات السماد المستخدمة فى عامي الدراسة، ثم تتوزع الأنواع الباقية بنسب منخفضة. ولم تظهر مشاكل إنتاج وتوزيع الأسمدة إلا بعد عام ١٩٩٠م حيث كانت الدولة مالكة لجميع مصانع الأسمدة قبل هذا التاريخ، ثم أصبح القطاع الخاص مالكا لمعظم مصانع الأسمدة.

وشهد عام ١٩٩١م بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم تحرير سعر السماد وتم السماح للقطاع الخاص بإنشاء مصانع للأسمده، وخلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت بعض الأعوام ارتفاعا فى أسعار الأسمدة، حيث إرتفعت الأسعار عام ١٩٩٥م نتيجة لارتفاع سعر الدولار، وزادت الأزمة عام ٢٠٠١، وبلغت ذروتها عام٢٠٠٧نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وارتباط الأسعار بالبورصات العالمية. وللتخفيف من أزمة السماد يجب أن تتخذ الحكومة الإجراءات التالية:-

قيام الدولة بإنشاء مصانع للأسمدة مملوكة للدولة لتلبية الاحتياجات المتزايده للطلب على الأسمدة.

- أن يقتصر بيع مصانع الأسمدة التابعة للدولة الخاضعه لبرنامج الخصخصة على بنك التنمية والائتمان الزراعي بحيث يكون هو المشتري الوحيد.
- إلغاء التوكيلات المستخدمة لصرف الأسمدة من منافذ البنك، وصرفها لمزارعي البساتين دون تحديد فترة معينه للصرف، وذلك للتخفيف من الاختناقات فى التوزيع، وضمان وصول السماد إلى مستحقية حيث تستخدم التوكيلات لبيع السماد المدعم بأسعار مرتفعة أسوه بالقطاع الخاص.

- تشديد الرقابة على أعمال التوزيع مع تحديد نسبة تخفيض معينه على الأسعار السائدة.
- يستمر بنك التنمية والائتمان الزراعي هو المشتري الأوحد للسماد من مصانع قطاع الأعمال العام، على أن تقدم جمعيات الائتمان من خلال جمعياتها الزراعية ببيع الأسمدة للمزارعين بالأسعار الجديدة، ونظراً لنجاح تجربة التوزيع فى محافظتي الدقهلية، والمنوفية عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية فقد تقرر تطبيقها فى ١٦ محافظة منها ١٣فى الوجه البحري، و٣ فى الوجه القبلى على أن يستمر البنك فى التوزيع فى باقي فى المحافظات.
- العودة إلى استخدام الأسمدة الطبيعية من مخلفات مزارع الحيوانات ومزارع الدواجن والاستفادة من إعادة تدوير المخلفات والقمامة فى تصنيع أسمدة عضوية تخفف من زيادة الطلب على الأسمدة، وذلك لتعويض كميات الطمى التى كانت تحملها مياه النيل قبل إنشاء السد العالى حيث كان الاعتماد محدودا على استخدام الأسمدة الكيمائية.

٢-٣-١-٣ <u>مشكلة المغالاة فى الضمانات المطلوبة للائتمان</u>:-

تعتبر مشكلة الضمانات المطلوبة والمغالاة فى هذه الضمانات أحد المشاكل الحقيقية التى تواجة البنك، بالإضافة إلى أن إصرار البنك على الضمانات العقارية دون غيرها من الضمانات تعد أحد عناصر الطرد لعملاء البنك حيث تصل قيمه الضمان العقاري إلى نحو أربعة أو خمس أضعاف القرض المتحصل عليه، كما أن تفضيل الأرضي الزراعية كنوع من الضمان يعد من الأسباب الرئيسية فى إحجام العديد من العملاء التعامل مع البنك وتفضيل مصادر تمويلية أخري تتعدد فيها صور الضمانات بصورة أكثر سهولة من شروط البنك.

ومن ثم فإن وضع أى سياسة ائتمانية فى إطار مشروع القرار المعد لإصلاح هيكل البنك فنيا وماليا وإداريا يجب أن تبنى على أساس تنويع أساليب الضمان، وأن تتناسب قيمة الضمان مع القرض المتحصل عليه، مع مراعاة العادات والتقاليد التى تتسم بها القطاع الريفى فى حالة تفضيل الرهن العقاري أو الأرض الزراعية عما عداها من الضمانات حيث يمكن الاكتفاء بصورة بطاقة العميل، وتوقيعه على شيك بكامل القرض المتحصل عليه ووجود ضامن شخصي أخر أن أمكن ذلك، وأن يتناسب الضمان مع قيمة القرض.

وإذا كانت الضمانات أكثر ارتباطا بالقروض متوسطة وطويلة الأجل لطول الفترة الزمنية فإنه يمكن التوسع فى القروض الزراعية قصيرة الأجل والتى ترتبط بضمان المحصول من ناحية كما أنها مدعومة من الحكومة من الناحية الأخرى ولا يزيد سعر إقراضها عن ٥,٥% ويمكن أن تتنوع

هذه القروض لتشمل مراحل الإنتاج والتسويق والتخزين والتصنيع الزراعي بما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحسين الدخول فى القطاع الريفى، ويخفف من المغالاة فى الضمانات المطلوبة.

وإذا كانت السمة السائدة فى الضمانات المطلوبة للاقتراض هى التركيز على الضمانات العقارية والزراعية فى كل من الوادي والدلتا، فإنه بالإمكان تضمين السياسة الائتمانية أساليب جديدة للعمليات المصرفية فى مناطق الإصلاح الجديدة، والاعتماد على نوعية متميزة من الموظفين الأكفاء سواء لمنح القروض أو جذب المدخرات فى إطار تعدد العمليات المصرفية التى تتطلبها المجتمعات الجديدة وتعد مصدرا أساسيا للإرباح التى تحققها البنوك، كما أنها تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل.

٢-٣-٢ <u>الوضع القانوني لبنك التنمية والائتمان الزراعي في إطار مشروع القرار المعد لإعادة هيكلة البنك أداريا، وفنيا، وماليا.</u>

أفرزت مشاكل التعثر لنحو ١٤٠ ألف من عملاء البنك، ومحاولات جدولة ديونهم التى سجلت ١,١مليار جنية بشروط خاصة، بالإضافة إلى مشاكل توزيع مستلزمات الإنتاج عن طريق البنك وما نتج عنها من سلبيات عديدة تمثلت فى التكدس أمام مقار البنوك، وعدم انتظام التسليم، ونقص الكميات المسلمة للزراع فى المواسم الزراعية المحددة، مع ارتفاع أسعار الأسمدة بصورة مضاعفة سواء فى الكميات المسلمة من البنك أو أسعار القطاع الخاص الأمر الذى أدى إلى محاولات البحث عن حلول للمشاكل التى تواجة البنك من ناحية والمتعاملين مع البنك من الناحية الأخري، عن طريق وضع مشروع قانون يتضمن أعادة هيكلة البنك فنيا وماليا وإداريا، وقد أعتمد قانون البنك الجديد من مجلس إدارة البنك وأرسل لمجلس الوزراء لدراسته عن طريق اللجنة التشريعية قبل إحالته لمجلس الشعب لوضعه موضع التنفيذ، وقد تضمن مشروع القانون البنود التالية:-

- فى إطار التغيرات المتسارعه والمتلاحقة فى النظام المصرفى العالمي، ظهر الإتجاه إلى الاندماج بين الكيانات الصغيرة والإتجاة إلى الإندماج فى كيانات كبيرة للاستفادة من المزايا التى توفرها الكيانات الكبيرة وإمكانية تطوير العمليات المصرفية وفقا للتكنولوجيات المتطورة ومن ثم فإن عملية تقسيم البنك، واستخدام أكثر من سياسة مختلفة داخل البنك الواحد أختفت فى الإدارة المصرفية على مستوي بنوك العالم أجمع، ومن ثم فإن العمل فى أتجاه عفا علية الزمن، وتركه العالم بأسرة يتنافى مع طبيعة الأمور، ومن ثم فقد تضمن مشروع القانون.
- تحويل بنك التنمية والإئتمان الزراعي من هيئة عامة قابضة تمتلك بنكين تابعين هما بنك الوجه البحرى وبنك الوجه القبلى إلى بنك واحد بإدارة واحدة، لا يختلف عن بنوك

القطاع العام فى أن يكون له مركز رئيسي وفروع تابعة فى المحافظات والمراكز والقري، على أن يستمر فى تحقيق الوظائف الموكلة إليه وفق سياسة محددة لجميع الفروع لا تختلف فى الوجه البحري عن الوجه القبلى، وفى هذه الحالة يمكن التغلب على مثالب النظام القائم فى وجود هيئة عامة قابضة تمتلك بنكين فى الوجه البحرى والقبلى ولكل بنك رئيس وسياسة مختلفة، الأمر الذى يتعارض مع القواعد الأساسية لبنك قائم بذاته وله هويتة الخاصة ومن ثم يجب أن يتبع سياسة واحدة ورؤية واحدة يتم تنفيذها عن طريق المركز الرئيسي والفروع التابعة مما يتيح النظر للأمور بنظره عامة تؤدي إلى التكامل فى الأداء بين البنك وفروعه ككل.

- وفى إطار القانون الجديد سوف يظل البنك بعد تحويلة إلى هيئة عامة قابضة محتفظا بالمميزات التى يمنحها له القانون الحالى مع بعض التغيرات بالنسبة لتشكيل مجلس الإدارة وعدد الأعضاء.
- كما يتبنى البنك خلال إعادة هيكلته فى القانون الجديد تقديم كافة الخدمات المصرفية لعملائة من المزارعين فى الريف وإيضا عملائة من الحضر، حيث لم يعد موجودا الأن التخصص فى مجال معين أو فى جزئية معينة، حيث أثبتت هذا النظام فشلة على مستوي العالم مع إتجاه البنوك المتخصصة للانقراض، بيدأن هذا لا ينفى أن يكون للبنك توجهه إلى المجال الزراعى حيث تقوم إستراتيجية البنك منذ إنشائة على أنه بنك زراعي مسئول أولا عن الزراعة فى مصر، وتدعيم المزارع، وتنشيط التنمية الاقتصادية فى القطاع الريفى بكل ما يضمه من أنشطة، وهو الهدف الرئيسى والنشاط الأساس للبنك، الأمر الذى يتطلب عند إعادة هيكلته ماليا زيادة رأسماله وتقويه قاعدته الرأسمالية بحيث يصبح مؤهلا لتقديم كافة الخدمات المصرفية للقطاع الريفى. بالإضافة إلى إعادة هيكلته إداريا عن طريق تدريب العاملين ورفع كفائتهم لإيجاد هياكل إدارية منظمة تستوعب كل ما هو جديد ومتطور تكنولوجيا لأداء العمليات المصرفية.
- كما تضمن القانون الجديد فى إطار سياسته الإقراضية عدم الإقتصار على منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بلى امتدت السياسة الإقراضية إلى منح القروض متناهية الصغر، وقروض المرآة المعيلة بضمانات ميسرة، لتتحول الأسرة الريفية بمساعده الزوج والزوجة إلى أسرة منتجه قادرة على تحسين مستوي معيشتها.
- وبالنسبة لسعر الإقراض تضمن القانون الجديد عدم إلتزام البنك بسعر فائدة موحد على كل القروض بل يلتزم بسعر فائدة مدعم للقروض الزراعية لا يزيد عن ٥,٥% إما القروض التجارية والاستثمارية فترتبط بسعر الفائده السائد فى السوق.
- ولم يغفل القانون الجديد التغيرات المحلية والعالمية التى أدت إلى ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية كنتيجة ضمنية لتخفيض الدعم خلال تنفيذ برنامج الإصلاح

الاقتصادي من ناحية وارتفاع الأسعار العالمية من الناحية الأخرى، الأمر الذى حدي بالبنك إلى تبنى زيادة السلف الممنوحة للمزارعين فى إطار سياسة جديدة تمنع التعثر فى السداد وتتخذ جانبين أحداهما الجانب الفنى والأخر الإئتمانى، حيث يتم بالنسبة للجانب الفنى دراسة موضوع القرض جيدا بحيث يتم تحديد إحتياج المزارع للقرض من عدمه، وبالنسبة للجانب الإئتمانى فسوف يتم إعادة النظر فى كل حالة منفردة بحيث تكون السلفة مرتبطة بكل محصول على حده، أى يتم تحديد السلفة للمحصول وليس للمزارع، حيث تختلف سلفة القمح عن سلفة القطن وهذا ينطبق على كل المحاصيل، وقد بدأ البنك من يناير ٢٠٠٩ فى منح القروض الزراعية بفائدة ٥,٥% بضمان المحاصيل الزراعية لزيادة حجم القروض لكل محصول[١٨]، هناك لجنة مشتركة من البنك ومركز البحوث الزراعية، ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعي ومعهد بحوث المياه تدرس المقررات التمويلية لكل محصول والتى تختلف من محصول لأخر بل نفس المحصول من محافظة لأخرى.

كما وضع قانون البنك الجديد فى الإعتبار تطورات القطاع المصرفى فى السنوات الأخيرة وإعادة هيكلة البنك كمؤسسه مصرفية فنيا وماليا وإداريا وتحويله إلى بنك قطاع عام على هيئة شركة مساهمة مملوكه بالكامل للدوله، مع إخضاع البنك خلال مشروع القانون لقانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، ومن ثم فسوف يخضع البنك من الناحية الفنية لما تخضع له البنوك التجارية بحيث تؤول تبعته إلى البنك المركزي طبقا للقانون المشار إليه آنفا.

كما أشار القانون فى زيادة رأس مال البنك إلى مصدرين الأول يتمثل فى حصيلة بيع المبنى الجديد بالدقى، والثانى مساهمات التعاونيات وهو الأسلوب السائد لزيادة رأس المال فى كل من هولندا، والمانيا، وماليزيا، والهند.

كما تضمن مشروع القانون خلال تطوير الهيكل الفنى إنشاء إدارات للمخاطر، وسياسة للخزينة والسيولة، وتحليل للفجوات، وتكلفة الأموال، وأسعار الفائدة.

ومن ثم فإن إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي فنيا وماليا وإداريا يبتعد به عن الخصخصه بحيث يظل منفذا للاستراتيجية التى أنشأ من أجلها وهى تنمية القطاع الريفى بكل أنشطته والنهوض بالقطاع الزراعى على وجه الخصوص، بما ينعكس إيجابا على زيادة الإنتاج وتحسين مستوي معيشة سكان الريف وتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم فقد جاء مشروع القانون متضمنا تيسيرات فى منح القروض وتغيير النمط السائد فى أنواعها بإضافة قروض الصناعات الصغيرة، ومتناهية الصغر، والمرأة المعيلة وقد رصد لها البنك نحو ١,٧مليار جنيه ممنوحة من القروض الأجنبية، بالإضافة إلى التوسع فى القروض الزراعية بنسبة فائدة لم

تتعد ٥,٥% تخفيفا لارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض دعم مستلزمات الإنتاج من ناحية وارتفاع الأسعار العالمية من الناحية الأخري.

ولم يعد البنك فى إطار القانون الجديد مقتصراً على تمويل القطاع الزراعي بل إمتدت أعمالة إلى كافة الأنشطة التى يضمها القطاع الريفى بغية تحقيق التنمية الشاملة، ومن ثم أضاف إلى المهام التى يضطلع بها العديد من الخدمات المصرفية التى تنعكس على تخفيض تكلفة الإقراض والتى تمثلت فى فتح الحسابات الجارية، ودفاتر التوفير، وقبول الودائع الآجلة، وإصدار شهادات الدخل الثابت، والقيمة المتزايدة، والشهادات الادخارية، وإصدار خطابات الضمان بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية، الأمر الذى يؤدي إلى تنوع مصادر الإيداع وإيجاد مصادر أقل تكلفة لعملية الإقراض وتنوع فرص الاستثمار، مما ينعكس فى النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢-٤ البحوث الزراعية وكيفية الإستفادة منها وتطويرها:-

تعتبر مراكز البحوث الزراعية من أهم الدعامات فى القطاع الزراعي خاصة فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية التى تساهم فى وضع الحلول المناسبة أو تطوير الوسائل الفنية المستخدمة فى قطاع الزراعة، ويعتبر مجال الهجن الزراعية ونقل الصفات الوراثية وعمليات الانتخاب والهندسة الوراثية من أهم المجالات التى تساهم فى حل مشكلة الأمن الغذائى نتيجة لزيادة الإنتاجية وإنتاج أصناف تتميز بتحمل الملوحة، ومقاومة الآفات والأمراض النباتية، وكذلك تخفيض فترة مكث المحصول فى التربة مما يساهم فى ترشيد إستخدام المياه وزيادة الإنتاج.

وتمتلك مصر ثروة هائلة من المؤسسات العلمية والبحثية العاملة فى مجال الزراعة مما يوفر بيئه علمية صالحة لمشروعات الاستثمار العلمي فى هذا المجال.

ويعد مركز البحوث الزراعية أضخم صرح علمي فى مجال الزراعة ويضم نحو١٦ معهدا متخصصا تعمل فى مجال البحوث الزراعية، والبيولوجية، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الغذائية، ويتبع هذا المركز عشرة معامل مركزية، و١٩ محطة للتجارب، والبحوث الحقلية، و٢٣ إدارة تجارب تغطى جميع محافظات مصر(١٩).

ونظرا للتلاحم العضوى بين وزارتى الزراعة والرى فإن هناك نوع من التكامل بين البحوث الزراعية وبحوث الموارد المائية، ويمثل مركز البحوث المائية التابع لوزارة الرى اوالموارد المائية الركيز الأساسية لمشروعات تنمية الموارد المائية، وتساهم كليات الزراعة والطب البيطري فى تغطية متطلبات البحث العلمي فى مجال الإنتاج الزراعي بشقية النباتى والحيوانى.

وتستهدف السياسة الزراعية الراهنة النهوض بالنشاط البحثى وتطويره وربطة بالإرشاد الزراعي حتى يمكن تطبيق النتائج المتحصل عليها من البحوث الزراعية على أرض الواقع من خلال الحقول الإرشادية ثم تعميمها على حقول المنتجين لتحسين الصفات الوراثية وزيادة الإنتاج والإنتاجية. بالإضافة إلى تطوير مهام البحوث الزراعية، وتحديث أجهزتها ودعم اتصالاتها

بالجامعات العصرية والمراكز البحثية الدولية خاصة فى الدول التى تتشابة معنا فى الظروف المناخيه والبيئية.

وتعطى وزارة الزراعة فى المرحلة القادمة إهتماما خاصا للنشاط البحثي القائم على البحوث التطبيقية القائمة على توفير احتياجات المزارعين والمنتجين الزراعين فى كافة مجالات الإنتاج الزراعي من المشورة العلمية، والإرشاد الفنى، وستكون نتائج هذه البحوث وارتباطها بواقع السياسة الزراعية هى المعيار الاول فى تقييم الباحثين ومعاهدهم.

وعلى سبيل المثال يعطى هدف استصلاح الاراضى أولوية مطلقة فى السياسة الزراعية المصرية لأن وحدة المياه أصبحت هى المحور الرئيسي فى التوسع الأفقي، وتأتى أهمية النشاط البحثي القائم على ترشيد استخدامات مياه الري بما يشمل مهام عدد من المعاهد البحثية مثل معهد بحوث المحاصيل فيما يتعلق بأصناف المحاصيل قليلة الاحتياجات لمياه الري، إلى جانب جهود معهد بحوث الأراضي والمياه فيما يتصل برفع كفاءة استخدامات مياه الري بما يشمل تسوية الأراضي، وهكذا وهذا ينطلق أيضا على المعامل المركزية المعنية بمراقبة جودة وسلامة مستلزمات الإنتاج الزراعي والأغذية باعتبارها واحدة من أهم احتياجات المنتجين الزراعيين والمستهلكين على حد السواء.

الباب السادس

توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية

١-١ تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية.

١-٢ تطوير دور الحكومة فى مجال تعزيز منظومة البحوث الزراعية.

١-٣ تطوير دور الحكومة فى مجال الإرشاد الزراعي.

٢- تطوير وتشجيع دور القطاع الخاص (توفير الاستثمارات ومستلزمات الإنتاج - تسويق المنتجات الزراعية - التصدير الزراعي).

٣- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدنى فى الريف المصري.

الباب السادس : توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية

مقدمة:

يعد تهيئة البيئة المحلية لتحقيق التنمية الزراعية، شرطا ضرورياً لانجازها، وتتم تلك التهيئة بتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية، ويستلزم الأمر التعرض لدور كل من الأضلاع الرئيسية للمجتمع وهى: الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدنى في إتخاذ الإجراءات التى توفر المتطلبات المناسبة لتحقيق التنمية الزراعية:-

١- تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية والبحوث والإرشاد الزراعى والإدارة المزرعية:

يكتسب دور الحكومة في توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية أهمية بالغة في ظل التحديات التى تفرضها المتغيرات المتلاحقة والمتسارعة دولياً وإقليمياً ومحلياً خاصة في ظل الأزمة المالية التى ضربت الإقتصاد العالمى، ويكتسب دور الحكومة لتوفير تلك المتطلبات أهمية أكبر في حالة القطاع الزراعى نظراً لأنه بدون هذا الدور الفعال والمؤثر فإن الشريكين الرئيسيين الآخرين في عملية التنمية لن يكون لهما مساهمة نشيطة وذلك لعدم جاذبية القطاع الزراعى للإستثمار بطبيعته مقارناً بالقطاعات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية الأخرى في المجتمع.

١-١ تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية:

١-١-١ تطوير دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات التى تساعد على تحقيق التنمية الزراعية الأفقية وذلك من خلال الإجراءات التالية:-[١]

١- إختيار مساحات التوسع الأفقى الجديدة من واقع دراسات التربة وصلاحيتها للزراعة على أن يؤخذ في الإعتبار دائما العوامل الإنتاجية والبيئية والإقتصادية والإجتماعية.
٢- مراعاة إحتياج الإنتاج الزراعى في مناطق الاستصلاح الجديدة وخاصة في المناطق الصحراوية إلى تكنولوجيا مناسبة لظروف الإنتاج في تلك المناطق، وبالتالى تختلف عن تلك المتبعة في الوادى.
٣- قيام الحكومة بدورها الرئيسى في إنشاء المرافق العامة اللازمة لإستصلاح الأراضى وتعميرها على أن يتولى المستثمرون تنفيذ عملية الاستصلاح، ويشترك معهم صغار المزارعين وشباب الخريجين في المراحل التالية للإستزراع وتنمية الإنتاج.
٤- تحديد التركيب المحصولى الذى يطبق في هذه الأراضى وموقعها، وبما يحقق أقصى حد من الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية.

٥- إيجاد شكل للتماذج بين نمطى تخصيص الأراضى المستصلحة بين كبار المستثمرين وصغار الزراع، وشباب خريجى كليات الزراعة، والمدارس الثانوية الزراعية بما يحقق مصلحة جميع الأطراف.

٦- تحقيق أكبر قدر من التناسق بين سياسات مختلف الوزارات والهيئات المعنية بإستصلاح الأراضى من أجل تخطيط وتنفيذ البنية الأساسية والخدمات المطلوبة لمناطق الاستصلاح في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب.

٧- إتخاذ كافة التدابير اللازمة لحفز جذب الإستثمارات في مجال إستصلاح الأراضى والمعروف ببطء دوران رأس المال المستثمر به.

٨- أخذ نظام الرى المناسب الذى سيتم تطبيقه في مناطق الإستصلاح في الإعتبار في تحديد تكلفة الإستصلاح والإستزراع.

٩- العمل على تطبيق نظم الرى الحديثة الملائمة في مناطق الإستصلاح الجديدة.

٢-١-١ <u>تطوير دور الحكومة من حيث إتاحة الإئتمان الزراعى للمنتجين من خلال الإجراءات التالية:</u>[٢]

١- الحفاظ على طابع بنك الإئتمان والتنمية كبنك زراعى متخصص في إطار عملية تطويره وهيكلته،[٣] وذلك لما لهذه السمة من أهمية حيث أنه يصعب إن لم يكن يستحيل توفير الائتمان الميسر للزراع سواء النقدى أو العينى من خلال المصارف ذات الطابع التجارى الصرف، خاصة وأن المتغيرات الدولية التى بدأت بأزمة الغذاء العالمى، وما تلاها من أزمة مالية عالمية أخذت أبعادها الإقتصادية في الإنتشار تزيد من أهمية توفير الائتمان الزراعى الميسر خاصة لصغار المزارعين، وذلك في ظل ما أوضحته دراسات العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية من أن عدم إتاحة الائتمان الميسر قد أثر سلباً على أداء القطاعات الزراعية في العديد من الدول النامية.

٢- هناك إتجاه عام للمنافسة الشديدة بين وحدات القطاع المصرفى على اجتذاب كبار العملاء والتخلى عن صغارهم،[٤] مما قد يؤدى في حالة التفكير في تحويل بنك التنمية والإئتمان إلى بنك تجارى إلى الإضرار بمصالح صغار المزارعين والذين يمثلون قاعدة الإنتاج الزراعى الرئيسية في مصر، كما هى في ضوء إنخفاض العائد على رأس المال المستثمر في القطاع الزراعى مقارناً بالأنشطة الإنتاجية الأخرى، فإنه يكون من المناسب أن يقوم بنك التنمية والإئتمان الزراعى بتطوير مجالات نشاطه التجارية الأخرى من إصدار لخطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الكمبيالات والقيام بالتحويلات وغير ذلك من العمليات المصرفية بحيث يحقق هامش الربح الكافى لتغطية أنشطة البنك مع صغار المزارعين.

١-١-٣ دور الحكومة في تفعيل صناديق موازنة أسعار المنتجات الزراعية:- إذ أن الإنتاج الزراعى يتسم بطبيعته بإرتفاع المخاطر التى يتعرض لها سواء أكانت طبيعية أو تكنولوجية أو سعرية، ويرجع ذلك لسمات الإنتاج الزراعى التى تتمثل في موسميه ظهور الإنتاج الزراعى في الأسواق في ظل الظروف الطبيعية والبيولوجية التى تحدث، مما يترتب عليه إتسام العمل الزراعى أيضاً بالموسمية وموسمية التغيرات السعرية، وموسمية الحصول على الدخل المزرعى، فضلاً عن إتسام الطلب على الأنتجة الزراعية بإنخفاض المرونة، إلى جانب إتسام تلك المنتجات بإنخفاض مرونة عرضها، وكذلك إرتفاع التكاليف الثابتة للإنتاج، ونتيجة لتلك العوامل فإن المخاطر السعرية للإنتاج الزراعى تكون مرتفعة نظراً للتقلبات السعرية الشديدة، وهناك العديد من التجارب الدولية لصناديق موازنة الأسعار والتى تقوم فكرتها الأساسية على تعويض المزارع في حالة إنخفاض سعر السوق عن السعر القياسى الذى يحسب كمتوسط لأسعار السوق للسنوات الثلاث السابقة للسنة التى يحدث فيها إنخفاض السعر، وليس أدل من أهمية تفعيل دور صناديق موازنة الأسعار من التقلبات الشديدة التى حدثت في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية خلال عام ٢٠٠٨ حيث كان هناك إرتفاعاً كبيراً في أسعار تلك المنتجات خاصة الزيوت والبذور الزيتية والحبوب فيما عرف بأزمة الغذاء العالمى والتى تم خلالها عقد مؤتمر غير عادى على مستوى القمة بروما من خلال منظمة الأغذية والزراعة خلال شهر يونيو، وبعد أشهر قليلة ظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية والتى صاحبها إنخفاض كبير في أسعار مختلف السلع ومنها المنتجات الزراعية، ويمكن في حالة تفعيل صندوق موازنة الأسعار أن يحدث إستقرار في أسعار المنتجات الزراعية، ويمكن أن يشترك المنتجين الزراعيين في هذه الصناديق بالإضافة إلى مختلف منظمات الأعمال، وفي حالة إنشاء كيان تعاونى زراعى حقيقى فإنه يمكن أن يكون له دور فاعل ومؤثر في تفعيل دور تلك الصناديق.

١-١-٤ تفعيل دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات المؤسسية للقطاع الزراعى، وذلك بالعمل على إيجاد كيان مؤسسى للتعاون الزراعى الحقيقى وذلك من خلال الإجراءات التالية:-

١- العمل على إصدار تشريع تعاونى جديد يعالج جوانب القصور في التشريع الحالى ويجعل من التعاونيات الزراعية منظمات أهلية مستقلة طبقاً للفكرة الأساسية للتعاونيات، وأن يراعى التشريع تكامل وحدات البنيان التعاوني رأسياً وأفقياً مع السماح بوجود مشروعات تعاونية مشتركة، وأن يتم التأكيد في هذا التشريع بأن الجمعية العمومية هى السلطة العليا بالمنظمات التعاونية، وأن يكون مجلس الإدارة مسئولاً أمام الجمعية العمومية، على أن يراعى أن يكون شغل المواقع بمجالس إدارات المنظمات التعاونية بالانتخاب، مع جواز التعيين في بعض المواقع كإستثناء وعندما يتطلب الأمر ذلك.

٢- وضع معالم واضحة لسياسات الدولة تجاه التعاونيات الزراعية بما يسهم في تطوير أدائها وزيادة فاعليتها مما يجعلها قادرة على مسايرة المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، مع إيجاد

دور محدد للتعاونيات الزراعية في التخطيط للسياسة للزراعية، مع تقديم المشورة الفنية للتعاونيات الزراعية إعتماداً على نتائج الدراسات والبحوث المتخصصة.

٣- العمل على نشر الوعى والفكر التعاونى بين أفراد المجتمع الريفى مما يحقق مشاركة أفراد هذا المجتمع بفعالية في خطط التنمية المحلية، وفي تطوير أداء المنظمات التعاونية الزراعية.

٤- العمل على تطوير الوضع التمويلى للتعاونيات، وذلك بالإعتماد بشكل رئيسى على التمويل الذاتى للأعضاء، مع العمل على إيجاد وعاء إدخارى تعاونى في القرية المصرية يستهدف تجميع وتعبئة المدخرات البسيطة للمزارعين، مع إنشاء صناديق للإدخار والإستثمار الزراعى.

٥- العمل على وضع نظام يكفل أن يكون للتعاونيات الزراعية دور رئيسى في توفير مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات للزراع وذلك خلال قيام التعاونيات بإستيراد الاحتياجات اللازمة مباشرة من الخارج، مع المشاركة في مشروعات التعبئة المحلية لتلك المستلزمات، مع وجود دور رئيسى في توزيع تلك المستلزمات.

٦- العمل على وضع نظام يكفل قيام التعاونيات الزراعية بدور رئيسى في تسويق المنتجات الزراعية بما يكفل تطبيق سياسات سعرية عادلة، وحماية صغار المنتجين من إستغلال المضاربون في أسعار المنتجات الزراعية.

١-١-٥ تطوير دور الحكومة في توفير المتطلبات التى تعمل على تحسين البيانات والمعلومات الزراعية؛

حيث لا يمكن إقتراح السياسات الزراعية المستقبلية بدون توافر البيانات والمعلومات الزراعية اللازمة لأداء تلك الوظيفة بالكفاءة المطلوبة، ويجب أن تتوافر في تلك البيانات والمعلومات مجموعة من السمات والتى أهمها الحداثة، والثقة، والدقة، والشمول، والتوقيت. وتتعدد الجهات المنتجة للبيانات الإحصائية الزراعية في مصر، ولكن قطاع الشئون الإقتصادية بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى هو المناط به نشر البيانات الزراعية.

١-٢ تطوير دور الحكومة في مجال تعزيز منظومة البحوث الزراعية:-

تمثل منظومة البحوث الزراعية في مصر الأساس الصلب الذى يمكن من خلاله الإنطلاق في سبيل تحديث الزراعة المصرية، وتتكون منظومة البحوث الزراعية في مصر من مركز البحوث الزراعية كمكون رئيسى لها، ومركز بحوث الصحراء، وكليات الزراعة بالجامعات، والأقسام الزراعية بالمركز القومى للبحوث، بالإضافة إلى الوحدات البحثية الزراعية بالهيئات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، وشركات القطاع الخاص.

ويمكن تعزيز منظومة البحوث الزراعية من خلال عدة إجراءات أهمها:-

١- زيادة الاستثمارات الموجهة للبحوث الزراعية لأهمية دور البحوث الزراعية كمحرك رئيسى للتنمية الزراعية، الأمر الذى يتضح من المحاولات التراكمية الجادة للبحوث الزراعية وما أدت إليه من آثار إنتشارية انعكست على رفع الإنتاجية الفدانية للعديد من الحاصلات الزراعية خلال الثلاثة عقود الماضية، وذلك في ظل أهمية تلك الإستثمارات خاصة في مجالات البحوث التى ترتبط بالنظم والأساليب التكنولوجية الحديثة، وفي ظل إنخفاض الإستثمارات الموجهة للبحوث خلال السنوات الماضية في إطار التوجه نحو خفض الإنفاق الحكومى العام.

٢- يرتبط بالتوجه الأول المرتقب بزيادة الإستثمارات للبحوث الزراعية، توجهاً آخراً لا يقل أهمية بتوزيع الإستثمارات البحثية في القطاع الزراعى بشكل يراعى الأولويات طبقاً للأهداف المطلوب تحقيقها، أى أنه من المهم تعريف وتحديد الأولويات البحثية، وتوزيع الإستثمارات المتاحة طبقاً لتلك الأولويات.

٣- التركيز على المجالات الحديثة في البحث العلمى الزراعى مثل البيوتكنولوجى، وتكنولوجيا الزراعة العضوية، وتكنولوجيا الإستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، وتكنولوجيا الهندسة الوراثية، وتكنولوجيا زراعة الأنسجة، وتكنولوجيا إستخدام أشعة الليزر، وتكنولوجيات الرى المتطورة.

٤- العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة البحثية سواء التابعة لوزارة الزراعة، أو التابعة لوزارة البحث العلمى، أو تلك التابعة للهيئات وشركات قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص، بالإضافة إلى الجامعات.

١-٣ تطوير دور الحكومة في مجال الإرشاد الزراعي:-

للإرشاد الزراعى دور بالغ الأهمية في إطار التنمية الزراعية المستدامة، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد إتسام الخدمات الإرشادية بإتساع القاعدة وشمول المحتوى وأن تتعدى مجرد مجال نقل التكنولوجيا الزراعية- مع أهميته- وكذلك إدراك أن الإرشاد الزراعى يعمل في إطار بيئة زراعية تتسم بالتغير المستمر وأنه يجب تفهم ودراسة أوضاع تلك البيئة بشكل جيد حتى يمكن إدارة الخدمات الإرشادية بشكل أفضل، ويمكن العمل على تعزيز دور الحكومة لتطوير منظومة عمل الإرشاد الزراعى من خلال اقتراح عدة إجراءات قد يكون من أهمها:-

١- العمل على حل إشكالية تناقص أعداد كوادر العمل الإرشادي من أخصائيين ومرشدين ومرشدين متخصصين نتيجة لتآكل قاعدة تلك الكوادر، حيث أوضحت بعض الدراسات الإرشادية حدوث تآكل حاد لقوى نقل المعرفة الزراعية بحلول عام ٢٠١٠ وتآكل كلى بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك كنتيجة لتقدم متوسط أعمار المرشدين والأخصائيين من ٤٣ إلى ٥٠ عاماً. ويتحول إلى تآكل حاد بتقدم متوسطات الأعمار إلى ٦٠ عاماً وسن الإحالة

للمعاش، وعدم إستعواضهم بأعداد جديدة من العاملين الارشاديين، ويمكن إجراء حل جزئى لتلك المشكلة بتعيين بعض خريجى كليات الزراعة من الشعبة العامة وشعبة الإرشاد الزراعى لخلق جزء من القاعدة الارشادية اللازمة لمواجهة بمتطلبات الخدمات الإرشادية.

٢- العمل على مواجهة إشكالية قصور موارد العمل الإرشادى الزراعى:- حيث تكتنف تلك المشكلة (العمل الإرشادى الزراعى) في أغلبية الدول النامية، ويؤدى نقص موارد العمل الإرشادى إلى عدم القدرة على توفير التسهيلات الكافية المطلوبة لأداء الخدمات الإرشادية بالإنتشار الكمى المستهدف وبالجودة المطلوبة، حيث تتضمن التسهيلات المطلوبة للخدمات الإرشادية، المقار، ووسائل الإنتقال، والتدريب، والوسائل التعليمية، وحوافز المرشدين، ومن المعروف أن إتساع قاعدة صغار الحائزين من أصحاب الحيازات القزمية في مصر يؤدى إلى أهمية الإعتماد على الخدمات الإرشادية المجانية التى تقدم لأولئك الزراع، إلا أن ذلك لا يمنع التوجه نحو إبتكار أساليب جديدة لتدبير موارد تمويلية للعمل الإرشادى، ويمكن من خلالها ربط الخدمات الإرشادية بالتعاونيات الزراعية المنبثقة من الزراع أنفسهم بحيث تساهم تلك التعاونيات في تحسين جودة الخدمات الإرشادية وإعداد عاملين مدربين ومحفزين جيداً لضمان المشاركة الإيجابية للزراع- المستفيدين من الخدمة أنفسهم- في الأنشطة الإرشادية من خلال أشكال التمويل الذاتى للخدمات الإرشادية، بحيث يمكن أن تقدم الخدمة الإرشادية بأشكال مختلفة للتمويل تبدأ من: الخدمة الإرشادية المجانية للمزارعين من الفقراء المدقعين، أو تقديم الخدمة الإرشادية بأجر رمزى، أو أن يتم دفع رسوم للتعاونية الزراعية نظير التعاقد مع مرشد خاص أو مرشد حكومى بعد مواعيد العمل الرسمية، أو من خلال دفع مقابل مادى للشركات والمراكز الإستشارية نظير الحصول على الخدمة الإرشادية، وفي كل الأحوال فإنه لا يمكن خصخصة العمل الإرشادى في مصر كدولة نامية لسيادة نمط الحيازات الصغيرة والقزمية في الزراعة المصرية في أراضى الوادى والدلتا.

٣- ظل التقدم العلمى وتزايد درجة التخصص فإنه من الأهمية بمكان العمل على دعم الإرشاد المتخصص وإعداد الكوادر الإرشادية المتخصصة في مجالات الإرشاد التسويقى، والإرشاد الإستهلاكى، والإرشاد المائى، والإرشاد الخاص بالمرأة الريفية، والإرشاد البيئى.

٤- العمل على تقوية العلاقة المرتدة بين الإرشاد الزراعى والمزارع من ناحية والبحث العلمى الزراعى من ناحية أخرى، بحيث يتم نقل النتائج التى يتوصل إليها الجهاز البحثى إلى المزارعين بشكل توصيات مبسطة وملائمة لأن يتبناها المزارعون، كما يتم نقل ما قد يعترض التوصيات الإرشادية بالنسبة للمعاملات الزراعية المحسنة أو للأصناف المنتقاة من عقبات.

٢- تطوير وتشجيع دور القطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير الإستثمارات ومستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية وتصديرها:-

يتسم القطاع الزراعى المصرى بطبيعته بأنه لا توجد به- إتجاهات مناوئه لقيام القطاع الخاص بقيادة مسيرة التنمية الزراعية، ويرجع ذلك إلى أن القطاع الخاص هو النموذج السائد في الزراعة المصرى من خلال تأكيد مبدأ الملكية الفردية للأراضى الزراعية منذ القرن التاسع عشر حتى في ظل فترة التدخل الحكومى الواضح خلال الستينيات، إذ لم تكن هناك ملكية عامة للأراضى الزراعية خلال تلك الفترة إلا في حالة المساحات التى كانت تحت إدارة قطاعات إستصلاح وإستزراع الأراضى في بعض مناطق الأراضى الجديدة حينئذ، ويمكن تشجيع دور القطاع الخاص في مجالات توفير الإستثمارات ومستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية وتصديرها من خلال الإجراءات التالية:-

١- يؤدى قيام الحكومة بدور فعال في توفير الإستثمارات اللازمة للبنية الأساسية في مجال التنمية الزراعية إلى تشجيع دور القطاع الخاص في هذا المجال، إذ أن العديد من الشواهد والدراسات تشير إلى أن دور الإستثمار العام والإستثمار الخاص في المجال الزراعى هما دوران متكاملان وليسا متنافسين، وفي ظل الأزمة المالية العالمية، وفي ظل توجه الحكومة نحو زيادة الإنفاق خاصة في مجال البنية الأساسية فإنه من الأهمية بمكان زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية في القطاع الزراعى للعمل على رفع معدلات النمو في هذا القطاع الهام في ظل توقعات إنخفاض معدل النمو على مستوى المجتمع ككل في ظل تداعيات تلك الأزمة.

٢- تشجيع وجود شكل من أشكال التكامل في أسلوب تمليك الأراضى الجديدة بين الشركات الزراعية الكبيرة وصغار المنتفعين، وخريجى كليات الزراعة والمدارس الزراعية، بحيث تتحقق الفائدة المرجوة لكافة أطراف الشراكة، وبحيث لا تقتصر المنافع على الشركات الزراعية الكبيرة وحدها، وفي نفس الوقت لايترك صغار المنتفعين والخريجين في مناطق الإستغلال غير المأهولة دون توافر الإستعدادات الكافية لمعيشتهم.

٣- تشجيع خريجى كليات الزراعة على العمل في مجال توزيع مستلزمات الإنتاج من أسمدة ورقية ومبيدات وغيرها من مركبات مع تدريبهم على الجوانب الفنية المتعلقة بعملهم.

٤- تشجيع الربط بين المنتجين الزراعيين خاصة صغار الحائزين منهم ومصدرى المنتجات الزراعية لضمان توفير المنتجات المطلوبة للمصدرين والمساهمة في حل مشكلة التسويق لصغار الزراع.

٣- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدنى في الريف المصرى لتحقيق التنمية الزراعية:

برز مفهوم المجتمع المدنى بشكل واضح في سياق التغيرات العميقة التى صاحبت العولمة إذ يعتبر المجتمع المدنى جزءاً من الظواهر الإجتماعية والثورة الإتصالية والتكنولوجية كما أنه يعتبر جزءاً من الظواهر الإقتصادية التى صاحبت العولمة، كما أنه نتاج للتطور التاريخى الذى أدى إلى إنهيار الشمولية وإتساع مجال قيم المجتمع المدنى.

ومع إتساع دائرة الجدل حول تعريف المجتمع المدنى إلا أن هناك شبه إتفاق عام حول بعض الملامح التى تميز ذلك المجتمع وأهمها : إستقلاليته عن الجهاز الحكومى، وعدم سعى منظماته للربح، وكونها منظمات تطوعية ولاتسعى للوصول إلى السلطة.

وفي ضوء أن التنمية الزراعية هى المدخل الرئيسى لتحقيق التنمية الشاملة فإن دور منظمات المجتمع المدنى في الريف يكتسب أهمية بالغة في هذا السياق، ويمكن العمل على تطوير دور منظمات المجتمع المدنى في الريف من خلال إتباع الإجراءات التالية:

٣-١ العمل على تكوين تعاونيات زراعية حقيقية تعبر عن مصالح المزارعين، وتكون مستقلة عن الجهاز الحكومى، وبحيث يمكن للتعاونيات أن تنشئ البنك الخاص بها لتمويل المزارعين، مع توافر دور رئيسى للتعاونيات في توفير مستلزمات الإنتاج، وفي تسويق المنتجات الزراعية مع العمل على نشر الوعى التعاونى.

٣-٢ تشجيع إنشاء روابط مستخدمى مياه الرى :

ولقد كانت وزراة الرى هى الرائدة في حث المزارعين على إنشاء روابط مستخدمى مياه الرى على مستوى المساقى بهدف إشراك المزارعين في الإدارة وفي تكاليف التشغيل وصيانة نظام الرى، وكذلك العمل على إنشاء مجالس المياه على مستوى قنوات التوزيع بهدف مساهمة المزارعين على مستوى نظام الرى ككل، وتعتبر هذه المحاولات بداية إجراء تعديل مؤسسى لنظام الرى في مصر. بحيث يقوم النظام على مشاركة المنتفعين بالرى أنفسهم في إدارة شئونهم التى هم أدرى بها وذلك من خلال منظماتهم الأصلية مما يؤدى لتخفيف العبء الملقى على عاتق الحكومة وتطوير وتحديث أساليب الرى على مستوى كل من المساقى وقنوات التوزيع، ويؤدى هذا التوجه إلى إعطاء المشاركين الإحساس بالملكية.

وتشتمل أنواع الروابط على:

١- روابط على مستوى المساقى الخصوصية: حيث تنشأ في الأراضى القديمة روابط لمستخدمى المياه على كل مسقاة أو مصدر مائى خاص أو مشترك سواء كان بئراً أو خط مواسير، أو غير ذلك إذا كان عدد المنتفعين ٦ أو أكثر، ويعتبر الأساس القانونى لها قانون (رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤) ولائحته التنفيذية.

٢- مستوى الترع الفرعية: تنشأ روابط مستخدمى المياه على الترع الفرعية وهى تنظيم أهلى يضم جميع مستخدمى المياه على الترعة الفرعية (مزارعين وسكان وأصحاب مهن أخرى ذات الصلة بالمياه)، ويقوم مستخدموا المياه في هذه المنطقة بإختيار ممثلين عنهم لإدارة شئون الرابطة لصالح جميع المنتفعين والأساس القانونى لها صدور قرار وزارى بإنشاء الرابطة وقرار رئيس الإدارة المركزية للموارد المائية والرى بالمحافظة بتشكيل مجلس إدارة الرابطة ومذكرة تفاهم بين الوزارة والرابطة واللائحة الداخلية للرابطة.

٣- مستوى هندسة المركز: تنشأ مجالس المياه على هندسات المراكز والأساس القانونى لها قرار وزارى بإنشاء المجلس وقرار رئيس الإدارة المركزية للموارد المائية والرى بالمحافظة بتشكيل مجلس إدارة المجلس، ومذكرة تفاهم بين الوزارة والمجلس واللائحة الداخلية للمجلس.

ويتم تشكيل روابط مستخدمى الرى على الترعة الفرعية من جميع المنتفعين عليها، حيث يحق لأى منتفع أن يكون عضواً في الجمعية العمومية للرابطة وأن يترشح لمجلس إدارة الرابطة تبعاً للنظام الإنتخابى المتبع، ففي الترع غير المطورة يتم تقسيم الترعة إلى عدد من الوحدات الأساسية طبقاً لعدة معايير مختلفة وكل وحدة أساسية تقوم بإنتخاب ممثل لها فيما يسمى باللجنة التمثيلية ويتم تقسيم الترعة إلى عدد من الأحباس طبقاً لطبيعة الترعة، ويتم تشكيل مجلس الإدارة بحيث تكون جميع الأحباس متمثلة به ويتناسب عدد أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للأحباس مع : زمامه ومساحته، بينما في الترع المطورة تعتبر رابطة مستخدمى المياه على المسقاة هى وحدة أساسية وتقوم بإنتخاب ممثل لها في اللجنة التمثيلية أو من الممكن في حالة الترع ذات المساحات الكبيرة أن يتم إشتراك أكثر في رابطة على مستوى المسقاة في وحدة أساسية تقوم بإنتخاب ممثل لها في اللجنة التمثيلية ويتم تقسيم الترعة إلى عدة أحباس طبقا لطبيعة الترعة ويتم تمثيل جميع الأحباس في مجلس الإدارة.

أما مستوى هندسة المركز فيتم تشكيل مجلس المياه من أعضاء مجالس إدارات روابط الترع الفرعية أو من أعضاء اللجنة التمثيلية أو أى شخص يتم إنتخابه أثناء تشكيل مجلس إدارة الرابطة حيث يتم ترشيح أحد أعضاء رابطة الترعة ليمثلها في هندسة المركز، وتسمى لجنة المنتفعين ، وتيم إنتخاب متحدث باسم مجلس الإدارة وتشكيل عدد من اللجان على مستوى المركز حسب ظروف الترع المختلفة، ثم يتم بعد ذلك تشكيل المجلس المشترك الذى يضم في عضويته كل من المتحدث باسم المجلس وأحد أعضاء اللجان التى تم تكوينها وممثلى الأقسام الفنية للهندسة (قسم الصيانة- توزيع المياه- التوجيه المائى)، ويعتبر مدير الهندسة هو المنسق لهذا المجلس ومن الممكن أن ينضم لهذا المجلس جهات أخرى لها علاقة بالمياه سواء من الجمعيات الأهلية أو القطاع الخاص.

الملخص والتوصيات

تهدف الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الراهنة في ضوء اقتصاديات السوق الحر ومدى تأثير هذه السياسات على أداء الأقتصاد القومى بصفة عامة وأداء القطاع الزراعى بصفة خاصة وذلك فيما يتعلق بتنمية القطاع الريفى وتطور مستويات المعيشة وفقاً للأهداف القومية لخطط التنمية، مع تحديد القيود والمعوقات التى تواجه واضعى السياسات الزراعية فيما يتعلق بخطط تنمية القطاع الزراعى المصرى والقوانين والإجراءات المصاحبة لها، هذا إلى جانب وضع بعْض المقترحات لمكونات السياسات الزراعية المستقبلية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية.

وجاءت الدراسة في ستة أبواب؛ يتناول الباب الأول سمات السياسة الزراعية الراهنة ومؤشرات الآداء الاقتصادي للقطاع الزراعي. فى حين يستعرض الباب الثانى : التحديات التى تواجه تنمية القطاع الزراعي. بينما يتناول الباب الثالث : سياسة التبادل الزراعي فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية . ويتعرض الباب الرابع للملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة، في حين يستعرض الباب الخامس التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة، أما الباب السادس فيتناول توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية، هذا بالإضافة للملخص والتوصيات.

وقد تناولت الدراسة في الفصل الأول من الباب الأول رصد أهم سمات السياسات الزراعية خلال فترة التسعينات وحتى الآن، مع تقييم موجز لنتائج هذه السياسات على الأداء الاقتصادى للقطاع وكذلك دوره في تحقيق أهداف خطط التنمية وفقاً للاستراتيجية الزراعية خلال تلك الفترة. واعتماداً على البحوث والدراسات والمعلومات التى صدرت من المؤسسات البحثية المحلية والدولية ذات العلاقة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم التعرف على دور القطاع الزراعى في خطط التنمية القومية في الفترة المذكورة وذلك من خلال إبجاز أهم أهداف ومحاور استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات وحتى ٢٠١٧، والتى من أهمها استكمال سياسة الاصلاح الاقتصادى لقطاع الزراعة وزيادة الأنتاج والانتاجية لتحقيق الأمن الغذائى وزيادة الصادرات الزراعية، والاتجاه لزيادة معدل النمو السنوى للأنتاج الزراعى من ٣,٤% في التسعينات إلى٣,٨% في نهاية الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، ثم إلى ٤,٥% حتى عام ٢٠١٧ عن طريق التوسع الأفقى والتوسع الرأسى للموارد الزراعية المتاحة ومن خلال استصلاح ٣,٤ مليون فدان بتوشكى وشرق العوينات وترعة السلام ودرب الاربعين، هذا بالإضافة إلى تعميم استخدام الأصناف الجديدة مبكرة النضج للمحاصيل الزراعية وعالية الإنتاجية والجودة ومقاومة للظروف البيئية الغير مناسبة، وذات الاحتياجات المائية القليلة. ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى في مشاريع الأنتاج الزراعى. كما حددت الحكومة دور وزارة الزراعة المستقبلى في التركيز على مجالات البحوث والارشاد والتشريع والدراسات الاقتصادية والاحصاءات الزراعية.

وتوضح المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة مدى ما تحقق من انجازات وأهداف لاستراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧) وأهم معالمها زيادة المساحة الارضية الزراعية من ٦,٢مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٨,٤ مليون فدان عام ٢٠٠٧ نتيجة للتوسع الافقى وخاصة المشروعات الكبرى كتوشكى وغيرها. هذا بالاضافة إلى زيادة المساحة المحصولية نتيجة التكثيف الزراعى والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية من ١١,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٥,٢ مليون فدان عام ٢٠٠٧ كما زادت انتاجية بعض المحاصيل الاستراتيجية فعلى سبيل المثال لا الحصر زادت انتاجية القمح من ٩أردب للفدان عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٨,٣ أردب للفدان عام ٢٠٠٨، وبنسبة زيادة بلغت نحو ١٠٢%. مما انعكس على زيادة كميات الحبوب من نحو ٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٢٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٧، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ٣١٠%. هذا بالاضافة لزيادة الكمية المنتجة من اللحوم من ٣٤٥ ألف طن عام ١٩٨٢ لنحو ٨٧٨,٥ ألف طن عام ٢٠٠٦، بنسبة زيادة بلغت ١٥٤%. كما زاد الأنتاج السمكى من ٢٨٠ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٧١ ألف طن عام ٢٠٠٦، بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٨٥%.

أما الفصل الثانى من الباب الأول فتناول سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية ودورها في الاقتصاد المصرى، حيث أظهرت الدراسة هذه السمات في الاختلال الواقع بين الموارد الأرضية الزراعية وبين اعداد السكان المتزايدة والذى انعكس في العلاقة بين مساحة الأراضى الزراعية وعدد السكان عبر الزمن، حيث بلغت المساحة ٥,٧٦ مليون فدان عام ١٩٥٠ وبلغ عدد السكان حينذاك ٢٠,٤ مليون نسمة، ازداد هذا العدد ليصل إلى ٥٨,٣ مليون نسمه عام ١٩٩٢ وبزيادة بلغت ١٨٥,٨% عن عام ١٩٥٠ في

حين بلغت المساحة الزراعية نحو ٧,١٢ مليون فدان عام ١٩٩٢ أى نسبة زيادتها وصلت نحو ٢٥,٥%، مما انعكس على انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٠,٢٨ فدان عام ١٩٥٠ لنحو ٠,١٢ فدان عام ١٩٩٣. هذا بالإضافة إلى زيادة درجة التكثيف الزراعى نتيجة لاتباع نظام الرى الدائم، حيث بلغت نسبته نحو ١٧٣,٢% عام ١٩٥٠، وصلت إلى نحو ١٧٥,١% عام ١٩٩٢. كما اتسمت الزراعة المصرية بانخفاض الجدارة الأنتاجية للأراضى الزراعية، حيث تمثل أراضى الدرجة الثانية النسبة الغالبة بين الأراضى المنزرعة يليها أراضى الدرجة الثالثة ثم أراضى الدرجة الأولى حسب التصنيف الاقتصادى للأراضى الزراعية تبعا لجدارتها الأنتاجية. وحيث أن موردى الأراضى الزراعية ومياه الرى هما دعامتى التنمية الزراعية والتوسيع الأفقى للأراضى الزراعية، فقد أوضحت الدراسة أن الزراعة المصرية تتسم بمحدودية الموارد المائية، حيث يبلغ اجمالى المتاح من المياه نحو ٧١,٢ مليارم٣ حتى عام ٢٠٠٧، تستخدم الزراعة منها نحو ٥٨ مليار م٣ أى ما يوازى ٨٣,٩% من اجمالى الموارد المائية المتاحة. وتتسم الزراعة المصرية أيضا بانخفاض حجم الاستثمار نتيجة لضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لعمليات الاستصلاح الزراعى، في ظل وجود عنصر المخاطرة واللايقين وطول الفترة الاستثمارية اللازمة للوصول للعائد الحدى للأنتاج الزراعى وارتفاع التكاليف الأنتاجية بعد خصخصة قطاع الزراعة، مما يجعل انشطة الأنتاج الزراعى غير جاذبة للمستثمرين بالقطاع الخاص.

أما دور الزراعة في الاقتصاد المصرى فقد تركزت في مساهمة الزراعة في الناتج المحلى الاجمالى والتى انخفضت من نحو ١٦,٣% خلال فترة الثمانينات لتصل لنحو ١٤,٥% أوائل التسعينات (١٩٩٢/٩١) بالأسعار الجارية، كما انخفضت نسبة الدخل الزراعي لاجمالى الدخل القومى من نحو ١٩,٣% في الثمانينات إلى نحو ١٦,٥% عام ١٩٩٢/٩١ بالأسعار الجارية.

أما نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية فقد اتجهت للارتفاع لبعض الحاصلات الزراعية كالقمح، حيث بلغت نحو ٤٨,٢%، ٥٠,٥% عامى ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ على التوالى مقارنة بنسبة ٢٤,٢% عام ١٩٨٠ وبنسبة ٢٩,٦% عام ١٩٨٩/٨٨. بينما انخفضت للبعض الأخر كالأرز فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منه لتصل إلى نحو ١٠٦% عامى ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ بعد أن كانت نحو ١٦٢,٥% عام ١٩٧٠. هذا إلى جانب بعض الحاصلات الزراعية التى زادت نسبة الاكتفاء الذاتى لها عن الطلب المحلى مما انعكس على زيادة الصادرات فيها وذلك في البطاطس والبصل والثوم.

كما تتسم الزراعة المصرية بوجود عجز في الميزان التجارى الزراعى خلال فترة التسعينيات، مما يحتاج إلى سياسة التوجه للأنتاج من أجل التصدير تبعاً للمواصفات القياسية العالمية، ودعم القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

وقد تناول الفصل الثالث تقييم السياسات الزراعية في التسعينيات سواء الأنتاجية أو السياسات التسويقية أو السياسات الائتمانية أو السياسات المساندة للأنتاج الزراعى أو سياسة التجارة الخارجية. ومن أهم ملامح السياسة الأنتاجية الاتجاه لتحرير الأسعار الزراعية وقطاع الزراعة وفقاً لآليات السوق الحر، بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، مع تحديث التشريعات الزراعية لجذب الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع، أما أهم ملامح السياسة التسويقية فتتمثل في تحرير تسويق المحاصيل الزراعية بعد نظام التوريد الاجبارى لها، مع التزام الدولة بالاعلان المبكر لاسعار المحاصيل لمساعدة المنتجين الزراعيين في تحديد قراراتهم الأنتاجية وفقاً لها. وتميزت أهم ملامح السياسة الائتمانية خلال التسعينيات بتوفير القروض الزراعية من خلال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والاتجاه لخفض أسعار الفائدة على القروض لخفض التكاليف الأنتاجية الزراعية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية. وبالنسبة لأهم ملامح سياسة التجارة الخارجية زيادة كفاءة أدوات التجارة الخارجية بما يتلائم مع التطورات الدولية ومواجهة التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية والدولية، بالإضافة لسياسة تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل التى تستورد من خلال زيادة الأنتاج والأنتاجية الزراعية، وذلك بهدف تحقيق سياسة توفير الغذاء والأمن الغذائى.

وأظهر تقييم آثار تطبيق السياسات الزراعية في التسعينيات بعض الآثار الايجابية ومنها زيادة المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية وارتفاع معدل النمو السنوى للأنتاج الزراعى من ٢,٦% في الثمانينات إلى نحو ٣,٤% في التسعينيات. كذلك زادت قيمة الصادرات الزراعية من ٤٥٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦، لنحو ٢مليار جنيه عام ١٩٩٧. كما تم تحقيق الاكتفاء الذاتى من بعض الحاصلات الزراعية مثل الخضر والفاكهة والأرز في التسعينيات. كما زادت مساهمة القطاع الخاص في اقامة المشروعات الزراعية. أما أهم سلبيات السياسة الزراعية في التسعينيات فتتمثل في زيادة الأعباء المالية على المنتجين

والمصدرين الزراعيين نتيجة لسياسة الاصلاح الهيكلى والخصخصة، وعدم تعديل قانون التعاون، هذا إلى جانب مشاكل بعض الصادرات الزراعية المصرية وعدم قدرتها على المنافسة بالأسواق العالمية نتيجة لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية والجودة المطلوبة.

وتناول هذا الجزء من الدراسة بشيء من التفصيل سياسة التوسع الأفقى من خلال اقامة المشروعات الكبرى والممثلة في مشروعات توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء من حيث وصف مختصر لهذه المشروعات ثم تقييم لآثار هذه المشروعات سواء الايجابيات أو السلبيات من خلال عرض لأهم إنجازاتها خلال فترة التسعينيات وحتى الآن.

وفي هذا المجال توصى الدراسة باستكمال مشروعات التوسع الأفقى، واعمال البنية الأساسية لها، لزيادة المساحة الأرضية الزراعية. وتوصى الدراسة بتعميم الأصناف الجديدة والمحسنة ذات الأنتاجية العالية والمقاومة للظروف البيئية الغير مناسبة، لتحقيق زيادة في انتاجية المحاصيل بما ينعكس على توفير الغذاء والأمن الغذائى لأفراد المجتمع. كذلك ضرورة تثبيت السياسات الزراعية لآجال طويلة، بما يعكس استقرار الأوضاع الأنتاجية والتصديرية وبدعم جذور الثقة عند المنتجين الزراعيين والمصدرين. وأهمية قيام الدولة بالدور الرقابى على الأنتاج والواردات من مستلزمات الأنتاج الزراعى، وكذلك مطابقة المنتجات الزراعية التصديرية لمقاييس الجودة. وتفعيل دور الأجهزة الرقابية على سلامة الغذاء وحماية المستهلك المصرى. وضرورة تحديد مساحات زراعية من أجل التصدير لدعم وتنمية القدرة التنافسية للحاصلات التصديرية المصرية.

وبرغم مما تحقق من الإنجازات والتطورات خلال الحقبة الماضية، فقد أسفرت ممارسات الأداء التنموى خلال تلك الحقبة، وبشكل تراكمى، عن مجموعة من القيود والمحددات التى تهدد المسيرة المستقبلية للتنمية الزراعية وتعوق انطلاقها نحو معدلات أعلى للنمو ومستويات أفضل للعطاء وكفاءة الأداء. وفيما بين الطموحات المستقبلية للتنمية الزراعية، وبين ما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية، تبرز الأهمية الحيوية لعرض ومناقشة أهم القيود والمحددات التى تعترض مسيرة تلك التنمية وتحد من إمكانيات انطلاقها نحو الآفاق المأمولة لها حول هذه القيود والمحددات بتوجيه الاهتمام في الباب الثانى من الدراسة. وهذه القيود والمحددات الموردية تشمل الموارد المائية حيث تمثل الموارد المائية المحدد الأكبر والأكثر أهمية التى تواجه التنمية الزراعية في مصر، ففي ضوء الاستقرار النسبى لحجم الموارد المائية المتاحة، مع الزيادات السكانية المستمرة، تتزايد عاماً بعد آخر- بل يوماً بعد يوم- حدة مشكلة الندرة المائية كما تعكسها التطورات المتسارعة في تراجع متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه خلال النصف قرن الأخير. ففي عام ١٩٤٧ كانت مصر لا تزال تتمتع بحالة من الوفره المائية حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة آنذاك نحو ٢٦٠٠ متر مكعب. مؤخراً، وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه نحو ٨٤٠ متر مكعب فقط، لتنحدر أوضاع مصر إلى مرحلة غير قليلة داخل منطقة الفقر المائى. وتعتبر الزراعة هى المستخدم الأكبر للمياه وذلك بنسبة بلغت في عام ٢٠٠٧ نحو ٨٤% من جملة الموارد المائية المستخدمة مع تزايد السكان ومن ثم تزايد الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة، دخلت تلك الاستخدامات في حالة من التنافس وفي غير صالح الزراعة بطبيعة الحال، الأمر الذى يمثل بعداً آخر في مشكلة ندرة المياه المتاحة للاستخدامات الزراعية ويزيد من حدتها.

وبالنسبة للموارد الأرضية لا تشكل في الظروف الراهنة، كما هو الحال في المستقبل المنظور- محدداً أو عائقاً هاماً في وجه التنمية الزراعية. فوفقاً للمخطط العام الرئيسى للموارد الأرضية في مصر، لا تزال هناك إمكانيات لادخال مساحات أرضية غير قليلة إلى الاستخدامات الزراعية إذا ما توافرت الموارد المائية اللازمة، والموارد الرأسمالية المطلوبة.

ويمكن القول أن محددات ومعوقات التنمية الزراعية في مصر من منظور الموارد الأرضية يتمثل في عدد من الجوانب التى يأتى في مقدمتها بطء معدلات التوسع الأفقى، تفتت الحيازات الزراعية، تآكل الأراضى الزراعية القديمة، تدهور نوعية وخصائص التربة.

ومن الجدير بالذكر أن الخطة الخمسية الجارية (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١-٢٠١٢) تسعى ضمن أهدافها إلى كسر حالة الجمود والتباطؤ النسبى في التوسع الزراعى الأفقى الراهن، حيث تستهدف زيادة المساحة المزروعة بنحو ٩٠٠ ألف فدان لتصل جملة المساحة بنهاية سنوات الخطة إلى نحو ٩,٢٥ مليون فدان.

وفيما يخص مشكلة تفتت الحيازات الزراعية فهي تمثل الداء العضال الذى يحد من فعالية التطور والتنمية الزراعية وإمكانية إحداث نهضة زراعية في مصر.

وفي هذا الصدد تشير نتائج التعدادات الزراعية المتعاقبة إلى أن متوسط السعة الحيازية الواحدة في مصر بلغ نحو ٦,١٣ فدان في عام ١٩٥٠ (قبل قوانين الإصلاح الزراعى)، انخفض هذا المتوسط في تعداد ١٩٦٠ إلى ٣,٨ فدان، ثم إلى ٢,٧ فدان في تعداد ١٩٨٠، وفي التعداد الأخير لعام ٢٠٠٠ انخفض إلى نحو ٢,٤ فدان.

وفي مواجهة مشكلة التفتت الحيازى كانت هناك بعض المجالات التى لم تستمر برغم بعض ما حققته من ايجابيات، ففي الستينيات تم تطبيق مشروع تجريبى للتجميع الاستغلال الزراعى في محافظتين هما بنى سويف وكفر الشيخ، وفي تجربة مشروع المزارع الصغير الذى طبق فيما بين عامى ١٩٨٢، ١٩٨٦، ومؤخراً تجربة هيئة كير مصر (مشروع الشمس). وبغض النظر عن تقييم كل من هذه التجارب إلا أنها ظلت على نطاق محدود ولم يكتب لها التواصل والاستمرارية والانتشار بالقدر الذى يمكن أن يساهم على نحو إيجابى وملموس في مواجهة مشكلة التفتت الحيازى عل الصعيد العام في مصر.

وفيما يتعلق بتآكل الأراضى الزراعية تتعرض الموارد الأرضية الزراعية- على نحو مستمر- للتآكل والتحول إلى استخدامات أخرى غير زراعية، فيما يعرف بظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية، وفي ظل ضعف دور الدولة في القيام بالاجراءات الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة فقد انتشرت واتسعت دائرتها حتى بلغت التقديرات لما تم استقطاعه من الأراضى القديمة ذات الخصوبة العالية ما يتراوح بين ١,٣٥ إلى ١,٦٠ مليون فدان خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٢ وعام ٢٠٠٢. أى ما يتراوح متوسطه السنوى فيما بين ٢٧ إلى ٣٢ ألف فدان. وذلك على الرغم من القوانين والتشريعات التى وضعت لمواجهة هذه الظاهرة.

وبخصوص تدهور نوعية وخصائص التربة تشير نتائج تصنيف الموارد الأرضية مؤخراً إلى أن أراضى الدرجة الأولى قد تراجعت من حوالى ثلاثة ملايين إلى مليون فدان فيما بين الفترتين ٩٦/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٥، وازدادت في المقابل نسبة أراضى الدرجة الثانية من حوالى ٣٤% إلى حوالى ٤٢%، ومساحة أراضى الدرجتين الثالثة والرابعة من حوالى ١,٥ إلى ٢,٩ مليون فدان. أما الموارد البشرية في الزراعة المصرية فهى العنصر الفاعل والحاكم والقيادى في عملية التنمية. فمن المنظور التاريخى، تميز المزارع المصرى بالخبرة والكفاءة وكان له الفضل الأكبر في تحقيق ما شهدته الزراعة المصرية عبر تاريخها الطويل من تطورات وانجازات غير أن التطورات والمستجدات الكبيرة والمتسارعة عالمياً أصبحت تتطلب تطورات مماثلة في نوعية العناصر البشرية القادرة على استيعاب ومواكبة تلك التطورات والمستجدات، وأصبحت تتطلب من البرامج والسياسات والجهود ما يدعم ويعزز قدرة تلك العناصر على هذا الاستيعاب وتلك المواكبة، وفي هذا الجانب النوعى- وليس الكمى- تكمن أهم المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية الزراعية في مصر والتى تحد من إمكانية هذه الموارد على الانطلاق نحو ما هو مأمول من معدلات الأداء وطموحات التنمية في الزراعة المصرية.

وتشير تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى أن قوة العمل الكلية في مصر تقدر بحوالى ٢٠ مليون فرد منهم حوالى ٥,٤ مليون فرد يمثلون قوة العمل الزراعية (حوالى ٢٧% من قوة العمل الكلية)، وفي ضوء هذه الأعداد، وفي إطار التركيب العمرى للسكان، فإن الزراعة لاتعانى من مشكلة كمية في الموارد البشرية، وإنما تتركز مشكلتها في الجوانب المتعلقة بالكفاءة والمهارات ومستوى الخبرات والتأهيل والتدريب للعنصر البشرى العامل في مختلف المجالات الزراعية عامة، وفي الأنشطة والمجالات غير التقليدية على وجه الخصوص.

وإذا كان العنصر البشرى هو قائد آلة التنمية، فالموارد الرأسمالية هى وقود هذه الآلة، لا تنطلق بدونها، وإذا ما انطلقت فإنما تتوقف عند حدود ما يتوافر لها من هذا الوقود. ولقد كان نصيب مجالات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى يتراوح حول ٧% من جملة الانفاق الاستثمارى في مصر وفق ما تعكسه بيانات خطط التنمية خلال حقبة الثمانينات. ولم يطرأ على هذه النسبة أى زيادة أو تحسن في الفترات التالية، بل تعرضت للتراجع حيث بلغت نحو ٤,٧% من جملة الاستثمارات المنفذة في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهو العام الأول للخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/١١) ، وفي حقبة الإصلاح الاقتصادى أصبح الاعتماد يتزايد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص في تمويل التنمية عامة والتنمية الزراعية بشكل ضمنى.

وبالنسبة للقيود والمحددات غير الموردية فيأتى في مقدمتها الأوضاع المؤسسية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة حيث تتسم الأطر المؤسسية الحكومية التى تحكم وتدعم عمل القطاع الزراعى والتنمية الزراعية بقدر غير قليل من السمات التى تنتمى إلى حقبة الاقتصاد الشمولى والتخطيط المركزى، ولم يطرأ عليها إصلاحات أو تحولات ذات شأن لمواكبة حقبة الإصلاحات الاقتصادية الراهنة. فعلى المستوى الخاص

بوزارة الزراعة بمختلف هيئاتها وإداراتها المتعددة والمتشعبة، يلاحظ جمود الهيكل البنائى لهذه الهيئات والإدارات منذ فترات طويلة بطابعها القائم على قدر كبير من المركزية، وفي ظل هذه الأوضاع، وما يرتبط بها من ضعف مستويات الكفاءة في الأداء وما يسفر عنها من الآثار السلبية المعرقلة والمعوقة لمستويات الانجاز والفاعلية تبرز الأهمية البالغة لإحداث تعديلات هيكلية أساسية في الإطار المؤسسى الحكومى القائم- بشكل مباشر أو غير مباشر على شأن القطاع الزراعى والتنمية الزراعية والريفية، وذلك بما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات التى أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى. بينما على مستوى تنظيمات المزارعين فلم يشهد النظام التعاونى الزراعى التعديلات والإصلاحات التى تتناسب مع المرحلة الجديدة والتى تعيد إليه فاعليته وروحه التعاونية الأصيلة، وفي ظل غياب تنظيمات فاعلة لصغار المزارعين فسوف يظل ما يقرب من ٣,٣ مليون مزارع، ممن يعدون من صغار المزارعين (أقل من خمسة أفدنة لحيازة كل منهم) يمثلون نحو ٩٠% من جملة أعداد المزارعين، يعملون- كل منهم على حده – في ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية تحول دون اندماجهم في مسيرة التطوير والتحديث الزراعى المستهدفة.

كذلك فإن السياسات والتشريعات والتنظيمات التى تحكم وتوجه النشاط الزراعى والتنمية الزراعية بوجه عام يمكن لها أن تشكل عوامل داعمة ودافعة لهذا النشاط وتلك التنمية، كما يمكن لها أن تشكل عوامل مقيده ومعوقه لهما، وفي هذا الاطار يتطلب الأمر المراجعة الشاملة لمختلف السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة بالقطاع الزراعى والتنمية الزراعية، وإجراء الاصلاحات والتعديلات عليها، واستحداث ما يلزم منها بما يتلاءم مع تحقيق طموحات التنمية الزراعية المستدامة والأهداف المرجوة منها.

أما المرافق والخدمات الزراعية الداعمة والمساندة فهى جزءاً لايتجزأ من هذه المنظومة، وعنصراً محدداً لمعدلات الأداء التنموى الزراعى ولإمكانيات الانطلاق بالقطاع الزراعى نحو التطوير والتحديث ، ويمكن القول بصفة عامة أن كافة مجالات المرافق والخدمات الزراعية الداعمة والمساندة، لا تعد في واقع الأمر داعمة أو مساندة لتحقيق الطموحات المستهدفة للتنمية الزراعية المستدامة ومواجهة تحديات التطوير والتحديث الزراعى المنشود، فهناك العديد من العوامل تقف وراء ما تعانى منه غالبية المرافق والخدمات الزراعية الداعمة والمساندة من القصور وضعف الأداء يمكن تمييز أهمها فيما يلى:

- النقص الحاد في المخصصات والاعتمادات الحكومية الموجهة لمختلف المرافق والخدمات، إلى جانب غياب أو تدنى استثمارات ومساهمات القطاع الخاص في العديد من هذه المجالات.
- في ظل محدودية وضعف الموارد المالية للمرافق والخدمات الزراعية، تتراجع إمكانيات ترقية المهارات البشرية للكوادر العاملة في تلك المرافق والخدمات، فضلاً عن ضعف امكانيات إضافة عناصر جديده من تلك الكوادر.

وبالنسبة للنظم والأوضاع التسويقية الزراعية التى تمثل في أوضاعها الراهنة واحداً من أهم المحددات والقيود التى تعوق انطلاق التنمية الزراعية والتطوير والتحديث الزراعى، فمن خلال المنظومة التسويقية تتحدد مختلف معالم النشاط الإنتاجي من حيث المنتجات المطلوبة بكمياتها وأنواعها ومواسمها ومواصفاتها سواء للأسواق المحلية أو الخارجية.

ولقد شهدت الحقبة الأخيرة اتجاهات هامة، وإن كانت محدودة الأهمية والأثر، في مجال التطوير والتحديث للنظم التسويقية للمنتجات الزراعية. غير أنه لايزال الأمر بحاجة إلى إحداث العديد من التطورات والاصلاحات في النظم والسياسات التسويقية ومن بين المجالات والمحاور التى يلزم أخذها بعين الاعتبار في هذا الاطار ما يلى:

- تقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع إقامة شركات في مجال التسويق للمنتجات الزراعية
- دعم وتشجيع قيام التنظيمات التسويقية للمزارعين.
- تطوير نظم حديثة للمعلومات التسويقية الزراعية والأسعار.
- الاهتمام بالإرشاد التسويقى ضمن برامج الإرشاد الزراعى.
- الاهتمام ببرامج التدريب والإرشاد لتطوير معاملات ما بعد الحصاد.
- وضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.
- وضع السياسات والأطر التنظيمية الخاصة بالتعاقدات التسويقية للمنتجات الزراعية.

- تفعيل الدور الحكومى في مجال المتابعة والإشراف والمراقبة على الأسواق من حيث الجودة والصلاحية ومنع الأحتكار.
- حفز وتشجيع الاستثمار في مجال المرافق والخدمات التسويقية.
- تطوير أسواق الجملة والتجزئة للسلع والمنتجات الزراعية ومراقبتها من قبل الدولة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الزراعة نشاط محورى وارتكازى ترتبط به وتتكامل معه العديد من الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والخدمية، فالزراعة تزداد كفاءتها وتتسع آفاق تنميتها كلما ارتكزت على قاعدة قوية من الصناعات والأنشطة والمشروعات التى توفر لها ما يلزمها من المستلزمات والمدخلات.

وفي مصر لاتزال العديد من الأنشطة ومشروعات إنتاج وتصنيع المدخلات الزراعية تتسم بقدر ملحوظ من القصور وانخفاض الكفاءة كما هو الحال بالنسبة لتصنيع الآلات والمعدات، ونظم الرى المتطور، وبعض أنواع الأسمدة والمخصبات والمبيدات، وإنتاج التقاوى الهجين، إلى غير ذلك من المجالات. وفي إطار التنمية الزراعية المستدامة بمفهومها الشامل، ينبغى الاهتمام بدعم وتشجيع إقامة مختلف أنواع الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة مع الانتاج الزراعى، وتوفير مناخ أكثر جذباً للاستثمار في هذه المجالات لما تمثله من أهمية تنموية في ذاتها، ولما يترتب عليها من آثار ايجابية على التنمية الزراعية من جهة ثانية.

كما أن هناك المحددات والمعوقات الثقافية والاجتماعية، حيث أن الانسان هو حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية، ويناط به تحقيق التغيير المطلوب. وإذا كان من السهل نقل التكنولوجيا لقطاع الزراعة، فالعكس صحيح بالنسبة لتغيير النظم الاجتماعية السائدة حيث أن الزراعة مهنه وطريقة معيشة. وقد طرأت عدة تغيرات اجتماعية بالريف المصرى انعكست سلباً على الخصائص السلوكية واتجاهات جماعة الصفوة به، واتجاههم لتحقيق مصالحهم الشخصية دون التركيز على الجوانب الانتاجية. كما انتشرت ثقافة اكتساب الدخل الريعى بدون بذل مجهود ذهنى أو عضلى عن اكتساب الدخل نتيجة العمل والأنتاج، مما انعكس على ازدياد الممارسات الضارة بالزراعة وتغير الأنماط الاستهلاكية وانخفاض انتاجية العامل الزراعى... إلى غيرها من التغيرات السلبية، مما يحتاج معه الأمر إلى مواجهة هذه التغيرات السلبية (معوقات ثقافية واجتماعية) وتركيزها في الاتجاه المشجع للتنمية.

شهدت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعاً قياسياً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وواصلت الأسعار ارتفاعها بصورة أكثر حدة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨. وقد تصدرت أسعار الحبوب والزيوت والألبان قائمة السلع الغذائية التي تزايدت أسعارها خلال الفترة الأخيرة.

إلا أنه ومن ناحية أخرى فقد ساهمت الأزمة العالمية الراهنة والتي حدثت مباشرة في أعقاب أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية في خفض هذه الأسعار على المستوى العالمي من جديد أوائل عام ٢٠٠٩. هذا ويتناول الفصل الأول من الباب الثالث التعرف على اتجاهات الأسعار العالمية للسلع الزراعية خاصة السلع التي تستوردها وتصدرها مصر، كما يستعرض اتجاهات أسعار الصادرات الزراعية المصرية ومقارنتها بأسعارها في الدول المنافسة على المستوى الإقليمي، فضلا عن استعراض اتجاهات الأسعار المزرعية المحلية، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات هذه الأسعار والتي تعد بمثابة المؤشر الرئيسي لتخصيص الموارد الزراعية وتوجيه الإنتاج بصفه عامه والإنتاج المخصص للتصدير بصفه خاصة. وقد تم التوصل إلى أن أسعار السلع الزراعية تزايدت على المستوى العالمي والإقليمي والمحلى، ويتوقع أن تظل هذه الأسعار مرتفعة بالرغم من تراجعها استجابة للأزمة المالية العالمية، إلا أنها ستظل أعلى من مستوياتها عام ٢٠٠٠، خاصة وأن الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي سوف تستثمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي، كما يتوقع أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية سوف تزداد خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧ مقارنه بفترة التسعينات.

وبالرغم من أن ارتفاع إسعار السلع الغذائية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشترين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية، إلا أن كثيرين من صغار المنتجين يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار، كما يمكن أن ينعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخدامها في أنتاج المحاصيل مرتفعة الأسعار مثل الحبوب والبذور الزيتية، مما يساهم في الحد من استيراد هذه المحاصيل وتقليل عجز الميزان التجاري والناجم عن تزايد أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، كما يمكن أيضا

تزايد إنتاج الحاصلات الزراعية التصديرية والتي أرتفع إسعارها في السوق العالمي مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة أنتاج الحاصلات الاستيرادية خاصة القمح لابد وأن يأتي في مقدمة الأولويات في الزراعة المصرية لتجنب مخاطر الأسواق الدولية، هذا بجانب أن زيادة الحاصلات التصديرية وبالتالي زيادة الصادرات قد تواجه صعوبات خاصة في ظل نقص السيولة لدى الدول المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية.
وتعد الدول النامية من أكثر الدول تضررا في حالة الأزمات الاقتصادية فقد تجد هذه الدول صعوبة في تدبير احتياجاتها الاستيراديه من السلع الغذائية بالكميات والجودة المطلوبة وفى التوقيت المناسب بما يهدد آمنها الغذائي، أو قد تتمكن هذه الدول من تدبير احتياجاتها الاستيراديه من السلع الغذائية ولكن مع ارتفاع تكاليفها لمستويات غير متوقعة بما يساهم في تزايد عجز الميزان التجاري، هذا ويعتمد السوق المصري على السوق العالمي بصفة رئيسية في توفير أكثر من ٤٠% من احتياجات القمح ، وحوالي ٣٥% من احتياجات الذرة ، وحوالي ٨٠% من احتياجات الزيوت، حيث تعتبر مصر من الأسواق الرئيسية المستوردة لهذه السلع على المستوى العالمي، وفى سبيل تأمين الاحتياجات الغذائية تعقد الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية بغرض تنشيط تبادلها التجاري من خلال فتح أسواق جديدة لصادراتها مع المحافظة على أسواقها التقليدية من ناحية تأمين احتياجاتها الغذائية من ناحية أخرى، ويستهدف الفصل الثانى من الباب الثالث التعرف على الاتفاقيات التجارية التى عقدتها مصر خلال فترة التسعينات وأوائل الألفية الثالثة سواء على المستوى العربى أو الأقليمى والدولى وأثر هذه الإتفاقيات على تنمية تجارتها الكلية والزراعية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، فضلاً عن مدى مساهمة هذه الإتفاقيات فى توفير الاحتياجات الإستيرادية من الحبوب (القمح، والذرة الشامى) والتى شهدت أرتفاع قياسى فى أسعارها العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

وكانت أهم النتائج التى تم التوصل إليها ان مصر عقدت خلال فترة التسعينات وأوائل الألفية الثالثة أتفاقيات تجارية ثنائية مع كل من سوريا ، ولبنان، وتونس، والمغرب، والأردن، والعراق، وليبيا (يلاحظ عدم وجود اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان) كما عقدت اتفاقيات تجارية جماعية مع الدول العربية. واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ومع الدول الأفريقية اتفاقية الكوميسا ومع الدول الأوروبية تم توقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية كما تم توقيع اتفاقية مع دول الأفتا وفى أطار منطقة الاورومتوسطية تم توقيع اتفاقية مع تركيا وقد استهدفت هذه الاتفاقيات تنمية وزيادة التبادل التجارى بين مصر والأطراف الأخرى للاتفاقيات، وقد ساهمت هذه الاتفاقيات بنسب ضئيلة فى تنشيط التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية والأفريقية حيث يظل الأتحاد الأوروبى السوق الرئيسى للتجارة الخارجية المصرية، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الصادرات المصرية إلى الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة قدرت بحوالى ١٥,٧% من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، والواردات المصرية من هذه الدول قدرت بحوالى ٧,١% من إجمالى الواردات المصرية خلال نفس الفترة، كما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا حوالى ١,٢% من إجمالى الصادرات المصرية خلال نفس الفترة ، وقدرت الواردات المصرية من دول الكوميسا بحوالى ١,٠٦% من إجمالى الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ . وأظهرت النتائج أن نسبة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ قدرت بحوالى ٥١,٢% من إجمالى الصادرات المصرية بينما بلغت نسبة الواردات المصرية من دول الاتحاد حوالى ٣٣,٧% من إجمالي الواردات المصرية خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبى تمثل السوق الرئيسى للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، بينما لم تساهم هذه الاتفاقيات سواء على المستوي العربي أو الأفريقى والأوروبي فى تأمين الإحتياجات الغذائية المصرية من القمح والذرة الشامى التى ارتفعت أسعارها فى السوق العالمي ، هذا وقد أظهرت الجهود المبذولة من الحكومة المصرية لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار القمح والذرة العالمية عقدها للعديد من المبادرات والاتفاق والمشروعات مشتركة سوء مع السودان وأوغندا عن مدي وعي الحكومة بهذه الأزمة، وأيضاً أظهرت عدم جدوى الاتفاقيات التى عقدتها خلال فترة التسعينات وأوائل الألفية الثالثة فى تأمين احتياجات مصر من القمح والذرة.

وبناءاً على النتائج التى تم التوصل إليها ترى الدراسة ضرورة إعادة دراسة وتقييم الاتفاقيات التجارية المصرية وتحديد الأهداف الرئيسية للجانب المصرى منها بحيث تأتى المصلحة الوطنية فى المقدمة تليها أولويات المنطقة العربية، (فعلى سبيل المثال هل ستكون اتفاقيات الاورومتوسطية بديلة لاتفاقية المنطقة العربية ، وإذا كانت اتفاقيات الاورومتوسطية هى اتفاقيات ملزمة لإعلان برشلونة والتى وافقت عليه مصر والصادر فى نوفمبر ١٩٩٥ بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي لإقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠، فهل هذا يعنى

أن منطقة الاوروميتوسطية ستحل محل المنطقة الحرة العربية خاصة مع الجهود الحالية لإدماج دول الخليج فى هذه المنطقة).

كما أن تعدد وتنويع مصادر الواردات المصرية مع القمح والذرة الشامي والذى ارتفعت أسعارها فى السوق العالمى خلال الآونة الأخيرة لعدم احتكار أسواق محددة (السوق الأمريكي، الاسترالى، الكندى) للواردات المصرية من هذه السلع بما يساهم فى تهديد مباشر لتأمين الاحتياجات الغذائية من هذه السلع الاستراتيجية مع ضرورة زيادة الانتاج المحلى من السلع الاستراتيجية لمواجهة أى مخاطر دولية محتملة، وتوفير مستلزمات الإنتاج للزراع بأسعار مناسبة، ومحاربة الاحتكار فى أسواق مستلزمات الإنتاج. ويعد إعلان سعر شراء القمح خاصة قبل الزراعة هام لتشجيع الزراعى على الإقدام على اتخاذ قرار زراعة القمح وزيادة السعر المزرعى للطن المورد من القمح للمطاحن.

ويتناول الفصل الثالث من الباب الثالث الاتفاقيات التجارية الزراعية المصرية على المستوى الدولى وتشمل:

١- اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

يعد الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى الأول لمصر. وقد جرت مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩ أسفرت عن التوصل لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

وبمقارنة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية مع مثيلتها فى اتفاق التعاون بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة لعام ١٩٧٧ من حيث الحصص والفترات الزمنية المسموح بها نجد أن هناك فوائد وسلبيات كما يلى:

فمنها السلع التى لها حصص ومواسم محدده وتشمل:

- زهور القطف وبراعم الزهور: لم يكن مدرج فى اتفاق التعاون لعام ١٩٧٧ وتم إتاحة حصة لها قدرها ٣٠٠٠ فى الفترة من أول أكتوبر حتى ١٥ أبريل مع وجود قيد خاص بألا يزيد سعر دخول زهور القطف المصرية عن ٨٥% من مستوى سعر المنتج فى الاتحاد الأوروبى وإلا لن يتم الاستفادة من الشروط التفضيلة وهو ما يعد عائقاً لأنه يخفض من تنافسية الصادرات ذات الأسعار المنخفضة بدرجة كبيرة .

- البطاطس الجديدة المبردة أو الطازجة : تم زيادة حجم الحصة المسموح بتصديرها إلى ١٣٠ ألف طن فى السنة الأولى، ثم ١,٩٠ ألف طن فى السنة الثانية، ثم ٢٥٠ ألف طن فى السنة الثالثة ولكن مع تطبيق تعريفة جمركية تبلغ ٤٠% من تعريفة الدولة الأولى بالدعاية على الكميات المصدرة الزائدة عن الحصة، وقد لجأ الاتحاد الأوروبى إلى التشدد فى تطبيق الإجراءات الصحية والصحة النباتية.

- البصل الطازج أو المبرد: تم زيادة الحصة من ١٢١٢٠طن خلال الفترة من أول فبراير حتى آخر مارس إلى ١٥ ألف طن من أول فبراير حتى منتصف يونيو وهو ما يمكن أن يكون له أثر ملموس على زيادة صادرات البصل .

- الثوم الطازج أو المبرد: تم زيادة الحصة من ١٢٠٠ طن خلال الفترة من أول فبراير حتى آخر مارس إلى ٣٠٠ طن خلال الفترة من أول فبراير حتى منتصف يونيو، وقد أدى مد فترة النافذة التصديرية إلى تحسين المواصفات التصديرية .

- البرتقال: تم زيادة الحصة من ٨٧٤٠ طناً خلال الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس، وتمت زيادة الحصة إلى ٥٠٠٠٠ طن للسنة الأولى ، ٥٥٠٠٠ طن للسنة الثانية و٦٠٠٠٠ طن للسنة الثالثة وما بعدها ، مع مد فترة النافذة التصديرية لتصبح من أول ديسمبر حتى آخر مايو وهو ما يتيح الفرصة للاستفادة من البرتقال البلدى البذرة فى مصر العليا، والاستفادة من برتقال منطقة شمال الدلتا والذى يصاب بظاهرة الليونة والتبخير.

- الكنتالوب: تم زيادة الحصة من ١٢٠ طن من أول يناير حتى ٣١ مايو إلى ١٠٠٠ طن والنافذة التصديرية من أول أكتوبر إلى ٣١ مايو .

- الفراولة: لم تكن مدرجة فى ١٩٧٧ وتم تشخيص حصة تبلغ ٥٠ طن من أول أكتوبر حتى ٣١ مارس.

أما السلع التى لها حصص كمية وليس لها فترات زمنية فتشمل:

- الأرز: كانت مخصصة له حصة تبلغ ٣٢ ألف طن فى اتفاق ١٩٧٧ وهو نفس الوضع فى اتفاق المشاركة .

- الفول السودانى: لم يكن مدرجاً فى اتفاق عام ١٩٧٧ وتم تخصيص ٣٠٠٠ طن فى اتفاق المشاركة بدون تحديد فترة زمنيه له .

وبالنسبة للسلع التى لها فترات زمنية معينة وليس لها حصص فتشمل:

- الطماطم: تم توسيع فترة النافذة التصديرية لتصبح من أول نوفمبر حتى ٣١ مارس بدلاً من أول فبراير حتى ٣١ مارس فى اتفاق ١٩٧٧، وهو ما يتيح فرصة أفضل لصادرات مصر منها .
- الاسبرجس: تم توسيع النافذة التصديرية لتصبح من أول أكتوبر حتى آخر فبراير .
- الخرشوف: تم توسيع الفترة الزمنية لتصبح من أول نوفمبر حتى آخر فبراير مع جعل الكمية مفتوحة بدون حصة.
- البطيخ: تم توسيع النافذة التصديرية من أول فبراير حتى ١٥ يونيو ولكنها غير كافية.
- العنب: تم تعديل النافذة التصديرية من أول فبراير حتى منتصف يوليو وهذه النافذة التصديرية غير كافية .

سلع لم يتم تحديد كميات، ولم تحدد لها فترات زمنية وتشمل:

١- النباتات الطبية والعطرية .
٢- الليمون المالح والليمون الحلو .
٣- اليوسفى .
٤- الجريب فروت .
٥- المانج .
٦- البلح .

٢- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا:

تم توقيع تلك الاتفاقية بين مصر ودول الافتا والتى تضم كل من النرويج، وأيسلندا، وسويسرا، وإمارة ليخنشتاين فى يناير ٢٠٠٧. وتشمل الاتفاقية فى جانبها الزراعى على ثلاث ترتيبات ثنائية بين مصر وكل من سويسرا أو إمارة ليخنشتاين، وايسلندا، والنرويج، وتشمل كل اتفاقية على قائمتين إحداها تختص بالصادرات المصرية والأخرى تختص بالواردات المصرية ، كما تشتمل على ترتيبات لإجراء مراجعة سنوية لالتزامات الأطراف المختلفة بغرض تحقيق المزيد من تحرير التجارة .

٣- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب آسيا (الكوميسا):

تأسس هذا التكتل فى عام ١٩٩٤ وانضمت إليه مصر فى يونيو عام ١٩٨٨، وتتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التى تقرها كل دولة وتشمل أهم المنتجات الزراعية التى تصدرها مصر إلى دول الكوميسا على: الأرز، والبصل، والثوم، ومنتجات الخضر وأهمها البطاطس والطماطم ، ومنتجات الفاكهة وأهمها: الطماطم والعنب والبلح والبرتقال وذلك بالإضافة إلى منتجات الصناعات الغذائية.

٤- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا :

تم توقيع هذه الاتفاقية فى ديسمبر ٢٠٠٥، ودخلت حيز النفاذ فى مارس ٢٠٠٧، ويمكن لها أن تساعد فى نفاذ المنتجات المصرية إلى دول وسط آسيا ومنطقة القوقاز، وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية .

٥- إتفاقية أغادير:

تم توقيع هذه الاتفاقية فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ بالرباط لإقامة منطقة تجارة حرة بين كل من مصر والمغرب والأردن وتونس، وتعتبر تلك الاتفاقية أحد الأليات التى تعمل على زيادة التجارة البينية فيما بين الدول العربية من ناحية، وبينها وبين الاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى .

٦- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

من الجهود التى بذلت فى سبيل التكامل الاقتصادى العربى هو إعلان البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى فبراير عام ١٩٩٧، ويتضمن ذلك تفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية.

٧- الاتحاد الجمركى العربى:

إن القمة الاقتصادية العربية التى تم عقدها فى الكويت خلال الفترة من ١٩-٢٠ يناير من هذا العام قد اتخذت قراراً بالتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركى العربى خلال الفترة من ٢٠١٠ و٢٠١٥ . ولاستكمال قيام الاتحاد الجمركى فإن ذلك رهناً بتوافر عدة شروط أهمها : وجود تشريعات جمركية موحدة، وإيجاد منشأ تفضيلية متوافق عليها، ووجود نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية .

ولا توجد أية شواهد تدل على تحسن الصادرات المصرية الزراعية إلى الدول العربية كنتيجة لتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، وعلى العكس من ذلك فلقد أشارت بعض الدراسات إلى تراجع الصادرات المصرية من الدول حيث انخفضت قيمة الصادرات الكلية المصرية إلى الدول العربية من حوالى ٧٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٥١٥ مليون دولار عام ٢٠١٠ .

ولقد أرست منظمة التجارة العالمية مجموعة من المبادئ التى تحكم التجارة الدولية فى السلع الزراعية وإلتزمت بها الدول الأعضاء ومن أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية وعدم استخدام القيود غير الجمركية لمنع تدفقات تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء، وأعطت بعض الاستثناءات للدول النامية، وتعد مصر من الدول النشيطة فى منظمة التجارة العالمية حيث أن مصر قد طرحت رؤيتها بشأن أجندة الدوحة للتنمية التى بدأت منذ عام ٢٠٠١م. وقد صاحب تطبيق مصر لسياسات التحرر الاقتصادي والتحول إلى التخطيط التأشيرى دخولها فى العديد من الاتفاقيات والشركات كاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويهدف الفصل الرابع من الباب الثالث إلى التعرض لذلك بمزيد من التفصيل كالآتى:

فبالنسبة لجولة الدوحة للتنمية: المضمون والأهداف فتعد هذه الجولة من أهم واشهر الجولات وتتضمن جدول أعمال هذه الجولة الدخول فى مفاوضات تجارية جديدة وتم التخطيط لإنهاء هذه المفاوضات فى بداية عام ٢٠٠٥م وما زالت المفاوضات مستمرة حتى الآن.

أما التطورات المتعلقة بالملف الزراعي بمنظمة التجارة العالمية حتى بدء جولة الدوحة، تعد اتفاقية الزراعة واحدة من أهم الاتفاقيات التى تضمنتها نتائج جولة أورجواى فى عام ١٩٩٤ وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث موضوعات رئيسية وهى :-

- موضوع النفاذ للأسواق.
- موضوع الدعم المحلى للإنتاج الزراعي.
- موضوع المنافسة التصديرية.

كما حددت الاتفاقية عدد من البنود الخاصة بإعانات التصدير التى يجب تخفيضها وتعهدت بوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم إئتمانات التصدير وضمانات ائتمان التصدير أو برامج التأمين وقد بدأت الحكومة المصرية منذ الثمانينات تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي استهدف تحرير قطاع الزراعة، وإتباع سياسة زراعية ملائمة لزيادة الإنتاج ورفع نسب الاكتفاء الذاتى والعمل على زيادة الصادرات، كما أصبح أمام مصر الاستفادة من المزايا والتفضيلات التى تتيحها الاتفاقية للدول النامية. كما يعد انضمامها لاتفاقية الزراعة أحد المكاسب فيما يتعلق بالفرص المتاحة لها لنفاذ الصادرات ومطلوب من مصر تنفيذ ١٠ التزامات من إجمالى ٤٥٢ التزام فى المجال الزراعي وهو ما لا يشكل عبئاً على مصر. وعند النظر إلى تطور المفاوضات متعددة الأطراف حول الملف الزراعي فى جولة الدوحة فقد شكل الملف الزراعي أكثر الموضوعات والملفات جدلاً وإشكالية. وقد تم من خلال هذه الجولة تحديد موعد نهائى لاختتام المفاوضات من جميع المجالات بما فيها الملف الزراعي فى موعد أقصاه أول يناير ٢٠٠٥ فى إطار الصفقة المتكاملة. وتم وضع خطة للجنة الزراعة بالمنظمة تبدأ من مارس ٢٠٠٢ وحتى مارس ٢٠٠٣ لإنهاء المفاوضات والوصول إلى خفض مجموع الدعم بنسبة ٦٠% خلال خمس سنوات للدول المتقدمة، ٤٠% خلال عشر سنوات للدول النامية إلا أن المفاوضات تعثرت وأدي الفشل المتواصل للمفاوضات إلى اتفاق كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ومجموعة كيرنز ومجموعة العشرين على تشكيل تكتل يعرف " بالأطراف الخمسة المهتمة(G5) تكون مهمته إحراز مقترح فى المفاوضات الخاصة بالدوحة. وتم التوصل إلى إتفاق حول الإطار العام لجميع موضوعات أجندة الدوحة للتنمية بما فيها الزراعة تحت أسم " صفقة يوليو" وتم خلال هذه الصفقة تناول القضايا الخاصة بالملف الزراعي مع إضافة قضية جديدة هى مبادرة القطن وتتمثل البنود التى احتوت عليها صفقة يوليو فى:-

- تحديد حجم ونسب التخفيضات اللازمة للدعم مع إعادة النظر فى وضع الصناديق الملونة وخاصة الصندوق الأخضر" والعمل على تخفيض حجم الدعم المشوه للتجارة.
- إلغاء الدعم المباشر للصادرات فى عام٢٠١٣.
- بالنسبة لموضوع النفاذ للصادرات تم الاتفاق على قيام كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بإجراء تخفيضات جمركية كبيرة.
- معالجة التعريفات التصاعدية وفقاً لمعادلة يتم الاتفاق عليها.
- إلغاء جميع أنواع دعم الصادرات الخاصة بالقطن عام ٢٠٠٦م مع منح الدول الأقل نمواً المنتجة للقطن نفاذ مجانى لأسواق الدول المتقدمة وبدون حصص توريد.
- إجراء مفاوضات جادة تؤدي إلى تخفيضات على الدعم المحلى للقطن فى الدول المتقدمة.
- ضرورة حصول الدول النامية على معاملة تفضيلية وخاصة.

وقد واجه الملف الزراعي فى جولة الدوحة عدة معوقات حيث لم تجد موضوعات القطاع الزراعي توافقاً فى الآراء بين الدول النامية والمتقدمة لعدة أسباب من أهمها:-

- تعنت الدول المتقدمة وتهربها من تنفيذ التزاماتها فى إطار اتفاقية الجات.
- عدم وجود تواقف فى الآراء حول الموضوعات الثلاثة الخاصة بالملف الزراعي من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة خاصة بالنسبة للدعم المحلى.
- تهميش الدول المتقدمة للدول النامية والأقل نمواً أثناء المناقشات.

وتناولت الدراسة صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي فى ظل اتفاقية المشاركة بين الطرفين حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر وتنظم العلاقات بين الطرفين مجموعة من الاتفاقيات منذ عام ١٩٧٧م. وقد تمتعت الصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بمجموعة من المزايا التفضيلية ولكنة على الرغم من المزايا التى حصلت عليها مصر من الجانب الأوروبي فى مجال صادرات السلع الزراعية، إلا أن هذه المزايا اقتصرت على بعض السلع ولم يتم تعميمها على باقي السلع الزراعية ولم تؤدي هذه المزايا فعلياً لزيادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية لأسواق الاتحاد الأوروبي.

ويواجه نفاذ الصادرات الزراعية المصرية لأسواق دول الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعوقات فى ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من أهمها:-

- السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.
- ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي.
- المعوقات المرتبطة بالحصص الكمية والموسمية للصادرات الزراعية.
- استخدام الاتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية.
- ارتفاع مستويات الدعم المقدم للقطاع الزراعي الأوروبي.
- القضايا الخاصة بالتدابير البيئية، وعلاوة على ذلك المعايير الخاصة بالجودة والمواصفات والرقابة والسلامة والحجر الزراعي وغيرها.

وهناك مجموعة من الآثار المحتملة لنتائج جولة الدوحة للتنمية بشأن الملف الزراعي على الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي. ومن الصعوبة تحديد هذه الآثار بدقة إلا أنه يمكن إيجاز الآثار العامة فى هذا المجال فيما يلى:-

فمن الآثار الايجابية؛ إتاحة إطار عادل للمنافسة أمام الدول النامية والمتقدمة على السواء ومنها مصر، تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية وخاصة صادرات القطن، إعطاء دافع للدول لتحسين إنتاجها الزراعي ورفع نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء، زيادة قدرة الدول النامية على إدخال صادراتها وخاصة الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة.

ومن الآثار السلبية؛ حيث سيؤدى إلغاء الدعم إلى تأثير سلبي على الدول المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية الخاصة بالسلع الغذائية وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع عجز موازينها الغذائية مع العالم الخارجي ومن ثم تبعيتها لهذه الدول.

أما أثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي فإنه سيترتب على نجاح جولة الدوحة وخاصة صفقة يوليو الكثير من المزايا لمصر فيما يتعلق بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي والتى يتمثل أهمها فى:-

إتاحة الفرصة لزيادة الإنتاج الزراعي المصري والتوسع فى التصدير، تنويع الإنتاج الزراعي المصري وزيادة الصادرات الزراعية، التوسع فى زراعات القطن المصري، زيادة فرص الاستفادة من التكنولوجيا والممارسات الزراعية الحديثة المطبقة بدول الاتحاد الأوروبي، زيادة فرص الاستفادة من بعض الإعفاءات التى تتيحها الاتفاقية.

ومن خلالها عملية إعادة التفاوض بين مصر والأتحاد الأوربى يمكن العمل على رفع مستويات التنسيق والموازنة بين المسارات المختلفة لتحرير تجارة السلع الزراعية المصرية فى إتفاقيتى منظمة التجارة العالمية والمشاركة المصرية الأوروبية وغيرها من الاتفاقيات مع ضرورة أن يتم إعادة فتح باب التفاوض حول موضوع الصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بعد انتهاء جولة الدوحة للتنمية. على أن يراعى المفاوض المصري عند إعادة فتح باب التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول الملف الزراعي التركيز على البنود الثلاثة الخاصة بالنفاذ للأسواق، والدعم المحلى ودعم الصادرات، وأن يكون موضوع تخفيضات الدعم هو المعيار الأساسي فى المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية فى اتفاقية

المشاركة والالتزام بمبدأ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى كافة موضوعاتها كحزمة واحدة، مع ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بمنح مصر المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول التى تعتبر مستورد صافى للغذاء، للحد من أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على الموازنة المصرية.

ومن ثم ترى الدراسة أنه يجب على مصر العمل على عدة محاور من أجل زيادة قدرة صادراتها على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، وتتمثل هذه المحاور فى الآتى؛

- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وذلك لتغطية الحصص المتفق عليها من السلع الزراعية فى الاتفاقية فى ضوء المزايا التفضيلية.
- ضرورة الاهتمام بدعم البحوث الزراعية من خلال توجيه نسبة أكبر من ميزانية الدولة للبحوث الخاصة بالإنتاج للتصدير الزراعي.
- العمل على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية فى الجانب التكنولوجى، والخاصة بتطبيق التقنيات الحديثة فى الزراعة، وتحسين الإدارة المزرعية حيث يتوقف تحقيق جزء كبير من الآمال المعقودة على زيادة الصادرات، وتحقيق الأمن الغذائى على استخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة .
- حتمية تطوير الهياكل الإنتاجية والتسويقية الزراعية فى مصر، بما يتوافق مع احتياجات الأسواق الأوروبية، باعتبارها الأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية المصرية.

تعتمد عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعى على حجم ما يتوافر من الاستثمارات ورؤوس الأموال الممثلة فى مصادر التمويل المختلفة والموجهة لهذا القطاع. وتنقسم المصادر التمويلية والاستثمارية لقطاع الزراعة إلى مصدرين رئيسيين هما الاستثمارات المحلية والأجنبية، ثم التمويل والائتمان الزراعى.

وقد جاء الباب الرابع من الدراسة بهدف الملامح الأساسية للسياسات الزراعية المقترحة والتى تشتمل على سياسة الاستثمار والتمويل الزراعى وسياسة الأنتاج، سياسة الاستهلاك بالأضافة إلى سياسة الدعم والسياسات التسويقية كذلك سياسة تنمية وتطوير التصنيع الزراعى.

وبالرجوع إلى محددات الاستثمار فى القطاع الزراعى فيمكن إيجازها فى الآتى؛ طبيعة وخصائص وسمات القطاع الزراعى، وعدم ثبات السياسات الزراعية لآجال طويلة، مع عدم استقرار الظروف المحيطة بالإنتاج الزراعى، وضعف المدخرات الزراعية لشريحة عريضة من المنتجين الزراعيين، والانخفاض فى حجم الاستثمارات الموجهة من الدولة إلى قطاع الزراعة.

وقد قدر حجم الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة والرى بالخطة السادسة بنحو ٨,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية للعام الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بنسبة ٤,٧% من إجمالى الاستثمارات الكلية والبالغة نحو ١٨٠ مليار جنيه بنفس الأسعار، وتتوقع الخطة أن يترتب على تنفيذ هذه الاستثمارات توفير نحو ١٠٢ ألف فرصة عمل فى العام الأول من الخطة (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وزيادة بالأجر المناظر تبلغ نحو ٤٥٨ مليون جنيه عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بمصادر التمويل فلقد شهد العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أستمرار جهود تبسيط إجراءات الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالرغم من هذه التسهيلات والتيسيرات لم يستطع قطاع الزراعة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا فى نطاق ضئيل جداً.

أما فيما يتعلق بالتمويل المحلي ، يعد بنك التنمية والائتمان الزراعى الوسيلة الأكثر شيوعاً في الريف المصري لتمويل الأنشطة الزراعية، حيث يقدم البنك خدماته المصرفية والائتمانية للهيئات والمحليات والتعاونيات والقطاع الخاص من المنتجين والمستثمرين الزراعيين من خلال هيكل مؤسسي يضم ١٨ بنكاً للتنمية والائتمان الزراعى فى ١٨ محافظة على مستوى الجمهورية، وللبنك ١٧٦ فرع بالمحافظات المختلفة، بالإضافة إلى ١٠١٨ بنك قرية و٤١٨ وحدة مصرفية، كما يعمل البنك على تغطية باقى القرى لنشر الوعى الاستثماري للمشروعات الصغيرة، والتى في حاجه إلى دعم وأعادة نظر. وعادة ما تتبنى السياسة الائتمانية للبنك تحقيق أهداف السياسة الزراعية من خلال تنوع القروض الممنوحة وتعدد الأنشطة التي تمولها، وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط إجمالي القروض قد بلغت نحو ٨٠١١ مليون جنية لمتوسط الفترة من (٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠٣) ، ارتفعت نسبته بنحو٢١% لمتوسط الفترة الثانية (٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٨/٢٠٠٧) ليسجل نحو ٩٦٩٩ مليون جنيه.

وترجع زيادة القروض قصيرة الأجل لتميزها بسرعة دوران رأس المال إذا ما قورنت بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث احتلت المرتبة الأولى بين الأنواع الثلاثة من القروض بنسبة سجلت ٦٩% من إجمالى حجم القروض الممنوحة فى الفترة من (٩٩/٩٨- ٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وجاءت القروض الاستثمارية متوسطة الأجل فى المرتبة الثانية بنسبة ٣١% من إجمالى القروض الاستثمارية خلال فترة

الدراسة، فى حين احتلت القروض الاستثمارية طويلة الأجل المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة ١% من إجمالي القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة، (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨).

ومما سبق يتضح عدم توازن السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي وانحيازها للقروض قصيرة الأجل وذلك لتميزها بسرعة دوران رأس المال من ناحية ووجود الضمان الكافى المتمثل فى الحاصلات الزراعية من الناحية الأخرى مما يقلل من نسبة التعثر فى السداد.

وبالنسبة لقيمة القروض القصيرة الأجل حسب الفرص الممنوحة لها، احتلت القروض قصيرة الأجل التى تقدم للزراع بمختلف أشكالها القانونية المرتبة الأولى فى قائمة الائتمان الزراعي الموجه للقطاع الريفى، ولا تقتصر القروض قصيرة الأجل على قروض الحاصلات الزراعية بل تمتد لتشمل بعض المشروعات المزرعية.

وتشير الإحصاءات إلى أن قيمة القروض قصيرة الأجل قد سجلت نحو ٦٩,٤% من إجمالي قيمة القروض البالغة نحو ٦١٢٨ مليون جنيه فى متوسط الفترة من (٩٨-٢٠٠٧)، واتجهت قيمة القروض للتزايد من ٥٦٦٨,٦ مليون جنيه خلال الفترة الأولى(٩٨-٢٠٠٣) إلى ٦٥٨٧,٨ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بنسبة زيادة سجلت نحو ١٦,٢% عما كانت عليه فى الفترة الأولى بينما انخفضت الأهمية النسبية من ٧١% إلى ٦٨% خلال الفترتين .

وفيما يتعلق بالقروض متوسطة الأجل - يصرف هذا النوع من القروض للزراع كأفراد أو إلى المؤسسات التعاونية أو الأهلية وذلك للمساهمة فى النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة سواء ما يتصل منها بالقطاع الزراعي بوجه خاص أو القطاع الريفى بوجه عام،

ولا تقل مدة القرض متوسط الأجل عن أربعة عشر شهرا، ولا تزيد عن خمس سنوات وذلك ابتداء من تاريخ منح أول دفعة من القرض، وتشير الإحصاءات إلى أن القروض متوسطه الأجل تحتل المرتبة الثانية فى قائمة أنواع القروض الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بمتوسط سجل ٢٧١٧,٨ مليون جنيه خلال الفترة من ٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبأهمية نسبيه بلغت ٣٠,٥%، وخلال فترتى الدراسة زادت القيمة المطلقة من ٢٣٣٥,٤إلى ٣١٠٠,٢مليون جنيه بنسبة زيادة سجلت ٣٢,٧% وذلك بين الفترة الأولى من ٩٩/٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٢)، والثانية من (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨).

والقروض طويلة الأجل تعتبر أحد أنواع القروض التى يقرضها البنك بالإضافة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل،وعادة ما تقدم هذه القروض للمزارعين أو الشركات أو الهيئات سواء كانت لأغراض الإنتاج الزراعي أو الأنشطة المرتبطة بالزراعة طالما توافرت شروط إقراضها وذلك بهدف استدامة التنمية وزيادة الإنتاج الزراعي، وتتراوح مدة هذه القروض بين خمس سنوات وخمسة عشر سنه حيث لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة، وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط جملة القروض طويلة الأجل قد بلغت نحو ٩ مليون جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة (٩٩/٩٨-٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وقد ارتفعت قيمة القروض طويلة الأجل من ٧ إلى ١١ مليون جنية سنوياً بين الفترتين الأولى والثانية بنسبة زيادة سجلت نحو ٥٩% عما كانت عليه فى الفترة الأولى. وبما أن التمويل الزراعى يعد حجر الزاوية لتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج الزراعى، فلابد من التركيز على الإجراءات والأساليب التى يمكن بها توفير مصادر تمويلية جديدة أو أشكال تمويلية حديثة، إلى جانب المصادر التمويلية الموجودة، ومن هذا المنطلق أمكن تحديد بعض الرؤى المستقبلية سواء فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية، أو القروض والمنح الأجنبية.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد بعض الرؤى المستقبلية فى هذا الصدد على النحو الآتى: <u>فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية</u>: هناك حاجة ضرورية لزيادة حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة وهو عكس الاتجاه فى السنوات الأخيرة لسياسة الدولة وكما سبق الذكر. فمشروعات التنمية الأفقية (استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية والجديدة) تحتاج لاستثمارات ضخمة لتنفيذ أعمال البنية الأساسية إلى جانب الاستثمارات اللازمة للبنية الداخلية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسة تمويلية طويلة الأجل، تحقق استقرار المناخ والبيئة الاستثمارية، وبما ينعكس على الاستقرار النسبي للقرارات الإنتاجية للمستثمرين الزراعيين، ويشجع القطاع الخاص والأجنبي فى المشاركة فى الإنتاج الزراعي. ونشير هنا إلى إمكانية الاتجاه إلى التأجير(*) التمويلي كسياسة تمويلية لإحلال الآلات الزراعية بدلاً من الأساليب البدائية فى الزراعة .

<u>فيما يتعلق بالقروض والمنح الأجنبية</u>: لا ينتظر فى الفترة القادمة زيادة المنح والقروض الأجنبية نتيجة للأزمة المالية العالمية، مما سينعكس على تقلص فرص هذا النوع من التمويل وأيضاً تناقص النقد الأجنبي. ولكن يمكن تحويل سلبيات فترة الركود والكساد الاقتصادي لدى الدول المتقدمة إلى ايجابيات يمكن الاستفادة

منها، بمعنى اتجاه وتوجيه سياسة الاقتراض من الخارج إلى الاقتراض في صورة عينية (آلات – معدات زراعية – نقل تكنولوجيا زراعية متقدمة ٠٠٠الخ)، وكذلك الوضع بالنسبة للمنح والمساعدات الأجنبية .

<u>بالنسبة للجمعيات التعاونية</u>: يجب أن يقوم القطاع التعاوني بدور رئيسي فى الفترة القادمة فى توفير الاحتياجات التمويلية للمزارعين، خاصة صغارهم، ويصبح فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعي بأساليب تعاونية. ويقترح إنشاء صناديق [٥] تمويل تعاونية كمرحلة تمهيدية لإنشاء البنوك التعاونية الخاصة بالجمعيات التعاونية والمشاركين فيها. حيث تستطيع عدة جمعيات على مستوى المحافظة (مستوى الجمعية التعاونية المركزية) إنشاء صندوق على النحو التالي: الجمعيات التعاونية المركزية بما لديها من ودائع بالاضافة لمساهمة محددة، التعاونيات المحلية على مستوى القرية بما لديها من ودائع لدى البنوك، بالإضافة إلى مساهمة تتناسب مع رأس مالها أو مقدرتها المالية، أموال التعاونيات فى البنوك، منح محلية وأجنبية . على أن تقوم هذه الصناديق بتمويل الأنشطة الزراعية قصيرة الأجل مثل تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتمويل عمليات تسويق الانتاج الزراعى، وذلك من خلال كادر متخصص مدرب على مستوى فنى عالى ومنفصل عن اختصاصات مجلس الإدارة .

وجدير بالذكر أن محافظة الإسماعيلية قد أخذت بهذا النظام، ويمكن الاستعانة بتجربتها ونشرها فى باقى المحافظات . ونشير هنا إلى أهمية دعم الدولة المالى للجمعيات التعاونية الزراعية فى صورة قروض بدون فوائد تسدد على فترات زمنية بالشروط التى يتفق عليها الطرفين، بهدف تعديل أوضاع الجمعيات التعاونية وتحسين المناخ والظروف اللازمة لتطوير أداء عملها .

كذلك يمكن زيادة رأس المال المساهم للجمعيات التعاونية ، من خلال رفع قيمة السهم التعاوني. كما يمكن زيادة رأس مال الجمعيات من خلال طرح الأسهم فى أسواق المال على سبيل المثال لا الحصر.

<u>فيما يتعلق ببنك التنمية والائتمان الزراعي</u>: وضع سياسة ائتمانية تتفق مع سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وتوفير حجم أكبر للقروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة، توفير القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وحل مشكلة جدولة ديون المتعثرين بصفة مستمرة، ضرورة ربط الفائدة على القروض تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالريف المصري والإنتاج الزراعي وتبعاً لاتجاهات أسعار المنتجات الزراعية بالأسواق المحلية والعالمية، وكذلك أسعار مستلزمات الانتاج ، ميكنة الحسابات ووضوح المديونيات الخاصة بالقروض الزراعية، حتى يستعيد البنك ثقة المقترضين من المزارعين، إنشاء فروع للبنك فى المحافظات الزراعية الواعدة كمحافظات الوادى الجديد وشمال سيناء .

<u>بالنسبة لصغار المزارعين</u> : يمكن مساعدة صغار المزارعين ، الذين لا يملكون القدرة الاقتصادية والإمكانيات الإنتاجية الزراعية، من خلال إنشاء الصندوق الزراعي للتنمية، لمجابهة الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير قطاع الزراعة، حيث تكون الحيازة الزراعية هى المؤشر لتحديد صغار المزارعين والذين يحتاجون لدعم الصندوق المقترح. ويشارك فى إنشاء الصندوق كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجمعيات التعاونية، وجهات مانحة خارجية او داخلية، على أن تشمل أنشطة الصندوق ثلاثة أنواع هى التمويل بهدف إقراض صغار المزارعين، ثم التسويق لمنتجات هؤلاء المزارعين، وأخيراً توفير البذور المحسنة والسلالات الجيدة والتكنولوجيا المتطورة . ويمكن اقتراح مصادر تمويل هذا الصندوق على النحو التالي:

مساهمة الدولة بما يعادل ٥٠-٧٥% من مقدار الدعم المقدم للقطاع الزراعة فى السنة السابقة لبرنامج التعديلات الهيكلية لمره واحدة ، المنح الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعى، مساهمة بنك التنمية والائتمان الزراعى بقرض بدون فائدة يسدد على خمس سنوات، مساهمة المزارعون أنفسهم لمرة واحدة بمقدار معين من المال حسب ملكيتهم، ويعتبر سهماً يحقق عائد بالصندوق، يحق بمقتضاه تعامل المزارع مع هذا الصندوق (صغار المزارعين فقط)، المنح والهبات المقدمة للصندوق.

وبالنظر إلى أهداف سياسات الإنتاج الزراعي لتوفير الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، وحيث يربط البعض بين مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، حيث يروا أن الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها . ولذا فقد استهدف الفصل الثانى من الباب الرابع إلى التعرف على سياسات الإنتاج الزراعي من السلع والمنتجات الغذائية إلى جانب سياسات الاستهلاك بغية وضع رؤية مستقبلية لسياسة الإنتاج الزراعي وسياسات الغذاء والتغذية واخيراً يهدف الفصل إلى وضع نموذج مقترح لإدارة القطاع الزراعي. وتحقيقاً للأهداف السابقة تم التعرض في البداية إلى نمط التركيب المحصولي والاعتبارات التي تحكم تكوينه ، حيث تم التوصل إلى أن هناك عدد من الاعتبارات التي تحكم النمط المحصولي الحالي تتمثل في؛ اعتبارات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الحبوب لمواجهة الطوارئ ، الألياف ضرورة

لصناعة الغزل والنسيج ، الأعلاف ضرورة للحيوانات الزراعية ، الحاصلات البستانية ضرورة للتصدير والصناعات الغذائية ، الحاصلات الزيتية ضرورة لاستخراج وتكرير الزيوت الآدمية.

كما تناول هذا الفصل سياسة إنتاج الغذاء في مصر وتحدياتها بغية وضع رؤية مستقبلية لسياسة الإنتاج الزراعي ، حيث تم التوصل الى وجود عدة محددات تواجه سياسة انتاج الغذاء فى مصر تتمثل في محدودية الأرض والمياه ووفرة العمل ، الحمولة السكانية الأرضية العالية، التقزم الحيازي للأرض الزراعية ، تدنى نسب الاكتفاء الغذائي من المجموعات الغذائية المختلفة . وأخذا فى الاعتبار العوامل المؤثرة على توجهات الانتاج الزراعى تم وضع المقترحين التاليين للتركيب المحصولي: المقترح الأول: كالآتي؛

(١) القمح : يقترح ألا تقل المساحة المزروعة قمحاً عن ٣,٥ مليون فدان تغطى إنتاجاً يبلغ نحو ٩,٥ ملايين طن قمح (بغرض زيادة إنتاجية الفدان إلى ١٨ أردب)، وربما تكفى هذه المساحة لتغطية نحو ٨٠% من الاحتياجات المحلية

(٢) القطن : يقترح المحافظة على المساحة المزروعة قطناً عند مستوى ٦٠٠ ألف فدان، تزرع بالأصناف المطلوبة عالمياً ومحلياً (قطن طويل ومتوسط التيلة).

(٣) الأرز : هناك بديلين فى حالة الأرز، البديل الأول هو الإبقاء على مساحة الأرز فى حدود ١,٥ مليون فدان لتغطية الاستهلاك المحلى والصادرات، والبديل الثانى هو خفض مساحة الأرز إلى نحو مليون فدان يصدر الجزء الأكبر من إنتاجها ويستورد بدلاً منه الأنواع الأقل سعراً بهدف خفض الاستهلاك المائى نظراً لاحتياجات فدان الأرز إلى نحو ٥,٦ ألف متر مكعب مياه رى، بينما باقى المحاصيل بأنواعها المختلفة تحتاج لأقل من نصف هذه الكمية عدا قصب السكر الذى يحتاج الفدان منه لنحو ٨,٥ ألف متر مكعب.

(٤) الذرة الشامية: يعتبر محصول الذرة الشامية من محاصيل الغذاء للإنسان والحيوان على حد سواء، وتبلغ متوسط المساحة المزروعة سنوياً نحو ١,٧ مليون فدان صيفى ونحو ٣٠٠ ألف فدان نيلى، ومن المقترح زراعة نحو ٢ مليون فدان ذرة شامى صيفى، حيث الإنتاجية الأعلى، نظراً لوجود وفر فى مساحات القطن وقصب السكر والبرسيم المستديم، مع اقتراح زراعة ٤٠٠ ألف فدان ذرة رفيعة لتغطية الاحتياجات المحلية .

(٥) قصب السكر: نظراً لأن قصب السكر محصول مستهلك لمياه الرى، فيقترح تقليص المساحة المنزرعة منه إلى نحو ٢٠٠ ألف فدان، والتوسع فى زراعة بنجر السكر إلى نحو ٢٥٠ ألف فدان، مع توفير متطلبات توفيره (نقل وتصنيع).

(٦) محاصيل الزيوت: لسد الفجوة الزيتية يحتاج الأمر التوسع فى زراعة محاصيل الزيوت (عباد الشمس- السمسم- الفول السودانى) فى الأراضى الصحراوية والمستصلحة حديثاً والمقترح الوصول إلى زراعة نحو ٥٠٠ ألف فدان سنوياً منها من المحاصيل الثلاثة، حيث لا يؤثر ذلك فى التركيب المحصولى بالأراضى القديمة بالوادى.

(٧) الذرة الرفيعة: يعتبر محصول الذرة الرفيعة من محاصيل العلف وفى بعض الأحيان يستخدم كغذاء للإنسان، كذا يقترح الوصل إلى زراعة نحو ٤٠٠ ألف فدان .

(٨) البرسيم المستديم : نظراً لأن البرسيم المستديم محصول العلف الرئيسى للثروة الحيوانية، وحيث وجود تنافس على الأرض الزراعية بين غذاء الإنسان والحيوان الذى هو فى النهاية غذاء للإنسان أيضاً، فمن المقترح الحفاظ على مساحة البرسيم المستديم عند ٢ مليون فدان، مع التوسع فى زراعة محاصيل الأعلاف بالأراضى الصحراوية والمستصلحة، لتحسين خصوبتها من ناحية وتوفير مساحات بالأراضى القديمة لزراعة محاصيل أكثر أهمية مثل القطن والقمح والخضر والفاكهة .

(٩) البطاطس: تعتبر البطاطس من السلع الغذائية لكافة طبقات المجتمع وهى فى الوقت نفسه محصول تصديرى هام، لذلك يقترح التوسع فى زراعته لخفض الاستهلاك من الحبوب بقدر الإمكان وزيادة الصادرات، وبحيث تصل المساحة المزروعة إلى نحو ٢٠٠ ألف فدان (١٢٠ ألف فدان صيفى + ٨٠ ألف فدان نيلى) وزيادة الإنتاج سوف تؤدى إلى خفض سعر المستهلك لهذا المحصول.

المقترح الثاني: كالآتي: يهدف هذا المقترح الوصول لتركيب محصولى يمثل القمح فيه نحو ٣ مليون فدان والقطن ما لايقل عن ٠,٦ مليون فدان (طويل التيله للتصدير ويستورد بدلاً منه أقطان قصيرة التيله للمغازل المحلية). ومساحة الذرة في حدود ١,٥ مليون فدان، واحلال البنجر بدلاً من قصب السكر لمساحة ٤٥٠ ألف فدان توفيراً للمياه، والأرز في حدود مليون فدان مع التوسع في زراعة محاصيل الزيوت لتصل لنحو

٠,٥ مليون فدان والخضر والفاكهة بأنواعها ومواسمها لتصل لنحو ٢ مليون فدان ، وبالنسبة لإنتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية، توصلت وحدة إصلاح وتصميم وتنفيذ السياسات للتوصيات التالية :

- تقسيم التعريفات الجمركية على حسب مستويات الإنتاج المحلى من الأسمدة : أسمدة لا تنتج محلياً وتستورد لكن يجب ألا تفرض عليها تعريفة جمركية أو تعامل بالحد الأدنى وهو١%، أسمدة تنتج محلياً ولا تكفى الطلب المحلى: يجب تخفيض التعريفة الجمركية عليها، أسمدة تنتج محلياً وتكفى الطلب المحلى والفائض منها يصدر، يجب أن تخفض التعريفة الجمركية عليها، إلغاء ضريبة المبيعات على الأسمدة وخدمات نقلها، إعادة النظر فى سعر الغاز الطبيعي كمدخل لصناعة الأسمدة، تقديم خدمة ما بعد البيع من قبل الشركات والموزعين والمصدرين، إدخال منتجات جديدة من الأسمدة المركبة والمشتملة على العناصر المغذية الصغرى، أهمية التمييز بين التكاليف المدفوعة (الصريحة) والتكاليف الضمنية عند تقدير ما تمثله الأسمدة من تكلفة إنتاجية. ففى الوقت الذي تمثل فيه الأسمدة ٥٠% من التكاليف المدفوعة فإنها لا تمثل سوى ١٥% من التكاليف الكلية .

أيضا تم التعرض الى سياسات استهلاك الغذاء في مصر ، حيث تم التوصل إلى: إن نمط الطعام الحالي يتصف بعدد من النواقص : سيادة الحبوب والنشويات، قلة نصيب الفرد من الأسماك ، ارتفاع نصيب الفرد من الفاكهة ، ارتفاع نصيب الفرد من الخضر، ارتفاع نصيب الفرد من البقول ، نصيب معتدل من البيض والدواجن، يشكل النمط الغذائي في مصر جملة من المحددات نجملها؛ تتمثل فى محدودية الرقعة المنزرعة ، تدنى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالي، تنافس الاستخدامات على الأرض الزراعية وتناقص عرض المياه وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، يتأثر نمط الاستهلاك الغذائي في مصر على صعيدين: نصيب الفرد من السعرات الحرارية ونصيب الفرد من البروتينات. ويتأثر نصيب الفرد من السعرات بمجموعة من العوامل أهمها دخل الفرد وأسعار الحبوب، العادات الغذائية السائدة. أما استهلاك الفرد من البروتين في مصر فيتأثر بأسعار البروتين (النباتي والحيواني) السائدة والمرونة الدخلية وكذا مستوى وفرة أو نقص مصادر البروتين الحيواني، يمثل فاقد المحاصيل المصرية في مجموعاتها المختلفة: (الحبوب ــ المحاصيل السكرية ــ المحاصيل النشوية ــ البقوليات ــ المحاصيل الزيتية ــ البصل والثوم ــ الخضر ــ الفاكهة) نسبة محسوسة ــ فمثلاً بلغ فاقد الحبوب ٤,٦% ، والبقوليات ١٠,٨%، والمحاصيل الشتوية (البطاطس، البطاطا، القلقاس) ١٥,٣% والفاكهة ٢١,٦%، المحاصيل السكرية (قصب السكر وبنجر السكر) ٠,٨% وذلك في عام ٢٠٠٦ مقابل ٤,٤% ، ٧,٦% ، ٩,١%، ٩,٣% ، ٠,٨% على التوالي عام ٢٠٠١، هناك مجموعة من السياسات المرتبطة بالاستهلاك تتمثل فى : سياسة وبرامج توفير السلع الغذائية ، سياسة الإرشاد والاستهلاك والتوعية الغذائية ، سياسة المخزون الاستراتيجي، سياسة ترشيد وتحسين استهلاك السلع الغذائية الرئيسية ،سياسة الرقابة على الجودة والمواصفات وحماية المستهلك، وهناك مجموعة أخرى من سياسات ترشيد استهلاك السلع الغذائية تتمثل فى : إلغاء الدعم على السلع الغذائية ، تخفيض الفاقد من إنتاج الغذاء فى مراحل التسويق والتداول المختلفة ، وأخيرا الحد من الاستخدامات غير الأولية لسلع الغذاء الرئيسية، وإيجاد مصادر بديلة لعلف الحيوان، تم التوصل إلى حزمة من السياسات المقترحة في مجال الغذاء والتغذية تتمثل في سياسات الغذاء ، سياسات التغذية ، سياسة الإنتاج من اجل التغذية ، الوفاء باحتياجات قطاع الإنتاج الحيواني والداجنى ، حيث تناول هذا الجزء أهداف واليات واجراءات تنفيذ كل سياسة من هذه السياسات. وأخيرا تم التعرض إلى سياسة إدارة القطاع الزراعي ، حيث يمكن تحديد الوظائف المطلوب تأديتها في القطاع الزراعي في ثلاث نقاط هي إيقاف سحب الفائض الزراعي لخارج القطاع الزراعي وتوجية القطاع الزراعي وأخيراً إدارة وتنفيذ خطط القطاع. ومن هذا المنطلق تم اقتراح نموذج لإدارة القطاع الزراعي يطلق علية المجلس الزراعي الأعلى ويتكون من [وزارة الزراعة، التعاونيات الزراعية، الاتحادات الزراعية، البنك الزراعي (بنك الفلاحين) وما قد يقترح أضافته إليهم كنقابة الزراعيين مثلا] على أن يقوم بالمهام التالية: وضع خطة القطاع الزراعي بما يتمشى وأهداف المنتجين الزراعيين والأهداف القومية، توجيه الإنتاج داخليا وخارجيا بما يعظم العائد من استغلال وتخصيص الموارد، تحديد مستلزمات الإنتاج وتوفيرها عن طريق البنك والتعاونيات والقطاع الخاص، تطوير حجم التمويل اللازم للقطاع، والرقابة الزراعية على الإنتاج ومدخلاته ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية والحفاظ على البيئة والحد من التلوث.

ونشير فى هذا الصدد إلى أهمية إدارة القطاع الزراعي بواسطة أصحاب المصلحة الحقيقية فى القطاع والحد من القرارات الإلزامية والتخلص مع البيروقراطية.

كما تناول الفصل الثالث من الباب الرابع موضوع الدعم الزراعى سواء ما يتعلق بالسلع (المنتجات) أو مستلزمات الانتاج حيث تعد أنظمة الدعم إحدى الآليات التى تستخدمها الدولة لمساعدة الأسر الفقيرة

ومحدودى الدخل للحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وللحد من الاختلالات فى مستوى المعيشة بين المواطنين. ولذا يدور فى الآونة الأخيرة على المستوى المحلى حواراً مجتمعياً حول أفضل الصيغ والبدائل التى تحقق فاعلية وكفاءة أنظمة الدعم فى مصر وبصفة خاصة دعم الغذاء، حيث يوجد في مصر صورتان من الدعم ، الدعم المباشر ويشمل المدفوعات التى تقدمها الخزانة العامة مباشرة إلى جهات معينة لتمويل حصول المواطن على حقه من السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مناسبة ، والدعم غير المباشر والذي يمثل الفرق بين سعر بيع السلعة بالأسواق المحلية وتكلفة إنتاجها .

ولقد أخذت مخصصات دعم الغذاء فى الارتفاع المتواصل سنوياً منذ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلا أنه خلال العامين الأخيرين ومع تفاقم أزمة الغذاء عالمياً فقد شهدت مخصصات الدعم قفزات كبيرة حيث ارتفعت قيمة دعم الخبز والسلع التموينية من ٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، تزايدت قيمة الدعم خلال العام التالى له إلى ١١,٢ مليار جنيه، إلا أنها بدأت فى التراجع خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت قيمة الدعم إلى ٩,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . وخلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ارتفعت قيمة دعم الغذاء بصورة واضحة حيث وصلت إلى ١٥,٣ مليار جنيه تمثل ١٨,٣% من إجمالى مخصصات الدعم . وبتتبع التوزيع النسبى لمكونات إجمالى دعم السلع الغذائية يتبين أن دعم الخبز يستحوذ على النسبة الأكبر من هذا الدعم ، إلا أن توزيع مخصصات الدعم على البنود المختلفة اختلف من فترة لأخرى . ولقد شهدت المقررات التموينية للسلع الغذائية المدعمة تعديلات كثيرة خلال الثلاث عقود الماضية إلى أن أصبح إجمالى نصيب الفرد من هذه السلع شهرياً هو ١,٥كجم سكر، و١,٥كجم زيت و٢كجم أرز، و٥٠جم شاى بإجمالى قيمة قدرها عشرة جنيها ٧٥ قرشاً للفرد الواحد (عام ٢٠٠٨). وعلى الرغم مما تنفقه الحكومة سنوياً من مبالغ نقدية كبيرة لدعم السلع الغذائية الأساسية من أجل حماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودى الدخل إلا أن أنظمة الدعم المطبقة ما زالت منخفضة الكفاءة وذات فاعلية محدودة نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الدعم ، و انخفاض الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع نسبة الفاقد والهدر من القمح والدقيق المستورد والمورد محلياً، والاختلالات الجغرافية فى توزيع الدعم، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة المالية للدعم وكذلك وجود خلل فى إدارة نظام دعم السلع الغذائية.

ويعد دعم المدخلات الزراعية من أبرز صور الدعم فى الزراعة المصرية، حيث وصل حجم دعم الدولة الموجه للزراعة بغرض دعم المدخلات الزراعية إلى نحو ١٨١، ٢٢٧، ٤٨٥، ٣٠٢ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٨٠/١٩٨١، ١٩٨٥/١٩٨٦، ١٩٩٠/١٩٩١، ١٩٩١/١٩٩٢.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دعم مستلزمات الإنتاج لم يكن من المستهدف منه محصول زراعى محدد بل شمل جميع الزراعات. ومع التوجه نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة، تم إلغاء دعم مدخلات الإنتاج الزراعى منذ عام ١٩٩٢/١٩٩٣، ومع الارتفاع الكبير فى الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية خلال الآونة الأخيرة قامت الدولة مرة أخرى بدعم الأسمدة، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأسمدة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٩٠٠ مليون جنيه. وابتداء من سبتمبر ٢٠٠٨ أخذت الأسعار العالمية فى الانخفاض نتيجة لانخفاض الطلب على أسمدة النترات فى الموسم الشتوى من جهة، ونتيجة للأزمة المالية العالمية من جهة أخرى، وقد ترتب على ذلك عدم تحمل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة لأي دعم لهذه الأسمدة بينما مازالت تتحمل الدولة دعماً قدره ٤٠ جنيه لشيكارة (٥٠ كجم) سماد اليوريا التى يتم توزيعها على المزارعين .

وجدير بالإشارة أن دعم المدخلات الزراعية لا يتوقف فى الوقت الراهن عند دعم الأسمدة لكن يشمل أيضاً دعم الوقود المستخدم فى تصنيع المستلزمات الزراعية وفى تشغيل الآلات الزراعية، ولذا يمكن القول أن هذا القطاع يستهلك نسبة لا بأس بها من تلك المواد، ومن ثم من الدعم المخصص للمواد البترولية والتى تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مخصصات الدعم، حيث وصلت مخصصاتها عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى نحو ٧٤,٣% من إجمالى قيمة الدعم بإجمالى قيمة بلغت ٤٠,١ مليار جنيه ، يستحوذ السولار وحده على نحو ٤٣,٤% من إجمالى هذا الدعم .

وعلى الرغم أن سياسة دعم المنتج الزراعى من خلال دعم مستلزمات الإنتاج قد ساعدت على تمكين المزارعين من الحصول على احتياجاتهم إلى حد كبير من مستلزمات الإنتاج إلا أن لهذه السياسة بعض السلبيات منها : عدم كفاية المستلزمات الزراعية المدعمة، عدم التمييز فى دعم مستلزمات الإنتاج ما بين الزراعات، وعدم التمييز بين الفئات الفقيرة من المزارعين والتى فى حاجة لمثل هذا الدعم والفئات الأخرى القادرة على تحميل تكاليف الإنتاج ، وانحصار غالبية الدعم الزراعى فى الوقت الراهن فى جانب مستلزمات الإنتاج.

وعن سبل إصلاح أنظمة الدعم في مصر فإن أفضل السبل لهذا الإصلاح يتطلب التحرك على محورين إحداهما قصير الأجل ويتعلق ببرامج إصلاح أنظمة الدعم العينى القائمة، وذلك من خلال برنامجين الأول برنامج إصلاح نظام دعم الخبز ويمكن في هذا السياق اقتراح الآليات التالية: الاستهداف الجغرافى للفقر، تعميم نظام فصل إنتاج الخبز المدعم عن التوزيع، قصر دعم الخبز على المنتج النهائى والتخلي عن دعم المدخلات، وتحديد دعم رغيف الخبز كنسبة من تكلفة إنتاجه، وإنشاء كيانات مؤسسية كبيرة لإنتاج الخبز، والتوسع فى عمليات خلط الدقيق بالحبوب الأخرى كالذرة الشامية أو غيرها، والتوعية الإعلامية.
أما البرنامج الثاني برنامج إصلاح نظام السلع التموينية وفيه يقترح الآتي: تعميم بطاقات التموين الذكية، تغيير تركيبة السلع التموينية المدعومة بما يتفق وتفضيلات المواطنين، وتشديد الرقابة على بقالى التموين منعاً لتسرب السلع التموينية.
بينما المحور الآخر لإصلاح أنظمة الدعم فى مصر محور طويل الأجل ويتعلق ببرنامج تنموي لمكافحة الفقر وهو ما يحتاج إلى حزمة متكاملة من السياسات والمناهج لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المسببة للفقر.

وجدير بالإشارة أن تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ قد وضع ضمن مقترحاته لمكافحة الفقر برنامجا للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة، وبموجب ذلك البرنامج تقوم الدولة بتدعيم الأسر مالياً، وفى مقابل ذلك تلتزم كل أسرة باستخدام موارد الدولة والموارد الأخرى لتحقيق أهداف التنمية، كما أن وزارة التضامن الاجتماعي قد بدأت بالفعل منذ عام ٢٠٠٦ فى تطبيق برنامج الدعم النقدي المشروط بشكل تجريبى من خلال استهداف الأسر الأشد احتياجا فى أفقر المدن والقرى بمحافظتى الشرقية وأسيوط، وذلك بإعداد قاعدة بيانات متكاملة تسمح بالتعرف على الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والسكنية لكل أسرة من هذه الأسر، تشمل هذه القاعدة أيضاً مجموعة من المعلومات حول مدى استفادة هذه الأسر من الخدمات والمساعدات الاجتماعية التى تقدمها الدولة لها مثل التأمين الاجتماعي، ومعاش التضامن الاجتماعي وبطاقة التموين.
أما دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات والبذور المنتقاه فرغم أهمية استمرار تواجده إلا أن القصور الذى لازم تطبيق نظام دعم الأسمدة خلال الشهور الماضية يتطلب ضرورة العمل على إصلاح هذا النظام، هذا ويمكن أن ترتكز عملية الإصلاح على الآتي: التميز فى دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين المحاصيل الغذائية وتلك التى لا يقبل المزارع على زراعتها لانخفاض ربحيتها، التمييز فى دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين الفئات الفقيرة من المزارعين والفئات الأخرى القادرة على تحمل تكاليف الإنتاج، توفير الكميات الكافية من مستلزمات الإنتاج المدعم. وإذا كان التوجه العام للسياسة الزراعية فى مصر هو الإلغاء التدريجي لدعم الأسمدة وتحرير أسعارها وفقا للأسعار العالمية، فإنه من الممكن الاستعاضة عن ذلك الدعم بإنشاء صندوق لدعم المحاصيل الزراعية ، ومن المتوقع أن يوفر هذا الصندوق عدداً من المميزات للدولة والمزارع.

وتناول الفصل الرابع من الباب الرابع السياسة التسويقية والتى تهدف إلى زيادة كفاءة خدمات التسويق لصالح المنتج والمستهلك الزراعى. وباختصار كيف اتجهت من سياسة تدخل الدولة في تسويق المحاصيل إلى سياسة حرية الأنتاج والتسويق وتحرير الأسعار في سوق المنتجات والمستلزمات الزراعية بهدف القضاء على التشوهات السعرية الموجودة. وتعرضت الدراسة بإيجاز لخصائص الهيكل التسويقى الزراعى المصرى والذى يتسم بغياب المؤسسات التسويقية وضعف الاستثمارات الموجهه لتوفير متطلبات أنظمة التسويق وزيادة الهوامش التسويقية، وضعف الكفاءة التسويقية، وأشارت الدراسة لمتطلبات نجاح عملية التسويق وأهمها ضرورة توافر البنية الأساسية والمنافذ التسويقية وتطويرها بما يتناسب واحتياجات الكفاءة التسويقية وضرورة وجود قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية ودراسة الطلب المحلى والعالمى والمواصفات المطلوبة للمنتجات الزراعية لتوجيه وتخصيص الموارد الأنتاجية، مع ضرورة مراقبة الأسواق والصادرات الزراعية إلى غيرها من المتطلبات. وقد اقترحت الدراسة هيكل تنظيمى للجهاز التسويقى الزراعى وأخر لبرنامج المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية بهدف تحقيق أهداف السياسة التسويقية. وفي هذا المجال أشارت الدراسة وأوصت بالآتى: يجب تطوير المؤسسات التسويقية وأجهزة التسويق والمنظمات التسويقية، بهدف زيادة كفاءة العملية التسويقية وانسياب السلع الزراعية للأسواق، التوسع في التنظيمات التسويقية كالجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية، تنظيم الأسواق وقيام الدولة بدورها الرقابى والاشرافى على الأسواق، لحماية المنتج والمستهلك معاً، رفع كفاءة التسويق الخارجى للصادرات المصرية، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتصدير السلع الزراعية غير التقليدية، وضع التشريعات لمنع الاحتكار، تطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية على النحو الذى يحقق المساهمة

الفعالة لها في نشاط التصدير الزراعى، رفع كفاءة الكوادر البشرية للجهاز التسويقى، الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال تطوير التسويق،
وحتى تتحقق التوصيات السابقة بالنسبة للتسويقى الزراعى والذى يعد حلقة الربط الأساسية والضرورية بين المنتجين والمستهلكين، فيجب العمل على توفير المتطلبات التالية، وتطوير ما هو موجود منها:-
وختى تتحقق التوصيات السابقة بالنسبة للتسويق الزراعى والذى يحد حلقة الربط الاساسية والضرورية بين المنتجين والمستهلكين ، فيجب العمل على توفير المتطلبات التالية ، وتطوير ما هو موجود منها : -

- توفير قاعدة بيانات ومعلومات يتم تبادلها بين الجهات والأفراد المتصلين بقطاع الزراعة وكذلك بين مصر والدول الأخرى.
- في مجال استخدام طرق الرى الحديثة يجب حصر المشاكل التى تواجهها خاصة في الاراضى الجديدة (الرى بالرش أو التنقيط)، مع ضرورة استخدام الطرق المناسبة حسب طبيعة التربة وخصائصها وصفاتها، ووضع الحلول المناسبة للمشاكل الموجودة.
- اتاحة التمويل اللازم لنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للزراعة المصرية.
- الاهتمام بدعم البحوث الزراعية ونشر نتائجها الايجابية.
- اختيار الآلات الزراعية المناسبة للظروف المحلية سواء للأراضى الزراعية أو للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين الزراعيين.
- توفير القوى المحركة بالكميات والأسعار المناسبة لتشغيل الآلات والمعدات بأقل تكلفة خاصة بمناطق الاستصلاح الزراعى (التوسع الأفقى).
- عمليات التدريب المستمر لاحدث التكنولوجيات الزراعية سواء للمنتجين الزراعيين أو المرشدين الزراعيين أو الجهاز الفنى أو المعاونة في تشغيل الآلات والمعدات الزراعية.
- تشجيع التصنيع المحلى للآلات والمعدات الزراعية وقطع الغيار بما يناسب الأراضى الزراعية المصرية.
- استخدام الوسائل الجماهيرية المرئية والمسموعة لزيادة درجة تبنى المزارعين للتقنيات الحديثة.
- الاهتمام بدور المرأة والشباب في نشر التكنولوجيا والتدريب عليها، وكذلك القادة المحليين بالقرية.
- ايجاد طرق جديدة لربط البحوث الزراعية بالتنمية الزراعية وتحقيق زيادة في انتاجية المحاصيل وتوفير الأمن الغذائى.
- قيام الدولة بدورها في الرقابة على الغذاء سواء من ناحية الأنتاج أو التصدير أو الاستيراد في المجال النباتى والحيوانى والداجنى والسمكى....الخ.
- حصر الأمراض التى تصيب الثروة الحيوانية وتوفير طرق علاجها من أمصال ولقاحات ... الخ.
- الاهتمام بقطاعى الثروة الحيوانية والسمكية وتنميتهما.
- الاهتمام بتخصيص مناطق للزراعة من أجل التصدير باستخدام طرق الأنتاج الزراعى الحديثة.
- الزيادة المتوقعة في أنتاج أهم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها القمح ٢٠%، والارز١٥%، والذره ٢٥% وهكذا.....

واستعرض الفصل الخامس من الباب الرابع أهداف التصنيع الزراعى وأهمها تعظيم القيمة المضافة للخامات الزراعية والمنتجات الثانوية للمحاصيل، وأهم السلع الزراعية الصالحة للتصنيع الزراعى وأهمها الخضراوات والفاكهة، وبعض الأصناف منها. كما تم عرض لأهم مشروعات التصنيع الغذائى لإظهار وجود طاقة عاطلة تعكس الفرق بين الطاقة الكلية والطاقة الفعلية المستخدمة، وبما يعكس إمكانية تحديث وتطوير هذه المشروعات بهدف الاستخدام الاقتصادى الأمثل لها وتحقيق أقصى عائد منها. هذا بالإضافة إلى التعرف على أساليب ومتطلبات التصنيع الزراعى وشروط نجاح عملية التصنيع وأهمها ضرورة التشابك والترابط بين المشروعات من خلال العناقيد او المجمعات الصناعية، مع توفير المناخ المناسب لعمل المصانع والمشروعات الزراعية .

كما تناولت الدراسة استراتيجية تنمية التصنيع الزراعى وأهمها الاستفادة من الخضر والفاكهة التى بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى لها ١٠٠% فى عمليات التصنيع الزراعى وزيادة العائد الاقتصادى منها، وتقليل الفاقد مع إدخال تكنولوجيات تساهم فى حل مشاكل السلع الاستراتيجية مثل القمح، عن طريق خلطة بالشعير أو الذرة لإنتاج الخبز بدون المساس بجودته وتحسين قيمته الغذائية وترشيد استهلاك القمح. هذا بالإضافة لإدخال تكنولوجيا تساهم فى نظافة البيئة من خلال تدوير المخلفات، وكذلك تطبيق نظم الجودة الشاملة والسلامة الغذائية على المنتجات المصنعة .

كما تناولت الدراسة سياسة التصنيع الزراعى المقترحة لتنمية الصناعات الزراعية والمعتمدة على بعض المقومات وأهمها: التعاقد المسبق بين المنتجين الزراعيين والمنشآت الصناعية بشروط يتفق عليها الطرفين، بهدف إمداد هذه المنشآت بالخامات الزراعية اللازمة للصناعة وبالمواصفات القياسية، مع تحقيق منافع اقتصادية للمنتجين الزراعيين بالأسعار المتفق عليها مسبقاً، مع استعراض لمزايا هذه الطريقة فى التعامل والتكامل بين المزارعين والمصنعين، وإقامة التجمعات الصناعية الزراعية، بهدف تقليص نسبة الفاقد من المنتجات الزراعية وتوجيه جزء كبير من الإنتاج الزراعى لعملية التصنيع الزراعى. واستعرضت الدراسة مراكز توطين هذه التجمعات والمقترحة بإحدى الدراسات، سواء بأراضى الدلتا (غرب الدلتا والساحل الشمالى- شرق الدلتا وسيناء - جنوب الدلتا)، أو بالأراضى الصحراوية المستصلحة المقترحة (المناطق الصحراوية المتاخمة لقرى الظهير الصحراوى بالمحافظات - سيناء).

وبينت الدراسة منهجية تخصيص أراضى التجمعات الصناعية الزراعية المقترحة والممثلة فى بديلين أحدهما التخصيص لعدد محدود من كبار المستثمرين للقيام بعملية الاستصلاح والاستزراع للأراضى الصحراوية وإقامة المنشآت الصناعية بهدف تصنيع منتجات هذه الأراضى، والآخر التخصص على نطاق واسع لصغار المستثمرين لتحقيق هدف خفض نسبة البطالة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية، وذلك من خلال إنشاء شركة قابضة لتقسيم الأراضى لمساحات صغيرة (٥ فدادين، ويتم التخصيص على أساس حق الانتفاع لفترة زمنية معينة، مع دعوة المستثمرين الصناعيين لإقامة المنشآت الصناعية على أن يتم تخصيص الأرض بنظام حق الانتفاع وذلك فى حالة انتاج الخضراوات. أما فى حالة إنتاج الفاكهة فيتم تخصيص الأراضى فى البداية لمستثمر واحد بحق الانتفاع لفترة زمنية وإقامة المنشأة لتصنيع الفاكهة ،وبعد ذلك تقسم المساحة لمساحات صغيرة توزع على صغار المستثمرين بحق الانتفاع .

كما استعرضت الدراسة أهمية الأخذ بسياسة تصنيع المخلفات الزراعية وخاصة قش الأرز بهدف تعظيم القيمة المضافة لها، مع مطالبة الحكومة بدعم هذه السياسة والمراكز البحثية القائمة على إجراء البحوث الخاصة بهذا الشأن. كذلك أظهرت الدراسة أهمية الأخذ بسياسة الارتقاء بجودة وسلامة المنتجات المصنعه "الهاسب" بهدف تحقيق الأمن والسلامة الصحية للمواطنين، مع زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات بالأسواق المحلية والأجنبية.

وتوصى الدراسة بأهمية تحفيز القطاع الخاص الصناعى للمشاركة فى إقامة التجمعات الصناعية الزراعية، وتخصيص مناطق لتوطين هذه التجمعات بنظام حق الانتفاع وتوجيه الإنتاج للأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، مع ضرورة الدعم المالى للبحوث ومراكز البحث العلمى بهدف نقل التكنولوجيا فى مجال التصنيع الزراعى والاستفادة من المخلفات الزراعية. كما توصى الدراسة بضرورة الأخذ بنظام التعاقد المسبق بين المزارعين والمنشآت الصناعية بشروط يتفق عليها الطرفين، مع وجود مراكز للتدريب والصيانة وإصلاح الآلات، وأهمية تصنيع عبوات التعبئة محلياً، مع ربط عملية الإنتاج الزراعى والتصنيع الزراعى بالجودة وشروط سلامة الصحة .

وحتى يمكن أنشاء صناعات زراعية قوية وناجحة ومصدره فتؤكد الدراسة على الأخذ في الأعتبار النواحى التى اخذت بها الدول المتقدمة والتى حققت صناعات زراعية قام بها القطاع الخاص بنجاح كبير، ونوجزها فيما يلى:-

- يجب أن توجه سياسة التمويل للقطاع الخاص الصناعى، لتحفيزه على المشاركة فى إقامة المنشآت الصناعية الزراعية.
- التخطيط لاقامة التجمعات الصناعية الزراعية بالأراضى المستصلحة والأراضى الجديدة، تبعاً لسياسة التوسع الأفقى .
- مراعاة التخصيص عند توطين الصناعات الزراعية بالمناطق المستصلحة والأراضى الجديدة.
- تخصيص مناطق زراعية لإنتاج محاصيل صالحة للتصدير بالمواصفات القياسية وقابلة للتصنيع .
- دعم البحوث العلمية وتمويل البحث العلمى لنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، خاصة فيما يتعلق بتصنيع المخلفات الزراعية والمنتجات الثانوية للمحاصيل، بهدف تعظيم القيمة المضافة لها .
- الأخذ بنظام التعاقد المسبق بين المنتجين الزراعيين والمنشآت الصناعية .
- العمل بنظام حق الانتفاع بدلاً من التملك عند إقامة التجمعات الصناعية الزراعية، وعند تخصيص الأراضى للاستصلاح والاستزراع .
- تطبيق نظام عناقيد التصنيع عند إنشاء التجمعات الصناعية الزراعية.

- ربط عملية الإنتاج الزراعى والصناعى الزراعى بالجودة وشروط سلامة الصحة.
- العمل على الحصول على انتاج زراعى يغطى الطاقة الكلية لتشغيل المنشآت الصناعية .
- أهمية وجود منشآت خدمية مثل مراكز التدريب وصيانة وإصلاح الآلات والمعدات.
- ضرورة الاتجاه لتصنيع عبوات التعبئة.
- الحاجة لتحديث وتطوير واستخدام التقنيات التكنولوجية لقطاع التخزين المبرد، نظراً لاتجاه الطلب على السلع الغذائية المجمدة أو المصنعة أو النصف مصنعة للتزايد، نتيجة لتطور النمط الاستهلاكى الخاص بالسلع الغذائية .
- تشجيع اقامة المشروعات البيئية والصغيرة بالمناطق الريفية.

يهدف الفصل الاول من الباب الخامس إلى التعرف على أهم التغيرات التكنولوجية في مجال الزراعة وانعكاستها على الأنتاج الزراعى والتى يجب الأخذ بما يناسب منها لزيادة الأنتاجية الزراعية (التوسع الرأسى). وقد تم التعريف بمفهوم التكنولوجيا الزراعية بأنواعها المختلفة، ومقومات التغير التكنولوجى في التنمية الزراعية. وللتعرف على اتجاهات التغيرات التكنولوجية وأثرها على الأنتاج الزراعى تم تقسيم الفصل الأول من الباب الخامس إلى جزئين، تناول الجزء الأول أهم التقنيات الحديثة في أساليب وممارسات الأنتاج الزراعى، في حين تناول الجزء الثانى أهم التقنيات الحديثة في مجال أنتاج أصناف جديدة من بعض المحاصيل الزراعية (المحاصيل السكرية- الذرة الشامية- القمح...).

أدت الوتيرة المتسارعة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة على خلاف القطاعات الأخرى فى الاقتصاد القومي إلى العديد من المثالب التى انعكست على القطاع الزراعي إنتاجا وتسويقا وتصديراً وتمويلا وتخطيطا وتسعيراً.

حيث تخلت الدولة عن دعم مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية، وتقلص دورها فى إدارة وتخطيط الدورة الزراعية والتركيب المحصولى فى حدود إحتياجات السكان ومتطلبات التصدير.

ولم يبق من التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية سوى ذكرى يحملها التسويق التعاونى لقصب السكر واختفى دور الدوله فى تحديد الكميات الموردة إجباريا بالأسعار التحكمية التى تفرضها لتسويق الحاصلات الزراعية، وأن بقى التسويق الاختياري للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة مرتبطا بالأسعار العالمية، وظروف الإنتاج المحلى، وتزايد الطلب، وتحقيق الأمن الغذائى.

وفى ذات الإطار تم تحرير العلاقات الإنتاجية من القيود التشريعية والتنظيمية التى كبلت القطاع الزراعى خلال فترة التخطيط المركزي، كما إقتصر دور المؤسسات والمنظمات التى ترتبط بهيكل القطاع الزراعي وتمده باحتياجاته، على تقديم الحد الأدنى من الخدمات فى إطار التنافس مع تجار القطاع الخاص.

وتأتى التعاونيات على قمة المنظمات ذات الارتباط العضوى بقطاع الزراعة،بيد أنه مع الانسحاب السريع للدوله من القطاع الزراعي والحد من تدخلها فى الكثير من أنشطته، لم تؤد التعاونيات الدور المنوطه للقيام به، سواء لتدخل الدولة فى شئون التعاونيات إداريا وتشريعيا، أو تبادل مهامها مع بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال مسيرة التعاون، بالإضافة إلى الايدولوجيات التى مر بها الاقتصاد القومى وترتب عليها تعديل الأهداف لتتوائم مع الايدولوجية السائدة،وتنفيذ خطة الدولة، وتقلصت الأسس التى قامت عليها التعاونيات أسوة بوظائفها التى اضطلعت للقيام بها ممثلة فى تنمية القطاع الزراعي عن طريق إمداده بمستلزمات الإنتاج، والآلات اللازمة لأداء العمليات الزراعية، والتسويق التعاونى للحاصلات الزراعية، وتوفير القروض اللازمة للتنمية الريفية، والقيام بالمشروعات الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائى.

ولم يكن بنك التنمية والائتمان الزراعي أحسن حالا من التعاونيات فى تنفيذ المهام الموكل اليه القيام بها، حيث كان تبادل المهام بين البنك والتعاونيات هى السمة السائدة مع تزايد وتيره تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والانسحاب السريع للدولة من القطاع الزراعي، حيث إقتصر دور البنك مع التغيرات الراهنة على القيام بمهام البنوك التجارية، أما علاقتة بالنشاط الزراعي فقد توقفت عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند اختلاف العلاقة بين عوامل العرض والطلب وظهور الاحتكارات وما يتبعها من تحكم فى العرض والأسعار، ولم يبقى من أثار دعم القروض سوى دعم القروض الزراعية التى تمنح السعر إقراض ٥,٥%، حيث تنتمى هذه القروض للقروض قصيرة الأجل، ولم يخرج الجهاز الإرشادي فى القيام بمهامة عن هذا المنحى حيث تقلص الدعم المقدم إلى إقامة الحقول الإرشادية وحقول المزارعين لإمدادهم بالمستلزمات، ومقاومة الآفات والحشائش، وتأدية العمليات الزراعية من تسوية بالليزر والزراعة بالسطارات والحصاد بالكمباين، بأسعار مخفضة أو مجانا، وذلك لنقل نتائج البحوث، والأساليب المبتكره، وتشكيل البنيان المعرفى والمهارى لدى الزراع من خلال اعتناقهم وتطبيقيهم للأفكار والأساليب الزراعية

العصرية. وأقتصر دور الإرشاد على إمداد الزراع بالتقاوي المحسنة، وعقد الندوات فى الوحدات الريفية لنقل التوصيات الفنية الخاصة بالحاصلات الزراعية، سواء فيما يتعلق بالعمليات الزراعية، أو مقاومة الحشاش والحشرات والآفات بالطرق الحيوية، بالإضافة إلى قيام الإرشاد بتقديم النصائح والتدريب للمزارعين بغية زيادة إنتاجهم، وإسهامهم فى تحقيق التنمية الريفية.

ووضع هذا شأنه يتطلب فى ضوء التغيرات والتعديلات الهيكلية، والانسحاب السريع للدولة، وإطلاق قوى السوق فى القطاع الزراعي، أن يقوم بتأدية الوظائف تنظيما معنيا أو مؤسسات ترتبط بمصالح المنتجين وذلك لسد الفراغ الذى ترتب على غياب الدور المنظم للدولة، والذى أدى إلى هزات إنعكست على الإنتاج تركيبا، وكميا، وأسعارا، ودخلا. بيد أن ذلك يتطلب الارتكاز على المهام الرئيسية التى اضطلعت بها كل مؤسسه من المؤسسات السابقة فى مجال نشاطها بما يؤدى إلى التكامل فى تأدية الخدمات وتقديم خدمة جيدة للزراع وذلك جنبا إلى جنب مع الأخذ بأساليب التطور التكنولوجي والتشريعى والتنظيمي بما ينعكس على التغيرات الهيكلية إداريا وفنيا، وماليا، وذلك لملاحقة التطورات الراهنة والمتسارعه بما ينعكس على جوانب الأنشطة التى يضمها القطاع الزراعى، ويحقق أهداف التنمية المتكاملة فى القطاع الريفى، ومن ثم فقد تطلب الأمر الأخذ بالعديد من السياسات التى تؤدي إلى النهوض بالمؤسسات المختلفة بحيث تؤدي المهام الموكل إليها القيام بها، مع تطورها بما يتواءم مع التغيرات الحادثة سواء أمتد ذلك إلى بنيانها أو هيكلها أو القوانين التشريعية التى تحكمها، أو نواحى القصور التى تكتنف خططها وتأدية مهامها، أو مثالب الإصلاح الاقتصادي وإيجابياته وأنعكاس كل ذلك على الأنشطة المختلفة للقطاع الزراعي، وقد تناولت السياسات ما يلى:-

- تفعيل دور التعاونيات للتخفيف من الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، والمشاركة فى تنفيذ خطط التنمية الريفية من خلال الخطة العامة للدولة، وضع سياسة للتعاونيات تتضمن إصدار القانون الموحد للتعاونيات بدلا من تشتت أهدافها وتعدد إداراتها، على أن يرتكز عمل التعاونيات على الأسس التعاونية التى قامت عليها والتى تمثلت فى ديمقراطية الإدارة والعضوية الإختياريه، وتوزيع العائد على المعاملات، والاعتماد على الذات، ويرتبط ذلك بقيام التعاونيات بتحقيق الأهداف الموكل إليها القيام بها، والتى تركز على تطوير أساليب الزراعة، ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية والمادية والبشرية المتاحة، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج فى الوقت المناسب وبالكميات والنوعيات المطلوبة، وكذلك إستخدام الميكنة الزراعية لأداء العمليات الزراعية، والقيام بتسويق الحاصلات الزراعية للمنتجين التعاونيين لتقليص الهامش التسويقي للوسطاء والسماسرة، وزيادة صافى العائد للمنتجين، والقيام بالمشروعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الريفية، على أن يتوج ذلك بإنشاء البنك التعاونى وتدبير مصادر تمويله بزيادة قيم الأسهم، وجذب ودائع الجمعيات والأعضاء، وطرح سندات تعاونية بالأسواق لاجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار فى مجال الزراعة، بالإضافة إلى إنشاء صناديق للتأمين على الماشية والآلات الزراعية، وبعض الحاصلات، الأمر الذى يؤدي إلى إعتماد التعاونيات على التمويل الذاتى بشروط ميسرة لتخفيض التكاليف. ومن ثم فإن قيام التعاونيات بدورها الحقيقى دون تدخل الحكومة للإدارة أو الرقابة سوف يحقق الغرض من قيام التعاونيات بما ينعكس على النهوض بالقطاع الريفى سواء من ناحية زيادة الدخول أو تحسين مستوي المعيشة وزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائى بتقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.
- وفيما يتعلق بدور بنك التنمية والائتمان الزراعي كأهم الخدمات المساندة فى قطاع الزراعة، فقد إضطلع منذ إنشائه بالائتمان الزراعي سواء فى المجال النقدى أو العينى لجميع أنشطة القطاع الريفى حيث تتنوع قروضه التى بلغ متوسطها خلال الفترة(٢٠٠٣/٢٠٠٨) نحو ٩,٧ مليار جنيه بين القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل كما يختلف الغرض من الاقتراض لكل قرض من هذه القروض بين تنمية الثروة الحيوانية أو الداجنة أو السمكية بالإضافة إلى أداء كافة العمليات الزراعية أو الحصول على الآلات الزراعية، وإقامة المناحل، والزراعات المحمية. وإنشاء البساتين وإستصلاح الاراضى.

ورغم أن البنك أضطلع بتمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج إلا أنه لم يستمر فى أداء هذه المهمة إبان تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وأصبح التبادل فى المهام بين التعاونيات وبنك التنمية هو السمة التى ميزت تمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج إلى أن استقرت بين مهام التعاونيات بداية من عام ٢٠٠٨ وأقتصر دور البنك على الإقراض أسوة بالبنوك التجارية باستثناء القروض قصيرة الأجل المدعمة من الحكومة بسعر إقراض ٥,٥%، وتحول البنك إلى بنك تجارى يقوم بكافة العمليات المصرفية.

وفى إطار السياسة الجديدة للبنك والتى ارتبطت بوضع مشروع القانون الخاص بتعديل هيكل البنك فنيا وإداريا وماليا ليوائم التغيرات الراهنة، يجب أن يتضمن ذلك حل مشكلة المتعثرين وتعديل ضمانات البنك بحيث تتناسب مع القرض الممنوح ولا تقتصر على الأرض الزراعية والعقارات بل تعتمد على أصول المشروع المقترض وتوقيع العميل على شيك بكامل القرض المتحصل عليه، مع وجود ضامن شخصى آخر إذا أمكن ذلك بحيث يتم تسديد القرض فى المواعيد المحددة.

كما تضمنت السياسة الجديدة للبنك الاتجاه إلى الاندماج للاستفادة من المزايا التى توفرها الكيانات الكبيرة وإمكانية تطوير العمليات المصرفية وفقا للتكنولوجيات المتطورة، ومن ثم فيجب تحويل البنك من هيئة عامة قابضة تمتلك بنكين فى الوجه القبلى والبحرى إلى بنك واحد بإدارة واحدة وفروع تابعة فى المحافظات والمراكز والقري، له رؤية واحدة تؤدي إلى التكامل فى الأداء بين البنك وفروعة.

- وفى إطار قيام البنك بتحقيق أهدافة خلال الفترة المقبلة كجزء من الاستراتيجية العامة لقطاع الزراعة، والقطاع المصرفى فى أن واحد داخل منظومة الاستراتيجية العامة للدولة فإنه يقوم بتوجيه الائتمان لخدمة الأهداف القومية عن طريق خدمة المحاصيل الهامة كالقمح والأرز والذرة بمنح أئتمان يكفى للوفاء بكامل تكاليف العمليات الزراعية من تجهيز الأرض وتوفير التقاوى والأسمدة والمكافحة والجنى، بالإضافة إلى إمكانية التعاقد على جزء من المحصول عند بداية الزراعة وسداد تضف الثمن مقدما والنصف الثانى فور توريد المحصول دون فوائد يتحملها على العميل، بالإضافة إلى تخصيص جزء من القروض للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وقروض المرأة المعيله للمساهمة فى التخفيف من حدة البطالة.

- كما يجب أن تتضمن سياسة البنك فصل العمل المصرفى عن العمل التجاري لإتاحة الفرصة للإجادة والتمرس، مع الالتزام بقيام البنك بالمهمتين حسبما يقضى به قانون أنشاء البنك حيث يمكن إنشاء شركة للتنمية الزراعية والريفية تتولى توفير مستلزمات الإنتاج، والمساعدة فى تصريف وتسويق الحاصلات الزراعية، وتنفيذ سياسة الدولة فى هذا المجال بالامكانيات المتوفرة لدى بنوك التنمية من العناصر البشرية والمقومات التخزينية للقيام بالمهام غير المصرفية.

وفى إطار السياسة الجديدة للبنك تضمن مشروع القانون خلال تطوير الهيكل الفنى إنشاء إدارات للمخاطر، وسياسة للخزينة والسيولة، وتحليل للفجوات، وتكلفة الأموال، وأسعار الفائدة.

- وفى إطار رفع كفاءة الأداء البشري يجب تطوير الموارد البشرية بتأهيل العمالة القائمة بالتدريب المستمر على أستخدام الحاسب الآلى، وتحقيق الربط بين كافة وحدات البنك بشبكة معلومات خاصة، والاستفادة من الأنظمة الحديثة، والتحول إلى الأرشيفية الالكترونية لتسهيل الإجراءات المصرفية والتجارية، على أن يرتبط ذلك بنشر خدمة البنك إلى كافة القري حيث لا يتواجد سوي ١٠١٨ فرع للبنك فى نحو ٤٠٠٠ قرية حيث يمكن الاستعانة فى ذلك بمقار سابقة التجهيز على أن يتم تغطية هذه القري خلال عدة سنوات.

كما تضمنت السياسة الجديدة التركيز على أن يبقى البنك فى إطار إعادة هيكلته فنيا وماليا وإداريا بعيدا عن الخصخصة بحيث يظل منفذا للاستراتيجية التى أنشىء من أجلها وهى تنمية القطاع الريفى بكل أنشطته والنهوض بالقطاع الزراعي على وجه الخصوص بما ينعكس إيجابيا على زيادة الإنتاج وتحسين مستوي المعيشة لسكان الريف وتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك.

والارشاد الزراعى لة مكانته المتميزة بين الخدمات المساندة فى قطاع الزراعة حيث يستمد أهميته من كونه حلقة الوصل بين مراكز البحوث والزراع ، فالإرشاد بدون بحوث تطبيقية مستمرة ومتجددة لا يمكن أن يستمر فى أداء رسالته، وبالمثل فإن البحوث الزراعية بدون وجود جهاز إرشادى فعال يقوم بتوصيل نتائجها إلى الزراع يصبح عقيماً لانفع فيه ويمتد مجال البحوث ليشمل ما يتعلق بالتربة، والرى والتسميد، والأمراض، والبيئة بالإضافة إلى استنباط سلالات ذات صفات وراثية عالية الإنتاجية، وذات صفات مرغوبة سواء فى مجال الإنتاج النباتى أو الحيوانى أو الداجنى أو السمكى.

ولإتمام العملية التكاملية بين مراكز البحوث والزراع يقوم الجهاز الإرشادى بتوصيل النتائج التى توصلت إليها البحوث والتعريف بها، وكيفية تطبيقها وتنفيذها وتدريب المزارعين والإشراف عليهم حتى تتأكد النتائج على المستوى التطبيقى على أن تتم عملية المتابعة والتقييم خلال مراحل التطبيق وتوثيق النتائج بين كل من الباحث ورجل الإرشاد حتى تتحقق المصلحة العامة بالعمل المتكامل بين البحث والإرشاد والزراع وتستمر بينهم أخذاً وعطاءاً. ومن ثم فقد تضمنت السياسة المستقبلية للعمل الإرشادى فى إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بوتيرة متسارعة فى قطاع الزراعة، واقتصار دور الإرشاد على توزيع التقاوى المحسنة لمراكز البحوث، وتوصيل التوصيات الفنية للمحاصيل الهامة عن طريق المعينات

الإرشادية وإلغاء الحقول الإرشادية، وتقليص مخصصات الجهاز الإرشادى، والدعم المقدم لمزارعى الحقول الإرشادية لتنفيذ التوصيات الفنية خلال مراحل النمو والحصاد لإقناع الزراع بها ونشرها، ولذلك فلابد من العمل على:

- تطوير العمل الإرشادى بتطوير البرامج الإرشادية عن طريق وضع الأسس والمرتكزات للسياسة الإرشادية الزراعية بحيث تسعى أجهزة الإرشاد لتحقيقها بما يتفق مع السياسة الزراعية، والإمكانات المتاحة وطموح المنتجين سعياً لاستمرار التنمية الزراعية والريفية.
- تعميم تطبيق مبدأ لا مركزية تخطيط البرامج الإرشادية لمختلف محاصيل الإنتاج النباتى، والإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى، وتقوية الروابط والعلاقات المؤسسية بين الأجهزة الإرشادية والبحثية والتدريبية وكذلك التعليمية، والتمويلية، بحيث تصبح النظرة المتكاملة والمترابطة للأجهزة العاملة فى خدمة قطاع الزراعة بعلاقتها المتبادلة ووظائفها المترابطة توفر الكفاءة لنظام الزراعة ككل باعتبارها مكونات فرعية فى نظام كلى شامل هو النظام الزراعى.
- تطوير تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج التعليمية للعاملين فى الإرشاد فى كافة مستوياتهم وكذلك تدريب وتنمية القيادات الريفية، ورفع كفاءة الاتصال بالمرأة الريفية، والشباب الريفى فى بعض مجالات التصنيع الزراعى، والإنتاج الحيوانى، والسمكى والداجنى.
- الاهتمام باختيار المعينات الإرشادية الملائمة عند عقد الندوات الإرشادية للتعريف بالتوصيات الفنية الخاصة بكل مرحلة من مراحل نمو المحصول والتعرف على مشكلات كل مرحلة لحلها .
- تقديم الخدمات العينية والمادية لمزارعى الحقول الإرشادية عند تنفيذ البرامج الإرشادية لإقناعهم بتغيير معارفهم ومفاهيمهم وممارساتهم الموروثة التى لا تتناسب مع التطوير والتحديث .
- الاهتمام بدور الإرشاد فى إدخال التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة ونتائج البحوث فى توليفة متكاملة إلى الزراع بما يمكنهم من حل مشاكلهم، بالإضافة لمسايرة التطورات الحديثة فى مجال التسويق والتصنيع، ومكافحة الحشرات،وطرق الحصاد، والتخزين وتقليل الفاقد الأمر الذى يؤدى إلى زيادة المعارف وتصحيح الممارسات وتغيير المفاهيم وتوجيه سلوكياتهم نحو الفضل دائماً .

وأخيرا يعد تهيئة البيئة المحلية لتحقيق التنمية الزراعية، شرطا ضرورياً للإنجاز، وتتم تلك التهيئة بتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية،الزراعية شرطا ضرورياً لإنجاز، وتتم تلك التهيئة بتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية، لذلك يهدف الباب السادس الى التعرض لدور كل من الأضلاع الرئيسية للمجتمع وهى: الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ الإجراءات التي توفر المتطلبات المناسبة لتحقيق التنمية الزراعية.

الملاحق

الملاحق

جدول (٣-١): الاتفاقيات التجارية الثنائية المصرية العربية

الاتفاقيات التجارية	حيز التنفيذ	المضمون
بين مصر وسوريا اتفاقية تجارة تفضيلية	١٩٩١/١٢/١	أهم بنود الاتفاقية إعفاء السلع والمنتجات السورية والمصرية بصفة عامة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .
بين مصر ولبنان برنامج تنفيذي	١٩٩٩/٣/١٥	أهم بنوده إعفاء السلع والمنتجات اللبنانية والمصرية بصفة عامة من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، فيما عدا السلع المستثناة من الإعفاء أو المعفاة والمسموح بتصديرها خلال فترات محددة فقط ، أو غير المسموح بتصديرها إلى لبنان ، أو السلع المصرية الخاضع استيرادها لإجازة استيراد مسبقة مع تمتعها بالإعفاء ، كما تستثنى السلع المتبادلة بين البلدين وتخضع لتخفيض تدريجي يصل نسبته إلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٠٣ .
بين مصر وتونس اتفاقية تجارة حرة	١٩٩٩/٣/١٥	أهم بنود الاتفاقية إعفاء السلع المصرية والتونسية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، حيث يتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية على السلع الصناعية المتبادلة التي تتراوح الرسوم عليها من صفر الى ٢٠% لتصل نسبة التخفيض إلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٠٤، والسلع التي تزيد الرسوم الجمركية عليها اكثر من ٢٠% يتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية عليها لتصل الى ١٠٠% فى ديسمبر٢٠٠٧.
بين مصر والمغرب اتفاقية تجارة حرة	١٩٩٩/٤/٢٨	أهم بنود الاتفاقية اعفاء السلع ذات المنشأ المصري والمغربي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخري ذات الأثر المماثل ، حيث يتم التخفيض التدريجى للاعفاء على السلع الصناعية ذات الفئات من صفر% الى ٢٥% لتصل نسبة الاعفاء الى ١٠٠% بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وبالنسبة للسلع ذات الفئات اكثر من ٢٥% يتم التخفيض التدريجى لتصل نسبة الفئات الى ٢٥% كحد اقصى بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، على ان تقوم اللجنة التجارية المشتركة بعد خمس سنوات بوضع برنامج لتحرير نسبة ٢٥% المتبقية ،على ان يكون مراحل التخفيض سبع سنوات كحد اقصى اعتبارا من بداية السنة السادسة لدخول الاتفاقية .
بين مصر والأردن اتفاقية تجارة حرة	١٩٩٩/١٢/٢١	أهم بنود الاتفاقية اعفاء السلع المتبادلة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخري ذات الأثر المماثل تدريجيا لتصل نسبة الاعفاء المتبادل الى ١٠٠% بحلول علم ٢٠٠٥، وفيما يتعلق بالسلع الزراعية المتبادلة تخضع للروزنامه الزراعية المطبقة وفقاً للبرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فى إطار جامعة الدول العربية .
بين مصر والعراق اتفاقية تجارة حرة	٢٠٠٠/٧/٨	أهم بنود الاتفاقية اعفاء السلع المصريه والعراقية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخري ذات الأثر المماثل ، هذا وتعتبر الدهون والزيوت النباتية المهدرجة من اهم الصادرات الزراعية المصريه الى العراق،بينما لا تتضمن الاتفاقية أى واردات زراعية من العراق .
بين مصر وليبيا اتفاقية تجارة حرة	٢٠٠٧/٤/٢٦	أهم بنود الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وإلغاء القيود غير الجمركية ، مع وضع أسس لتطبيق المواصفات القياسية بين البلدين ، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، فضلا عن إنشاء وحدة فض المنازعات التجارية بين البلدين لسرعة حل المشاكل والنزاعات التجارية.

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية.

جدول (٣-٢): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)	متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)	متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)
اجمالى الصادرات المصرية الى سوريا (مليون دولار)	٤٨,٩	٦٥,٨	٢٣٧,٣
اجمالى الواردات المصرية من سوريا (مليون دولار)	٢٢,٤	٤٣,٩	١٣١,٨
صافى الميزان التجاري	٢٦,٥	٢١,٩	١٠٥,٥
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى سوريا لاجمالى الواردات المصرية من سوريا	%٢١٨,٣	%١٤٩,٩	%١٨٠
% لاجمالى صادرات مصر الى سوريا الى اجمالى الصادرات المصرية	%٢,٤	%٠,٨٦	%١,٤٥
% لاجمالى واردات مصر من سوريا الى اجمالى الواردات المصرية	%٠,١٥	%٠,٢٩	%٠,٤٨

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، اعداد مختلفة .

جدول (٣-٣) : التبادل التجاري لأهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر وسوريا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى سوريا (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من سوريا (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	٢٧٥٣٧	٦٦٢١٣	٨٦٩٥	٤٢٦٥٣
مجموعة الخضروات	٤١,٤	٥١,٥	٦,٣	٦,٧
مجموعة الفاكهة	٥١,٤	٢٣٣٥	٥٣٤٩	٩٧٨٤
مجموعة الزيوت النباتية	٣٦,٧	٦١,٧	-	٢٥٧,١
مجموعة البقوليات	-	-	٨١٩٤	١١٢٣٨

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٤) : اجمالى الواردات المصرية لأهم السلع الغذائية من سوريا

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ألف طن

البيان	القمح			الذرة الشامي		
	الواردات المصرية	الصادرات السورية	واردات مصر من سوريا	الواردات المصرية	الصادرات السورية	واردات مصر من سوريا
٢٠٠٥	٥٦٨٧	٤٥٧,١	١٥٧,٧	٥٠٩٤	٠,٢	-
٢٠٠٦	٥٨١٦	١٤٠٤,١	١٩٩,٦	٣٧٦٩	٤,٨	-
٢٠٠٧	٥٩١١	١٤٠٤,١	٢٢٩,١	٤٤٧٣	٤,٨	-

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٥): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى لبنان (مليون دولار)	٢٧,٥	٦٥,٨	٢٠٨,٥
اجمالى الواردات المصرية من لبنان(مليون دولار)	١٩,٧	٢٤,٧	٥١,٥
صافى الميزان التجاري	٧,٨	٤١,١	١٥٧
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى لبنان لاجمالى الواردات المصرية من لبنان	%١٣٩,٦	%٢٦٦	%٤٠٥
% لاجمالى صادرات مصر إلى لبنان إلى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٤	%٠,٨٦	%١,٢٨
% لاجمالى واردات مصر من لبنان إلى اجمالى الواردات المصرية	%٠,١٣	%٠,١٦	%٠,١٨

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، إعداد مختلفة .

جدول (٣-٦): التبادل التجاري لأهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر ولبنان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى لبنان (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من لبنان (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	٣٦٩٧	٧٩٤٣	-	٠,١٤
مجموعة الخضروات	١٠٢,٢	٦٧,٩	٨,١	٢,٥
مجموعة الفاكهة	٤٤٦,٤	٦٧٥,٧	٧٧٧٦,٤	١٥٩٣٦,٢

المصدر: uncomtrade

جدول (٣-٧) : اجمالى الواردات المصرية لأهم السلع الغذائية من لبنان

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ألف طن

البيان	القمح			الذرة الشامي		
	الواردات المصرية	الصادرات اللبنانية	واردات مصر من لبنان	الواردات المصرية	الصادرات اللبنانية	واردات مصر من لبنان
٢٠٠٥	٥٦٨٧	٤٥٧,١	-	٥٠٩٤	٠,١٨٢	-
٢٠٠٦	٥٨١٦	١٤٠٤,١	-	٣٧٦٩	٤,٨	-
٢٠٠٧	٥٩١١	١٤٢٢,٢	-	٤٤٧٣	٥,٣	-

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٨): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية الى تونس (مليون دولار)	٢٣	٣٦,١	٣٣,٣
اجمالى الواردات المصرية من تونس (مليون دولار)	١٥,٥	١٨,١	١٤,٣
صافى الميزان التجاري	٧,٥	١٨	١٩
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى تونس لاجمالى الواردات المصرية من تونس	%١٤٨	%١٩٩	%٢٣٢,٩
% لاجمالى صادرات مصر الى تونس الى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٢	%٠,٤٧	%٠,٢
% لاجمالى واردات مصر من تونس الى اجمالى الواردات المصرية	%٠,١	%٠,١٢	%٠,٠٥

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، اعداد مختلفة .

جدول (٣-٩) : التبادل التجارى لاهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر وتونس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	قيمة الصادرات المصرية إلى تونس (ألف دولار)		قيمة الواردات المصرية من تونس (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	٤,٦	١١٠,٦	-	-
مجموعة الخضروات	٤٣٢,٤	١٤١٢,٧	-	-
مجموعة الفاكهة	-	١٨٩,٧	-	١٩,٤

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١٠) : اجمالى الواردات المصرية لأهم السلع الغذائية من تونس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ألف طن

البيان	القمح			الذرة الشامي		
	الواردات المصرية	الواردات التونسية	واردات مصر من تونس	الواردات المصرية	الواردات التونسية	واردات مصر من تونس
٢٠٠٥	٥٦٨٧	١١٣٢,٩	-	٥٠٩٤	٩١,٢	-
٢٠٠٦	٥٨١٦	١٣٣٨,٦	-	٣٧٦٩	٨٢,٣	-
٢٠٠٧	٥٩١١	١٦٩٦,٣	-	٤٤٧٣	١٤٠,٩	-

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١١): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى المغرب (مليون دولار)	١٢,٨	٣٢,٣	٧٥,٩
اجمالى الواردات المصرية من المغرب (مليون دولار)	٦,٦	١٥,٥	٣٣,٧
صافى الميزان التجاري	٦,٢	١٦,٨	٤٢,٢
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى المغرب لاجمالى الواردات المصرية من المغرب	%١٩٣,٩	%٢٠٨,٤	%٢٢٥,٢
% لاجمالى صادرات مصر إلى المغرب إلى اجمالى الصادرات المصرية	%٠,٦٤	%٠,٤٢	%٠,٤٧
% لاجمالى واردات مصر من المغرب إلى اجمالى الواردات المصرية	%٠,٠٤	%٠,١	%٠,١٢

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، إعداد مختلفة .

جدول (٣-١٢) : التبادل التجارى لاهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى المغرب (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من المغرب (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	١٧١,٢	١٤٥١,٩	-	-
مجموعة الخضروات	١٢٩,٣	٧١٨,٣	٢٧٤,٥	١١٥,٧
مجموعة الفاكهة	١٢٨,٦	٢٦٢	-	١٩,٤

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١٣) : اجمالى الواردات المصرية لأهم السلع الغذائية من المغرب

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ألف طن

البيان	القمح			الذرة الشامي		
	الواردات المصرية	الواردات المغربية	واردات مصر من المغرب	الواردات المصرية	الواردات المغربية	واردات مصر من المغرب
٢٠٠٥	٥٦٨٧	٢٦٣٦,٩	-	٥٠٩٤	١٦٢٠,٣	-
٢٠٠٦	٥٨١٦	١٨٢٥,٨	-	٣٧٦٩	١٤٣٩,٨	-
٢٠٠٧	٥٩١١	٣٦٨٣,٤	-	٤٤٧٣	١٨٩٦,٢	-

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١٤): اثر الاتفاقية التجارية بين مصر والأردن على التجارة الخارجية المصرية

خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى الأردن (مليون دولار)	٢٨,٢	٣٦,٢	٢١٧,١
اجمالى الواردات المصرية من الأردن (مليون دولار)	١٨,٥	٢٠,٨	٥٥,٨
صافى الميزان التجاري	٩,٧	١٥,٤	١٦١,٣
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى الأردن لاجمالى الواردات المصرية من الأردن	%١٥٢,٤	%١٧٤	%٣٨٩,١
% لاجمالى صادرات مصر إلى الأردن إلى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٤	%٠,٥	%٠١,٣
% لاجمالى واردات مصر من الأردن إلى اجمالى الواردات المصرية	%٠,١٣	%٠,١٤	%٠,٢

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، إعداد مختلفة .

جدول (٣-١٥) : التبادل التجارى لاهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر والاردن

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى الأردن (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من الأردن (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	٨١٧٠,٤	١٩٧١٨,٧	-	-
مجموعة الخضروات	٢٣,١	٩,٨	١٤٦,١	٦٥,٧
مجموعة الفاكهة	٢٠٠,٦	١٠٥١,٦	١٠٤٣,٤	٤٤٥,٩

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١٦) : اجمالى الواردات المصرية لأهم السلع الغذائية من الأردن

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ألف طن

البيان	القمح			الذرة الشامي		
	الواردات المصرية	الواردات الأردنية	واردات مصر من الأردن	الواردات المصرية	الواردات الأردنية	واردات مصر من الأردن
٢٠٠٥	٥٦٨٧	٧٠٥,٣	-	٥٠٩٤	٤٣٠,٢	-
٢٠٠٦	٥٨١٦	٥١١,٦	-	٣٧٦٩	٤٧٧,٢	-
٢٠٠٧	٥٩١١	٥١١,٦	-	٤٤٧٣	٤٧٧,٢	-

المصدر : www.fao.faostat.org

جدول (٣-١٧): اثر الاتفاقية التجارية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية الى العراق (مليون دولار)	٣٣,٣	٩٤,٦	٥٥,٠
اجمالى الواردات المصرية من العراق (مليون دولار)	٠,٦	١,١	١,٤
صافى الميزان التجاري	٣٢,٧	٩٣,٥	٥٣,٦
% لاجمالى صادرات مصر الى العراق الى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٧	%١,٢	%٠,٣
% لاجمالى واردات مصر من العراق الى اجمالى الواردات المصرية	%٠,٠٠٤	%٠,٠٠٧	%٠,٠٠٥

المصدر : صندوق النقد العربى، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، اعداد مختلفة .

جدول (٣-١٨) : التبادل التجاري لأهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر والعراق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى العراق (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من العراق (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	-	١٢٥,٥	-	-
مجموعة الخضروات	٤٤٦٩,٧	٩٧٧,٧	-	-
مجموعة الفاكهة	٤,٣	١٦١,٢	-	-

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-١٩): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية الى ليبيا (مليون دولار)	٥٥,٣	٥٥,٦	١٣٩,٥
اجمالى الواردات المصرية من ليبيا(مليون دولار)	٧٥,٤	٣٩,٢	٧٩,٧
صافى الميزان التجاري	-٢٠,١	١٦,٣	٥٩,٨
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى ليبيا لاجمالى الواردات المصرية من ليبيا	%٧٣,٣	%١٤١,٨	%١٧٥
% لاجمالى صادرات مصر الى ليبيا الى اجمالى الصادرات المصرية	%٢,٨	%٠,٧	%٠,٩
% لاجمالى واردات مصر من ليبيا الى اجمالى الواردات المصرية	%٠,٥	%٠,٣	%٠,٣.

المصدر : (١) صندوق النقد العربى، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، اعداد مختلفة .

جدول (٣-٢٠) : التبادل التجاري لأهم مجموعات السلع الزراعية بين مصر وليبيا

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	قيمة الصادرات المصرية إلى ليبيا (ألف دولار)		قيمة الواردات المصرية من ليبيا (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	١٨٦٨٣	٣٩٠٦٢	-	-
مجموعة الخضروات	٢٠٥,٦	١٣٧٥,٦	-	٨٧,٣
مجموعة الفاكهة	١٣١,٨	٢٥٧,٢	-	١٠,٥

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٢١): أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى الدول العربية (مليون دولار)	٥٠٨,٢	٧٣٣,٦	١٩٧٠,٨
اجمالى الواردات المصرية من الدول العربية (مليون دولار)	٧٧٧,٥	١١٣٧,٤	٢٣٥٢,٧
صافى الميزان التجاري	٢٦٩,٣-	٤٠٣,٨-	٣٨١,٩-
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى الدول العربية لاجمالى الواردات المصرية من الدول العربية	%٦٥,٤	%٦٤,٥	%٨٣,٨
% لاجمالى صادرات مصر إلى الدول العربية إلى اجمالى الصادرات المصرية	%٢٥,٤	%٩,٦	%١٢,١
% لاجمالى واردات مصر من الدول العربية إلى اجمالى الواردات المصرية	%٥,٣	%٧,٥	%٨,٦

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة .

جدول (٣-٢٢) : التبادل التجاري لأهم مجموعات الزراعية بين مصر والدول العربية

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

البيان	قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية (ألف دولار)		قيمة الواردات المصرية من الدول العربية (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٦
مجموعة الحبوب	٧٤١٧١,٨	١٢٩٠٦٥	١٣٦٧٩,٣	٣٣٠٣٤
مجموعة الخضروات	٣٠٠٤٢,٦	٣٠٤٤٥,٣	١٢٣,٠٣	٧٤,٣
مجموعة الفاكهة	١٥٣٧٠,٣	١٨٤٧٧,٣	١٣٣١٤	٢١٢٧٧
مجموعة الزيوت النباتية	١٤٣٥٢,٨	١٤٢١٣,٣	١٧٧,٨	١٤٥٦,٣

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائى السنوي ، أعداد مختلفة .

جدول (٣-٢٣) : اجمالى الواردات المصرية للقمح من الدول العربية

خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

البيان	اجمالى الواردات المصرية (ألف طن)	اجمالى صادرات الدول العربية (ألف طن)	اجمالى واردات مصر من الدول العربية (ألف طن)
٢٠٠٤	٤٣٦٦,٨	١٩٥٨,٥	٢٤٤,٥
٢٠٠٥	٥٦٨٧	١٧٤٨,٨	١٩٢,٤
٢٠٠٦	٥٨١٦	١٤٦٩,٢	٢١٢,٩

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائى السنوي ، أعداد مختلفة .

جدول (٣-٢٤) : اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى السودان (مليون دولار)	٢٤,٨	٣٨,٣	١٨٨,٤
اجمالى الواردات المصرية من السودان (مليون دولار)	٢٣,٩	٥٧	٦٠,٤
صافى الميزان التجاري	٠,٩	١٨,٧-	١٢٨
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى السودان لاجمالى الواردات المصرية من السودان	%١٠٣,٨	%٦٧,٢	%٣١١,٩
% لاجمالى صادرات مصر إلى السودان إلى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٢٤	%٠,٥	%١,١٦
% لاجمالى واردات مصر من السودان إلى اجمالى الواردات المصرية	%٠,١٦	%٠,٤	%٠,٢

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة .

جدول (٣-٢٥) : التبادل التجاري لأهم مجموعات الزراعية بين مصر والسودان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى السودان (ألف دولار)		متوسط قيمة الواردات المصرية من السودان (ألف دولار)	
	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
مجموعة الحبوب	٦٨٥٠	١٣٨٩٢	-	٤٨١,٤
مجموعة الخضروات	٤٧٢,٥	٦٤٣,٩	-	-
مجموعة الفاكهة	١٤٤,٢	١٥٥٦,٣	٥٨,٣	٥,٠٣

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٢٦): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية الى الكوميسا (مليون دولار)	٣٣,٧	٧١,٣	١٦٠,٩
اجمالى الواردات المصرية من الكوميسا (مليون دولار)	١٣٨,٣	٢٤٢,٤	١٨٠
صافى الميزان التجاري	-١٠٤,٦	-١٧١,١	-١٩,١
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى الكوميسا لاجمالى الواردات المصرية من الكوميسا	%٢٤,٤	%٢٩,٤	%٨٩,٤
% لاجمالى صادرات مصر الى الكوميسا الى اجمالى الصادرات المصرية	%١,٧	%٠,٩	%٠,٩٨
% لاجمالى واردات مصر من الكوميسا الى اجمالى الواردات المصرية	%٠,٩٤	%١,٦	%٠,٦٦

المصدر : www.comesa.net

جدول (٣-٢٧) : التبادل التجاري الزراعي بين مصر والكوميسا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات الزراعية المصرية إلى الكوميسا (مليون دولار)	١٤,٦	٢٥,٢
اجمالى الواردات الزراعية المصرية من الكوميسا (مليون دولار)	٤٣,٣	٣٩,٧
صافى الميزان التجاري الزراعي	-٢٨,٧	-١٤,٥
معدل تغطية اجمالى الصادرات الزراعية المصرية إلى الكوميسا لاجمالى الواردات الزراعية المصرية من الكوميسا	%٣٣,٧	%٦٣,٥
% لاجمالى الصادرات الزراعية المصرية إلى الكوميسا إلى اجمالى الصادرات الزراعية المصرية	%٢,١	%٢
% لاجمالى الواردات الزراعية المصرية من الكوميسا إلى اجمالى الواردات الزراعية المصرية	%١,٣	%١,١

المصدر : www.comesa.net

جدول (٣-٢٨): اثر الاتفاقية على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد (مليون دولار)	١٦١٧,٤	٢٦٣٦,٢	٦٢٣٤,٦
اجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد (مليون دولار)	٥٧٠٠,٥	٤٩٨٨,٢	٨٠٥٩,٦
صافى الميزان التجاري	-٨٠٤٣,١	-٢٣٥٢	-١٨٢٥
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد لاجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد	%٢٨,٤	%٥٢,٨	%٧٧,٤
% لاجمالى صادرات مصر إلى دول الاتحاد إلى اجمالى الصادرات المصرية	%٨٠,٩	%٣٤,٥	%٣٨,٣
% لاجمالى واردات مصر من دول الاتحاد إلى اجمالى الواردات المصرية	%٣٨,٦	%٣٢,٩	%٢٩,٥

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة .

جدول (٣-٣٠) : الواردات المصرية من القمح والذرة الشامي من أهم دول الاتحاد الاوروبى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البيان	الواردات المصرية من القمح (ألف طن)		الواردات المصرية من الذرة الشامي (ألف طن)	
	فرنسا	ألمانيا	انجلترا	ايطاليا
٢٠٠٥	٥٥٩,٨	-	٣١,٩	٠,٩٤
٢٠٠٦	٥١٧,٩	٤٨,٩	٨,١	٠,٣٧
٢٠٠٧	١٢٠,٣	-	٠,٢٤	٠,٤٦

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٣١) : التجارة الخارجية بين مصر ودول ألافتا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية الى دول ألافتا (مليون دولار)	١٨,٩	٢٨٠	١١٣,٤
اجمالى الواردات المصرية من دول ألافتا (مليون دولار)	١٩٠,٣	١٠٤,٤	١٤٤,٢
صافى الميزان التجاري	١٧١,٤-	١٧٥,٦	٣٠,٩-
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى دول ألافتا لاجمالى الواردات المصرية من دول ألافتا	%١٠	%٢٦٨,٢	%٧٨,٥
% لاجمالى صادرات مصر الى دول ألافتا إلى اجمالى الصادرات المصرية	%٠,٩	%٣,٧	%٠,٧
% لاجمالى واردات مصر من دول ألافتا إلى اجمالى الواردات المصرية	%١,٣	%٠,٧	%٠,٥

المصدر : uncomtrade

جدول (٣-٣٢) : التجارة الخارجية بين مصر وتركيا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اجمالى الصادرات المصرية إلى تركيا (مليون دولار)	٣٣٤,٤	٣٦٣,٧	٤٣٨,٧
اجمالى الواردات المصرية من تركيا (مليون دولار)	٦٢٢,٦	٣٩١,٥	٤٩٩,٥
صافى الميزان التجاري	٢٨٨,٢-	٢٧,٨-	٦٠,٨-
معدل تغطية اجمالى الصادرات المصرية إلى دول تركيا لاجمالى الواردات المصرية من تركيا	%٥٣,٧	%٩٢,٩	%٨٧,٨
% لاجمالى صادرات مصر إلى تركيا إلى اجمالى الصادرات المصرية	%١٦,٧	%٤,٨	%٢,٧
% لاجمالى واردات مصر من تركيا إلى اجمالى الواردات المصرية	%٤,٢	%٢,٦	%١,٨

المصدر : uncomtrade

جدول ملحق رقم ( )

المساحة الكلية والمأهولة وعدد السكان والكثافة لكل كم٢ وفقاً للمحافظات

البيان / المحافظة	المساحة الكلية (كم٢)	المساحة المأهولة (كم٢)	نسبة المساحة المأهولة إلى المساحة الكلية (%)	عدد السكان حسب البيانات الأولية لتعداد ٢٠٠٦	الكثافة في المساحة المأهولة (نسمة/ كم٢)
القاهرة	٣٠٨٥,٠	١٩٠,٤٢	٦,١٧	٧٧٨٦٦٤٠	٤٠٨٩١,٩
الإسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٦٧٥,٥٠	٧٢,٨٥	٤١١٠٠٤٥	٢٤٥٣,٠
بورسعيد	١٣٥١,١	١٣٢٠,٦٨	٩٧,٧٥	٥٧٠٧٦٨	٤٣٢,٠
السويس	٩٠٠٢,٢	٩٠٠٢,٢١	١٠٠,٠٠	٥١٠٩٣٥	٥٦,٨
دمياط	٩١٠,٠	٦٦٨,٨٧	٧٣,٥٠	١٠٩٢٣١٦	١٦٣٣,١
الدقهلية	٣٧١٦,٠	٣٤٧١,٠٠	٩٣,٤١	٤٩٨٥١٨٧	١٤٣٦,٢
الشرقية	٤٩١١,٠	٤٧٦٤,٢٨	٩٧,٠١	٥٣٤٠٠٥٨	١١٢٠,٩
القليوبية	١١٢٤,٠	١٠٧٢,٧٢	٩٥,٤٤	٤٢٣٧٠٠٣	٣٩٤٩,٨
كفر الشيخ	٣٧٤٨,٠	٣٧٤٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٢٦١٨١١١	٦٩٨,٥
الغربية	١٩٤٧,٥	١٩٤٢,٤١	٩٩,٧٤	٤٠١٠٢٩٨	٢٠٦٤,٦
المنوفية	٢٤٩٩,٠	٢٤٣٥,٩٣	٩٧,٤٨	٣٢٧٠٤٠٤	١٣٤٢,٦
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٦٩٤٣,٦٢	٧٠,٦٧	٤٧٣٧١٢٩	٦٨٢,٢
الإسماعيلية	٥٠٦٧,٠	٥٠٦٦,٩٦	١٠٠,٠٠	٩٤٢٨٣٢	١٨٦,١
الجيزة	١٣١٨٤,٠	١١٩٣,٠٠	٩,٠٣	٦٢٧٢٥٧١	٥٢٦٦,٦
بني سويف	١٠٩٥٤,٠	١٣٦٩,٤١	١٢,٥٠	٢٢٩٠٥٢٧	١٦٧٢,٦
الفيوم	٦٠٦٨,٠	١٨٥٦,٠٠	٣٠,٥٩	٢٥١٢٧٩٢	١٣٥٣,٩
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	٢٤١١,٦٥	٧,٤٧	٤١٧٩٣٠٩	١٧٣٣,٠
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٥٧٤,٠٠	٦,٠٧	٣٤٤٧٥٩٧	٢١٨٦,٥
سوهاج	١١٠٢٢,٠	١٥٩٣,٩٢	١٤,٤٦	٣٧٤٦٣٧٧	٢٣٥٠,٤
قنا	١٠٧٩٨,٠	١٧٤٠,٧٢	١٦,١٢	٣٠٠١٤٩٤	١٧٢٤,٣
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٠٠٤,٧٧	١,٦٠	١١٨٨٤٤٣١	١١٧٨,٨
الأقصر	٢٤١٠,٠	٢٢٦,٧٣	٩,٤١	٤٥١٣١٨	١٩٩٠,٦
جملة لجمهورية ما عدا محافظات لحدود	٢٢٤٨٥٣,٨	٥٥٢٧٠,٨	٢٤,٦	٧١٢٩٢١١٣	١٢٨٩,٩
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٧١,١٣	٠,٠٦	٢٨٨٢٣٣	٤٥٠٥٢,٢
الوادي الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	١٠٨٢,٢٤	٠,٢٥	١٨٧٢٥٦	١٧٣,٠
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	١٧١٦,٤١	١,٠٣	٣٢٢٣٤١	١٨٧,٨
شمال سيناء	٢٧٥٦٤,٠	٤٠٥٨,٦٥	١٤,٧٢	٣٣٩٨٥٢	٨٣,٧
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	١٦٧٩١,٠٠	٥٣,٦٩	١٤٩٣٣٥	٨,٩
جملة محافظات لحدود	٧٨٤٥٩٦,٠	٢٣٧١٩,٤٣	٣,٠٠	١٢٨٦٩١٧	٥٤,٣
جملة لجمهورية	١٠٠٩٤٤٩,٨	٧٨٩٩٠,٢٣	٧,٨٣	٧٢٥٧٩٠٣٠	٩١٨,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي٢٠٠٥، يوليو ٢٠٠٦، ص١٧١، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦، مارس ٢٠٠٧، ص٧-١٠.

جدول رقم( )

جملة المساحة المنزرعة بحسب فئات المساحة لعام ٢٠٠٥

الحيازات بالفدان	جملة المساحة
أقل من فدان	٩٨٦٠١٠
١ فدان	٧٤٦١٦
٢ فدان	٧٠٧٥٣٤
٣ فدان	٦١٢٠٢١
٤ فدان	٥٥١٤٣
٥ فدان	٦٨٨٨٨٨
١٠ فدان	٦٨٢٩٩٢
٢٠ فدان	٦٥٠٧٦٣
٥٠ فدان	٤١٧٥٣٠
١٠٠ فدان فأكثر	٧٦٣٥١٥
الجملة	٦٨٠٦٨٤٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٧ ـ القاهرة: ديسمبر ٢٠٠٨ الصفحات ١١٨-١١٩.

المراجع

مراجع الباب الأول

١- www. Gec. Sg. Org

٢- علام، سعد، (٢٠٠٧)، "الزراعة نظرة عامة ومستقبلية"، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٠١٤- القاهرة – ٨/١٣.

٣- علام، سعد، (٢٠٠٧)،"تحقيق الأهداف الأنتاجية للزراعة"، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٠٤٣، القاهرة ، ٣/٣/.

٤- البنك الدولى،(١٩٩٤) ، "استراتيجية الزراعة في التسعينيات" ، واشنطن.

٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(٢٠٠٤)،" استراتيجية الزراعة المصرية"، سبتمبر.

٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، "تقرير الانجاز خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧)"، بيانات غير منشورة.

٧- علام، سعد، (٢٠٠٥)، "الزراعة والتنمية"، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ج.م.ع.

٨- معهد التخطيط القومى، (١٩٩٨)، "الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في اطار نظام السوق الحر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٢، فبراير.

٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(١٩٩٥)،" التقرير السنوى للتنمية الزراعية في الوطن العربى "، الخرطوم، ديسمبر.

١٠- منصور،محمود، (١٩٩٩) ، "أثر سياسات وبرامج الخصخصة على القطاع الزراعى في ج.م.ع"، الندوة القومية حول أثر سياسات وبرامج الخصخصة على أوضاع الزراعة في العربية، الخرطوم.

١١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(١٩٩٩)،" الندوة القومية حول أثر سياسات وبرامج الخصخصة على أوضاع الزراعة العربية"، تونس.

١٢- معهد التخطيط القومى ، المركز الديموجرافى،(٢٠٠٨)،" رؤى اقتصادية اجتماعية لآليات الدعم الحكومى للسكان في القطاع الريفى"، المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، ١٦-١٨ ديسمبر.

١٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مكتب الاستثمار الزراعى،(٢٠٠٧)، "المشروعات العملاقة (توشكى- شرق العوينات- شمال سيناء)".

مراجع الباب الثاني

١- معهد التخطيط القومى ،"أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها".

٢- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٠٧)،" تقارير معلوماتية: هل تغير نمط الحيازه الزراعية في مصر"، تقرير شهرى، السنة الأولى، العدد (٢)، فبراير.

٣- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٠٦)،" الإدارة العامة للدراسات التنموية: سياسات رفع متوسط الحيازه الزراعية في مصر"، مارس.

٤- الأمم المتحده، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة،(٢٠٠٦)،" تقرير التنمية البشرية".

٥- معهد التخطيط القومى ،(٢٠٠٣)،"أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، يوليو.

٦- وزارة التنمية الاقتصادية، "الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)".

٧- وزارة التنمية الاقتصادية،(٢٠٠٨/٢٠٠٩)، "مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الأول (يوليو- سبتمبر)".

٨- البنك الدولى ،(٢٠٠٨)، " الزراعة من أجل التنمية "، التقرير السنوى.

مراجع الباب الثالث

الفصل الأول

١- البهائى ،سحر وآخرون،(٢٠٠٨)،" الاكتفاء الذاتى المصرى من الحبوب والزيوت النباتية في ظل تغيرات الأسعار العالمية"، مؤتمر الأمن الغذائى المصرى وتحديات المستقبل، جامعة الإسكندرية، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى، نوفمبر.

٢- عبد الحميد ،مكاوى وآخرون،(٢٠٠٨)،" دراسة تحليلية لصادرات الارز المصرى في ظل المتغيرات المحلية والعالمية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، سبتمبر.

٣- منظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،(٢٠٠٨)،" تقرير أسعار السلع الغذائية" ، مايو.

١- الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة ، إحصاءات التجارة الخارجية .
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،(٢٠٠٨)،"الكتاب الإحصائي السنوي" ،القاهرة، ديسمبر .
٣- البهائي ،سحر، (٢٠٠٨) ، "الواردات المصرية من الحبوب (القمح والذرة الشامي) ومخاطر الأسواق الدولية سبل وإمكانيات مواجهتها" ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين الزراعيين " السياسات الاقتصادية في قطاع الحبوب في مصر " ١٥-١٦ أكتوبر.
٤- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،(٢٠٠٠)،" شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية" ، سبتمبر.
٥- الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية.
٦- منظمة الأغذية والزراعة ، (٢٠٠٨)، تقرير الأغذية والزراعة في العالم .
٧- الموقع الالكتروني لإحصاءات التجارة الخارجية التابع للأمم المتحدة .
٨- الموقع الالكتروني لدول الكوميسا .
٩- جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ،(١٩٧٤)،" مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية". جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائى السنوي ، أعداد مختلفة.
١٠- صندوق النقد العربي، نشرة التجارة الخارجية للدول العربية، إعداد مختلفة.
١١- ريحان ، محمد كامل وآخرون،(٢٠٠١)،" تنمية التجارة الزراعية البينية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربي"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين " مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية " الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، سبتمبر .
١٢- وزارة التنمية الاقتصادية، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧)".

١- وزارة التجارة الخارجية ،(٢٠٠٢)،" تحرير التجارة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية" ,يوليو .

٢- ** seddig ,IBRAHIM , Salah mansour,(2002), "Au Economic Analysis of the Eu- Egypt Partuership Agreement" , Egyptian Agricultural Economics Asso ciation 10 th Conference , Cairo , September.

٣- عباس ، أشرف كمال، (٢٠٠٣) , "رؤية لبعض الجوانب الزراعية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية" , ورقة عمل, المؤتمر الثانى لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى , " التكتلات الاقتصادية و اثرها على القطاع الزراعى المصرى مع التركيز على التكامل العربى "، القاهرة , يوليو.

٤- وزارة التجارة و الصناعة ،(٢٠٠٧)،" أهم ملامح اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين جمهورية مصر العربية و دول الافتا".

٥- وزارة التجارة و الصناعة ،(٢٠٠٧)،" الترتيبات الخاصة بتجارة السلع الزراعية بين مصر و ايسلندا".

٦- وزارة التجارة الخارجية ،(٢٠٠٢)،"اتفاقية السوق المشتركة للشرق و الجنوب الافريقى "الكوميسا", القاهرة .

٧- على ، مغاورى شلبى ,(٢٠٠٣)،" اتفاقيات التجارة الحرة و أثرها على الصادرات المصرية" ,كتاب الاهرام الاقتصادى , العدد ١٨٨ , اغسطس .

٨- ابو القمصان ،السيد,(١٩٩٨)،" السوق المشتركة لدول شرق و جنوب افريقيا"، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين , "الزراعة المصرية فى عالم متغير" يوليو.

٩- وزارة التجارة و الصناعة ،(٢٠٠٧)،"اتفاقية أغادير.

١٠- تقرير اللجان النوعية لمجلس الشورى،(٢٠٠٢)،" تحديث مصر " , دور الانعقاد الثانى و العشرون , كتاب الاهرام الاقتصادى , العدد ١٦٩ , يناير .

١١- منصور ،محمود عيسى ، (٢٠٠٣)،" البعد المؤسسى فى الاصلاح الاقتصادى الزراعى" , مؤتمر الاصلاح الهيكلى فى الاقتصاد المصرى , قسم الاقتصاد , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , أبريل .

١٢- الشاذلى ،فوزى , (٢٠٠٦) ،"رؤية مستقبلية للتعاونيات الزراعية فى ضوء المتغيرات المعاصرة" , المؤتمر التعاونى الزراعى العام , القاهرة , سبتمبر .

١٣- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة" ،(١٩٩٧)،" تحسين الارشاد الزراعى" دليل مرجعى , ادارة الارشاد و التعليم و الاتصال , روما .
١٤- زهران، يحيى على ، (٢٠٠٦) ،"الدور الارشادى و التعليمى للتعاونيات الزراعية" , المؤتمر التعاونى الزراعى العام , القاهرة , سبتمبر .
١٥- قنديل ،أمانى ، (٢٠٠٨)،" الموسوعة العربية للمجتمع المدنى ,مكتبة الأسرة , سلسلة العلوم الاجتماعية " .
١٦- تجربة رابطة مستخدمى المياة على ترعة بحر الشيخ ابراهيم بالتعاون مع مشروع المياة و الاستقرار ،(٢٠٠٨)،" نحو ايجاد اليات لادارة الصراع على مياة الرى".

الفصل الرابع

الهوامش

(١) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى ظل منظمة التجارة العالمية يعنى مساواة جميع السلع المستوردة فى المعاملة دون تمييز بينها أياً كان المصدر الذى تأتى منه، ومبدأ المعاملة الوطنية يعنى أنه لا يتم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المستوردة إلا عن طريق الرسوم الجمركية ولا يتم التمييز بينها برسوم أو ضرائب محلية .

(٢) يمكن الرجوع فى ذلك، برنامج عمل الدوحة، مشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، ٣١يوليو ٢٠٠٤م، ترجمة غير رسمية لمنظمة الاسكوا.

(٣) انضمت الصين للمنظمة عام ٢٠٠١م، وانضمت السعودية عام ٢٠٠٦م، وما زالت روسيا فى مرحلة المفاوضات للانضمام للمنظمة.

(٤) مركز التجارة الدولية، أمانة الكومنولث، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجارى العالمى، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص١٧١ .

(٥) نفس المرجع السابق، ص ١٧٢ .

(٦) المرجع السابق، ص ١٧١ .

(٧) الفرس ، رياض ،(٢٠٠٦)،" تأثير اتفاقية الزراعة فى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعى فى دول مجلس التعاون الخليجى"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دول مجلس التعاون الخليجى ومنظمة التجارة العالمية، تحسين القدرة التنافسية فى ظل اقتصاد عالمى متغير، المملكة العربية السعودية، الرياض ٥- ٦ ديسمبر.

(٨) منصور ،محمود عيسى ،"التجربة المصرية فى المفاوضات التجارية الزراعية".

(٩) وزارة التجارة،(١٩٩٩)،" مشروع تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية، مصر: الالتزامات والتعهدات فى ظل اتفاقيتى الجات ومنظمة التجارة العالمية"، القاهرة.

(١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، التقدم المحرز فى المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا الزراعة وأثره على النفاذ للأسواق.

(١١) تضم مجموعة الخمس G5 الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبى، استراليا وتمثل مجموعة كيرنز الهند والبرازيل مجموعة العشرين.

(١٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، التقدم المحرز فى جولة الدوحة الخاصة بالزراعة وأثره على النفاذ للصادرات الزراعية العربية.

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) الحزب الوطنى الديمقراطى،(٢٠٠٨)،" المجلس الأعلى للسياسات، الأبعاد الدولية للتنمية، مصر والاتحاد الأوروبى"، ٤ مارس .

(١٥) منصور ،محمود ، التجربة المصرية فى المفاوضات الزراعية، مرجع سابق.

(١٦) سعر الدخول هو نظام يتم بموجبه تحديد حد أدنى لأسعار الدخول لبعض المنتجات الزراعية الحساسة للاتحاد الأوروبى.

(١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،(٢٠٠٥)،" التقدم المحرز فى مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ للأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك.

(١٨) على ،عبد الرحمن على، إيناس محمد عباس صالح،(٢٠٠٦)،" أثر تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية الزراعية"، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ٢٠-٢١ سبتمبر .

(١٩) على عبد الرحمن على، إيناس محمد عباس صالح، المرجع السابق.

(٢٠) معهد التخطيط القومى،(٢٠٠٧)،" المعايير البيئية والقدرة التنافسية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٩٦)، القاهرة، أغسطس .

المراجع

(١) خفاجى ،محمد محمد عبد اللطيف ،(١٩٨٨)،" دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى.

(٢) وزارة التنمية الاقتصادية، "الخطة الخمسية السادسة وخطة عامها الأول (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)".

(٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(٢٠٠٤)،" استراتيجية الزراعة المصرية"، سبتمبر.

(٤) علام ، سعد ،"بعض البرامج المساعدة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية فى الزراعة"، أوراق بحثية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مراجع الباب الرابع

الفصل الأول

(١)خفاجى ،محمد محمد عبد اللطيف ،(١٩٨٨)،" دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى.

(٢)وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة السادسة فى عامها الأول .

(٣)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(٢٠٠٤)،" استراتيجية الزراعة المصرية، سبتمبر" .

(٤)محمد محمد عبد اللطيف خفاجى، مرجع سابق .

(٥)علام ، سعد ،"بعض البرامج المساعدة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية فى الزراعة"، أوراق بحثية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(٦)علام ، سعد، المرجع السابق.

الفصل الثانى

١- حسن ،أحمد وآخرون ،(١٩٩٢)،" المسألة الفلاحية والزراعية في مصر" ،أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ، مركز البحوث العربية ٢٨-٢٩ أبريل ، القاهرة.

٢- وافيز،أريك (مؤلف)، هشام سليمان عبد الغفار (مترجم)ـــ طلعت حرب ـ دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٨.

٣- حمدان ،جمال،(١٩٨٤)، " من خريطة الزراعة المصرية"، دار الشروق ، القاهرة.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،(٢٠٠٨)،" السكان والغذاء في مصر"، مرجع رقم (١٠٧-٦-١٤٦-٢٠٠٨) ،فبراير.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،" الكتاب الإحصائي السنوي ، القاهرة ،سنوات مختلفة.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،(٢٠٠٨)،" النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، مرجع رقم ٥٩- ٢٠٠٨/١٢٧٢٣ ، القاهرة ،أغسطس.

٧- مصطفى ،محمد سمير ،(١٩٨٨)،" مساعدات الغذاء الأمريكية وأثرها على الزراعة المصرية "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي ، بيروت: العدد ٢٥ ،يوليو.

٨- مصطفى ،محمد سمير وآخرون ،(١٩٨٩)،" حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة ـ الحاجات الأساسية في الوطن العربي"، الحلقة النقاشية الثانية عشر ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، أبريل .

٩- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية ،الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية ،"الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية" ، الجيزة، سنوات مختلفة.

الفصل الثالث

(١) عبد الخالق ،جودة ، (٢٠٠٨)،"الدعم فى مصر بين الإدارة الاقتصادية وحقوق الإنسان"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول الدعم الحكومي من منظور حقوق الإنسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، يناير.

(٢) وزارة المالية، البيان المالي من موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(٣) مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٠٨)،" تقارير معلوماتية، الدعم ١٠٠٠ أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، السنة الثانية، العدد ١٣، يناير.

(٤) الحكيم ، علا وهدي النمر،(١٩٩٨)،" برامج وسياسات إصلاح أنظم دعم السلع الغذائية فى مصر"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سياسات دعم السلع الغذائية والزراعية، دمشق، يوليو.

(٤) جريده الأهرام الرسمية ٢٠٠٨/١١/٢٠.

(٥) World Bent , Egypt (2005)," Taw and amore effective Social Polly : Sales dies ayes social Safely net", Doormat no. 33550 – EG. Washington, September.

(٦) مجلس الوزراء، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٠٥)،" دراسة الدعم الغذائي فى ضوء تفصيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة"، إبريل.

(٧) معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (٢٠٠٨)،" تقرير التنمية البشرية "، مصر.

(٨) الحبالى ،عبد الفتاح ،(٢٠٠٨)،" السياسة الحالية للدعم، المشكلات والحلول"، لقاء الخبراء،معهد التخطيط القومي، القاهرة .

(٩) وزارة التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة.

(١٠) وزارة التنمية الاقتصادية، البنك الدولى،(٢٠٠٦)،" تقرير تقييم الفقر فى مصر ".

(١١) الأهرام الاقتصادي،(٢٠٠٨)،" أضخم علاوة هل يتكلفها التضخم العشوائى"، العدد ٢٠٥٥، ١٢/٥/.

(١٢) جاد الرب ،أمل عبد الحميد ،(٢٠٠٧)،" دعم الغذاء " الوضع الراهن وحتمية – التطوير"، بحث دبلوم، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

(١٣) دياب ،عبد القادر ،(٢٠٠٨)،" قضية الدعم فى الزراعة المصرية"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول سياسات دعم السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، دمشق سوريا، يولية.

(١٤) جريده الأهرام ٢٠٠٩/١٢/١.

(١٥) دياب ،عبد القادر ، قضية الدعم فى الزراعة المصرية– مصدر سابق.

(١٦) نوير ،طارق ،(٢٠٠٨)،" إصلاح أنظمة الدعم فى الاقتصاد المصري"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل فى الاقتصاد المصري"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، إبريل .

(١٧) أبو على ،سلطان ، مؤتمر دعم الفقراء وخطورة العودة لمربع واحد، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة.

(١٨) الجبالى ، عبد الفتاح ،(٢٠٠٨)،" السياسة الحالية للدعم، المشكلات والحلول"، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

(١٩) وزارة التنمية الاقتصادية ومعهد التخطيط القومي،(٢٠٠٨)،" خمسة وعشرون عاماً من التنمية"، القاهرة.

(٢٠) إبراهيم العيسوي، نحو نظام رشيد للدعم.

(٢١) طارق نوير، إصلاح أنظمة الدعم، مرجع سابق.

(٢٢) معهد التخطيط القومي، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة،(٢٠٠٨)،" تقرير التنمية البشرية "، القاهرة.

(٢٣) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق.

(٢٤) جريده الأهرام فى ٢٠٠٨/٨/١٠.

(٢٥) تقرير التنمية البشرية لمصر، مصدر سابق.

(٢٦) تقرير التنمية البشرية لمصر، مصدر سابق.

(٢٧) صندوق دعم الزراعات الاستراتيجية، جريدة الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٨.

الفصل الرابع

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، (١٩٩٤)،" السياسات الزراعية فى عقد الثمانينيات" التقرير الشامل ، الخرطوم.

٢- www.moa.gov.sa/web cont / training/ tasweg/7 pp.5

٣- علام ، سعد ،" بعض البرامج المساعدة للتخفيف من الاثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية فى الزراعة "، دراسة غير منشورة.

(١) حسنى ،عمرو جمال الدين، (٢٠٠١)، "خدمات التخزين لقطاع الزراعة والإنتاج الغذائى وآفاق التنمية"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، ٢٦-٢٧سبتمبر.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(٢٠٠٤)،" استراتيجية الزراعة المصرية"، بيانات غير منشورة، سبتمبر .

(٣) العيسوى ،ابراهيم (٢٠٠٨) ، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور تنموى"، برنامج تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، معهد التخطيط القومى والمعهد الاسلامى للبحوث والتدريب، ٨-١٣ نوفمبر.

(٤) معهد التخطيط القومى،(١٩٩٨)،" الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١١٢، .

(٥) الشربينى ،إيمان أحمد، (٢٠٠٧)، "نقاط تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة "هاسب" فى قطاع الصناعات الغذائية للارتقاء بنظام ضمان سلامة الغذاء فى ج.م.ع" ، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم (١٦٣٣).

الفصل الأول

١- معهد التخطيط القومى،(١٩٩٩)،" الآفاق والامكانيات التكنولوجيا فـي الزراعـة المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٦، سبتمبر .

٢- المجلة الزراعية، العدد ٦٠٢، يناير ٢٠٠٩.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(١٩٩٨)،" تطبيقات تكنولوجيا الليـزر فـي قطاع الزراعة في مصر" ، معهد بحوث الهندسـة الزراعيـة، مركـز البحـوث الزراعية.

٤- وحدة اصلاح وتصميم وتنفيذ السياسات ،النشرة الدورية ،(٢٠٠٢)،" السياسـات الجديدة تسهم في احداث تغير سريع في قطاع التقاوى"، الجزء الخـامس، العـدد الأول، مارس.

٥- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، مكـون نقـل التكنولوجيـا،(١٩٩٣)،" آلات التسميد"، معهد بحوث الهندسة الزراعية، نشرة ارشادية رقم (٣).

٦- دويدار ، حافظ حافظ، ، أشرف كمال عباس، (٢٠٠٢) ،"بعض الآثار الاقتصادية للتغير التكنولوجى الحيوى على أنتاج محصول القمح في ج.م.ع"، مجلة جامعـة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد ٢٧، العدد ١٠ .

٧- معهد التخطيط القومى، الآفاق والامكانيات التكنولوجية، مرجع سابق.

٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،(٢٠٠٨)،" دراسـة عـن احصـاءات الآلات والمعدات الزراعية لعام ٢٠٠٧"، قطاع الشئون الاقتصادية.

٩- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، (٢٠٠٣)،"الصحيفة الزراعية"، المجلد ٥٨، ابريل.

١٠- وزارة التنمية المحلية، (٢٠٠٧)،"تقارير التنمية البشرية للمحافظات".

١١- علام ، سعد (٢٠٠٥)، "نقص القمح .... مشكلة لهـا أكثـرمن حـل"، الأهـرام الاقتصادى- العدد ١٨٩٢- ١١/٤/.

الفصل الثانى

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، "الرؤية المستقبلية لإستراتيجية العمل الارشادى".

٢- عمر ، أحمد محمد ،" مقررات خاصة في الارشاد الزراعى"، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

٣- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(١٩٩٩)،" الدورة التدريبية القومية في مجال مناهج تخطيط البرامج الارشادية الزراعية"، الخرطوم.

٤- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)،" التعاون الزراعى فى مصر .. حلم الفلاحين لآفاق مستقبل أكثر عدلا".

٥- معهد التخطيط القومي،(٢٠٠١)،" آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٣٧)، ، القاهرة.

٦- الجمعية العلميةالتعاونية المصرية،(٢٠٠٢)،" السياسة الزراعية فى فكر مسودة يوليو"، مجلة تعاونيات، العدد الاول، مسلسل ٣٠،القاهرة ، ديسمبر .

٧- جامعة القاهرة، ،(١٩٨٤)،" محاضرات فى التعاون الزراعي"، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي .

٨- الاتحاد العام للتعاونيات، (١٩٩٧)،"القطاع التعاونى ودوره المستقبلى فى التنميـــة"، تصور إستراتيجية الحركة التعاونية المصرية حتى سنه ٢٠١٧م، القاهرة، فبراير.

٩- رشاد ، محمد،(١٩٩٧)،" مصر التعاونية وتحديات المستقبل"، مطابع دار التعـــاون للطبع والنشر، القاهرة.

١٠- الأمين ،محمد محمد ،(٢٠٠٣)،" أسباب فشل السياسات الزراعية العربية فى تحقيق الأمن الغذائى شبكه الاتصالات العالمية (الإنترنت)، المعرفة، ملفات خاصة.

١١- بنك التنمية والائتمان الزراعي، " الخدمات المصرفية "، منشورات البنك ، القاهرة.

١٢- شاكر، على ،(٢٠٠٨)، تصريحات رئيس مجلـــس إدارة بنـــك التنميـــة والائتمـــان الزراعي، القاهرة.

١٣- الأهرام الاقتصادي،(٢٠٠٨)،" بنك الإئتمان يشهر القانون فى مواجهة المتعثـــرين"، العدد ٢٠٨٦، ٢٩ديسمبر.

١٤- معهد التخطيط القومي،(١٩٩٧)،" التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنميـــة(١٠٩)، ، القاهرة.

١٥- جريدة الأهرام، العدد ٤٤٥٣٧، ٢٠٠٨/١١/١٣.
١٦- الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٨٦، ٢٠٠٨/١٢/٢٩، القاهرة.
١٧- الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠٠٥)، "الكتاب السنوي"،www.sis.gov.eg.

الباب السادس

١- اللجان النوعية لمجلس الشورى،" تحديث مصر"، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرون.
٢- كتاب الأهرام الإقتصادى، العدد ١٦٩، أول يناير ٢٠٠٢، ص ص ٣٣-٢٥٩.
٣- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة الإرشاد والتعليم والإتصال ،(١٩٩٧)،" تحسين الإرشاد الزراعى"، دليل مرجعى، ، روما .
٤- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ، مركز البحوث الزراعية،(٢٠٠٣)، "استراتيجية مركز البحوث الزراعية حتى عام ٢٠١٧" ، مارس .
٥- منصور ،محمود عيسى ،(٢٠٠٣)،" البعد المؤسسى في الإصلاح الاقتصادى"، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد، " أبعاد الإصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة للإقتصاد المصرى"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٣-١٤، أبريل .
٦- الغنيمى ، رياض ،(٢٠٠٣)،" البعد المؤسسى للتنمية الاقتصادية"، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد " أبعاد الإصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة للاقتصاد المصرى"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة١٣-١٤ أبريل.
٧- قنديل ، أماني ،(٢٠٠٨)،" الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية.
٨- نوير ، طارق،(٢٠٠٨)، تأثير إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الاقتصاد المصرى "، ورقة عمل ، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومى ، مايو.
٩- الشاذلى ، فوزى، (٢٠٠٦)،"رؤية مستقبلية للتعاونيات الزراعية فى ضوء التغيرات المعاصرة، المؤتمر التعاونى الزراعى العام، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، القاهرة، سبتمبر.
١٠- زهران ، يحيى على ، الدور الإرشادى والتعليمى للتعاونيات الزراعية ، المؤتمر التعاونى الزراعى العام ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، القاهرة ، سبتمبر.

١١- منصور ،محمود عيسى،" دور التعاونيات فى تطوير قاعدة البيانات والمعلومات الزراعية ، المؤتمر التعاونى الزراعى العام ، الاتحاد التعاونى الزراعى الزراعى المركزى ، القاهرة ، سبتمبر.

١٢- منصور ،محمود عيسى ،(٢٠٠٣)،" البعد المؤسسى في الإصلاح الاقتصادى"، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد، " أبعاد الإصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة للإقتصاد المصرى"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٣-١٤، أبريل.

١٣- الغيمى ، رياض ، (٢٠٠٣)،"البعد المؤسسى للتنمية الاقتصادية"، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد " أبعاد الإصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة للاقتصاد المصرى"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة١٣-١٤ أبريل.

١٤- سالم ، محمد أسامة ،(٢٠٠٨)،"موقف الحبوب فى مصر بين الأمن الغذائى ومحدودية الموارد الطبيعية ، مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين فى مصر، مصر.

١٥- مركز البحوث الزراعية ،(٢٠٠٣)،" دراسة الزراعة واستصلاح الأراضى"، استراتيجية مركز البحوث الزراعية حتى عام ٢٠١٧، مارس.

١٦- جمعة ، عبد السلام أحمد، "الاكتفاء الذاتى من القمح ، الطموحات وإمكانية التحقيق".

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(٩٠/١٩٩١) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـــرد التنميـــة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢.

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧

١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	**تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢٠٨	**الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢٠٩	**إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢١٠	**الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١١	**التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١٢	**مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١٣	**أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها**	**فبراير ٢٠٠٩**
٢١٤	**السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية**	**أغسطس ٢٠٠٩**